فى تاريخ
الدولة العثمانية والمشرق العربى
فى العصر الحديث

في تاريخ

الدولة العثمانية والمشرق العربي

في العصر الحديث

إعداد الدكتور

أحمد عبد العزيز على عيسى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب ـ جامعة دمنهور





اسم الكتاب: فى تاريخ

الدولة العثمانية والمشرق العربى

فى العصر الحديث

المؤلف أ. د. احمد عبد العزيز على عيسى

2017

رقم الايداع : 23458 / 2016

الترقيم الدولى: I.S.B.N. 978 977 – 393- 186- 4

الفهرسة : فى تاريخ

الدولة العثمانية والمشرق العربى

فى العصر الحديث ، عيسى، احمد عبد العزيز على

ا ،مكتبة بستان المعرفة ٢٠١٦

٣٠٠ ص ١٧ * ٢٤,٥

تدمك : ٨-١٨٦- ٣٩٣ – ٩٧٧ - ٩٧٨

العنوان-

الناشر

مكتبة بستان المعرفة

ج. م .ع - كفر الدوار ـ الحدائق -أمام أبراج الحلوانى

☎: ٠٤٥/٢٢٠٢٦٢٩ & الإسكندرية ٠١٢١١٥١٢٣٧

E-mail: bostan_elma3rafa@yahoo.com

الفهرس

المقدمة

"الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى"

يتناول هذا الكتاب موضوعات مهمة فى تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربى فى العصر الحديث، بداية من مطلع العصر العثمانى وحتى الربع الأول من القرن العشرين، ويتألف هذا الكتاب - بالاضافة للمقدمة - من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول نشأة وتطور الدولة العثمانية ونظام الحكم والإدارة ففيه تم التعرض لأصل الأتراك العثمانيين، والروايات التى قيلت حول نشأتهم، ودور أرطغرل والد عثمان فى وضع اللبنة الأولى للدولة، ثم جهود السلاطين العثمانيين الأول فى تأسيس أركان الدولة وما بذلوه من جهود فى هذا الصدد بداية من عثمان والذى تنسب إليه الدولة العثمانية حتى بايزيد الثانى، وفتوحاتهم فى آسيا وأوربا علاوة على ما تعرضوا له من هزائم والتى كانت حافزاً لهم على مواصلة الفتوحات . أما عن النظام الادارى فيأتى على رأسه السلطان والذى كان من مهامه الرئيسية الحفاظ على أركان الدولة، وقيادة جيوشها، ثم يأتى بعده الصدر الأعظم، ثم الديوان الهمايونى وأعضاءه، ثم النظام القضائى فى الدولة والذى كان يسير على أسس الشريعة الاسلامية، يضاف إلى ذلك وضع أهل الذمة، والامتيازات الاجنبية .

أما الفصل الثانى فيتناول المشرق العربى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك بالحديث عن التوسعات العثمانية فى تلك المنطقة والدوافع التى شجعت العثمانيين على ذلك، وقد بدأ العثمانيون توسعاتهم بالسيطرة على الشام عقب هزيمة المماليك فى مرج دابق ١٥١٦م، ثم السيطرة على مصر بهزيمتهم أيضاً فى موقعة الريدانية ١٥١٧م، ثم إعدام طومان باى آخر سلاطين المماليك، وأثناء وجود سليم الأول فى مصر خضعت له بلاد الحجاز سلماً بعد أن أعلن ذلك شريف مكة، وأصبح السلطان العثمانى يحمل لقب خادم الحرمين الشريفين، كما يعالج هذا الفصل أيضاً مسألة انتقال الخلافة إلى آل عثمان، واستمرت توسعات العثمانيين فى المشرق العربى، فسيطروا على العراق من الصفويين الشيعة عام ١٥٣٤، وأصبحت العراق ولاية عثمانية، ثم خضعت بعدها سواحل اليمن بهدف تأمين مدخل البحر الأحمر من الخطر البرتغالى، ثم يتطرق الفصل بعد ذلك إلى الوجود العثمانى فى الخليج العربى،

كما يتناول أيضاً دور مصر فى مساندة الدولة فى حروبها سواء فى فتح رودس، وكريت، والجبهة الصفوية، علاوة على دور مصر المهم فى مواجهة الأزمات الاقتصادية فى بلاد الشام وكريت خلال القرن السابع عشر.

أما الفصل الثالث فيتناول العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية فى المشرق العربى "مصر نموذجاً"وذلك بالحديث عن التجارة، وقانون الحظر والتسعير، والاقتراض، ورابعاً: الإلتزام، و ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر.

والفصل الرابع يتعرض لعوامل ضعف الدولة العثمانية الخارجية والداخلية، وقد ظهرت العوامل الخارجية فى صراع وحروب الدولة العثمانية ضد النمسا وروسيا والدولة الصفوية، والبرتغال، وعقد على غرار ذلك معاهدات هزت صورتها، لخسارتها مساحات واسعة من أراضيها، وإنهاك قواها الحربية، أما العوامل الداخلية فقد تمثلت فى ضعف مستوى السلاطين، وازدياد نفوذ الصدور العظام، والانكشارية، وتدنى مستوى الحياة الاقتصادية.وقد حاول بعض السلاطين العثمانيين بذ العديد من محاولات الاصلاح، منهم سليم الثالث، ومحمود الثانى.

وقد أثر ضعف الدولة العثمانية على المشرق العربى وهذا ما عالجه الفصل الخامس، فقد ظهر صراعاً عنيفاً على السلطة فى مصر متمثلاً فى البيوتات المملوكية، كما أثر ضعف الدولة العثمانية على سوريا بظهور أسرة آل العظم والتى وإن كانت قد ساندت الوجود العثمانى فى سوريا، إلا أن ذلك يكشف عن مدى ضعفها واعتمادها عليهم فى تنفيذ سياستها، أما فى فلسطين فقد ظهر ظاهر العمر واستفحل نفوذه على حساب الوجود العثمانى، وبعد مقتله ظهرت شخصية أحمد الجزار والذى يظهر من خلال سياسته مدى ضعف الدولة العثمانية لاعتمادها عليه فى تنفيذ سياستها، كما يتناول ذلك الفصل محاولات الإصلاح العثمانية فى عهد كل من سليم الثالث، ومحمود الثانى.

ويعالج الفصل السادس أحوال المشرق العربى الاقتصادية والاجتماعية خلال القرن التاسع عشر فتم التعرض للدعوة الوهابية على يد محمد بن عبد الوهاب بالجزيرة العربية، وفيه تم الحديث عن مؤسس الدعوة، وعوامل قيامها،

ومبادئها، وموقف الدولة العثمانية منها. والعنصر الثانى من الفصل يتناول المكانة الاقتصادية والاجتماعية لنقباء الأشراف فى مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر من خلال شخصية حسن كريت ودوره فى هاتين الناحيتين ، كما تعرض الفصل أيضاً لدور الإيرانيين الاقتصادى والاجتماعى فى مصر خلال ذلك القرن وموقف الدولة العثمانية من ذلك.

والفصل السابع والأخير يتعرض للمشرق العربى خلال الربع الأول من القرن العشرين، حيث تناول محاور مهمة ساهمت وأثرت فى تاريخ المنطقة إلى اليوم وهى مرسلات الحسين مكماهون، واتفاقية سايكس بيكو، والصراع بين العربى الصهيونى.

وفى النهاية أرجو من الله أن أكون قد وفقت فى سدة ثغرة من تاريخ عالمنا العربى

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل.

***

الأستاذ الدكتور/أحمد عبدالعزيز على عيسى

دمنهور فى سبتمبر ٢٠١٧

الفصل الأول

الدولة العثمانية النشأة والتطور والإدارة

أولاً : النشأة والتطور .

ثانياً : الإدارة .

الفصل الأول

الدولة العثمانية النشأة والتطور والإدارة

أولاً : النشأة والتطور

تجمع المصادر القديمة على أن العنصر الذى تنتمى إليه الدولة العثمانية، عنصر غزى أى تركمانى لا يفترق فى ذلك عن أغلبية الترك الذين وفدوا مع الســـلاجقة . وأما مـا ذهـب إليـه بعض المؤرخين المحـدثين من أن العثمانيين ينتمون إلى بطن آخر من بطون الترك يقال له فانكلى فرأى لا أسـاس له، وقد سـكتت بعض المصـادر فلم تذكر إلى أى قبيلـة من قبـائـل الغز المعنونـة بتواريخ آل عثمان ، وكتـاب بهجـة التواريخ لشـكر الله، وكتابا عاشق باشازاده وأوروج بك، فقد اقتصرت هذه الكتب جميعاً على القول بأن العثمانيين ينتمون إلى الغز . ولكن مصادر أخرى صرحت بإنتماء العثمانيين إلى قبيلة من قبائل الغز هى قبيلة قايى . ومن هذه المصـــادر كتاب ســـلجوقنامه ، الذى كتبه يازيجى آوغلى فى عهد مراد الثانى وقد أثنت مصـادر أخرى على بطن قايى وخصـته من بين البطون الغزية بالأصـالة والشرف ونسبت إليه العثمانيين، ومن هذه المصـــادر كتب الآنســـاب ككاب جام جم آيين، وبعض مجموعات الحكايات ككتاب دده قورقود ، وكتب التواريخ. وقد قبلت معظم المصادر التى كتبت مؤخراً فى الشرق والغرب القول بانتمائهم إلى قبيلة قايى، والواقع أن انتماءهم إلى الغز لا يتناقض

مطلقاً مع انتمائهم إلى قبيلة قايى، وفوق ذلك فإن النص على انتمائهم إلى قايى موجود فى مصـــادر أقدم من المصـــادر التى لا تنص على ذلك، وقد كتب بعض هذه المصـادر والتقاليد الغزية لم تمت بعد فى الأناضـول ولاشـك فى أن قدم المصـادر، ثم اختراع الحكـايـات عن منـاقـب قبيلة قايى يرجحان انتماء العثمانيين إليها إذ لولا أن العثمانيين كـانوا يعتبرون أنفســـهم من قبيلـة قايى فما كانت الكتب التى حررت فى قصـورهم لتجشـم نفسـها اختراع هذه المناقب . وربما خطر من أول وهلة أن الحكام العثمانيين ادعوا نســـبهم إلى قـايى لأهميتهـا بين قبـائـل الغز ولكن هـذا خطـأ فـإن الروايات الغزية تقول أن الحكام يخرجون أكثر ما يخرجون من قبيلة سالور أو قبيلة

قنق ولو شاء الحكام العثمانيون أن ينتحلوا نسباً لعزوا أنفسهم إلى إحدى هاتين القبيلتين، كما أن التقاليد العشائرية القديمة لم تكن قد نسيت تماماً عندما وضعت رواية قايى فى عهد مراد الثانى ومن العبث أن توضع شجرة نسب كاذبة تناقض الأفكار التقليدية فى مجتمع البدو وبناء على ذلك يمكن أن نقبل أن عثمان الذى تسمت باسمه الدولة وأباه أرطغول كانا على رأس عشيرة ولو صغيرة من عشائر قايى [1].

وقد دخل الأتراك العثمانيون آسيا الصغرى فى الثلث الأول من القرن الثالث عشر ـ الميلادى كقبيلة من القبائل التركية التى كانت، على فترات متباعدة حيناً ومتقاربة حيناً آخر، تنزح من مناطق الإستبس فى وسط آسيا متجهة غرباً نحو آسيا

الصغرى أو الأناضول . ويوجد فى التاريخ المبكر للعثمانيين روايات أدنى إلى الأساطير منها إلى الحقائق . وعلى الرغم من أن المؤرخين استقوا هذه الروايات من الحوليات العثمانية القديمة، فإنهم لا يزالون على خلاف عميق حول قيمتها التاريخية : منهم من يلقى عليها ظلالاً كثيفة من التشكك فيها .ومنهم من يعتبرها حقائق لاتشوبها شائبة من ارتياب تأسيساً على أنها دونت بمعرفة أناس عاصروا أحداثها . وتقرر إحدى هذه الروايات أن تلك القبيلة التركية قد أسدت سنة ١٢٣٢م، فى أثناء ترحالها فى صحراء الأناضول خدمة جليلة لعلاء الدين الأول (١٢١٩ - ١٢٣٥ م) سلطان دولة الروم السلاجقة ـويطلق عليها أيضاً دولة الأتراك السلاجقة ـ فقد حدث أنها شاهدت جيشين يقتتلان، وأدركت أن أحد الجيشين ليس نداً للجيش الآخر، فانضمت القبيلة إلى جانب الجيش الضعيف الذى كاد يلقى هزيمة محققة . وكان انضمام القبيلة إليها سبباً فى انتصاره . وبعد المعركة كانت مفاجأة سارة للقبيلة التركية حين تبين لها أنها دخلت لنصرة بنى جلدتها، وهم الأتراك السلاجقة الذين كانوا يحاربون فرقة مغولية من جيش الخان أو كطاى ابن جنكيزخان، كان قد عهد إليها استكمال فتح آسيا الصغرى [2] .

وتقديراً لتدخل القبيلة التركية فى المعركة أقطعها علاء الدين الأول سلطان دولة الأتراك السلاجقة بقعة مترامية من دولته . التى كانت تجتاز دور الاضمحلال . وتدل

هذه القصة على الطابع الحربى الذى اتسم به أفراد القبيلة التركية، فقد خاضوا المعركة لغير مصلحة لهم . وجدير بالذكر أن بعض المؤرخين الألمان يعتبرون هذه القصة من قبيل الأساطير التاريخية، بينما يرى البعض الآخر من المؤرخين الإنجليز أن هذه القصة حقيقية لا مراء فيها، و يضيفون تعليقاً عليها بقولهم إن الدافع الحقيقى الذى دفع السلطان علاء الدين الأول إلى منحهم الأرض أنه لم يرحب فى قرارة نفسه بهذه القبيلة . فقد أثبتت أنها على حظ موفور من الشجاعة والخبرة الحربية والكفاية القتالية، ومن ثم فلم يطمئن إليها، ولذلك لم يرغب فى إدماج هذه القبيلة فى قواته وانتهى تفكيره إلى منحها تلك الأراضى . وبهذا الإجراء يتخلص من هذه القبيلة من ناحية، ويشغلها بالحرب ضد الدولة الرومانية الشرقية ــ الدولة البيزنطية ــ المجاورة لها فى نيقية من ناحية أخرى . وفى ذات الوقت ظفر رئيس تلك القبيلة التركية واسمه أرطغرل بقلب " أوج بكى" أى محافظ الحدود . وكان منح هذا اللقب أمراً يتمشى ــ مع أحد التقاليد التى درجت عليها الحكومة المركزية فى دولة الأتراك السلاجقة، وهو منح أى رئيس من رؤساء العشائر يعظم أمره، ويلحق به عدد من العشائر الصغيرة لقب محافظ الحدود . وكانت دولة الأتراك السلاجقة تحرص أيضاً حرصاً بالغاً على أن تعين من بين رجالها رئيساً أو عدداً من الرؤساء، يلقب كل منهم لقباً أكثر رفعة هو " أوج أميرى " أى أمير الحدود[٣] ، غير أن أرطغرل رئيس تلك القبيلة التركية كان ذا أطماع سياسية بعيدة، فلم يقتنع بهذه المنطقة التى أقطعها

إياه السلطان علاء الدين الأول، ولم يقنع باللقب الذى ظفر به، ولم يقنع بمهمة المحافظة على الحدود، بل شرع يهاجم، باسم السلطان علاء الدين، ممتلكات الدولة الرومانية الشرقية ـ الدول البيزنطية ـ فى الأناضول، ونجح فى سياسة التوسع الإقليمى، فضم إلى المنطقة التى يحكمها مدينة إسكى شهر . وقد مات أرطغرل عن ثلاثة وتسعين عاماً . وكان قد اتخذ سوكود مقراً له ودفن فيها . وخلفه فى حكم المنطقة سنة ١٢٩٩م ابنه عتمان الذى سميت باسمه الأمة والدولة . وسرعان ما تمت هذه الإمارة حتى أصبحت إمبراطورية مترامية الأطراف امتدت أقاليمها وولاياتها فى آسيا

وأوروبا وأفريقيا، و غدت من أكبر الدول الإسلامية التى شهدها التاريخ ومن أشدها بأساً وأعزها جنداً [٤].

وعلى عهد الأمير عثمان وفى وقت مبكر تحدد الوضع الدينى والعسكرى والسياسى للاتراك العثمانيين، فقد اعتنق هذا الأمير الدين الإسلامى وتبعه الأتراك العثمانيون . وكانت عقيدتهم الدينية قبل ذلك قبل ذلك غير واضحة تماماً، ويحتمل أنهم كانوا فى حالة تحول من الوثنية أو من عقائد أخرى إلى الإسلام . هناك رواية مستقاة من الحوليات العثمانية القديمة تشير إلى الملابسات التى أدت إلى اعتناق عثمان الديانة الإسلامية . تقول هذه الرواية أن الأمير عتمان كان يتردد على منزل أحد العلماء المسلمين المتعمقين فى الدراسات الدينية، واسمه الشيخ أده بالى، وتطلق عليه المراجع العربية " أدب عالى "، وكان يقيم هذا العالم فى قرية مجاورة لمدينة

إسكى شهر . وفى خلال زياراته كان يلمح ابنة الفقيه واسمها " مال خاتون " فراعه جمالها وطلب يدها من والدها، ولكنه رفض نظراً لما كان هناك من فارق بينه وبين عثمان من الناحية الاجتماعية، ولكن عثمان داوم على زيارة الشيخ لما لمسه فيه من العلم والفضل، أو لأنه كان يجد عزاء وسلوى فى التردد على الدار التى تضم الفتاة التى بلغ حبه لها شغاف قلبه . وكان الشيخ لا يرفض أن يستضيف عثمان كلما نزل فى رحابه، وفى إحدى المرات غفل عثمان فى منزل الفقيه ورأى فى المنام القمر ينبثق هلالاً من صدر هذا الفقيه، ثم نما وكبر فى الحجم حتى اكتمل بدراً، وعندئذ توارى فى ظهره. ثم خرجت من ظهره شجرة ضخمة باسقة وارفة الظلال امتدت أغصانها ذات اليمين وذات اليسار وغطت الفيافى والقفار عبر جبال القوقاز والبلقان وطوروس وأطلس . ومن جذور هذه الشجرة انسابت المياه فى أنهار الدجلة والفرات والنيل والدانوب . ثم هبت فجأة ريح قوية حولت أوراق الشجر إلى نصل سيف باتر، وكان على مقبضه خاتم مرصع بالياقوت والزمرد، وقد أمسك عثمان بهما معاً عندما استقيظ من هذا الإغفاء، ولما قص على مضيفه هذه الرؤيا ـ وكان عالماً بتأويل

الأحلام ـــ بشره بأن أسرة عثمان ستحكم العالم، ووافق على أن يزوجه ابنته . وقام تلميذ للشيخ بعقد قرآن عثمان . وعندما أصبح عثمان أمير قبيلته شيد تكية لهذا أوقف عليها اوقافاً عظيمة من القرى والأرض الزراعية [٥].

وتوجد رواية أخرى سابقة عليها ولكنها قريبة منها ومستقاة أيضاً من الحوليات العثمانية القديمة تقول أن أرطغرل ـــ والد عثمان ـــ قضى ليلة فى دار أحد الزهاد المسلمين . وقبل أن يأوى إلى فراشه جاء الزاهد بكتاب ووضعه على رف، فسأله عثمان عن هذا الكتاب فأجابه بأنه القرآن الكريم، واستفسر منه عن محتواه، فقال له صاحب الدار إنه كلام الله أنزله للناس على لسان محمد صلوات الله عليه . وحمل أرطغرل الكتاب وأخذ يقرأه واقفاً حتى الصباح، ثم نام فرأى فيما يرى النائم كأن ملاكاً يبشره بأنه وذريته سيعلو قدرهم جيلاً بعد جيل على مدى القرون والأدهار لقاء احترامه القرآن . ويرى جيزة ـ وهو أحد المؤرخين الألمان المتخصصين فى الدراسات التركية ـــ أو ما يطلق عليها التركيات ـــ أن هاتين الروايتين محاولتان لدعم مشروعية حكم العثمانيين لسائر القبائل التركية بآسيا الصغرى بتدخل إلهى . وقد حمل المؤرخ التركى المعاصر الأستاذ محمد فؤاد كوبريلى حملة عنيفة على هاتين الروايتين . ومهما يكن من أمر، فإن صلاتهم الوثيقة بدولة الأتراك السلاجقة فى الأناضول ـــ وهى دولة إسلامية ـــ كانت عاملاً هاماً ساعد على اعتناقهم الدين الإسلامى فى سرعة وسهولة . وعلى ذلك فقد تحدد الإسلام عقيدة دينية رسمية للاتراك العثمانيين من عهد الأمير عثمان، وسار عثمان فى حكمه على هدى وإيمان عميق وبساطة فى الدين، و كان متحمساً لعقيدته الدينية، وأخضع حكمه لمشورة الفقهاء المسلمين . وكانت العدالة أبرز ما تميز تصرفاته فى عصر كان ينضج بالجور والعنف . وكان للإسلام أثر كبير فى

مستقبل العثمانيين لا يقل عن الأثر الذى تركه الإسلام فى عرب شبه الجزيرة العربية قبل العثمانيين بسبعة قرون عندما بعث محمد صلوات الله عليه، فقد هيأ الإسلام للأتراك العثمانيين وحدة العقيدة وعبأهم بشعور دينى دافق جعلهم جد متحمسين للإسلام . واجتمعت إلى هذه العاطفة الدينية المتأججة روح عسكرية طاغية بحيث

غدت سـمة بارزة فى الأتراك العثمانيين . وقد اسـتمدوا هذه الروح العسـكرية من بيئتهم الأصـلية فى سـهول آسـيا، ثم عمل السـلاطين على تعميقها فى نفوسـهم، فلازمتهم طوال تاريخهم الحافل عبر القرون والأدهار [٦].

ومن نـاحيـة ثـانية أظهر الأمير عثمان مقدرة فائقة على وضـع النظم الإدارية لإمارته بحيث قطع العثمانيون على عهده شـوطًا بعيدًا على طريق التحول من نظام القبيلة المتجولة إلى نظام الإدارة المسـتقرة مما سـاعدها على توطيد مركزها وتطورها تطورًا سريعًا إلى دولة كبرى وإعدادها للدور الضـخم الذي قامت به بعد ذلك . ومن ناحية ثالثة فإن أهم دولتين كانتا في آسـيا الصـغرى، وهما الدولة البيزنطية ودولة الأتراك السـلاجقة، كانتا قد وصـلتا إلى حالة إعياء شـديد نتيجة الصراع الطويل الذي خـاضـتـه كـل منهما ضـد الأخرى، ونتيجة تعرض الدولة البيزنطية للغزو اللاتيني، ونتيجة تعرض دولة الأتراك السـلاجقة للغزو المغولي . فكان في شـبه جزيرة الأناضول فراغ سياسي، وكانت الأوضاع السياسية مهيأة لظهور دولة تملأ هذا الفراغ السياسي

على أنقاض الدولتين المتداعيتين، ومن ناحية رابعة فإن نشـأة الإمارة العثمانية في الشمال الغربي للأناضول على حافة العالم المسيحي ـــ وهو ما يسمى دار الحرب ـ وعلى حافة العالم الإسلامي ـــ وهو ما يسمى دار الإسلام ـــ قد فرضت عليها سياسة حربية معينة، ذلك أن هذه الإمارة كانت على الحدود . والثابت في تاريخ الأناضـول أن الإمارات التي نشـأت على الحدود كانت أوفر نسـبيًا في عوامل النمو والتطور من إمـارات الـداخل، وأنه لم يكن في اسـتطاعة هذه الإمارات الداخلية أن تتطور وتنمو بنفس السرعة التي تطورت ونمت بها إمارات الحدود. واستطاع الأمير عثمان أن يحرز انتصارات عسكرية على البيزنطيين، وقد أبدى علاء الدين كيقباذ الثالث سلطان دولة الأتراك السـلاجقـة تقديرة العميق لخدمات عثمان فمنحه لقب "عثمان غازي ناري مرزبـان عـاليجاه عثمان شـاة " أي " حضرـه عثمان الغازي، حارس الحدود، العالي الجاه، عثمان شاه" [٧].

وكان من حظ عثمان أن أغار المغول سـنة ١٣٠٠م على دولة الروم السلاجقة في آسيا الصغرى، وحدث ما كان متوقعًا إذ زالت دولة الأتراك السلاجقة وتوفى السلطان

علاء الدين كيقباذ الثالث سنة ١٣٠٧م، وأعلن عثمان استقلاله مقتديًا بغيره من الأمراء الذين بلغ عددهم ثلاثة عشرـ أميرًا أســس كل منهم حكومة مســتقلة على أنقاض دولة الروم السلاجقة أو الأتراك السلاجقة. وأبدى عثمان اهتمامًا عميقًا بدعم الجيش وتنظيم الحكومة، وتمتع بشهرة عريضة بين معاصريه من الأمراء واعتبر

عثمان المؤسـس الأول للدولة العثمانية . وقد نسبت الدولة والأمة إليه فسميتا باسـمه، ويقال إنه اتخذ لنفسـه لقب سـلطان، بينما يرى البعض أن ابنه أورخان كان أول من تلقب بهذا اللقب [٨].

وأيقن عثمان أن عشـيرته التركية بتعدادها القليل لن تسـتطيع بمفردها تأسـيس الدولة التي يتطلع إلى تكوينها ممتدة الأطراف مهيبة الجانب . فرسـم سياسـته على أسـاس مصـاهرة الدول أو الكيانات السياسية المجاورة أو المتاخمة، واستقدام الرقيق بمختلف الوسـائل من شـتى البلدان، واسـتخدام المغامرين الذين تسـتهويهم الشـهرة والمغانم الكثيرة في ميادين القتال، فاختار عثمان لنفســه زوجة مسـيحية من قيلقيا، ورشــح ســيدة يونانية مســيحية رائعة الجمال زوجة لابنه أورخان . وهكذا نرى أن اقتران السـلاطين بـالأجنبيات رافق نشــوء الإمارة ثم الســلطنة . وقد حمل بعض الباحثين على زواج سـلاطين الدولة العثمانية من الأجنبيات، واعتبروا هذه الزيجات من أسـباب اضـمحلال الدولة العثمانية وضعفها. والواقع أن الزوجة الأجنبية لم تنس قط وطنهـا الأصـــلي أيًـا كـان : الروســيا أو جمهورية البندقية أو غيرهما، ولم تنس قوميتها السـابقة، فاستغلت وضعها في القصر السلطاني بصفتها باش قادين، أو كازكي، أو كازكي قادين، واهتمت اهتمامًا عميقًا بخدمة مصـلحة وطنها الأصـلي على حسـاب مصلحة الدولة العثمانية[٩].

اتخذ عثمان من ميخائيل ذى اللحية المفرنجة ـ وهو بيزنطى مرتد عن المسيحية ـــ نائباً له فى ميادين الحرب . ومضى عثمان يوسع رقعة بلاده . وكان مسرح نشاطه الحربى مقصــوراً على مقـاطعـة بثينيـا إذ أغرته أطرافها الخالية من وســائل الدفاع الإمبراطوري على شـن الإغارات الخاطفة على أراضى الدولة البيزنطية . وقد قام بهذه العمليات الحربية بصفته أميراً فى خدمة السلطان السلجوقى المسلم علاء الدين

كيقباذ الثالث، ثم بصفته ــ بعد سنة ١٣٠٧ م ــ أميراً مستقلاً بهذه الإمارة عام الاستقلال ثم سلطاناً عليها، وعلى هذا النحو مضى عثمان يوسع رقعة بلاده . وفى سنة ١٣٠٨م، وبعد وفاة السلطان علاء الدين الثالث استولى عثمان على قلعة عك حصار، وباستيلائه عليها أطل العثمانيون على البوسفور، لأن هذه القلعة كانت آخر حاجز أمام زحف العثمانيين فى شبه الجزيرة الضيقة التى تمتد بين نيقوميديا والبحر الأسود والتى تكون الركن الشمالى الغربى من شبه جزيرة الأناضول . وفى نفس السنة سيطر العثمانيون على الطريق المائى الموصل بين القسطنطينية وبروسة بعد أن استولوا على جزيرة كالوليمنى التى تقع فى بحر مرمرة على مقربة من خليج مودانيا . وسقطت فى أيدى العثمانيين أيضاً قلعة تريكوكا ويطلق عليها العثمانيون هودج حصار، وكانت هذه القلعة تشرف على المواصلات بين نيقيا ونيقوميديا [١٠].

وسمع عثمان وهو على فراش الموت سنة ١٣٢٦م بفتح مدينة بروسة وكان ابنه أورخان على رأس القوات التى زحفت عليها، وأوصى عثمان بان تنقل رفاته إلى بروسة فى كنيسة القصر التى حولت فوراً إلى مسجد، وأصبحت بروسة عاصمة جديدة للأتراك العثمانيين فى سلسلة العواصم التى انتقلوا إليها عبر تاريخهم . وشيد السلاطين العثمانيون الأوائل فى هذه المدينة عدداً من المساجد الرائعة، منها على سبيل المثال ثلاثة مساجد، هى : يشيل جامع، أولو جامع، ييلدرم ، ونخلص من هذا كله إلى أن التحركات الحربية التى قام بها العثمانيون فى هذه المرحلة الأولى من تاريخهم كانت نتاج عدة عوامل، هى : الروح الدينية الجياشة، والطبيعة العسكرية الصارمة، والموقع الجغرافى لإمارتهم، والأوضاع السياسية فى المنطقة المحيطة بهم . وكانت هذه التحركات الحربية بداية لسياسة حربية نشيطة حرصوا على الالتزام بها، وانفسحوا فى بقاع آسيا وأوروبا وأفريقيا غزاة فاتحين [١١].

ولقد كانت هذه التحركات التى قام بها العثمانيون فى هذه المرحلة المبكرة من تاريخهم بداية لسياسة حربية نشيطة حرصوا على الالتزام بها، فقاموا بالتوسع فى آسيا وأوروبا وأفريقيا . وقد قام أورخان بن عثمان (١٣٣٦ - ١٣٦٠ م)

ببعض العمليات العسـكرية الهامة مما أدى إلى الاسـتيلاء على إزنك الحالية (نيقية) فى عام ١٣٣٠م ـ وهى من أمهات المدن فى الإمبراطورية البيزنطية، وامتصاص كل ما تبقى من الأناضول البيزنطى تقريباً . ومن هذا المركز القوى، عبر العثمانيون

المضـايق إلى أوروبا، كحلفاء لكانتاكوزين Cantacuzene أحد المطالبين بالعرش البيزنطى فى أول الأمر . واسـتطاع كانتاكوزين أن ينتصر على خصـمه ويحصـل على عرش الإمبراطورية بفضل مساعدة العثمانيين . ولكن حلفاء الأمس انقلبوا إلى خصوم ألداء، فرفض العثمانيون العودة من أوروبا إلى آسـيا الصغرى . وأصبحت شبه جزيرة غـاليبولى قـاعدة لزحف جديد إلى جنوب شرقى أوروبا، أو روميليا (روم إيلى)، كما كانت تسـمى فى ذلك الوقت . وكان أعداء العثمانيين الرئيسـيون هم الصرب والبلغار وليسـوا البيزنطيين الـذين فقـدوا فى هـذا الوقـت كـل شـئ تقريباً ما عدا اسـم الإمبراطورية، ولم يسيطروا إلا على عاصمتهم العظيمة[١٢].

وعندما خلف مراد الأول (١٣٦٠ ـــ ١٣٨٩ م) أباه أورخان على العرش ، قام بمهـاجمـة أملاك الـدولـة البيزنطية فى أوروبا، ففى عام ١٣٦٠م اسـتولى على مدينة إدرنـة، وهى ثـانى مـدينة فى الإمبراطورية بعد القسـطنطينية . كما غزا مراد مناطق أخرى طوقت القسـطنطينية من الشـمال، ولكنه واجه بالتالى تحالفاً أوروبياً صـليبياً مكونـاً من الصربـب وبلغاريا ، وزحف مراد بقوته الرهيبة لملاقاة لازار Lazare ملك الصربـب على أسـاس أنه رأس التحالف البلقانى، وانتصر مراد على خصـمه على أرض كوسـوفو أى ميدان الطيور السـوداء فى يونيه عام ١٣٨٩ م بعد أن حل الدمار بقوة الصرب التى فقدت استقلالها حتى القرن التاسع عشر . وقد تمكنت القوات العثمانية من إحراز هذا النصر على الرغم من أن مراد نفسه قتل خلال المعركة، ولكن ذلك لم

يؤد إلى وقف الزحف العثمانى الذى اسـتمر فى عهد بايزيد بن مراد . وقد قوبل هذا التهديد الجديد للمسـيحية بحملة دولية صـليبية، كانت تعتبر من أكبر التكتلات الصـليبية التى واجهها العثمانيون فى القرن الرابع عشر . وتقدمت الحملة وسـط أوروبـا ولكنهـا لقيـت نهـايتهـا عند مدينة نيكوبوليس على نهر الدانوب فى سـبتمبر عام ١٣٩٦ م،

ويطلق المؤرخون على هـذه المعركـة اســم معركة نيكوبوليس، بينما يســميها المؤرخون العرب صليبية نيكوبوليس . وكان من أهم نتائج هذه الموقعة توطيد أقدام العثمانيين فى البلقان (١٣).

وهكذا بدأ المنتصر فى نيكوبوليس وهو السـلطان بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢ م) ـــ الذى سماه الاتراك يلدرم أى الصاعقة ـــ بدأ عصره ببعض التوسعات الحربية الهامة . فإلى جانب الفتوحات التى تمت فى روم إيلى، أخذ الحكام العثمانيون يوسـعون ممتلكاتهم فى الأناضـول بالتدريج على حسـاب الإمارات السلجوقية التركية الاخرى . ففى عام ١٣٥٤م اسـتولى أورخان على أنقرة، عاصـمة جمهورية تركيا الآن . وقد أضـاف مراد إلى أراضـيه ممتلكات أخرى عن طريق الحرب والمصـاهرة وشراء الأراضى . وببداية القرن الخامش عشر، وقع كل الأناضـول تقريباً فى أيدى العثمانيين بما فى ذلك إمارة قره مان الكبرى التى اعتبرت نفسها ـــ بعاصمتها فى قونية ـــ وريثة سلاجقة الروم . ورغماً عن أن الإمارة العثمانية كانت لا تزال تمارس مسألة الجهاد

فـإنها قامت ببعض التوســعات الإقليمية التى أدت إلى قيام الإمبراطورية . وفى سـبيل تحقيق ذلك اسـتباح العثمانيون لأنفسـهم مقاتلة إخوانهم فى الدين الأتراك السـلاجقة والاسـتعانة على محاربتهم بعناصر مسـيحية . فالفتوحات التى قام بها مراد الأول وبـايزيـد الأول لم تتم كنتيجـة لنشـاط المجاهدين الأتراك، بقدر ما تمت بوسـاطة سـياسـية امبريالية قام بتنفيذها جهاز حرب عالى التنظيم . وبذلك تحول الأسـاس العسـكرى الذى قامت على أكتافه الإمارة العثمانية من المحاربين المسـلمين الأحرار إلى قوات من العبيد أدخلت فى الإسلام، وجمعت فى البداية من أسرى الحرب فى حملات البلقان، ومن ثم حصـلت فرقة المشاة من الانكشارية، و هى إحدى قوات العبيد ـ على شهرتها العظيمة (١٤).

وعلى كـل حـال، فقـد توقف تطور الإمـارة العثمانية التدريجى من إمارة حدود إلى إمبراطوريـة عـالمية عند هذه المرحلة، إذ عاصر عهد بايزيد يلدرم تلك الفترة التى كان يبنى فيها تيمورلنك إمبراطوريته فى وسط وغرب آسيا، وكان تيمورلنك لا يحتمل

وجود ملكيـة عســكرية قوية من العثمانيين على حدوده الغربية . ولما فشـــل تيمورلينك فى إرغام بايزيد على الاســتســلام له، هاجمه وقام بتخريب ســورية أولاً ليمنع أى تدخل من جانب سلطنة المماليك. ولما كان بايزيد منهمكاً فى تجهيز خططه للاسـتيلاء على القسـطنطينية، فإنه سـمح لتيمور بالتقدم حتى انقره قبل أن يشـتبك معه فى القتال . وكانت الحرب التى تلت ذلك مدمرة بالنسبة للعثمانيين . إذ لجأ كثير

من قواتهم إلى العـدو، بينما وقع بـايزيـد نفســه فى الأسر ولم يلبث أن انتحر . وأعاد تيمورلنك إمارات الأناضـول القديمة إلى ما كانت عليه ثم انسحب بعد أن شعر بـانـه قـد انقـذ إمبراطوريته من التهديد العثمانى، ليس بتأســيس حاجز من إمارات الحدود فى الأناضول فحسب، بل بالقضاء على زعيم الأسرة أيضاً، و خاصة منذ أن بدأ بالصرـاع بين أولاد بايزيد على بقية الإمارة العثمانية . وكان من نتائج هذا الهجوم أن تأخر فتح القسـطنطينية خمسـين سنة . وفى الحقيقة، لا يمكن أن يكون هناك تناقض أكبر من التناقض الذى نلمسـه بين التصدع السريع فى إمبراطورية تيمور بعد وفاته فى عام ١٤٠٥م وذلك التماسـك الذى اسـتطاعت به الصـفوة العثمانية الحاكمة من أن تحافظ على نفســها وتجمع شـمل الإمارة . فلقد تبع معركة أنقره وانســحاب تيمور عائداً إلى سـمرقند صراع دام عشرـ سـنوات ١٤٠٣ - ١٤١٣ م بين أبناء السـلطان على العرش، وقـد انتهى هـذا الصرـاع فى أخر الأمر بـاعتلاء الســلطـان محمـد الأول (١٤١٣ـــ١٤٢١ م) الذى أصبح الحاكم الأوحد المعترف به لم تكن له فتوحات حربية، ولكنـه أســدى إلى الدولة خدمة جليلة، إذ أزال آثار هزيمة معركة أنقرة، وعمل على تنظيم الإمارة بحيث مهد الطريق أمام خلفائه السـلاطين ليتابعوا سـياسـة التوسـع الإقليمى من جديد . فاتخذت أراضى الروم إيلى كقاعدة حصينة يمكن القيام منها

بعملية إعادة بناء الإمارة، و حلت إدرنه بالذات محل بروسه كعاصمة [١٥].

وتولى بعد ذلك مراد الثانى (١٤٢١ -١٤٥١ م)، وعرف عنه أنه حكيماً وأديباً، وكان بوسعه التخلص من المصاعب بلباقة وكما كان بوسعه كسب الحب والاحترام، خاصة من جانب الإنكشارية . وكذلك من جانب المعادين له، فهل من المحتمل أنه

حين أراد التنازل عن العرش لابنه، كان قد فقد الرغبة فى السلطة ؟ لقد مارسها على أية حال متجنباً الصدامات وأثبت على مدار ثلاثين سنة أنه رجل المواقف، واستطاع توحيد الأراضى والمحافظة عليها ؛ إذ سعت الدولة فى عهده إلى حل المشاكل المعلقة منذ أيام محمد جبلى فى الأناضول . وكانت سلطنته بمثابة البعث الجديد للدولة العثمانية .وواجهته عدة صعاب اعتراف منها الجيش فى روملى بسلطنة السلطان مصطفى إلى أدرنة وجلس على العرش فى ٣٠ أغسطس عام ١٤٢١ م.ولم يبق أمامه إلا أن يحتل الأناضول وينحى ابن أخيه . اجتاز بوغاز جنا قلعة من غاليبولى وصعد إلى البر من لا تسكى فى ٢٠ يناير ١٤٢٢ م. وسار نحو بروسه حيث السلطان مراد، وتقابل الجيشان فى ساحل نهر أولوباد، ولم تكن لدى الطرفين رغبة فى القتال، وبعد حوار ونقاش، رجحت كفة الطرف الذى يساند مراد، عندئذ هرب مصطفى إلى غاليبولى، ومنها إلى أدرنة، طارده ابن أخيه، وقبض عليه فى شمال أدرنة بدعوى أنه منتحل للشخصية الحقيقية لمصطفى [١٦].

وبعد أن انتهى مراد الثانى من هذه الفتنة أراد أن ينتقم من محركها الأمبراطور البيزنطى مانويل الثانى . فقام بمحاصرة القسطنينية فى ٢٤ أغسطس ١٤٢٢ م. وتشديد الحصار حولها، وأمام هذا الخطر الذى لا قبل لمانويل به فكر فى إثناء السلطان أو وزيره إبراهيم باشا عن عزمه بالإغراءات، ولكن مساعيه باءت بالفشل . ففكر فى حيلة أخرى يجبر بها خصمه على فك الحصار، وهى أنه حرض الاخ الأصغر للسلطان ويدعى مصطفى جلبى . فاضطر السلطان لفك الحصار عن القسطنطينية بعد أن استمر شهرين تقريباً، وتوجه بسرعة لإخماد الفتنة، التى اتسع نطاقها بانضمام بعض أمراء الأناضول إليها، وتمكن من القبض على أخيه وقتله، وعقد الصلح مع البيزنط شرط دفعهم ٣٠٠٠٠٠ أقجة سنوية، وحاصر بعد ذلك سالانيك عام ١٤٢٣م، لكنه لم يتمكن من أخذها، بعد أن وافق البيزنط على دفع ١٠٠٠٠٠ أقجة

ســنوية فى الســنة، ثم وجه حملته بعد ذلك إلى الأناضــول على الإمارات التى تمردت أثناء انشـغاله مع البيزنط، وتوجه إلى إمارة جاندار وقلص حدودها، لكنه ترك جاندار أوغلو اسـفندرياربك فى منصـبه لاعتبارات خاصـة، فقد كان اسـفندياريك من بنى

عثمان من جهة الأم، وزوج ابنته من مراد الثانى، كما تزوج ابنا اسـنفديار أوغلوا باختى الباديشــاه . ومن ناحية أخرى كان البيزنطيون وإمارة الصربــب وإمارة الروم الاستبداديتين فى جزيرة المورة وإمارة الأفلاق قد استغلوا الفوضى فى الرد على محققى بعض التقدم واستعادوا قسماً من الأراضى التى فقدوها . وكان العثمانيون مضطرين

للتصرـف بحذر من حين لآخر، خوفاً من ظهور تحالف صـليبى جديد ضـدهم، فلما اسـتولى على سـلانيك عام ١٤٣٠م، وعقدوا معاهدة مع البندقية حركوا سـياسـة الفتح، وكان هدفهم المجر، لاسـيما وأن موت ملكها سـجسـموند ١٤٣٧م قد دفعهم لذلك . فانتعشــت من جديد غارات المجاهدين، حتى اسـتطاعوا تحطيم نفوذ المجر على صربيـا والأفلاق، كما وجهـت ضربـة إلى إمـارة الصربـب عام ١٤٣٩م، وحوصرت بلغراد مفتـاح وســط أوروبـا، غير أن الهزيمـة التى تعرض لها العثمانيون هناك عام ١٤٤٠م زعزعـت موقفهم فى البلقـان حتى وجـدوا أنفســهم فى حرب دفاعية ضــد الغارات المباغتة التى يقوم بها المجريون [١٧].

وفى المجر تنظم المقاومة نفســها بقيادة هونيادى، وشــن غارات ونجح فى ذلك ضـد العثمانيين، وفى بداية عام ١٤٤٢م أرسـلت حملة إلى المجر بأوامر من مزيد باشا وبعد نجاحات أولى يتعرض الاتراك للهزيمة . وعندئذ يكلف مراد شـهاب الدين باشـا الـذى عمـل قائداً للجيش للثأر لمقتل مزيد باشــا، ولكن الجيش العثمانى يهزم للمرة الثانية نتيجة لتشــجيع البابا يوجين الرابع وجورج برانكوفيتش الذى جرده مراد من إمارته الاســتبدادية، وانضــم إليهم لادســلاس ملك بولندا والمجر، ويكلف هونيادى بتنظيم ما سـمى " بالحملة الطويلة " (١٤٤٣ - ١٤٤٤ م) . والتقت بالقوات العثمانيـة التى كان الســلطان يقودها بنفســه عند نهر إيزلادى . وانهزمت القوات العثمانية للمرة الثانية، ثم للمرة الثالثة عند بالوج . فانسحب السلطان إلى أدرنة،

وطلب الصلح فقبله لادسلاس فى ١٢ يونيو ١٤٤٤ م. ثم تنازل بعدها عن الحكم لابنه محمد متأثراً بكثرة هزائمه . ولكن كبار رجال الدولة أقنعوه بالعودة لصغر سن ابنه البالغ اثنتى عشرة سنة ولقلة تجاربه وإحاطة الدولة بالأخطار الصليبية .و لم يمض

على معاهدة أدرنة أكثر من ستة أشهر حتى نقضها الصليبيون وقامت الحرب بين القوتين عند وارنة فى ١٠ نوفمبر ١٤٤٤م . وقد تمكن السلطان بصعوبة بالغة من التصدى لهذه القوات، وسقط فى المعركة لادسلاس والكاردينال جسارينى، فخارت قوى الصليبيين، وتمكن مراد من إلحاق الهزيمة بهم . وتعتبر هذه المعركة آخر المحاولات الصليبية لإنقاذ القسطنطينية . وعندما استتبت الأمور ترك السلطان العرش لابنه ثانية، ولكن كبار رجال الدولة أثاروا عليه عساكر الإنكشارية فعاد السلطان للعرش مرة أخرى فى عام ١٤٤٥م، ولكنه تخلى مرة أخرى عن العرش بعد ١١ شهر فى ١٤٤٥م . ثم قبل مضى ٥ أشهر وبإصرار من رجال الدولة اعتلى العرش للمرة الثالثة فى ٥ مايو ١٤٤٦ م. وفى غضون هذه المدة اعتلى ابنه محمد العرش وتخلى عنه مرتين (١٨) .

وكان مراد الثانى قد قام بحمتله الأولى على مورا فى ١٤٣٩- ١٤٤٠م، وقام بحملته الثانية عليها فى ١٤٤٦- ١٤٤٧م وحاصر قلعة كورينشوس واستولى عليها، ودخل شبه الجزيرة واحتل باتراس . واصطحب فى ربيع عام ١٤٤٧م ابنه محمد الثانى البالغ عمره

خمس عشرة سنة وخرج فى حملة إلى ألبانيا، وكان السبب فى قيام هذه الحملة عصيان إسكندر بك فى ألبانيا بمساندة الدول الأوروبية وخاصة ملك نابولى (إسكندر بك هو أحد الامراء الألبان، ارتد عن الدين الإسلامى وتنصر) . كانت الحملة الأولى لمراد الثانى على ألبانيا فى عام ١٤٢٣م . وبعد فارنا بأربع سنوات أراد هونيادى تجربة حظه، فجهز الحملة الصليبية السادسة ضد العثمانيين، اتحدت فى هذه الحملة ـ المجر، ألمانيا، بولونيا، صقلية، نابولى، البابوية ومولدافيا . وتقابل الجيشان فى كوسوفا وانتصر مراد الثانى وهرب هونيادى، وتحول الصليبيون من موقف المهاجم إلى موقف المدافع . وتوقفت أوروبا بعد واقعة كوسوفا لعصور طويلة عن التفكير فى إخراج العثمانيين من جنوب الطونة . وفى صيف ١٤٤٩م، استصحب السلطان مراد الثانى

ابنه محمد الثانى الذى تجاوز السبعة عشر عاماً وسار مرة أخرى على ألبانيا، لكنه لم يتمكن من العثور على إسكندر بك، و زوج مراد بك الثانى ابنه محمد الثانى بابنة دلقادر أوغلو مكرمة خاتون فى أدرنة فى ١٥ ديسمبر عام ١٤٤٩م، ووضع ابنه على

عرش صاروخان (مانيسا) التى يتقلد ولايتها سنجق بك ، وكان هذا لقاءه الاخير مع ابنه الذى أحبه كثيراً . وفى ٣ فبراير ١٤٥١م توفى مراد الثانى فى سراى أدرنة بعد مرض دام أربعة أيام، ونقل جثمانه إلى بورصة ودفن فى قبره المفتوح . كان مراد عالماً شاعراً موسيقياً . حمى الفن والعلم بكل ما فى الكلمة من معنى، وأصبح المبشر بالنهضة العثمانية [١٩].

السلطان محمد الثانى (١٤٥١ ـ ١٤٨١م)، هو ابن السلطان مراد، وحال جلوسه وضع نصب عينيه تنفيذ وصية والده القاضية عليه بفتح القسطنطينية، وقد ورث إمبراطورية أفضل حالاً من تلك الإمبراطورية التى كان يحكمها أبوه قبل ذلك بثلاثة عقود، إذ كان مطلق اليد فى أخذ زمام المبادرة دون أن يرضخ لأية ضغوط داخلية أو خارجية، بيد أن محمد الثاني عقب توليه العرش شعر هو ومستشاروه وخاصة شهاب الدين شاهين وزغنوس باشا أنهم فى حاجة إلى إحراز نصر مثير يقوى مركزهم لمنع القابى قولو Kapikulu والدوشرمة من القيام بفتوحات لبناء قوتهم، ولا شك أن الاستيلاء على القسطنطينية كان ضرورة سياسية واستراتيجية، ذلك أن وجود قلعة مسيحية وسط أراضى السلطان وفى موقع استرتيجى غاية فى الأهمية، كان أمرًا يهدد أمن السلطة من الداخل والخارج، كما أن وجود إمبراطور مسيحى وبطريرك للكنيسة داخل الدولة مستقلين عن السلطة العثمانية، كان من شأنه أن يجعل من رعايا السلطان المسيحيين والذين كانوا يمثلون أغلبية السكان، عناصر للثورة المضادة فظهرت محاولات مبكرة فى عهد مراد الثانى (١٤٢١ – ١٤٥١م) للاستيلاء عليها سنة ١٤٢٢م لكنها فشلت. وأحس محمد الثاني أنه طالما ظلت الإمبراطورية البيزنطية باقية، فسوف يكون هناك احتمال لقيام حملة صليبية جديدة تقلق بال العثمانيين، وستعوق توحيد شطرى الإمبراطورية العثمانية وتجعل منه أمرًا مستحيلاً. ومن الأحلام التى راودت

العثمانيين تأسيس إمبراطورية عالمية تكون القسطنطينية مركزها الطبيعى، وينبغى ألا ننسى أن الإمبراطورية البيزنطية كانت تأوى المدعين فى أحقيتهم فى العرش العثمانى[٢٠].

ومن الواضح أن مدينة القسطنطينية تحتل موقعًا فريدًا بين مدن العالم، وتتميز بأهمية جغرافية واسترتيجية، فمن الناحية الجغرافية تقع تلك المدينة عند التقاء القارتين آسيا وأوربا إذ يحدوها البوسفور من جهة الشرق، والقرن الذهبي من جهة الشمال، وبحر مرمرة فى الجنوب، ولا يمكن الوصول إليها برًا إلا من جهة واحدة. أما من الناحية الاستراتيجية، فأرضها تشكل مثلثًا تحمى المياه ضلعيه، أما الضلع الثالث فقد حمته الأسوار المنيعة التى أقامها الحكام. يضاف إلى ذلك أن القسطنطينية صارت أهم مراكز التجارة العالمية، فقد سيطرت سيطرة تامة على كل تجارة البحر الأسود، فمنها تتجه طرق التجارة شمالاً إلى روسيا، وشرقًا إلى آسيا حيث تؤدى الطرق البرية إلى الهند والصين ووسط آسيا، وغربًا إلى وسط أوربا، وجنوبًا إلى الشام ومصر وأفريقية. ومما يجدر ذكره أن القسطنطينية بفضل مزاياها، ظلت قادرة على الوقوف فى وجه أعدائها، وخط دفاعى أول ضدهم، والحفاظ على الإمبراطورية البيزنطية لمدة تربو على الألف عام. وقد نوه نابليون بونابرت بوجه خاص فى العصور الحديثة بأهمية القسطنطينية وخطورتها، فقال فى شأنها: "لو كانت الدنيا مملكة واحدة لكانت القسطنطنية أصلح المدن لتكون عاصمة لها"، وأشار فى مذكراته التى كتبها فى منفاه

بجزيرة سانت هيلانة أنه حاول عدة مرات الاتفاق مع روسيا على اقتسام الإمبراطورية التركية، ولكن وقفت القسطنطينية فى كل مرة العقبة الكؤود دون الاتفاق، فقد كانت روسيا تلح فى امتلاكها، ونابليون يصر على عدم تسليمها، إذ أن هذه المدينة وحدها كانت فى نظره تساوى إمبراطورية، وهى بعد بمثابة مفتاح العالم، من استولى عليها استطاع أن يسيطر على العالم بأجمعه، وكان اهتمام الروس بالقسطنطينية حيويًا منذ القدم نظرًا لموقعها المغرى، فهذه المدينة تتألف من شبه جزيرة تقع بين قارتى آسيا وأوربا وتحتضنها بحار ثلاثة من القرن الذهبي، والبسفور، وهو المضيق الذي يربط البحر الأسود بالحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر مرمرة، ومضيق الدردنيل، ويفصل القرن الذهبي الضيق المدينة القديمة عن المدينة الحديث

المسماه (بك أوغلى) أو ما كان يدعى سابقًا (بيرارغلطة) ويفصل البوسفور المدينة الأوربية عن الجزء الأسيوى، واكتسبت القسطنطينية أهميتها الدينية من حيث كونها مركزًا كنسيًا معتبرًا، عزز ارتباطها بالكنيسة الروسية، وعد بطريقها فى المرتبة الثانية بعد بابا روما، هذا بالإضافة

لمكانتها التجارية، حيث كانت المدينة التجارية الأولى، حتى ظهور الدول الإيطالية البحرية، وكانت تعد المدينة الرئيسة الأولى، من حيث القوة والاعتبار حتى منتصف القرن الحادي عشر الميلادى، وفتح القسطنطينية على يد العثمانيين كان له الدوي العظيم فى كافة أرجاء العالم وبخاصة فى الغرب المسيحي الذى صفعه النبأ.

لذلك فإن أهمية القسطنطينية لدى الروس قديمة، وقد اعتنق الأمير الروسي (فلاديمر) النصرانية على المذهب الارثوذكسى ودعى النصرانية والمذهب البيزنطى كى يبنى كرسيًا أسقفيًا فى كيف من هنا بدأ الارتباط المذهبى بين الروس وبيزنطية إلى أن أصبحت محط أنظارهم، ومن هنا ظهر العداء الصليبى الروسى ضد المسلمين متمثلاً فى الدولة العثمانية، حاملة لواء الإسلام، والتى تمكنت من فتح القسطنطينية والسيطرة عليها(٢١).

وقد أدرك الغزاة والفاتحون منذ وقت بعيد أهمية مدينة القسطنطينية وخطورة موقعها، فحاولوا الاستيلاء عليها وحاصروها مرات كثيرة، غير أن هذه المدينة استطاعتت بمناعة موقعها وقوة حصونها وأسوارها أن تصد عن نفسها أعظم الغزاة والفاتحين، وكان للمسلمين نصيب كبير من هذه المحاولات، وقد وردت أحاديت شريفة كثيرة تبشرهم بفتح القسطنطينية، منها "لتفتحن القسطنطينية، فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش جيشها"، الأمر الذى زادهم تعلقًا وأملاً فى فتح هذه المدينة، وأولى محاولات المسلمين ما كان فى عهد خلافة معاوية بن أبى سفيان عندما وجه إبنه يزيد إلى القسطنطينية فى القرن الأول الهجري (السابع الميلادى)، على رأس حملة ضخمة كان نصيبها الإخفاق، وكان من شهدائها أبو أيوب الأنصارى، الذى أوصى وصيته التى صارت منارًا يهتدى به المسلمون التواقون لحرب البيزنطيين على مر العصور. وقد حاول العثمانيون مرارًا الاستيلاء على المدينة لأنهم كانوا يشعرون بأنها العاصمة الطبيعية

لإمبراطوريتهم، إذ أن بقاءها فى أيدي غيرهم من شأنه أن يهدد المواصلات التى تربط أملاكهم الأوربية والآسيوية، كما أن الاستيلاء عليها ككفيل بتشديد قبضتهم على الأراضى التى يحكومنها، ويجعل المهابة والعظمة اللتين كانتا لا تزالان تكمنان حول تلك الأسار التى أحاطت بقاعدة الإمبراطورية الرومانية الشرقية حوالى أحد عشر قرنًا. وعلى أية حال، كانت الظروف مهيئة تمامًا لفتح القسطنطينية، فقد صارت حطامًا

وظلاً واهيًا، وكما قال عنها المؤرخ ديل **Diehl** والقسطنطينية جسم مريض وضعيف وبائس برأس ضخمة، وتحيط بها دولاً إما مستقلة أو عدائية، حتى أطلق على الإمبراطورية البيزنطية "رجل العصور الوسطى المريض"، غير أنه كانت ثمة مصاعب لابد أن يعالجها السلطان العثمانى محمد الثانى قبل الإقدام على فتح القسطنطينية، فقد استغل الإمبراطور البيزنطى قنسطنطين الحادى عشر باليولوجس (١٤٤٩ – ١٤٥٢م) أصغر من السلطان وأختار أحد الأمراء العثمانيين لينافسه على تولى العرش. وحدث فى البلقان والأناضول أن بدأ أتباعه فى استغلال الفرصة بحجة عدم خبرته وثاروا عليه، كما عرف محمد الثانى أن النبالة التركية التى يتزعمها الصدر الأعظم جندرلى خليل تعارض خططه الرامية إلى فتح القسطنطينية. ولم يستطع محمد أن يتخلص من نفوذ وزيره الأعظم، ولكنه قام بقتل إخوته الصغار، خوفًا من منازعتهم فى الملك إذا كبروا، وكان منهم طفل رضيع هو ابن زوجة أبيه الشرعية ابنة أمير سينوب،

فأمر بقتله فى الحمام، وأرغم أمه أن تتزوج مملوكًا من البطانة يدعى إسحق باشا، ولكن واحدًا من أولئك الإخوة الصغار يدعى كلابين، أنقذ وحمل إلى روما، حيث نصر وسمى "كالستوس أتومانوس"، وأقطعه الإمبراطور فردريك الثالث ضيعة فى النمسا، فعاش هنالك حتى مات، وكإجراء أمن داخلى أمر محمد الثانى بترحيل زوجة أبيهما إلى موطنها الأصلى صربيا ومعها معظم مستشاريها، وأحل محلهم فى المراكز والمناصب المهمة رجاله المقربين إليه، وحتى يركز محمد الثانى جهوده على فتح القسطنطينية، ولا يشغله شئ عنها، كان لابد أن يتحرك لتهدئة جيرانه، فجدد اتفاقيات السلام مع صربيًا ووالاشيا. ولكن الوضع مع إمارة قرمان أشد صعوبة، إذ كانت لا تزال تحكم قطاعًا ضخمًا من وسط وشرق الأناضول ومعظم قيليقية، وتستخدم نفوذها فى

إثارة القلاقل فى الأقاليم المجاورة ضد العثمانيين، وثبت عدم القفة فيهم. فبعث السلطان جيشه بقيادة إسحق باشا لقتال إبراهيم بك أمير قرمان الذى كان يريد الاستفادة من فترة الانتقال من عهد إلى آخر، وسار إسحاق باشا فى إثره، ولم يكد الجيش العثمانى يصل إلى اكيشهر Aksehir، حتى فوجئ به إبراهيم، ووجد أنه أضعف من الوقوف

ضده فاضطر إلى الصلح والإذعان، ووافق إبراهيم على إعادة الحدود القديمة وتعهد ألا يخرج بجيوشه إلى ما ورائها، وزوج إبراهيم إحدى بناته لمحمد الثانى لتقوية العلاقة بينهما، وتوكيدًا لطاعته[٢٢].

وقد تنازل مراد الثانى عن العرش لصالح ابنه محمد وعمره (١٢ عامًا)، وشجع هذا الأمر المجريين والبابا على دعم فكرة خرق هؤلاء للهدنة الموقعة مع العثمانيين، وتجديد الحملة الصليبية، فاسترجع مراد الثاني العرش من ابنه، والتقى الجيش المتحالف الأوروبى فى أدرنة على ساحل البحر الأسود وألحق به الهزيمة الساحقة عام ١٤٤٤م فى العاشر من أكتوبر، وكان عهد السلطان مراد الثانى عودة لسياسة التوسع فى البلقان التى اتبعها بايزيد الأول، وتمهيدًا لفتح القسطنطينية ودعم الجيش الإنكشاري وجعله أداة حربية، وتوسع فى استخدام المدفعية والرمى بالبارود وأنشأ شبكة معلومات استخبارية تنقل له ما يجري فى الأقاليم الأوروبية[٢٣].ولكي يحقق محمد الثاني غايته فى فتح القسطنطينية، اتبع عدة خطوات تمهيدية وهى:

١- أوجد قاعدة جديدة فى حكم السلاطين العثمانيين عندما قتل أخاه أحمد الذى كان منافسه على السلطنة، واتبعها من بعده السلاطين من آل عثمان بقتل الأخوة ليبقى السلطان الحاكم الأوحد بدون منافس.

٢- عقد اتفاقات مع البندقية وجنوة وفرسان القديس يوحنا فى رودس ليتفرغ للقسطنطينية ولكي يعزل إمبراطور بيزنطة عن إيجاد حليف له.

٣- حاصر القسطنطينية بإنجازه قلعة أورملي حصار فى منطقة من البسفور على الجانب الأوروبي مقابل قلعة آسيا القديمة أو أناضولي حصار، وليشرف بذلك على المضيق ويمنع كل ما يرسل إلى القسطنطينية من

٤- إمدادات ويضمن حرية المرور بين الأناضول وأوروبا لرعاية الدولة العثمانية وسلعها، وعندما حاول الإمبراطور البيزنطى أن يرسل مفاوضين ليمنع بناء هذا الحصن قطع محمد الثاني رؤوسهم وكان هذا بمثابة إعلان حرب.

٥- بدأ السلطان بالاستعدادات العسكرية والاقتصادية، وصنع مدافع كبيرة سُميت المدافع الملكية أول مدفعية أنشئت للحصار، وصنعها له أوربان شخص مسلم مجري.

ولكى يتم محمد الثانى عزل القسطنطينية ويحكم تطويقها، بعث قائده طرخان على رأسى جيش قوى فى بداية شهر أكتوبر سنة ١٤٥٢م إلى شبه جزيرة المورة لمناجزة حاكميها توماس وديمتريوس باليولوجوس ومنعهما من مساعدة أخيها قنسطنطين إمبراطور القسطنطينية، كما أرسل فرقًا من جنده لتطهير المناطق المجاورة لهذه المدينة، وتمكن من وقف أى إمدادات تتجه إليها. وأقبل الشتاء ودلت بوادره على أنه سيكون قارسا شديد البرودة، وفرح قنسطنطين بذلك، وظن أن البرد سيعوق الأعمال الحربية، وبعث إلى محمد الثاني يحاول صرفه عما هو بسبيله للاستعداد للحرب، فقال محمد الثانى للرسل:"إذا كان إمبراطوركم يخشى الحرب ليسلم لى القسطنطينية، وأقسم أن جيشى لن يتعرض لأحد فى نفسه أو ماله، ومن شاء بقى فى المدينة وعاش فيها في أمن وسلام، ومن شاء رحل عنها وذهب حيث أراد فى أمن وسلام أيضًا". وأدرك الإمبراطور البيزنطى نوايا السلطان العثمانى، ومثل أخيه استنجد بالغرب الأوربى، غير أن الباب فى روما نيقولا الخامس (١٤٤٧ - ١٤٥٥م) طلب فى مقابل الدفاع عن المدينة أن تخضع له الكنيسة الشرقية البيزنطية، وحين وافق الإمبراطور على ذلك استشاط رعاياه المتمسكون بمذهبهم الأرثوذكسي غضبًا، أما أوربا آنذاك فقد كانت منهمكة فى منازعاتها الخاصة، ذلك أن فرنسا وإنجلترا أنهكهما عندئذ الصراع الطويل الذى انتهى بضياع ممتلكات إنجلترا فى القارة، فى حين كانت ألمانيا دولة ممزقة لا تستطيع الوقوف على قدميها إلا فى صعوبة، مما ترك الإمبراطور البيزنطى وحيدًا دون معونة تذكر. ومع ذلك فقد أعدت البندقية عشر سفن بقيادة جاكوبو لوريدانو ثم بعث البابا بثلاثين سفينة، وأبحرت هذه السفن معًا وكانت تحمل الزاد والعتاد

والجند، ووصلت إلى جزيرة خيوس، ثم استأنفت سيرها، ولكنها ما كادت تمضى قليلاً حتى التقت بها بعض السفن الفارة من القرن الذهبى تنبئها بسقوط القسطنطينية فى يد الأتراك. أما سفن البندقية التى كانت راسية فى القرن الذهبى من قبل ضرب

الحصار، فقد اشتركت كلها فى الدفاع عن القسطنطينية، كما اشترك جميع البنادقة فيها فى القتال وعلى رأسهم القنصل البندقى، وقد قاتلوا جميعًا بشجاعة، أما جنوة، فقد غلبت عليها المصالح التجارية، فعندما رأت أن الحرب على وشك الاندلاع بين محمد الثانى والقسطنطينية، لم تجاهر بالوقوف إلى أى من الجانبين، وأصدرت تعليماتها إلى مستوطناتها فى جالاتا بأن تتخذ موقف الحياد المشوب بالحذر. وفى ٢٩ يناير سنة ١٤٥٣م وصل إلى القسطنطينية جيوفانى جويستنيانى المغامر الجنوى الشجاع ومعه سبعمائة من رفاقه المغامرين الجنويين المسلحين على ظهر سفينتين كبيرتين يمتلكهما، وفى طريقه إلى القسطنطينية توقف فى جزيرتى خيوس ورودس، وجمع الرجال من هناك، وكان جويستنيانى رجلاً نبيلاً، نشيطًا ذكيا، شجاعًا إلى أبعد حد، له خبرة بشئون الحرب، وقد أتى من تلقاء نفسه، عندما علم بخطورة وضع القسطنطينية، والحصار الذى فرضه محمد الثانى عليها، وذلك لمساعدة البيزنطيين والإمبراطور قنسطنطين والعقيدة المسيحية، وقد سر الإمبراطور لمجيئه، واحتفى به ومعه الحكومة والنبلاء، ووعد الإمبراطور بأن يكافئه بجزيرة لمنوس نظير مساعدته، إذا رفع العثمانيون الحصار عن القسطنطينية، وعهد إليه بالقيادة العامة للدفاع، وعندما إطمأن البابا نيقولا الخامس إلى أن الإمبراطور البيزنطى سينفذ قرار مجمع فلورنسة سنة ١٤٣٩م بشأن توحيد الكنيستين الشرقية والغربية، أرسل الكاردينال إيزيدور فى مائتين من الجنود المختارة لتوحيد الكنيستين والدفاع عن القسطنطينية، وفى ١٢ ديسمبر ١٤٥٢م قام الكاردينال إيزيدور فى كنيسة أياصوفيا بإجراء مراسم الإتحاد، وأدى الصلاة على الأصول الكاثوليكية حضرها الإمبراطور ومؤيدوه، وقد أثار هذا العمل غضبا عارمًا فى نفوس المعارضين للاتحاد، وهم غالبية الشعب ومعظم رجال الدين بزعامة جورج سكولاريوس الذى أصبح البطريرك جناديوس، وفى وسط الاضطرابات

التى عمت القسطنطينية، صاح الدوق لوكاس نوتاراس - وهو ثانى رجل فى الدولة بعد الإمبراطور من حيث المكانة - قائلاً: ""إنه من الأفضل لنا أن نرى فى القسطنطينية حكم عمامة الأتراك خير من أن نرى فيها قلنسوة البابوية""[٢٤].

ونتيجة لانقسام الشعب بين مؤيد ومعارض لاتحاد الكنيستين الشرقية والغربية، واشتداد الجدل، وتفاقم الخلاف، وتفرق الكلمة، وغلب التعصب على الحكمة، فقد سيطرت هذه المحنة الكلامية على عقول المدافعين عن المدينة، فزادت قواهم المعنوية ضعفًا على ضعف، ومازالت هذه "المناقشات البيزنطية" الشهيرة مضرب الأمثال للجدل العقيم الذى يضطرم وقت الجدل والخطر والداهم، وفى تلك الأثناء انشغل السلطان محمد الثانى فى الاستعداد والتأهب لحصار القسطنطينية، إذ كان كل همه الاستيلاء على تلك المدينة، وبينما كان محمد الثاني يوجه تعليماته الخاصة بمحاصرة المدينة، جاءه مهندس مجرى يدعى أوربان، ويعد أمهر صانع للمدافع، وكان قد ذهب إلى القسطنطينية ليقدم خدماته للإمبراطور، ولكن أحدًا لم يأبه له، فتوجه إلى السلطان محمد الثانى، وسأله السلطان إذا كان استطاعته صنع مدفع ضخم يدك به أسوار القسطنطينية، رد المهندس بالإيجاب. فعمره السلطان بالأموال، وأمده بما يحتاجه، وانتهى المهندس من صنع المدفع الذى لم ير مثله قط فى ضخامته وكبر حجمه، وذلك فى خلال ثلاثة شهور، وعندما استخدم المدفع لأول مرة، اهتم السلطان بتحذير الأهالى منه، وذلك لتجنب إخافة النساء الحوامل، وسمع صوته المدوى الصاعق على بعد خمسة عشر ميلاً، ويطلق قذائف زنة الواحدة منها ستمائة رجل، وبذلك كان محمد الثانى أول حاكم فى التاريخ يمتلك مدفعية حقيقية، على أية حالة، استولى على بال السلطان فكرة فتح القسطنطينية، وسيطرت على جميع جواسه، فكان يقضى الليالى فى التخطيط لمهاجمة المدينة، مستخدمًا الورق والحبر، ويتتبع تحصينات المدينة، ويعين لها الماهرين فى عملية الحصار، وأخذ يفكر فى الأماكن التى يضع فيها المدافع، والأسوار التى سيجرى وضع السلالم عليها، لقد كان يرسم الخطط بالليل، ويصدر أوامره لتنفيذها فى الصباح[٢٥].

كان عدد الإغريق والأجانب المدافعين عن مدينة القسطنطينية لا يزيد عن حوالى سبعة آلاف مقاتل، وقد وقع عليهم عبء الدفاع عن الأسوار ضد القوات العثمانية التى لا تقل عن خمسة عشر ضعفًا، وجيش نظامى بلغ حوالى مائة وستين ألف مقاتل، يقوده السلطان ومعه عشرة آلاف من الإنكشارية، ونصب السلطان أمام

السور البري للمدينة للمدافع، وكانت هناك أربع عشرة بطارية، فى كل واحد منها أربعة مدافع، وضعت فى نقاط متقاربة، واصطف من ورائها حملة السهام. أما أكبر مدفع عرفه العالم آنذاك، فقد أمر محمد الثاني بنقل المدفع الضخم من أدرنة إلى القسطنطينية، فجرى ربط ثلاثين عربة معًا يجرها ستون ثورًا ضخمًا. وانتشر على الجانبين مائتا رجل لمساندة المدفع ومنعه من السقوط فى الطريق، كما استخدم خمسون نجارًا ورجلاً لمساعدتهم، وذلك فى مقدمة العربات، لإنشاء كبارى خشبية على الطريق الوعر غير المستوى. واستمرت رحلة نقل المدفع من فبراير إلى مارس سنة ١٤٥٣، ثم نصب المدفع العملاق فى مكان يبعد خمسة أميال عن المدينة أمام باب القديس رومانوس، وعهد السلطان لكراجه بك وقواته بحراسة المدفع. ويبالغ بعض المؤرخين المعاصرين مثل دوكاس وغيره فى تقدير القوات العثمانية المحاصرة، ويقولون إنها بلغت ثلاثمائة ألف أو أربعمائة ألف. ويذكر المؤرخ خير الله التركى أنها لم تزد على ثمانين ألف من الجند النظامية والباقى من غير النظامية (الباش بوزرق) والدراويش والحمالين، ويقدرها باربارو سفير البندقية وصاحب يوميات الحصار بمائة وستين ألف. ولكن فرانزا وهو مؤرخ معاصر أيضًا يقدرها بمائتين ثمانية وخمسين ألفا، وهو أرجح التقديرات. وكان من ذلك العدد مائة ألف فارس تحتشد فى المؤخرة، ومائة ألف راجل فى الجناح الأيمن من ناحية الباب الذهبى، وخمسون ألف فى الجناح الأيسر حتى قصر بلاشرنى (بلا شيمار) وكان السلطان يحتل القلب، ومعه خمسة عشر ألفًا من الإنكشارية، ورابط القائد زغنوس باشا ومعه بعض القوات على مرتفعات ضاحية جالاتا لمراقبة حركات الجنويين. واحتشد الأسطول التركى فى مياه البوسفور، وكان حوالى أربعمائة سفينة منها نحو عشرين سفينة حربية كبيرة، وكان يرابط بقيادة أمير البحر بلطة أوغلى فى الخليج الذى يحمل إسمه حتى اليوم، وفى داخل المدينة، قابل الأهالى

الاستعدادات التى قام بها محمد الثانى بشعور ملئ باليأس، واستمرت الانقسامات الدينية والسياسية فى نسف جهود الدفاع عن المدينة، فى الوقت الذى لم تأت إلا مساعدات قليلة من الخارج، الأمر الذى أدى إلى انهيار الروح المعنوية للقوات البيزنطية، حتى أنه لم يعد ثمة رجال تكفى لتغطية الدفاع عن سور المدينة الضخم. ولم يعد للبيزنطيين ما يدافع عنهم سوى الأسوار و"النار الإغريقية"، وسلسلة طويلة

ممتدة فى مدخل القرن الذهبى لمنع دخول الأسطول العثمانى. وعهد بحراسة ميناء القرن الذهبى إلى الجنويين[٣٦].

وفى يوم الاثنين ٢ إبريل سنة ١٤٥٣، نصب محمد الثانى معسكره خارج أسوار المدينة وسط ضربات الطبول وصياح آلاف الرجال الثائرين، وبعد ذلك بثلاثة أيام وصل السلطان على رأس جيشه، وبدأت مدافع العثمانيين تطلق قذائفها لأول مرة يوم الجمعة ٦ أبريل، وكان لاصطدام القذائف بالسور وخاصة قذائف المدفع الضخم دويًا هائلاً وزئيراً يبعث الرعب فى قلوب أهالى القسطنطينية ويصم الآذان، وأسرع الرجال القادرون إلى أسلحتهم، ورأت أعينهم منظرًا مفزعًا، فعلى طول السور البرى، من بحر مرمرة إلى القرن الذهبى، فى أى مكان يمتد إليه البصر، فى الأفق أو على الساحل، جيشًا عدده كحبات الرمل، ومدافع ضخمة تتحرك ببطء إلى مواقعها، وآلاف الثيران تخور بصوت عال، إنها إحدى اللحظات الحاسمة فى التاريخ، وقد لحق بأسوار المدينة كثيراً من الدمار، ولكن خلال الليل استطاع المدافعون أن ينسلوا إلى الأسوار، وقاموا بترميمات سريعة، ولم ينقطع العثمانيون عن رمى قذائفهم على سور المدينة من اليوم الثانى عشر من أبريل حتى اليوم الثامن عشر، وأبدى الإنكشارية شجاعة نادرة، لا يبالون الموت، ولا يخافون الخطر، واقتحموا السور كالوحوش الكاسرة، وعندما كان يموت واحد أو اثنان منهم فى الهجوم، ففى الحال كان يأتى مزيدًا من الأتراك، ويأخذون الموتى، ويحملونهم على أكتافهم، دون أن يعبأوا بخطر الاغتراب من أسوار المدينة، وفي صباح اليوم الثامن عشر من أبريل، استطاعت المدافع العثمانية بقذائفهما المتواصلة أن تهدم جزءً من السور الخارجى، واندفع عدد كبير من الأتراك إلى السور، واشتد القتال بينهم وبين البيزنطيين، وارتفعت الصيحات التى أطلقها العثمانيون عندما أتوا إلى السور، حتبدت أعدادهم أكثر من حقيقتها، واستمر القتال الضاري العنيف إلى

أن أظلم الليل، ولكن المغامر جويستنيانى استطاع أن يصد المهاجمين بعد أربع ساعات من النضال العنيف، فأمر محمد الثانى جنوده بالانسحاب. وفي نفس ذلك اليوم حاولت بعض السفن التركية تحطيم السلسلة الغليظة (موجودة بالمتحف العسكرى حاليًا) القائمة على مدخل ميناء القرن الذهبى واقتحامه، ولكن السفن البيزنطية والإيطالية

استطاعت أن تردها عن محاولتها، وفى صبيحة اليوم العشرين من أبريل ١٤٥٣م ظهرت فى بحر مرمرة خمس سفن قادمة من الغرب الأوروبى تحمل الطعام والمعدات والرجال، أربع منها بعث بها الباب وجنوه لمساعدة القسطنطينية، والخامسة للإمبراطور كانت تحمل جنودًا ومؤنًا وأسلحة، وحاولت السفن العثمانية الاستيلاء على تلك السفن، ولكنها عجزت عن ذلك، لأنها كانت مجهزة بمدفعية حسنة وبحارة مدربين، واستطاعت السفن الخمسة أن تفلت من بين السفن العثمانية، وتجنبت الحصار العثمانى، إلى أن دخلت القرن الذهبى، حيث أنزلت السلسلة الحديدية الضخمة، ثم شدها البيزنطيون مرة أخرى، ووصلت إلى ملاذ أمين، أما أهل القسطنطينية، فقد غمرتهم موجة من الفرج، وانتعشت آمالهم، وارتفعت روحهم المعنوية، وزادت ثقتهم فى المستقبل، وأقيمت مواكب الأفراح فى المدينة، ودقت أجراس الكنائس[٢٧].

وفي ٢١ أبريل سنة ١٤٥٣م لم تكف المدافع العثمانية، عن إطلاق قذائفها على أسوار القسطنطينية بالقرب من بوابة القديس رومانوس، وسوى برج بالأرض، وخاف البيزنطيون أن يشن الأتراك هجومًا عامًا، واعتقدوا أن العمامات التركية سرعان ما ستظهر فى المدينة. ويذكر المؤرخ باربارو أنه لو حدث أن الأتراك قد هاجموا المدينة فى هذا اليوم بعشرة آلاف جندى فقط، فمما لا شك فيه أن المدينة ستسقط فى أيديهم، ولكن البنادقة أصلحوا السور، ولم يتوقف الأتراك عن قصف بوابة القديس رومانوس، وهى التى جرت فيها الإصلاحات، بل ركزوا إرسال قذائفهم من مدفعهم الضخم والمدافع الأخرى على هذه البوابة، بحيث كان من الصعب حصر تلك القذائف، وامتلأت الأرض بجثث الأتراك، خاصة الإنكشارية بعماماتهم البيضاء، أما الأتراك

العاديون، فكانوا يرتدون العمامة الحمراء، وأخذ السلطان محمد الثانى يبحث عن وسيلة لإدخال سفنه فى القرن الذهبى وحصار القسطنطينية من أضعف جوانبها، وإضعاف الدفاع عن السور البرى، وتشديد المراقبة على الجنوية فى جالاتا، ثم تسهيل المواصلات مع قاعدته فى روميللى حصار، وقد حاولت السفن العثمانية عدة مرات تحطين السلسلة الضخمة القائمة عند مدخل القرن الذهبى، ولكن التوفيق لم يحالفها،

ولاحت لمحمد الثانى فكرة حربية هائلة جديرة بذكائه لنقل السفن من مرساها فى بشكطاس إلى القرن الذهبى، وذلك بجرها على الطريق البرى، وإنزالها خلف السلسلة، وكانت المسافة التى ينبغى أن تقطعها السفن نحو ثلاثة أميال، وذلك فوق أرض ليست سهلة، ولكن تتخللها مرتفعات ووهاد وتلال وعرة متعرجة، وبعد أن مهد الأتراك الأرض المنحدة وسووها، أتوا بألواح من الخشب وطلوها بالزيت والدهون والشحم ورصوها على الطريق، لسهولة زلق المراكب عليها، وبهذه الطريقة المبتكرة أمكن إنزال نحو سبعين سفينة فى مياه القرن الذهبي فى جنح الظلام فى خليج يدعى المياة الباردة بعد جالاتا بقليل، بعد أن استخدمت الثيران لجرها، واستيقظ أهالى القسطنطينية فى صباح ٢٢ أبريل على صيحات المسلمين المدوية، وهتافاتهم المتصاعدة، وأناشيدهم العالية، وموسيقاهم العسكرية الصاخبة عقب نزولهم فى ميناء القرن الذهبى، فانتابهم الهلع والفزع، وهكذا فتحت أول ثغرة خطيرة فى خطوط الدفاع البيزنطية، وتم إحكام الحصار فى البر والبحر. ويصف المؤرخ دوكاس وهو بيزنطى عاصر الحادثة، دهشته من هذا العملية قائلاً: "إنها لمعجزة لم يسمع أحد بمثلها من قبل، ولم ير أحد مثلها من قبل[٢٨].

وفي اليومين الأول والثانى من عام ١٤٥٣، لم يحدث أى نشاط حربى فى البحر أو البر، فيما عدا القذف المتواصل للمدافع العثمانية، والصياح طبقًا لعادة الأتراك. وكانت القسطنطينية فى حالة حزن وألم، بسبب النقص المتزايد فى المؤن، وبخاصة الخبز والنبيذ، وأشياء ضرورية أخرى للحفاظ على الحياة. ولما اشتدت الضائقة بأهالى القسطنطينية، أمر الإمبراطور بأن تؤخذ آنية الكنائس من الذهب والفضة وأن تصهر وتسك نقودًا حتى يأتى الإنقاذ. وفى اليوم الثانى عشر من مايو، وفى منتصف اليل، أتى إلى أسوار القصر خمسين ألف جندى مزودين بالأسلحة، وأحاطوا به، وأطلقوا صرخاتهم

التى أثارت الرعب، وعلت أصوات الصنج والدفوف، وفى الليل شنو هجومًا قويًا ضد أسوار القصر، جعل سكان المدينة يظنون أن المدينة وقعت فى أيدى الأتراك فى الليل. ولكن المدينة لم تقع، وفى اليوم الثامن عشر من مايو ١٤٥٣، فاجأ محمد الثانى البيزنطيين ببناء برج شامخ استغرق بنائه ليلة واحدة، فطوال الليل ظل عدد ضخم

من العمال يعملون فيه، وقد بنى هذا البرج بارتفاع يزيد على أسوار المدينة بالقرب من مكان يدعى كريسكا ، وهو مكون من ثلاثة طبقات كسيت كلها بالجلود، وفى كل طبقة منها عدد من الجنود يحملون معدات القتال، وقد هال أهل القسطنطينية ضخامة هذا البرج، ووقف الإمبراطور البيزنطى ومن معه من أهل المدينة ينظرون إليه فى دقشة، وقال المؤرخ باربارو، الذى شهد هذا البرج بنفسه: "وفى الحقيقة، لو اجتمع كل المسيحيين فى القسطنطينية، وأرادوا بناء مثل هذا البرج، لاستغرق منهم ذلك شهرًا، وقد بناءه المسلمون فى ليلة واحدة". وفى وسط الظروف الصعبة التى شهدتها القسطنطينية بعد شهر من الحصار العثمانى، وضع البيزنطيون أملهم فى مساعدة الأسطول البندقى، خاصة أن سفير البندقية قد وقع اتفاقية مع الإمبراطورية فى ٢٦ يناير ١٤٥٣م، تتضمن أن حكومته سوف ترسل المساعدة عند الحاجة إليها، فإذا ظهر الأسطول البندقي فى البوسفور فإن المسلمين سيلوذون بالفرار، ولو تأخر فى المجئ لنجدة القسطنطينية فلن يجد إلا جثثًا لتحريرها، وفى ٣ مايو استدعى الإمبراطور البيزنطى قادة المجتمع البندقى فى القسطنطينية وخاطبهم قائلاً: "أيها القباطنة المهذبون، وأنتم كلكم نبلاء البندقية، لقد صار من الواضح أن حكومتكم سوف لا ترسل أسطولا لمساعدة تلك المدينة البائسة، ويبدو لى أن ينبغى أن نرسل سفينة سريعة إلى المياه القريبة لتحاول أن تجد أسطولكم"، فوافق الجميع على ذلك، ولكن البندقية لم ترد الدخول فى الحرب بين العثمانيين والبيزنطيين لضمان مصالحها الاقتصادية، وعلى أيه حال، قطع البيزنطيون كل أمل فى مجئ النجدة من الغرب الأوربى، ووضعوا كل أملهم فى سور المدينة الضخم الذى لم تنقطع مدافع الأتراك عن قذفه ودكه. واستحوذ اليأس على بطريرك القسطنطينية، فاعتزل منصبه، واختفى فى أحد الأديرة ليقضى بقية حياته فى الصلاة والعبادة.

وفى ٢٣ مايو ١٤٥٣م اعتقد السلطان محمد الثانى أن الوقت قد حان للقيام بالهجوم الشامل، فبعث برسالة إلى قنسطنطين الحادى عشر باليولوجوس يدعوه فيها إلى تسليم المدينة قل أن تهدر الدماء، وأوفد إليه صهره إسفنديا أوغلوا داماد قاسم بك الذى كان يربطه بالإمبراطور ود قديم وصداقة قوية، وعرض عليه أن يسلم المدينة

بعد أن وصلت إلى ما وصلت إليه من الخراب والبؤس، وتهدمت أسوارها، وأن يجنب الأطفال والنساء والشيوخ أهوال الحرب وويلاتها، وأن الدفاع عبث لا يجدى، وعرض عليه باسم السلطان أن يكون حاكمًا على المروة كما كان من قبل، وسوف يمنح إخوته ولايات أخرى، أما سكان المدينة فمن أراد الرحيل رجل عنها بما شاء من أمواله، ومن آثر البقاء فيها فقد ضمن لهم السلطان على أنفسهم وأموالهم، فإن أبى قنسطنطين هذا فلا ينتظرن غير الحرب والدمار، واجتمع قنسطنطين برجاله ومستشاريه يأخذ رأيهم فى هذا الأمر، ومال بعضهم إلى تسليم المدينة، ولكن جوبستنيانى وجماعة من أهل الحرب رفضوا هذا العرض، وأصروا على مواصلة القتال مهما كانت نتائجه، وكان ذلك رأى قنسطنطين، فقال لرسول السلطان: "أنه يشكر الرب إذا جنح السلطان إلى السلم وأنه يرضى أن يدفع له الجزية، أما القسطنطينية، فإنه قد أقسم أن يدافع عنها إلى آخر نفس فى حياته، فإما أن يحتفظ بعرشها أو يدفن تحت أسوارها، وعندما علم السلطان بإجابة الإمبراطور البيزنطى، وانتابه اليأس من الاستيلاء على المدينة بدون حرب، أعطى تعليماته للمنادين ليبلغوا الجيش عن اليوم الذى حدده لشن الهجم العام على المدينة. وأكد السلطان بأنه لا يريد لنفسه غير مباني المدينة وأسوارها، أما بالنسبة لكنور الثمينة وأسراها فسيتركها مكافأة للجنود، فاستحسنوا ذلك وصاحوا فرحين. وهنا نلاحظ أن ملك المجر أراد أن يضغط على السلطان محمد الثانى وهو فى هذا الوقت الحرج، فأرسل يقول له فى ٢٦ مايو ١٤٥٣ إنه فى حالة عدم توصل العثمانيين إلى اتفاق مع الإمبراطور البيزنطى فإنه - أى ملك المجر - سيقود حملة أوربية لسحق العثمانيين، ولم تغير هذه الرسالة شئيًا من الوضع القائم، وإن كان محمد الثانى قد صفى حسابه مع ملك المجر[٢٩].

وبعد أن مضى على الحصار خمسين يومًا اشتد فيها الضيق بالمدينة، وظل القصف فيها دون انقطاع، أمضى السلطان محمد الثانى استعداداته الأخيرة فى يوم الاثنين ٢٨ مايو ١٤٥٣، فأمر بنفخ الأبواق فى معسكره، وأمر جميع قواده أن يكونوا على أهبة الاستعداد فى مراكزهم، إذ قرر أن يوجه هجومًا عامًا على المدينة فى اليوم التالى. وعندئذ أسرع الجميع إلى مراكزهم، ولم يفعل الأتراك شيئًا سوى إحضار السلالم

ووضعها على الأسوار لاستخدامها فى اليوم التالى، وقد تم وضع حوالى ألفين من السلالم. وبعد أن عاد محمد الثانى إلى معسكره، دعا إليه كبار رجال جيشه، وأصدر إليهم التعليمات، وأعلن إليهم أن هجومًا عامًا سيقع على المدينة، ثم ألقى عليهم الخطبة التالية: "إذا تم لنا فتح القسطنطينية تحقق فينا حديث من أحاديث رسول الله ومعجزة من معجزاته، وسيكون من حظنا ما أشاد به هذا الحديث من التمجيد والتقدير، فأبلغوا أبناءنا فردًا فردًا، إن الظفر العظيم الذى سنحرزه سيزيد الإسلام قدرًا وشرفًا، ويجب على كل جندى أن يجعل تعاليم شريعتنا الغراء نصب عينيه، فلا يصدر عن أحد منهم ما يجافى هذه التعاليم، وليتجنبوا الكنائس والمعابد ولا يمسوها بأذى، ويدعو القسس والضعفاء والعجزة الذين لا يقاتلون". فتعهد رؤساء الإنكشارية بتحقيق النصر، ووعد السلطان الشجعان الذين يصعدون إلى الأسوار فى المقدمة بأعظم الصلات، وأنه سيعينهم رؤساء وسناجق، ولكنه أنذر الجبناء بشر الجزاء، وطاف المشايخ بالعسكر، حاثين على الجهاد فى سبيل الله. وقبل ظهور الفجر بثلاث ساعات فى اليوم التاسع والعشرين من مايو ١٤٥٣م، أتى السلطان محمد الثانى إلى أسوار المدينة، وبدأ أشد الهجوم وأعنفه، وقد قسم السلطان الذين يقاتلون إلى ثلاثة أقسام، يضم كل منها خمسين ألف مقاتل، فالقسم الأول مؤلف من جنود الروميللى، وأسرى المسيحيين الذين احتفظ بهم السلطان فى معسكره، والقسم الثانى مؤلف من رجال ينتمون إلى رتب متواضعة من الفلاحين وما شابه ذلك، والقسم الثالث يتألف من الإنكشارية بعمائهم البيضاء، وهم جنود السلطان، وخلفهم ضباط السلطان، وخلف هؤلاء السلطان.

وكان السلطان العثمانى يرمى بهذا الهجوم إلى إرهاق المحصورين واستنزاف طاقتهم، واستهلاك ذخيرتهم، قبل أن يوجه إليهم الضربة القاضية، فأمر جنوده بعد نحو ساعتين من القتال العنيف بالانسحاب، ودفع إلى الهجوم القسم الثانى من جنوده وهم جنود الأناضول. أما المدافعون فقد ظنوا لأول وهلة عند انسحاب المهاجمين أن الأتراك ارتدوا على أعقابتهم، وعدلوا عن مواصلة القتال، ولكنهم فوجئوا بهجوم أشد وطأة وعنفًا قام به جنود الأناضول، وهم أشد مراسًا فى القتال. ويذكر المؤرخ باربارو

أن القسم الثانى من الجنود اندفعوا كالأسود على الأسوار الواقعة فى بوابة القديس رومانوس، وعندما رأى أهالى القسطنطينية هذا الهجوم العنيف المرعب، جرى كل رجل طلبا للنجاة، وبينما كان القتال يجرى عنيفًا عند السور البرى، كان هناك قتال آخر لا يقل عنفا على جانب البحر، فقد أخذت السفن العثمانية التى يقودها أمير البحر حمزة باشا فى بحر مرمرة أمكنتها من السورد، وألتحم الجنود العثمانيون فى صراع عنيف مع المدافعين الذى هبوا إلى قذف السلالم إلى البحر وإطلاق النيران على الأتراك. وقد أثار هذا الهجوم الشديد من ناحية البحر وإطلاق النيران على الأتراك. وقد أثار هذا الهجوم الشددي من ناحية البحر الفزع بين أهل القسطنطينية، وجأرت أصواتهم بالدعاء والضراعة، ودقت أجراس الكنائس دقات شديدة متوالية. على أن هذا الخطر قد أثار فى الأهالى من جهة أخرى روح المقاومة والكفاح، ولم تتخلف النساء عن الإشتراك فى أعمال الدفاع، فأخذن يغلين الزيوت ثم يحملنها إلى الأسوار لتصب على المهاجمين والذين يتسلقون السور منهم خاصة، ولكن ذلك لم يضعف عزيمة الأتراك، أما جنود الأناضول الذين كانوا يقومون بالهجوم، فقد أمرهم السلطان بالانسحاب، وكان المدافعون قد بلغوا من الإعياء أقصاه، ولم يكن السلطان يرمى من هذه الهجات، المتواصلة إلا إرهاق المدافعين قبل الإجهاز عليهم. واغتبط جويستنيانى وجنوده بانسحاب الأتراك واعتقدوا أنهم سينالون قسطا من الراحةن ولكن السلطان لم يدعهم ينعمون بالراحة. إذ جاء بالقسم الثالث من جنوده وهم الإنكشارية، وقد قاد السلطان بنفسه هذا الهجوم، وأدرك البيزنطيون أن المعركة فى ساعتها الأخيرة، فانتابهم الرعب والفزغ الشديدين، وأمر الإمبراطور بدق ناقوس الخطر فى جميع أنحاء المدينة، وظهر نشاط مكثف فى المدينة، ولكنه نشاط ذات صفة دينية. ففى كل مكان

جماعات صغيرة من القسس والأساقفة والرهبان والنساء والأطفال يصلون ويبكون، ويرفعون الأيقونات. وقضى الأهالى الوقت فى الصلاة فى كنيسة أيا صوفيا، وأقيم قداس فى تلك الكنيسة، وجثا جميع الحاضرين على ركبهم: الإغريق والجنوية والبنادقة والأرثوذكس والكاثوليكية، والقسس والجنود، والنبلاء والعامة، الإمبراطور والشحاذون. وقد وحدت النكبة بينهم، وأصبحوا متساويين أمام المصير الذى تلقاه المدينة، والموت الذى يحوم حولهم[٣٠].

ولما رأى قنسطنطين الأعلام العثمانية ترفرف فى المدينة، واندفاع جموع الأتراك كالسيل فى أرجائها، نزل عن حصانه، وخلع ملابسه الإمبراطورية، وسل سيفه، وأخذ يخبط به ذات اليمين وذات الشمال، حتى أصابه أحد الجنود الأتراك بضربة سيف قاتلة، ومات ميتة الأبطال، ولم يقف شئ بعد ذلك فى وجه الأتراك لدخول المدينة، فقد تفتحت لهم جميع الأبواب والمنافذ، وتزاحم الناس كل يطلب النجاة لنفس. وبعد أن دخل الأتراك المدينة، ترك الجنود الاستحكامات ومراكزهم بحثا عن الأمان، واندفاع البنادقة إلى سفنهم، وأبحروا على وجه السرعة، وامتلأت سطوح السفن بالفارين، وما أن انتهت كل مقاومة فى المدينةن حتى ركب السلطان محمد – الذى أطلق عليه لقب الفاتح – صهوة جواده الأبيض، وكان عمره آنذاك ثلاث وعشرين سنة، وتوجه إلى كنيسة آيا صوفيا (سانت صوفيا)، وطاف بأرجائها، وقد بهرته روعتها وأعمدتها الرخامية الرائعة، وصلى شكرًا لله، وأمر بتحويل هذه الكنيسة إلى مسجد، وطلب إلى أحد العلماء أن يؤذن للصلاة، ثم صلى السلطان لله الذى اختصه بتحقيق نبؤة الرسول صلى الله عليه وسلم القائلة إن القسطنطينية ستصير يوما مدينة إسلامية[٣١].

وفي اليوم الخامس من الفتح زار محمد الفاتح جالاتا، وأمر بإجراء تعداد للسكان، فوجد أن كثيراً من البيوت قد أغلقت لأن أصحابها اللاتين فروا فى السفن، فأصدر أمرًا أن يرجع السكان فى غضون ثلاثة شهور، وإذا لم يرجعوا سيصادر بيوتهم. ثم أمر بإزالة أسوار جالاتا، وعين سليمان حاكمًا عليها، وحول الكنيسة الكبيرة إلى مسجد، ولكنه ترك بقية الكنائس على حالها، ورجع منتصرًا إلى أدرنة فى ١٨ يونيو ١٤٥٣م ومعه عدد ضخم من الأسرى وكميات كبيرة من الغنائم، وعندما انتهت الفوضى

التى أعقبت فتح القسطنطينية، كان البطريركية شاغرة إذ ذاك، فالبطريك المعين جريجورى الثالث كان متغيبًا فى إيطاليا، وكان لابد من وجود شخصية دينية تقود المجتمع المسيحى فى الإمبراطورية العثمانية، فاختار محمد الثانى رجل دين بارز يدعى جناديوس ليكون بطريركًا للكنيسة الأرثوذكسية، وأكد له كل امتيازات أسلافه. وأعفى محمد الثانى الكنيسة من الضرائب. وسمح لها باستقلال تام فى إدارتها، والاحتفال

بحرية الخدمات الدينية، حتى أنه قام بزيارات للبطريرك الجديد، وناقشه فى اللاهون، وطلب إليه أن يكتب كراسة عن المسيحية، مما يدل على تسامح وعقلية مستنيرة. وفى الشرق الإسلامى، فقد كان الفتح العظيم على عكس ذلك، إذ عم الفرح والابتهاج بين المسلمين فى أرجاء آسيا وأفريقية لهذا الفتح الإسلامى. وما أن وصل رسل السلطان محمد الفاتح إلى مصر والحجاز وفارس يحملون نبأ هذا الفتح، حتى هلل المسلمون وكبروا، وأذيعت البشائر من منابر المساجد، وأقيمت صلوات الشكر، وزينت المنازل والدكاكين والحوانيت، وعلقت على الجدران والحوائط الأعلام والأقشمة المختلفة الألوان، وأمضى الناس فى هذه البلاد أياما كأحسن ما تكون أيام الأعياد الإسلامية روعة وبهاء.

والواقع أن الانتصار الذي حققه العثمانيون ضد الإمبراطورية البيزنطية فى ٢٩ مايو ١٤٥٣، يعتبر علامة بارزة على نهاية إمبراطورية وبداية أخرى، فقد توج محمد الفاتح إنجازات أسلافه، وما أنجزه فى إيجاز كما قال أحد المؤرخين كان "عملاً إمبراطوريًا، تحدى به الفاتح كل الغرب الأوربى، وأنه صار سيدًا على الأرض الممتدة من البحر الأسود حتى البحر المتوسط، وهو وحده الذى يقرر مصيرها، وهذا يعنى أن التجارة التى كانت تمر خلال الأراضى السابقة، والتى سيطر عليها الإيطاليون بصفة خاصة، أصبحت حينئذ تحت تصرف السلطان العثمانى". وكان فتح القسطنطينية من وجهة نظر العثمانيين ليس مجرد نصر عسكرى عظيم، فلم تكن القسطنطينية مدينة عادية، بل عاصمة كبيرة، ومركزًا لشبكة مواصلات تجارية واسعة وممتدة، وقاعدة إدارية، غير أنه تفسخت فى القرون الأخيرة، وها هى بعد أن وقعت فى أيدى العثمانيين، أضحى من الممكن بعثها من جديد لخدمة أهداف السادة الجدد (العثمانيين) ومصالحهم. ولوقوع القسطنطينية موقعًا وسطًا بين آسيا وأوربا، أصبحت هى

العاصمة الطبيعية للإمبراطورية العثمانية التى تمتد ولاياتها فى القارتين.

وبعد فتح القسطنطينية اعترف العالم الإسلامي بالسلطان العثمانى محمد الفاتح زعيمًا للحرب المقدسة ضد المسيحيين، ووجد السلطان نفسه متفوقًا على كل الحكام المسلمين، بما فيهم جيرانه سلاطين المماليك، وبفتح القسطنطينية اعتبر السلطان الشاب فاتح روما الجديدة، واعتبر نفسه الوارث الوحيد والفعلى لواحدة من إمبراطوريات العالم آنذاك، وهى الإمبراطورية الرومانية الشرقية (الإمبراطورية البيزنطية). وأحاط به البحاثة البيزنطيون والإيطاليون، وشجعوه على اعتناق الأفكار المبالغ فيها التى تتسم بالعظمة الرامية إلى سيطرته على العالم[٣٢].

ويظهر من فتح القسطنطينية مدى حصانتها و الجهد العظيم الذى بذله محمد الفـاتح أثنـاء محاصرتها فقد كانت مناعة أســوار إســتانبول تأتى فى المرتبة الأولى فى العالم، فقد كان إرتفاع الشرــفات ١٧م وما بين الشرــفات ١٥متراً، ويبلغ الســمك فى الذروة ٤م وفى القاعدة أكثر بكثير، وكان عرض الخندق الموجد أمام الأسوار ١٨,٥ متر وعمقـه ٩أمتـار وكان مليئاً بالماء، وكان للأســوار المكونة من طوابق عديدة ٣٠ برجاً مكســياً بالرصــاص. وكان المعروف أن المدينة لا يمكن إســقاطها إلا بحصــار محكم يتمكن من إجاعتها لمدة ست سنوات، ومن البديهى أن الدول الأوروبية سوف تأتى خلال هذه المدة، ومن ثم فإنه ســوف يتعذر عملياً إســتمرار الحصــار[٣٣]، ولكن وما النصرــ إلا من عنـد اللـه، وبهـذا النصرــ أعـاد العثمانيون ذكرى المعجزات النبوية، والوقعـات البـدريـة، والعزمـات الصــديقية، والفتوح العُمرية، والجيوش العثمانية، والفتكـات العلويـة، والمنـازلات الخيبريـة، والوقعـات اليرموكية، والهجمات الخالدية، والفتوحـات الأُمويـة، والانتصــارات العبـاســيـة، والتحريرات الأيوبية، والتطهيرات المملوكية.

وقد قال الإنجليز : إن مدينة القسطنطينية قد حوصرت تسعاً وعشرين مرة من بنائها من الملك قســطنطين الأكبر إلى عهد إفتتاحها من الســلطان محمد الفاتح الذى ضـمّها إلى سـلطته؛ وأعلم بذلك سـلطان مصرـ وشريف مكة وشـاه العجم، ثم زحف على الصربـ فنكبها نكبة عظيمة، وعاد إلى القسطنطينية، وشرع فى بناء جامع الشيخ أيوب شمس الدين، ولما أتمّ بناءه أقام فيه الصلوات، فقلده شيخ الإسلام سيفاً بيده،

ومن ذلك الوقت جرت العادة أن السلطان الذى يجلس على تخت الملك يذهب إلى ذاك الجامع ويتقلد بالسيف، وفى ذاك الجامع صخرة كبيرة فوقها بيرق ملفوف بغشاء أخضر رمزاً عن وظيفة أيوب عند الرسول (ص) .

وبعد فتوحات عديدة حاصر قلعة بلغراد بمائة وخمسين ألف مقاتل وثلاث مئة مدفع، ففقد من عساكره عدداً عظيماً وجملة مدافع، وإنجرح فى فخذه، فرجع عنها وذهب إلى أدِرْنه. وبعد أخذ القسطنطينية بسبع سنين فتح مدينة أثينا عاصمة بلاد اليونان، وفى سنة ١٤٦١م فتح إيالة طرابزون، وولاية سينوب، على جزيرة نسيوسه، وإقليم بوسنه، ثم جهّز عمارة بحرية بمئة ألف مقاتل لفتح جزيرة رودس، فحاصرها ثلاثة أشهر، ثم ظعن عنها، وأخذ فى إعداد تجريدتين، الأولى لفتح جزيرة قبرص، والثانية لمحاربة شاه العجم، وبينما هو كذلك إعتراه مرض عضال، فمات فى مدينة أزنكميد فى جمادى الأولى سنة ٨٨٦هـ، ودفن بجوار جامعة الشريف فى ضريح مخصوص. كانت مدة ملكه ٣١ سنة، وعاش ثلاثة وخمسين سنة، وفى مدة مُلكه إفتتح مملكتين، و١٢ ولاية، وإستولى على أكثر من مئتى مدينة، وبنى عدة جوامع ومدارس، وكان يعتبر العلماء، ويحب رجال الأدب، وهو طويل القامة ضخم الوجه كثيف اللحية، أشقرها، وقد أعقب ولدين، يسمى أكبرهما بايزيد، والآخر جم(٣٤).

أما بايزيد الثانى (١٤٨١ - ١٥١٢م) فلم يتحل بايزيد الثانى - ابن الفاتح - بهمة والده أو بطموحه، وإن يكن قد إدعى أنه (أشرف السلاطين). وقد ذهب أحد جامعى التواريخ فى عهده إلى أن أى حاكم مسلم آخر، بإستثناء الرسول ذاته الخلفاء الأربعة، لم يقم بأعمال تفوق فى أهميتها ما أنجزه آل عثمان . والسبب فى ذلك هو أن العثمانيين قد اشتبكوا فى قتال مع مماليك مصر ـ حكام سوريا بسبب جنوبى الأناضول، مما جعلهم يسعون إلى أن يبدوا أعلى مقاماً من خصومهم فى كل مجال . فقد شن سلاطين المماليك الحرب على الأتراك فى آسيا لمدة خمس سنوات فى الوقت الذى نشبت فيه الثورة فى قرمان ومناطق أخرى ازدادت فيها أعداد أنصار المذهب الشيعى ـ الذى اعتنقه متصوفة إيران ـ وشهدت تمرد الأمراء الساخطين من أحفاد السلاجقة . وسبب الصراع المملوكى العثمانى هو تجاوز الدولتين منذ أن ضم محمد الفاتح إمارة ذى القادر الواقعة فى كيليكيا (وكانت تضم مدينتى مرعش وإلبستان)

وحين حـاول المماليـك إزاحـة علاء الـدولـة حـاكم ذى القادر رغبة منهم فى تولى أمير موال لهم، سـاند حاكم قيسرية العثمانى علاء الدولة وغزا الأراضى المملوكية، مما أدى إلى نشوب أول حرب مملوكية ـ عثمانية (١٤٨٥ -١٤٩١م) لم تتعد كونهاسلسلة من

المناوشـــات التى انتصرـــ فيها المماليك فى البداية وإن لم يتمكنوا من مواصـــلة انتصـاراتهم بسبب مشاكلهم الاقتصادية والسياسية . وفى النهاية عقد الصلح وعادت الحدود إلى ما كانت عليه فى السـابق . وسـاد السـلام بين الطرفين (١٤٩١ -١٥١٦م) برغم أن مصـادر النزاع القديمة ظلت تعكر علاقاتهما إلى أن قضىـ سـليم الأول على دولة المماليك [٣٥].

ورغم اســـتيلاء العثمانيين على ليـانو ومودون فى بلاد اليونـان (١٥٠٠) وبنـاء قلعتين بهدف السيطرة على خليج بتراس، فإنهم فقدوا أوترانتو ــ فقد اسمرت الحرب بين الدولة العثمانية وبين البندقية وكان النصر خلالها حليف العثمانيين الذين ظهرت دولتهم بمظهر الدولة البحرية الكبرى فى البحر المتوســـط . وكانت المواقع التى جرى احتلالها من البندقية تشـكل مراكز تسـاعد على مزيد من التقدم ليس فقط فى شرقى البحر المتوسـط . وكانت المواقع التى جرى احتلالها من البندقية تشكل مراكز تساعد على مزيد من التقدم ليس فقط فى شرقى البحر المتوسط، بل أيضاً فى حوضه الغربى . ويتضـح من الصـلح الذى تم التوصـل إليه بين الطرفين فى عام ١٥٠٣م أن العثمانيين بدأوا يهتمون بغربى البحر المتوسـط . فمنذ عام ١٤٨٢م كان حكام غرناطة المسلمون قد طلبوا مسـاعدة دولة " الغزاة " الوحيدة ضد أراجونه وقشتاله . وقد قنع بايزيد ـ الذى كان غير واثق تماماً من قوته البحرية ـــ بإبداء اهتمامه وعطفه، تاركاً للمسلمين فى شمالى إفريقيا أن يقدموا المساعدة الفعلية . وحين سقطت غرناطة فى عام ١٤٩٢م، وبدأت الدول الإســـلامية فى شـــمالى إفريقيا تواجه احتمالات الغزو المســـيحى تزايد الضغط على العثمانيين طلباً لمزيد من المساعدة، وإن تكن مشاكل بايزيد الشرقية قد حـالـت دون تقـديمـه المعونـة لإخوتـه المســـلمين، ولو أن كثيراً من " غزاة " البحر العثمانيين ـــــ الذين أطلق عليهم الغربيون اســم القراصــنة ـــــ قد التحقوا بخدمة العثمانيين وبخاصة بعد أن عززوا قوتهم البحرية، وحثوهم على القيام بنشاط بحرى

فى المغرب الإسلامى، وإن تكن الخلافات الأسرية قد شلت نشاط بايزيد، وبخاصة ما يتعلق منها بمصير أخيه جم الذى كان محوراً لتآمر الدول المسيحية ضد الدولة العثمانية [٣٦]. كان جم أحق بالعرش من أخيه وذلك بسبب كفاءته . وحين علم بوفاة والده توجه إلى بروسة وأعلن نفسه سلطاناً على الأناضول واقترح تقسيم الإمبراطورية على أن يتولى بايزيد الحكم فى أوروبا وحدها . وكان بايزيد قد سبق أخاه فى دخول الآستانة وبذلك ضمن مساندة الإنكشارية الذين أغدق عليهم الهبات . وما لبثت الحرب الأهلية أن نشبت بين الأخوين واستمرت عاماً إلى أن هزم جم الذى لجأ إلى الدولة المملوكية التى ساعدته على تكوين قوة صغيرة فى حلب حيث انضم إليه عدد من أمراء التركمان الفارين وبعض شاغلى إقطاعات الأناضول الذين جردهم بايزيد من إقطاعاتهم . وحين دخلت قوات جم إلى كيليكيا (مايو ١٤٨٢ م) لم يجد كثيراً من الأنصار، فآثر الهرب إلى جزيرة رودس واحتمى بفرسان القديس يوحنا الذين وعدوه بالتوسط لكسب الأنصار فى أوروبا ضد أخيه . وقد اتصل مقدم رودس ببايزيد الذى وعد بمنح أخيه موارد إمارة قرمان دون أن يتولى حكمها بشرط أن يعتزل ويعيش فى سلام فى القدس . إلا أن جم أصر على أن يتولى حكم قرمان التى سبق أن كان حاكماً عليها . ورفض بايزيد هذا العرض ووعد المقدم بأن يمنحه بعض المال سنوياً فى مقابل مراقبته لجم، ثم أقعنه بإبعاد جم عن رودس بسبب قربها من الدولة العثمانية . وفى عام ١٤٨٢م تم نقل جم إلى نيس فى جنوبى فرنسا (وكان لا يزال تحت حماية فرسان القديس يوحنا) وهو لا يدرك أبعاد المؤامرات التى تحاك حوله . وعلى حين أبدى جم رغبته فى التوجه إلى المجر حيث يمكنه أن يثير أنصاره جرت مفاوضات بين فرسان القديس يوحنا وبين عدد من الدول الأوروبية التى كانت لا تزال تأمل فى استغلال جم لإثارة المتاعب فى وجه بايزيد ــــ وكان حكامها على استعداد لدفع مبلغ طائلة فى مقابل ذلك . وكان مقدم فرسان القديس يوحنا يطلب الأموال ويقبضها من كل جانب بما فى ذلك زوجة جم المقيمة فى مصر، على حين زار ملوك أوروبا جم خلال السنوات الثلاث عشرة التى استغرقها أسرة وتعرض خلالها السلطان بايزيد لابتزاز مستمر . وفى نهاية الأمر تقرر فى عام ١٤٨٦م إرسال جم إلى البابا إنوسنت الثامن الذى كان يفكر فى إثارة حملة صليبية . وحين غزا شارل الثامن

ملك فرنسا إيطاليا واحتل روما، تم أسر جم (١٤٩٥ م) وجرى إرساله إلى فرنسا . إلا أن جم مرض فى الطريق وتوفى فى نابولى (فبراير ١٤٩٥م) ربما من آثار سم أعطى له تنفيذاً لأوامر أخي بايزيد[٣٧].

ثانياً : الإدارة.

وقبل التعرض لتفاصيل نظام الحكم العثمانى تجب الإشارة إلى أن الدولة العثمانية قد نشأت على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية وأنها كانت دولة أوروبية قبل أن تصبح دولة آسيوية لهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث أن نظام الحكم فى الأناضول كان يختلف عنه فى كل من البلقان والعالم العربى وقد جرت وراثة الملامح الأساسية الهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسى الذى أخذ به السلاجقة بعد أن كان " تترك " بالفعل بعض الشئ، وهو النظام الذى ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات إلا أن النظام العثمانى كانت له ملامح خاصة يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافى فى أوائل عهدها، بما فى ذلك اقتباسها بعض ملامح النظام البيزنطى ولما كانت تحيط بالدولة بعد قيامها ـــ سواء داخل حدود دار الإسلام او خارجها ـــ بلاد تمر بحالة اضطراب عام، فإنها اصطبغت بصفة عسكرية واتجهت إلى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع، ومن ثم إعلان السلاطين " الجهاد " ضد دار الحرب بصفة مستمرة . وقد ترتب على الاتجاه الذى اتخذه هذا التوسع ليس فقط أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية، بل ـ أهم من هذا ـــ أنها حافظت على طابعها العسكرى حتى النهاية . هذا إلى أن هذا التوسع كان من السرعة بحيث حال دون إدماج الرعايا غير المسلمين ممن دخلوا فى نطاق الدولة الجديدة، ما أدى إلى استمرار الحكومة العسكرية .وكان السلطان العثمانى يتربع على قمة التنظيم الإدارى والعسكرى، وكان بمثابة السلطة المسيطرة على تلك النظم . ولقد تعاقب على عرش الإمبراطورية حكام أقوياء، وذلك بدءاً بعثمان، مؤسس الأسرة، إلى سليمان القانونى فى القرن السادس عشر . وقد أخذ العثمانيون بتقليدين أديا إلى سلامة الحاكم وإتصافه بالكفاءة . أما التقليد الأول، فكان من عادة السلطان أن يعين أبناءه كحكام للولايات فى الإمبراطورية، فتهيأ للأمراء بذلك معرفة وخبرة فائقتان تمهيداً لاعتلاء أحدهم العرش . ولكن بدلاً من أن

يؤدى هذا الإجراء إلى إشــباع أطماع الأمراء، نجده يشــجعهم على التطلع إلى ولاية العرش برفع راية الثورة، حتى لم يعد السلاطين آمنين على أنفسهم من خطط أبنائهم، دع عنك الإخوة وأبناء الأعمام . وأما التقليد الثانى ـ الذى نشر رسمياً فى مرسوم

أصدره السلطان محمد الثانى ـــ فقد منح السلطان الجديد الحق فى قتل إخوته الباقين حتى لا ينازعه أحد منهم على العرش فى المســتقبل، فجعل بذلك قتل الإخوة سنة مشروعة . وبرر محمد الثانى هذا التقليد أمام نفسه وأمام الناس بأن غرضه منه هو " ســلام الـدنيـا والعـالم "، فوجود الإخوة، كما فهم هو من التاريخ العثمانى، من العوامـل التى تثير الفتنة بين المســلمين، فقتلهم أهون فى نظره من إثارتها . وقد أقر رجال الفتوى هذا القانون وأعلنوا بأنه غير متعارض مع أحكام الشرــيعةالإســلامية . وهكذا انعدم وجود طبقة أرستقراطية تتصارع على العرش من أمراء البيت العثمانى، كما لم تتعرض الإمبراطوريـة العثمانيـة لأخطـار التقســيم الناجمة عن قوانين الوارثة والتى أدت إلى انهيار بعض الإمبراطوريات السـابقة مثل السلاجقة والبيزنطيين . ومن ناحية أخرى، أدى هذا الصراع الذى ينشب فى أعقاب وفاة السلطان إلى إبقاء الأقوى والأشد ذكاء ودهاء ومقدرة على استمالة الإنكشارية ورجال الحاشية [٣٨].

فمنذ ذلك الوقت أصبح كل الأمراء ـــ عدا أبناء السلطان الحاكم ـــ يحسبون فى مقاصـير خاصـة فى القصرـ ويحرم عليهم كل اتصـال بالعالم الخارجى، و كانوا يقضون حيـاتهم فى صــحبة عدد قليل من الخصــيان والجوارى والحشــم، هم الذين كانوا يزودونهم بكـل ما كانوا يســتطيعون اســتقاءه من معلومات عن العالم الخارجى . حقيقـة أنهم كـانوا يزودون بـالمعلمين أحيـانـاً، إلا أنهم لم يكونوا يلقنونهم ســوى دراســات معينة كالقرآن واليازرجة (التنجيم) ومنشــئات الدواوين، وعلى العموم فإنهم أخذوا عنهم ـــ بالإضافة إلى ذلك ـــ اتجاهاً ممعناً فى روح المحافظة واحتقاراً ـ يقوم على الخوف ـــ لكل ما هو غير إسلامى . ثم إن الأطفال الذين يولودون لهم من الجوارى ـــ ممن كن بوجه عام فوق سن الحمل ـــ لم يكن يسمح لهم بالاستمرار فى الحياة، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، مما ترتب عليه أن الأمراء الباقين على قيد الحياة

كانوا من أبناء السلطان الحاكم أو من أبناء أسلافه . ومن بداية القرن الرابع عشر إلى بداية القرن السابع عشر ـ انتقلت السلطنة من الأب إلى الابن فى ثلاثة عشر ـ جيلاً . ولكن حين توفى أحمد الأول فى عام ١٦١٧م، لم يكن أحد من أبنائه قد بلغ سن الرشد بعد، ولم يكن أى قاصر قد تولى الحكم من قبل . لهذا قدم مصطفى الأول أخو أحمد

على أولاده، لأنه تخطى سن الرشد برغم كونه مجنوناً . وفى نفس الوقت صدر قانون نظم وراثة العرش فى المستقبل، وهو القانون الذى أكد من الوجهة الملية وجوب إمضاء كل سلطان جزءاً من حياته فى العزلة المدمرة التى وصفناها، فلقد نص فى ذلك الوقت على وجوب انتقال العرش حين يخلو إلى أكبر الأحياء من الذكور من آل عثمان . ولقد أدى هذا بالفعل، خلال القرن ونصف القرن التاليين، إلى اعتلاء الإخوة والاعمام وأولاد العم (الذين كانوا محبوسين فى " أقفاصهم " بمقتضى القانون الآخر)، وإلى الاستبعاد المباشر للأبناء (الذين لم يكونوا محبوسين)، باستثناء حالة واحدة[٣٩].

وكان محمد الرابع الذى خلف أباه إبراهيم فى عام ١٦٤٨ م فى سن السابعة هو الاستثناء الوحيد، لأنه كان الأمير العثمانى الوحيد الباقى على قيد الحياة " . وهذه الحالة جديرة بالاهتمام : إذ ترتب عليها أن كل السلاطين الذين اعتلوا العرش من بعده كانوا من نسل إبراهيم الذى، إن لم يكن مجنوناً بالفعل، فعلى الأقل كان من الشذوذ بدرجة قرب من الجنون . وإذا كان سقوط الأسرة العثمانية قد فتح المجال ـ بل شجع ـــ على إلقاء اللوم على السلاطين عن الكثير من الويلات التى أصابت الإمبراطورية فقد استغلت فى هذا الشأن الحقيقة الخاصة بأن الإمبراطورية قد يحكمها سلاطين من نسل إبراهيم لمدة تزيد على قرن ونصف قرن . على أن الجنون الفعلى لم يظهر إلا فى واحد منهم . وحين وضع حد لنظام إبقاء الأمراء فى معزل عن العالم توالى على العرش عدد من الأمراء الجديرين بالتقدير، وإذا كان بعض هؤلاء الأمراء قد تعرضوا فى بعض المناسبات لإبداء بعض مظاهر الهوس، فإن ثمة ظروفاً أخرى كثيرة تفسرها ، وبرغم أن سلاطين المرحلة الثانية لم يكن لهم من الأمر شئ فى بعض الأحيان فقد بقوا حكاماً مطلقى السلطان، وذلك لأنهم لم يتعرضوا لمنافسة

قويـة تهدد ســـلطانهم . ولكن من الناحية العملية كان ســـلطانهم المطلق تحد منه أحكام الشرـع نظرياً، وتعرضـهم عملياً . وفى هذا الشـأن يمكن توضـيح مدى ضـعف ســلطة الســلاطين خلال المرحلة الثانية بعقد مقارنة . فعلى حين أجبر ســلطان واحد فقط، فى خلال المرحلة الأولى، على التنازل عن العرش (وهذا تم على يد ابنه وخليفته) نجد فى المرحلة الثانية أن ستة سلاطين على الأقل إما تخلوا عن العرش أو خلعوا، و

أن اثنين منهم قد قتلا كذلك . بل إن خلفاءهم لم يكونوا مسـئولين عن ذا الخلع الذى تم فى أكثر الحالات على يد حامي العاصـمة . لذا كان كثير من هؤلاء السـلاطين ضـحايا لهزائم جيوشـهم فى ميادين القتال، وحقاً أنهم كانوا أبرياء من كل ما لا يزيد فى العـادة على الإهمال، إلا أن اثنين منهم أثـارا بمســـلكهما روح المقـاومـة، وهما يسـتحقان الاهتمام، بحكم أن مصـيرهما كان نذيراً بأشياء حدثت فيما بعد . فعثمان الثانى خلع ثم قتل فى عام ١٦٢٢م لأنه فكر بوجه خاص فى القضـاء على الانكشـارية (وهو الامر الذى كانت الحاجة ماســـة إليه، برغم أنه لم يتم قبل مرور مائتى ســـنة أخرى)، وأحمـد الثـالث الذى أرغم على التنازل عن العرش فى عام ١٧٣٠م نتيجة لما يمكن أن يوصف ــ من ناحية ـ بأنه ثورة اجتماعية أذكاها إمعان بلاطه فى البذخ وزاد فى كراهية رعاياه له هذا اللون الطفيف من الحضــارة الأوروبية الذى تأثر الذى تأثر به هذا البلاط . وهكذا بقى السلاطين ـ برغم أن نفراً منهم لم يلعبوا سوى دور ثانوى فى شئون الحكم ـ مركز الثقل فى الإمبراطورية التى كانت مصائرها وديعة فى أيديهم . ولكن بقى القيدان اللذان كانا يحدان من إرادتهم : فقد كان ينتظرهم فى المســـتقبل ذلك التحدى الشــاق، تحدى المواءمة بين ألوان التجديد التى يجدونها أمراً لازماً وبين أحكـام الشرــع المقررة، كما كـان عليهم أن يكبحوا جماح أولئـك الـذين يتطلعون لسلبهم عروشهم (٤٠).

والألقاب التى استخدمها السلاطين لأنفسهم والأماكن التى استخدمت فيها تلك الألقاب مهمة من حيث أنها تكشـف عن مفهوم السـيادة العثمانية . وتقسـم خليل هذه الألقاب إلى قســـمين : شرعى وعرفى، واســـتخدمت فى الوثائق الرســـمية بدقة وعناية . وهى ألقاب مثل : بك، خان، خاقان، خداوندكار، غازى، قيزر، سلطان، أمير،

خليفـة، بادشـــاه . ولقب ســـلطان هو لقب كثر ذكره فى القرآن والحديث، فهو أكثر الألقاب ذات الصـفة الإسـلامية التى اسـتخدمها الحكام العثمانيون، أما لقب خليفة فهو أكثر الألقـاب التى طـال الجـدل والنقـاش حولهـا، و المعروف أن الحكـام الأوائل اســتخـدموا هـذا اللقب، إلا أن انتقاله إلى العثمانيين رســمياً قد حدث بعد دخول السلطان سليم الأول مصر عام ١٥١٧ م، ومنذ ذلك التاريخ أخذ السلاطين

يسـتخدمون بين الحين والأخر لقب الخلافة، أما مسـألة اسـتخدامه بشكل فعال وتصـــدره للألقـاب الأخرى فقـد حـدث اعتباراً من أواخر القرن الثامن عشرـــ وزاد اســتعماله، لاســيما فى عهد الســلطان عبد الحميد الثانى، فكان هو أكثر الســلاطين العثمانيين اسـتخداماً لمؤسـسـة الخلاف بشـكل فعال . وقد فصـل بين فكرة الجامعة الإسلامية والخلافة ولأنه كان يرى فى الجامعة الإسلامية مفهوماً يشمل مسلمى العالم خارج نطاق الإمبراطورية وأمراً يصعب تحقيقه والسيطرة عليه فقد استخدمه بشكل فعال فى الخارج بوجه خاص . ولاشـــك أن الذين ادعوا أن اســتخدام الســلطان عبد الحميد مقام الخلافة ضد الدول الكبرى ولاسيما انجلترا لم يكن إلا نوعاً من الخداع لم يفهموا الطبيعة الســياســية لذلك المقام الســياسى . وقد أكدت الوثائق والنصــوص القضائية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مكانة الخلافة بوجه خاص .

وكانت لبعض المراســم الثابتة عند العثمانيين مكانة مهمة عند انتقال الســلطنة من ســلطان لآخر . ويأتى فى مقدمتها مراســم البيعة والجلوس على كرسى العرش ، وتمنطق الســيف . وقد وقع انتقال الســلطنة من بداية الدولة العثمانية وحتى عام ١٦١٧ م أى مع الأربعة عشرـ سـلطاناً الأوائل من الأب إلى الابن فيما عرف باســم " عمود النســب " . وبينما كان يرى الأتراك القدامى أن الدولة ملك مشــترك بين أفراد الأسرة الحـاكمـة رأى العثمانيون مفهومـاً مختلفاً لذلك ولاســيما فى عهد الســلطان الفـاتح، فقـد جـاء فى " قـانوننامة الفاتح " حكم كثر الجدل يسرـــ يسرـــ أمر انتقال الســلطنـة من كانت تجرى باســم الســلطان . وإعتماداً على ذلك يمكننا القول إن السـلطان كان يفوض الصـدور العظام فى اسـتخدام صلاحياته الدنيوية، أما صلاحياته الدينية فكان يفوض عليها قضـاة العسـكر فى البداية ثم فوض فيها شيخ الإسلام فيما بعد . فالمعروف أن عمليات التعيين والعزل التى تجرى لهذين المنصبين كانت من

صـلاحيات السـلطان المطلقة . كما أن كافة القرارات الصـادرة عن الديوان الهمايونى وتقديمها عقب اجتماعاته لتصـــديق الســـلطان عن طريق العرض عليه إنما يؤكد أن الســـلطان كان المرجع النهائى فى كل الأمور . ولكن يجب الإشـــارة إلى وجود عناصر مختلفة كانت تحد من صلاحيات السلاطين العثمانيين الذين اعتقدنا أنهم أصحاب

صـلاحيات مطلقة . لأن أقوى السـلاطين العثمانيين أنفسـهم مثل سـليم الأول وســـليمان القـانونى قد أدركوا من خلال حوادث كثيرة كيف أن ســـلطاتهم محددة . ويأتى على رأس هذه التحديات قواعد التشريـع الإسـلامى، وهو الأمر الذى تعرض له المفتى المشـهور أبو السعود أفندى فى بعض فتاواه المتعلقة بإدارة الدولة بقوله : " لا يصـح الأمر السـلطانى فيما لا يقره الشرـع . كما رأينا أيضاً أن القواعد العرفية الثابتة قوانينها القديمة كانت من العوامل التى حدت من تصرـفات الســـلاطين . ورأينا من ناحية أخرى أن آداب البلاط الثابتة والضغوط القادمة من المجتمع كانت تحول دون تحقيق العديد من رغبات السلاطين، لا سيما فى الحياة اليومية (٤١).

وكـان للســـلاطين دخول يبلغ مجوعها مبالغ ضـــخمة تأتيهم من مصـــادر جد متنوعة، كانت تصـب فى خزانة الأندرون المعروفة فى البلاط باسـم " الخزانة الداخلية " . وأهم هذه الدخول كان يأتى من الاقطاعات المعروفة باســـم (مالكانه) و(خاص) ومن الحدائق السـلطانية، ومن ريع الغابات المعروفة فى التركية باسم (بلطه لق) و (جايرلق) و (أورمانلق)، ثم من " إرسـالية " مصرـ، أى خراجها الســنوى الـذى كـان يبلغ حتى عـام ١٥٨٧م ٥٠,٠٠٠ آلتون أى دينـار ذهبى، ثم زاد بعد ذلك التـاريخ وبلغ ٦٠٠,٠٠٠ آلتون، والـدخول القـادمـة من الأفلاق والبغـدان ودوبرفنيك وأردل، ونصـــيـب من أموال الغنـائم، والهـدايـا التى يقـدمهـا رجـال الدولة كل عام للسـلطان . وقد قام السلاطين فى العديد من أنحاء الإمبراطورية وعلى رأسها إستانبول بتشـييد المجمعات الضـخمة التى عرفت باســم مشـترك هو " أوقاف السـلاطين "، وخصـصـوا للصرـف عيها مصـادر غنية من الأراضى والخانات والحمامات والدكاكين والدور والأسـواق وغيرها . وهذه العمائر الكبيرة كان لها زوائد دخل تعرف باســم " زوائـد الأوقـاف "، ونفهم من ســجلات ودفاتر المحاســبات أنها كانت تمنح كموارد لفئات عديدة . لقد اعتلى عرش الدولة العثمانية ستة وثلاثون سلطاناً، وكان

لشخصية كل واحد منهم ما أضفى على جهاز السلطنة العثمانية أبعاداً جديدة سلباً أو إيجاباً، رأيناها فى أشكال اعتلائهم العرش وفى أعمالهم وانجازاتهم وعلاقاتهم برجال الدولة، وفى حياة البلاط والحريم السلطانى (٤٢). ولما اتسعت الدولة اتساعاً إقليمياً سريعاً ومذهلاً، ازدادت أهمية مركز الوزير، وتصاعدت اختصاصاته، وسيطر على إدارات الحكومة، وأنشئ منصب الوزير الأول أى الصدر الاعظم، ولما جمعت قوانين الدولة على عهد السلطان محمد الفاتح وأدخلت عليها تعديلات وإضافات شئ أصبح مجموعها شكل القانون الأساسى للدولة والمعروف باسم قانون نامه . وقد حددت فى هذا القانون مراكز موظفى الدولة المختلفين واختصاصاتهم تحديداً دقيقاً، فأشير إلى الوزير الأول على أنه " الوكيل المطلق " وهو مصطلح مقتبس من اللغة العربية بمعنى " الوكيل المطلق " أو الممثل المطلق للسلطان . وأبطل اسخدام لفظة بيرفان أو بيرفانجى، ثم استبدلت الدولة بهذا اللفظ مصطلحاً جديداً هو " آولو وزير " أى الوزير الأول أو " وزيرى أعظم " أى الوزير الأعظم . وبذلك عادت الدولة العثمانية إلى التقليد الإسلامى باستخدام لفظة الوزير، ولكنها أضافت كلمة أعظم تمييزاً له عن اللقب الذى كانت الدولة قد منحته بالفعل لعدد من الأفراد على أساس أن لقب وزير كان شعاراً لرتبة . وكان هؤلاء الأفراد الأخيرون الذين يحملون لقب وزير هم فى العادة حكام الولايات الكبرى مثل مصر . فكان السلطان يمنحهم اللقب ويخولهم سلطات واسعة يستطيعون بمقتضاها إصدار فرمانات " محلية " لها قوة القانون دون الحاجة إلى الرجوع إلى إستانبول لاستصدار فرمانات سلطانية إلا فى المسائل التى تقتضى طبيعتها ؛ عرضها على السلطان أو الوزير الأول الذى أصبح لقبه فى عهد سلاطين الفترة الثانية الصدر الأعظم، ومعنى هذا المصطلح التاريخى أعظم كبار الموظفين . وقد رفع السلطان محمد الفاتح الوزير الأول ــ أو الصدر الأعظم كما لقب فيما بعد ــ مقاماً علياً فى الدولة . فقد جاء فى القانون الأساسى للدولة العثمانية والمسمى قانون نامه ما نصه " لتعلم اولاً أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء . إنه أعظمهم جميعاً وصاحب الصلاحية المطلقة فى إدارة شئون الدولة . أما القيم على أملاكى فهو الدفتر دار . غير أن الصدر الأعظم هو رئيسه . وللصدر الأعظم فى حركاته وسكناته، وفى قيامه وقعوده، حق التقدم على جميع موظفى الدولة " فكان هذا القانون قد وضع الصدر الأعظم فى المكان الثانى بعد السلطان مباشرة، أو كما يقول المؤرخ

الفرنسى ـ رامبو غدا الصــدر الأعظم نائب الســلطان أو نائب الإمبراطور . أما المستشرق الألمانى بروكلمان فيقول إن قانون نامة قد جعل الصدر الأعظم وصياً فعلياً على الإمبراطورية، مطلق الصلاحية، يسيطر على فروع الإدارة كلها، ويفصل فى جميع شئون الدولة، وفى مسائل الموت والحياة أيضاً، منفرداً مطلق السلطة [٤٣].

على أن أعظم امتياز ظفر به الصــدر الأعظم كان فى الواقع الحق الذى خوله له سـلاطين الدولة فى حمل الخاتم الســلطانى رمزاً لثقتهم العميقة فيه، إذ كان الصــدر الأعظم يوقع بهـذا الخـاتم على الفرمـانـات الســلطانية، كما كانت تختم به المخازن الهـامـة وهى : مخزن الســجلات المالية (مالية دفتر خانة سى)، والخزانة الخارجية للسراى (ديش خزينة)، والمخزن العام للمحفوظات (الدفتر خانة)، والحقيبة اليومية (روزنامة كيســه سى) . وكان المؤرخون العثمانيون فى تعليقهم على تســلم الصــدر الأعظم الخاتم السـلطانى يقولون إنه حصـل على شـعار عاهل العالم " نائل مهر شهر يارى جهان أو لمشرــى " . وكان الصــدر الأعظم فى العهد الأول يضــع خاتم التوقيع السـلطانى فى أصبعه، أما فى العهد اللاحق فكان يضعه فى جيبه فى حافظة من القماش المذهب . وكان السـلطان فى العهد الأول يبعث خاتمه إلى الصـدر الأعظم فى مسـكنه يحمله إليه أحد موظفى البلاط، ثم تغير هذا التقليد منذ عهد الســلطان أحمد الاول (١٦٠٣ - ١٦١٧ م)، إذ كان السلطان يتولى شخصياً تقديم خاتمه إلى الصدر الأعظم . وكان سـحب الخاتم من الصـدر الأعظم بمثابة أمر سـلطانى بإقالته من منصبه . وكان الســلطان يوفد أحد موظفى البلاط لســحب الخاتم منه وكان يتعين على الصــدر الأعظم فى هذه الحالة مغادرة العاصـمة فوراً ، وامتدت سـلطات الصـدر الأعظم إلى الإدارة المركزية فى الدولة وإلى إدارة الولايات . كان الصـدر الأعظم هو رئيس الديوان ـ وكان الصدر الأعظم يهيمن أيضاً على شئون الجيش وكان يقود المعارك الحربية حين تدعو الضرــورة . وفى هذه الحالة كان له الحق فى حمل البيرق النبوى ـــ راية النبى صلوات الله وسلامه عليه ـــ إلى ساحة القتال . وهو حق كان ينفرد به السلطان دون سواه . وكان يرأس المحكمة العليا ويشترك معه قضاة الشريعة الإسلامية وكان

الصــدر الأعظم يقوم بجولات فى العاصــمة ويتفقد أســواقها ويرافقه فى هذه الحولات قاضى القضـاة، والمشرـف على الأسـواق، وكان يسـمى " احتسـاب آغاسى " بمعنى الرقيب ويقابل هذا المصـطلح العثمانى المصـطلح العربى " المحتسب "، ورئيس الفيالق الإنكشارية، ورئيس شرطة المدينة (٤٤).

أمـا الديوان الهمايونى فكان بمثابة مجلس وزراء موســع . كان ســلاطين الفترة الأولى يحضرــون جلســاته ويرأســون اجتماعاته . وكان يطلق عليه الديوان الهمايونى واســتمر هذا التقليد متبعاً حتى عهد الســلطان ســليمان المشرــع الذى تخلف عن حضـور جلسـاته وتخلى عن رياسة الديوان للصدر الأعظم . فأصبح الديوان فى وضعه الجديد يتكون ـ فضلاً عن رئيسه الصدر الأعظم ـ من الوزراء وعدد من كبار موظفى الـدولـة كـان يطلق عليهم باللغة التركية " أركان دولت " أى أركان الدولة يمارســـون عضــوية الديوان بحكم وانتقلت إلى الديوان اختصــاصــت المحكمة العليا التى كان يرأســها الســلطان من قبل، لأن الصــدر الأعظم كان قد حصـل على تفويض عام من السـلطان بحكم تقلد الأخير وظيفة الإمامة . وتأسـيساً على هذا التفويض كان الصدر الأعظم يتولى القضـاء بالمحكمة العليا بمسـاعدة قضـاة الشرـيعة بعد أن تم تطعيم الديوان بأكبر العناصر القضـائية التى تمثل الشرـيعة الإسـلامية . وكانت الكلمة العليا فى هذا المجال لهؤلاء القضـاة الكبار بحكم ثقافتهم وتعمقهم فى مسـائل الشريعة، أو وفقاً للمصــطلح الحديث لأنهم كانوا من أهل الخبرة . ولكن لما كان الصــدر الأعظم أعلى من القضاة فى السلم الوظيفى بحكم منصبه، كانت الأحكام والتصرف فى القضايا تصـدر عنه من الناحية الشـكلية . وهكذا أصـبح من اختصـاصـات الديوان النظر فى المسائل القضائية، أى تطبيق القانون من ناحية، والنظر فى المسائل الإدارية من ناحية أخرى . ويبرر المؤرخ الأمريكى ليبير اختصـاصات الديوان فيقول إنه طالما كان القانون فى الدولة العثمانية موضـوعاً ومحدداً، وطالما كان أى تشرـيع يصدر عن الدولة يرتكز حول شـخص واحد هو السـلطان، فإن مجال المناقشـات وتبادل الآراء يكون مقصـوراً على المســائل الإدارية والقضــائية . وهذا التبرير لا يصــور الحقيقة كلها فيما يتصــل باختصاصات الديوان ودوره فى حكم الدولة . وبعد ذلك أعطى للديوان أبعاده

الحقيقية سـواء من ناحية اختصـاصـاته أو دوره الفعال فى إيجاد رقابة دقيقة ومحكمة على أعمال الحكومة سـواء فى الإدارة المركزية أو فى الولايات العثمانية . ولم يكن الديوان هيئة تشريعية تضـع التشريعات للدولة، ولكنه كان هيئة تجمع بين سمات الوزارة ومحكمة عليا ويقول أحد رجال القانون ـوهو هايدبورن ـ فى تقييمه لذلك الديوان إنه كان نوعاً من مجلس الدولة نوقشـت فيه المسائل السياسية الهامة، وفى ذات الوقـت كان بمثابة محكمة عليا خولت الحق فى أن تنقل أمامها كل قضـية وأن تنظر فى القضـايا بين العثمانيين والأجانب والتى تزيد قيمة المبالغ المتنازع عليها على ثلاثة آلاف أسبر[٤٥].

وعلى الرغم من أن هذا الديوان يجمع بين اختصـاصات الوزارة والمحكمة العليا إلا إنـه لم تكن هنـاك أوجه للشـبه بين الديوان وهاتين الهيئتين . كان رئيس الديوان هو الصـدر الأعظم، وهو معين بفرمان سلطانى . وكانت موافقة السلطان على قرارات الـديوان أمراً ضرورياً حتى تكتسـب القرارات الصـبغة القانونية وتأخذ طريقها إلى التنفيذ . ولا يحضر السلطان جلسات الديوان . وكل عضو فيه مسئول أمام السلطان. ولم تكن هذه المسـئولية محصـورة فى تصرفات العضـو فحسـب، بل فى حسن سلوكه وإلا كـان جزاؤه الإعدام . وفى ذات الوقت كان الديوان أعلى محكمة فى الإمبراطورية كلها، وهى محكمة من طراز فريد . فليسـت لها اختصـاصـات محكمة الاسـتئناف أو حتى محكمـة أول درجـة، أى المحـاكم الابتدائية . وكان لا يدخل فى اختصـاصـات محكمـة الديوان مناقشـة شرعية القوانين، ومع ذلك فإن الديوان كمحكمة تشـمل ولايته القضائية جميع القضايا المدنية والجنائية التى ترفع إليه من أى جزء من أجزاء الإمبراطورية، ونجم عن ذلك أن سـلطته القضـائية لم تكن مقيدة . ولكن من ناحية أخرى لا تصـبح أحكامه القضائية نهائية إلا بعد موافقة السلطان عليها . ويمضى ذلك المؤرخ الأمريكى فى تعليقـه فيقول إنه على الرغم من أوجه القصـور التى تؤخذ على نظـامـه واختصـاصـاتـه، فقد كان الديوان ذا فائدة كبرى للحكومة العثمانية . كان الديوان أدنى درجة من السـلطان . ولكنه كان يعلو جميع الهيئات فى الدولة . سـواء الهيئة الحاكمة من طبقة العبيد ـ القولار ـ أو الهيئة الإسلامية . وكان يربط بينهما

بحكم وجود أعضاء فيه يمثلون هاتين الهيئتين . ويلتقى بهما فى شخص السلطان الـذى هو رأس الهيئتين . وكـان الـديوان بمثـابة المحور الذى تدور حوله كل الوحدات المتنوعـة فى الحكومة العثمانية، و هى حكومة ذات حكم مطلق . وفى رحاب الديوان كان يجتمع أكثر رجال الدولة كفاية ومقدرة وخبرة [٤٦].ويقع الاختيار على كل عضـــو فيه بعد عملية دقيقة تمر فى عدة مراحل وأعطت الدولة كلا منهم مسئوليات ضخمة ومنحتهم ســـلطـات واســـعـة كى ينفـذوا بدون إبطاء، فى النطاق المحدد لكل منهم، القرارات التى تصـــدر عن الديوان ويوافق عليها الســـلطان . فالديوان كان يســـاير ويـدعم بطريقـة بـارعـة وممتـازة النظـام العثمانى العـام للإدارة المركزية فى الدولة . وبفضـل الديوان كان فى اسـتطاعة الحاكم بأقل جهد ممكن أن تكون رقابته على كل جزء فى الإمبراطوريـة رقابة دقيقة ومحكمة عن طريق حكام على قدر كبير من الذكاء والمقدرة، وكانت تربطهم بالسـلطان روابط وثيقة هى مزيج من المشاعر التى تتمثل فى العرفـان بـالجميل والمصـــلحة الذاتية والتطلع إلى مزيد من الترقيات والخوف من بطشه . وفضلاً عن ذلك كان الديوان بمثابة مدرسة تدرب فيها القضاة ورجال الإدارة ورجـال الحكم، كما كـان مجـالاً لتنميـة معلومـاتهم وزيـادة تجـاربهم، وكلما كـانـت حصـــيلتهم من هذه وتلك كبيرة أتيحت لهم عديد الفرص للترقية إلى وظائف أعلى . فالصـدر الأعظم بصـفته رئيس الديوان يتصل بهم اتصالاً مباشراً ومستمراً أربع مرات فى الأســبوع .والســـلطان على مقربة منهم يتابع نواحى نشـــاطهم . وفى يد الاثنين : السلطان والصدر الأعظم سلطة ترقيتهم . وفوق هذا كله، لم يكن الديوان مجرداً من أى نفوذ على التشريـع . فالقوانين كانت تصـدر بإسم السلطان وبعد موافقته النهائية عليها .ولكن المادة القانونيةالتى تضـمنتها هذه القوانين قد اشترك فى إعدادها أعضاء الديوان، وهم الذين قاموا بمعاونة مساعديهم بوضع الصياغة القانونية لهذه القوانين . ولكل هذه الاختصـاصـات والأسـباب وغيرها كان الديوان، بريـاسـة الصـدر الأعظم، وهو يراقب الإدارة ويفصـــل فى القضـــايا الهامة ويترك بصـــماته فى مجال التشرـــيع، ويحكم الدولة العثمانية نيابة عن السلطان ومن أجله ولمصلحته .

نخلص من هذه الآراء السياسية والقانونية أنه إذا كانت السلطات السياسية والعسكرية والإدارية فى الدولة قد تركزت فى يد السلطان، فإن إنشاء الديوان الهمايونى أو الإمبراطورى لا يعنى أن هذا الجهاز قد سلب اختصاصات السلطان أو جزءاً منها، إذ لم يكن للديوان سلطة قطعية فى المسائل التى تعرض عليه أو فى القرارات التى تصدر عنه، لأن موافقة السلطان عليها كانت شرطاً أساسياً لتنفيذها . ولم يكن أعضاء الديوان سوى موظفين اقتصرت مهمتهم على بحث المسائل أولاً، ثم تحضير القرارات ثانياً، ثم تنفيذها ثالثاً إذا أقرها السلطان . وكان إنشاء الديوان ضرورة أملاها اتساع الدولة، وتزاحم المشكلات بشتى أنواعها، والتوسع فى إنشاء مناصب جديدة وعدد من أجهزة الحكم، سواء فى العاصمة أو فى الأقاليم التى فتحت، وما استتبع ذلك من زيادة عدد الهيئات الحكومية وازدياد عدد الموظفين ، وكان أعضاء الديوان الصدر الأعظم، والوزراء، والجاويش باشى، والنشانجى باشى، كاخيابك، الباش دفتردار، الدفتر أمينى (٤٧).

أما عن النظام القضائى فكانت الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية محافظة فى سياستها الإدارية، وكان من أبرز ما تصدى له السلطان تقنين العرف السائد فى مخلتف ولايات الإمبراطورية . واتخذت الشرائع من هذا النوع صفة القوانين، ولكن إصدارها لم يكن عملاً تشريعياً بالمعنى المفهوم طالما أن القانون لم يضف إضافات جديدة ن بل أكد فقط العرف السائد المتبع . حقيقة أن السلاطين كانوا يسنون القوانين بالفرمانات، غير أن مجموعة قوانينهم كانت تعتبر، مبدئياً، إما واقعة ضمن نطاق الشريعة أو سليمة فى نظرها . وكان السلطان يصدرها، لا بحكم سلطته السياسية المستقلة، بل بحكم صلاحية الاجتهاد التى أسندتها الشريعة للحاكم المدنى . وبينما أخذت الدولة العثمانية فى الاتساع حاملة لواء الإسلام، ظهر السلاطين أنفسهم على أنهم حماة الإسلام ومؤيديه إلى أن حكموا الجزء الغربى من العالم الإسلامى وملأوا إستانبول والمدن الإسلامية الأخرى بالمساجد الفاخرة والمؤسسات الإسلامية الأخرى . ومع أنه كان للسلطان ولكبير وزرائه وحكامه فى الولايات دواوينهم لقضاة العدل، فالقضاة الوحيدون المعترف بهم رسمياً إنما كانوا قضاة الشرع . وفى الواقع،

كان العثمانيون أول من أعطى المحاكم الشرعية شكلها النظامى، وأخضع موظفيها لتنظيم رسمى . فالقضاة الذين يقضون بالشرع، والمفتون الذين يفسرونه، والأساتذة الذين يدرسونه فى المدارس، وحتى موظفو الجوامع كانوا كلهم منتظمين فى هيئة رسمية لها رتبها المعروفة ونظامها التدريجى . وكانت هذه الهيئة ـــ التى ساعد السلاطين على قيامها ـ تشكل بالفعل جزءاً جوهرياً من جهاز الحكم، إلى جانب الجهاز الإدارى والعسكرى . وكان أفرادها يقومون، فى الواقع بدور ضرورى، كصلة معنوية، وإلى حد ما كصلة إدارية، بين السلطان ورعاياه، خاصة فى الولايات الإسلامية العربية فبواسطتهم كان السلطان يعلن أعماله وأحكامه على الشعب، كما كان بواسطتهم وحدهم يؤثر فى " الرأى العام " المسلم . إلا أن هؤلاء كانوا، هم بدورهم، الناطقين باسم الرأى العام، لا يبلغون السلطان شكاوى مختلف فئات الأهالى فحسب، بل يسمعونه أيضاً صوت ضمير أهل السنة والجماعة . وكانوا يشتركون فى النشاط السياسى فى العاصمة وفى عواصم الولايات، كأن يفتوا مثلاً بما يبرر خلع الحكام، إلا أنهم لم يكونوا ليسهموا فى الحركات الشعبية ضد السلطان، بل كانوا موالين له، يستدرون له ولاء الشعب(٤٨).

ولقد كان لكل من ولايتى الروملى والأناضول قاضى قضاتها أو قاضى عسكر أفندى، الذى لم تكن سلطته مقصورة على الشؤون العسكرية، بل كان يقوم بتعيين جميع الموظفين القضائيين والقضاة ونوابهم . وكانت ولايات شمال أفريقيا تتبع قاضى عسكر الروملى، بينما ارتبطت مصر وجميع الولايات العربية فى آسيا قضائياً بقاضى عسكر الأناضول . وكان يتلو قضاة العسكر فى الترتيب العلماء الكبار وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات، ثم العلماء الصغار الذين كانوا يتولون منصب القضاء فى مدن الإمبراطورية المختلفة . أما قضاة الدرجة الثانية فانقسموا إلى فئات ثلاث : المفتشين والقضاة الصغار ثم نواب القضاة . وكان القاضى هو صاحب السلطة القضائية العليا فى منطقته، إذ كان يقضى ـ فى غياب المدعى العام فى القضايا المدنية والجنائية وفقاً لمبادئ الشرع المستمدة من القرآن الكريم والسنة الشريفة . وهكذا نشأ القانون العثمانى فى بادئ الأمر على أساس عسكرى، إلى أن جاء السلطان سليمان

القانونى وأخضع الجهاز الإسلامى كله لسلطة مفتى إستانبول الذى لقب بشيخ الإسلام. وكان الدور الذى قام به شيخ الإسلام ذا أهمية عظيمة، إذ كان السلطان يرجع إليه فى إعداد القانون لكى يتأكد من أن نصوصه لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية . وكانت للمفتى هيمنة على جميع أفراد الجهاز الإسلامى، كما كانت الدولة لا تقدم على حرب دون صدور فتوى منه يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين . وكانت أحكام المفتى نهائية لا معقب عليها، وكانت تحت تصرفه إدارة أطلق عليها " فتوة خانة " أى دار الإفتاء . وكان الجهاز الإسلامى يضم أيضاً الأشراف وهم الذين ينحدرون من أسرة النبى (ص)، وهؤلاء يمثلون أحد نظامين وراثيين وحيدين فى الدولة العثمانية . والنظام الوراثى العثمانى هو وراثة السلطنة، وهى فى أسرة آل عثمان . وكان للأشراف وحدهم الحق فى ارتداء العمامة الخضراء، وكان رئيسهم الذى يطلق عليه نقيب الأشراف يحتل مكانة عالية فى المجتمع العثمانى وله اختصاصات وسلطات واسعة على سائر الأشراف.

وهكذا لم يفرض السلطان على الإمبراطورية حكماً واحداً، بل رتب مختلف الطبقات والعناصر فيها ونظمها بشكل يضمن لها العيش بسلام، ويسمح لكل منها بالإسهام كما ينبغى فى استقرار المجموع وازدهاره . وكان الحكم، قد وضع إطار النظام، بينما أقامت الشريعة جهاز الحقوق والواجبات . فكانت كل جماعة حرة، ضمن ذلك الإطار، تعيش وفقاً لمعتقداتها وعاداتها الخاصة بها، ومن ثم لم تكن الإمبراطورية جماعة واحدة بقدر ما كانت مجموعة من الجماعات، تفرض كل منها على أعضائها واجب الولاء المباشر لها . وكانت هذه الجماعات إقليمية أو دينية أو مهنية أو ـــ إلى حد ما ـــ خليطاً من الثلاث . غير أن الانقسام السياسى، وقد يجوز القول، الانقسام الكيانى، فيما بينها، إنما كان انقساماً بين العسكر والرعايا، أى انقساماً بين الحكام والمحكومين، كما كان انقساماً بين المسلم وغير المسلم . وكانت الدولة العثمانية، قبل كل شئ، دولة إسلامية سنية . وكان جميع المسلمين السنيين، دون سواهم، ينتمون إنتماءاً تاماً إلى جسم الجماعة السياسى، وذلك بصرف النظر عن العرق أو اللغة(٤٩) .

أما عن وضـع أهل الذمة فبعد فتح القسـطنطينية عام ١٤٥٣ . أعلن السـلطان محمـد الفـاتح الحرية الكاملة لممارســة الحياة الدينية واليومية بشــكل حر، وفتح المجـال أمـام العـائدين للعودة، وللمختبئين بالظهور، وحرية التجول مكفولة بالكامل أمـام كـل المـدنيين ومن كـل الطوائف والأديـان . فعـاد الجميع إلى ممارســة الحياة الطبيعيـة، وأنعم على الروم بـالبقـاء فى المدينة، ووطن أسراه على ســواحل الخليج، وأحســن معـاملـة كـل الطوائف الـدينيـة . وإن خص الذين كانوا يعارضــون اتحاد الكنيسـتين بشـئ من التفضـيل، وعقب صـلاة أول جمعة أقامها الفاتح فى جامع آيا صـوفيا، أعطى إشارة البدء فى إعمار المدينة، وقد تحولت ـــ فى ظل الحكم الجديد ـ بعض الأديرة والكنائس بمحض إرادة أصـحابها إلى مسـاجد وجوامع، وإن جرت وفقاً لخطة إعمار المدينة، وإنشـاء الأحياء التى يقطن بها المسـلمون، ولم يبعد السـلطان محمـد الفـاتح الأهـالى المســيحيين عن دائرة اهتمامـه، فقـد ترك لهم العـديـد من كنـائســهم ذات الطـابع الخـاص، وأمرهم باختيار وانتخاب من يحل محل البطريك أنسـطاسـيوس الثانى الذى اسـتقال من البطرياركية، وقد أراد الفاتح بهذا التصرف، أن يخلق نوعاً من التفاهم بين المسلمين والمسيحيين من ناحية، وأن يجذب الروم للحياة بهـا، بـل ويحبـب إليهم الإقـامـة فى ربوعهـا . فـاجتمع الأســاقفة والرهبان والأهالى وانتخبوا بطريكـاً لهم . وعقـب الاختيـار دعـاه الســلطان إلى مائدته، وألبســه تاج البطرياركية، وعند انصرـافه رافقه السـلطان وودعه حتى الباب .وخصـص له كنيسـة الحواريين لتكون مقراً له . وحافظ المســيحيون على عقيدتهم وعاداتهم بشرـط أن يدفعوا الجزية . ولم يقتصرـ أمر البطريك على رئاسـة الكنيسـة الأرثوذكسـية بل أنه تزعم كل المســيحيين الذين يدفعون الجزية وأصـبح ممثلاً للأمة اليونانية ووسـيطاً بينها وبين الدولة العثمانية . وبالتدريج اتســع نطاق سـلطته لتشـمل كل المســائل المدنية، فسـمح لهم بجباية العشـور من رعاياه وبأن يكون له حراس مسـلحون . ولم يشـعر بوطأة الحكم العثمانى سـوى المسيحيين من سكان الريف، بما فى ذلك قساوسة الأقـاليم، على حين لم يلحق كثير من الظلم بطبقـاتهم العليـا ورهبـان الأديرة . ووجد كبار رجال الدين أنفســهم وقد اسـتحوذوا على سـلطة ونفوذ لم يعهدوهما من قبل، على حين أن نفور العثمانيين من ممارسة الأعمال التجارية وتحصيل النقود قد أتاح

لليونانيين وغيرهم ـــ وبخاصـة فى العاصـمة أن يحصلوا على ثروات طائلة، فقد استقر عدد كبير من اليونانيين حول البطريركية التى كانت تقوم على السـاحل الغربى للقرن الـذهبى فى حى الفنـاريـة وبفضـــل ثروتهم التى حصـــلوا عليهـا من التجـار وبراعتهم التى جعلت السـلطات العثمانية تعتمد عليهم فيما بعد فى الاتصال بالدول الغربية، نجدهم يتبوأون مركزاً رفيعاً فى الدولة . وهكذا اسـتحوذ الفناريون (سـكان حى الفنار) على قسط كبير من إدارة الدولة باعتبارهم وسطاء مما زاد فى فسادهم . على أن الكنيسـة كانت خلال السـنوات التى تلت فتح القسـطنطينية موضـع حظوة العثمانيين مما جعلها تثرى على حســاب رعاياها، الأمر الذى أغرى رجال الدين بعدم التردد فى حـث النـاس على الطـاعة وإقرار الدوشرمة . ونخلص من ذلك إلى أن الحكم العثمانى كان أحسن من سابقيه بالنسبة إلى اليونايين .

أمـا اليهود فقـد كـان عـددهم لـدى البيزنط قليلاً، والقســم الأكبر من يهود إســتانبول هم أولئك اليهود البالغ عددهم ٦٠٠٠٠ تقريباً الذين طردوا من أســبانيا والبرتغـال نحو عـام ١٥٠٠ ولم يقبلهم أى قطر فى أوروبـا، ثم الذين وافقت الحكومة العثمانية على طلب لجوئهم ومنحتهم حق المواطنة ؛ وأسـكن القسـم الأكبر منهم فى إســتانبول والباقى فى مناطق أخرى كأزمير وســلانيك . وهؤلاء هم يهود اشــكنازى الذين يتكلمون إحدى لهجات اللغة الأسبانية وكانوا أصحاب نفوذ فى إستانبول [٥٠].

وهناك صـلة وثيقة بين المصالح التجارية وبين الدبلوماسية، فقد كان للامتيازات الأجنبيـة قوتهـا المؤثرة دائمـاً على الديبلوماســية الدولية . وقد لوحظ أن المصـــالح الاقتصـادية والتجارية التى كانت تأتى فى المقام الأول فى تشكيل الدبلوماسية الأوربية وتوجيههـا، وعلى الرغم من صـــعوبـة القول بـأن هذا الأمر كان هو المحرك " بنفس القدر " فى توجيه سـياسة الدولة العثمانية الخارجية إلا أنها كانت تعرف هذا الاتجاه الأوربى، ومن ثم سـعت للاسـتفادة منه، و تشـكيل ديبلوماسـية بما يجاريه . وهذه الامتيازات قد منحتها الدولة فى البداية لفرنســا عام ١٥٣٦ م، ثم أعقبتها انجلترا عام ١٥٨٠ م، ثم هولانـدا عـام ١٦١٢ م، والنمســا عـام ١٦١٦ م، وبعد قرن أو يزيد من الزمان حصلت عليها فى القرن الثامن عشر السويد وصقلية والدنمارك وبروسيا

وأسبانيا، ويجب علينا أن نتناول النوعين الأولين من تلك الامتيازات بشكل آخر فى المجال الديبلوماسى ؛ فقد منحت الامتيازات لفرنسا عام ١٥٣٦ م على أيام السلطان سليمان القانونى، وكان القصد من ورائها عرقلة قيام حلف مقدس يعقده العالم الكاثوليكى الأوربى ضد الدولة العثمانية ذات السياسة الإسلامية، فحصل عليها فرانسوا الأول ملك فرنسا الذى هزم أما آل هابسبورغ عام ١٥٢٥ م، وكان فى أشد الحاجة إلى المعاونة، والحق أنها حققت القصد منها، واستطاع القانونى أن يجد بذلك دولة حليفة وتابعة له ضمناً بين أسبانيا وألمانيا . واستمرت هذه الصداقة التى بدأت بين الدولة العثمانية وفرنسا سنين طويلة دون أن تتزعزع مع استثناء بعض التجاوزات الطفيفة، حتى جاءت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ م فى زمن السلطان سليم الثالث، فكانت أولى الضربات فى الصيم لهذه الصداقة . والحق أن هذا التحالف والتقارب كان ذا أهمية عظيمة فى تاريخ الديبلوماسية، فقد اعترفت الدولة العثمانية لفرنسا بالأفضلية فى كافة المجالات تقريباً، واستمر ذلك حتى حصلت انجلترا على امتيازات مشابهة عام ١٥٨٠ م . ففى ذلك التاريخ استطاع هاربورن سفير الملكة إليزابيث ملكة إنجلترا أن يحصل على الامتيازات لتتقدم بها انجلترا فى بعض المجالات . ومن المحتمل أن رغبة الدولة العثمانية فى إقامة علاقات صداقة مع انجلترا صاحبة القوة البحرية القوية ضد أسبانيا والبرتغال، وتفكيرها فى شراء بعض الأسلحة من انجلترا بدلاً من فرنسا هو الذى كان له الأثر الأكبر فى ذلك . وهذه الامتيازات التى أشعلت التنافس بين انجلترا وفرنسا كانت العامل المؤثر من الدرجة الاولى على الديبلوماسية العثمانية . وكانت الدولة وهى تمنح تلك الامتيازات التجارية تسعى نحو هدف معين، ولاسيما حرصها على المصالح السياسية والعسكرية للبلاد، وعلى سبيل المثال فإن الجنويين الذين قطعت علاقاتهم التجارية مع الدولة العثمانية قد طلبوا بعد معاهدة قارلوفجة علاقات تجارية جديدة وإرسال سفير دائم إلى إستانبول، وضمنوا فى هذا الأمر وساطة الإمبراطور الألمانى نفسه . وفى عام ١٧١١م شاءوا إرسال سفيرهم إلى إستانبول ليتفاوض فى الأمر، ووصلها فى شهر ديسمبر من نفس العام حاملاً رسالة وهدايا قيمة، ثم استقر فى سفارته فى حى غلطة . غير أن إقدام الجنويين على مساعدة البندقية بالمال والسلاح أثناء حربها مع

العثمانيين كـان السـبب فى طرد السـفير الجنوى خـارج البلاد عام ١٧١٥ م .
وسـاعدت الامتيازات الأجنبية فى البداية على فتح آفاق جديدة وإتاحة فرصـة الخيار أمام السـياسـة الخارجية العثمانية، ثم لم تلبث أكبر الموانع ابتداءً من القرن السـابع عشرـ أن أخذت تتشـكل أمام الديبلوماسـية التركية، حتى أصـبحت حجر عثرة يعرقل حركة الدولة بين الحين والآخر [٥١].

الفصل الثانى

المشرق العربى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر

أولاً : الشام ومصر والحجاز فى حوزة الحكم العثمانى.

ثانيًا : ضم العراق للدولة العثمانية.

ثالثاً : سواحل اليمن فى حوزة الحكم العثمانى.

رابعاً: الدولة العثمانية والخليج العربى.

خامساً: دور مصر فى دعم الدولة العثمانية حربياً.

سادساً:دور مصر فى مواجهة الأزمات الاقتصادية فى بلاد الشام وكريت خلال القرن السابع عشر

الفصل الثانى

المشرق العربى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر

أولا:الشام ومصر والحجاز فى حوزة الحكم العثمانى

فى عهد السلطان قانصوه الغورى (٩٠٦- ٩٢٢هـ/ ١٥٠١- ١٥١٦م) اتجه العثمانيون بفتوحاتهم نحو الشرق، فقد كان الشرق محل اهتمام السلطان سليم منذ أن كان واليًا فى طرابزون، فقد شغله امتداد المذهب الشيعى لمنطقة الأناضول، لذا ركز سليم فى حروبه على محاربة القزلباش[٥٢] فيها، كذلك اتجه إلى فارس، وهزم الصفويين فى موقعة جالديران فى (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م)، واستولى على عاصمتهم تبريز[٥٣].وعلى أثر ذلك تميزت العلاقة بين السلطان الغورى، والسلطان سليم بالود أحيانًا، والوعيد أحيانًا أخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الخطر الصفوى، وممالأة السلطان الغورى للصفويين، فى الوقت الذى كانت فيه مراسلات سرية بين السلطان سليم، وخاير بك نائب الغورى فى حلب اتسمت بالصداقة، وقد حذر سيباى نائب دمشق الغورى من ذلك، وأطلعه على مراسلات خاير بك مع السلطان سليم، ولكن الغورى لم يتخذ أى إجراء ضد خايربك[٥٤]، وربما يرجع ذلك إلى الثقة التى أولاها الغورى لخايربك، وعدم توقع الأول أى اعتداء من قبل السلطان سليم فى يوم من الأيام. ولكن العلاقة بين الغورى وسليم ازدادت سوءً؛ بسبب التنافس على إمارة ذى القدر أو "ذلغادر" فى أعالى الشام، وقيام سليم بالاستيلاء عليها، وقتل حاكمها علاء الدولة عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م) لأنه كان مواليًا للمماليك، ويحظى بتأييدهم[٥٥] فما كان من الغورى ردًا على سليم إلا أن أوى الفارين من الأخير، وعلى رأسهم الأمير قاسم أحد أبناء الأمير أحمد أخى السلطان سليم، والذى قتله الأخير بسبب الصراع على العرش، واتخذه أداة للتهديد[٥٦]، فما كان من السلطان سليم إلا أن رد عليه بإغلاق أسواق الرقيق التى كانت بمثابة المدد الطبيعى لقوة المماليك[٥٧] ومما تجدر الإشارة إليه أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين المملوكية والعثمانية.

ولكن سرعان ما لاحت فى الأفق بوادر الصدام بين المماليك والعثمانيين، فقد قام السلطان سليم بتجهيز حملة جديدة ضد أحد الأقاليم الصفوية عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، فما كان من السلطان الغورى، إلا أن خرج قاصدًا البلاد الشامية والحلبية فى ١٣ ربيع آخر ٩٢٢هـ/ ١٦ مايو ١٥١٦م، وجعل طومان باى نائبًا عنه بالقاهرة إلى حين حضوره، واصـطحب السـلطان الغورى معه فى حملته هذه الخليفة العباسى المتوكل على الله، وقضـاة المذاهب السـنية الأربعة، وفى ٣ جماد أول ٩٢٢هـــ/ ٤ يونيو ١٥١٦م، وصل الغورى فى تقدمه إلى غزة، ثم رحل بعد ذلك إلى دمشـــق، وتوجه بعدها إلى حمص، ثم وصل إلى حلب فى ٣٠ جماد أول ٩٢٢هـ/ أول يوليو ١٥١٦م[٥٨].

وقد وصـلت أنباء تحركات السـلطان الغورى إلى السـلطان سليم، فدارت بينهما المراســلات لتجنب القتال، ولكن لم يكتب لها النجاح، فكان القتال بين الطرفين، ففى ٢٥ رجب ٩٢٢هـــ/ ٢٤ أغسطس ١٥١٦م، التقى الجيشان المملوكى والعثمانى فى مرج دابق، وهزم المماليك فى هذه الموقعة بعد أن حققوا نصرًــا أوليًا[٥٩]، وتوفى الســلطان الغورى أثناء القتال[٦٠].

ويعود انتصــار العثمانيين فى هذه الموقعة إلى تفوقهم العســكرى، واســتخدام الأسـلحة النارية التى كان يحتقرها المماليك، علاوة على الخيانة التى دبت فى صفوف المماليك، فقد كان خايربك يعمل علنًا لصــالح العثمانيين، فقد أشــاع فى المعركة أن الســلطان الغورى قد مات، علاوة على خيانة جان بردى الغزالى نائب حماه من قبل السلطان الغورى، والذى ظهر أنه كان متواطئًا مع العثمانيين[٦١].

وبينما كان السـلطان سليم يدعم سيطرته على كافة أجزاء الشام، اجتمع الأمراء المماليـك العـائـدون من القتال، واتفقوا على اختيار طومان باى ســلطانًا على البلاد؛ حتى يتمكن من تـدعيم قوة المماليـك الـدفـاعيـة لمواجهة العثمانيين، ولكنه رفض فى بداية الأمر بحجة أن الجنود لن تقدر جسـامة المسـئولية، وستظل منقسمة إلى فئات متصــارعة لا يهمها ســوى المطالبة بالمزيد من الأموال فى الوقت الذى تعانى فى البلاد ضيقًا اقتصاديًا، وأنه لن يتمكن مع مرتبات الجند، ورغم ذلك أصر أمراء المماليك

على تنصيبه سلطانًا خلفًا للأشراف قانصوه الغورى، فما كان منه إلا أن وافق مرغما بعد أن حلفوا له على المصحف ألا يخونوه ولا يثيروا ضده الفتن، وكان ذلك فى ١٤ رمضان ٩٢٢هـ/ ١١ أكتوبر ١٥١٦م، وصار يلقب باسم أبو النصر طومان باى قانصوه الناصرى(٦٢).

وفى ١٥ شوال ٩٢٢هـ/ ١٠ نوفمبر ١٥١٦ أثناء مقام سليم فى دمشق أرسل لطومان باى خطابًا يعرض عليه الصلح شريطة أن يعترف الأخير بتبعيته للأول، فيقوم بدفع الخراج كل عام، وأن تكون الخطبة والسكة باسم السلطان العثمانى أيضًا، وإذا وافق طومان باى على ذلك فسيكون نائب السلطان سليم فى مصر وتكون منطقة نفوذه من غزة إلى مصر وفى حالة عدم موافقته فإن السلطان سليم سيدخل مصر، ويقتل جميع ما بها من المماليك، حتى الأجنة فى بطون الحوامل، ولما قرئ هذا الخطاب على طومان باى بكى وأمر بقتل حامل هذا الخطاب(٦٣).

كان من الطبيعى ألا يقبل طومان باى هذه الشروط، وألا يتراجع سليم عن التقدم نحو مصر لأنه كان يعلم علم اليقين أن قاعدة المماليك الأساسية مصر وليست الشام، فلو أنه عاد إلى استانبول دون أن يغزو مصر، فمن المؤكد أن المماليك سيحاولون تجميع قواهم، والتحول من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم، واستعادة الشام مرة أخرى(٦٤)، كما أن غرض سليم من عرض الصلح على طومان باى كشف رد فعله، والذى سوف يتحدد عليه الخطوة القادمة.

وعلى ما سبق قرر سليم الزحف على مصر والقضاء على نفوذ المماليك الجراكسة وشجعه على ذلك خايربك(٦٥)، حتى لا ينتقم المماليك منه لدوره المتخاذل ضدهم فى مرج دابق، وحتى يستجلب رضا القوة العثمانية، عليه ويفوز بمنصب كبير، وخاصة بعد أفول قوة المماليك، وفى سبيل تحقيق ذلك أرسل كتبًا إلى أمراء مصر ومشاريخ العربان يرغبهم، فيها بالدخول فى طاعة السلطان سليم، وأن من يدخل فى طاعته فسوف يظل على وظائفه وأرزاقه(٦٦)*.

وعلى هذا الأساس تحرك السلطان سليم من دمشق فى شهر ذى الحجة ٩٢٢هـ/ يناير ١٥١٧م، ثم وصل إلى يافا، ومنها إلى غزة ثم تقدم إلى العريش، ولما علم سليم

بتجمع بعض قوات طومان باى عند الصـــالحية تجنبها وانحرف جنوبًا، واخترق صـــحراء ســـيناء، ثم وصـــل إلى بلبيس، فما كان من طومان باى إلا أن تحصـــن فى الريـدانيـة، فحفر خنـدقًـا على طول الخطوط الأمـامية، وأعد أســـلحته، ورغم هذه الاستعدادات فقد جبن المماليك - كعادتهم - حتى إن بعضهم كان لا يقيم بالريدانية إلا خلال النهار كى يراهم السلطان، ثم يعودون إلى القاهرة حيث يبيتون فى منازلهم، وهذا يفسرـ بالطبع مدى ما لقيه طومان باى من عنت فى سـبيل إعداد جيشه لحرب العثمانيين(٦٧)، وكان ذلك من أسـباب هزيمة المماليك فى المعركة القادمة، وهناك سبب آخر: وهو حينما علم الســـلطان طومان باى وهو فى الريدانية بتقدم العثمانيين أراد أن يهـاجمهم فى الصـــالحيـة، وهم فى حالة إعياء بعد عبور الصـــحراء، ولكن الأمراء المماليك غلبوه على أمره، وأصروا أن يكون القتال فى الريدانية؛ ظنًا منهم بأن الخندق الـذى أعـدو، كفيـل بحمايتهم، ولو أنهم عملوا برأى طومـان بـاى ربمـا تغير الموقف لصالحهم(٦٨).

وفى ٢٩ ذو الحجة ٩٢٢هـــ/ ٢٣ يناير ١٥١٧م تلاقى الجيشان المملوكى والعثمانى فى أوائل الريدانية، ودارت بينهما معركة عنيفة، وقتل من الطرفين أعداد كبيرة، وقصد السـلطان طومان باى صنجق السلطان سليم يريد قتله، ولكنه قتل الصدر الأعظم(٦٩) سـنان باشـا ظنًا أنه سـليم، ودارت رحى المعركة بين الطرفين، وفى النهاية رجحت كفة العثمانيين لأنهم جـاءوا أفواجًـا، ثم انقســـموا فرقتين: فرقـة جـاءت من تحت الجبل الأحمر، وفرقـة جـاءت للعســـكر عنـد الوطاق(٧٠)، بالريدانية وضربوهم بالأســـلحة النـاريـة، وقتل عدد لا يحصىـــ من المماليك، أما الســـلطان طومان باى فظل يقاتل بنفســـه ومعـه قليـل من جنوده، فقتلوا عددًا كبيرًا من العثمانيين، ولكن لما تكاثرت عليه الجنود العثمانيين، ورأى أن جنوده قد قلوا من حوله طوى الصــنجق الســلطانى وتوجه إلى طرة حتى لا يقع فى الأسر(٧١).

وبعـد هزيمـة المماليـك فى الريـدانية دخل العثمانيون القاهرة فى ٣٠ ذى الحجة ٩٢٢هـــ/ ٢٣ يناير ١٥١٧م، ودخل الخليفة المتوكل على الله المدينة فى صـحبة وزراء سليم، وخايربك، وقضاة المذاهب السنية الأربعة الذين قد أسرهم سليم فى مرج

دابق، ونودى بالأمان بهدف إسباغ الشرعية على الحكم العثمانى، وتهيئة الجو لدخول السلطان سليم القاهرة، وفى الثالث من محرم ٩٢٣هـ/ ٢٦ يناير ١٥١٧م دخل سليم القاهرة فى موكب عسكرى مهيب، واتجه بموكبه إلى معسكره الجديد فى بولاق بعد أن نقل من الريدانية(٧٢).

على الرغم من هزيمة طومان باى فإنه لم ييأس من تحقيق أدنى انتصار، فباغت السلطان سليم فى بولاق ليلة ٥ محرم ٩٢٣هـ/ ٢٩ يناير ١٥١٧م، وضيق عليه الخناق، وأعمل السيف فى الجنود العثمانيين، وأخذ وجنوده يرجمون وطاق سليم بالمقاليع، واستمروا على ذلك حتى مطلع النهار، ولما أحس الأمراء المماليك المختفين بتفوق طومان باى على العثمانيين خرجوا من مخابئهم وانضموا إليه، ووقعت معركة عنيفة، انتهت بانتصار طومان باى، واستيلائه على بعض أجزاء من القاهرة(٧٣)؛ ونتيجة لذلك قويت الروح المعنوية عند المماليك، وأخذوا يبحثون فى المنازل والحارات عن العثمانيين، ومن ظفروا به قتلوه، وحث السلطان طومان باى العوام على مداهمة العثمانيين أينما وجدوا، واتخذ من مسجد شيخو مركزًا لعملياته الحربية، وما كاد يحل يوم الجمعة ٧ محرم ٩٢٣هـ/ ٣٠ يناير ١٥١٧م حتى كانت الخطبة فى مساجد القاهرة للسلطان طومان باى(٧٤).

ولكن بعد فترة اشتد القتال فلم يتحمل المماليك الجراكسة ذلك، فما كان منهم إلا أن اختفوا فى بعض المساجد، والمنازل والاصطبلات خوفًا على أنفسهم من سطوة العثمانيين، ومن ثم تمكن العثمانيون من استعادة بولاق مرة أخرى، ووجد طومان باى نفسه يقاتل فى نفر قليل فأدرك استحالة النصر فهرب إلى البهنسا(٧٥)، وعلى ذلك واصلت القوات العثمانية عمليات التصفية للمماليك خشية أن توجد قوات للمقاومة، فهاجموا المساجد والحارات والبيوت، والمدارس، والمزارات، وقبضوا على حوالى ثمانمائة من المماليك فضربت أعناقهم جميعًا أمام السلطان سليم، وفى النهاية خضعت القاهرة للعثمانيين بعد قتال مرير استمر قرابة ثمانية أيام أريقت فيه الكثير من الدماء من الطرفين(٧٦).

وفى محاولة يائسة من طومان باى لكسب المؤيدين أعلن إلغاء ضريبة الخراج لمدة ثلاث سنوات؛ فهرع لتأييده عدد من الفلاحين والعربان، ولكن الخيانة أخذت تدب فى صفوف طومان باى؛ فهرب الغزالى ومعه عدد من أمراء المماليك وانضم إلى العثمانيين طمعًا المكافأة، وانضم إلى العثمانيين جانم السيفى كاشف الفيوم بعد أن وعده السلطان سليم بإعطائه الفيوم إقطاعًا له، مما تسبب ذلك فى إضعاف جبهة طومان باى(٧٧).

وكان السلطان قد عرض على طومان باى حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية؛ كى يبعده عن مركز الأحداث فى القاهرة، ولكن سليم لم يكن صادقًا فى ذلك؛ لأن هدفه كان كسب الوقت، خاصة وأنه وعد خايربك بحكم مصر كمكافأة له على خيانته للمماليك، كما كان سليم يعلم جيدًا أنه لو فعل ذلك فسوف يشق طومان باى عليه عصا الطاعة، كما سيسبب العديد من الاضطرابات لوالى مصر لبعد الصعيد عن السلطات الحاكمة فى القاهرة، وكان طومان باى قد رفض هذا العرض من قبل(٧٨).

ولما استبد به الحزن والأسى لكثرة ما لقى من متاعب أرسل إلى سليم يفاوضه فى الصلح، وبعث له بكتاب مع قاضى البهنسا جاء فيه "إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون نائبًا عنك بمصر حسبما يقع الاتفاق عليه بيننا من المال الذى أحمله لك كل سنة، فارحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية، وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل فى خطيئة أهل مصر من كبار وصغار، وشيوخ، وصبيان، نساء، وإن كنت ما ترضى بذلك، فاخرج ولا قينى عند بر الجيزة ويعطى الله النصر لمن يشاء"(٧٩).

وافق السلطان سليم على الصلح وكتب اتفاقًا بذلك وقع عليه الخليفة والقضاة الأربعة، وذهب الوفد المرسل من قبل السلطان سليم، ما عدا الخليفة أرسل دواداره(٨٠)، ولكن حدث ما عرقل تنفيذ هذا الاتفاق، إذ خرجت جماعة من أنصار طومان باى، وقتلوهم ما عدا دوادار الخليفة، من هنا أيقن سليم أن طومان باى لم يكن جادًا فى طلب الصلح، وانتقم لمقتل الوفد بأن أخراج أمراء المماليك المسجونين بالقلعة، وقتلهم واستعد للحرب(٨١).

وبناء على ما سبق باتت نية الطرفين مواصلة القتال، ففى ٦ ربيع أول ٩٢٣هـ/ ٢٩ مارس ١٥١٧م عبر سليم نهر النيل إلى الجيزة للقاء طومان باى، ومكث العثمانيون أربعة أيام فى الجيزة، ثم زحفوا بعدها للقاء المماليك، وعند وردان التقى الجيشان، ودارت بينهما معركة عنيفة انتهت بانتصار العثمانيين على المماليك، بفضل استخدام الأسلحة النارية، وعلى أثر ذلك فر طومان باى هاربًا مع ما بقى من قواته إلى تروجه بالبحيرة فلاقاه حسن بن مرعى وابن عمه شكر شيوخ عرب محارب بالبحيرة فى ضيعة تسمى البوطة، وأخرج طومان باى مصحفًا وحلفهما عليه ألا يخوناه بعدها طاب قلب طومان باى، ووافق على الإقامة عندهما[٨٢].

وعندما تدبر ابن مرعى الأمر تراءى له خطور إيواء طومان باى، وأيقن أنه يقف إلى جانب الكفة الخاسرة، وحدثته نفسه بالخيانة وشجعه على ذلك ابن عمه شكر، فما كان من ابن مرعى ألا أن أرسل للسلطان سليم يعلمه بوجود طومان باى لديه، فأرسل إليه جماعة من عسكره قبضوا عليه، وتوجهوا به إلى السلطان سليم، وأما الأمراء الذين كانوا مع طومان باى فقد تفرقوا فى البلاد[٨٣].

دخل طومان باى على سليم، فقام له الأخير ورحب به، ودار بينهما حوار طويل، عاتب فيه سليم طومان باى على قتله الوفد الذى أرسله لمفاوضته فى الصلح، ولكن طومان باى نفى هذه التهمة وأخذ يمجد فى نفسه، وأوضح للسلطان سليم أنه لولا الخيانة ما تمكن هو وغيره من انتزاع بلاد الشام ومصر من المماليك[٨٤]، وإزاء ذلك أعجب سليم بشجاعة طومان باى وتردد فى اتخاذ أى قرار بشأنه، ووضعه فى السجن داخل معسكره بإمبابة[٨٥]*.

ولكن إبقاء سليم على حياة طومان باى كان من شأنه أن يهدد وجود جان بردى الغزالى، وخايربك، وعليه فقد أخذا على عاتقهما اقناع سليم أنه ما دام طومان باى على قيد الحياة، فلا بقاء لملكه بمصر والشام، وأخيرًا وافق على إعدامه فى ١١ ربيع أول ٩٢٣هـ/ ٢٣ أبريل ١٥١٧، على باب زويلة[٨٦].

أما الموقف بالنسبة لحسن بن مرعى وابن عمه شكر، فنجد أن إينال طراباى كاشف الغربية، وجانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم، قد قبضا عليهما لأنهما أبلغا

سـليم عن مكان وجود طومان باى، وسـلماه إليه ليقتله، فثأرا منهما وشربا من دمهما[٨٧].

بعد أن خضعت مصر بصورة نهائية للسلطان سليم، قرر العودة إلى استانبول لمباشرة أحوال دولته داخليًا وخارجيًا[٨٨]، ولكن قبل مغادرته كان له موقف من المماليك، فلم يكن هدفه القضاء عليهم نهائيًا، وذلك تمشيًا مع سياسة الدولة العثمانية فى حكم الشعوب التى خضعت لها، فهى لم تغير كثيرًا من نظم البلاد المفتوحة، لأن المماليك كانوا أدرى بشئون البلاد من العثمانيين، ورأى سليم ومن بعده سليمان (٩٢٧- ٩٧٣هـ/ ١٥٢٠- ١٥٦٦م) أن بقاء المماليك للاشتراك فى حكم البلاد سوف يكون عنصر موازنة بين الباشا ورجال الحامية العسكرية[٨٩].

وعلى هذا الأساس قام السلطان سليم بعزل يونس باش من نيابة السلطنة بمصر، وولى حكم مصر خايربك المملوكى بدلاً منه، وذلك فى ١٣ شعبان ٩٢٣هـ/ ٣١ أغسطس ١٥١٧[٩٠]، وظل يحكم مصر حتى وفاته سنة ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م ولم تمنح مصر إقطاعًا له كما ذكر بعض المؤرخين[٩١]؛ لأن خايربك كان يتلقى أمرًا سنويًا من السلطان سليم باستمرار نيابته على مصر وكذلك فى عهد السلطان سليمان المشرع[٩٢].

أما الموقف بين خاير بك والمماليك فكان وديًا، بدليل أن السلطان سليم استجاب لاقتراح خاير بك بإعلان عفو عام عن المماليك[٩٣]، وسمح لهم بركوب الخيل وشراء السلاح والتزى بزى المماليك لا العثمانيين[٩٤]، ويقول ابن إياس "نادى خايربك فى القاهرة بأن المماليك الجراكسة تظهر وعليهم أمان الله تعالى، فظهر منهم الجم الغفير، وهم فى أسوأ حال فى زى الفلاحين وعليهم زموط قرع وبرد سود، وقمصان بأكمام كبار، فإذا رأهم أحد لا يفرق بينهم وبين الفلاحين"[٩٥]. ومن وصف ابن إياس للمماليك، نجد أن أرزاقهم ومرتباتهم قد انقطعت، فما كان من خايربك إلا أن عين لكل منهم علوفات[٩٦] وأرزاق حسب درجاتهم كل شهر، ولكنها بدأت تتأخر فيما بعد حيث شرع فى توزيع العلوفات والأرزاق كل شهرين أو ثلاثة، وكان خايربك يهدف من وراء ذلك إبقاء المماليك فى حاجة دائمة وتحت سيطرته دائمًا[٩٧].

ومن ناحية أخرى فقد خصص لجميع الأمراء المماليك - عدا المقدمين[٩٨]،

علوفات وتعيينات شـــهرية، حيث عين لكل أمير من أمراء الطبلخانة[٩٩] (٤٠٠) دينـار[١٠٠]، ولكـل من أمراء العشرـــوات[١٠١] (٢٥٠) دينـار، علاوة على منحهم بـدل مقـاطعـة وبـدل لحوم، وعليق نقـدًا، أمـا الأمراء المقـدمون الذين لم يســتبعدوا إلى اسـتانبول وبقوا فى مصرـ فقد عينوا على كشـوفيات مصرـ المختلفة، أو كلفوا بمعاونة خايربك فى تسـيير شئون الولاية، كما خصص خايربك معاش تقاعد للمسنين والضعفاء من بقـايـا المماليـك[١٠٢]، كما ســمح باســتمرار أوقافهم التى كانوا قد أوقفوها على المساجد[١٠٣].

وعلى هذا الأسـاس ظهر المماليك مرة أخرى، فقد اسـتعان بهم خايربك فى قمع الانكشـارية، والسباهية الذين تمردوا على أوامر السلطان سليم القاضية بإعادتهم إلى الأناضول؛ لإثارتهم المتاعب للسلطة فى مصر، وتم إرسالهم بالفعل، كما انضم المماليك إلى الحامية العثمانية، فكون العثمانيون أوجاق الجراكسـة من المماليك الذين أظهروا خضـوعًا للسـيادة العثمانية، كما أن المماليك كانوا عصـب أوجاق المتفرقة الذى كونه العثمانيون عـام ٩٦٢هـــــ/ ١٥٥٤م[١٠٤] . وقد ازداد وضــع المماليك أهمية فى عهد خايربك، فقد تولوا المناصـب المهمة كالكشوفيات[١٠٥] وفى عام ٩٢٤هـــ/ ١٥١٨م عين الزينى بركات بن موسى المحتســب[١٠٦] أميراً للحج، وفى عام ٩٢٥هـــــ/ ١٥١٩م عين برســـباى أحد مماليك خايربك أميراً للحج لتأمين ســـلامة الحجاج ورد اعتداء البدو عنهم، وقد عين فى الســنوات الثلاث التالية (٩٢٦- ٩٢٧- ٩٢٨هـــــ/ ١٥٢٠- ١٥٢١- ١٥٢٢م) الأمير جانم السـيفى كاشـف البهنسا والفيوم فى عهد السلطنة المملوكية وفى عهد خايربك، أميراً للحج، أما الإدارة المالية فقد استمر موظفو العهد المملوكى السابق من أسرة أولاد الجيعان يشرفون على تسيير الأمور بها[١٠٧].

لم يقم المماليك فى مصر برفع راية العصيان ضد الإدارة العثمانية أثناء فترة ولاية خـايربـك؛ لأن الأخير كـانـت لـديـه الخبرة والـدرايـة فى التعـامل معهم، وعرف كيف يتمكن من تحجيم نفوذهم، ولكن بعد وفاته عام ٩٢٨هــ/ ١٥٢٢م، وتعيين مصطفى باشا واليًا على مصر (٩٢٨- ٩٢٩هـــ/ ١٥٢٢- ١٥٢٣م) لم يقبل الأمراء المماليك تعيين والى عثمانى، فرفعوا راية العصيان، فكانت أول الحركات الثورية ضد الإدارة العثمانية

بزعامة قانصوه بك.وبعدما وصل الوزير الثانى مصطفى باشا إلى مصر قادمًا من جزيرة رودس، بدأت عناصر من الجراكسة تفكر فى إعادة دولة المماليك إلى سابق عهدها بزعامة قانصوه بك أمير آخور[١٠٨] خايربك، وأمين الخزينة دار، وقائد فرقة التوفكجية، وكان هدف هذه الحركة التى قادها قانصوه بك قتل ممثل السلطان فى مصر، وإعلان تشكيل السلطنة المملوكية مرة أخرى، كما كان مخططًا لها تعيين إدارى الجراكسة القدامى كل فى منصبه حسب النظم المملوكية القديمة، ولكن الإدارة العثمانية فى مصر بمجرد وصولها الأخبار المؤكدة عن هذه الحركة حاصرتها، وتمكنت من القضاء عليها وإعدام العصاه[١٠٩].

وبعد القضاء على حركة قانصوه بك، قامت جماعة من الأمراء المماليك يتزعمهم جانم السيفى أمير الحج، وكاشف البهنسا والفيوم فى نفس الوقت، وإينال كاشف الغربية، بجمع قوة تقدر بنحو عشرين ألفًا، وأعلنت عصيأنها[١١٠]، فى نفس الوقت شرع الثوار فى جذب طوائف المجتمع الأخرى للانضمام إلى هذه الحركة بشتى الطرق، فأرسلوا الخطابات لمشايخ العربان، والأعيان وأهالى مصر أعلنوا فيها إعفاءهم من خراج عام كامل، وأنهم سوف يخفضون الضرائب التى ستجبى فيما بعد بمقدار النصف، وبذلك استطاع العصاة كسب قطاع كبير من المستفيدين ولأاتباع[١١١].ومما شجع جانم السيفى على العصيان أنه قد وصل إلى ما يرمى إليه من رفعة المقام لدى الأستانة، حيث عين كاشفًا على البهنسا والفيوم مدى الحياة، كما تولى إمارة الحج لعدة أعوام متتالية، فجمع ثروة عظيمة، وأصبح صاحب نفوذ كبير فى فترة وجيزة[١١٢]، ومما شجع كل من جانم وإينال على العصيان أيضًا، وفاة السلطان سليم، وتولى السلطان سليمان الصغير السن، فكيف يتسنى لهما أن يطيعاه؟[١١٣].

وفى محاولة لتجنب القتال قام الزينى بركات المحتسب بالتوسط بين مصطفى باشا والمماليك الثائرين، وحصل من الأخير على كتاب بالأمان لهم، إذا ما عادوا إلى الطاعة، ولكن إينال السيفى إتهم الزينى بركات بخيانة المماليك، وتأييده للعثمانيين فقلته[١١٤].ونتيجة لذلك قرر مصطفى باشا القضاء على الثائرين، وكانت أولى الخطوات التى اتخذها، هى إرسال الرسل إلى الأمراء الجراكسة، ومشايخ العربان؛

يدعوهم لمناصرته ويخطرهم بأنه قرر تخفيض الضرـائب على الأهالى، فأحدث هذا القرار رد فعل ضد الثائرين[١١٥].

أما الخطوة الثانية التى اتخذها مصطفى باشا، فهى قيامة بتجهيز جيش بقيادة أغا الانكشـارية[١١٦]، للقضـاء على الثائرين الذين تجمعوا فى الشرـقية بعد أن تلقوا وعودًا من بعض أمراء المماليـك فى القـاهرة وخـارجها بتأييدهم، ولكن بعد عدة أيام من الانتظـار تبين للثائرين كذب وعودهم، وقد اسـتفاد مصـطفى باشـا من هذا الانتظـار، فنظم الحملـة ضـد الثـائرين، وخرج أغـا التفكجية مع أغا الانكشـارية، ودعمت الحملة بالأسـلحة النارية، ودارت المعركة فى الشرـقية، وقتل جانم، وأرسـلت رأسـه إلى السلطان، أما إينال فقد فر إلى غزة، علاوة، على فرار بعض العناصر الأخرى البارزة[١١٧].

ولم تتوقف محاولات الأمراء المماليك عند هذا الحد، فقد كان لهم دور واضـح فى ثورة أحمد باشا (٩٣٠- ٩٣١هـ/ ١٥٢٤- ١٥٢٥م) المعروف بالخائن[١١٨]، الذى كان معاديًا لإبراهيم باشـا لتوليه منصـب الصـدارة العظمى، ونتيجة لذلك ازدادت حدة الشـقاق بينهما، فأخذ إبراهيم باشـا يدبر المؤامرات ضـده، فبعث برسـالة إلى الأمراء المحافظين فى مصرـ للقضـاء على أحمد باشا، وتعيين قائمقام[١١٩] إلى أن يتم تعيين والى جديد مكانه، ولكن هذه الرسـالة وقعت فى يد أحمد باشـا قبل أن تصـل إلى الأمراء المحـافظين؛ فكـانـت ثورتـه[١٢٠].وتمثلـت تلـك الثورة فى أنـه عمل على إعادة العناصر المملوكية إلى سـابق عهدها، وبذل أقصى ما فى وسـعه كى يوحد جهوده مع بقايا العنـاصر المملوكيـة، وأرغم الخليفـة العبـاسى والقضـاة الأربعـة على المبـايعـة لـه بالسـلطنة، ثم أعلن نفسـه سـلطانًا على مصرـ، وأمر أن تكون الخطبة والسـكة باسـمه[١٢١].وكان على رأس المعارضـين لأحمد باشـا من المماليك جانم الحمزاوى ومحمود بك، فقام أحمد باشـا بحبسـهما فى القلعة كى يتخلص منهما، ولكنه أخرهما لأجل غير مسـمى، ولما نما إلى علمهما دخول أحمد باشا الحمام، هربا من الحبس، ثم نصبا صنجقًا سلطانيًا، ونادیا من أطاع الله ورسوله والسلطان فليقف تحت هذا

الصنجق، فتجمع تحت هذا الصنجق عدد كبير، وسار سردارهم (قائدهم) جانم الحمزاوى، ومحمود بك، فتوجها بالعسكر إلى الحمام، فهجم عليه فيه، فما كان منه إلا أن فر هاربًا، فنهبوا جميع ما عنده ثم تتبعوه فأدركوه بمنية جناج فقتلوه، وقطعوا رأسه وأرسلوها إلى استانبول[١٢٢].

وبعد القضاء على أحمد باشا الخائن قدم الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر فى سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م، لينظم أمورها ويوطد السلطة العثمانية فيها، بإصدار قانون نامه مصر[١٢٣]، وعن طريق إصدار هذا القانون تمتعت مصر بفترة من الاستقرار، وقد تلقى السلطان سليم وهو فى مصر وفداً أرسله الشريف بركات شريف مكة، الذى قدم إليه الخضوع، فأقره سليم فى شرافته وحرَّضه على قتل حاكم جدة المملوكى. وأبقى سليم على نظام الشرافة كما كان من قبل مع إنشاء صنجقية عثمانية فى جدة أطلق عليها العثمانيون اسم ولاية الحبش. وعين عليها حاكماً عثمانياً يدعى حسين الرومى وكان مرتبطاً بوالى مصر خاير بك. وهكذا ظهر العثمانيون فى البحر الأحمر وأخذوا يعملون على إنقاذ هذا البحر من الخطر البرتغالى الزاحف من المحيط الهندى. ولما كان هدف السياسة العثمانية فى البحر قائماً - كما يرى بعض المؤرخين المحدثين - على أساس إحياء تجارة الشرق فى البحر الأحمر ومصر. وصنع سليم كما فعل فى دمشق كسوة للمحمل الشريف، مما أكسبه عطف المسلمين. وقد ترك من عسكره الذى خاير بك نحو خمسة آلاف فارس ونحو خمسمائة رام بالبندق، وعين أميراً عثمانياً هو خير الدين باشا نائباً على قلعة القاهرة. ثم غادر سليم مصر فى ٢٣ شعبان عام ٩٢٣هـ / ١٠ سبتمبر ١٥١٧م متجهاً إلى دمشق. وكان قد خرج قبل ذلك إلى إستنابول الخليفة العباسى محمد المتوكل على الله بناء على أوامر سليم . ويبدو أن إخراج الخليفة من مصر قصد منه عدم تمكين أي تأثير محلي من استغلال سلطته الدينية ضد العثمانيين . كما أن إقامة الخليفة في استانبول يضفي عليها مجدًا دينيًا كمركز لزعيم المسلمين. ولم تذكر المصادر المحلية بعد ذلك، ما حل بالخليفة العباسي أو بخلفائه، وفي الطريق أعدم وزيره الأعظم يونس باشا . ويقال أن يونس تأثر كثيراً بعد عزله من ولاية مصر ولم يتمكن من كتم غيظه فخاطب السلطان قائلاً : " إن

نصف الجيش دفن في رمال الصحراء ثم تم فتح مصر، ولو كان عبيدك يعرفون أن مصر ستعهد إلى مملوك خائن لما تبعوك " . ولم يكن السلطان يتوقع هذا الكلام الذي جعله يفقد أعصابه فأوقف فرسه وأمر الجلاد بإعدامه قرب الخان الذي بناه للمسافرين السلطان المملوكي خليل بن قلاوون على الحدود المصرية الحجازية. ودفن يونس داخل الخان الذي عرف منذ ذلك الوقت بـ (خان يونس) ، وبقى السلطان العثماني وحده زعيم المسلمين، رغم أنه لم يتخذ لقب خليفة، بشكل جدي حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وباستيلاء العثمانيين على مصر ورثوا السلطنة المملوكية ومسئولياتها في حماية الحرمين الشريفين، وأصبحت بذلك زعيمة المسلمين السنيين [١٢٤].

وهناك مسألة ترتبط بالفتح العثماني لمصر هى ما يقال من أن المتوكل أخر الخلفاء العباسيين في القاهرة قد تنازل لسليم عن الخلافة. ورغم وجود أسطورة قديمة، تساندها إشارات في الحوليات المعاصرة، إلى كل من استانبول وأدرنة باعتبارهما قاعدة "الخلافة"، إلا أن المصادر المعاصرة لا تشير إلى مسألة نقل الخلافة إلى آل عثمان الذين لا ينتسبون إلى الرسول . على أن أمراء مسلمين كانوا قد ادعوا قبل ذلك بالخلافة، وكان بعضهم معاصرين لبعضهم الآخر . وحينئذ كان لقب الخلافة قد اتخذ معنى جديدًا : فلم يعد يتطلب الانتماء إلى آل العباس، ولا الادعاء بالانتساب لقريش ـ إذ أصبح العاهل المسلم حينئذ يستمد سلطته من الله مباشرة لا من كونه خليفة لرسول الله . وهكذا ادعى مراد الأول بالخلافة، وكذلك الحال بالنسبة إلى مراد الثاني . ورغم أن محمد الفاتح لم يستعمل اللقب في رسائله الخاصة سواء للملوك المعاصرين أو لرعاياه، فإن سليم الأول أطلق على نفسه لقب " خليفة الله في طول الأرض وعرضها" منذ عام ١٥١٤ ـــ أى قبل فتحه للشام ومصر وإعلان الحجاز خضوعه لآل عثمان. فسليم وأجداده كانوا قد أحرزوا مكانة تلائم إستعمال لقب الخلافة فى الوقت الذى كان فيه مركز الخليفة فى القاهرة لا يعتد به. وهم قد أحرزوا عظمتهم بالسيف والجهاد، كما أن فتوح سليم جعلته أقوى حاكم مسلم معاصر، فقد شملت إمبراطوريته بلاداً لم يسبق لأى خليفة أن مارس فيها سلطة

فعلية، كما أعلى مكانته دخول مكة والمدينة ضـمن ممتلكاته، خاصـة وأن قوة الدولة العثمانية فى عهده جعلت مسلمى العالم يتطلعون إلى مساعدته بعد أن تعدى البرتغـاليون على الموانئ الإسـلاميـة فى شرقى إفريقيـا وفى البحـار الجنوبية، وتعقب الأسبان المسلمين الأندلسيين الفارين إلى شمالى إفريقيا، وكان يخشى أن ملك البرتغال ينوى هدم المدينة المنورة ونبش قبر الرسـول. وملخص القول أن السـلطان سـليم لم يكترث بلقـب الخلافـة الذى فقد أهميته، ولم يحاول أحد فى ديوان دولته أن يقيم له وزناً. أما الخليفة المتوكل العباسى فقد إنتقل إلى الآسـتانة ثم ما لبث أن عاد منها إلى القاهرة بعد وفاة سـليم، ومارس صـلاحياته بصـفته (خليفة) ، ففى عام ١٥٢٣ عين سـلطاناً لمصر - كما فعل أجداده من قبل - عندما ثار الوالى أحمد باشا ضد السلطان سليم وإستقل لفترة قصيرة. وهذا آخر عمل سجل عن المتوكل وإن يكن قد ظل يقيم فى القاهرة حتى وفاته عام ١٥٤٣م، على أن سلاطين آل عثمان لم يهتموا بلقب الخلافة إهتماماً جدياً إلا بعد أن أصـاب دولتهم الضـعف الواضـح منذ أوائل القرن الثامن عشر، وبخاصة بعد عقد معاهدة كوجوك قينارجه التى سمحت فيها روسيا للسلطان بالإبقاء على بعض الصـلاحيات الدينية فى شـبه جزيرة القرم - التى إحتلتها روسـيا - بإعتباره خليفة للمسلمين، وهو إدعاء أقره الروس وإن لم يقره الفقهاء المسلمون[١٢٥].

ثانياً : ضم العراق للدولة العثمانية

كان السـلطان سليم الأول قد إستولى بعد إنتصاره على الشاه إسماعيل الصفوى فى موقعـة جـالـديران عام ١٥١٤ على مناطق الأكراد فى شـمالى العراق وعلى مدينة الموصـل الهامة. وبقى وسـط جنوب العراق بمدنه الهامة مثل بغداد والبصرـة فى يد الصـفويين حتى وفاة الشـاه إسماعيل عام ١٥٢٤. ووضعت إدارة بغداد تحت إشراف واحد من القزل باش الذى عينه الشـاه فى ذلك الوقت، بينما كان يحكم ميناء البصرة البعيد رؤساء القبائل العربية، وفى ١٥٢٤م مات الشاه إسماعيل، تاركاً خليفة له طفلاً فى العـاشرة من العمر، وهو ابنـه البكر طهماسـب. وسرعـان مـا يـدخل زعماء قبيلة القزلباش فى نزاع فيما بينهم سـعياً إلى ممارسـة السـلطة باسم الشاه الجديد. وهكذا تجد إيران نفسها غارقة فى فترة من القلاقل الداخلية ليس من شأنها إلا أن تدخل

السرور على أفئدة العثمانيين المتحررين من أى قلق فى هذه الناحية فى الوقت نفسه، وكانوا يؤكدون عدم إستعدادهم لعقد أى إتفاق مع الصفويين، وسخروا منهم، ووضح ذلك فى الرسالة التى أرسلها السلطان سليمان القانونى ١٥٢٥م إلى طهماسب الذى تولى بعد وفاة والده، وعرض عليه أن ينزع التاج عن رأسه ويرتدى ثوب الدراويش كما فعل أسلافه، وفى عام ١٥٢٩م حدث تمرد ضد الصفويين فى العراق الأوسط بقيادة ذو الفقار بك وهو أحد أعيان بدو لورستان الرحل وإستطاع أن ينتصر على الصفويين فى إحدى المعارك الجبلية ودخل بغداد، وأعلن قطع علاقاته مع الصفويين، وذلك بتأييد الأهالى له، وأرسل مفتاح بغداد إلى السلطان سليمان، وأمر له بالدعاء فى المساجد، ونقش اسمه على النقود العراقية، وطلب مساعدته وحمايته، ولكن أرسل طهماسب جيشاً صفوياً فى عام ١٥٣٠م، فحاصروه وقتلوه عن طريق أحد أشقائه الذى خانه، وعينوا بدلاً منه والٍ جديد، وفى عام ١٥٣١م، ينتقل الوالى الصفوى على أذربيجان الذى خابت طموحاته، إلى الأراضى العثمانية، ويمثل أمام الباب العالى حيث يتمكن من إغراء إبراهيم باشا، وكان الكره الذى يكنه لشريف بك أمير بدليس، قد جر إلى ضياع هذا الأخير – الذى سوف يطلب مدفوعاً بضغط الظروف – عون الشاه للدفاع عن إمارته. ولم يكن طهماسب حكيماً فى تورطه فى هذه المسألة التى إنتهت نهاية شديدة السوء بالنسبة لشريف بك[١٢٦].

أما فى الجنوب، فكان الحنين إلى العثمانيين يتخذ مظهراً أقوى، فقد إنتظرهم الناس كمنقذين لهم من نهب (الفرنجة) وإغتصابهم وخاصة بعد أن قصف البرتغاليين مدينة البصرة فى عام ١٥٢٩ وأحرقوا الكثير من القرى العراقية : بعد إنهيار السلطنة المملوكية فى مصر ـ أصبح العثمانيون هم الأمل الوحيد لإنقاذهم. وخاصة بعد أن أثبتت الأحداث أن هناك إتفاقاً بين البرتغاليين والصفويين وبدأ الحكام المحليون يبعثون بالرسائل والوفود إلى السلطان سليمان طالبين منه المساعدة، ولهذا فإن كل الأسباب كانت تدعو سليمان إلى القيام بحملة ضد الشاه فدامت هذه الحرب المسماة (حرب العراقين) سنتين. ولم ينتج عنها لا هزيمة الصفويين. ولا إنقراضهم، ولكنها ستمنح العثمانيين ممالك شاسعة سيحافظون عليها طيلة أربعة

قرون، ووجـد العثمانيون أســباب مزدوجة لإعلان الحرب : وهى خيانة (شرف خان) باى بدليس لحســاب الشــاه، وإغتيال الوالى الصــفوى الذى كان قد تخلى عن الشــاه والذى بعث إلى ســليمان مفاتيح المدينة، وإعتبر الســلطان أنه بصــفته المالك بهذه المفاتيح، فهو المالك الوحيد للمدينة، وأن إحتلال طهماســب لها مرة أخرى بعد مقاومته لسـليمان جبراً لبغداد على الإرتماء فى أحضـان البدعة الشـيعية. وفى خريف عام ١٥٣٣م، وبعد إسـتعدادات طويلة خرج إبراهيم باشـا بصـفته سر عسـكر (قائد عام للجيش) نحو بدليس، وأذربيجان الإيرانى، ووجد الجند عبر الأناضــول وأذربيجان صعوبات جمة، سببها قسوة المناخ، والتضاريس الجبلية الوعرة. ولكنهم لم يقاتلوا إلا قليلاً. ولم يصـل إبراهيم بعد إلى قونية حتى وصــله رأس بدليس الثائر، بعث به إليه والى أذربيجان الذى طهماسـب، وبعد ذلك أعلن قواد القلاع الصـفوية فى جهة بحيرة فان وأنهم خاضـعون للسـلطان. وعند ذلك إتجه إبراهيم ووحداته نحو حلب حيث قضوا فصل الشتاء ولو أراد الزحف على بغداد لكان فى إمكانه الإستحواذ عليها. وكان العثمانيون قد وصـلوا كركوك والموصـل ومن العجب أنهم لم يبادروا بتحقيق حلمهم القديم المتمثل فى الإسـتيلاء على عاصـمة العباسـيين. فهل إقتنع إبراهيم بتنفيذ هذه الخطة بسبب مناورات خصمه إسكندر جلبى وزير المالية الذى ربما دفعه إلى تحقيق هذه الخطة المفضـية إلى الكارثة ؟ أو أنه خضـع لضـغوط المنشـقين الصـفويين الذين تحصـلوا مسبقاً على ولايات ببلاد فارس ؟ ثم ألم ير أنه فى إمكانه أن يستولى من دون صعوبات كبيرة على قم وقاشان والرى وبعد ذلك الإستحواذ على بغداد ؟[١٢٧].

وفى الواقع إتجـه العثمانيون نحو تبريز وقـدّم شــيوخ القبـائل وقواد الحاميات ولاءهم الواحـد بعد الآخر. وفى يوم ١٦ يوليو ســنة ١٥٣٤م دخل إبراهيم فى موكب حافل عاصـمة الإمبراطورية الصفوية تبريز التى غادرها طهماسب متخلياً عنها - كما فعل الشـاه إسـماعيل الصفوى عقب موقعة جالديران فى سنة ١٥١٤م وبنى إبراهيم قلعـة، وركز بهـا حامية. وبعد ذلك بشــهرين إلتحق به ســليمان فكانت رحلته من القســطنطينية إلى أذربيجان مســيرة مظفرة بين الأهالى الذين كانوا يأتون إليه من بعيـد لتحيتـه. وفى تبريز قدم إليه أمير جيلان وشروان ولاءهما. وعين ابن شروان والياً على تبريز ثم إتجه الجيشان جيش السلطان وجيش إبراهيم إلى الجنوب نحو بغداد،

وكانت سـوء الأحوال الجوية تعطل تقدم الجند بين شـعاب همذان. وإضـطر الجند حسـب ما أورد أحد الرواة إلى دفن ١٠٠ مدفع من بين ٣٠٠ لتعزيز نقلهم، وإلى حرق العربات، والتخلى عن عدد من المدافع إستولى عليها فيما بعد الصفويون، وهكذا فإن الأحوال الجوية هنا تمثل العدو اللدود الأول للسلطان ويظهر أن قادته لم يتمكنوا أو لم يعرفوا كيف يهيئون التموين للجيش. ذلك أن تموين جيش يقـدر بحوالى ٢٠٠,٠٠٠ رجل هو عمل ليس بالهين ويستلزم عناية قصوى. ولابد أن أخطاء أرتكبت إذ أن نقصان التموين وصل إلى حد مات بسببه جوعاً أحد كبار الموضفين العثمانيين أثناء الغزو (نشـانجى رئيس قلم كتابة الطغراء السـلطانية)، وعلاوة على ذلك فإن طهماسـب طبق خطته المعروفة ألا وهى : إحراق الأرض والزرع. وكان الجيش العثمانى الثقيل التحرك غير قادر على اللحاق بالخيالة الخفيفة الصفوية، وهو لن يتوصـل إلى ذلك أبداً، ولن يقدر العثمانيون لا على إحتلال إيران، ولا الإسـتقرار بصفة دائمة فى أذربيجان.

إن جند الشـاه لم يظهروا فى الميدان أبداً ولم يحاولوا حتى مناوشـة الأتراك عند إختراقهم لجبال زاجروس بل الوصول منهكين إلى سهول العراق. ولما وصل العثمانيون إلى مشـارف بغداد، إنسـحب والى الشـاه وجنده. وسـبق الصـدر الأعظم الجيش للإسـتيلاء على المدينة. وبعد ذلك بأيام قليلة دخل السـلطان المدينة فى الرابع من ديسـمبر سـنة ١٥٣٤م[١٢٨]، وبذلك أتمت حملة سـليمان إمتداد الحكم العثمانى على الأجزاء الشـمالية والوسـطى من العراق. أما فى الجنوب فكان ميناء البصـرة يخضـع لحكم شيخ عربى يدعى راشـد بن مغامس، له الخطبة وتضرب السـكة باسـمه لكنه يدفع إتاوة سـنوية لمن يحكم بغداد. وقد خضـع للشـاه الصـفوى عام ١٥٠٨ وكذلك خضـع للفاتح الجديد السلطان سليمان، فأرسل ابنه مانع إلى سليمان فى عام ١٥٣٨ - ١٥٣٩ م ليعلن خضـوعه للسـيادة العثمانية. وقد ثبته سـليمان فى منصـبه كممثل للسـلطان لكنه لم يبق فى هذا المنصب طويلاً : فقد تمرد راشد وأيد ثورة القبائل على السـلطان، وفى عام ١٥٤٦ - ١٥٤٧ تلقى إياس باشـا - ثانى حكام بغداد - أمراً بأن يقود حملة ضد راشد. وتداعت قوة راشد وفر إلى الحسا، وضمت البصرة والمناطق

المحيطـة بهـا إلى الإمبراطورية العثمانية كولاية عثمانية وأصـــبح إياس أول والٍ عثمانى على البصرـة وبالاسـتياء على هذه المدينة وصـل العثمانيون إلى رأس الخليج العربى حيث جابهوا قوة البرتغال البحرية، وكان من الصـعب السـيطرة على البصرـة وتثبيت النفوذ العثمانى فيها، فإلى جانب بعدها كانت معرضـة للهجمات الفارسـية، وأكثر من ذلـك لهجمات قبـائل البدو العرب. وفى عام ١٥٤٩، أى بعد ثلاث ســنوات فقط من الإستيلاء على البصرة، أرسلت حملة ضد آل عليان تمكنت من هزيمتهم بعد حرب دامية. وإلى الجنوب من البصرـة، على السـاحل الشـمالى الغربى للخليج، توجد الإحســاء (الحســا) وهى وإن كـانـت ولايـة فى الإمبراطوريـة العثمانية من الناحية الرسـمية، إلا أنها كانت ولاية عربية تدفع الجزية سـنوياً وتخضـع لحكام مسـتقلين ويوجـد إقليم آخر على الحدود هو إقليم شـــهر الزور (كردســتان) ويقع فى الجبال الكردية الشمالية على الحدود الصفوية العثمانية. ومع أن حاكم شهر الزور قد خضع لسـليمان أثناء الغزو العثمانى لبغداد إلا أن السـيطرة العثمانية لم تتأكد لفترة طويلة فى هذه المناطق. ويرجع ذلك إلى أن الســلاطين العثمانيين إتبعوا سـياســة الإعتراف بحكم العصــبيات المحلية وكان إقليم كردســتان مليئاً بالإمارات والعشــائر الكردية السـنية التى وقفت فى وجه الغزو الفارسى وشدت أزر العثمانيين خلال حروبهم ضد الفرس. وعلى رأس هـذه الإمـارات : الإمـارة الصــورانية والهدينانية والبابانية فأبقوا هؤلاء الأمراء على إمـاراتهم، وكانت لا تزال إمارات صــغيرة. ولكن هذا النظام تطور إلى إستبداد هؤلاء بالسلطة حتى لم يعد للولاة أية قدرة على إدارة الأمور هناك فترك العثمانيون أمر كردســتان لأمرائه تحت إشراف ولاة بغداد. وكانت كركوك مقر هذه الإيالة، ولكنها لم تلبث أن فقدت مكانتها بســبب نمو الأسرة البابانية فى نهاية القرن الثامن عشر وسيطرتها على كردستان كله تقريباً وعلى كركوك أيضاً.

وعلى أيـة حـال، لم يقض الفتح العثمانى للعراق نهـائيـاً على النزاع الصــفوى العثمانى، بل ظل كل من الصفويين والعثمانيين يحتربون ويتنافسون من أجل السيطرة والسـيادة على العراق، وأصبح الصراع بين القوتين ظاهرة سـائدة فى القرن السـادس عشر. وسعى الصفويون كثيراً لاسترداد العراق من العثمانيين ونجحوا فى الإستيلاء على

بغداد فى عام ١٦٠٢، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً. فأعاد السلطان مراد الرابع (١٦٣٢ - ١٦٤٠) فتح العراق مرة أخرى فى عام ١٦٣٨، وبعد ذلك بقى العراق تحت الحكم العثمانى حتى الحرب العالمية الأولى[١٢٩].

ثالثاً : سواحل اليمن فى حوزة الحكم العثمانى

كان موقع اليمن من العوامل التى أبرزت أهميتها فى تحقيق الأهداف العثمانية ضد البرتغاليين. فوجود اليمن فى الجنوب الغربى لشبه الجزيرة العربية، وإمتداد حدودها من جنوب نجد والحجاز فى الشمال إلى خليج عدن فى الجنوب، ومن حدود عمان والربع الخالى شرقاً إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غرباً، وكانت هذه هى الحدود القديمة لليمن الكبرى، فقد جعلها هذا الموقع الممتاز وتلك الحدود التى تطوق جنوب الجزيرة العربية منطقة دفاع هامة عن حدود الإمبراطورية العثمانية من الجنوب. وقد أدى هذا إلى إقتناع العثمانيين بأن سيطرتهم على اليمن تجعلهم يضمنون سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة فى الحجاز، والتحكم فى البحرين : الأحمر والعربى، وتطويق أعدائهم الشيعة الصفويين فى إيران من الجنوب، وتحقيق أحلامهم بمد سيطرتهم شرقاً إلى أقاصى العالم الإسلامى، وهكذا أراد العثمانيون أن يسيطروا على اليمن ليحققوا أهدافهم الدفاعية والتوسعية وأن يحدوا محل المماليك الذين كان حكمهم قد إستقر هناك منذ سنة ١٥١٤. وقد تمكن العثمانيون من تحقيق بغيتهم على مرحلتين، بدأت الأولى بعد فتح مصر مباشرة فى سنة ١٥١٧ بإرسال بعثة عثمانية حملت أوامر السلطان العثمانى لقادة المماليك فى اليمن لكى يعلنوا خضوعهم وتبعيتهم للسيادة العثمانية. غير أن بعض القادة المماليك لم يذعنوا لأوامر السلطان العثمانى وتمسكوا بإستقلالهم وخرجوا على من أعلن الطاعة منهم وقضوا عليه. لهذا رأت الدولة العثمانية أن ترسل ولاة عثمانيين من قبلها ليتولوا الحكم فى اليمن وليضمنوا تبعيته وولاءه للدولة، غير أنها لم ترسل معهم فى بداية الأمر قوة من البلاد ناجين بأنفسهم. ثم حاولت الدولة العثمانية أن تنصب بعض القادة المماليك ليكونوا ولاة لليمن من قبلها على أن يضمنوا تبعية البلاد لسيادتها، غير أن هؤلاء القادة كانوا

يستبدون بالأمر ويعلنون إستقلالهم. وقد أدى كل ذلك إلى أن الدولة العثمانية رأت أخيراً أن لا سبيل إلى ضمان سيادتها على اليمن إلا بالإحتلال الفعلى، وإقامة حكم عثمانى مدعم بالقوة العسكرية؛ وكانت هذه هى المرحلة الثانية من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية إستمرت بين عامى (١٥٣٨ - ١٦٣٥م) أى قرابة قرن من الزمان[١٣٠].

وقد بدأت تلك المرحلة فى عهد السلطان العثمانى سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦م) الذى أمر بتجهيز قوة ضخمة أبحرت من ميناء السويس فى ٢٧ من يونيه سنة ١٥٣٨م. وكان الهدف الواضح من توجيه تلك الحملة هو القضاء على البرتغاليين الذين كانوا يعيثون فساداً فى موانئ البحر الأحمر والعربى، بينما كان الغرض الكامن من ورائها هو إحتلال اليمن الذى كان يمكن عن طريقه تحقيق الأغراض الدفاعية والتوسعية للدولة العثمانية حينذاك. وقد وصل الأسطول العثمانى إلى عدن فى سنة ١٥٣٨ م يقوده سليمان باشا الارناءوطى الذى كان من أبرز القادة العثمانيين فى ذلك الوقت، وإستدعى هذا القائد العثمانى أمير عدن اليمنى عامر بن داود الطاهرى لزيارة سفينة القيادة. وكان عامر هذا قد كتب إلى السلطان العثمانى طالباً منه المساعدة ليتغلب على الإمام الزيدى : شرف الدين الذى كان يسيطر على المنطقة الوسطى فى اليمن ويطمع فى ضم عدن إلى منطقة نفوذه. وقد أبدى القائد العثمانى لأمير عدن إستعداده لمساعدته - بناء على موافقة السلطان العثمانى - مما شجع عامر على تلبية الدعوة والصعود إلى سفينة القيادة. غير أن القائد العثمانى غدر بعامر قبل أن يستقر به المقام على ظهر السفينة وأمر بقتله ونصب جثته على السارية ومن ثم أنزل قواته العثمانية فإستولت على عدن بدون قتال فى اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٣٨م بل أن سليمان باشا أمر بقتل من بقى من آل طاهر ومصادرة ممتلكاتهم بحجة أنهم حاولوا تسليم عدن للبرتغاليين، على أن بعض المؤرخين أزاحوا هذه التهمة عن الطاهريين. وعلى أية حال فقد أناب سليمان باشا على إدارة عدن أحد ضباطه ويدعى بهرام، بينما أقلع أسطوله تجاه الهند لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين، غير أن مهمته هذه إنتهت بالفشل وإنسحب الأسطول

العثمانى عـائـداً إلى عدن. وإذا كان العثمانيون قد نجحوا فى السـيطرة - بعض الوقت - على الثغور البحرية الواقعة على طول السـاحل الجنوبى للجزيرة العربية بما فيها ثغور حضرموت، فإن سلطانهم لم يستقر هناك لأن سكان المناطق الداخلية لم يعترفوا بـالولاء للسـلاطين العثمانيين مما أدى إلى زوال نفوذهم عن تلـك المنـاطق، وبعد عودة الأسطول العثمانى إلى عدن رأى قائده سليمان باشا أن يعود إلى مصر ماراً بسـواحل اليمن بعد أن يضـمن تبعيتها للدولة العثمانية، لهذا عندما وصـل إلى ميناء مخـا اليمنى طلب من الناخوذة أحمد الحاكم المملوكى فى اليمن حينذاك إعلان تبعية البلاد للسـيادة العثمانية. وقد تردد الناخوذة أحمد فى بداية الأمر ثم إسـتقر رأيه أخيراً على إعلان الطـاعة للدولة والإعتراف بتبعية اليمن لسـيادتها. وكان العثمانيون قـد إتجهوا فى ذلـك الوقـت إلى ميناء الصـليف حيث أنزلوا قواتهم التى تقدمت إلى زبيـد، وغـدروا بـالنـاخوذة أحمـد وأعدموه هو وجمع من رفاقه وقضـوا نهائياً على الحكم المملوكى فى اليمن وهكذا خضـعت اليمن خضـوعاً فعلياً للسـيادة العثمانية فى أواخر عـام ١٥٣٨[١٣١]، ومنـذ عـام ١٥٣٩م، لم يبق أمام العثمانيين بعد القضـاء على الطـاهريين فى عدن وعلى المماليك فى زبيد إلا مواجهة أكبر قوة ضـاربة فى اليمن فى ذلـك الوقـت وهى قوة الإمـامـة الزيـديـة المتمثلـة فى الإمـام شرف الدين. ولم ينجح سليمان باشا فى إستدراج الإمام الزيدى لأنه كان على علم بوسائل الغدر التى يتبعها، كما فشـل فى محاولاته للإستيلاء على تعز وتوابعها. ولذلك واصل سليمان السير جنوباً لإسـتكمال الفتح، وربط المنطقـة الجنوبيـة التى كـانـت عـدن قـاعـدة لها بالمنطقة الشـمالية التى بدأت من زبيد، وأدى صـمود الإمام شرف الدين إلى عرقلة تحقيق الخطة العثمانية على يد سـليمان باشـا، ولاقت الحملة فى جبال اليمن أهوالاً شـديدة ولم تسـتطع التقدم فى المناطق التى يحكمها الزيديون، وكان نجاحها مقصـوراً على السـيطرة على زبيد ومنطقة تهامة فى الشمال، والقضاء على الحكم الطاهرى فى عدن ونقله إلى أيدى العثمانيين، وأخيراً إخضـاع السـواحل اليمنية من الشـحر وعدن جنوباً إلى جيزان شـمالاً. وبعد ذلك عادت حملة سـليمان باشـا إلى مصر ولم تحقق إلا جزءاً من المهام التى عهدت إليها وبقى على الدولة العثمانية أن تعمل فى المستقبل على

توحيـد اليمن كلـه تحت سـيطرتها بإنتزاع المناطق التى يسـيطر عليها الإمام الزيدى.

وقد حاول كل من العثمانيين والزيديين دعم سيطرته فى الأقاليم التى تقع تحت يده. فبعد عودة سـليمان باشـا مباشرة، ثبت السـلطان سـليمان القانونى الأميرين اللذين عينهما سـليمان باشا فى عدن وزبيد، كما أرسل مرسوماً إلى الإمام شرف الدين بإبقاء الأوضاع القائمة فى اليمن كما هى، وبتكليفه بإرسال القوافل إلى عدن وبالعمل على إسـتتباب الأمن فى البلاد. وإزداد إهتمام العثمانيين بتدعيم نفوذهم فى اليمن، فأرسـلوا فى عام ١٥٤٦ والياً جديداً لليمن هو أويس باشـا على رأس جيش كبير وذلك لتحويـل اليمن إلى قـاعـدة حربيـة كبيرة لهم عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى. ولقد بـدأ الصـدام الحربى بين العثمانيين والزيـديين فى عهـد أويس بـاشـا، ومما شـجع العثمانيون على إسـتمرار محاولاتهم لتوحيد اليمن كله تحت سـيطرتهم هو نشـوب الخلافات المحلية وإنقسـام الأهالى إلى زيدية وشـافعية وإسـماعيلية. وقد إمتدت الخلافات إلى الأسرة الزيدية نفسـها وذلك عندما عين الإمام إبنه على بن شرف الدين وليـاً للعهـد وبـذلك حرم منها إبنه الأكبر المطهر الذى كان يتصـف بالقوة والبطش، وتسـبب بذلك فى خروج المطهر على أبيه وتوليه عرش الإمامة (١٥٥٨ - ١٥٧٢م). وإتصل المطهر بالعثمانيين للإستعانة بهم ضد والده الإمام شرف الدين، وإتجه أويس باشا إلى تعز وليس إلى صنعاء وذلك لأهمية تعز الإستراتيجية بالنسبة لجنوب اليمن. وفى فبراير عام ١٥٤٦م، سـقطت تعز فى أيدى الجيش العثمانى الذى تقدم بعد ذلك إلى ذمار - إلى الجنوب من صـنعاء، ولكن توقفت الجيوش العثمانية بعض الوقت فى ذمار بسـبب نجاح بعض المتآمرين من العثمانيين فى قتل أويس باشـا فى عام ١٥٤٧. وكلفت الحكومة العثمانية أزدمر باشـا أحد قواد حملة اليمن بمواصـلة عمل أويس باشـا، فتقدم إلى صـنعاء وعسـكر بالقرب منها فى أغسطس عم ١٥٤٧م. وتمكن أزدمر من هزيمـة المطهر، الـذى كان قد وقع خلاف بينه وبين العثمانيين. وعقب ذلك حاصر أزدمر صـنعاء وعملت الخيانة أثرها فى سقوطها فى يد العثمانيين، وبذلك إمتد النفوذ العثمانى إلى قلب المنطقة الشـمالية، وبدأ الحكم العثمانى يرسـخ مؤقتاً فى الأقطار اليمنية كلها[١٣٢]. ولم تضعفه مقاومة الإمام المطهر للعثمانيين على الرغم من

إستيلائهم على مدينة صنعاء ومحاولاتهم المستمرة لتثبيت دعائم حكمهم فى اليمن، إذ إستعاد هذا الإمام قواه فى عهد الوالى العثمانى رضوان باشا، وتمكن من قطع خطوط التموين عن صنعاء وغيرها من المدن الجبلية الخاضعة للعثمانيين، بل إن المطهر تغلب على الوالى العثمانى مراد باشا، الذى قتل فى إحدى المعارك، بينما تمكن المطهر من دخول صنعاء فى سنة ١٥٦٨م، وعقد صلحاً مع العثمانيين، إنسحبوا بموجبه إلى زبيد وسهول تهامة حتى ترد إليهم الإمدادات لتساعدهم على دعم حكمهم فى اليمن بأكمله. وقد وجه المطهر عدة حملات بقيادة على بن محمد الشويع لإحتلال مدينة زبيد التى إحتفظ بها العثمانيون كخط للرجعة، غير أن تلك الحملات الأمامية باءت جميعها بالفشل، وعندما علمت الدولة العثمانية بالمقاومة الضارية التى تزعمها الإمام المطهر ضد قواتها فى اليمن، أرسلت حملة عثمانية مزودة بأحدث الأسلحة فى عصرها يقودها سنان باشا، الذى كان من أبرز قادة الدولة حينذاك، كما إنضمت لهذه الحملة معظم القوات العثمانية التى كانت ترابط فى مصر. وعلى خريطة مصر التى رسمها بيجافتا الإيطالى التى صدرت فى روما فى سنة ١٥٩١م توجد قناة بين السويس والبحر المتوسط حتى بحيرة المنزلة الحالية. وقد ذكر أن سنان باشا فاتح بلاد اليمن لجأ إلى هذه المشروع ليجمع البحرية بحيث يمكن مرور المراكب الحربية والمدفعية إلى البحر الأحمر. وعلى أية حال فقد وصلت تلك الحملة إلى زبيد، ثم واصلت زحفها تجاه المواقع التى عسكرت فيها قوات المطهر حيث جرت بين الجانبين حروب كثيرة إستطاع فى خلالها سنان باشا أن يدك مراكز المقاومة بمدافعه. وقد إستعاد العثمانيون مدينة صنعاء فى سنة ١٥٧٠م بعد أن غادرها المطهر إلى حصن ثلاء بحجة إشفاقه على أهالى صنعاء من معاناة أهوال الحرب والحصار. وقد أعاد هذا النصر الحاسم للعثمانيين هيبتهم فى اليمن، على الرغم من أنهم لم يتمكنوا من التقدم شمال صنعاء أمام مقاومة أتباع المطهر فى كوكبان(١٣٣)، وأخيراً رأى سنان باشا أنه لن يتمكن من السيطرة على اليمن بأكمله إلا بالقضاء على مقاومة المطهر وأتباعه، فأخذ يوالى حشد قواته، ولكن دون جدوى. وقد أعقبه فى تنفيذ تلك السياسة بهرام باشا الوالى العثمانى الجديد، ودامت الحرب سجالاً ما يقرب من عامين إنتهيا بموت المطهر فى مدينة ثلاء فى سنة ١٥٧٣م. وقد أتاح موت المطهر للعثمانيين

مزيداً من السيطرة وبسط النفوذ، حتى تمكن الوالى العثمانى حسن باشا الذى أعقب بهرام باشا من الإستيلاء على ثلاء، ومدع، وعفار، وذى مرمر، والشرفين الأعلى والأسفل وصعدة مركز الإمامة الزيدية، فقضى بذلك على حركة المقاومة اليمنية فترة من الوقت. وإستطاع حسن باشا أن يأسر الإمام الحسن بن داود الذى إستحوذ على الإمامة بعد وفاة المطهر، وأمر بنفيه مع عدد من أعيان البلاد إلى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية فى سنة ١٥٨٦م. على أن القتال أستؤنف من جديد بتولى الإمامة المنصور القاسم بن محمد الذى حارب الوالى العثمانى فى عدة مواقع، ولكن الوالى العثمانى تمكن من محاصرة الإمام المنصور فى شهارة، وأسر إبنه محمداً وعدداً من أقاربه وسجنهم فى حصن كوكبان[١٣٤].

ولا يعنى هذا أن الحكم العثمانى الأول فى اليمن كان كله بلاء عليها، بل كان بين الولاة العثمانيين من ظفروا بثناء الشعب اليمنى وتقديره. ومثال هؤلاء الوالى العثمانى محمد باشا الذى حكم اليمن فى سنة ١٦١٧م الذى إتصف بمقدرته الإدارية وتقديره الصائب للأمور والعمل لما فيه خير البلاد. وكان من مساعيه الموفقة ذلك الصلح الذى تم بين الدولة العثمانية والإمام المنصور القاسم بن محمد، الذى لم يدم أكثر من عام واحد نشبت فى أعقابه الحرب من جديد، وإنتصرت قوات القاسم بقيادة ولديه الحسن والحسين على العثمانيين وسيطرت على معظم الجهات الشمالية فى اليمن ومهما قيل عن أهداف محمد باشا من هذا الصلح كإخفاء الفشل العسكرى الذى منيت به القوات العثمانية أمام مقاومة اليمنيين، فإن هذا الوالى العثمانى قد أحل الطرق الدبلوماسية السليمة محل القتال والحرب، وإستطاع أن يقنع الباب العالى بضرورة إبرام الصلح مع الإمام القاسم. بل إن الدولة العثمانية بموجب هذا الصلح أقرت الإمام على ما تحت يده من البلاد اليمنية لمدة عشر سنوات مقابل إعترافه بسيادتها فى بلاده، كما إتفق الجانبان على وقف القتال، ومنع تدخل الجنود العثمانيين فى المنطقة الشمالية التى كان يحكمها الإمام. وكان العرشى - وهو مؤرخ يمنى زيدى - منصفاً عندما ذكر أن محمد باشا هذا كان (ممن أحسن الرياسة، وأدرك السياسة، وعامل بالعدل الرعية، وتفقد أحوال المتسكين بالسلطنة العثمانية). بل إنه قال أيضاً عن هذا الوالى العثمانى أنه (كان ألين من وطئ اليمن قدمه).

على أن العثمانيين من جانبهم حاولو إنتهاز فرصة عقد الصلح لدعم نفوذهم فى زبيد وعدن غير أن نيران الحرب كانت لا تلبث أن تشـــتعل من جديد بين العثمانيين واليمنيين الذين يحرضهم الإمام المؤيد محمد بن القاسم بعد أن إستحوذ على الإمامة إثر وفاة والده. وقد إستولى المؤيد هذا على معظم البلاد اليمنية، ولم تستطع القوات العثمانية التى وصــلت من مصرـ إلى اليمن عن طريق الحجاز وقوامها عشرــة آلاف جندى، أن تهيئ للحكم العثمانى أى دعم أو إستقرار. بل إن المؤيد تمكن من السيطرة على جميع مـدن تهـامـة عـدا زبيـد، ومخـا، وموزع، حيث كانت ترابط فلول القوات العثمانية كما أن قائد القوات العثمانية الذى جاء من مصر وكان يدعى قانصوه هرب من معســكره فى زبيد ولجأ إلى الجيش الإمامى، فأكرمه المؤيد وســاعده على العودة إلى مصر عبر الحجاز[١٣٥].

رابعاً:الدولة العثمانية والخليج العربى

١- بنو خالد فى الإحساء:

يبدو أن تاريخ قبلية بني خالد لم يحظ بالكثير من الاهتمام من المؤرخين فى العصر الحديث بسبب تنامى الحركة الوهابية فى نجد ووسط شبه الجزيرة العربية، وظهور قبيلة العتوب وعلاقاتها بالقوى المحلية والإقليمية فى ذلك الوقت. لذا طغت هاتان القوتان على الأحداث والتطورات مقارنة بقبيلة بنى خالد في القرون السابع شر والثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر. وتعدّ قبيلة بني خالد من أقدم القبائل العربية المعروفة التى قطنت ساحل الخليج العربي الغربي ما بين وادي المقطع فى الشمال ومقاطعة البياض فى الجنوب، وتوغلت حتى الصمان فى الغرب، وانقسمت القبيلة إلى أفخاذ هى العماير والصبيح وبنو فهد، والمقدام ويتفرع منهم آل عريعر وشبلة والقرشة، والعمور وبنتسبون إلى الدواسر، والجبور ويتفرع منهم آل مقدام وبنو فهد وبشوتات والعماير والصبيح[١٣٦]، وكان إقليم الإحساء إدرايًا يخضع للدولة العثمانية فى منتصف القرن السادس عشر، حيث دخل العثمانيون إلى منطقة الخليج العربى، وفتحوا بغداد فى عام ١٥٣٤م، ثم البصرة فى عام ١٥٤٦م، وواصلوا تقدمهم نحو الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، فدخلوا القطيف عام ١٥٥٠م، ثم الهفوف عام ١٥٥٥، وبذلك أصبحت منطقة الإحساء قاعدة عثمانية رئيسة فى هذه المنطقة. وكانت

غاية العثمانيين كبح جماح البدو فى مطقة الإحساء كجزء من استراتيجية ترمي للسيطرة عليهم فى الساحل الشرقي لجزيرة العرب، والحفاظ على الأمن، وحماية الاستقرار والوجود العثماني فى البصرة، وضمان نفوذهم فى المنطقة الساحلية من الخليج العربي، وقد بدأت العلاقة متوترة فى بداية الأمر بين شيوخ الخوالد والدولة العثمانية فى منطقة الإحساء وذلك فى عهد السلطان العثمانى مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م) واستغل الخوالد انشغال الدولة العثمانية فى صراعها مع الدولة الصفوية فى بلاد فارس، وقاموا بالتحرك نحو الإحساء فى ربيع عام ١٥٨٤م، ووصلت الأخبار بذلك إلى الوالي العثماني فى بغداد، الذى قام فورًا بإرسال قوات عسكرية إلى الإحساء، وألحقوا الهزيمة بالخوالد، وعادوا من حيث قدموا، ولكن السلطان مراد الثالث لم يوسع دائرة الصراع معهم، وبعث برسالة إلى الشيخ سعدون آل حميد عام١٥٩٠م بهدف إرضائه، وعدم فتح جبهة من العداء مع الخوالد، والإبقاء على تبعية الإحساء للنفوذ العثمانى. وأرسلت الدولة العثمانية من جانب أخر قوات عسكرية لتعزيز وجودها فى الإحساء[١٣٧]، وظل الأمر على هذا الحال حتى قام آل افراسياب فى البصرة فى عهد الوالى حسين باشا (١٦٤٦ - ١٦٦٨م) بالتقدم نحو الإحساء وإلحاق الهزيمة بالقوات العثمانية فيها عام ١٦٦٢م، وهرب الحاكم العثمانى محمد باشا إلى استنبول، وأُلحقت المنطقة إدارًا بالبصرة. ولكن الوضع لم يستقر على هذا الحال طويلاً حيث شن العثمانيون حملة على آل افراسياب فى البصرة وطردوهم منها عام ١٦٦٨م، وأعادوا فرض سيطرتهم على الإحساء أيضًا. وقد شهد الخوالد ازديادًا فى قوتهم ونفوذهم وانتهزوا انشغال الدولة العثمانية فى أوضاعها الداخلية وتحدياتها على الجبهة الأوروبية، واستمرار صراعها على الصعيد الإقليمي مع الفرس، وضعف قوتهم فى الإحساء رغم انتصاراتهم على آل افراسياب فى البصرة، حيث تقدم الخوالد فى عهد شيخهم براك بن عريعر بن عثمان آل حميد (١٦٦٩ - ١٦٨٢م) وانتزعوا حكم الإحساء من العثمانيين فى عام ١٦٦٩، الذي كان فى واقع الحال ليس سوى نفوذ اسمى لم يكتب له النجاح فى الاستقرار الطويل، أو الامتداد فى الساحل الشرقي أو فى وسطه شبه الجزيرة العربية أيضًا، واستأثر الخوالد بذلك على إقليم الإحساء من التبعية الإقليمية لباشا بغداد العثماني. وأسرع براك بن عريعر إلى تعزيز نفوذه فى الإحساء، حيث قضى على تمرد آل شبيب والمنتفك فى جنوب الإحساء، الذين لم يقبلوا بزعامة الخوالد

للإحساء، وجرت معركة عنيفة بين الخوالد والمنتفك قتل على أثرها زعيم هؤلاء راشد بن مغامس عام ١٦٧٠م وعدد كبير من رجاله، وتابع براك بن عريعر تقدمه فى الدرعية على حساب آل نهيان وآل عساف فى عام ١٦٧٧، ووطد بذلك استقرار حكم قبيلته حتى وفاته فى عام ١٦٨٢م. وسار سلفه محمد بن عريعر (١٦٨٢ - ١٦٩١م) على سياسته وامتد نفوذ الخوالد إلى القطيف وهزموا آل مغيرة وآل سبيع، ووصلوا إلى جنوب الرياض فى عام ١٦٨٤م، ثم واصل سلفه سعدون بن محمد (١٦٩١ - ١٧٢٢م) توسيع حدود قبيلته وهاجم الظفير مرتين ١٦٩٨، و١٧١٩م، وعزر استقرار قبيلته داخليًا أيضًا، وبذلك سيطر شيوخ الخوالد فى النصف الأول من القرن الثامن عشر على الإحساء والقطيف، وحكموا الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية فى هذه المنطقة بشكل فعلى[١٣٨].

إلا إن صراعًا على حكم القبيلة نسب بين أخوي سعدون وهما على وسليمان من جهة، ودوجين ومانع نجلي سعدون من جهة ثانية وذلك فى عدد حكم الشيخ على بن محمد بن عريعر (١٧٢٢ - ١٧٣١م)، وتدخلت الظفير والمنتفك فى هذا الصراع إلى جانب دويجين ومانع، ولكن لم يحقق هذا التحالف نصرًا حاسمًا، وظل الصراع يتجدد بين مرحلة وأخرى فى السنوات (١٧٢٣ - ١٧٢٦م)، وأخيرًا تدخل الشيخ على بن محمد وهزم دوجين عام ١٧٣١م، وخلفه سليمان محمد با عريعر (١٧٣١ - ١٧٥٢م) الذى ساند أخوي سعدون (على وسليمان)، ولكن الحلف فشل أمام خصومه، وهرب الشيخ سليمان إلى منطقة الخرج وتوفى هناك، وخلفه عريعر بن دوجين (١٧٥٢ - ١٧٧٤م) الذى انشغل طوال فترة حكمه فى حروب مع الوهابيين فى نجد واستقر إلى حد ما نفوذ الخوالد فى الإحساء. وعلى الرغم من طبيعة هذا الصراع القبلى على الزعامة الذي عرفته القبائل العربية حينذاك استطاع الخوالد طوال هذه المرحلة أن يفرضوا نفوذهم فى الإحساء رغم وجود أكثر من قوة إقليمية منافسة. ولذلك نتساءل مع هى العوامل التى مكنت الخوالد من البروز كقوة قبلية رئيسة فى الساحل الشرقى لشبه الجزيرة العربية. لقد أفاد شيوخ بنو خالد من الصراع الذي نشب بين الدولة العثمانية وآل افراسياب فى البصرة والإحساء، والذي أنهك الطرفين وأدى إلى تخلى الدولة

العثمانية عن الإحساء، فاستغل بنو خالد هذا الواقع الجديد، وتقدموا إلى الإحساء فضلاً عن رغبة بني خالد فى فرض الهيمنة على بقية القبائل العربية في هذه المنطقة أو الطامعة بالسيطرة عليها، نظرا لما تمتاز به المنطقة من تنوع زراعى، ونشاط تجارى متميز[١٣٩].

وقد دخل الخوالد فى نزاع قبلي مع آل سعود فى نجد منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر بعد انتشار الحركة الوهابية على يد محمد بن عبدالوهاب (١٧٠٣ – ١٧٨٧م)، والتحالف السياسي القبلى مع آل سعود فى عهد محمد بن سعود (١٧٤٤ – ١٧٦٥م). لقد نشأ النزاع بين الخوالد وآل سعود لعدة أسباب من أهمها، الاختلاف المذهبي إذ لم يتقبل الخوالد آراء الحركة الوهابية، ونظرة الوهابيين للقوى القبلية الأخرى المناهضة لها بأنها "مُشركة"، ومحاولة الوهابيين فرض سيطرتهم على الإحساء وشرقي الجزيرة العربية على حساب القوى القبلية الأخرى وأبرزها الخوالد، ثم الأهمية الجغرافية والاقتصادية للإحساء فى نظر الطرفين مما أجج الصراع بينهما من أجل فرض النفوذ على هذه المنطقة الحيوية، ثم إن ظهور الحركة الوهابية فى منطقة العيينة، وما سببته من عنف لحاكمها الشيخ محمد بن معمر (حليف الخوالد)، أدى إلى إثارة العداوة بين الطرفين، وإجبار الوهابيين على ترك العيينة والتوجه صوب الدرعية، والتحالف مع آل سعود هناك، وكان هناك التحالف فى أحد جوانبه ضد الخوالد. وفى عهد عريعر بن دوجين بن براك (١٧٥٢ – ١٧٧٤م) شهد الصراع بين الخوالد وآل سعود توترًا ملحوظًا بعد أن استفحلت الحركة الوهابية فى نجد، فقرر عريعر فى عام ١٧٥٨م بمخالفة زعماء المحمل، والوشم والسدير وحاكم نجران حسين هبة الله الكرمي إخضاع جريملا وجبيلة المواليتين للدرعية بغية القضاء على الوهابيين. إلا أن هذه المحاولة لم تسفر عن نهاية لهذا العداء، وانتهت بالاتفاق على عقد هدنة بينهما لمدة سبع سنوات. وحاول حاكم الدرعية عبدالعزيز بن سعود (١٧٦٥ – ١٨٠٣م) غزو الإحساء ودخل فى مواجهة مع الخوالد لم تفلح خطوته فى شئ وعاد أدراجه دون نتيجة. ثم قرر عريعر بن دوجين فى عام ١٧٦٥ من جديد التوجه إلى الدرعية واستنفر أهل الإحساء وحاكم نجران الذي كانت له إطماع فى منطقة الدرعية ومعه عدد من العناصر الساخطة على

آل سعود، وتوجهوا إلى نجد ودخلوا فى مواجهة هناك إلى إن تم التوصل إلى صلح بينهما. وسار عريعر أيضًا فى عام ١٧٧٤م إلى بريدة ودخلها، وقبض على حاكمها عبدالله الحسن، وجعل راشد الدريبي حاكمًا عليها، وأجلى آل زامل عن عنيزة، وتوجه نحو الدرعية إلا أنه توفي أثناء سيره وتولى بعده ابنه الأكبر بطين بن عريعر فى عام ١٧٧٤م وحكم مدة ستة أشهر حتى لقي حتفه على يدي أخويه (سعدون ودوجين)، ثم دس سعدون السم لدوجين، وصار الأول حاكمًا على الخوالد بين (١٧٧٤- ١٧٨٥م)، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع مع آل سعود، بعد أن توسع هؤلاء فى الرياض وما جاورها، وازدادت قوتهم وساروا فى سياسة التدخل فى شؤون الإحساء الداخلية لتحطيم التحالف القبلى هناك تحت زعامة الخوالد[١٤٠].

وبدأ سعدون الاتفاق مع جديع بن هذال زعيم آل صلان من عنزة على قتال الدهامشة وزعيمهم مجلاد بن فواز حلفاء الوهابيين، وهزم الدهامشة فى المعركة ثم اجتمع أهل القصيم وأرسلوا إلى سعدون يدعونه إلى قتال أهل بريدة والرس والتنومة وبالفعل قدم إليهم ونزل فى بريدة وحاصره خمسة أشهر ثم عاد إلى دياره دون أن يدخلها، وقام سعدون فى عام ١٧٨٢ بحملة جديدة تحالف فيها مع قبيلتى شمر والظفير ودخل على أثرها إلى القصيم وطرد آل سعود منها، وانضم إليه زيد بن زامل، وحوصرت بريدة طويلا، ولكن هذا التحالف تفكك وعاد سعدون واتباعه إلى نجد نتيجة صراعات داخلية بينهم. ثم نشبت فتنة فى الإحساء بين سعدون من جهة وعبد المحسن بن سراداح بن عبدالله (الوصي على الحكم) الذي لجأ إلى ثويني شيخ المنتفك، ومن جهة أخرى، وحقق عبدالمحسن وثوينى النصر على سعدون وأتباعه من الخوالد في موقعة قرب "جضعة"، وفر سعدون على أثرها إلى الدرعية طالبًا نجدة وحماية حاكمها عبدالعزيز بن محمد، وحل محله داحس بن عريعر (١٧٨٦ - ١٧٨٩م) شيخًا على الخوالد وهو آخر أبناء عريعر بن دوجين، وأدى هذا الأمر إلى حدوث صراع على حكم قبيلة الخوالد بين عبدالمحسن ابن سرداح وأبناء شقيقه داحس ومحمد بن عريعر، ثم اتفقوا على أن يبقى عبدالمحسن وصيًا على الحكم ويعود إلى الإحساء. وكان آل سعود قد استغلوا هذا الصراع، وقاموا بغزو الإحساء فى عام ١٧٩٠م، وجرت معركة شديدة مع الخوالد فى "غراميل" استمرت ثلاث أيام فر خلالها عبدالمحسن بن سرداح

إلى العتوب، وهو قد كان وصيًا على ابن أخيه داحس، وقرر سعود بن محمد إسناد الحكم إلى زيد بن عريعر الذى أرسل إى عمه عبدالمحسن يستميله ويدعوه للرجوع إلى الإحساء، فلما حضر غدر به وقتله إمامه قومه، مما أثار السخط بينهم جراء فعله زيد، وقرروا اختيار براك بن عبدالمحسن بن سرداح (١٧٧٣ - ١٧٩٦م) شيخًا للخوالد تكريمًا لوالده، واخرجوا زيدًا وأخوته من الإحساء، وقد عمل براك أول الأمر على الثأر من الوهابيين، وخرج مع قومه إليهم فى نجد، واستعد له عبدالعزيز ابن سعود عندما علم بتقدمه، والتقى الطرفان عن "الشيط" قرب وبرة وهُزم فيها براك والخوالد[١٤١].

وأشار ابن بشر إلى أن أهل الإحساء على الرغم من هزيمتهم فى عام ١٧٤٣م لم يرضخوا للوهابيين الذين ساروا ودخلوا الإحساء بعد هذه المعركة، وقتلوا الكثير من رجال الدرعية، مما دفع الوهابيين إلى إرسال قوات إضافية عملت القتل والنهب فى الإحساء انتقامًا من اهلها، وحصلوا على الماشية والمحاصيل والتمور، وخضعت بذلك بشكل يبدو كاملاً لحكم الوهابيين. وبذلك فإن الصراع على الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة لقبيلة الخوالد قد اضعف وحدتها من جهة، ففُتح المجال أمام آل سعود للتدخل فى شؤونها، ثم غزوها ومحاولة إنهاء حكم الخوالد والسيطرة على إقليم الإحساء ذي الهيمنة الاستراتيجية على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية. وقد نشأت معارضة داخلية فى الإحساء من أبناء شيوخ الخوالد ضد حكم آل سعود، بزعامة محمد وماجد (ولدي عريعر بن دوجين) وبعض القبائل المتحالفة معهما فى مواجهة آل سعود، ثم قام عبدالعزيز بن محمد فى غزو الإحساء لإنهاء أية معارضة، وفرض السيطرة الكاملة على الإحساء وما جاورها، وجرت معركة (السبية) التى فر فيها محمد بن عريعر وأخوه ماجد واتباعهما من الإحساء ونزلوا منطقة "خنيفس"، فتحالفت عدة قرى قبلية فى هذه المنطقة وتضم آل سبيع، وبنى هذال، وبنى حسين، وآل مشامر، والدواسر وأجهزت على الخوالد، وألحقت بهم هزيمة منكرة، وهربوا تاركين قتلاهم وأموالهم وماشيتهم، ودخل بذلك آل سعود إلى الإحساء واستقرت الأوضاع لهم وزالت إمارة بني حميد من بني خالد من الإحساء بشكل مؤقت كقوة قبلية فى هذه المنطقة.

وقد هرب عدد كبير من بني خالد إلى العراق لاجئين من بطش آل سعود، وبعد سنوات حاول داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣١م) والي العراق أن يستعيد حكم الإحساء لصالح الخوالد، وأرسل حملة من المنتفك ومعهم محمد وماجد ولدي زيد وقبائلهما الفارة إلى العراق، وحققت الانتصارات على آل سعود هناك، وطردتهم منها، وأعادت سيطرة الخوالد على الإحساء بزعامة ماجد بن عريعر (١٧٩٦ - ١٨٣٠م) إلا أن إبراهيم باشا القائد المصرى هاجم الدرعية فى هذه الأثناء وطرد آل سعود منها، وأنهي الدولة السعودية الأولى، وأرسل قوة إلى الإحساء وانتزعها من حكمهم. وكان احتلال إبراهيم باشا للإحساء مؤقتًا ليأخذ هدنة بعد سلسلة من المعارك التى خاضها فى المنطقة، ولضرب القوة الوهابية فيها، إذ أنه بعد مدة قصيرة انسحب من الإحساء، واستعاد الخوالد الحكم فيها فى عام ١٨١٨م. وقد كتب داود باشا والي العراق كتابًا إلى السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩م) يطلب فيه الاعتراف بعودة الإحساء لتبعية الخوالد فأجابه بالموافقة وكتب منشورًا سلطانيًا عثمانيًا نازعاً يد إبراهيم باشا عن الإحساء والقطيف ومنحها لشيوخ الخوالد. ولم تهدأ الأوضاع بعد ذلك إذ أرسل زعماء القبائل العربية فى نجد إلى ماجد بن عريعر يطلبون منه نجدتهم من مشاري بن معمر الذى قدم من العيينة واستقر فى الدرعية، وخشوا من أن تقوى شوكته بين القبائل المتحالفة سابقًا مع آل سعود، فلبى ماجد دعوتهم وسار مع اتباعه إلى الدرعية، ودارت معركة شديدة بين الطرفين لم تسفر عن نتيجة، وتم عقد الصلح بينهما، وعاد ماجد إلى الإحساء، بعد أن تودد إليه ابن معمر وقدم له الهدايا والهبات المالية. وقد دخلت منطقة شبه الجزيرة العربية بعد ذلك فى مرحلة من الصراع بين الوالي العثماني محمد على باشا فى مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨م) والدولة السعودية الثانية فى عهد تركي بن محمد (١٨١٩ - ١٨٣٤م) فاستغل شيوخ الخوالد هذا الوضع لتثبيت حكمهم والاستقرار فى الإحساء ولاسيما فى المرحلة بين (١٨٢٤ - ١٨٣٠م) فى ظهر الصراع المصري السعودي، فلما انتهى هذا الصراع عادت أجواء العداء ثانية بين الخوالد وآل سعود مرة أخرى إذ سارت قوات الخوالد فى عام ١٨٣٠م إلى نجد، وخرج لهم فيصل بن تركي، إلا أن زعيم الخوالد ماجد بن عريعر توفي فى ذلك الأثناء، وحل محله محمد ابن عريعر وكان طاعنًا فى السن، وعاجزًا عن قيادة قبيلة أمام آل سعود، فعهد بذلك إلى محمد بن برغش

الذى سار قدما لمواجهة آل سعود ونقل لوريمر بأنه قد حقق بعض الانتصارات فى بداية الأمر إلى أن خرج له تركي بن عبدالله حاكم الدرعية بنفسه ومعه نحو (١٢٠٠) رجل وطقوا قوات الخوالد، وهزموهم، واسروا عددا كبرا منهم وغنموا الماشية والأموال والأسلحة، وفر برغش إلى الهفوف، وخضع بذلك الخوالد لحكم آل سعود وواصل تركى بن عبدالله تقدمه نحو القطيف والإحصاء، وهكذا انتهى نفوذ الخوالد فى الإحساء وساحل شرقي الجزيرة العربية بشكل كامل فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وخضعت الإحساء إلى سيطرة آل سعود، وانتهى حكم آل حميد من الخوالد أيضًا كقوة قبلية فى المنطقة(١٤٢).

٢- عمان واليعاربة

بلاد عُمان جزء من الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتطل على خليج عُمان والبحر العربى، وتتصل بالمحيط الهندى وتمتلك موقعًا استراتيجيًا متميزًا حيث تضم سلسلة طويلة من الجبال وتتألف أراضى بد عُمان من مسقط ومعراج والبطانة ورؤوس الجبال وظفار. وقد حكم بلاد عُمان الأزديون (١٤٣٥ - ١٥٦١م) ثم أعقبهم اليعاربة (١٦٢٥ - ١٧٤١م) ثم آل بو سعيد (١٧٤١م - حتى الوقت الحاضر)، وسقطت تحت الاحتلال البرتغالى عام ١٥٠٨م حتى منتصف القرن السابع عشر، وواجههم العمانيون بدفاع بطولي وحرّروا بلادهم بعد قتال ومعاناة طويلة، ثم واجهوا الفرس أيضًا، لكن اليعاربة نجحوا فى تحرير عُمان من السيطرة البرتغالية فى حين حرّر البوسعيدين بلادهم من نادرشاه ملك بلاد فارس، ظهرت دولة اليعاربة فى عُمان خلال الصراع البحري بينهم وبين البرتغاليين، وتحتسب القوى المحلية والإقليمية لليعاربة منذ مطلع القرن السابع عشر، ونجح اليعاربة منذ البداية فى تأسيس أسطول عربى - تجارى وعشكرى إلى جانب الاهتمام بالزراعة وبناء الحصون الحربية والقلاع وتوحيد البلاد وإعلان الحكم المركزي بعد صراع وانقسام قبائلى. وقد اعتمد اليعاربة المرجعية الأباضية وتستند إلى الإمامة والبيعة بالانتخاب دون الورقة، وظل محصورة هذه الإمامة بأسرة اليعاربة حتى انهيارها عام ١٧٤١م، وكان قد حكم قبلهم النبهانيين لمدة خمسة قرون إلى جانب الجبور وبنى هلال فى بعض الأقاليم العمانية، واستغل هؤلاء

الصراع الأباضي – النبهانى ليتوسعوا في الأراضى العمانية، وبرزت على أثرها زعامة جديدة فى عُمان من خلال ناصر بن مرشد بن مالك اليعربي فى منطقة الرستاق، ومبايعته بالإمامة عام ١٦٢٤م، وبدء عهد اليعاربة كقوة محلية جديدة. حكم اليعاربة بلاد عُمان مائة وعشرين سنة، تميز عهدهم بالأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي وانتشار التعليم والنمو فى العمل العسكري والقوة البحرية، وضربهم القوى المعارضة لهم من الهناويين والغافريين وآل بوسعيد والجبور والهلاليين، بل نجح ناصر بن مرشد اليعربي فى توجيد البلاد، وإخضاع الجبور فى عُمان، بل حاول مع جبور الإحساء من أجل وحدة أوسع واشمل وكان صراعًا على وجه العموم عنيفًا وقاسيًا خاصةً إن جبور الإحساء قد كسبوا التحالفات القبلية(١٤٣).

قام الإمام ناصر بن مرشد اليعربي بعد مبايعته بالإمامة الأباضية فى عُمان عام ١٦٢٢م بتكثيف جهوده للقضاء على البرتغاليين، وسار أسلافه على نفس النهج وقضوا على النفوذ البرتغالى فى لخليج العربى وشرقي إفريقيا، وأصبحت دولة اليعاربة من أكبر القوى البحرية فى ذلك الوقت، وبعيدين عن النفوذين البرتغالي والفارسى مع سقوط مملكة هرمز، وظلوا يحكمون بقوة حتى عام ١٧٤١م، واجه الإمام ناصر بن مرشد مؤسس الدولة المعروفة "بالعيارية" صراعًا شديدًا مع الفرس والبرتغاليين، وقضى على مملكة هرمز، وضم رأس الخيمة، وقاتل ضد البرتغاليين بشجاعة وسيطر على عدة مدن وحصون وثغور ولم يبق لهم إلا الشئ القليل المُطل على مسقط ومطرح، وتحول الصراع هذا إلى صراع دينى من جانب أهل عُمان الذين دافعوا عن أراضيهم وممتلكاتهم باسم الدين حتى واصل الصراع أوج قوته عام ١٦٤٠م. فى نفس الوقت استكمل الإمام توحيد بلاده من الداخل وبناء عُمان الحديثة، ثم تبعه سلطان بن سيف الذي حاصر مسقط أجبر البرتغاليين على قبول الهدنة بعد حصار قاسٍ وانتشار الأمراض، وفرض سلطان شروطه على البرتغاليين من هدم القلاع وبقاء مطرح ميناء حر وتدمير العمانيين أيضًا التحصينات وحرية التجارة البحرية وتم تفتيش السفن، وعدم جباية الضرائب من أهل عُمان، وعقد صداقة مع ملك البرتغال، وعم الاعتداء على البرتغاليين أو العمانيين، ورغم توقيع هذه الهدنة إلا أن الأوضاع لم تستقر، ولكن جلاء القوات

والسفن البرتغالية عن المدن والسواحل العُمانية كان نقطة تحول مهمة. جاء الإمام بلعرب بعد وفاة سلطان عام ١٦٦٨م ورغم جهود لتوحيد بلاده لكن الخلاف ازداد بين أخيه سيف بن سلطان وبينه؛ مما أدى إلى إضعاف السلطة وجلب الخراب للناس، ثم خسر بلعرب المواجهة مع أخيه ومات محاصرًا فى قلعة جبرين، وبويع سيف بالإمامة كى يؤكد قوة شخصيته ونفوذه كحاكم له خبرته وتجربته، واشتد الصراع بين العمانيين والبرتغاليين حتى دُمر معقل البرتغاليين على الساحل الشرقي من الخليج العربى وخليج عُمان عام ١٦٩٥م، وضعفت مكانة البرتغال فى الشرق واستمرت هجمات العمانيين حتى القرن الثامن عشر وشكلت تهديدًا لهيبة وسمعة سيدة البحار وصاحبت الكشوفات الجغرافية بعد أن أُلحق العمانيون الهزيمة بهم فى كل المدن والموانئ العُمانية وعلى الخليج العربى، وتحولت عُمان الإمامة إلى قوة بحرية كبيرة يُحسب حسابها فى الشرق والخليج العربى، استطاعت طرد البرتغاليين من القواعد البحرية فى شرقي إفريقيا وسقطت كلوة وزنجبار وممباسا على أيدي العرب. وأصبح لليعاربة حكم فى عُمان وشرقي إفريقيا كقوة بحرية وعسكرية فى جانبين آسيوي وإفريقى، وقد توفي سيف بن سلطان عام ١٧١١م وتبعه ابنه سلطان بن سيف واستمر في معاركه ضد الفرس والبرتغاليين واستطاع طردهم من البحرين وقشم ولارك ثم توفي عام ١٧١٨م، ولكي تنتهى صفحة القوة والوحدة والازدهار وتتحول إلى الضعف والحروب الأهلية التى استمرت ثمانية عشرة عامًا، وانقسم أهل عُمان على أثرها إلى قسمين الهناوية والغافرية، عرب الشمال وعرب الجنوب، هذا فضلاً عن الانقسام السياسي بين الولاءات والقبائل والتحالفات السياسية والاقتصادية(١٤٤).

وخلف سيف أباه سلطان وكان صغيرًا لم يبلغ الرشد وبايع العلماء مهنا بن سلطان من أسرة اليعاربة وأُدخل الرستاق ونودي به إمامًا فى عام ١٧١٩م، ولكنه واجه معارضةً فى حكمه وانتهى الأمر بقتله عام ١٧٢٠ على يد أحد معارضيه يعرب ابن يلعوب المسيطر آنذاك على عُمان ويدعمه الإمام (الطفل) سيف بن سلطان، رغم أن يعرب لم يطلب الإمامة لنفسه، واكتفى بالوصاية على سيف، وأدى تجاهل حكم الإمام الصبى إلى حدوث أزمة دفعت بلعرب بن ناصر أن يعقد الإمامة ثانية عام ١٧٢٣م

وصيًا على العرش، وواجه تحالفًا قويًا بين محمد بن ناصر الغافري ويعرب بن بلعرب، ووجد أن بلعرب بن ناصر قد تحالف مع الهناوية، فاشتد النزاع الغافري - الهناوي، مما أضعف وحدة البلاد وعُقدت الإمامة لمحمد بن ناصر الغافري عام ١٧٢٤م، واستمر فيها حتى عام ١٧١٧م، وأعلن تخليه للإمام سيف بعد بلوغه الرشد ونودي به إمامًا للمرة الثالثة بتأييد الغافريين له، ولكن الصراعات الأهلية استمرت حتى عام ١٧٢٨م، وابتعد الغافريون عن تأييد الإمام سيف وأعلنوا بلعرب بن حميد إمامًا، فى حين بايع الهناديون الإمام سيد بالإمامة وبذلك بويع سيف للمرة الرابعة إمامًا، وأصبحت عُمان تحت حكم إماميين يتصارعان على السلطة، وضعف مركز سيف لسوء قدرته على إدارة البلاد وخروجه عن تقاليد الأباضية واستعانته بالبلوش وتراجع أمام قوة بلعرب إلى مسقط، فطلب نجدة نادرشاه خان فى إيران الذى ضرب العثمانيين فى البصرة واحتل البحرين وتوسع فى الخليج العربي. فأرسل نادرشاه حملة بحرية كبيرة إلى مسقط بقيادة لطيف خان عام ١٧٢٧م وتتشكل من خمسة آلاف جندي وألف خمسمائة فارس للسيطرة على عُمان بعد أن دخلت تلك البلاد فى حروب وصراعات أهلية وداخلية. ودعمت القوات الفارسية الإمام سيف للتخلص من بلعرب بن حميد، وأُعلن لطيف خان نفسه حاكمًا عسكريًا فى عُمان، ولم يترك أية سلطة لسيف الذي يقاتل بلعرب بن حميد، وتجمع أهل عُمان حوله كرمز للمعارضة والقوات الفارسية، فطلب سيف المزيد من القوات من نادرشاه ليواجه هذه الانتقادات الداخلية، وتمكنت فعلاً من دحر بلعرب بن حميد. ولكن سُرعان ما اصطدم الإمام سيف مع قوات نادرشاه عندما أدرك أن سياسته فى التحالف مع الخان الفارسي هذا ولم تكن صحيحة بعد أن انتشرت القوات والحاميات الفارسية على الأراضى العمانية فأقدم سيف على عمله هذا مع وضوح الأطماع الفارسية فى بلاده، واتخذ سيف قرارًا مفيدًا التف حوله الغافرية لطرد الفرس من البلاد، وبدأ الحرب على الفرس برًا وبحرًا، وانسحبت القوات الفارسية من عُمان، وعاد سيف إلى حياته السابقة ولم يعد يهتم بالبلاد، فغضب عليه الإباضية وثاروا عليه وخلعه وبويع سلطان بن مرشد محله الذى سيطر على مسقط ولاحق سيف إلى رأس الخيمة بعد أن فر من مسقط، وكان هناك معسكرًا فارسيًا، وبدأت حملة جديدة بأمر من نادرشاه لإعادة سيف للحكم وغزو عُمان ووصلت جلفا عام ١٧٤٢م، ونجح الفرس فى حصار الإمام سلطان بن مرشد لمدة سبعة أشهر، واستعان

سلطان بوالى ميناء صحار لكي يستمر فى مقاومتهم وكلف هذا الصراع الطرفين الكثير من الخسائر. ولتبدأ مرحلة جديدة تنتهى فيها أسرة اليعاربة من حكم عُمان، وتظهر أسرة جديدة فى القرن الثامن عشر وما بعده تحكم البلاد(١٤٥).

خامساً: دور مصر فى دعم الدولة العثمانية حربياً

كان لمصر دور بارز وواضح فى بعض حروب الدولة العثمانية، وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

١- الفتح العثماني لرودس (٩٢٨-٩٢٩هـ/١٥٢٢م).

اتخذ القبارصة من جزيرتهم مركزاً للهجوم على الموانئ الإسلامية في شـــرق البحـــر المتوسط و تهديد تجارة المسلمين .فقد قام بطرس الأول لوزينان ملك قبرص بحملته الصليبية الكبرى على الإسكندرية عام (٧٦٦هــ/١٣٦٥م)[١٤٦] بعدها عقد الصلح بين القبارصة والمماليك عام (٧٧٢هــ/١٣٧٠م)، ولكن الأعمال العدوانية التي تعرضت لها سواحل مصر و الشام لم تنقطع من قبل القراصنة المسيحيين الذين اتخذوا جزيرة قبرص قاعدة لنشـــاطهم[١٤٧] ، فما كان من المماليك إلا أن ردوا عليهم بنفس الأسلوب ؛ فأغاروا على قبرص فـي عامـي (٨١٣ -٨١٤هـ/١٤١٠-١٤١١م) ، ثم أعادوا غاراتهم على سواحل الشام ، ولكن ملك قبرص عندما شعر بنية المماليك لغزو الجزيرة سارع بعرض الصلح الذي عقد بين الطرفين في عـام (٨١٧هـ/١٤١٤م) ؛و تعهد بألا يسمح بالقيام بأعمال القرصنة على سواحل الشـام ، و بألا يأوى القراصنة في جـــزيرته ؛و لا يقدم لهم عوناً؛كما تعهد بألا يشترى القبارصة البضائع التي يستولى عليها المغامرون من عمليات القرصنة التي يقومون بها على سفن وسواحل المسلمين [١٤٨]

وعلى الرغم من ذلك استمرت الاعتداءات القبرصية على الشواطئ المملوكية في الوقت الذي تولى فيه برسباى حكم مصر (٨٢٥-٨٤١هــ/١٤٢٢-١٤٣٧م) أخذ على عاتقه أن يضع حداً لأعمال القرصنة التي يقوم بها القبارصة ، وقد واتته الفرصة عام (٨٢٦هـ/١٤٢٣م)حينما علم أن بعض القراصنة استولوا على مركبين من مراكب

المسـلمين قرب ميناء دمياط فيهما بضـائع كثيرة ، وعدد من الأفراد يزيدون عن مائة رجل ، واعتبر برسـباى أن القبارصـة مسـئولين عن أعمال هؤلاء القراصـنة ، فـأخـذ يعـد العـدة لغزو قبرص ، وتمكن بعـد ثلاث حملات متتـالية في أعوام (٨٢٧ ، ٨٢٨، ٨٢٩ هــ/ ١٤٢٤ ١٤٢٥، ١٤٢٦م) من إخضـاع جزيرة قبرص للحكم المملوكي ، وعلى أثر ذلك تم أسر جانوس ملك قبرص ، وسـيق أسـيراً للسـلطان برسـباى ، وأخذ يسـتعطف الأخير حتى وافق على إطلاق سراحه مقابل فدية ، واشـترط برسـباى أن تظل قبرص تابعة لسـلطنة المماليك ، ويكون جانوس نائباً عنه في حكمها مقابل دفع الجزية السنوية ، وظلت قبرص تابعة لمصر حتى زوال السلطنة المملوكية [١٤٩]

أما رودس فكانت منذ فتح السلطان برسباى لقبرص تخشى من أن تمتد إليها فتوح المماليـك لذا عقدت معاهدة سـلام بين برسـباى و فرسـان القديس يوحنا الموجودين بجزيرة رودس وشركاء القبارصـة في غاراتهم على السـواحل المصرية .ولكن على الرغم من ذلك أيقن فرسـان القديس يوحنا أن دورهم قد حان لشـن الغارات على سـواحل المماليك رغم معاهدة السـلام التي أبرمها برسـباى معهم ، والذي لم يتمكن من مواصـلة جهاده ضد بقايا الصليبين و تحطيم مركزهم في رودس نظراً لانشـغاله بالاضـطرابات الداخلية ، علاوة على حروبه الخارجية ضـد شـاه رخ بن تيمورلنك المغولي ، فتولى السـطان جقمق(٨٤٢-٨٥٧هـ/١٤٣٨-١٤٥٣م)مهمة غزو رودس فوجـه ثلاث حملات في سـنوات (٨٤٧، ٨٤٦، ٨٤٤هـ/١٤٤٠ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤م)ولكن هذه الحملات مُنيت بالفشل على الرغم مما أبداه المماليك من شجاعة في القتال بسـبب شـدة مقاومة الاسبتارية الذين ألفوا أساليب المسلمين في الحرب و القتـال ببلاد الشـام ، وعلى أثر ذلك عادت القوات المملوكية إلي مصر حفاظاً على سـلامتها ، وتم عقد الصـلح بين جقمق و الاسبتارية ، وعلى الرغم من ذلك لم تستمر تلك العلاقات على حال ، فقد تأرجحت بين الصـداقة و العداء مع الميل إلى الانتقام أكثر [١٥٠] ومن هنا فمن المؤكد أنه لم يكن هناك روادسة في مصر حتى ذلك الوقت .

وفى عام (٩٢٣هـ/١٥١٧م) أصبحت مصر ولاية عثمانية ، وبتولى السلطان سليمان المشـرع (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)حكم الدولة العثمانية أدرك أن رودس تمثل سداً طبيعياً يلزم اجتيازه بالنسبة للحركة الواسعة النطاق المقرر خوضها في

البحر المتوسـط ؛خـاصـة و أن رودس كـانت تحتل موقعاً يمكنه أن يقطع الارتبـاط مع مصرـ الولايـة العثمانيـة الجـديـدة التي كانت على درجة من الأهمية الاقتصـادية ، كما أن فرسـان القديس يوحنا المرابطين برودس كانوا يشـكلون خطراً عظيماً باعتبارهم وحدة الطلائع المسـيحية الأقرب لسـواحل الأناضـول [١٥١]لذا قرر السلطان سليمان المشرع فتح رودس [١٥٢].

أخذ السـلطان سـليمان يعد العدة لهذه المهمة ؛فأصدر أمراً بتجهيز وإصلاح المراكـب وإعـداد الجنود اللازمين لتلك المهمة ، وقد قرر الخروج بنفسه على رأس تلك الحملـة لقتـال الروادسة ، لأنه كان يعلـم أن ذلك ليس بالأمـر اليسير [١٥٣] ونظـراً لأن حصـار رودس قـد يستغرق وقتاً طـويلاً قـرر السلطـان طلب المساعـدة من خاير بك والى مصر (٩٢٣-٩٢٨هـ/١٥١٧-١٥٢٢م) فقام بإرسال ما يقرب من ألف وخمسـمائة من المماليك الجراكسة [١٥٤].عـلاوة على بعض الانكشارية [١٥٥]على متن السـفن المحملة بآلات الحرب والمؤن الغذائية ، وجعل على قيادة تلك القوات الأمير قايتباى الدوادار [١٥٦] و الأمير جانم الحمزاوى [١٥٧]

وبعد أن اسـتكملت الاسـتعدادات أصـدر السـلطان أمراً في (٥رمضـان ٩٢٨هـ/٢٩ يوليو ١٥٢٢م)بفرض الحصار على رودس و أخذ يشدد فى ذلك [١٥٨] وقد تعرض العثمانيون لمتاعب و خسائر كثيرة ، و الدليل على ذلك طلبهم إمدادات أخرى من مصرـ وعن ذلك يقول ابن اياس "حضرـ قاصـد من البحر و أخبر أن السـلطان سـليمان في المحاصرة مع الفرنج الروادسـة ، و أحضرـ كتاباً من عند الأمير جانم الحمزاوى يذكر فيه أن العسكر في انشحات من الغلاء بسبب القمح و الدقيق ، وقد عزت الأقوات هنـاك "فما كـان من خـاير بـك إلا أن قام بجمع ثلاثين ألف إردب[١٥٩] قمح ، وخمسـمائة إردب أرز، وكميةن كبيرة من القمح ، وقام بتجهيز ذلك وإرسـاله بسرعة للقوات التي تحاصر رودس [١٦٠]ولما اشتد الحصار على الروادسة طلبوا الأمان ، و لكنهم كانوا يُسَـوِّفون – ربما لالتقاط الأنفاس – فما كان من السـلطان سليمان إلا أن أمر بمواصـلة القتال ، فاشـتدت ضراوته بين الطرفين ، فلما اشـتدت الوطأة على الروادسة طلبوا الأمان و أعلنوا التسليم ، وفتحت رودس أبوابها

للعثمانيين ، وتم إطلاق سراح أسرى المســـلمين الـذين كـانوا محتجزين في رودس قبل الفتح [١٦١]وعلى أثر ذلك دخل الســلطان ســليمان رودس في (١١صــفر ٩٢٩هــ/٣٠ديسمبر ١٥٢٢م) محفوفاً بالنصر ، وبذلك أمن البحر المتوسط من الخطر الـذي كـان يتهـدده [١٦٢]من قبـل فرســان القديس يوحنا و الذين انتقل مركزهم الى جزيرة مـالطـة ، حيـث ظلوا بهـا إلى أن جاء نابليون بونابرت بحملته إلى مصرــ عام (١٢١٣هـ/١٧٩٨م) فقضى عليهم [١٦٣] ..

٢- القضاء على الجلالية[١٦٤].

كان للزيادة الســكانية فى القرن العاشر الهجرى / الســادس عشرــ الميلادى مشـكلات خطيرة، ووجد الشـبان المحرومون من الأرض ضالتهم فى الانتظام فى العمل جنوداً وحراسـاً فى دوائر البكوات، والباشـوات والقصـور، وكان للحروب التى خاضـتها الدولة العثمانية مع الصـفويين، وآل هابسـبورج (النمسـا) والأهمية المتزايدة لجنود المشـاة حاملى البنادق، أن زادت أعداد جنود الإنكشـارية، وغيرهم من القادرين على حمل البنادق، بينما تضـاءلت الحاجة إلى الســباهية ذوى الإقطاعات، كما ظهر من ناحية أخرى نوع آخر من العسكر الحامل للبنادق، كــــانوا يعملـــــون فى دوائر البكوات، والباشـوات ويعرفون باسـم (سَـكْبَان)[١٦٥] وكان لغزو الفضـة المجلوبة من أمريكا للسوق العثمانية من عام (٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م) الأثر فى تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ فارتفعت الأســعار مع ثبات رواتب الموظفين والجنود، فكان ذلك من الأســباب التى أدت إلى اسـتياء الناس، واتسـع عجز الخزانة، وتعددت فى مقابل ذلك أنواع الضرائب، ولاســيما ضريبة (العوارض) أى [الطارئة] التى أصـبحت من الضرـائب المعتادة، وقد شـجعت هذه الأسباب مجتمعة على ظهور حركات الخروج على القانون بشكل واسع فى الأناضول، فقد أثارت فرق الجلالية هناك اضطرابات خطيرة أثناء الحروب الطويلة، ولاســيما مع بلاد فارس، وكانت الجموع الغفيرة من العاطلين، وعســاكر الســكبانية، واللونـد[١٦٦] الـذين جمعوا للحرب زمنـاً، فلما انتهـت جرى تسرــيحهم فتعطلوا عن العمل، فشــكلوا المصــدر البشرــى لفرق الجلالية[١٦٧] فأخلوا بذلك عملية التوازن فى الإيالات العثمانية [١٦٨].

ونتيجة لذلك جهز السلطان العثمانى أحمد الأول قواته لإخماد الجلالية، وأرسلت الدولة العثمانية أمراً شريفاً إلى والى مصر محمد باشا عام (١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م) لإرسال نحو ألف من العسكر للمشاركة فى هذه المهمة، وقد تم ذلك بالفعل، وعين على قيادة هذه التجريدة الأمير قانصوه بك، وخرجت تلك القوات من مصر إلى أن وصلوا للبلاد الشامية، واجتمعوا بقوات الصدر الأعظم مراد باشا، الذى تم تعيينه قائداً لتلك الحملة [١٦٩]، ودار قتال بين كل من القوات العثمانية والقوات المرسلة من مصر وبين قوات طائفة الجلالية، فى مكان يعرف بـ(كوكسون يايلاسى) وتمكنت الأولى من هزيمة الثانية وقتل مراد باشا العديد من زعماء الجلالية، وأخذ يعمل على تطهير الأناضول منهم[١٧٠]، وكان للقوات المرسلة من مصر دور كبير فى القضاء على الجلالية، وعن ذلك يقول محمد البرلسى السعدى "وأظهرت العساكر المصرية اليد البيضاء فى ذلك، وأبلوا بلاءً حسناً، وأظهروا شجاعة عظيمة عرفوا بها، وأفرغ حضرة الوزير الأعظم على الأمير قانصوه الخلع السنية، والترقيات البهية، هو ومن معه من العسكر كل منهم على حسب مرتبته، وبما يليق به من المناصب المصرية، بعد الإنعام للأمير قانصوه ومن معه بالعودة إلى منازلهم ومحل أوطانهم؛ فعادوا غانمين سالمين فرحين مستبشرين"[١٧١]، وقد قابل محمد باشا قانصوه بك، وأنعم عليه بالنعم الجزيلة الوافرة، هو ومن معه من العسكر[١٧٢].

وبعد ذلك أرسلت الدولة العثمانية أمراً لولاية مصر للاحتفال بهذا النصر جاء فيه "القدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام ذو القدر والاحترام والمجد والاحتشام ...... أمير اللوا[١٧٣] الشريف السلطانى بثغر دمياط زيد مجده، وأقضى قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين ...... مولانا الحاكم الشرعى بالثغر، والمتكلمين، والحكام، وولاة أمور الإسلام، والخاص والعام، نعلمهم أن الله تبارك وتعالى ...... قد أنعم على عبادة وسائر أقطاره بالنصر والظفر فيما بطن وظهر لحضرة سلطان الإسلام والمسلمين ...... قاتل الكفرة والمشركين ...... قامع العصاه والبغاة جامع كلمة الإيمان مولانا السلطان أحمد خلد الله ظلال دولته الشريفة، على الاستمرار والدوام، وأعز بمعدلته ومهابته جميع الأنام ...... وأعزه بقطع طائفة الجلالية ودابرهم،

وأســتأصــلهم عن آخرهم، وقد برزت الأوامر الشرــيفة الســلطانية بالزينة بالديار المصرية ثلاثة أيام ...... "[١٧٤].

٣- الجبهة الصفوية.

لقـد دار صراع طويـل بين العثمانيين والصــفويين حول العراق، بـدايـة من موقعة جالديران عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) إلى أن تمكن العثمانيون من دخول بغداد فى عهد السـلطان سـليمان القانونى سنة (٩٤٠هــ/ ١٥٣٤م)، وخضعت العراق بأجزائها الشمالية والوسطى للحكم العثمانى، أما جنوب العراق (البصرة) فقد خضع للعثمانيين سـنة (٩٥٤هــ/ ١٥٤٧م) بالإضـافة للمناطق المحيطة بها[١٧٥]، وتجدد النزاع العثمانى الصـفوى مرة أخرى، فقد وقعت فتنة بين والى بغداد يوسـف باشـا، ورئيس الشرـطة بكر الصـوباشى، إذ ثار الأخير على الأول فى سـنة (١٠٢٩هــ/ ١٦١٩م) وأعلن نفسه حاكماً على بغداد؛ فأصـدر السـلطان العثمانى أمراً إلى حافظ باشـا والى ديار بكر بأن يســير إلى بغداد ويقضىــ على تلك الفتنة، فما كان من الصــوباشى إلا أن كتب إلى الشاه[١٧٦] عباس شاه إيران (٩٦٦ - ١٠٣٩هـ/ ١٥٨٧ - ١٦٢٩م) طالباً منه المساعدة؛ فأنفذ له المدد اللازم، ولكن حافظ أحمد باشـا رأى من الحكمة أن يوقع الصـلح على أن يتولى الصــوباشى إياله بغداد، ووافق الأخير على ذلك، ثم كتب إلى الشــاه عباس طالباً منه أن يســحب جنوده، فلما بلغ الشــاه ذلك، زحف على بغداد، وألقى عليها الحصـار؛ فاسـتسلمت سنة (١٠٤٣هــ/ ١٦٣٣م) وقبض على الصوباشى وقتله، وعاد العراق إلى الحكم الصــفوى[١٧٧]، ولم يرض الســلطـان العثمانى مراد الرابع أن تظـل العراق تحت السيطرة الصفوية، فقرر تجهيز قواته بداية من شهر شعبان ١٠٤٤هــ/ يناير ١٦٣٥م، وهنا يأتى دور مصرـ فقد وصـلت الأوامر السـلطانية إلى مصر بضرورة تجهيز ثلاثة آلاف من العسـكر، وإرسـالهم للجبهة الصـفوية، وبالفعل تم ذلك وعين على قيادة تلك الحملة دلاور بك[١٧٨].

وكانت أولى الجولات التى خاضـتها القوات العثمانية والقوات المرســلة من مصر هى فتح قلعة روان[١٧٩]، ففى ١١ صفر ١٠٤٥هــ/ ٢٧يوليو ١٦٣٥م، بدأت تلك القوات فى محـاصرة روان، وكـان يـدافع عنها طهماســب قولوخان[١٨٠] ابن أمير كوته بكلربك[١٨١] الإيالة، فقام بإدخال اثنا عشر ألفاً من المشاة حاملى البنادق، وعزز

دفاعته، ورغم وجود الجيش الفارسى بقيادة رستم خان فى مكان قريب لم يفكر فى حرب ميدانية مع العثمانيين، واستسلمت روان فى ٢٣ صفر ١٠٤٥هـ/ ٨ أغسطس ١٦٣٥، وقد ولد فتح روان التى لم يتمكن السلطان القانونى من فتحها صدى كبيراً فى أنحاء الدولة العثمانية[١٨٢].

وقد أُرسلت البشائر من استانبول لمصر للاحتفال بذلك النصر "إن الله تعالى جلت عظمته وتفردت ألوهيته على عباده فى سائر أقطاره وبلاده بالعناية الأبدية، والنصرة السرمدية لحضرة مولانا السلطان مراد خان ...... أدام الله عز سلطنته على الدوام بتأييده وأمده بملائكته فقطع دابر البغاة والمارقين وفتح قلعة روان، وانتزعها من أيدى قزلباش المخذولين، وحصل السرور لنا من الخاص والعام، وبرزت الأوامر الشريفة بالزينة ثلاثة أيام بلياليها .... "[١٨٣]، وفى عام ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨، تمكنت القوات العثمانية بمساعدة القوات المرسلة من مصر تحت قيادة السلطان مراد الرابع من محاصرة بغداد، وتم الاستيلاء على العراق، مرة أخرى، وحقناً للدماء بين الطرفين العثمانى والصفوى، عقدت معاهدة زهاب فى ١٤محرم ١٠٤٩هـ/ ١٧ مايو ١٦٣٩م، حيث رسمت الحدود بينهما، وأعيد العراق مع المدينة الكبيرة بغداد إلى الحكم العثمانى[١٨٤]، واستمرت الأوضاع مستقرة بين الطرفين طوال القرن السابع عشر

٤- فتح كريت

بعد أن تمكن العثمانيون من فتح رودس (٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م)[١٨٥] وقبرص عام (٩٧٩هـ/ ١٥٧١م)[١٨٦] فى البحر المتوسط ضمنوا الأمن لطريق التجارة البحرية إلا أن جزيرة كريت كانت لا تزال تشكل عائقاً مهماً على ذلك الطريق، وكانت القواعد المهمة فيها مثل خانية وقندية تحت أيدى البنادقة يواصلون أعمالهم التجارية فى البحر المتوسط من خلالها، ويتابعون التطورات الملاحية عن كثب، وكانت علاقات العثمانيين مع البنادقة قد أخذت فى التردى فى البحر المتوسط، ولعبت أعمال القراصنة دوراً مهماً فى ذلك[١٨٧].ولما رأى السلطان إبراهيم (١٠٥٠ - ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٠ - ١٦٤٨م) ذلك قرر فتح كريت، وعليه نشطت دور صناعة السفن نشاطاً عظيماً استعداداً للحرب بين العثمانيين والبنادقة، وكان ذلك فى ١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م[١٨٨].

وأخذت القيادة العثمانية تعبئ قواتها، وأرسلت إلى والى مصر أيوب باشا (١٠٥٤ - ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٤ - ١٦٤٦م) تطلب منه تجريدة عسكرية، وبالفعل تم إرسال ما يقرب من سبعمائة من العسكر[١٨٩] وأسندت قيادة الحملة المتجهة لفتح كريت إلى يوسف باشا[١٩٠] ثم أبحر الأسطول العثمانى تصاحبه القوات المرسلة من مصر، وألقى مراسيه على كريت، وتمكن من دخول خانية والسيطرة عليها[١٩١].

وقد أرسلت الدولة العثمانية البشرى إلى مصر احتفالاً بهذا جاء فيها "أن مولانا سلطان سلاطين الإسلام رحمة الله على الخاص والعام مولانا السلطان إبراهيم حين وجه عزمه الشريف لغزو طوائف النصارى والمشركين والباغين والمارقين متوكلاً على رب العباد، بسيف العزم والجهاد، والعساكر المنصورة والجنود المجبورة، والمدافع المحرقة، والصواعق الممزقة، فأنعم الله بالنصر المبين والظفر والتمكين، وأخذ مدينة كريد، وسائر قلاعها وحصاراتها، وانتشرت البشائر بذلك فى الأفاق والأقطار، وبرزت الأوامر السلطانية الشريفة بالزينة ثلاثة أيام بالليل والنهار ......"[١٩٢].

وقد نقم السلطان إبراهيم على يوسف باشا؛ فقام بقتله - ربما لخلاف بينهما - وعين مكانه حسين باشا، وأمره باستكمال فتح كريت، وتمكن بالفعل من الاستيلاء على قلعة رسمو (Resmo)[١٩٣]، وحاولت القوات العثمانية بعد ذلك فتح قندية وألقت عليها الحصار عام (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م)، ولكنها لم تتمكن من ذلك بسبب قوة حصونها والاستماتة فى الدفاع عنها[١٩٤]، وبعد عام (١٠٥٨هـ - ١٦٤٨م) توقفت محاولات الدولة العثمانية فى محاولة فتح كريت[١٩٥]، وقد أبقت الدولة العثمانية قوة محافظة فى الجزء الذى تم فتحه، وكانت مصر ترسل للقوات العثمانية هناك ما يلزمها من مؤن وعتاد، فعلى سبيل المثال، أرسلت مصر فى عام (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م) ما يقرب من (١٦١٠٠) إردباً[١٩٦] من القمح[١٩٧]، ولكن منذ عام (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م) فكر الصدر الأعظم أحمد كوبريللى فى ضرورة توجيه الجهود العسكرية، لإتمام فتح كريت والسيطرة على قاعدتها قندية، فأعد حملة من أجل ذلك، وأرسل أمراً إلى باشا مصر لإرسال ألفين من العسكر للانضمام للقوات العثمانية[١٩٨]، وأرسل فى نفس العام ما يقرب من أربعين ألف قنطار[١٩٩] بكسماط[٢٠٠] لتلك القوات[٢٠١]،

ودارت مناوشـات حربية بين كل من القوات العثمانية والقوات المرسـلة من مصرـ وبين البنـادقـة تحـت قيـادة مورزينى (Morosini)، بعد أن وصـلت إليهم مسـاعدات من فرنسـا، وألمانيا، والبابا، وقد خسرت مصر عدداً كبيراً من القوات التى أرسـلت هناك ، وبالرغم من ذلك واصـلت مصرـ إرسـال المعونات العسكرية للقوات المحاصرة لكريت، فأرسـلت ألفى قنطار من البارود، وبلغ ناولونها[٢٠٢] ٧٠٠، ٣٧قرشاً، بالإضـافة إلى تسـعة وسـبعين غزواية (جوال) من الأرز، وخمسـة عشرـ فردة[٢٠٣] من البن، على يد عبدالله بن على الطرابلسىـ وبلغ الناولون عن ذلك ٢٢٣٠ قرشاً[٢٠٤] وفى (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٩م) أرسلت مصر ما يقرب من ستة آلاف قنطار بارود، وبلغ ناولون ذلك عشرـة آلاف قرش[٢٠٥]. وبعد حصـار طويل تمكنت القوات العثمانية بمسـاعدة القوات المرسـلة من مصرـ من دخول قندية فى (٩ ربيع آخر ١٠٨٠هـ/ ٦ سـبتمبر ١٦٦٩م) رغم مقـاومـة القوات البريـة والبحرية للعثمانيين تحت زعامة مورزينى[٢٠٦] وعلى أثر ذلـك عقـدت معـاهدة قندية بين أحمد كوبريللى الصـدر الأعظم والقائد مورزينى، على أثرها انتقلت كريت للسـيادة العثمانية[٢٠٧] وقد وُقعت تلك المعاهدة (فى ربيع آخر ١٠٨٠هـ/ سـبتمبر ١٦٦٩م) ونصـت على ثمانى عشرـة مادة: منها نقل قلعة قندية للسـيادة العثمانية بما تحويه من مهمات عسـكرية، مع ترك ثلاثة قلاع صـغيرة للبندقية شريطة اسـتعمالهم فى المعاملات التجارية فقط، علاوة على السـماح لأفراد حامية قندية بالذهاب للبندقية سـالمين، حاملين ما يستطيعون حمله من المال والسـلاح، ويتم إخلاء المدينة خلال اثنى عشرـ يوماً ، على أن يتم مبادلة الأسرى بين الطرفين، وفور التوقيع على هذه المعاهدة ستعلن الهدنة بإطلاق المدافع[٢٠٨].

وبعد فتح كريت نهائياً والسـيطرة على قندية أرسـل أمراً سـلطانياً إلى مصرـ للاحتفال بهذا النصر جاء فيه "أن الله تعالى مَّن على الإسلام بسلطان سلاطين الإسلام - محمـد خـان - ظـل الله على كافة الأنام، وادانته ورحمته على الخاص والعام قاتل الكفرة والخارجين بسيف الانتقام، خصوصاً لطائفة المخذولين الأوباش المغرورين على أخذهم بسـيف الجهاد، والعسـاكر المنصـورة والمدافع المحرقة والصـواعق الممزقة، ودارت عليهم كؤوس المنون، بأخذ التطون، وفتح قلعة كاندية بجزيرة كريد، ونصرـ الله تعالى الإسلام، وبلغ المرام، وعجل بأرواحهم إلى نار الجحيم، كذلك يفعل الله

بكل شيطان رجيم، ووردت البشائر بذلك لسائر الأقطار ونواحيها، وبرزت الأوامر السلطانية ثلاثة أيام بلياليها ...... "[٢٠٩]، هذا ولم يتوقف دور مصر عند هذا الحد بل تعداه إلى حد توطيد النفوذ العثمانى فى كريت، فقد توالت الأوامر السلطانية خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر، ففى نهاية جماد آخر ١٠٩٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٨٦م، غادرت تجريدة مصرية متجهة إلى جزيرة كريت لحفظ الأمن بها[٢١٠]، ويبدو أن النفوذ العثمانى قد تقلص فى كريت فى أواخر القرن السابع عشر حيث أرسلت الدولة فى (١١٠٣هـ/ ١٦٩١م) لتجهيز تجريدة تعدادها ألف من العسكر، مزودة بالبارود والبكسماط، تحت قيادة إبراهيم بك أبوشنب[٢١١]، كما تم إمداد هؤلاء المحاربين بألف آخر من العسكر، وتم إنفاذ التجريدة وقوامها ألفان من الجنود، ونقلوا إلى كريت على متن السفن الفرنسية من الإسكندرية، وقد انضم رجال هذه التجريدة لجيش الدولة العثمانية، ودارت رحى الحرب فى كريت بينهم وبين العناصر المعادية هناك، وانتهت الحرب بانتصار القوات العثمانية، وتأكدت السيادة العثمانية على الجزيرة من جديد[٢١٢]

سادساً: دور مصر فى مواجهة الأزمات الاقتصادية فى بلاد الشام وكريت فى القرن السابع عشر

ساهمت مصر كعادتها في العصر العثماني في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي ألمت ببعض ولايات الدولة العثمانية بناءً على أوامر صادرة من الأخيرة . ويعالج هذا البحث دور مصر في هذا المجال في بلاد الشام وكريت لأهميتهما على اعتبار أن الأولى امتداد طبيعي لمصر وأمنها واستقرارها يؤثر على مصر بالإيجاب، وبالعكس سلبًا وبالتالي على الوجود العثماني في منطقة المشرق العربي. أما بالنسبة لكريت فنظرًا لموقعها في البحر المتوسط كانت مهمة لطريق التجارة البحرية بالنسبة للدولة العثمانية، لذا قررت الأخيرة فتحها، وقد بدأت عمليات الفتح بداية من عام (١٠٥٥هـ/١٦٤٥م) في عهد السلطان إبراهيم الأول (١٠٥٠-١٠٥٨هـ/١٦٤٠-١٦٤٨م) وقد تمكنت القوات العثمانية من السيطرة على بعض المناطق المهمة بها مثل خانية، وتم استكمال فتحها عام (١٠٧٩هـ/١٦٦٩م) بعد الاستيلاء على قلعتها قندية [٢١٣].

١ : بلاد الشام

خضعت بلاد الشام للحكم العثماني عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م) عقب موقعة مرج دابق، على يد السلطان سليم الأول (٩٠٨-٩٢٧هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) ومنذ ذلك الحين والأمور مستقرة وهادئة فيها، إلا أنه مع أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر بدأت مظاهر الضعف تظهر بصورة واضحة على الدولة العثمانية، مما أثر على ولاياتها، ومنها بلاد الشام، فالدولة العثمانية كانت تعاني اضطرابًا في الوضع الاقتصادي سببه ازدياد حاجتها للنقد، وعدم كفاية مواردها لسد ذلك، وتعرضها لتدفق الفضة من العالم الجديد، فانهارت قيمة العملة، وارتفعت أسعار الحاجيات، وقاسي من ذلك أصحاب المرتبات خاصة الجنود الذين لم تكن لديهم إقطاعات، وهذه الأزمة كانت مسئولة إلى جانب القحط والطاعون عن غلاء الحبوب في بلاد الشام فارتفعت أسعار الخبز، كما ساهمت الحواجز الجغرافية في بلاد الشام إلى حدوث اضطراب سياسي[٢١٤] مما أثر على النواحي الاقتصادية بها . مع العلم أن بلاد الشام شهدت استقرارًا نسبيًا أثناء تولي السلطان مراد الرابع (١٠٣٣-١٠٥٠هـ / ١٦٢٣-١٦٤٠م) عرش الدولة العثمانية، وكذلك عندما تولت أسرة كوبريللي[٢١٥] منصب الصدارة العظمى [٢١٦].

وقد ساقت سجلات بعض المحاكم الشرعية في فترة البحث أمثلة عديدة تظهر دور مصر في التصدي للأزمات الاقتصادية في بلاد الشام .

في عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م، ألمت بدمشق وحلب أزمة اقتصادية، أسفرت عن حدوث ندرة في المواد الغذائية، مما أدى لارتفاع الأسعار، وعليه صدر أمر من السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م) لوالي مصر محمد باشا الكرجي (١٠١٣-١٠١٤هـ/ ١٦٠٤-١٦٠٥م) بضرورة تجهيز ما يلزم دمشق وحلب من أرز، وسكر، وعدس، وحمص، وتمر، وبهار، فما كان من الباشا إلا أن أصدر بيورلدى للقائمين على الأمر في ميناء رشيد بتجهيز ذلك، كما تضمن هذا البيورلدى تكليف قاضي ثغر رشيد بالإشراف على إنجاز هذه المهمة، وبالفعل تم تجميع ما يلزم تمهيدًا لشحنه، وقد بلغت كمية الأرز ١٨٠٠ إردب، والحمص ١١١٠ إردب، والعدس ١٩٠ إردبًا، والسكر ٩٦٢ قنطارًا والتمر ٥١ قنطارًا، أما البهار (فلفل ـ زنجبيل ـ قرنفل) فقد

بلغت الكمية المرسلة ٤٢ قنطاراً ويبدو أن المساعدات السابقة التي قدمتها مصر لم تقض تمامًا على تلك الأزمة، والدليل على ذلك أنه صدر في العام التالي أمر سلطاني لمصر بإرسال كميات أخرى من الأرز، والعدس بلغت ٣٧٣٠ إردبًا، وقد أرسلت هذه الكميات على متن ثلاثة غلايين[٢١٧] من ميناء رشيد[٢١٨].

ومن المناطق التي شهدت أزمات اقتصادية ببلاد الشام باباس[٢١٩] لتعرضها لتيارات البحر وأمواجه مما أثر على النشاط التجاري بها، وبالتالي على الحياة الاقتصادية . ففي عام ١٠١٦هـ/١٦٠٨م حدثت أزمة نتج عنها نقص شديد في الحبوب والسكر، ولما علمت الإدارة العثمانية في مصر بذلك أصدر محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م) والمعروف بقول قران[٢٢٠] بيورلدي بتجهيز السفن بميناء دمياط لإرسال ما تحتاجه باباس، فتم شحن ٢٠٠٠ إردب أرز، و١٠٠٠ إردب قمح، و ١٠٠٠ إردب شعير، و٢٠٠ إردب عدس، و٢٠٠ قنطار سكر، وقد وصلت هذه الكميات إلى باباس تمهيدًا لتوزيعها على المحتاجين[٢٢١]، وفي العام التالي نما إلى علم الإدارة المصرية عن حاجة باباس لكميات إضافية من القمح والشعير، فصدر الأمر من الباشا إلى إدارة ميناء دمياط بتجهيز ما يلزم على أن يصرف من مال ديوان الثغر نولون أو أجرة نقل القمح والشعير المرسل، وقد بلغت الكمية منها ٧٩٩٩ إردبًا، وبلغ النولون

٢٨١٩٦٧ نصفًا فضة قبضها رويسا المراكب في حين بلغت أجرة الشيالين وثمن الغزوايات المعبأ فيها القمح والشعير ١٨٠٠٠ نصف فضة [٢٢٢].

وفي عام ١٠٢٤هـ/١٦١٥م حدث نقص شديد في الغلال في باباس، فتم رفع الأمر إلى إستانبول، وعليه صدر فرمان من السلطان العثماني لوالي مصر أحمد باشا (١٠٢٤-١٠٢٧هـ/١٦١٥-١٦١٧م) بمساعدتها في هذه المحنة، وعليه صدر بيورلدى إلى الأمير بباله أمين الشونه[٢٢٣] ببولاق بتجهيز عشرة آلاف إردب من القمح والشعير، حيث بلغت الكمية من الأول ٥٧٨٦ إردباً، والثاني ٤٢١٤ إردبًا، وتم تحميل هذه الكمية من بولاق وإرسالها إلى دمياط، ولما وصلت تم إعداد ثلاث فرقاطات[٢٢٤] وتم شحن القمح والشعير عليهم، بعد دفع النولون وقدره ٢٨٠٦٩٦ نصفًا فضة من مال ديوان الثغر[٢٢٥] واستمرارًا لدور مصر في مساعدة باباس، فقد وصل منها محمد أغا وذو

الفقار جاويش لطلب كمية من الشعير من مصر بسبب نقصه في باباس، وعليه صدر بيورلدى إلى الأمير حســـن بن عبد الله من إدارى ثغر دمياط بتجهيز ما تحتاجه منه، فتم تجهيز ســفينة بميناء دمياط رياســة ياني اشــتازلو Yani Ishtazlo(٢٢٦) وبلغت حمولتها ٤٣٠ إردبًا، وقد بلغ نولون كل إردب خمســة عشرـ نصـفًا فضـة، ولما وصـل الشـــعير إلى بـابـاس تولى القـائمون على أمرها بتوزيعه على المحتاجين(٢٢٧)، ويبدو أن بـابـاس كـانت تواجه نقصًــا دائمًا في الشـــعير، فتم تكليف الأمير مصـــطفى كتخدا الجاويشية أمين ثغر دمياط بناءً على بيورلدى بإرسال ٧٣٧٤ إردبًا، وثلث إردب إليها، وقد بلغت أجرة نقل هذه الكمية ١١٠٧٧١ نصــفًا فضـــة(٢٢٨)، وفي نفس الســـنة تم إرسـال ١٠٧٣٢ إردبًا على متن فرقاطتين، وبلغ النولون عن ذلك ١٦٠٩٨٠ نصـفًا فضـة بما يعادل عن كل إردب خمسة عشر نصفًا فضة(٢٢٩).

ومن شونة الغلال ببولاق تم تخصيص ثمانية آلاف إردب قمح واردة من جرجا تمهيدًا لإرســالها لبلاد الشــام، بناءً على بيورلدى من مصــطفى باشــا البســتانجى (١٠٥٠-١٠٥٢هـــ/ ١٦٤٠-١٦٤٢م) وذلك لمواجهة القحط الذى ألم بها فى ذلك الوقت وقد ثم شحن هذه الكمية من بولاق على مراكب كل من ذو الفقار بن عبد الله ، ومحمد بن محمد ، وحجازى بن شرف الدين ، وعلى بن أحمد وشـحاذة بن صـالح ، وحســن بن عبـد اللـه ، وقـد تراوحت حمولة كل مركب ما بين ألف وألفين إردب، في حين بلغت أجرة النقل لميناء دمياط ١٠٧٢٠ نصــفًا إردب ، وقد تم شــحن هذه الكمية على متن فرقاطتين لبلاد الشــام(٢٣٠) وفى نفس الســـنة تم إرســـال ٣٥٠٠ أردب قمح واردة من نفس الشــونة إلى ميناء رشــيد على مراكب خمســة من الرويســا ، وتم شــحن هذه الكميـة إلى حلـب(٢٣١) ومن المنيا تم إرســـال ١٤٠٠ اردب من القمح والشـــعير على مركبى يوســـف بن محمد الغطاسي ، وأحمد أبي طبق بن أحمد البرلسيــ ، إلى ميناء دمياط تمهيداً لارسال ذلك إلى دمشق(٢٣٢).

وإلى القـائمين على الأمر فى ميناء دمياط ورد بيورلدى من مصـــطفى باشـــا (١٠٧٠-١٠٧١هـــ/ ١٦٥٩-١٦٦٠م) بناء على أمر من السطان محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـــ/ ١٦٤٨-١٦٨٧م) مضــمونة أن بلاد الشــام تعرضــت للقحط مما تســبب عنه غلاء فى الأسعار ، وأصيب الناس بالفقر ، لذا لابد من تجهيز ١٠٥٠٠ إردب من القمح

والشـعير لإرسـالهم لأحمد باشـا ببلاد الشـام ، على أن يؤخذ نولون هذه الكمية من مقـاطعـة مـال الثغر ، وقـد تم شــحن الغلال على المراكـب بمعرفـة ذو الفقـار أغـا الحوالـة(٢٣٣) ، وعلى أغا كتخدا القبودان(٢٣٤) ورضــوان جوربجى(٢٣٥) سردار(٢٣٦) طائفة الإنكشـارية بالثغر ، وقد تسلم رويسا المراكب هذه الكمية على أن يقوموا بتوصيلها لمينـاء عكا ، ويوضــح الجدول التالى اســم ريس المركب ، والكمية التى كان يحملها عليه(٢٣٧) وقد بلغت أجرة الغلال المرسلة السالفة للذكر لعكا ٤٢٠٠ قرش حسابًا عن كل مائة إردب أربعين قرشًـا قبضـها الرويسا من مال ديوان الثغر ، علاوة على تحمل الأخير ما دفع للشــيالين والكيالين ، وثمن الأكباب التى تفرش تحت الغلال فى المراكب بما يقدر بــــ ٣٥٩ قرشاً وثلث قرش وقد أشرف على عملية الشـحن ، وتسليم أجرة نقـل الغلال لرويســا المراكب الأمير بكير أغا ، الذى حمل البيورلدى من الباشـــا إلى الأمير دلاور أغا ملتزم مقاطعة ثغر دمياط(٢٣٨) ويبدو أن هذه المسـاعدات لم تساهم فى حل الأزمة فى بلاد الشام حلاً كاملاً ، فقد ازداد القحط والغلاء؛ فازداد الناس شقاءً ، وعليه صـدر أمر من السـلطان العثمانى لواليه على مصر مصطفى باشا ، بتزويد بلاد الشــام بما تحتاجه مع قمح وشــعير ، فصــدر أمر الباشــا للقائمين على الأمر فى ميناء دمياط بذلك ، وايصاله لميناء عكا ، فتم إرسال ٧٠٥ إردب قمح على متن شايقتين(٢٣٩) لعل ذلك يساهم فى حل الأزمة(٢٤٠).

	ريس المركب	كمية القمح بالإردب	كمية الشعير بالإردب
١-	يونس بن على الصيداوى	٧٥٠	٢٠٠
٢-	عبد الباقى بن على البراوى	٨٠٠	٣٠٠
٣-	أحمد بن سلامة البراوى	٤٦٠	١٤٠
٤-	سلامة بن مناع	٦٥٠	٢٢٥
٥-	سلامة بن على مروان	٥٦٠	١٥٠
٦-	موسى بن عياد البراوى	-	١٢٠٠
٧-	نور بن سليمان البراوى	٣٦٠	٣٠٩
٨-	عبد الجواد بن على البراوى	٣٦٠	٣٣٧
٩-	عامر بن شاهين البراوى	٤٣٧	٢٠٢
١٠-	على الدين بن ناصر الصيداوى	٦٥٠	٨٠
١١-	جلبى بن فرحات الدمياطى	٧٣٠	١٥١
١٢-	جعفر بن محفوظ البراوى	٤٨٠	٢٥٠
١٣-	يوسف جرجس الطرابلسى	٣٣	١٦٣
١٤-	الريس سراج	٤٤٢	-
-	الجملة	٦٧١٢	٣٧٨٨
		١٠٥٠٠	

وفى عام ١٠٨٤هـــ/ ١٦٧٣م ، حدثت أزمة اقتصادية فى صيدا وبيروت تسببت فى قلة الناتج من القمح بهما ، فترتب على ذلك ارتفاع أسـعاره بدرجة كبيرة ، فأرسل اسحاق باشا والى بيروت إلى والى مصر حسين باشا جانبولاد (١٠٨٤-١٠٨٦هـــ/ ١٦٧٣-١٦٧٥) يطلب مسـاعدة مصر للتغلب على تلك الأزمة وعليه أصدر الأخير بيورلدى بتجهيز ما يلزم ، وتولى تنفيـذ هـذه المهمـة القـائمين على الأمر فى مينـاء دميـاط ، فتم تجهيز شـايقتين الأولى رياسـة شـاهين الشـيال وغانيتوه **Ghanituh** ، والثانية رياسة محمد الردينى ، وياكمو **Yakmuh** ، وتم شحنهما بكمية من القمح بلغت ٣٤٠٠ إردب ،

وقد تعهد هؤلاء الرويسا بالمحافظة على القمح وإيصاله لإسحاق باشا تمهيداً لتوزيعه على الأهالى[٢٤١] . وبالقدس الشريف عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م، لم تسقط الأمطار ، كما أن الجراد أتى على كل ما هو أخضر وأهلك الزرع فترتب على ذلك حدوث مجاعة ، ولما بلغ ذلك السلطنة العثمانية ، صدر فرمان سلطانى إلى والي مصر عبد الرحمن باشا (١٨٧-١٠٩١هـ/ ١٦٧٦ - ١٦٨٠م) ولقاضى القضاة بشراء خمسة آلاف إردب قمح من مال وقف خاصكى سلطان[٢٤٢] على تجهز هذه الكمية وترسل إلى القدس[٢٤٣] .

هذا هو ما ساهمت به مصر من دور فى مواجهة الأزمات الاقتصادية فى بلاد الشام من خلال الوثائق التى تم الإطلاع عليها .

ثانيا: كريت .

منذ أن وطأت أقدام العثمانيين جزيرة كريت ، كانت تحدث فيها بعض الأزمات الاقتصادية ، فوجهوا نظرهم إلى مصر للمساهمة فى حل هذه الأزمات . وكانت مساهمة مصر توجه إما للجند العثمانيين بكريت أو أهالى هذه الجزيرة . ففى عام ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٦ حدثت أزمة اقتصادية أثرت على الجند والأهالى سببها تهديدات القراصنة لحركة التجارة فى البحر المتوسط . ولما بلغت الدولة العثمانية أخبار هذه الأزمة أرسلت لمصر تطلب منها المساهمة فى حلها عن طريق تجهيز أربعين ألف قنطار من البكسماط ، و ١٦١٠٠ إردب من القمح على أن تتحمل الخزينة المصرية ثمن ذلك ، علاوة على تكلفة النقل إلى كريت والتى بلغت ١٢٢٣٣٧ نصفاً فضة ، وقد تعهد ملتزم ثغر[٢٤٤] رشيد المعلم رفائيل **Rafaiel** بشحن هذه الكميات على النقائر[٢٤٥] تمهيداً لإرسالها إلى كريت[٢٤٦] وبموجب بيورلدى لحسن أغا الحوالة بثغر الإسكندرية بتجهيز سبعة آلاف إردب من القمح والشعير ، وقد تم إعداد هذه الكمية وإرسالها مع كمية من البارود على سفن كل من الرويسا أحمد أغا قبودان ، وقرا علي قبودان ، وجران ماثى **Gran mathi** ، وأندرية جيفو **Andri Gifo**، وأنبرو لوران **Anbro Loran**، وأندريه أوسه **Andraih Osah**، وأحمد الزواغى ، وقد أقر هؤلاء الرويسا أنهم تسلموا هذه الكميات وتعهدوا بإيصالها إلى كريت بعد استلامهم قيمة النولون[٢٤٧].

وكان الريس أندريه قد تم تكليفه من قبل إدارة ميناء الإسكندرية بناءً على بيورلدى بشحن كمية قدرها ٢٠١ قنطار من البكسماط إلى كريت ، ولكن حدث أن تعطلت

مركبة الشايقة ، فتم تكليف الريس ماماى قبودان ، والريس حسن قبودان بشحنها على مركبهما مضافًا إليها كمية من البارود، وقد تم ذلك بالفعل بعد أن أخذا النولون عن ذلك وقدره ٤٠٤٥ قرشًا[٢٤٨].

ويبدو أن هذه السنة أي سنة ١٠٧٨هـ/١٦٦٨م كانت الأزمة الاقتصادية على أشدها في كريت، خاصة وأن الدولة العثمانية مازالت ترسخ أقدامها فيها، فقد صدر بيورلدى آخر لإدارة ميناء الإسكندرية بإعداد ما تحتاجه كريت من أرز، وسكر، وعليه تم شحن مركب الريس عبد الله بن على الطرابلسي بـ٧٩٧ إردبًا من الأرز، و٢٢٨ قنطارًا من السكر، والمعبأ في أقفاص، علاوة على كمية كبيرة من البن، وقد تعهد ريس المركب بإيصال ذلك إلى كريت، بعد أن أخذ النولون من ملتزم الثغر السكندري المعلم رفائيل عن طريق وكيله المعلم سلمون[٢٤٩] وفي نفس اليوم تم شحن تسع مراكب محملة بالقمح، والأرز، والشعير، والسكر، بكميات كبيرة، وقد بلغ النولون الذي دفع لرويسا المراكب ٣٧٧٠٠ قرش، وقد أشرفت إدارة الميناء على عملية الشحن لسرعة إنجاز المهمة، وذلك بناءً على أوامر سلطانية[٢٥٠] وبموجب بيورلدى آخر لحسن أغا الحوالة بالثغر السكندري، وبحضور الأمير حسن أغا أمير آخور السلطنة العثمانية تم تكليف الريس عبد الله بن على ؛أن يشحن على مركبه ٢١٨ قنطارًا من السكر، و٧٩٧ إردبًا من الأرز، ويتوجه بذلك إلى كريت، وقد قبض النولون عن ذلك وقدره ٢٢٣٠ قرشاً من ملتزم الثغر السكندري[٢٥١] واستمرارًا لدور مصر في هذا الصدد فقد أرسل باشا كريت - لم تشر الوثيقة لاسمه - إلى والي مصر على باشا (١٠٧٩ - ١٠٨٠هـ/١٦٦٨-١٦٦٩م) يطلب بعض المساعدات الغذائية لطائفة الانكشارية، وعليه صدر بيورلدى بتجهيز ما يحتاجه العسكر من قمح، وأرز، وبن، على أن يقوم ملتزم الثغر بدفع نولون السفينتين اللتين ستقومان بنقل هذه السلع وقدره أربعة آلاف قرش للريسين صالح بن باكير، وأوزون خليل[٢٥٢] وفي العام التالي طلب باشا كريت كميات أخرى من البكسماط، والبصل، والجبن الحالوم، فصدر بيورلدى بذلك، وتمت عملية الشحن على مركب الريس درويش أحد الرويسا بميناء الإسكندرية، والعاملين بالترسانة، بعد أن أخذ نولون مركبه[٢٥٣].

ولم يقف دور مصر عن مساندة كريت في دعمها بالمواد الغذائية فقط، بل إمدادها بما تحتاجه من بارود، فقد أثرت الأزمات الاقتصادية على ما تحتاجه القوات العثمانية الموجودة بها من بارود. وبالتالي كانت الدولة العثمانية ترسل الفرمانات لمصر للمساهمة في ذلك . وكان البارود يرسل على هيئة ما يعرف بالكلات جمع كلة. ففي عام ١٠٧٨هـ/١٦٦٨م، احتاجت كريت كميات منه، فأرسلت الأوامر لمصر بتجهيز ٣/١ ١٣٣٣ كلة، يعادل ذلك ألفين قنطار، وقد تم شحن هذه الكمية موزعة على سبعة سفن رياسة كل من قرا علي، وأحمد بن غانم، ومحمد الزواغي، وأندريه كليو**Andraih Klieu**، وجاني ماتي **Gani Mati** ، وأنبروز رولان **Anbroz Roland**، وأندريه كاشيه **Andraih Kashih** الفرنسيين، وقد تعهد هؤلاء الرويسا بإيصال هذه الكمية إلى كريت، وقد باشر عملية الشحن سدادرة الفرق السبعة بالإسكندرية(٢٥٤). وفي عام ١٠٨٠هـ/١٦٧٠م، أتى لمصر بمركبة أحمد أغا من أتباع باشا كريت يطلب من باشا مصر ألف قنطار بارود، فصدر بيورلدى من الأخير بإعداد هذه الكمية على مركب أحمد أغا، بعد أن أخذ النولون عن ذلك، وقد بلغت أجرة من قام بعملية الشحن على المركب ٥١٨٥ نصفًا فضة(٢٥٥).

كما تسببت الأزمات الاقتصادية في كريت في تأخر دفع مرتبات الجند بها، مما أدى إلى تمردهم على الإدارة العثمانية بها، فلجأت الدولة العثمانية لمصر لحل هذه المشكلة، بناءً على أوامر سلطانية، وهو ما حدث بالفعل في عامى ١٠٧٨هـ/١٦٦٨م، ١٠٨٠هـ/ ١٦٧٠م، عندما تمرد الإنكشارية بسبب تأخر رواتبهم، مما يهدد الوجود العثماني في تلك الجزيرة، وعليه أرسل السلطان العثماني محمد الرابع ابن إبراهيم الأول (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨-١٦٨٧م) إلى والي مصر وقتها بضرورة تدبير مرتبات الجند، حتى يضمن ولائهم، وعليه تم تخصيص مبلغ عن هاتين السنتين وقدره ٥٧٦٣٢ نصفًا فضة، وقد تم دفع هذا المبلغ من الخزينة المصرية(٢٥٦).

يظهر من العرض السابق إلى أي مدى ساهمت مصر بامكانياتها الجغرافية والاقتصادية في مواجهة الأزمات الاقتصادية في بلاد الشام وكريت. فالدولة العثمانية بمجرد علمها بأية أزمة كانت ترسل الفرمانات إلى ولاتها في مصر للمساهمة في حلها، ضمانًا للاستقرار، وحفاظًا على وجودها وكيانها. وهذا يقودنا إلى شئ مهم أن مصر

بهذه الامكانيات ساعدت في الحفاظ على كيان الدولة العثمانية لأنه لولا تدخل مصر - كما ظهر - لتفاقمت الأزمات على أشدها، مما يهدد الوجود العثماني في منطقة المشرق العربي، والبحر المتوسط. خاصة وأن الأخطار كانت تحيط بالدولة العثمانية في ذلك الوقت سواء من الجهة الصفوية من ناحية، والقرصنة في البحر المتوسط من ناحية ثانية، وحروبها في أوروبا من ناحية ثالثة، والأخطار الداخلية من ناحية رابعة. فمصر بهذه المساعدات كانت تبعث حالة من الاستقرار في هاتين المنطقتين، خاصة وأنه أثناء حدوث الأزمة - في الغالب - كانت تتجه الأنظار للدولة العثمانية لحلها في وقت كانت تعاني فيه من مشكلات عديدة، فكانت مصر هى الحل، على الرغم من أن الأخيرة في بعض سنوات القرن السابع عشر واجهت أزمات اقتصادية قد يكون سببها سياسيًا، أو قلة مياه النيل، أو حدوث وباء . إلا أن مصر لم تتأخر عن تلبية أمر الدولة العثمانية، مما يؤكد فكرة الولاء للدولة العثمانية والسلطان العثماني سلطان المسلمين . ولاشك أن مساعدات مصر لبلاد الشام وكريت أكسبها مكانة وثقة ، فعند حدوث بعض الأزمات كانت الأنظار تتجه إليها، دون الانتظار أحيانًا لأوامر السلطان العثماني، بدليل أن بعض الأزمات التي حدثت فيهما كان يأتي نائب عن كل باشا يطلب المساعدات الغذائية من مصر.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وولاياتها فى المشرق العربي

"مصر نموذجاً"

أولاً: التجارة.

ثانياً: قانون الحظر والتسعير.

ثالثاً: الاقتراض.

رابعاً: الإلتزام.

خامساً: ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية للدولة العثمانية مع ولاياتها فى المشرق العربي"مصر نموذجاً

تمثلت العلاقات الاقتصـادية بين مصر والدولة العثمانية فى عدة مظاهر؛ كان أولها: التجارة، والسبل التى بُذلت من أجل تدعيمها وتنشيطها وأهم السلع والبضائع التى كانت تتم فيها عملية المتاجرة، وثانيها قانون الحظر والتســعير الذى تم تطبيقه من أجل تحقيق الرفاهية للأهالى، وعدم حدوث أية أزمات اقتصـــادية، وثالثها: مبدأ الاقتراض وأســبابه، والدعاوى التى قامت بســببه، أما الإلتزام فهو رابع تلك المظاهر، وإن كانت مساهمة العثمانيين فيه بسيطة، أما آخر المظاهر الاقتصادية فكان ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصرـــ والتى تعطى صـــورة واضـــحة عن وضـــعهم الاقتصادى.

أولاً: التجارة:

ترتب على استيلاء العثمانيين على مصر فى (٩٢٣هـــ/ ١٥١٧م) زيادة الصلات التجارية بينها وبين الدولة العثمانية، وساعد على تدعيم هذه الصلات تركز أعداد لا بأس بها من التجار بينهما، والذين مارســوا شــتى أنواع النشـــاط التجارى. وقد وجد تجار مصرـ فى أسواق إستانبول أفاقاً أوسع وأرحب عن تلك التى ألفوها من قبل مما شـجعهم على تأسـيس الشركات التى تركز نشـاطها حول تصـدير بعض البضائع التى كانت أسـواق إسـتانبول فى حاجة إليها، ثم جلب بدلاً منها البضـائع المتوافرة فى هذه المدينة، والتى كانت تلقى رواجاً بمصرـــ ومن ذلك الشرـكة التى أســـســـها كل من عبدالقادر الدميرى، والناصرى محمد بن أبي النصرـــ الطرابلسىـــ والزينى برويز ابن عبدالله فى عام (١٠١٧هـــــــ/ ١٦٠٨م) برأس مال قدره ٦٠٠ دينار، وتم الاتفاق بين الشرـكـاء الثلاثـة على تفويض أحـدهم؛ وهو الزينى برويز بن عبدالله فى شراء البن، والأقمشـة، والحناء من أسـواق القاهرة، والسـفر بها إلى إستانبول لبيعها هناك نقداً، ثم شراء بدلاً منها ما يقع عليه اختياره من البضائع المتوافرة بأسواق إستانبول لبيعها فى مصر نقداً وتحصيل الربح الناتج عن هذه العملية بعد خصم التكاليف[٢٥٧].

وقد تم تأسيس شركة بين الأخوين محمد بن سالم الشهير بابن الجزار، من أعيان التجار بمصر، وقاسم التاجر المقيم بإستانبول، وقد ادعى الحاج محمد الوكيل عن قاسم على شعبان أفندى الدفتردار الوصى المختار على مخلفات الأمير مصطفى بك أمير اللوا الشريف السلطانى أنه يستحق بذمته مبلغاً وقدره ٥١٨٦٤ نصفاً فضة، وذلك هو القدر المتأخر له بذمته نظير قرض اقترضه الأمير مصطفى من قاسم المذكور بإستانبول نظير كمية من القمح والعدس لبيعها فى إستانبول[٢٥٨].وكانت هناك شركة فى مصر لتجارة الحاصلات الزراعية بين كل من على ابن عبدالنبى من أهالى جلاطة[٢٥٩] بإستانبول وشقيقه بكير، وقد شهد على نفسه الأخير أنه قبض من أخيه على بن عبدالنبى، مبلغاً وقدره أربعة آلاف نصف فضة نظير حصته بحق النصف فى مال الشركة الشرعية التى كانت بينهما[٢٦٠].

وقد ساهمت الوكالات[٢٦١]، والحوانيت[٢٦٢] فى توسيع نطاق العملية التجارية، فقد أجر وكيل شيخ الإسلام محمد أفندى المنفصل عن قضاء الروميلى هو إسماعيل ابن شهاب الدين من أعيان التجار بمصر، المعين توكيله عنه بالحجة الشرعية المسطرة من مدينة إستانبول للتاجر محمد بن هندى الدمنهورى الوكيل الشرعى عن أخيه على، الوكالة الكائنة بثغر رشيد بخط القفاصين، والمشتملة على حواصل سفلية، وطباق علوية، ومنافع، والجارى ذلك بيد الموكل المذكور، وتحت تصرفه ويشهد له بشراء ذلك الحجة الشرعية المسطرة من مدينة إستانبول، لينتفع بذلك على الموكل المذكور سكناً وإسكاناً وإجارة لمدة سنة نظير أجرة قيمتها ٩٣٠٠ نصف فضة تدفع على أربعة أقساط متساوية مدة ومبلغاً[٢٦٣].

وكان لدى إسماعيل بن عبدالله الإستانبولى بعض المحلات التجارية بوكالتى الزيت والكتان ببولاق، وقد أسقطها لإبراهيم بن عبدالله الإستانبولى عن طريق موكله رضوان بن عبدالله الرومى[٢٦٤] فى حين اشترى إبراهيم أغا دار السعادة[٢٦٥] الإستانبولى عن طريق موكله حسن بن عبدالله من محمد أغا أمين بينت المال[٢٦٦] جميع المكان الكائن بمدينة المحلة الكبرى[٢٦٧] وجميع الحوانيت، والحمام، والوكالة، والحواصل، وما اشتمل عليه ذلك كله من المنافع والحقوق، والتوابع، واللواحق المنسوبة إليه، والجارى ذلك فى أملاك بيت المال، بثمن قدره خمسون ألف نصف فضة، ولم يتأخر لجهة بيت المال شئ من هذا المبلغ[٢٦٨].

وقد أسقط ذو الفقار بن عبدالله الساكن بحارة قاسم باشا بإستانبول عن طريق موكله بمصر، لمحمد بن مصطفى الإستانبولى الحانوت الكائن ببولاق، نظير مبلغ تسعين قرشاً بما يعادل كل قرش ثلاثون نصفاً[٢٦٩]، كما أسقط موسى أغا ابن على الإستانبولى من أعيان طائفة مستحفظان لعلى بن محمد الحانوت الكائن بمصر، نظير مبلغ وقدره ٥٠٠، ٢٢ نصف فضة، وبمقتضى ذلك صار المسقط إليه يستحق منفعة أمد تواجر المكان المرقوم[٢٧٠].

ومن أجل ضبط العملية التجارية بين مصر والدولة العثمانية، كان يتم تعيين شيخ ومتكلم على طائفة التجار، فعلى سبيل المثال اشتكى بعض التجار بثغر الإسكندرية أن بعض تجار أنواع البضائع والمتاجر الواردة للبندر[٢٧١] من الديار الرومية يحدث فيما بينهم فى غالب الأوقات خلاف ونزاع لعدم وجود شيخ ومتكلم عليهم، يضبط أحوالهم، وأسعارهم، لذا اقترحوا تعيين عبدالرحمن بن أحمد التاجر شيخاً ومتكلماً عليهم لاستقامته وأمانته وقد استجاب قاضى الثغر[٢٧٢] لذلك[٢٧٣].

وتيسيراً للحركة التجارية بين مصر والدولة العثمانية كان يتم تعيين ريس لمباشرة حركة السفن بينهما ففى عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م) تم تعيين نور الدين بن أحمد القياس ريساً ببوغاز ثغر رشيد، وذلك لمباشرة دخول المراكب الواردة من الديار الرومية وثغر الإسكندرية إلى ثغر رشيد، وإخراج المراكب المتوجهة منه إلى ثغر الإسكندرية، والديار الرومية[٢٧٤].وتشجيعاً من الدولة العثمانية للتجار بثغر الإسكندرية، كانت تقوم بإصدار الأوامر الشريفة السلطانية لرفع المظالم التى كانوا يتعرضون لها، فعلى سبيل المثال أصدرت أمراً شريفاً برفع المظالم التى تفرض على البضائع الواردة من البندقية[٢٧٥] نتيجة شكوى أرسلها هؤلاء التجار إلى السلطان العثمانى، وقد شدد الأخير بضرورة تنفيذ ما جاء فى الأمر الشريف[٢٧٦].ومن أجل تسهيل سير العملية التجارية فى الثغور كان يتم تعيين السماسرة[٢٧٧] فعلى سبيل المثال عين قاضى ثغر رشيد المعلم يوسف بن يهود بن شنكو اليهودى الإستانبولى سمساراً فى الأرز، والسكر، والجلود، والنشادر، وغير ذلك من السلع، مع جملة

السماسرة الموجودين بالثغر، وأذن له قاضى الثغر بتعاطى ما يتعاطاه أمثاله من السماسرة بالثغر مع السير بالصدق والأمانة[٢٧٨].

وسـوف نتعرض فيما يلى لأهم السـلع والبضـائع التى كان يتم فيها عملية التبادل التجارى بين مصر والدولة العثمانية. يُعد الأرز من أهم السلع الغذائية التى كانت تتم فيها عملية المتاجرة، وكان يجرى إرســاله عن طريق البحر، وكانت الدولة العثمانية نظراً لطول المسافة، وعدم كفاية السفن العثمانية أحياناً تلجأ إلى الاستعانة بسفن الدول الأجنبية[٢٧٩] على هذا الخط من أجل نقله لإستانبول[٢٨٠] وكانت دمياط هى الإقليم الرئيسى لزراعة الأرز فى مصر العثمانية، وكان الأرز يرسـل منه إلى كل أجزاء الدولة العثمانية، وأوربا، وفى عام (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م) نشأت "مقاطعة كيالة أرز بياض بندر دمياط" للإشراف على تجارة الأرز فى دمياط[٢٨١] وكان الأرز المرسـل لإســتانبول معبأ فى عبوات مختلفة يطلق عليها مطبوقات، أو غزوايات، أو زنابيل[٢٨٢].وقد أشــارت الوثائق إلى قيام بعض التجار من الأهالى والعثمانيين على السواء بالتجارة فى الأرز، فعلى سبيل المثال اشترى حجازى بن شهاب الدين من حسن ابن حسن الأزميرى التاجر، سبعة عشرة إردباً ونصف أرز أبيض[٢٨٣] وأشهد على نفسه المعلم سلمون بن إبراهيم اليهودى التاجر الإستانبولى أنه وصل إليه من الخواجا[٢٨٤] حجازى بن أحمد بن منيف من أعيان التجار بثغر رشـيد، ما قدره من الأرز الأبيض المغســول بالملح ٨١ إردباً، بمبلغ ٣١٩قرشـاً، على أن يســافر بتلك الكمية لبيعها فى إستانبول[٢٨٥].

وقد ادعى كل من يوســف وشــقيقه موسى ولدى على الشــهير نســبة بالدبساوى على حسين بن عبدالله الرومى أنهما سلماه ١٦٠ إردباً من الأرز، وأذنا له أن يبيع ذلك بإستانبول وأن يوصل ما يتعلق بهما لوكيلهما الشهابى أحمد سـمونه بإستانبول، والبالغ ٤٢٠ دنياراً، بعد خصم المصاريف، ولكنه لم ينفذ ذلك، ولما حضر إلى ثغر رشيد توجها إليه وطالباه بثمن الأرز، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك اعترف بتسـلم الأرز المذكور، وأنه توجه به إلى إســتانبول، وباع بعضـه نقداً، والبعض الآخر بالأجل، ثم لما أراد الحضور من إستانبول، وضع مالهما مع ماله، والبالع ٢٥٠ ديناراً،

ووضـع ذلك كله فى محرمة، ولما نزل إلى البحر ضاع ذلك المبلغ، ولكن قاضى ثغر رشـــيـد لم يقتنع بتلـك الحجـة، وطـالـب المـدعى عليـه بـدفع المبلغ للمـدعيين المـذكورين[٢٨٦].وفى بعض الأحيـان نجـد بعضـــاً من التجـار المصرـــيين المقيمين نفى إسـتانبول، والمكونين لشركات تجارية بها، يرسـلون لمصرـ فى طلب الأرز لبيعه هناك، فعلى سـبيل المثال أقر رجب أغا أنه تسـلم من الخواجا على بن حسـين مبلغاً وقده ٨٩٠ قرشـاً وربع قرش، نظير أن يشترى له كمية من الأرز قدرها ١٩٧ إردباً، وقد قام بذلك، وأرسل تلك الكمية صحبة المركب المتوجه إلى إستانبول[٢٨٧].

وفى عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م) حدث خصام بين إبراهيم بن محمد من طائفة مســتحفظـان من التجـار القاطنين بخط خان الخليلى[٢٨٨] ومصــــطفى بن شـــعبان الإستانبولى، من التجار المسافرين للديار الرومية، بسبب ما ادعاه إبراهيم بن محمد، أنـه منذ ثلاثة عشرــ عاماً دفع لشـــخص يدعى الحاج يوســـف الرومى - حين كان مصـطفى بن شـعبان - مقيماً بثغر دمياط متهيئاً للسفر بمركبه إلى إستانبول - مبلغاً وقدره ألف قرش، وأمره أن يشـــترى له بذلك كمية من الأرز الأبيض، ويســـلمه إلى مصـطفى المذكور وينزله بمركبه ويتوجه به إلى إسـتانبول، ويبيعه ويوصل ما يتحصل من ثمنه لوكيله الحاج خليل المقيم بإسـتانبول وقد اعترف يوسـف الرومى أنه اشترى الأرز بالمبلغ المذكور، وشـحنه بمركب مصـطفى بن شعبان، وسلمه إليه، وتوجه بالأرز إلى اسـتابنول، وباعه بثمن وقدره ١٨٠٠ قرش، حسبما أخبره بذلك وكيله الحاج خليل المذكور، ثم أرســـل الأخير إلى إبراهيم بن محمد بأن الذى وصـــل إليه من ثمن الأرز ١٤٠٠ قرش، وطلـب من مصـــطفى بن شـــعبان باقى المبلغ وقدره أربعمائة قرش، وأجاب الأخير بتســـلم الأرز وإنزاله بمركبه، وبيعه، ودفع لخليل المذكور ١٥٥٠ قرش، كما أنه كان لا يعلم أن هذا الأرز متعلق بإبراهيم بن محمد، وطال الخصــــام بينهما بســـبب ذلك، وفى النهاية حلف مصـــطفى بن شـــعبان بالله أنه دفع لخليل المذكور ١٥٥٠ قرش، وأنه لم يبق شـئ فى عهدته من ذلك، وبناء عليه منع إبراهيم بن محمد من معارضة مصطفى بن شعبان[٢٨٩].

واحتلت تجارة السكر مركزاً بارزاً بين مصر والدولة العثمانية، فقد كانت مصر أهم مصدر لإنتاج السكر فى الدولة العثمانية وكانت أسواق الاستهلاك الواسعة فى الأناضول فى حاجة دائمة وماسة إليه[٢٩٠] وقد أشارت الوثائق إلى ذلك ففى عام (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٥م) وصل للمعلم سلمون بن إبراهيم اليهودى التاجر الإستانبولى من حجازى بن أحمد بن منيف، من أعيان التجار بثغر رشيد أربعة وثمانون قنطاراً من السكر، نظير مبلغ ١٢٠٠ قرش[٢٩١] واشترى الخواجا على الطرابلسى المقيم بإستانبول عن طريق أحد وكلائه بمصر ما قدره من السكر ٩٥ قنطاراً بثمن قدره ١٦١٨ قرشاً، وأرسلت تلك الكمية لبيعها فى إستانبول[٢٩٢].

وقد قامت بعض الدعاوى بين بعض المصريين والعثمانيين بسبب تجارة السكر، فقد أقر الحاج تركى بن المرحوم نوار البرلسى التاجر بثغر رشيد أن شخصاً يدعى محمد ريس الإستانبولى اشترى منه ٤٣٠ قنطاراً وتسعة وعشرون رطلاً من السكر الأبيض المكرر، بمبلغ ٦٧٠٠ قرشاً، ١٤ نصفاً فضة، وتوفى المشترى وهذا المبلغ باقى بذمته، وأنه ترك ما يورث عنه شرعاً بإستانبول، وأحضر الحاج تركى اثنين وشهدا بصحة ما قاله، وتمت كتابة حجة بذلك لقاضى إستانبول، وبناء على ذلك وكل الحاج تركى، أحمد بن عيسى القاطن بإستانبول فى الدعوى على ورثة محمد ريس، وقبض ذلك المبلغ من تركته[٢٩٣].

كما ادعى مصطفى بن إيواز الإستانبولى على عبدى بن عبدالله أنه يستحق بذمته مبلغ ١٣٧ قرشاً عن ثمن ٢٠٨ أُقة[٢٩٤] من السكر المكرر، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف، وأقر بأنه سلم المدعى ستة قناطير ونصف كتان ثمنها تسعة وعشرون قرشاً وربع القرش وعليه فالمتبقى بذمته مائة وسبعة وثلاثة أرباع قرشاً، وتعهد المدعى عليه بدفع المبلغ المتبقى للمدعى[٢٩٥].وزيادة فى توسيع نطاق تجارة السكر، وكل حسين بن على التاجر بخان بلت بإستانبول ابن عمه، للصرف على عمارة وترميم وكالة السكر الكائنة بثغر رشيد الجارية فى استحقاق الموكل، وبعد الكشف على الوكالة بمعرفة طائفة البناءين والمهندسين، وجد أنها محتاجة للعمارة والترميم، وقد تم ذلك بالفعل، وتكلف ذلك ٥٩٥ قرشاً ونصف قرش، وعلى ذلك

أصبحت الوكالة عامرة لمزاولة النشاط بها[٢٩٦]. ويظهر مما سبق أن السكر كان يمثل إيراداً كبيراً لمن يقوم بالتجارة فيه.

أما البن[٢٩٧] فيعد من السلع الغذائية التى حظرت الدولة العثمانية تصديرها خارج الولايات العثمانية، والهدف من ذلك خشية الدولة العثمانية أن يؤثر تصدير البن بطريقة

سلبية على صادراته لإستانبول، إذ أنه المشروب المفضل فى تلك الأنحاء[٢٩٨].وكانت وحدة الوزن فالبن تعرف باسم (فرق بن) أو (فردة بن) وتتراوح هذه الوحدة ما بين ١٣، ٣ قنطارً، وثلاثة قناطير، ويظهر فى الوثيقة الواحدة اختلاف حجم الفرق من وحدة لأخرى، وكذلك اختلاف العبوات فبعضها بالفروق، والبعض بعبوات من الخوص تسمى (زنابيل) وبعضها بعبوات تسمى (قطمة) وهى عبوة من الخيش تضم من قنطارين إلى قنطارين ونصف، وكان كل قنطار بن يعادل ١٠٠ رطل، كما كان هناك اختلاف فى أنواع البن، فعلى سبيل المثال هناك (البن الفقيهى، والقلب، والجفل، والصليبى، وقشر البن) وهذا أحد أسباب اختلاف الأسعار، إذ أن فارق السعر بين الفقيهى والصلبى يتراوح ما بين ٣ فى المائة، و ٥ فى المائة[٢٩٩].

وسوف نتعرض فيما يلى لنشاط بعض التجار فى تجارة البن: فى عام (١٠٢١هـ/ ١٦١٢م) اقترض يوسف بن عبدالله من معتقة محمد بن يحيى الإستانبولى ٢٥٠ قرشاً، وأذن له الأخير أن يسافر بذلك المبلغ إلى المخا باليمن، ليتاجر فى أصناف البضائع ومنها البن، وبعد أن يحضر إلى مصر يبيع ذلك، حتى يتحقق الربح والفائدة، وذلك بعد خصم رأس المال والكلف والمؤن، على أن يقسم الربح بينهما بالسوية[٣٠٠].وفى بعض الأحيان كانت تقام الدعاوى بسبب تجارة البن، فقد ادعى نوح أغا ابن شاه سوار الإستانبولى على رجب أغا أمين بيت المال، بأنه أثناء إقامته ببندر جدة اشترى خمسة عشر زنبيلاً من البن، وكتب عليها اسمه، ومنها خمسة زنابيل من البن القلب الصافى، وعشرة زنابيل من البن الجفل، وأرسل هذه الكمية إلى بندر السويس، فى حين تأخر هو ببندر جده، فى ذلك الوقت وضع رجب أغا يده على ذلك البن، وباعه ظناً منه أن صاحبه قد مات. ولكن عندما عاد نوح أغا إلى مصر

طلب منه ثمن البن فامتنع رجب أغا، ولكن عندما سئل الأخير أمام قاضى القضاة أجاب بالاعتراف بأنه وضع يده على اثنى عشر زنبيلاً، منها خمسة زنابيل من البن القلب زنتها أربعة عشر قنطاراً ونصف، والسبعة زنابيل الأخرى من البن الجفل، وكان وزنهم اثنين وعشرين قنطاراً، وأنه باع ذلك كله بثمن قيمته ٥، ٦٥٧ قرشاً، حساباً عن كل قنطار من البن القلب خمسة عشر قرشاً، وعن كل قنطار من البن الجفل عشرون قرشاً، وقبض ذلك لجهة بيت المال، وأنكر الثلاثة زنابيل الباقية، وقد ثبت لدى شيخ الإسلام بشهادة الشهود معرفة الاثنى عشر زنبيلاً، ومن ثم ألزم المدعى عليه بدفع ثمن البن للمدعى المذكور[٣٠١]، ونلاحظ أن بعض الباشوات العثمانيين كان لهم دور فى تجارة البن، فقد قبض ببالة بن عبدالله الوكيل الشرعى عن الخواجا عبدالرحمن بن صفى الدين الشهير بأبى أحمد النحراوى التاجر بإستانبول الساكن بمحلة خواجا باشا بإستانبول من محمد باشا والى مصر المعروف (بزلعة السم) مبلغاً وقدره عشرة آلاف قرش ثمن عشرة آلاف أقة بن ابتاعها وتسلمها محمد باشا بإستانبول، وقد تم التصادق على ذلك[٣٠٢].

وفى بعض الأحيان نجد من يقوم بتوكيل فرد لشراء كمية من البن لبيعها فى إستانبول، ففى عام (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م) وكل الأمير سليمان بن عبدالله بيرى جلبى[٣٠٣] لشراء سبع وعشرين فردة من البن ليرسلها إلى الديار الرومية لوكيله عثمان جلبى لبيعها هناك، على أن يتم تحصيل ما يبيعه ويرسله إلى موكله بمصر[٣٠٤]، وفى عام (١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م) أرسل الخواجا شهاب الدين الرشيدى لشريكه باكير بن يعقوب بإستانبول اثنى عشر زنبيلاً من البن لبيعها هناك[٣٠٥].وفى عام (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٥م) نشأ خلاف بين قسطاندى بن غالى النصرانى، وبين خليل بن محمد الإستانبولى، وعلى بن إيواظ الإستانبولى، بسبب كمية من البن قدرها ٨٢٠ أقة متأخرة عليهما، وقد سعى بعض الأطراف بينهم فى الصلح على أن يدفع كل من خليل وعلى خمسمائة أقة من البن، وتبرأ ذمتهما من الثلاثمائة وعشرين أقة الباقية، واتفقوا على ذلك بحضرة قاضى ثغر رشيد وبعض الشهود[٣٠٦].

ومن أهالى إستانبول الذين أدلوا بدلوهم فى تجارة البن الحاج مصطفى ابن مصطفى، فقد صَّدق على براءة ذمة الزينى على من طائفة مستحفظان من سبع عشرة فردة من البن، بمقتضى أن الأخير دفع للحاج مصطفى مبلغاً وقدره ٥٢٠ قرشاً وثلاث أرباع قرش نظير ذلك[٣٠٧].

وفى عام (١١٠٣هـ/ ١٦٩٢م) ادعى حسين بن عبدالله من طائفة عزبان وهو الوكيل الشرعى عن الحاج محمد عيد من كبار التجار القاطنين بإستانبول، على كل من إسماعيل كتخدا طائفة عزبان[٣٠٨]، وهو الوكيل الشرعى عن عائشة بنت عبدالله البيضاء زوجة موسى أغا من أعيان طائفة المتفرقة، وعلى عثمان جلبى بن يوسف بن عبدالله، وهو ابن أخى موسى أغا، بأن موكله محمد عيد يستحق بذمة موسى أغا ١٤٦٤ أقة من البن بقيمة قدرها ١٤٣٢ قرشاً، ابتاع ذلك من موكله المذكور، وتسلمه بإستانبول، وأن موكله محمد عيد أجل موسى أغا بذلك المبلغ، على أن يدفعه له بمصر، وبناء على ذلك يطالب الموكل بذلك المبلغ من مخلفات المتوفى المذكور، ليحوزه لموكله، ولكن المدعى عليهما أنكرا ذلك، ومن ثم طُلب من المدعى إثبات دعواه، فأحضر عدداً من الشهود، وأقروا ما ذكره المدعى فى دعواه، وبناءً على ذلك ألزم المدعى عليهما بدفع المبلغ المذكور للمدعى[٣٠٩] ويظهر مما سبق إلى أى مدى كانت تجارة البن مربحة ورائجة.

أما تجارة البهار، والتى اشتلمت على الزنجبيل، والقرفة، والفلفل الكالكوتى المنسوب إلى كلكتا بالهند، فكانت تجارة لها أهميتها الاقتصادية والغذائية، لكونه يستخدم فى حفظ الأطعمة ومن هنا كانت بالإسكندرية حواصل سلطانية تسمى "حواصل البهار السلطانى" يوضع بها جزء من المتحصلات من البهار الوارد إلى مصر، وما يشترى من التجار لسد حاجة المطابخ السلطانية فى إستانبول، ثم يباع منها ما يزيد عن حاجة المطابخ السلطانية للتجار الواردين على الإسكندرية طلباً له[٣١٠].فعلى سبيل المثال عينت ككونه ابنة إسحاق اليهودية الإستانبولية الناصرى محمد ابن أحمد وكيلاً عنها فى بيع سبعة قناطير، وثلاثة وعشرين رطلاً من الفلفل ضمن ثلاثة جوالات بالإسكندرية[٣١١].وقام كل من على بن محمد رصاص، ومحمد بن فضيلة،

وحسن بن على، بشراء عشرة قطع من البهار، فما اشتراه الأول ثلاثة قطع من الفلفل، وثلاثة من القرفة، والثانى قطعة من الزنجبيل وأخرى من الفلفل، وما اشتراه الأخير قطعتين من الفلفل، وحمل كل منهم تلك الكمية تمهيداً لإرسالها إلى إستانبول لبيعها هناك على سبيل المتاجرة[٣١٢].

أما زيت الزيتون، والمعروف بالطيب أو المبارك[٣١٣] والزيت الحار فهما من السلع المهمة التى كانت مصر تقوم بتصديرهما إلى إستانبول، وتكمن أهمية الزيت المبارك أنه كان يدخل فى علاج بعض الأمراض، لذا كانت الدولة العثمانية فى حاجة ماسة إليه. على سبيل المثال تصادق الحاج سالم بن جمعة الإستانبولى، وهو من أعيان التجار، مع الحاج عمر بن عبدالرحمن التاجر بوكالة الزيت ببولاق أن آخر ما يستحقه الحاج عمر بذمة الحاج سالم مبلغاً قدره ٩٦ قرشاً باقى ثمن زيت طيب ابتاعه وتسلمه منه قبل تاريخه، كان قد أرسله إلى إستانبول[٣١٤].

أما بالنسبة للزيت الحار فكان يستخدم فى إعداد الأطعمة، وكانت إستانبول فى حاجة دائمة إليه، ففى عام (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٦م) أرسلت أوامر من إستانبول بضرورة إرسال عشرين ألف قلة من الزيت الحار المستخرج من بذر الكتان، وتعهد شويل شيخ طائفة المعاصرية[٣١٥] بتجهيز تلك الكمية خلال شهر، وبلغ ثمن كل قلة من قلل الزيت ١٥٠ نصف فضة[٣١٦].

ويعد الكتان من السلع الغذائية المهمة التى كانت إستانبول فى حاجة إليها[٣١٧] وكثيراً ما وجدت صفقات تجارية منه بين مصريين وعثمانيين، فعلى سبيل المثال اشترى حسنى بن إبراهيم الأزميرى من محمد بن لطفى، تسعة جوالات كتان أبيض بوزن قدره ٦١ وربع قنطاراً نظير مبلغ قدرة ٢٤٧ ديناراً، واعترف المشترى المذكور بتسلم ذلك[٣١٨] كما اشترى شعبان بن رمضان الإستانبولى من محمد جاويش[٣١٩] غزوايتين كتان، زنتهما خمسة قناطير بثمن قدره ألف نصف فضة[٣٢٠].وكانت تقام الدعاوى بسبب تجارة الكتان، قد ادعى على بن يوسف الكتاتنى ببولاق على أحمد بن سليمان الشهير ببيرم الإستانبولى بأنه أعطاه خمسة وخمسين قنطاراً، وواحداً وستين رطلاً من الكتان على سبيل الأمانة ليبيع ذلك

بإستانبول، ويطالبه بذلك، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف، وأنه تصرف فى الكتان المذكور وباعه بإستانبول، وبعد خصم المصاريف اللازمة، تبقى للمدعى من ثمن الكتان ٢٤٠ قرشاً، و٣١ نصف فضة[٣٢١].وكان يوجد تجار كتان عثمانيون فى مصر من أجل تسهيل عقد الصفقات المرسلة لإستانبول مثال ذلك حسين بن عبدالله تابع قيطاس الرومى التاجر فى الكتان بالديار الرومية[٣٢٢]، وأحمد أغا الشهير بالأدرنى، والسيد الشريف مصطفى، والحاج سليمان والحاج محمد الإستانبولى، والتاجر كل منهم بوكالة الكتان ببولاق[٣٢٣].

واحتلت تجارة الأصواف والأقطان والأقمشة مركزاً لا بأس به بين مصر والدولة العثمانية، فبالنسبة للأصواف كانت ترد لمصر من إستانبول لجودتها الفائقة ولحاجة مصر إليها، ففى عام (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م) ادعى محمد بن عبدالله على جعفر بن عبدالله الأميرى، أنه أحضر له أصواف من إستانبول قيمتها واحداً وثلاثون ديناراً ليبيع له ذلك، على أن يقسم الربح بينهما، وقد باع وقبض الثمن، وطالب المدعى عليه بالربح وقدره سبعة دنانير، فلما سئل الأخير عن ذلك؛ أجاب بأن المدعى أوصاه أن يشترى له أصواف من إستانبول وأرسل إليه ذلك، ولم يشترط له الربح، فطلب من المدعى عليه اليمين على ذلك فحلف بالله اليمين الشرعية على ذلك[٣٢٤].

أما بالنسبة للقطن فلم تكن زراعته شائعة فى مصر، ولكن كان يتم تصدير بعض الكميات منه للدولة العثمانية، فعلى سبيل المثال أقر المعلم إسحاق بن موسى ابن يحيى اليهودى الأزميرى المقيم بمصر أنه متأخر بذمته للحاج رسول بن موسى، والمقيم بمدينة أزمير مبلغاً وقدره ٤٥٠ قرشاً عن ثمن قطن أرسله إليه بمدينة أزمير على سبيل التجارة[٣٢٥].

وبالنسبة للأقمشة أشارت الوثائق إلى قيام حركة نشطة فى تجارتها، فعلى سبيل المثال اعترف الحاج إبراهيم بن بيرم الرومى الوكيل الشرعى عن الأمير على جلبى تابع الأمير على بن قيطاس الإستانبولى أنه وصل إليه من الأمير أحمد متفرقة ديوان مصر مبلغ ٥٤٠ قرشاً نظير نوعيات مختلفة من القماش واردة من

إستانبول[٣٢٦].وفى عام (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) أرسلت مصر إلى إستانبول ما يقرب من ٦٠ بالة من القماش، زنتهم ٣١ قنطار[٣٢٧] وفى عام (١٠٧٧هـ/ ١٦٦م) أشحن ثلاثة أفراد بمراكبهم ٢٠ بالة من القماش، وبلغ ناولون ذلك ١٤٠ قرشاً، وتعهدوا بإيصال إلى إستانبول[٣٢٨] فى حين بلغت الكمية المرسلة فى عام (١٠٨٠هـ/ ١٦٧٠م) ٦٠ بالة أرسلت على ثلاث دفعات[٣٢٩].وكانت تقام - أحياناً - الدعاوى بسبب تجارة الأقمشة، فقد ادعى الشهابى ابن أحمد بن رمضان الإستانبولى على الزينى سياوش بن عبدالله من طائفة مستحفظان أنه وضع يده على سبيل الأمانة على كمية من الأقمشة تخصه، ولكن المدعى لم يستطع إثبات دعواه، وبناء على ذلك بطلت تلك الدعوى[٣٣٠].

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد لوحظ قيام نشاط تجارى فيها - إلى حد ما - وتمثلت فى الثيران، والخيول، والجمال، والأغنام. فى عام (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م) تم تصدير عدد كبير من الثيران إلى إستانبول وقبض يوسف بن محمد، وعدد من السُوَّاس مبلغ اثنين وثلاثين ديناراً، وذلك معلوم أجرتهم وجميع كلفتهم فى مدة سفرهم بالثيران من الإسكندرية إلى ميناء إستانبول، وتعهدوا بأداء الخدمة فيما يخص تلك الثيران[٣٣١] وتصادق الزينى حسن بن عبدالله الرومى من كبار التجار تابع الحاج حسن الإستانبولى مع الحاج سليمان بن عبدالباقى، على أن ما يستحقه الزينى حسن بذمة الحاج سليمان بن عبدالباقى مبلغ ٥، ٤٧ ديناراً عن ثمن أربعة ثيران[٣٣٢].وكانت الدولة العثمانية فى حاجة إلى الخيول العربية، ربما لاستخدامها فى الحروب، أو رحلات الصيد، أو لبيعها، فعلى سبيل المثال أشهد على نفسه الريس أحمد العمرى أنه تسلم أجرة نقل ستة وخمسين رأساً من الخيل بمركبه لإيصالها إلى الديار الرومية[٣٣٣] وفى عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م) أقر عبدالكريم بن عبدالله مقدم طائفة الجمالة بالبحيرة أنه قبض أجرة ٢٠٤ جمل، ثم حملهم من رشيد إلى الإسكندرية، تمهيداً لإرسالهم إلى إستانبول، وكانت أجرة كل جمل ١٥ نصف فضة[٣٣٤] كما كانت مصر تقوم بتصدير الأغنام ذات السلالات الجيدة إلى الدولة العثمانية[٣٣٥].

وكانت مصر تستورد من إستانبول الزبيب[٣٣٦] واللبان[٣٣٧] والدخان[٣٣٨] علاوة على الأمشاط، والملاعق الخشبية، والملابس، والأحذية الحريمى، والأقمشة الحريرية والكتانية، والجلود، والحلوى الجافة، والمجوهرات، والنحاس ...... إلخ[٣٣٩].ونلاحظ مما سبق وجود حركة تجارية رائجة بين مصر والدولة العثمانية، مما ساعد على تحقيق أرباح طائلة للطرفين على السواء.

ثانياً: قانون الحظر والتسعير.

لما كانت أراضى الدولة العثمانية تمتد فوق مساحة شاسعة من ثلاث قارات. فقد تميزت كل بقعة من بقاعها بإنتاج محاصيل وسلع معينة، وينقل الزائد عن الحاجة من تلك المحاصيل والسلع إلى المناطق الأخرى، وكان من نتيجة ذلك ظهور نشاط تجارى واسع داخل البلاد، غير أن كل المحاصيل والسلع لم تكن تتمتع بدرجات متساوية من التدفق؛ ولأن بعض المحاصيل مثل القمح؛ والذى يعد مصدراً أساسياً لغذاء الأهالى، كان انتقاله محظوراً خارج نطاق الدولة كلية، ويرجع السبب فى ذلك إلى الحيلولة دون إحداث قحط مصطنع، وتوفير حاجة الجيش العثمانى من المؤن خلال خروجه المتواصل للحرب، وحتى لا يتقوى أعداء الدولة عليها، مع توفير سبل الإعاشة للمدن الكبرى التى لا تكتفى ذاتياً مثل إستانبول، وأدرنة، وبلاد الشام[٣٤٠]، والقدس[٣٤١] والحجاز[٣٤٢] وغير ذلك[٣٤٣].

ونتيجة لذلك طبقت الدولة العثمانية قانون الحظر بغية توفير الاحتياجات الضرورية للأهالى، وقد طبق هذا القانون على المواد الغذائية، وبعض الخامات الصناعية، وحظرت بذلك بيع السلع للتجار الأجانب الذين يقدمون أسعاراً أعلى مما يقدمه التجار المحليون، حتى لا تظهر أزمات اقتصادية، ويحول ذلك دون اشتداد ساعد أعداء الدولة[٣٤٤]، وبناء على ذلك كانت تصدر الأوامر بضرورة تطبيق قانون الحظر. فعلى سبيل المثال وصلت الأنباء إلى ولاة الأمور فى مصر أن بعض التجار يبيعون لليهود والنصارى والفرنج القمح، والفول، والشعير، وغير ذلك من السلع المختلفة، ونتيجة لذلك يحدث الضرر، وتغلو الأسعار، ويشتد ساعد الأعداء المحيطين بالدولة، لذا صدر حكم من الديوان العالى بأن كل من باع لأحد من اليهود والنصارى

والفرنج شيئاً من القمح والفول، والشعير، وغير ذلك من الحبوب يقبض عليه، ويؤخذ ما باعه إلى الديوان الشريف، وتم إحضار البائعين والمشترين للديوان لمخالفتهم الأوامر الشريفة تمهيداً لمعاقبتهم(٣٤٥).ومن ضمن السلع التى كان السلاطين العثمانيين، يصدرون أوامر بحظر تصديرها الأرز والبن، وضرورة الاحتفاظ بهما للدولة(٣٤٦).

وإذا كانت الدولة العثمانية قد طبقت قانون الحظر فإنها كانت تصدر أوامرها لمحاربة الاحتكار ففى عام (١١١١هـ/ ١٦٩٩م) وصلت لمسامع السلطان أن جماعة من التجار والفلاحين بثغر رشيد يحتكرون الأرز ويخزنونه ويبيعونه فى غير أوانه، مما تسبب عنه زيادة فى الأسعار، مما أثر بالسلب على من يقوم بشراء الأرز، وبناءً على ذلك صدرت الأوامر السلطانية بأن الأرز لا يتعاطاه فى الزراعة والعهد والبيع إلا الفلاحين الذين يقومون بزراعته دون التجار المحتكرين الذين يقومون بخزنه مما يسبب غلاء فى الأسعار(٣٤٧).وعلى الرغم من ذلك لم يكن قانون الحظر حائلاً دون تهريب بعض السلع، لأن التجار الأجانب، كانوا يقومون بشراء تلك السلع بسعر أعلى، وبلغ ذلك ذروته فى أواخر القرن السابع عشر(٣٤٨).

أما التسعير فهو الحد الأقصى من القيمة المقررة من السلطات الرسمية لسلعة من السلع وقد عنى العثمانيون عناية كبيرة بهذا النظام بغية توفير عوامل الرفاهية للأهالى، وكانت تجرى عملية تقرير الأسعار عن طريق مشايخ الحرف والتجار فى حضور القاضى والمحتسب(٣٤٩)، ومع أن المنفعة العامة هى الأمر الذى يؤخذ فى الاعتبار أثناء عملية التسعير، إلا أنه كان يترك للحرفيين والتجار دائماً قدراً من الربح تبعاً لجنس السلعة ونوع المنتج، والمواد الخام(٣٥٠).وكان يجرى ضبط أسعار المواد الغذائية، وبالأخص اللحوم والألبان ومنتجاتها فى أشهر الربيع والخريف، كما كان من أهم الأمور التى يراعيها المسئولون أن يقضى الناس شهر رمضان فى سعة واطمئنان، ولأجل ذلك كان - غالباً - فى آخر شهر شعبان يجرى تحديد أسعار المأكولات من جديد، كما كانت هناك أمور تفرض على المسئولين أن يعيدوا النظر فى الأسعار لا سيما فى الأحوال غير العادية كالحروب والحصار، والتعبئة، وفى حالات الكوارث الطبيعية كالجفاف والسيول، ومما يؤثر على ميزان العرض والطلب وتصبح هناك ضرورة لزيادة الأسعار، وفى الأونة التى كانت تنخفض فيها قيمة العملة كان

يتم وضـع الترتيبات لضـبط الأسـعار[٣٥١].وضماناً لتنفيذ سياسة التسعير، كانت توضع الأســواق تحت الرقابة دائماً، وتجرى عمليات التفتيش اليومية بواســطة المحتســب، وعدد من المســاعدين له، فيتجولون فى الأســواق، ويعاقبون كل من يخالف قواعد التسـعير أو التطفيف فى الكيل والميزان[٣٥٢].وإحكاماً وتطبيقاً لسياسة التسعير لضمان ســلامة عملية البيع والشراء، كانت الدولة تصــدر الأوامر من أجل تحديد وحدات المقاييس، والأوزان، فعلى سـبيل المثال فى عام (١٠٢٧هــــ/ ١٦١٨م) تم إرســال أمر شريف سـلطانى لمصرـ لتحرير الذراع[٣٥٣]، والقنطار والكيلة[٣٥٤] ودمغها[٣٥٥] كما كانت الـدولـة تعنى بـاختيـار الوزانيين فى الثغور، ومن ثم كانت تصــدر الأوامر بتعيينهم، شريطة اتصـافهم بالعلم والأمانة[٣٥٦].وكانت الدولة ما بين الحين والآخر تصـدر قوائم معينة تحدد فيها أسـعار أهم السـلع الغذائية، ففى (١١١٠هـــــ/ ١٦٩٨م) ورد أمر سلطانى بخصوص ذلك[٣٥٧].وهى كما يلى:

السلعة	السعر	السلعة	السعر
ربع[٣٥٨] القمح	١٥ نصفاً فضة	أقة السمك البورى	بنصفي فضة
أقة اللحم الضانى	٤ أنصاف فضة	كل مائة حزمة لفت	بنصف فضة
أقة اللحم الجاموسى	٢ نصفاً فضة	كل ١٦ بيضة	" "
رطل الدهن	٣ أنصاف فضة	رطل السمن	٩أنصاف فضة
أوقة الجبن الجاموسى	٤ " "	أوقة الطحينة	بنصف وجديدين
ثلاثة أرطال لبن جاموسى	بنصف فضة	رطل الصابون	٤أنصاف فضة
أربعة أرطال لبن بقرى	" "	رطل البصل	بجديد
رطل اللبن الرايب	" "	رطل العجوة	عشرة جدد
أوقة السيرج	٢ جديد[٣٥٩]	أقة الزيتون المغربى	٦أنصاف فضة
أوقة الزيت الحار	بنصف فضة	رطل الزيت الطيب	٨٠٠نصف فضة

رطل العسل	٤ أنصاف فضة	رطل الحلاوة	٣,٥ نصفاً فضة
رطل الأرز	٢٠ نصف فضة	أوقة اللية الضانى	بجديدين
رطل البن المدقوق	١٤ " "	ربع العدس والحمص	١٥نصف
رطل البن الأخضر	١٣ " "	ربع الكمون والينسون	٢٠جديد
أوقتين ونصف خبز	بجديد	ربع حبة البركة	بنصفين فضة
٨ أرطال فول أخضر	بنصف	—	—

ويلاحظ من الجدول السابق أو أسعار تلك السلع كانت - إلى حد ما مرتفعة - ويرجع ذلك إلى الأزمة السياسية التى كانت تمر بها مصر فى تلك السنة، وهى تهديد العربان للأهالى، ومحاولات الدولة العثمانية تحجيم نفوذهم والقضاء على تهديداتهم، كما يلاحظ أيضاً وجود تفاوت كبير فى أسعار تلك السلع نظراً لأهميتها التجارية والغذائية.

وأما بالنسبة لأسعار العملات، فنجد أن العملة فى مصر، قد ارتبطت بالعملة العثمانية بشكل جعل أى تأثير فى قيمة العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة فى مصر، وكان يتم إلغاء التداول ببعض أنواع النقود واستبدالها بغيرها، وتقدير قيمة رسمية للعملة الباقية[٣٦٠]*.

وما بين آونة وأخرى كان يتم إرسال الأوامر السلطانية إلى مصر لتحديد أسعار العملات، ففى عام (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م) تم الاتفاق بالديوان على أن كل اثنى عشر جديداً بنصف فضة وكل شريفى بخميس نصفاً، وكل قرش بثلاثين نصفاً[٣٦١].وفى عام (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م) وردت أوامر سلطانية بتحديد أسعار بعض العملات منها الدينار الذهب الأبى طرة[٣٦٢] بمائة نصف فضة والثمانية الجدد بنصف فضة والشريفى بخمسة وتسعين نصف فضة[٣٦٣].وفى عام (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م) وردت قائمة من إستانبول بأسعار بعض العملات فالريال[٣٦٤] الحجر الأى طاقة بـ٥٥ نصف فضة، والريال الأسدى بـ٤٣ نصف فضة، والدينار الطرلى بـ١٠٠٠ نصف فضة، والدينار

الأشرفى بـ٩٠نصف فضة[٣٦٥].ويظهر من التعسير مدى حرص الدولة العثمانية على استقرار الأوضاع الاقتصادية فى مصر نظراً لما تمثله مصر من أهمية كبرى للدولة العثمانية.

ثالثاً: الاقتراض

شاعت عملية الاقتراض بين المصريين والعثمانيين كظاهرة اقتصادية فى ذلك الوقت؛ ربما يرجع الاقتراض من أجل التجارة، أو لشراء عقار ما، أو على سبيل السلف، ونلاحظ أن المبلغ الذى يتم اقتراضه لم يكن به ربا، أو أية زيادة، وكثيراً ما قامت الدعاوى بسبب الاقتراض، فهناك من استطاع إثبات دعواه، وهناك من لم يستطع، وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

فى عام (١٠١٢هـ/ ١٦٠٤م) ادعى الزينى أحمد بن عبدالله الإستانبولى على الأمير سليمان بن عبدالله الوصى على مخلفات الزينى عبدالرحمن بن عبدالله أنه يستحق بذمة الأخير ثلاثمائة وخمسين ديناراً نظير قرض اقترضه منه وتسلمه حال حياته، وقد ترك المتوفى ما يورث عنه شرعاً من كتان وبن وغير ذلك، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بوفاة عبدالرحمن بن عبدالله، وطلب من المدعى إثبات دعواه، فأحضر الأخير كل من محمد جلبى بن حسن الإستانبولى، ورمضان بن عبدالله الإسباهى، والناصرى محمد بن عبدالمجيد، والحاج على بن عبدالله الإستانبولى، والتاجر كل منهم بثغر رشيد، فشهدوا بما قاله المدعى فى دعواه، كما حلف الأخير بالله تصديقاً لما جاء فى دعواه، وبناء على ذلك ألزم المدعى عليه بدفع المبلغ المذكور[٣٦٦].

وفى بعض الأحيان نجد بعض المصريين يقترضون من عثمانيين أثناء إقامتهم فى إستانبول؛ فعلى سبيل المثال أقر واعترف على بن عبدالله الإستانبولى أنه تسلم من على أفندى بن عبدالجبار مبلغاً وقدره سبعون ديناراً، كان الأخير قد اقترضها منه[٣٦٧]، كما تصادق الأمير ذو الفقار بك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر مع الزينى محمود ابن عبدالله الوكيل الشرعى عن الزينى حسن باشا الينكجرى الإستانبولى، أن الذى يستحقه الأخير بذمة الأمير ذو الفقار بك عن قيمة قرض اقترضه وتسلمه من الموكل

بإســـتانبول مبلغاً وقدره ١٨٤٠ ديناراً، وقد اعترف الوكيل بقبض ذلك المبلغ من الأمير ذى الفقار بك وتعهد الموكل بتسـليم ذلك المبلغ لموكله[٣٦٨].ولدىْ سـليمان أغا أمين بيت المال ادعى سـفر بن عبدالله الإســتانبولى أن له فى ذمة محمد أفندى الشهير بشيخ مائة دينار، كان قد اقترضها منه وهو بمدينة إستانبول، واستطاع المدعى إثبات ذلك عن طريق بعض الشـهود، وبناء عليه سـلّم أمين بيت المال مبلغ المائة دينار للمدعى من مخلفات المتوفى[٣٦٩].

وفى بعض الأحيان يفشـل المدعى فى إثبات دعواه، فعلى سـبيل المثال ادعى محمـد بن عبـداللـه الإســتـانبولى الجاويش بالديار الرومية على على بن الوانلى أنه يسـتحق بذمته مبلغاً وقدره مائتي قرش، كان قد اقترضـها منه بإسـتانبول ولما سـئل المـدعى عليـه عن ذلك أنكر، بل وطلب من المدعى إثبات دعواه، فطلب الأخير مهلة ثلاثة أيام، ومضــت سـبعة أيام ولم يسـتطع المدعى إثبات دعواه، ثم حلف المدعى عليه يميناً أنه ما اقترض شـيئاً من المدعى، وبناء عليه مُنع الأخير من معارضته لأنه لم يحضر البينة على دعواه[٣٧٠] كما ادعى عثمان بن عبدالله من المتفرقة على موسى بن بنفشـة اليهودى الإسـتانبولى بأنه منذ سـبع سـنوات قبض منه بمدينة إسـتانبول على طريق القرض الشرعى خمســين دينـاراً، ولكن المدعى عليه أنكر ذلك، وطلب من المدعى إثبات داعوه، ولكنه لم يستطع، فحلف موسى المدعى عليه بالله والتوارة، أنه لم يتسلم ولم يقترض من المدعى ذلك المبلغ، وأن ذمته بريئة من ذلك[٣٧١].

كما نلاحظ أن بعض العثمانيين أثبت دعوى إقراضـــه عن طريق كتاب نقلى من أية محكمة بإستانبول، فعلى سبيل المثال أدعى احمد بن صالحى الوكيل الشرعى عن حمزة بن عناية الله الإسـتانبولى، على عثمان بن عبدالله من طائفة مسـتحفظان أنه أقرضـه بمدينة إسـتانبول مائة قرش حسـبما يشهد بذلك الكتاب النقلى الوارد من قبل عبدالرحمن أفندى بن عمر القاضى بمحكمة أج جلبى بإســتانبول ولما عرض هذا الأمر على المـدعى عليـه أنكره، فـأبرز المدعى من يده الكتاب النقلى وأعطاه للحاكم الحنفى بمحكمة الباب العالى، وعرف مضمونه، وتأكد من صحته، ورغم ذلك استمر

المدعى عليه فى إنكار دعواه، فأحضر المدعى عدداً من الشهود وأثبتوا صحة ما جاء فى الكتاب النقلى، وبمقتضى ذلك ألزم المدعى عليه بدفع ذلك المبلغ للمدعى[٣٧٢].

وفى عام (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٣م) ادعى الأمير دلاور أغا من أعيان أمراء الجراكسة[٣٧٣] بمصر على السيد الشريف محى الدين الإستانبولى أنه يستحق بذمته ١٥٢٠ قرشاً، قيمة قرض واجب القضاء، وقد حُكم بذلك بموجب حجة مسطرة من محكمة محمود باشا بإستانبول، وأنكر المدعى عليه ذلك، وطلب من المدعى إثبات دعواه، فأحضر الأخير عدداً من الشهود أقروا بصحة دعواه، ولكن الشريف محى الدين الإستانبولى اتهم هؤلاء الشهود بالرشوة، فحلف المدعى المذكور أنه صادق فى دعواه، ثم حضر بين يدى قاضى القضاة جماعة من أمراء الجراكسة بمصر وأكدوا صحة دعوى دلاور أغا عند ذلك ألزم قاضى القضاة المدعى عليه بدفع المبلغ المذكور لدلاور أغا[٣٧٤]، وفى بعض الأحيان كان المقترض يعترف بقيمة ما اقترضه، ومن أمثلة ذلك أن على بن على؛ قد أقر أن فى ذمته لمصطفى بن على الإستانبولى من طائفة مستحفظان قلعة مصر ثمانين قرشاً عن قيمة قرض شرعى[٣٧٥]، كما أقر حسن أغا الإستانبولى أنه بذمته للأمير حسين جلبى بن حسن من أعيان طائفة مستحفظان ستين ألف نصف فضة[٣٧٦]، وفى أحيان أخرى نجد أن بعض المصريين كان يبيع عقاراً له بإستانبول لسداد ما عليه من قروض وديون، فقد شهد على نفسه الأمير عبدالرحمن بن محمد جاويش ديوان مصر أنه وكل أخاه إبراهيم أفندى المقيم بإستانبول فى بيع داره الكائنة بتلك المدينة بمحلة السلطان سليم والجارية فى ملكه، والمشتملة على خمس غرف، ومطبخ، وحوش، ومنافع، ومرافق، وما بها من أثاث وأمتعة لوفاء ما عليه من قروض وديون، وقد أقر الأمير عبدالرحمن بأن فى ذمته ليوسف بن منتشو اليهودى الإستانبولى، أربعمائة قرش، وعلى ذلك بعد بيع الدار يقوم الوكيل بسداد ذلك القرض، وما بقى من ثمن الدار يحوزه لأخيه الموكل المذكور[٣٧٧].كما نلاحظ أن بعض العثمانيين كان يقترض من مصريين أثناء موسم الحج، فعلى سبيل المثال ادعى الحاج على بن أحمد، على الحاج مصطفى الإستانبولى،

وهو الوصى الشرعى المختار من قبل يحيى بن السيد برهان الإستانبولى أنه يستحق من مخلفاته ١١٥ قرشاً، كان قد اقترضها منه بمكة المشرفة أثناء موسم الحج، وكتب له بذلك حجة شرعية، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك؛ طلب من المدعى إثبات دعواه، فأحضر الأخير عدداً من الشهود أقروا ما ذكره فى دعواه، وبناءً على ذلك ألزم المدعى عليه بدفع المبلغ المذكور للحاج على بن أحمد[٣٧٨].وعلى هذا الأساس يعد مبدأ الاقتراض صورة مهمة من صور المعاملات الاقتصادية بين المصريين والعثمانيين والتى تنوعت أغراضها.

رابعاً: الإلتزام[٣٧٩].

بمقتضى نظام الإلتزام، كانت الدولة تعهد إلى أشخاص من ذوى النفوذ والثراء بجباية الضرائب المربوطة على الأراضى الزراعية على الفلاحين فى قرية أو أكثر لمدة زمنية محددة أول الأمر[٣٨٠]، وكان يطلق على هذا الشخص اسم (الملتزم) وكان عليه قبل أن يباشر عمله كملتزم القيام بدفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التى يمارس فيها اختصاصاته، وتسمى هذه المنطقة دائرة الإلتزام، وطبقاً لنظام الإلتزام كانت الأرض الزراعية فى القرية تنقسم إلى أربعة وعشرين قيراطاً، وهذا التقسيم لا علاقة له بقراريط الفدان المعروفة، فقد يصل القيراط فى الإلتزام إلى عشرات الأفدنة[٣٨١].وقد حاز بعض العثمانيين حصص التزام، وإن كانت بسيطة، لأن مجالات استثماراتهم الاقتصادية فى مصر كانت منصبة على التجارة، بل وفى بعض الأحيان كانوا يقومون بتأجير وإيجار تلك الحصص وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

فى عام (١٠١٩هـ/ ١٦١٠م) استأجر الأمير مصطفى الناصرى من إقبال أغا الإستانبولى جميع أراضى ناحية سنباط[٣٨٢] لينتفع المستأجر بتلك الحصة مدة سنة (١٠١٩هـ/ ١٦١٠م) بأجرة قدرها خمسة عشر ألف نصف فضة، وقبض المؤجر من ذلك خمسة آلاف نصف فضة على سبيل التعجيل، وباقى ذلك، يدفعها المستأجر على ثلاثة أقساط متساوية مدة ومبلغاً، وتصادق كل من المؤجر والمستأجر على ذلك[٣٨٣]، كما استأجر جعفر بن عبدالله الإستانبولى من الشيخ شهاب الدين أبى العباس جميع

الربع من كامل أراضى ناحية البقلية[٣٨٤]، لينتفع المستأجر بتلك الحصة بالزرع والزراعة والإجارة لمدة سنة، بأجرة تقدر بـــ ٤٢٠٠ نصف فضة أجرة خالصة عن ذلك[٣٨٥].واستأجر الحاج إسماعيل بن محمود الأزميرى التاجر بوكالة الوزير محمد باشا بثغر رشيد، من إبراهيم بن عبدالله تابع محمد جلبى قطعة الأرض الكائنة بحرى ثغر رشيد على شاطئ النيل، لينتفع المستأجر بجميع وجوه الانتفاعات الشرعية، مدة سنة (١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) وعشرة أشهر تمضى من تاريخه بأجرة قدرها خمسمائة قرش، وتسلم كل من المؤجر، والمستأجر ما يخصهما[٣٨٦].

وادعى محمد أفندى بن عبدالقادر الرومى الإستانبولى الوصى الشرعى على كريمة ابنة أيوب أفندى بن على المتوفى قبل تاريخه بالديار الرومية، والمنحصر ميراثه الشرعى فى زوجته عائشة بنت عبدالرحمن بن عبدالله، وفى ابنته كريمة القاصرة، وفى أخته صالحة، الثابت وصايته بموجب حجة مسطرة من محكمة القسمة العسكرية بإستانبول، ادعى على على بن عبدالله من طائفة المتفرقة الوكيل الشرعى عن أحمد ياقوت من أعيان المتفرقة، بأن الأخير كان وكيلاً عن المرحوم أيوب أفندى، ومتصرفاً عنه فى نواحى التزامه بشبلنجة[٣٨٧] وبناء عليه يطالبه بما هو فى جهته من موجودات ليحوزه للورثة، ولما سئل عن ذلك المدعى عليه، أجاب بالاعتراف، وصَّدق على الدعوى المذكورة، عند ذلك ألزم المدعى عليه موكله بأن يقوم بتحرير جميع ما هو تحت يده للمتوفى المذكور فيما يخص الناحية من أموال، ومواشى وغلال، ويسلمه لمحمد أفندى الوصى المذكور لإيصاله للورثة[٣٨٨].

كما ادعى الزينى حسين بن عبدالله الوكيل الشرعى عن ابنتى محمود أفندى الإستانبولى هما نجابى، وخندقية المعين توكيله عنهما بموجب الكتاب النقلى من محكمة أج جلبى بمدينة إستانبول، على كل من الأمير إيواز بن عبدالله، والأمير يوسف بن عبدالله من طائفة مستحفظان بأن محمود أفندى يستحق بذمة سليم بك أمير اللوا، مبلغاً وقدره ٤٥٨٠٠ نصف فضة، وهو القدر المتأخر بينهما من المعاملات، ويستحق بذمته أيضاً فائض[٣٨٩] الحصة التى قدرها الربع من ناحية قلوصنة[٣٩٠] التى كانت جارية فى التزام محمود أفندى، ولما كان المدعى عليهما

قيمين شرعيين على مخلفات سليم بك، فإنهما قد تعهدوا بما يظهر من الديون التى تثبت على جهة تركة الأخير، وبناء على ذلك يطالبهما المدعى بالمبلغ المذكور، وبفائض الحصة المذكورة ليحوز ذلك لموكلتيه، ولما سئل المدعى عليهما عن ذلك، أجابا بالاعتراف فى التعهد المذكور، ولكنهما أظهرا حجة مختومة بختم محمود أفندى، باستيفاء الأخير لكل ما هو بذمة سليم بك، من حساب فائض الحصة المذكورة، والمبلغ المدعى به، وكان ذلك بحضرة عدد من الشهود، وبناء على ذلك منع المدعى من معارضة المدعى عليهما[٣٩١].على أية حال هذا هو إسهام العثمانيين الضئيل فى مجال حيازة حصص الإلتزام.

خامساً: ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر.

كان يوجد بمصر فئات مختلفة من العثمانيين من طائفة القابى قول[٣٩٢] والجاويشية، والجراكسة، والمتفرقة، وبعد وفاتهم سواء بإستانبول أو بمصر، كان يتم تحرير مخلفاتهم، ويخصم ما عليها من ديون، ثم ترسل إلى ورثة المتوفى بإستانبول[٣٩٣] كما كانت هناك تركات تؤول لبيت المال لمن لا وارث له، بالإضافة إلى الدعاوى التى كان يقيمها العثمانيون بسبب مخلفات ذويهم، وعلى أية حال تعطى تلك المخلفات صورة واضحة عن أوضاع العثمانيين الاقتصادية والاجتماعية بمصر، وما يهمنا هنا الأوضاع الاقتصادية.

وكان لأفراد طائفة القابى قول طوال القرن السابع عشر تركات كثيرة بمصر اختلفت قيمتها، ففى عام (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) توفى درويش بن خضر من طائفة القابى قول بمصر، وكان المستحق لميراثه زوجته، ووالدته، وأولاده الثلاثة الغائبين بإستانبول بقرية يدغتلو من ولاية قرمان، وبناء عليه تم استخلاص تركته الموجودة بمصر على يد على بن شاهين الرومى زوج أخت المتوفى؛ بموجب أوامر سلطانية، بعد أن وضع أمين بيت المال يده عليها، وقد بلغ باقى التركة المقسم على الورثة بعد خصم المصاريف اللازمة ٩٨٣قرشاً[٣٩٤]، أما فى عام (١٠٥٩هـ/ ١٦٤٩م) فقد توفى أربعة غرقى برشيد من تلك الطائفة، ومن ثم صدرت أوامر سلطانية لتحرير مخلفاتهم، وقد بلغت ٧٦٤ قرشاً[٣٩٥].

ومن أفراد طائفة القابى قول من كان يعين وصـياً قبل وفاته على مخلفاته، فقد أوصى محمد بن يايا بشـــة من محلة طبخانة التابعة لإســـتانبول أن المســـتحق لميراثه بعد وفاته أولاه الثلاثة وهم أحمد وحسـين وحســن الغائبين بإســتانبول، وبعد وفاته بلغ المخلف عنه بعد خصم المصـاريف من تجهيز وتكفين، ورسـم القسمة، مبلغاً وقدره ١٣١ ديناراً أشرفياً للورثة المذكورين[٣٩٦].وتوفى أحمد بن حسين القابى قولى الإستانبولى بدمياط، وبعد وفاته تم حصرـ مخلفاته من عبيد وأسباب، بلغت ١٥٠٠ قرش، صرف منها ٨٠٥ قرشاً، وتبقى لوريثتاه وهما أمه وأخته المقيمتان بإستانبول ٩٩٥ قرشاً[٣٩٧]، كما توفى أحمد بن سـليمان الإسـتانبولى ببولاق وانحصرـ ميراثه فى أمه وزوجته وابنته المقيمين بإســتانبول، وكان الوصى عليهن أحمد بن موسى الإســتانبولى، وبعد ضــبط التركـة وتحريرهـا والتى كـانـت تتكون من متـاع بيته، علاوة على قيمة نقدية، بلغت ٣٨٠ قرشـاً، وضـع منها بعض المصـاريف اللازمة، والتى بلغت ١١٦ قرشاً، إذن يتبقى للورثة ٢٦٤ قرشـاً، وعلى الوصى إيصــال ذلك لإســتانبول[٣٩٨].ومن أفراد طائفة القابى قول من اشــتغل بتجارة البن، وحقق من وراءها المكاســب الطائلة، لذا كانت تصــدر أوامر ســلطانية، لتحرير تلك التركات وضــبطها لأصــحابها، على ســبيل المثال ادعى عبـدالله القـابى قولى، والحـامل لذلك الأمر والوصى على مخلفات محمد القابى قولى، على مصـــطفى بن عبدالله زعيم طائفة القابى قول بمصرـــ أن المتوفى المذكور باع ٦٣ قنطاراً من البن لعدد من الأفراد بلغت قيمتها ٢٢٧٠ قرشاً، وأوصى المتوفى حال حياته بأن ينوب معتوقه من ذلك ثلاثمائة قرش، وما بقى بعد ذلك لأخيه المقيم بإستانبول، وهو الوريث الوحيد له، وطلب المدعى عليه من المدعى إثبات دعواه، فأحضرـ عدداً من الشـهود أقروا بصحة تلك الدعوى[٣٩٩] ومن تجار الكتان ببولاق من تلك الطائفة، والذين تم تحرير تركاتهم الحاج كنعان عبدالله الإســـتانبولى، وقد انحصرـــ ميراثه فى معتوقتـه زوجتـه فـاطمـة بنت عبدالله البيضـــاء، وفى ابنته منها صـــالحة القاصرة، والأخيرة كانت مشـمولة بوصـاية الحاج يوسـف بن عبدالله الإسـتانبولى تاجر الكتان ببولاق، وقد بلغت قيمة التركة من ثمن كتان ونحاس ونقدية ٢٦١٤٤ نصـــف فضـــة، وضـع منها بعض المصـاريف اللازمة فبلغت ٧٠٧٧ نصـف فضـة، وعلى ذلك فالباقى المقسـم على الوارثتين ١٩٠٦٧ نصـف فضـة، وكان نصـيب الزوجة ٢٣٨٤ نصف فضة، والابنة ١٦٦٨٣ نصف فضة[٤٠٠].

وفى رشـيد توفى أحمد أغا ابن مصـطفى الإسـتانبولى القابى قولى وبلغت صـافى تركته التى آلت لزوجته وأولاده ١٥٦٥ نصـف فضـة[٤٠١] كما توفى برشـيد من تلك الطائفة سـليمان بن سـليمان الإستانبولى التاجر فى الأرز، وانحصر ميراثه فى شقيقتيه المقيمتين بإسـتانبول[٤٠٢].ومن ولاية قاسـم باشـا التابعة لإسـتانبول توفى بدمياط مصـطفى بن أحمد الإستانبولى القابى قولى، وقد انحصر ميراثه فى زوجته، وأولاده الأربعة، القاطنين بالولاية المذكورة، وبلغت قيمة التركة؛ من مملوك أبيض، وأصـواف، ونحاس، وفراوى، وبُسُـطُ ...... إلخ ٣٤٦٠ نصـف فضـة، وضـع منها ٢١٤٠ كمصـاريف، وعلى ذلك فالباقى المقسـم على الورثة ١٣٢٠ نصـف فضـة، وتعهد الوصى المختار بإيصـال ذلك للورثـة[٤٠٣] وتتعـدد الأمثلة الأخرى لأفراد طائفة القابى قول والمتوفين بمصرـ والذين لهم مخلفات بها[٤٠٤]مما يعطى صـورة واضـحة عن حياتهم الاقتصـادية من الدرجة الأولى، ثم الاجتماعية.

كما كـان يتم ضـبط وتحرير مخلفـات أفراد طـائفـة الإنكشـارية، فى عام (١٠٢٦هـــ/ ١٦١٧م) تم ضـبط مخلفات حمزة من جماعة الإنكشـارية بالأبواب الشرـيفـة السـلطـانية المتوفى بإسـتانبول، والتى بلغت قيمتها من أمتعة، ونحاس وأقمشـة وحراير ٩٧٢ نصـف فضـة بعد خصـم بعض المصـاريف[٤٠٥].كما تم تحرير مخلفات محمد بن عبدالله الينكجرى المتوفى بإسـتانبول، والذى كان يعمل فى تجارة الدخان والكتان، وبلغت قيمة تركته بعد خصم المصاريف ١٩٥٠ قرشاً[٤٠٦] ومن أفراد الإنكشـارية من كان يعمل فى تجارة البن، فقد تم تحرير مخلفات خليل بن عبدالله المتوفى بإسـتانبول وقد بلغت قيمة التركة ١٠١٩ قرشـاً و٢٩ نصـف فضـة، يعادل كل قرش ٣٠ نصـف فضـة، وبلغت قيمة المصـاريف ٤٣٩ قرشـاً، وعلى ذلك يتبقى لابنة الوارث الوحيد ٥٨٠ قرشاً و ٢٩ نصف فضة[٤٠٧].

وأقر مصطفى بن حسين المانونى الإنكشارى الإستانبولى أنه تسلم ثمن مملوك أبيض، ومائة قرش، وأمتعة مخلفة عن إبراهيم الإنكشـارى الإسـتانبولى المتوفى بثغر رشـيد ليوصـل ذلك إلى ورثة المتوفى بإسـتانبول[٤٠٨] وتوفى على بن إسـلام الإسـتانبولى الإنكشارى، وانحصر ميراثه فى ابن أخيه سليمان بن حسين، وأقيم محمود بن عبدالله

الإنكشـاري، وصـياً مختاراً على تركة المتوفى ليضـبطها ويبيعها، ويصرـف منها بعض المصـاريف اللازمة، وما تبقى بعد ذلك يوصـله للوريث المذكور، وكان المخلف عن المتوفى جميع الأسـباب المماليك المعينة بدفتر التركة المسـطر بمحكمة دمياط والذى بلغ ٣٨٨٢٠ نصـف فضـة، ويظهر أن المتوفى كان عليه ديون كثيرة، بالإضـافة لبعض المصاريف لأن المتبقى من قيمة التركة ٤٢٩٦ نصف فضة[٤٠٩].

وتم حصر مخلفات المرحوم على بن حيدر الإستانبولى من طائفة الجاويشية، وقد انحصرـ ميراثه فى زوجته وفى ولديه، وبلغت قيمة التركة من أمتعة منزل، وخيول علاوة على قيمة نقدية ١٨٢٩٣ نصـف فضـة، تم خصم ٣٠٤٠ نصف فضة كمصاريف وعلى ذلك يتبقى الورثة ١٥٢٥١ نصف فضة[٤١٠].

ومن أفراد طائفة الجراكسـة بمصرـ مصـلى بن محمد الإسـتانبولى والمتوفى بإسـتانبول، والمنحصرـ ميراثه فى زوجته وأمه وأخيه، وابنته القاصرة المشـمولى بوصاية عبدالباقى بن حسـن من طائفة الجراكسـة، وقد بلغ قيمة المخلف عنه بعد خصـم بعض المصـاريف من سـداد ديون، وتجهيز وتكفين المتوفى وغير ذلك ٥٩٨٢ نصـف فضة[٤١١].

وتوفى مصـطفى الإستانبولى من طائفة المتفرقة بمصر وانحصر ميراثه فى أخته الغائبة بإسـتانبول، وبلغت قيمة التركة ٧٢٤١ نصـف فضـة بعد خصـم المصـاريف، وتعهد يوسف أغا الوكيل عن أخت المتوفى بإيصال ذلك إليها فى إستانبول[٤١٢].

كما آلـت بعض تركـات العثمانيين ممن لا وراث لهم لبيـت المـال وذلك بعد خصـم بعض المصـاريف من ديون، وتجهيز وتكفين المتوفى، وغير ذلك من المصاريف، فعلى سـبيل المثال توفى حسـين الإسـتانبولى، وبلغ صـافى تركته ١٤٦٠ نصف فضة[٤١٣]، وبلغت تركة رجب بن عبدالله الإسـتانبولى ٣٠٥ قرشـاً[٤١٤]. وفى عام (١٠٦٤هـــ/ ١٦٥٣م) قدرت تركة محمد بن عمر من أهالى قرا أغاج بالديار الرومية بـ٤٠قرشاً[٤١٥] كما آلت مخلفات ناصف بن خضر لبيت مال ثغر دمياط، والتى بلغت ٣٠٠ قرش[٤١٦] وآلت مخلفات يوسـف الأزميرى القابى قولى إلى بيت مال طائفته بمصر، والتى قدرت بـ٣٨٤٧ نصف فضة[٤١٧].

وكثيراً ما قامت الدعاوى بسـبب نقل المواريث، فقد ادعى حسـن بن غيناز من قرية سحرتلى تابع قصبة بلواج بإستانبول على الأمير محمد أغا أمين بيت المـال بأن أخيه ولى بن غيناز بعد أن توفى انحصر ميراثه الشرعى فيه من غير شريك ولا حاجب، وأن المدعى عليه وضـع يديه على مخلفاته بطريق غير شرعى، ويطالبه برفع يده، ولما سـئل أمين بيت المال عن ذلك أجاب بالاعتراف بوضـع يده على مخلفات المتوفى، وطلب من المدعى إثبات دعواه، فأحضر الأخير عدداً من الشـهود، وأثبتوا صـحة دعواه، وبناء عليه رفع أمين بيت المال يده عن مخلفات المتوفى، وأعطاها لأخيه[٤١٨].وتوفى مصطفى بن على بن درويش الإستانبولى بمصر، وقد آلت تركته لبيت المال، ولكن أخته عائشـة القاطنة بمحلة بيقر بإسـتانبول أنابت أحد الأشـخاص لاسـتخلاص تركة أخيها من بيت المال بموجب كتاب نقلى من محكمة محمود باشـا بإسـتانبول، وقد أكد بعض الشـهود صـحة ما جاء فى الكتاب النقلى، وبناء عليه ألت تركة المتوفى إلى أخته[٤١٩].

وفى عام (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) ورد كتاب نقلى من إستانبول بموجب الدعوى الصادرة من فاطمة بنت خليل جلبى بن موسى الذى كان يسكن بمحلة صالح باشا بإستانبول على مصطفى جلبى بن إبراهيم أنه لها فى ذمته مبلغاً وقدره ١٥٠٠ قرش، باقى إرث أبيها، وهذا المبلغ كان مصـطفى جلبى كان قد اقترضـه من المتوفى أثناء وجوده بمصر، وقد وكلت المدينة المذكورة زوجها عمر جلبى بن إبراهيم فى استخلاص ذلك المبلغ، وكان قد حدث خلاف بين وكيل الزوجة، ومصـطفى جلبى، وتدخلت الأطراف بينهما فى الصلح، وتم الاتفاق على مبلغ خمسـمائة قرش، قبض منها الوكيل ٣٠٠قرش، والمائتان الباقية تدفع على ثلاثة أقساط سنوية تمضى من تاريخه كل سنة ستة وستون قرشاً وثلث، واتفق الطرفان على ذلك[٤٢٠].وشهد على نفسه مصطفى أفندى الرومى الأزميرى الوكيل عن كريمة أخت محمد الأزميرى من طائفة مستحفظان، المعين توكيله عنها بموجب كتاب نقلى مسطر من مدينة أزمير أنه تسلم مبلغ وقدره عشرة آلاف نصف فضة باقى ميراث أخيها المذكور[٤٢١].

هـذه هى أهم ملامح العلاقات الاقتصـــادية بين مصرـــ والدولة العثمانية، ويُلاحظ من تلك العلاقات أنها كانت عميقة وقوية وظهر ذلك بوضوح عند الحديث عن التجـارة، وقـانون الحظر والتســـعير، ومبـدأ الاقتراض، وتطبيق الـدولة العثمانية لنظام الإلتزام فى مصرـ إلى جانب الاهتمام بضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر وإرسالها إلى ورثة المتوفى بإستانبول.

الفصل الرابع

عوامل ضعف الدولة العثمانية

أولاً : العوامل الخارجية

ثانياً : العوامل الداخلية

ثالثا:بعض محاولات الإصلاح العثمانى

الفصل الرابع

عوامل ضعف الدولة العثمانية ومحاولات الإصلاح

أولاً : العوامل الخارجية

كان للحروب الطويلة التى خاضــها العثمانيون مع الصــفويين وآل هابســبورج أثرها السئ على المؤسسات الرئيسية والحياة الاجتماعية، وعلى الإدارة والمالية . وهذا الضعف الذى وصـفه الكتاب العثمانيون آنذاك بأنه " انحطاط وفساد " كان يرجع ـ فى نظرهم ـــ إلى تزعزع سـلطة الحاكم وتعيين غير الأكفاء فى المناصب الهامة وفساد نظـام الانكشـــارية وخواء خزانة الدولة . وكانت مظاهر الانحطاط قد بدأت فى عهد الســلطان ســليمان القانونى، ثم تكشــفت فى عهد الســلطان مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م) . أما عن ســبل التخلص منها فقد كانت تتلخص فى تطبيق القوانين وإحياء المؤســسات التى أقامها السلطان سليمان القانونى . وهذه النظرة التقليدية قد سادت تقريباً حتى القرن الثامن عشر الذى غلب عليه الاتجاه نحو التغريب، بل حتى القرن التاسع عشر [٤٢٢] .

وكانت للمعاهدات التى عقدتها الدولة العثمانية وهى فى مراحل الضـعف بالغ الأثر فى انهاكها وكانت أولى هذه المعاهدات هى معاهدة سيتفاتوروك (Sitvatorok) التى وقعـت مع النمســا فى نوفمبر عـام ١٦٠٦ م. وللمرة الأولى فى تـاريخ الـدولـة العثمانيـة لم تكن هـذه المعـاهدة هدنة حربية فرضــتها اســتانبول على الإمبراطور النمســوى، بل أبرمت بعد مفاوضــات دارت على الحدود وعامل الســلطان العثمانى إمبراطور النمسـا معاملة الأنداد . وقد وضـعت هذه المعاهدة نهاية رسمية وشكلية لحرب اســتطالت ثلاث عشرــة ســنة تحت حكم ثلاثة ســلاطين تعاقبوا على عرش الإمبراطوريـة . وكـان من بين الأحكـام التى جـاءت بهـا هـذه المعـاهـدة أن يـدفع الإمبراطور للســلطان مائتى ألف قطعة من العملة الذهبية المعروفة باســم أقجه فى مقابل تنازل الســلطان نهائياً عن الجزية التى كان يتقاضــاها ســنوياً من الإمبراطور وقدرها ثلاثون ألفاً من الدوكات، وأن تلغى السيادة العثمانية على إقليم ترانسلفانيا،

وأن تقوم العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية والنمسا على قدم المساواة . ويذهب المؤرخون مذاهب شتى فى التعليق على معاهدة سيتفاتوروك . فيرى فريق منهم أنها تعتبر بداية توقف التوسع العثمانى الإقليمى فى أوروبا، وهو حكم مطلق من كل قيد . ويرى فريق ثان أن العثمانيين لم يستطيعوا بعد معاهدة سيتفاتوروك استئناف سياسة التوسع الإقليمى فى اتجاه الشمال . ويرى فريق ثالث أن دول أوروبا الغربية أصبح فى استطاعتها بعد معاهدة سيتفاتوروك أن تمضى فى سياستها دون أن تحسب حساباً لخطر القوة العسكرية العثمانية . وهى آراء تقبل المناقشة لعدة أسباب، حسبنا أن نذكر من بينها أن القوات العثمانية استطاعت أن تحرز انتصارات رائعة على النمسا فى عام ١٦٦٣م، وأن تستولى على جزيرة كريت من جمهورية البندقية عام ١٦٦٩م، واستطاعت أن تحافظ عام ١٦٧٥ على كامنيك، وهى قلعة فريدة الموقع فى إقليم بودوليا [٤٢٣].

وإذا كان القرن السابع عشر قد بدأ بقبول مبدأ المساواة بين السلطان العثمانى وإمبراطورية النمسا فإنه قد انتهى بالاعتراف بهزيمة الدولة العثمانية . ففى عام ١٦٨٢، وبفضل إصلاحات أسرة كوبرولو الألبانية التى استحوذت على أعلى مناصب الدولة، قام العثمانيون بهجوم كبير على أعدائهم المسيحيين . وللمرة الثانية والأخيرة فشل العثمانيون فى عام ١٦٨٣م فشلاً ذريعاً فى الاستيلاء على مدينة فيينا . فلقد أرسل الإمبراطور ليوبولد رسله مستنجداً إلى بولندا، وأدرك جون سوبيسكى أن مصير المسيحية أصبح مهدداً بالخطر . ولذلك قرر المبادرة إلى إنقاذ الإمبراطور، وسار بنفسه على رأس جيش بولندى قوى مؤلف من أربعين ألف رجل معبئين بوحدات للخيالة . وكان قد عهد بالدفاع عن فيينا، التى كانت ضعيفة التحصين، إلى الكونت شتارمبرج . وتقدم النمساويون وحلفاؤهم بسرعة داخل الأراضى العثمانية فى المجر واليونان وساحل البحر الأسود وتحققت هزيمة الأتراك بانتصار النمسا فى موقعتى موهاكس فى عام ١٦٨٧م وزنتا فى عام ١٦٩٧ م. ووقعت معاهدة كارلوفتز (Carlowitz) فى ٢٦ يناير عام ١٦٩٩م، وأجبرت الدولة العثمانية بمقتضاها على التنازل عن ترانسلفانيا وغالبية أراضى المجر وأن ترد أجزاء من أوكرانيا وبودوليا إلى بولندا . وكانت معاهدة

كـارلوفتز هى أول معـاهـدة توقعهـا الدولة العثمانية باعتبارها دولة مهزومة . فلم تعد بعدها ذلك الخصم العنيد الذى كان يهدد المسيحية الغربية . وغدت أوروبا هى التى تهـدد وحـدة الإمبراطوريـة العثمانيـة وتمـاسـك أجزائهـا . وتنازلت الدولة العثمانية عن ممتلكات أكثر بمقتضى معاهدة باسـاروفتز (Passarovitz) فى عام ١٧١٨ م. فخسر العثمانيون ما كان باقياً فى حوزتهم من المجر وترانسـلفانيا، وفقدوا كذلك مدينة بلغراد، بيد أن صلح بلغراد عام ١٧٣٩م الذى استردت الدولة العثمانية بمقتضاه هذه المدينة أظهر أن الخطر قد زال من جانب النمسا [٤٢٤].

على أن الصراع بين الدولة العثمانية وروسـيا الناهضة كان أكثر خطراً . فتصميم القيصر بطرس الأكبر على الحصـول على مركز فى المياه الدفيئة قاده إلى تنظيم حملة كبيرة فى ١٦٩٥ ـــ ١٦٩٦م ضـد آزوف حيث أقام قاعدة بحرية لكنه فقدها فى حرب أخرى مع العثمانيين فى عـام ١٧١١ م. وأعيـدت أزوف ومـا جـاورهـا من البلاد إلى العثمانيين، وأجبر الروس على الموافقـة على اتخـاذ عدد من التدابير الرادعة . ولم يكن الصـلح المعقود فى عام ١٧١١ م سـوى صـلح مؤقت . فقد تكرر احتلال روسـيا للممتلكـات العثمانية بعد أن عقدت حلفاً مع النمسـا فى عام ١٧٢٦م، وأدت حرب عـام ١٧٣٣ -١٧٣٩م إلى إعـادة احتلال الروس لأزوف . وقـد أضـاف اعتلاء كاترين العظمى العرش قوة دافعة جديدة إلى السـياسـة التى وضعها بطرس الأكبر من قبل . والحقيقة أن كاترين اتبعت سـياسـة التغلغل لتهيئة الأرثوذكس والسـلاف من رعايا الإمبراطوريـة العثمانيـة وإعدادهم للثورة فى حالة وقوع هجوم روسى عليها . وكانت الحرب الروسية ــ العثمانية (١٧٦٩- ١٧٧٤ م) نكبة على السلطان . إذ أحرزت روسيا انتصـارات برية وبحرية فى رومانيا والبحر المتوسـط، واتصـل الأسـطول الروسى بـالعنـاصر الأرثوذكسـية الثـائرة على الدولة العثمانية، والعناصر الثائرة فى الولايات العربية مثل على بك الكبير فى مصر والشيخ ظاهر العمر فى فلسطين . وانتهت الحرب بتوقيع معاهة كوتشـك قينارجة Kuchuk Kaynarja وغدت هذه المعاهدة حجر الزاوية فى العلاقات الروسـية العثمانية . فاعترفت الدولة العثمانية باسـتقلال شـبه جزيرة القرم عنها وضمتها الإمبراطورية كاترين إلى روسيا بعد ذلك بتسع سنوات،

كما سـمح لروسـيا بإنشـاء قنصـليات فى ممتلكات الدولة العثمانية وأصـبح لرعاياها حق التجارة فى أملاك هذه الدولة . كما كان لروسـيا الحق فى إقامة كنيسـة أرثوذكسـية فى القسـطنطينية، وسـمح لرعاياها بالحج إلى الأراضى المقدسـة المسيحية التى تقع فى الممتلكات العثمانية [٤٢٥].

وهكذا منحت المعاهدة روسيا منافع وتوسعات إقليمية عظيمة . فقد وضعت حداً للسيطرة العثمانية المطلقة على البحر الأسود وخلق شيئاً من التبرير للادعاءات التى أخذ يدعيها الروس بعد ذلك فى أن لهم الحق فى التحدث باسـم المسـيحيين الأرثوذكس الموجودين فى جميع أنحاء الغمبراطورية العثمانية . وبدأ مولد المسـألة الشرقية التى أصبحت من أهم الأمور التى ميزت تاريخ القرن التاسع عشر . وأخذت روسـيا منذ ذلك الحين تمارس ضـغطاً لا هوادة فيه على الإمبراطورية العثمانية، مستخدمة أسلحة السياسة والوحدة السلافية والأرثوذكسية فضلاً عن الاعتداء العسكرى الصريح لتحقيق أهدافها ثم أعطى إلى روسيا جزء آخر من البلاد المطلة على البحر الأسـود بين نهرى الدينير والبوج بموجب معاهدة ياصى Jassy على أثر حرب دامت خمس سـنوات وانتهت فى عام ١٧٩٢ م ، وقد ضـمنت هذه المعاهدة كذلك موافقة الدولة العثمانية على ما قامت به روسـيا من قبل بضـم القرم إليها ونتيجة لذلك ظهرت روسـيا للوجود باعتبارها دولة كبيرة من دول البحر الأسـود . فأنشأت قواعد بحرية مهمة وتحصينات فى سباستبول وأوديسا، وحصل أسطولها على السيادة فى مياهه ولم يخل تقدم روسيا المطرد من تاثير على بريطانيا التى صارت تشعر شيئاً فشيئاً بالأخطار التى تنطوى عليها هذه الانتصارات الروسية . وأراد بت الأصغر، وزير خارجية بريطانيا، تحريض البرلمان على القيام بعمل ما تجاه ما صارت تنطوى عليه السياسة الروسية من تهديد للمصالح البريطانية . ولكن قبل تنفيذ ذلك حدثت تطورات جديدة لفتت أنظار الدول الأوروبية بعيداً عن روسـيا . فقد كان لظهور نابليون بونابرت وتألقه فى أعقاب الثور الفرنسـية تأثير واضـح على شـكل السياسة الأوروبية وتاريخ الشرق الأوسط كذلك . ويمكن أن يعزى ذلك إلى سببين :

أولهما أن حملات نابليون العسكرية أدت به فى النهاية إلى أن يقف وجهاً لوجه أمـام العثمانيين، وثـانيهما أن مبـدأى القومية وحقوق الشـــعوب اللذين جاءت بهما الثورة الفرنســـيـة تـأثرت بهما أقوام الإمبراطوريـة العثمانية المختلفة فأديا إلى نتائج مقلقة [٤٢٦].

وفى الوقـت الـذى كـان البـاب العـالى يواجه فيه التفكيك الداخلى كان عليه أن يواجه تجدد هجمات القوى الخارجية، فعندما اعتلى ســـليم الثالث العرش فى ١٧٨٩ كانت حكومته ما تزال فى حرب مع النمســا التى كانت قد احتلت بلجراد ثم أعادتها بمقتضىـ معاهدة سـيسـتوفا Sistova فى ١٧٩١م مقابل ان تأخذ النمسـا البوسـنة، والحرب مع روســـيا التى كانت قواتها تتحرك بطول الدانوب إلى أن تم عقد صـــلح ياصى Jassy فى ١٧٩٢م وبمقتضـاه مدت روسـيا أراضـيها حتى نهر الدنيستر وتنازلت عن مولدافيا وولاشـيا التى كانت قد احتلتهما . وتعتبر هاتان المعاهدتان خاتمة لقرن من التعاون المتقطع بين النمسـا وروسيا ضد العثمانيين، ولكن بعدانقضاء ثمانين عاماً عليهما تعـاونـت الـدولتـان مرة أخرى للاتفـاق على كيفيـة تقســـيم أراضى الـدولـة العثمانية، وكانت ثمة ظروف قد حالت دون استمرار التعاون .

والحاصـل ان القوى العظمى صرفت انتباهها عما يحدث فى بلاد الشرق الأوسط وركزت اهتمامها على بولندا ثم على فرنسا الثورة، وكانت بولندا قد تعرضت للتقسيم على ثلاث مراحل فى ١٧٧٢م، ١٧٩٣م، ١٧٩٥م، واشتعلت الحرب فى أوروبا عام ١٧٩٢ . وعـل هـذا ظـل التركيز الأســـاسى للعلاقـات الأوربيـة قـائمـاً على ما يدور فى القارة الاوربيـة من أحـداث كـانـت لهـا تـداعيات واســـعة فى كل من البلقان وشرق البحر المتوسـط . ففى ١٧٩٧م وبمقتضىـ معاهدة كامبو فورميو Campo Formio ضـمت فرنسـا جزر أيونيا مما كان له تأثيره على ثورة اليونانيين، وحصـلت النمسـا على بقايا أراضى البندقية وبهذا تم وضـع حد للقوى البحرية المسـتقلة (البندقية) التى كانت فى الســـابق أكثر غريم للعثمانيين [٤٢٧]، فى يوليو ١٧٩٨ م بـدأت فترة من التـدخـل الفرنسى المباشر فى الولايات العثمانية عندما غزا بونابرت مصر وانهزمت أمام جيوشه

عسـاكر المماليك بسرعة ملحوظة وأصبح الباب العالى طرفا فى الصراع ضد فرنسا بالتحالف مع بريطانيا التى سـاءها انفراد فرنسا باحتلال مصر، وانتهى الأمر بمعاهدة صـلح بين فرنسـا وانجلترا فى ١٨٠٢م نصـت فيما نصـت على خروج الإنجليز من مصر وظلت تلك المعاهدة فاعلة حتى ١٨٠٦م .

على كل حال .. ففى فترة التدخل الفرنسى فى شؤون الولايات العثمانية زاد نفوذ فرنســا زيادة ملحوظة فى الســياســة العثمانية حتى لقد ارتبطت الدولة العثمانية بفرنسا ضد كل من روسيا وبريطانيا . ورغم أن الفترة من ١٨٠٦- ١٨١٢ م لم تشهد معارك مسـتمرة بين روسـيا والدولة العثمانية إلا أن روسـيا حاولت استغلال الفرصة لزيادة نفوذها فى الحرب وإمارتى الدانوب (ولاشيا ومولدافيا ـ رومانيا فيما بعد) . وقد انتهى الصـراع بين الدولتين بمعاهدة بوخارســت ١٨١٢ م اكتفت فيها روســيا بتنازل الدولة العثمانية عن بســارابيا والانســحاب من إمارتى الدانوب برغم موقف العثمانيين الضــعيف لأن روســيا كانت معنية آنذاك بأمر غزو بونابرت لأراضــيها . وكانت خسـائر العثمانيين فى هذه التسـوية يعد أول تغيير فى حدودها نتيجة لحروب الثورة الفرنسـية فى أوروبا بقيادة بونابرت، وأكثر من هذا أن تسوية فيينا (١٨١٥م) بعـد هزيمـة بونـابرت والتى لم تحضرـهـا الدولة العثمانية قضــت بمنح جزر أيونيا العثمانية لبريطانيا، وســاحل دلماشــيا للنمســا فكانت بمثابة الاقتطاع الثانى من آفاق الدولة العثمانية .

لقد كان مؤتمر فيينا بداية فترة من السـلام النسبى بين القوى العظمى فى أوربا دامـت قرنـا من الزمـان فقـدت خلالـه الـدولـة العثمانيـة معظم ممتلكـاتها فى أوربا وأثبتـت الأيـام عجزها عن الدفاع عن وحدة ممتلكاتها أو حتى صــيانة اســتقلالها الســياسى دون مســاعدة خارجية، ولم تبق دولة العثمانيين قائمة إلا بســبب موقع أراضـيها الاسـتراتيجى والحيوى لصـالح توسـع الدول الإمبرالية . وفى هذا الخصـوص احتلت روسـيا وبريطانيا أهمية خاصـة إذ أصبح صراعهما على الدولة العثمانية وعلى البلقـان جزء من الســبـاق الإمبريـالى الكبير الـذى اندلع بين هاتين الدولتين وامتدت ميادينه من شرق البحر المتوسط إلى الصين مروراً بآسيا الصغرى [٤٢٨].

والحاصل أن بريطانيا كانت قد استكملت سيطرتها على الهند فى القرن الثامن عشرـ واعتبرتها درة التاج البريطانى، وأصبحت الدولة التجارية والصناعية الأولى فى العالم وسيدة البحار ومن ثم كانت تخشى أن ينتزع منها أحد تلك المكانة . وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت ترى أن فرنسا زمن بونابرت هى منافستها الرئيسية فى العالم بما فى ذلك بلاد الشرق الأدنى، ثم أصبحت روسيا هى المنافس بعد القضاء على بونابرت وقبل إعلان دولة ألمانيا . وكانت أراضى الدولة العثمانية من وجهة نظر بريطانيا تمثل مفتاح توسعها الإمبريالى تجارياً وبحرياً دفاعاً عن الهند ولهذا كانت تخشىـ دوماً أن تستولى روسيا على تلك الأراضى سواء بالغزو المباشر أو بالسيطرة على الحكومة العثمانية أو بإقامة دول بلقانية تابعة لها . وبسبب هذا الخوف ظلت بريطانيا ترفع شعار وحدة الأراضى العثمانية وتكاملها طوال القرن التاسع عشرـ ويقوم سفيرها فى إستانبول بالضغط على الحكومة العثمانية لإصلاح نظام الحكم والإدارة فيها والسعى للتوفيق بينها وبين شعوب البلقان حفاظاً على الاستقرار .

أما وضع روسيا بالنسبة للدولة العثمانية فكان أكثر تعقيداً فبعد أن ابتلعت روسيا بسارابيا فى ١٨١٢م كما رأينا لم تضع فى حساباتها أن تضم أراض عثمانية أخرى رغم الفرص التى أتيحت لها أمد نفوذها هنا وهناك فمثلاً كان من الممكن أن تستثمر الحركات القومية بين شعوب البلقان التى كانت تعتبر روسيا أعظم قوة أرثوذكسية وهو شعور كانت روسيا تغذيه كلما سنحت الفرصة . ففى معاهدة كوتشك قينارجى ١٧٧٤م مع الدولة العثمانية نجحت روسيا فى أن تضع بذرة لنوع من إدعائها الحماية الدينية للأرثوذكيس ولو بشكل ملتبس وغامض . ولم يكن مسيحيو البلقان ينتظرون فقط المساعدة من روسيا بل لقد كانت هناك عناصر مهمة بين الروس أنفسهم انجذبت بشدة لفكرة تقديم المساعدة للحركات القومية فى البلقان على أسس أرثوذكسية وسلافية . وهكذا وجدت حكومة روسيا نفسها تحت ضغط استغاثات البلقانيين من جهة وتحت ضغط الرأى العام فى الداخل من جهة أخرى لقيام بشئ ما لمواجهة القهر الذى يتعرض له المسيحيون فى البلقان والسلافيون بشكل عام .

وفى كل الأحوال كانت روسيا تحت إغراء التدخل فى الشؤون العثمانية بطريقة أو بأخرى لتحقيق مكانة ممتازة من ناحية ولتوسيع دائرة قوتها ونفوذها من ناحية أخرى، لم تكن تتصور شأن بريطانيا أن ترى قوة أخرى تسيطر على البلقان . وفى هذا الخصوص كانت روسيا تملك عدة أسلحة قوية فى التعامل مع الباب العالى فى مقدمتها القوة العسكرية الضخمة والحركات القومية فى البلقان . غير أن قادة روسيا كانوا يفضلون اتباع السياسة التى تم إقرارها فى معاهدة خونكيار اسكله سى فى ١٨٣٣م التى تقوم على السيطرة على الدولة العثمانية من الداخل [٤٢٩].

أما النمسا فكان موقفها بالنسبة للقوى العظمى التى كانت معنية بشؤون البلقان هو الموقف الأضعف نسبياً فيما يبدو، فباعتبارها إمبراطورية متعددة القوميات فإنها قد تكسب قليلاً إذا ما حدث تغيير فى أوضاع الممتلكات العثمانية، ومن ناحية أخرى فإن استيلائها على أراض جديدة فى البلقان قد يزيد من مشكلات الأقليات القومية التى تحت سيادتها، ومن ناحية ثالثة فإن تأسيس دول مستقلة فى البلقان العثمانى قد يشجع مختلف المجموعات القومية تحت حكمها على السير فى الطريق نفسه . ورغم أن النمسا كانت تتعاون مع روسيا فى إطار سياسة توازن القوى إلا أن قادة النمسا كانوا يدركون فى الوقت نفسه مخاطر هذا الطريق إذ لم يكونوا يعتقدون أبدا بإمكانية هزيمة جيوش روسيا إذا ما اندلعت حرب فى البلقان بسبب أزمة حقيقية . وعلى هذا وفى إطار تفضيل النمسا لمبدأ المحافظة على وضع الدولة العثمانية وممتلكاتها كان عليها أن تتعاون مع بريطانيا التى كانت تخشى مثلها توسع روسيا، وهو تعاون إذا ما تم وضعه فى صيغة تحالف فإن النمسا سوف تتحمل الأعباء العسكرية والمخاطر الحقيقية فى حالة قيام حرب ضد روسيا على حين سوف تكون الحاجة للبحرية البريطانية منعدمة أو ضئيلة فى حالة الحرب البرية ضد روسيا .

أما فرنسا بعد الحروب النابوليونية ورغم مكانتها الهائلة فى القرون السابقة إلا أنها كانت أقل نفوذاً فى الإمبراطورية العثمانية بالقياس للقوى الثلاثة الأخرى (روسيا والنمسا وبريطانيا) . ورغم أن إيديولوجية الثورة الفرنسية لعبت دوراً كبيراً فى

الحركات القومية فى البلقان إلا أن فرنسا نفسها خلال الفترة من ١٨١٥ ـ ١٨٤٨م لم تعد مركزاً للتهييج والإثارة ومع هذا كانت فرنسا فى عهد نابليون الثالث تساند الحركات القومية فى البلقان . غير أن فرنسا بدون جيش على المسرح السياسى وأسطول بحر أقل درجة من أسطول منافستها بريطانيا ترددت فى التدخل فى صراعات الشرق الأدنى . وفى الوقت نفسه كان لها أهداف فى أجزاء من الإمبراطورية العثمانية . ففى ١٨٣٠م احتلت الجزائر، وازداد نفوذها فى مصر، وفى أربعينيات وستينيات القرن التاسع عشر تدخلت فى سوريا ولبنان . ولما كانت ترغب فى توسيع إمبراطورياتها فى أفريقيا وآسيا فقد كانت تساند عادة تكوين الدولة القومية، وإضعاف الحكومة المركزية، وتعارض أى سياسة قد تؤدى إلى انفراد روسيا أو بريطانيا بالسيطرة وخصوصاً فى البلقان .

ولما كانت الإمبراطورية العثمانية عاجزة بمفردها عن الدفاع عن نفسها ضد الدول الأوربية الطامعة فيها فقد اضطرت لأن تتبنى سياسة للتوازن بين القوى العظمى حفاظاً على مصالحها عن طريق ضرب تلك القوى بعضها البعض الآخر كلما أمكن ذلك . ولكن فى القرن التاسع عشر كان واضحاً أن الدولة تخسر فى هذا الصراع إذ نراها تضطر لتقديم تنازل إثر تنازل سياسياً واقتصادياً لصالح أوربا . وفى الوقت نفسه كانت الحركات القومية فى البلقان العثمانى تحقق تقدماً ملحوظاً بفضل مساندة إحدى الدول الأوربية أو كل الدول الأوربية مجتمعة . ورغم أن مسيحيى البلقان هم الذين بدأوا الثورة إلا أن القوى العظمى هى التى صنعت فى النهاية خريطة الدول القومية الجديدة بحدودها وشكل حكوماتها . وفى هذا الخصوص كان الزعماء الأوربيون فى الإجراءات التى اتخذوها أبعد ما يكونوا عن الإيثار ونكران الذات إذ وضعوا فى اعتبارهم مصالحهم الخاصة والمحافظة على توازن القوى، وهى اعتبارات كانت تستخدمها فى مختلف مغامراتها الاستعمارية ولم يكن أمام الإمبراطورية العثمانية بل ودول البلقان الجديدة إلا الخضوع لها .

وبحلول القرن التاسـع عشرـ كانت الأحوال السـائدة فى البلقان فى صـالح تمرد المسـيحيين، ولم يكن باسـتطاعة الحكومة العثمانية السيطرة على النبلاء المتمردين أو هزيمة الجيوش الأجنبية . وأثناء اضطراب المواقف تمكنت قيادات عسكرية قوية من السـيطرة على مراكز السـلطة المحلية مما سـاعد على بلورة تقاليد التمرد .. ومن هذا المنـاخ وتلـك الظروف انبثقت حركات التمرد عند مســيحييى البلقان . وكانت ثورة الصربـ أول الثورات اتصـالاً بمعنى فشل الحكومة العثمانية فى المحافظة على سلطتها فى المراكز المحلية وكذا ضعفها أمام خصومها (٤٣٠).

كما سـاعد الصرـاع العثمانى الصـفوى فى إضـعاف الدولة العثمانية فعقب أن التصـديق على معاهدة عام ١٥٩٠م حاول الشـاه الصـفوى عباس الأول اسـتيعاب الشـعب الأوزبكى، ثم تحرك للاسـتيلاء على الأراضى الواقعة تحت أيدى العثمانيين. وقـام بتحطيم قوات الأمراء التركمان فى الداخل ليجعل كفة الميزان فى صـالح الدولة المركزيـة، ووضـع نظـاماً يشـبه النظام القائم لدى العثمانيين، ثم بدأ الهجوم على آذربيجان. وكان العثمانيون حتى عام ١٦٠٣م أى لفترة ثلاثة عشر عاماً قد عجزوا عن تطبيق سـياسـة راسـخة للتوطين والإسكان فى آذربيجان، وإحكام السيطرة التامة على أهالى المنطقة من الشـيعة، وكان جل إهتمامهم منصـباً على المواقع الاسـتراتيجية الهامة وطرق المواصلات الرئيسية. ولا شك أن من بين الأسباب على ذلك هو الحروب الطويلـة فى الغرب والأزمات والإضـطرابات فى داخل البلاد والعجز المالى. وقد حاول الشـاه عباس الاستفادة من ذلك الوضع فاستولى بسهولة على بعض المراكز مثل تبريز وروان وكنجـه ودربند ونَخْجِوان. وسـعى إلى التضـييق على العثمانيين من الناحية الاقتصـاديـة، فكـان يخطط لتحويل طريق الحرير إلى ميناء بندر عباس الذى أقامه حديثاً على خليج البصرة، وتشغيل طريق موسكو هو الآخر لذلك الغرض، وكان لأجل ذلـك يقوم باتصـالات وثيقة مع الإنجليز. وقام العثمانيون بالمقابل بحظر تصـدير النحاس والمعادن الثمينة إلى إيران، ثم أنفذوا العديد من "الحملات الشرـقية" إليها تصـدياً لأعمال الشـاه عباس. غير أن تلك الحملات كلها لم تتجاوز التنكيل بعصـيان الجلالية،

حتى قام قويوجى مراد باشـا عقب إخماد ثورة جان بولاد أوغلى وتمرد الجلالية عـام م بـالتوجـه نحو تبريز (١٦١٠م)، غير أن المعـاهدة التى عقدت بين الطرفين عام ١٦١٢م قد أسفرت عن الإعتراف للصفويين بالسيادة على الأراضى التى استولوا عليها، بينما تقرر إلتزام إيران بإرسـال الحرير كل عام نظراً لأهميته القصـوى فى الاقتصـاد العثمانى، وظلـت المواد المتعلقـة بـالـدين تـأخذ مكانها فى المعاهدة كما كان الحال فى معاهدتى عام ١٥٥٥م وعام ١٥٩٠م. وكان من الواضح أن تلك المعاهدة لم تأت بحل، ولكن العثمانيين لم يكونوا عازمين على التخلى عن حقوقهم فى آذربيجان، فقد كشفت أهمية تلك المنطقة فى المراحل التالية من الصراع العثمانى الإيرانى. وإشـتعلت الحرب عـام ١٦١٥م، وحوصرت رَوَان وأقيمـت الاسـتحكـامـات فى قارص، إلا أن العثمانيين تعرضـوا للفشـل، وجرى عام ١٦١٨ عقد صلح تشبه شروطه شروط الصلح الذى عقد عام ١٦١٢م. وعلى ذلك تكون المرحلة الثانية من مشـكلة الشرـق قد إنطوت، وعاد العثمانيون إلى الحدود التى كانت قائمة أيام السلطان سليمان القانونى[٤٣١].

ولكن العثمانيين واصـلوا كفاحهم فى الشرـق بثبات؛ فقد كان ذلك الأمر ينطوى على أهمية عظيمة لضـمان أمن الأناضـول واسـتقراره. وجرى الصراع مع إيران فى مرحلته الثالثة هذه المرة فوق أرض العراق. فقد كان استيلاء الشاه عباس على بغداد وشـمال العراق (١٦٢٤م) أمراً دفع العثمانيين من جديد إلى حلبة الصراع، غير أن الحملات التى أنفـذوهـا عـام ١٦٢٥م وعام ١٦٢٩ / ١٦٣٠م لاسـتعادة بغداد ذات الأهمية الاقتصـادية الكبيرة بالنسـبة لهم لم تسـفر عن شـئ. وعندما ظهرت القلاقل الداخلية التى زعزعت الإدارة المركزية وضـعفت قوة العثمانيين مع تغيرات السـلطة الحاكمة جاء عهد السـلطان مراد الرابع لتتمكن الدولة من اسـتعادة قوتها من جديد وتأمن على حدودها فى الغرب نظراً لإنشغال الأوروبيين بحرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ – ١٦٤٨م). هذا فقط أمكن للعثمانيين أن يتوجهوا بكل قواتهم نحو الشرـق، فسـاروا أولاً على آذربيجان، واسـتولوا عام ١٦٣٥م على رَوَان غير أنهم لم ينجحوا فى السـيطرة على آذربيجـان. وفى عـام ١٦٣٨م اسـتعـادوا سـيطرتهم على بغداد. ثم عقدت مع الإيرانيين معاهدة قصر شيرين عام ١٦٣٩م التى جرى بموجبها ترسيم الحدود بين

الدولتين بشـكلها النهائى تقريباً. كما تخلى العثمانيون بمقتضى تلك المعاهدة عن مطالبهم حيال آذربيجان، وصادق الصفويون على سيادتهم فى بغداد وشهرزور و وَان وقارْص. وبذلك حققت كل دولة منهما توازناً تجاه الأخرى خلال القرن السـابع عشرـ فى إطـار تلـك الحـدود الطبيعيـة، وتجنبتـا اللجوء مـدة طويلـة إلى أعمال خطيرة قـد تجرهما إلى الحرب. ولكن العثمانيين على الرغم من نجاحهم فى سـياسـتهم الخاصـة بحماية أراضـيهم فى الغرب وتصـديهم بسـهولة للقوى الجديدة الصـاعدة فى الغرب والشمال فإنهم لم يغفلوا أبداً مراقبة خطرٍ قد يأتيهم من جهة الشرق[٤٣٢].

كما سـاهم الصرـاع مع البرتغال فى إضـعاف الدولة العثمانية فقد تحول إهتمام العثمانيين من البحر المتوســط إلى المحيط الهنـدى خلال الفترة الممتـدة بين عـامى ١٥٧٧ م و١٥٨٠م. وكـان يوجه ســياســة الدولة خلال الفترتين اللتين شــغل فيهما صـوقوللى الصـدارة العظمى رجال من أمثال سـنان وفرحات ولالا مصـطفى وعثمان أزدميروغلو، ممن إمتـازوا جميعـاً بإتســاع الأفق. فلم يكن مشرــوع قناة الدون – الفولجا هو المشروع الوحيد الذى راود أحلام الساسة العثمانيين خلال هذه الفترة، بل أنهم فكروا فى مشرـوعات أخرى منها وصـل بحر مرمرة مباشرة بالبحر الأســود عن طريق شـق قناة، وشـق قناة تصـل البحرين الأحمر والمتوسط بهدف تمكين الأسطول العثمانى فى البحر المتوســط من العمـل فى البحر الأحمر والمحيط الهندى. ومما يدل على إهتمام الـدولة بالملاحة الشرـقية خلال هذه الفترة أن نفس العام الذى شــهد الاسـتيلاء على جزيرة قبرص شـهد أيضـاً اسـتكمال إحتلال سـنان باشـا لليمن وضغط عثمان أزدميروغلو على الأحباش من قاعدة مصـوع. ولم يتردد العثمانيون فى استغلال الكارثة التى حلت بالبرتغال فى عام ١٥٨٠م حين ضـمتها أسـبانيا. ففى خريف ١٥٨٥ خرج ميرال من مضـيق باب المندب بسفينتين شراعيتين من ذوات المجاديف وعليهما ما لا يزيد على ٨٠ رجلاً، معلناً أنه يقود طليعة أسـطول عثمانى ضـخم، وأدى ظهوره إلى إرهـاب الحكام المحليين الذين اســتاؤوا من إبتزاز الســلطات البرتغالية. وطاف ميرال حول القرن الإفريقى واسـتولى على مقدشـيو وغيرها من المحطات الواقعة على شواطئ الصومال وشدد قبضة العثمانيين على ساحل إفريقيا الشرقى بحيث لم يبق فى

أيدى البرتغاليين ســوى ماليندى وباتا وكليف. وهكذا ســيطر العثمانيون على الساحل الإفريقى الشرقى وقطعوا خط المواصلات - حول إفريقيا - إلى المستعمرات البرتغالية فى الهند وجزر البهار.

ولكن ثبت أن هذه السـيطرة العثمانية كانت قصـيرة الأجل - إذ سرعان ما قام البرتغاليون بهجوم مضـاد. ففى يناير ١٥٨٧م قام أسـطول برتغالى يتكون من خمس سـفن كبيرة وعشرـة سـفن صـغيرة بمعاقبة الحكام الذين رحبوا بالعثمانيين فى شرقى إفريقيا. على أن ميرال عاود الهجوم فى أواخر عام ١٥٨٨م بأسـطول يتكون من خمس ســفن، ولكن البرتغـاليين المتيقظين أعـدوا كـامـل قوتهم البحريـة المتفوقـة لمواجهـة المغـامرة العثمانيـة الجســورة. وفى ينـاير ١٥٨٩م بارح أســطول برتغالى يتكون من عشرـين سـفينة كبيرة وصـغيرة تحمل ٩٠٠ مقاتل ميناء جوا فى الهند، وحين وصـلت السفن البرتغالية إلى ممباسا كان ميرال يواجه بقوته الصغيرة هجوم قبائل الزمبا التى كانت تنشرـ الخراب خلال هجرتها من منطقة زمبيزيا صـوب الشـمال. ولم ينج من العثمانيين سـوى عدد قليل (منهم ميرال) ممن لجأوا إلى سفن البرتغاليين الذين قضوا على الزمبـا. وقـد وضــعـت هذه المغامرة حداً للتغلغل العثمانى فى ســاحل إفريقيا الشرـقى خاصـة وأن العثمانيين كانوا يسـتعملون سـفناً خفيفة وقوات قليلة فى أماكن تبعد عن قواعدهم الرئيسية، بحيث حسمت السفن البرتغالية المتفوقة - التى كانت تصـلها التعزيزات بسهولة من الموانئ الهندية - الموقف لصالح البرتغاليين. لهذا تخلى العثمانيون عن محاولاتهم التغلغل إلى داخل الحبشة وإنسحبوا إلى المنطقة الساحلية القريبة من مصوع[٤٣٣].

ثانياً : العوامل الداخلية.

بموت السـلطان سـليمان القانونى فى عام ١٥٦٦م إنتهى عهد السـلاطين الأقوياء الأكفـاء، وإنتهى عهـد الفتوح من النـاحية الواقعية رغم حدوث إضــافات إلى رقعة الدولة أقل نسـبياً مما كان عليه الحال فيما مضى. وتتابع على العرش سلاطين ضعاف وتعرضت الإمبراطورية لهزائم عسكرية وبحرية كبيرة. ففيما بين عامى ١٥٦٦ و١٧١٨، حكم الإمبراطورية ما لا يقل عن ثلاثة عشرـ سلطاناً، لم يظهر كفاءة منهم سوى إثنين هما مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠م) والسلطان مصطفى الثانى (١٦٩٥ - ١٧٠٣م).

واستمر الحال على ذلك إلى أن ظهر السلاطين المصلحون فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وكان أول هؤلاء السلاطين السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م) ومحمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩م) وقد جاهدا لإعادة تنظيم البناء العسكرى والإدارى لإمبراطوريتهما وذلك لمجابهة متطلبات العصر الجديد. فبعد أن بلغت الإمبراطورية أقصى إتساع ممكن لها فى عهد سليمان، بدأت مظاهر الضعف تظهر منذ عام ١٥٩١ - ١٥٩٢، أى فى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م) حفيد سليمان[٤٣٤].

وقد إنصرف معظم سلاطين فترة الضعف عن شئون الدولة. وكانوا لا يقابلون كبار الموظفين إلا على فترات زمنية متباعدة، وكانوا لا يخرجون مع الجيش إلى ساحات القتال باستثناء ثلاثة من السلاطين الثمانية الذين حكموا الدولة بعد سليمان المشرع حتى محمد الرابع. وكان هؤلاء السلاطين الثلاثة هم : محمد الثالث (١٥٩٦ - ١٦٠٣م) فى حملة كيريزتس، وعثمان الثانى (١٦١٨ - ١٦٢٢) فى حملة كوتين، ومراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠م) فى حملة بغداد[٤٣٥].

هذا ولم يتخلف السلاطين عن حضور ورياسة جلسات الديوان الهمايونى - الإمبراطورى - فقط، بل تكاسلوا أيضاً عن مراقبة أعماله وسماع مناقشات أعضائه من وراء ستار، وهو تقليد حرص عليه سلاطين العصر الذهبى.

وكان السلاطين لا يبرحون القصر واستطابوا الإقامة فى أجنحة الحريم السلطانى يوزعون، أو بعبارة أكثر دقة، يبددون أوقاتهم بين القادينات حيناً، وفتيات الغرف أحياناً كثيرة التماساً للمتع، ويسرفون فى تناول الخمور، ويرتكبون سائر الموبقات مستغلين العزلة التى أحاطوا أنفسهم بها أو التى أحاطتها سيدات الفئة الأولى من الحريم السلطانى بهم. وقد أطلق عليهم "السلاطين الذين لا يراهم أحد" إذ لم يكن يراهم رعاياهم ولا الجيش ولا الوزراء. وكانوا لا يعلمون شيئاً عن تصرفات حكام الولايات.

وكانت أجنحة الحريم هى مأواهم، وكان الإنغماس فى المتع الجنسية وغير الجنسية مع القادينات وفتيات الغرف هو شغلهم الشاغل، وقد قيل إنه كان لأحد سلاطين الفترة الثانية فى أثناء توليه الحكم أكثر من ثلاثمائة فتاة من الجوارى

الفاتنات، كما قيل إن عدد الذكور والإناث الذين أنجبهم السـلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م) لم يقل عن مائة وثلاثين نتيجة إسرافه فى المسائل الجنسية، وأخيراً فإن جهل أولئك السلاطين بالأحداث الجسام التى تجرى فى الدولة نتيجة إنصرافهم عن ممارسة إختصاصاتهم كانت سمة بارزة فى أخلاقهم. ولذلك أطلق عليهم أحد المؤرخين الفرنسيين اسم (السلاطين التنابلة) وقد أشاد أحد كبار المؤرخين الإنجليز بهذه التسمية واستخدمها وهو يتناول تاريخ تلك الحقبة، فقال إن الدولة العثمانية، وهى أعظم الدول العسكرية، قد وقعت فى أيدى سلاطين (تنابلة) [٤٣٦].

وكان عدد من أولئك السلاطين يتعرضون للعزل نتيجة تمرد عسكرى تقوم به الفيالق الإنكشارية أو نتيجة فتوى تصدر عن شيخ الإسلام بعدم صلاحيتهم للاستمرار فى الحكم. وكان عزلهم يقترن عادة بقتلهم أو خنقهم، والحق أن مركز السلاطين فى تلك الفترة قد إهتز إهتزازاً عنيفاً فى نظر الجيش وموظفى الدولة وسائر هيئاتها والجماهير بعد ان استفاضت الأنباء بتصرفات أولئك السلاطين. وإنتقلت هذه الأخبار عبر الحدود إلى العالم الخارجى. وإن السيف الذى كان يمسك به السلاطين الشوامخ فى العصر الذهبى للدولة من أمثال أبى يزيد الأول الذى إشتهر باسم يلديرم أى البرق لتنقلاته الحربية السريعة بين الجبهتين الأناضولية البلقانية، والسلطان محمد الثانى الذى فتح القسطنطينية، وسليم الأول وسليمان المشرع، قد تحول من سيف باتر إلى شخشيخة، وقد بلغ من هوان السلاطين على أنفسهم فى تلك الفترة أن إتصالات السلطان بالصدر الأعظم كانت تتم عن طريق أحد العبيد الخصيان، وكان يطلق عليه (دار السعادت أغاسى) أى أغا دار السعادة. وكان يشار إلى الأخير عادة بإعتباره القيزلر أغاسى اى أغا البنات. وطبقاً للبروتوكول العثمانى كان هذا الأغا يعد أكبر موظف فى القصر السلطانى كله. وكان يشغل المركز الثالث فى الدولة بعد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام. وكان فى درجة وزير ويحمل ثلاثة أطواخ. وقد أتاح الوضع المتميز جداً لهذا الخصى فرصة ذهبية للحريم السلطانى لتصعيد نفوذهن كمركز قوة، فينقلن إليه أوامرهن أو رغباتهن سواء للسلطان أو الصدر الأعظم. وكانت مؤامراتهن تجد طريقها معبداً وميسراً للتنفيذ الفورى[٤٣٧].

كان من أسباب ضعف شخصية أولئك السلاطين الأسلوب الذى إتبعوه منذ أواخر القرن السادس عشر فى تنشئة الأمراء العثمانيين. فقد حددوا إقامتهم فى داخل القصر، كل منهم فى مقصورة أطلق عليها القفص وأحاطوا كل أمير منهم بعدد من الجوارى والخصيان. وحرموا عليهم الإتصال بالعالم الخارجى، ولم يكونوا يعرفون شيئاً عن أخبار الدولة. فعاشوا فى عزلة مدمرة، وأصيبوا بإنهيار الأعصاب، وميل مبكر إلى النسائيات مع الجوارى. وقد طبق هذا النظام أيضاً على الأمراء الذين إختيروا لتولى العرش. فكان الأمير ولى العهد يخرج من القفص بعد وفاة السلطان الحاكم ليرتقى العرش وهو محطم نفسياً، مهتز الشخصية، ضعيف فى تفكيره، عديم التجارب، تعوزه الشجاعة. يريد أن يعوض حياة الحرمان والعزلة بجو آخر فيه تحرر، وفيه إنطلاق، وفيه تمتع بمباهج الحياة. أما إختصاصاته كسلطان فكان لا يكاد يعرف شيئاً عنها. ومن هنا كان إنصرافه عن ممارسة شئون الدولة، ومن هنا أيضاً كان التأثير عليه سهلاً وسريعاً من جانب والدته أو أخته او القادينات وجميعهن من سيدات الفئة الأولى فى الحريم السلطانى. وكان مطمع كل واحدة منهن أن تستأثر بالنفوذ الأعلى، وأن تتبوأ القمة بين مراكز القوى فى الدولة. والواقع أن هؤلاء السلاطين كانوا ضحية نظام فاسد، هو نظام القفص، استحدثه الأباء حرصاً منهم على المحافظة على مراكزهم من دسائس الأبناء أو أقاربهم أو كبار رجال الدولة يتخذون من أحد الأمراء مطية للإطاحة بالسلطان الحاكم وتعيين آخر يأنسون إليه[٤٣٨].

وفى الوقت الذى زاد فيه ضعف مستوى السلاطين، إزداد نفوذ الصدور العظام، فقد كان يتصرف فى كل التعيينات فى وظائف الجيش والإدارة المركزية والولايات، بالإضافة إلى قيادة الجيش أحياناً إذا دعت الضرورة، يضاف إلى هذا الإشراف على القانون والنظام فى العاصمة، كما أنه كان يمثل السلطان بصفته المشرف الأعلى على إجراء العدالة بحكم أن السلطان كان يتولى وظيفة الإمامة وفى عام ١٦٥٤ حصل الصدر الأعظم على مقر رسمى له ظل لمدة قرنين المركز الرئيسى للإدارة العثمانية وأصبح اسمه منذ ذلك الوقت قبوسى (بوابة الباشا) وباب عالى (الباب العالى) **The Sublime Porte**. ولم يكن هذا المبنى مجرد مسكن للصدر الأعظم وأسرته وخدمه

وحرسه، بل إنه كان ديواناً عاماً يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مهماتهم، باستثناء ما يتعلق منها بالشؤون المالية ومن الصدور العظام الذين علا نجمهم على حساب السلاطين، محمد صوقللى باشا فى عهد سليم الثانى وسنان باشا عدو النمسويين اللدود فى عهد محمد الثالث، ومراد باشا فى عهدى أحمد الأول وعثمان الثانى(٤٣٩).

ومن أبرز الصدور العظام الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ الدولة محمد كوبرولو. فحين أحدقت الأخطار بالدولة العثمانية رأت والدة السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ - ١٦٨٧م) أن تعهد بمنصب الصدارة العظمى إلى رجل ذى بأس شديد هو محمد كوبرولو، وينتمى إلى أسرة كوبرولو الألبانية. وقد إشترط محمد كوبرولو عدة شروط لقبول هذا المنصب منها : إطلاق يده فى إختيار شاغلى المناصب الحكومية، ومنحه سلطات واسعة فى الضرب على أيدى أعداء الدولة سواء فى الداخل أو الخارج، وعدم الاستماع إلى الوشايات التى قد يروجها المرجفون إبتغاء النيل من تصرفاته. ووافقت السلطانة الوالدة على هذه الشروط وغيرها. وكان محمد كوبرولو رجلاً أمياً لا يعرف القراءة والكتابة، ولكنه كان موهوباً فى ذكائه ونشاطه وحزمه، طاعناً فى السن بلغ السبعين عاماً عندما عين فى عام ١٦٥٦م صدراً أعظم. ويطلق عليه المؤرخون كوبرولو الأول. وما لبث أن شعر الجميع بقسوته وبطشه، فقد حكم البلاد بيد من حديد، ووقف موقفاً حازماً من الإنكشارية والإسباهية والطوبجية (جنود سلاح المدفعية) وغيرهم من أفراد أسلحة الجيش. وحارب النزعة التى تفشت فيهم وهى الاستخفاف بالأوامر العسكرية والنزوع إلى حركات التمرد. وأوغل محمد كوبرولو فى سياسة الذبح والقتل والشنق، ويقرر جلاده أن عدد الذين أعدموا فى خلال السنوات الخمس التى تولى فيها منصب الصدارة العظمى (١٦٥٦ - ١٦٦١م) قد بلغ ستة وثلاثين ألفاً. ولم تذهب هذه الدماء هباءً لأنها أعادت النظام إلى صفوف الجيش، والأمن إلى البلاد والنزاهة إلى أجهزة الدولة. وأصبح شعار الجميع : إحترام القانون، والتفانى فى خدمة الدولة بكل إخلاص خوفاً من الذبح أو الشنق او القتل أو الإغراق. ولما إشتدت عليه وطأة المرض وشعر بدنو أجله ألقى فى أذن محمد الرابع

نصـــائحه الأخيرة، وهى : ألا يســـتمع لأقوال الســـيدات، وألا يعهد بالمناصـــب الحســـاســـة ذات النفوذ إلى رجل غنى، وأن يجعل الجيش فى حركة حروب مســـتمرة. واستفسر منه السلطان عن الشخص الذى ينصح بتعيينه صدراً أعظم خلفاً له فأجاب بقوله (إنى لا أعرف أحـدا أكثر مقـدرة وكفـاية من ابنى أحمد). وعين أحمد كوبرولو صـــدراً أعظم فى عام ١٦٦١، وكان له ســـتة وعشرـــون عاماً. ويطلق عليه المؤرخون كوبرولو الثانى، وكان قد ظفر بتعليم راق وثقافة واسـعة شـملت شـتى فروع المعرفة من فقـه وفلســـفة وفلك وتاريخ وأدب(٤٤٠). ومن مظاهر ضـــعف الدولة العثمانية إنحطاط الجيش فيها، وظهر ذلك واضـحاً فى أن الإنكشـارية بدأ خطرها يظهر فى عهد السـلطان سـليم الأول بالذات، على الرغم من أن هذا السلطان قد استجاب استجابة فوريـة لطلبهم بتوزيع عطايا مالية عليهم بمناســـبة توليه العرش، إذ سرعان ما ظهر نفوذهم وتدخلهم فى شـــئون الدولة أخطر ما يكون هذا التدخل وذلك النفوذ. حيث أنه بعد أن انتصرـ السـلطان سـليم على الشاه إسماعيل الصفوى فى موقعة جالديران سـنة ١٥١٤م، وبينما كان سليم فى إنتصاره إذ حدث تطور مفاجئ فى الموقف الحربى، فقد أوقف سـليم العمليات الحربية فجأة وعاد إلى اسـتانبول قانعاً بما اسـتولى عليه من كثير من بلاد أرمنيـه ومـا بين النهرين كـان ســـبـب هـذا التطور المفاجئ هو أن الإنكشارية طلبوا من السلطان سليم إنهاء الحرب وخشى سليم أن يعمدوا إلى التمرد وهو بعيـد عن بلاده. ودبر الإنكشـــارية حركة عصـــيان فى شـــهر مارس ١٥٢٥م فى اسـتانبول عقب عودة السـلطان سـليمان المشرّـع إليها من أدرنة، حيث كان يقضىـ فصل الشتاء. وقاموا بنهب قصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا؛ وكان وقتذاك بمصر، كما هاجموا الديوان الجمركى - ديوان الجمارك - وعدداً من مســاكن الأعيان، ثم إتجهت جموعهم إلى حـارة اليهود. حيـث قاموا بعملية النهب والســـلب ويلاحظ أن الهدف من عصــيانهم كان إغتصـاب الأموال سـواء من أماكن حكومية أو أهلية، سـواء من المسـلمين أو اليهود. وقد تدارك السـلطان سليمان الأمر بنفسه بمنتهى السرعة، فوزع عليهم الـدوكـات دفعـة أولى تتلوهـا أقســـاط أخرى إذا أخلـدوا إلى النظـام. وأنهى الإنكشارية حركة التمرد طمعاً فى الحصول على المزيد والعطايا.

وتعرض السلطان سليم الثانى (١٥٦٦ - ١٥٧٤) فى مستهل حكمه للمهانة على أيدى الإنكشارية حين دخل استانبول لأول مرة عقب إرتقائه العرش مباشرة وسط مظاهرات صاخبة قاموا بها وظهروا فى أثناءها أزدرائهم الشديد له، إذ إعترضوا طريق موكبه بعربة ملئت تبناً. وتوقف الموكب السلطانى وطالبوا السلطان بدفع مبالغ ضخمة بمثابة أعطيات لهم حتى يسمحوا لموكبه بمواصلة التقدم إلى القصر وقد رضخ السلطان لطلبهم. وعلى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) طالب الإنكشارية بتسليم كل من الباش دفتردار ومحمد باشا بكلربك الروملى. وكانت حجة الإنكشارية فى طلبهم القبض على هذين الموظفين الكبيرين أنهما أرادا أن يصرفا لهم نقوداً فضية ناقصة العيار. وكانت الحكومة المركزية فى استانبول قد لجأت فعلاً إلى هذا الإجراء لمواجهة زيادة حجم الإنفاق العسكرى نتيجة تضخم عدد أفراد الإنكشارية بعد أن سمح السلطان مراد الثالث للمجندين المسلمين الأحرار بالإلتحاق بفيالق الإنكشارية. وقد استخف الإنكشارية بالسلطان عثمان الثانى (١٦١٨ - ١٦٢٢م) وثاروا عليه وطلبوا منه إنهاء الحرب التى كان يخوضها ضد بولندا وإضطر السلطان إلى النزول على رغبتهم، وعقد الصلح مع البولنديين فى أكتوبر سنة ١٦٢٠م وضيق السلطان على الإنكشارية لموقفهم المخزى، فقد أوقف العمليات الحربية وعقد الصلح دون أن يحقق جيمع أهدافه من هذه الحرب. فإعتزم السلطان عثمان الثانى تصفية قوات الإنكشارية وأمر بحشد قوات عسكرية كثيفة العدد من ولايات آسيا حتى إذا إكتملت القوات استعان بها على إبادة هذه الفئة من الإنكشارية، وشرع فعلاً فى تنفيذ خطته وأحس الإنكشارية بهذه الحركة وثارت ثائرتهم. ووطدوا العزم على عزل السلطان عثمان الثانى. ونجحوا فى عزله فى اليوم الثلاثين من شهر مايو عام ١٦٢٢، وهجموا عليه فى القصر السلطانى وأخذوه إلى ثكناتهم وأوسعوه سباً وشتماً وضرباً، ثم ساقوه إلى يدى قوله - قلعة أبراج السبعة - التى أصبحت السجن الرسمى للدولة وتم إعدامه. ولم يمض وقت طويل على قتل السلطان عثمان حتى أقدم الإنكشارية على قتل حسن باشا الصدر الأعظم على عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) ومن الجرائم البشعة التى إرتكبها الإنكشارية أنهم قتلوا السلطان إبراهيم الأول (١٦٤٠ - ١٦٤٨) خنقاً وقتلوا الصدر الأعظم وسُبيت زوجات السلطان سليمان الثانى (١٦٨٧ - ١٦٩١) [٤٤١] وهكذا كان الإنكشارية سبباً فى ضعف الإمبراطورية.

ثالثاً: بعض محاولات الإصلاح العثماني.

١- إصلاحات سليم الثالث

واجه السلطان سليم الذى تولى العرش عام ١٧٨٩م المشاكل السابقة من تفوق الغرب، وسيطرة الاتجاه المحافظ فى الشعب، ولكنه كان سلطانًا يميل للإصلاح والأخذ بالأنماط الأوربية، وكان شابًا متحمسًا لقي دعم شعبه له فى محاولة لإنقاذ الدولة مما تعانى منه، وكان من المقربين إليه الطبيب الإيطالى لورنزو وحصل سليم منه على معلومات عن التقدم الأوروبي، والمؤسسات المدنية والعسكرية، فقارن ذلك بالضعف العثمانى، وأجرى مراسلات بواسطة وسيط ملك فرنسا لويس السادس عشر وبعض وزراءه، وحصل على معلومات عن إدارة الدولة وظل إلى أن قامت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م فى مراسلات مع الملك الفرنسى، وأدرك سليم الثالث منذ أن تولى الحكم الفساد المستشري فى الدولة، وأسباب تدهور الإمبراطورية الواسعة، ومساوئ الإدارة، فكان متحمسًا للإصلاح والتغيير، ولكنه واجه مشاكل الحرب مع روسيا والنمسا، والمعارضة الداخلية ضد الدولة، ورأى أن خلل الدولة فى السياسة التقليدية والمؤسسات العاجزة عن القضاء على الفساد وإصلاح الخلل، ولابد له من قبول الأساليب الحديثة وإنشاء جيش جديد، وتطوير المؤسسة العسكرية. وشهد عهد سليم الثالث التدريب العسكري الغربي واستيراد الأسلحة والتعرف على المعرفة الأوروبية، وما صحب نشوب الثورة الفرنسية من رياح التغيير والحريات والفكر السياسى، واحتلال نابليون مصر والتفوق العسكري الفرنسى والأوروبي عامة على الآلة العسكرية العثمانية، ومجئ العديد من الفرنسيين الذين نشروا أفكار الحرية والمساواة ودعم المؤسسة العسكرية العثمانية، وانتشرت أفكار علمانية فى أوساط الشباب العثمانيين والقصر والباب العالى عامة[٤٤٢].

بدأ سليم الثالث جهوده بترقية أصدقاء له فى المناصب العليا وأوجد هيئة من الإداريين والعسكريين الإصلاحيين، انضم عدد منهم إلى جهود الإصلاح، ودعم سياسة السلطان، وكتب تقارير عن أسباب الخلل وطرق الإصلاح أكد فيها على ضرورة الإصلاح العسكري وإعادة الإنكشارية والفرق الأخرى، ودعمها بالأسلحة الحديثة وأساليب متقدمة متتالية، وإنشاء فرق جديدة لها مهام خاصة، وإلغاء المؤسسة التقليدية

العسكرية، وتشجيع إصلاح التعليم والمدارس الحربية وإقامة سفارات فى عواصم أوروبية مصادرة الإقطاعيات التى لم يقدم اقطاعيوها الجنود والريع لدعم الإصلاح ومشروعاته، وتنظيم تعيينات الأقاليم، وإلغاء نظام الالتزام، وإنشاء مجلس استشارى يشارك فيه كبار الموظفين، واجتمع تحت رئاسة لمعالجة شئون الإصلاح، وكان إنشاء "الجيش الجديد" أهم إصلاحاته الذي أدى إلى خلعه وقتله. وبعد عقد صلح ياسى عام ١٧٩٢م مع روسيا تمكن العثمانيون أن يستعيدوا قواهم واستشار سليم الثالث معظم الدول حول سبل إعادة قوة الدولة ففضلوا فى الغالب إصلاح الجيش على النمط الأوورىي، أو إعادة قوانين عهد سليمان القانوني لتعيد أمجاد الإمبراطورية العثمانية. فلم يتردد سليم بإجراء الإصلاحات وتغيير إدارات الدولة، بإلغاء نظام الإقطاع والحد من سلطة حكام الأقاليم، وتحسين الإدارة، وإلغاء نظام الالتزام والحد من سلطة الصدر الأعظم واستشارته الديوان فى كل الأمور المهمة، وتشجيع نشر التعليم، والطباعة والترجمة وفتح المدارس فى شتى المناطق، وافتتاح سفارات دائمة فى العواصم الأوروبية وافتتح سفارات فى لندن وباريس وفيينا وبرلين، وتدريس السفراء نظم البلاد التى يمثلون البلاد فيها، ويتعلموا اللغات والمعارف والعلوم. إلا أنه رغم هذه الإصلاحات فإن سليم الثالث كان يريد تحسين الجيش بفرض الإصلاحات الداخلية ويدافع عن أراضى الإمبراطورية، ويحفظ هيبة السلطان، واعتمد نموذج بطرس الكبير فى روسيا الذى اعتمد جيشًا على نمط أوروبى غربى، فقضى على أعدائه، واستدعى خبراء من دول غربية، وصدرت مراسيم خاصة بإصلاح الفرق العسكرية كافة والإنكشارية خاصة، وإعادة تعيين الضباط الأكفاء، والترقيات بحسب الأقدمية، والجد من الرشوة، والتدريب وانتظامه وتحسين الرواتب، وتنظيم السباهية ويهتم عشرهم بالتيمارات والباقون بالخدمة العسكرية، والإقطاعات توزع للمحاربين وحدهم[٤٤٣].

وتم تخفيض أعداد الانكشارية إلى ٣٠ ألف لتحسين الكفاءة والنظام لهم، ومحاولة إنتاج ذخيرة على نمط غربى وتوزيعه على الإنكشارية، ورغم أنها إصلاحات لم تنفذ بشكل كامل لفساد الأجهزة القائمة عليها، لكنها حققت نجاحات فى إقامة فرق المدفعية والخمبرجية واللغمبجية (يبنون الألغام بالأراضى) والطوب عربجية (سائقو عربات المدفعية)، ووضعت تحت إمرة ضباط شباب عثمانيين دربوا على يد

مستشارين فرنسيين، سعى السلطان لإنشاء فرقة مشاة جديدة لكبح جماح الإنكشارية الذين قاموا الإصلاحات وتمردوا على كل السلاطين السابقين المصلحين بدءً من عهد عثمان الثانى عام ١٦٢٢م، وأما قتلوا السلاطين أو خلعوهم،فانشأ سليم الثالث جيش سمّاه "النظام الجديد" يتلقى تدريبه على النمط الأوروبى، واجهت هذه الخطوة مقاومة شديدة، فى البلاط ولكن السلطان استمر فيها وأنشأ خزانة جديدة لتمويل هذا "النظام الجديد"، وفرض ضرائب على المشروبات الروحية والتبغ والبن وغيرها. وكان يشرف على الفرقة مدربون من فرنسا وإنكلترا وبروسيا، وظهر الضباط صغار فى الجيش والأسطول تأثروا بالغرب فى التدريب واللباس واللغة والثقافة، دعموا موقف الإصلاح والسلطان ضد المحافظين والتقليديين، فضلاً عن هذا "النظام الجديد" أدخل السلطان إصلاحات لتزويد الجيش بالأسلحة الحديثة، فانشأ مدارس لتلقين العثمانيين علوم الغرب ومعارفه، وأدخل تحسينات على الأسطول وتوسيع أسلحته وتدريب المهندسين، وإصلاح السفن القديمة وبناء أخرى حديثة وتطوير المدرسة الحربية البحرية والنظام الطبى الصحى واجه سليم الثالث قوى معارضة محافظة عرقلت الإصلاحات لكنه استمر فى سياسته وأقدم على خطوة جريئة عندما أصدر مرسومًا يقضى باختيار أقوى وأفضل الشباب الإنكشارية والفرق العسكرية الأخرى ليلتحقوا "بالنظام الجديد"، وأصدر مرسوم بإنشاء فرقة أخرى من هذا النظام فى أضنة يتم تجنيدها من أهالى البلقان. مما أدى إلى سخط الأعيان من أن يحرمهم من أكفأ رجالهم. فتحالف الأعيان مع المحافظين فى إستانبول بزعامة حافظ إسماعيل أغا وعقدوا العزم على السير بزعيم الأعيان إسماعيل باشا إلى إستانبول للقضاء على السلطان والنظام الجديد، ثم نشب التمرد فى الروميللى وأرسلت فرقة من "النظام الجديد" لقمعها ولقيت الهزيمة، ووقف المعارضون ضد الإصلاح وأجبر هذا السلطان على الاستغناء عن مستشاريه ومساعديه المصلحين ويعهد بالصدارة العظمى إلى أغا الإنكشارية. ونشبت ثورة شعبية عام ١٨٠٧م فى مواجهة المصلحين فألغى السلطان "النظام الجديد" وانضم شيخ الإسلام للإنكشارية والتحريض على خلع السلطان وأن أعماله الإصلاحية هى كفر وضد الشريعة، فقرر سليم الثالث التنازل عن الحكم والانسحاب إلى مباني "القفص". وتولى مصطفى الرابع الحكم وهو مرشح المحافظين وأصبح ألعوبة فى أيدي من وضعه على السلطنة وتم إصدار مراسيم بإلغاء "النظام الجديد" والمدارس والطرق العسكرية

والمؤسسات الإصلاحية التى أنشأها سليم من قبل، وساد الانتقام ضد "النظام الجديد" والإصلاحيين فى كل البلاد. وفى ظل المؤامرات وصراع القوى تم تدبير مقتل سليم فى يوليو ١٨٠٨ وخُلع مصطفى الرابع وقُتل، وتولى محمود الثانى السلطنة فى الوقت الذى سيطر فيه المحافظون على الحكم، وكان جلوس محمود ذو الشخصية القوية قد أعاد الأمور إلى نصابها فى إقامة إصلاحات على أسس حديثة ووضع حد للتقليديين وإنقاذ الإمبراطورية من الانهيار والتداعى(٤٤٤).

٢- الإصلاحات والتنظيمات فى عهد محمود الثانى

استفاد محمود من إقامته مع سليم الثالث الجبرية فى السرايا فى الإطلاع على سياسات الإصلاح إلا أنه رضخ لمطالب الرجعيين فى بداية الأمر فألغى الإصلاحات الغربية إلى حين أن تحين له الفرصة لمعالجة الوضع وتنفيذ خططه وأن ينتظر لحين الخلاص من الذين هددوا وحدة الإمبراطورية واستمر عهده بين (١٨٠٨ - ١٨٣٩م) كان فى السنوات الأولى غير قادر على الإصلاح والتغيير وخاصة أنه انشغل بحروب نابليون والصراع الدولى مع روسيا إلى حين توقيع الأخيرة معاهدة عام ١٨١٢م، وانشغل بالوهابية إلى أن أخمدها محمد على والى مصر عام ١٨١٨م، ثم الثورة اليونانية والتدخل الأوروبى ومنح اليونان الاستقلال الذاتى تم التام. وقد وجد محمود الثانى أن الإصلاح يحتاج إلى أن يشمل النظم العثمانية كافة والمجتمع العثماني ولا يقتصر على المؤسسة العسكرية، وأن يتم تدمير النظم التقليدية لكي لا تعترض طريق الإصلاح، وتوخى الحذر والحيطة فى التخطيط للإصلاح. وقد أعاد عام ١٨٢٦م تشكيل "النظام الجديد"إلى جانب الإنكشارية وقام بتدريبهم مسلمون بدل الأجانب المسيحيون، وحصل على موافقة الشيوخ والمفتى وسعى إلى إعادة قوات سليمان القانونى أساسًا، إلا أن الإنكشارية رفضوا ذلك وثاروا وألبوا الناس ضد السلطان ووقف الناس ضدهم وأعد لهم محمود الثانى العدة لمواجهتهم والقضاء عليهم عام ١٨٢٦م فى "الوقعة الخيرية" وأبادهم بالآلاف فى عدة أقاليم ومدن، وكانت هذه أهم الأحداث فى تاريخ الدولة العثمانية، وتدمير المؤسسة العسكرية القديمة كخطوة على طريق الإصلاح الجديد. وحل السلطانى محمود الثانى الأوجاقات الإنكشارية وحطم أعلامهم

وأسماءهم، وانشأ "العساكر المحمدية المنصورة" لحماية الدين والإمبراطورية حسب قرار السلطان، وحل الطرق الصوفية المرتبطة بالإنكشارية، وألغى الوحدات السباهية الإقطاعية، والإقطاعات العسكرية، وتخلص من محكمة المصادرة وأغلقها وانتزع من الباشوات حق الحياة والموت إلا بحكم قانونى، وحضر جلسات الديوان وأحيا هذه العادة التى أُهملت نذ عهد سليمان القانوني، وقضى على مفاسد الأوقاف ووضع دخلها تحت إشراف الدولة، وضم الإقطاعات والتيمارات للأملاك العامة وعزز بهذا الإجراء دخل الدولة ووضع حد للفساد(٤٤٥).

فى فبراير ١٨٣٤م ألغى الفروض التى يدفعها الموظفون العموميون من خلال انتزاعها من الناس حين يمرون بالولايات، وأبطل جباية الأموال والجزية إلا حسب القرارات الصادرة، وألغى عددًا كبيراً من الوظائف الشرفية فنظم حاشيته وخدمه وألغى الألقاب والوظائف غير المحددة. فى الجانب العسكري بدأ محمود الثانى الإصلاحات بإنشاء جيش جديد بإمرة قائد عام "ساري عسكر"، وهو ناظر الحربية، وعددهم ١٢٠٠ جندي فى العاصمة، وقوات أخرى فى الأقاليم والولايات ومدة الخدمة ١٢ عامًا، واعتمد على ضباط روس فى جيشه أشهرهم فون مولتكه، قام مولتكه ورفاقه بتحسين الجيش والمصانع والتدريب واستخدام الأسلحة والأسطول والذى أعيد بدعم أمريكى وإنكليزى من بحارة ومستشارين. فى التعليم أرسل محمود الثانى بعثات إلى أوروبا لتلقى العلوم العسكرية، واهتم مثل محمد على باشا بالتعليم العالي، وأنشأ مدرستين خاصتين للتعليم الكتايبى وما بعده، وتعليم القواعد اللغوية والتاريخ والرياضيات لمن يرغب متابعة المدارس الفنية العسكرية. ومدرسة تعليم العدلية، ومدرسة التعليم الأدبى لمن يلتحق بوظيفة بالحكومة، وتُدرس فيها العربية والفرنسية والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والرياضيات، ومدرسة المعرفة التى افتتحها الباب العالى لتعليم الكتاب العاملين فى وظائف حكومية والترقيات والمناصب العليا والتعليم العلماني. وأحيا المدارس الفنية العليا وأرسل الطلاب إلى أوروبا ليكونوا معلمين وضباط للجيش، وافتتح مدرسة الطب لتزويد الجيش بالأطباء واستقدم معلميها من أوروبا. وأعاد عام ١٨٢٨ مدرسة الهندسة العسكرية ووسع الهندسة

البحرية، ومدرسة موسيقى الجيش، ومدرسة العلوم العسكرية وأغلبهم مشرفون فرنسيون[٤٤٦]،واهتم محمود الثانى باللغات الأوروبية، وأنشأ عام ١٨٣٣م مكتبًا للترجمة في الباب العالى وشتى إدارات الحكومة، وعام ١٨٣٤م أعاد افتتاح سفاراته في العواصم الأوروبية بعد أن أغلقت أثر خلع سليم الثالث، وجرى تدريب السفراء على اللغات الأوروبية وتولوا بعد ذلك المناصب العليا للدولة. وتشكلت نخبة عثمانية حاكمة وسلك بيروقراطي إدارى. وأجرى محمود الثانى إصلاحات فى المواصلات وأنشأ الطرق الجديدة، وأدخل البرق والسكك الحديدية لإحكام قبضة السلطة المركزية على البلاد، وأنشأ جريدة "تقويم وقائع" الرسمية ووضع إدارات أى وزارات محل المؤسسات القديمة وضع فيها موظفون أكفاء من الجيل الجديد وأصبحت وزارات خارجية وداخلية وخزانة للمرة الأولى، وأنشأ عام ١٨٣٨م مجلس الأحكام المالية لمناقشة وإعداد اللوائح الجديدة، وأمر بارتداء السراويل الأوروبية والأحذية السوداء، والمعاطف الطويلة والطربوش عام ١٨٢٧م على يد القبطان باشا خسرو محمد باشا وأجبر الموظفين الجنود على ارتدائه مع البحارة، وقص السلطان لحيته وارتدى الملابس الآنقة الذكر ليكون على النمط الأوروبى، وشهد الاحتفالات العامة والأوبرات وكان أول سلطان يظهر أمام الناس، وانشأ فرقة موسقية خاصة تقدم مقطوعات لضيوفه الأوروبيين. وسار على خطاه كافة رجال الدولة منذ عام ١٨٢٩م ليكون ارتداء هذه الملابس إجباريًا[٤٤٧].

الفصل الخامس

أثر ضعف الدولة العثمانية على المشرق العربي

أولاً : الصراع على السلطة في مصر .

ثانيًا : آل العظم في سوريا .

ثالثًا : ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين.

رابعًا : تدهور أحوال العثمانيين في اليمن .

الفصل الخامس

أثر ضعف الدولة العثمانية على المشرق العربي

أولاً: الصراع على السلطة فى مصر

عـالجت العديد من مصـــادر تاريخ مصرـ العثمانية موضـــوع ظهور طائفتى الفقارية والقاسـمية، والصراع الذى نشب فيما بينهما حتى سنة ١٠٧١هـــ/ ١٦٦٠م، والذى دار فيما بعد فى فلك البيوتات المملوكية، فتشـير بعض هذه المصـادر أن ظهور الفقارية والقاســمية، يرجع إلى الفتح العثمانى ٩٢٣هـــــ/ ١٥١٧م، وذلك عندما قام السـلطان سـليم العثمانى بزيارة لبيت الأمير المملوكى سـودون الأعجمى، بعد أن علم أن لديه ولدين شـجاعين كان أحدهما يدعى ذو الفقار، والآخر يدعى قاسـم، فطلب منهما أن يترامحـا ويتســـابقـا، فظهرت من ذلك شـــجاعتهما، وأمر بعد ذلك الأمراء والجند أن ينقســـما إلى فريقين: الفريق الأول كان تابعًا لذى الفقار، وضـــم إليه أكثر الفرســـان من العثمانيين، وتميزوا بلبس اللون الأبيض، ومالوا إلى نصـــف ســـعد، أما الفريق الثانى فكان تابعًا لقاسم وضم إليه الكثير من الفرسان المصريين، وتميزوا بلبس اللون الأحمر، ومالوا إلى نصـف حرام، ثم صـدرت إليهم الأوامر بعد ذلك بالاشـتباك واشـــتدت رحى النزال بين الفريقين، حتى كادت أن تنقلب إلى معركة حقيقية، ولكن صـدرت الأوامر بعد ذلك بالانفصـال، وكان من أثر ذلك أن انقســم أمراء مصرـ إلى فريقين فقارية، وقاسمية ويؤيد هذا الرأى، أحمد شلبى[٤٤٨] وعبد الرحمن الجبرتى[٤٤٩] وأحمـد جودت[٤٥٠]، ولكن هـذه الرواية بعيدة عن الواقع، وذلك لأن مؤرخى أحداث الفتح العثمانى لمصرـ أمثال ابن إياس، وابن زنبل الرمال لم يشـيروا إلى ذلك[٤٥١] كما أن أحمـد شـــلبى والجبرتى يكتبـان فى فترة بعيـدة زمنيًا عن وقائع الفتح العثمانى، ومن المؤكد أن هذه الرواية، رواية أســـطورية كانت شـــائعة بين الناس، ومما ينفى هذه الرواية أيضًـا أن شـيخ المؤرخين فى القرن السـابع عشرـ وهو محمد بن أبى السرـور البكرى لا يشير إليها من قريب أو بعيد.

ويحـاول أحمـد كتخـدا عزبـان أن يعود بأصـــل الفقارية والقاســـمية إلى زمن السـلطان سـليم، كان وقتها أمير الحج زين الفقار بك، وكان الدفتردار قاسم بك، وقد اتفق أن الأخير أنشأ فى بيته قاعة جلوس، واستضاف بها زين الفقار بك أمير الحج،

وتناول عنده وجبة الغداء، فما كان من زين الفقار إلا أن رد تلك الضـيافة على قاسـم بك، وأثناء حضـور الأخير الضـيافة أثار زين الفقار حفيظته بأن قاعته لم تكن على المستوى المطلوب، لأنه ضعيف الثراء؛ فتغير خاطر قاسم بك على زين الفقار بك، من هنا نشأت الفقارية والقاسـمية، ونشأ العداء بينهما، وسـار التمييز بين الفقارية والقاسـمية فى المواكب بواسـطة المزارق، فالفقارية مزارقهم برمانة، أما القاسـمية فمزارقهم بجلبة من غير رمانة(٤٥٢) وبنفس المعنى جاءت رواية مصـطفى ابن الحاج إبراهيم(٤٥٣).

وإذا حللنـا هذه الرواية نجد أنها لا تتفق مع الحقائق التاريخية، لأن المصـادر المعـاصرة للفتح العثمانى لابن إيـاس، وابن زنبـل الرمـال، وغيرهما لا تشـير إلى هذه الرواية، كما أنها لا تشـير إلى شـخصية كل من زين الفقار بك، وقاسم بك، كما يلاحظ أن مصـطلح الدفتردار لم يظهر بين مصـطلحات الإدارة العثمانية فى مصرـ إلا فى الربع الأخير من القرن العاشر الهجرى/ السـادس عشرـ الميلادى، حيث كان المصطلح السائد هو مصـطلح ناظر الأموال، وكذلك مصـطلح أمير الحج، والذى كان يعرف (بسرـدار قافلة الحج) فى بداية العصرـ العثمانى(٤٥٤)، ومما ينفى الروايتين اللتين ترجعان ظهور الفقارية والقاسـمية والانقسام والصراع الذى حدث بينما إلى بداية العهد العثمانى فى مصر أن الدولة العثمانية كانت فى أوج قوتها، ومن هنا لم تكن إدراتها فى مصر تسمح بظهور مثل هذه الانقسامات التى من الممكن أن تهدد الكيان العثمانى فى مصر.

وهناك رواية أخرى أوردها الجبرتى، وهى تتشابه مع رواية أحمد كتخدا، ولكنه يرجعهـا إلى عـام ١٠٥٠هـــ| ١٦٤٠م حيـث يقول فى مقـدمتها "وقيل غير ذلك أن القاسـمية ينتسبون إلى قاسم بك الدفتردار تابع مصطفى بك، والفقارية نسبة إلى ذى الـفقـار بـك الكبير، وأول ظهور ذلـك من سـنـة خمسـين وألف، واللـه أعلم بـالحقـائق"(٤٥٥).وهـذه الروايـة هناك ما ينفها، لأن الجبرتى يظهر فى كلامه الكثير من الشـك عندما يقول "وقيل غير ذلك "و" ظهور من ذلك سنة خمسين وألف"، وعندما يقول "والله أعلم بالحقائق"(٤٥٦).والأرجح إذ رجعنا إلى حادثة مقتل قيطاس بك، نجد أنها قد أشارت إلى ثلاثة صناجق كبار، هم قيطاس بك المقتول، ورضوان بك

الفقارى أمير الحج، وقاســم بك، بالإضــافة إلى على بك الفقارى، من هنا يمكن القول بأن الفقارية والقاسـمية قد ظهرتا على مسرـح الأحداث بصـورة واضـحة منذ بدايات العقد الثالث من القرن السابع عشر، ويعتبر رضوان بك الفقارى هو المؤسس الحقيقى لطـائفـة الفقـاريـة والزعيم الروحى لها؛ فقد تبوأ مكانة عالية؛ بدليل توليه إمـارة الحج طيلـة ربع قرن، وأن يكون قـاســم بـك هو المؤســس الحقيقى لطائفة القاسـمية، خاصـة وأن محمد بن أبى السرور البكرى يشير فى حادثة مقتل قيطاس بك أنه كان رجلاً كبير السن، ومن هنا انتسبت القاسمية إلى قاسم بك.

وقد نشأت عن الفقارية العديد من البيوتات المملوكية[٤٥٧] والتى يرجع ظهورها إلى اهتزاز قبضــة الـدولـة العثمانيـة من خلال ممثليها الباشــوات، وتداعى النفوذ العســكرى للأوجاقات دعامة الســلطة العثمانية فى مصرــ الأمر الذى هيأ للبيوتات المملوكية الفرصة لملء هذا الفراغ السياسى مما أثر على الوجود العثمانى وأضعفه[٤٥٨]، وهنـاك بعض المصــطلحـات المتعلقـة بالبيت المملوكى، وهى معنى (البيت المملوكى) و(فتح البيت) و(قطع البيت)، فمعنى مصــطلح البيت المملوكى، هو جماعة أو حزب مملوكى ســواء كـان حزبًـا كبيرًا مثل بيت الفقارية، أو فرعًا صــغيرًا مثل القازدغلية، وبلفية، والعلوية، إلخ...، ويرتبط أفراد هذا البيت بعلاقات وروابط معينة هى أقرب إلى الروابط العـائلية، فالســيد المملوكى يرتبط مع مماليكه برابطة الأســتاذية حيث يطلق عليـه لقـب أســتـاذ، بينما يرتبط المماليـك المنتمون إلى أســتاذ واحد برابطة الخشداشية.

أما مصــطلح (البيت المفتوح) فوجد نتيجة لوفاة ســيد البيت المملوكى أو قتله، فيحتاج أتباعه وخشداشينه إلى من يقودهم، ويرعى شئونهم ويحفظهم من التشتت، وهو ما حدث بالفعل عندما قتل إيواظ بك القاســمى فاختار أتباعه ابنه إســماعيل بـك ليفتح بيـت والـده، ويتمكن من مجابهة أعداءه، الذين كانوا يحاولون القضــاء عليـه فبقـاء البيـت مفتوحًـا يعنى بقـاء المجتمع المملوكى وربما يفسرــ ذلك سر بقاء النظام المملوكى حتى مطلع القرن التاســع عشرــ أما مصــطلح قطع البيت فيعنى القضاء عليه بصورة نهائية بحيث لا تقوم له قائمة بعد ذلك، ويوضح ذلك مدى شدة

الصراع الرهيب الذى دار بين البيوتات المملوكية، وسعى كل منهم فى القضاء على الأخر.

والصراع بين الفقارية والقاسمية فى النصف الأول من القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى، وحتى عام ١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م، كان صراعًا سياسيًا الهدف منه الاستئثار بالمناصب المهمة فى مصر العثمانية، كإمارة الحج، والدفتردارية، وحكم الأقاليم، وقد اقتسمت كلتا الطائفتين هذه المناصب، وإن كان من الملاحظ أن كفة الفقارية هى الراجحة فى أغلب الأحيان، وكان أبرز الأمراء الفقارية الذين احتلوا مكانة عالية ومرموقة فى هذه الفترة هو رضوان بك الفقارى أمير الحج ذو الأصول الجركسية، فقد سيطر على منصب إمارة الحج لسنوات عديدة من عام ١٠٤١-١٠٦٦هـ/١٦٣١- ١٦٥٦م، باستثناء فترات قليلة[٤٥٩] ولكن القاسمية لم تقف مكتوفة الأيدى تجاه ذلك الوضع، فقد بذلت العديد من المحاولات لإبعاد رضوان بك عن إمارة الحج، وعن مصر، وكان الباشوات يحرضون القاسمية على ذلك، لأن وجوده أصبح خطرًا يهدد نفوذهم. وكانت أولى تلك المحاولات من قبل الوزير محمد باشا زلعة السم (١٠٤٧- ١٠٥٠هـ/ ١٦٣٧- ١٦٤٠م) فقد جاءت الأوامر السلطانية لمحمد باشا بأن يعين الأمير رضوان بك الفقارى قائدًا للحملة المتجهة للجبهة الصفوية، فما كان من رضوان بك إلا أن رشا محمد باشا بأربعين كيسًا مقابل صرف النظر عن تعيينه سردارًا على تلك الحملة، فتم ذلك وعين رضوان بك أبو الشوارب سردارًا للحملة[٤٦٠]، ويبدو أن رضوان بك قد أيقن أن قبوله قيادة هذه الحملة ستبعده عن مصر وإمارة الحج، مما سيتيح ذلك الفرصة لأعدائه التقليدين وهم القاسمية لفرض نفوذهم[٤٦١]، وبمجرد خروج الحملة أرسل رضوان بك للباشا استرد منه الأربعين كيسًا، فغضب الباشا لذلك وأضمر السوء لرضوان بك[٤٦٢] وانتظر حتى تأتى الفرصة للقضاء على نفوذه.

وقد واتت هذه الفرصة محمد باشا، وذلك بعد أن توفى مصطفى بك بكلر بك الحبش، فعرض الوزير على السلطان مراد الرابع (١٠٣٣- ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ - ١٦٤٠م) تعيين رضوان بك بكلربك على ولاية الحبش نظير أن يلتزم الباشا للسلطان بخمسمائة

كيس من تركة رضـوان بك، فاستجاب السلطان لطلب الباشا، وعين ولى بك أميرًا على الحج[٤٦٣]، ولما بلغ ذلك رضـوان بك أجاب بالسمع والطاعة، وعند عودته بموكب الحج التقى بالأمير ولى بك أمير الحج وسلمه المحمل، وبدلاً من أن يتوجه إلى الحبش توجه إلى إسـتانبول فى عام ١٠٤٩هـــ| ١٦٣٩م، وحين دخل الأمير ولى بك إلى مصرـ شرع الوزير فى بيع ما يملكه الأمير رضوان بك، وتم ضبط ما فى بيته[٤٦٤].

وقـد نقم السـلطـان مراد على رضـوان بـك، لعـدم قيادته الحملة إلى الجبهة الفـارسـية، وعدم توجهه إلى ولاية الحبش، وأراد قتله، ولكنه اكتفى بسـجنه بعد وسـاطة الصدر الأعظم مصطفى باشا البستنجى، وظل فى سجنه إلى أن تولى السلطان إبراهيم (١٠٥٠ - ١٠٥٨هـــ| ١٦٤٠ - ١٦٤٨م) فأطلق سراحه، وعين مصـطفى باشـا البسـتنجى واليًا على مصرـ (١٠٥٠ - ١٠٥٢هــ/ ١٦٤٠ - ١٦٤٢م) فعمل على إعادة إمارة الحج إلى رضوان بك[٤٦٥].

ولقد ورد الخبر بمجئ الأمير رضـوان بك، وأنه أميرًا للحج كما كان مع الصنجقية، ونتيجة لذلك انقسـم العسكر فريقين، فريق عارض عودته، وفريق قبل قرار السلطان بـالعفو عنه وعقد العسـكر اجتماعًا فى منزل كنعان بك قائمقام، ووقع الخلاف حول ذلـك، واقترح الأمير مـامـاى بك القاسـمى ترك البت فى أمر رضـوان بك إلى الوزير مصـطفى باشـا، ويبدو أن ماماى بك كان لا يرغب فى عودة رضوان بك إلى مصر، لأن ذلك سـوف يحد من نفوذه ويضـعف من شـأنه، ولكن رضـوان بك فى النهاية عاد إلى مصر، وأظهر خط السلطان بأخذ البلاد المتعلقة بالحج فتمكن منها[٤٦٦].

وتولى حكم مصر الوزير محمد الباشا (١٠٥٦- ١٠٥٧هــ/ ١٦٤٦- ١٦٤٧م) وقد حدثت فى عهده فتنة بسـبب فجور جماعة من الانكشـارية فاسـتغل قانصـوه بك القاسـمى هذه الفرصـة للدس على الفقارية، وأشـار على محمد باشـا بأن يكتب إلى السـلطان أن مسـببى هذه الفتنة جماعة أحضرـهم رضـوان بك أمير الحج من مكة المشرـفة للخدمة عنده وعند على بك الفقارى حاكم جرجا وأن سـبب تأخير الخزنة المرسلة للسلطان عدم دفع رضوان بك، وعلى بك وأتباعهما المال الميرى المقرر عليهما،

وإذا أراد السـلطان اسـتيفاء المال الميرى، فعليه أن يولى الأمير ماماى بك إمارة الحج، ويولى الأمير قانصوه بك حكم جرجا[٤٦٧].

وما أن علم رضـوان بك بذلك حتى أسرع بكتابة عرضـحال للسـلطان قائلاً فيه "إن العرض الواصـل لكم لا أصـل له، وإنما القصـد بذلك الأغراض الفاسـدة، وإنما الأموال الديوانية عند الأمير قانصوه بك وأتباعه، والأمير ماماى بك وأتباعه"[٤٦٨] وذكر له أصـل قضـية الإنكشـارية، وقد وصل عرض رضوان بك قبل عرض القاسمية، واقتنع السـلطان بما ذكره رضوان بك فى عرضه[٤٦٩].وفى ٢٧ جماد الأول ١٠٥٧هـ| ٣٠ يونيو ١٦٤٧م، اجتمعت الجند من جاويشـية، ومتفرقة، وإسـباهية، وانكشـارية، وعزب، وصـناجق فى الرميلة - بإيعاز من الفقارية - لبحث موضـوع المال الميرى المتأخر على ماماى بك، وقانصـوه بك، ونتيجة لذلك سـجنا فى القلعة، ثم قتل قانصوه بك وماماى بك على يد قيطاس بك الفقارى، وصـارت الكلمة فيما بعد لرضـوان بك، وعلى بك، وقيطاس بك[٤٧٠] ويعد ذلك نصرًا مؤزرًا للفقارية على القاسمية. ولم تتوقف محاولات القاسـمية عند هذا الحد، ففى ٨ رمضان ١٠٥٧هـ| ٧ أكتوبر ١٦٤٧م، أصدر محمد باشـا أمرًا إلى الأمير على بك الفقارى بالسـفر إلى جرجا، وكان هذا بتحريض من أحد القاسـمية بهدف إضـعاف نفوذ الفقارية عامة، ورضـوان بك خاصة[٤٧١] وتنفيذًا لذلك أقام الباشـا فى ١٢ رمضـان ١٠٥٧هـ/ ١١ أكتوبر ١٦٤٧م، حفلاً كبيرًا، ودعى الأمير رضـوان بك لحضـوره، فامتنع الأخير عن الحضـور لأنه أيقن أن هناك مؤامرة تحاك ضـده من جانب الباشـا والقاسمية، فما كان من الباشا إلا أن قام بتعيين الأمير حسن بك أميرًا للحج، كما أنه عزل على بك من منصـبه كحاكم للصعيد، وعين مكانه يوسف بك الدفتردار ونتيجة لذلك اتخذ رضوان بك موقفًا عدائيًا، فجمع رجاله من الفقارية، وغادر القاهرة نحو البساتين، معلنين التمرد على الباشا، فما كان من الأخير إلا أن أمر بتجهيز تجريدة بقيادة عابدى بك لمحاربتهم[٤٧٢].

وفى ١٤ رمضان ١٠٥٧هـ| ١٣ أكتوبر ١٦٤٧م، طلعت جميع العساكر إلى الرميلة، والصناجق للقلعة، واجتمعوا بالباشا، وتحدث عابدى بك مع الباشا قائلاً "إن العساكر لم يرضوا بقتال الأمير رضوان بك، ولا الأمير على بك، لأن هؤلاء رفقاؤنا خصوصًا فى

هذا الشـهر الشريـف، وغالب من معهما إما قريب لنا، أو صهر لنا، أو صاحب، ونحن مسـلمون، وهم مسلمون، وإن كان مرادك قتالهم تبرز لنا خط مولانا السلطان نصره الله تعالى بذلك، وتكون أنت السردار علينا، ويكون الأمير يوسف بك قائمقامك بالقلعة" وبهذه الطريقة فشلت خطة الباشا والقاسمية، ويبدو أن ذلك كان بتحريض من الفقارية، وتدعمت مكانة رضـــوان بك، وعلى بك بمنح الأول إمارة الحج، والثانى حكم جرجا مدى الحياة(٤٧٣).

وكانت آخر محاولة بذلت للقضــاء على نفوذ رضـــوان بك فى عهد الوزير أحمد باشـــا (١٠٥٩- ١٠٦١هــــــ/ ١٦٤٩ - ١٦٥١م)، الذى حاول جاهداً أن يزرع الخلاف والشقاق بينه، وبين على بك الفقارى، فاستصدر الباشا أمراً من السلطان بعزل رضوان بك من إمارة الحج، وتولية على بك مكانه، وتم اســتدعاء الأخير من جرجا، وألبســـه الباشـا قفطان إمارة الحج فى ٢٣ محرم ١٠٦١هــــ/ ٢٤ يناير ١٦٥١م، ولكن الظروف خـدمـت رضـــوان بك بعزل أحمد باشـــا، وتولى عبدالرحمن باشـــا الخادم (١٠٦١- ١٠٦٢هــــ/ ١٦٥٠ - ١٦٥١م) ونتيجة لذلك عاد رضـوان بك إلى منصـبه كأمير للحج، ووقف من على بك موقف المصالحة(٤٧٤).ولكن ما لبث أن ضعف نفوذ الفقارية بوفاة على بك حكم جرجا عام ١٠٦٣هــــ| ١٦٥٢م، وتولى حكم الصـعيد تابعه محمد بك، وبعـدهـا توفى الأمير رضـــوان بك أمير الحج فى ٢٣ جماد آخر ١٠٦٦هــــــ/ ٨ أبريل ١٦٥٦م(٤٧٥)، فأتاح ذلك الفرصة أمام القاسمية لفرض نفوذها.

تزعم القاسـمية فى هذه الجولة أحمد بك البوشناق (البوسنوى)، وذلك بتحالفه مع محمد باشـا أبو النور ١٠٥٣- ١٠٦٦هــــ/ ١٦٥٢- ١٦٥٥م) وقد علم الأخير بتعيين أحمد بك البوشـــناق أميراً على الحج، ولكى يســترضى الفقارية قام بتعيين حســـن بك الفقارى أحد مماليك رضـــوان بك سردارًا على الخزنة(٤٧٦).ولكن رد فعل الفقارية كان عنيفًا، فما أن علموا بذلك تجمعوا بميدان الرميلة، وعزلوا الباشــا، وعينوا لهم قائمقام، ونفوا أحمد بك إلى الإسـكندرية، وجعلوا حســن بك الفقارى أميراً على الحج، وأرسلوا للسـلطان يخبرونه بما فعلوه، فأرسـل وزيرًا جديدًا لمصر هو مصـطفى باشـا (١٠٦٦- ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦- ١٦٥٧م) الذى تمكن من إقامة صلح مؤقت بين أحمد بك البوشناق

والفقارية[٤٧٧].وعلى الرغم من ضعف كفة الفقارية، إلا أن أهم المناصب كانت لا تزال فى حوزتهم؛ كإمارة الحج، وحكم الصعيد، والقائمقامية، ولقد أثبتت الأحداث أن زعماء الفقارية الذين خلفوا رضوان بك كانت تنقصهم الحكمة، والمرونة السياسية، فقد تمكن أحمد بك البوشناق من إرضاء السلطات العثمانية فى إستانبول، وحصل على أمر بجعله حاكمًا على الصعيد بدلاً من محمد بك الفقارى الذى اختير واليًا على الحبش، ولكنه رفض قبول المنصب الجديد[٤٧٨] .

على الرغم من ذلك لم يعمل محمد بك الفقارى على كسب ود زملائه الفقارية، بل إنه تعاظم عليهم، مما أدى ذلك لانقلاب زعماء الفقارية عليه، وعلى رأسهم قيطاس بك أمير الحج، الذى وقف بجانب محمد باشا الغازى (١٠٦٧- ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٧- ١٦٦٠م)، وحصل الأخير على فتوى من العلماء بوجوب محارب محمد بك فى ٢٠ جماد أول ١٠٦٩هـ/ ١٣ فبراير ١٦٥٩م، وقاد تجريدة من أجل ذلك[٤٧٩].

وفى ٢ جماد الثانى ١٠٦٩هـ| ٢٠ فبراير ١٦٥٩م، عين الباشا يوسف أفندى قائمقام، ونزل بالجند من القلعة إلى باب قراميدان، متجهًا ناحية البساتين، ومنها توجه إلى المنيا، ولما بلغها فى ١٤ جماد الثانى ١٠٦٩هـ| ٩ مارس ١٦٥٩م عين الأمير قيطاس بك، وبعض القواد العسكريين، وقليل من العسكر، وأرسلهم أمامه إلى ناحية منفلوط لمحاربة محمد بك[٤٨٠].

وصل قيطاس بك إلى ناحية منفلوط فى ١٨ جماد الثانى ١٠٦٩هـ/ ١٣ مارس ١٦٥٩م، وبعدها وصل الوزير إلى منفلوط، وأمر قيطاس بك أن يتجه بمن معه خلف محمد بك، وفى غرة رجب ١٠٦٩هـ/ ٢٥ مارس ١٦٥٩م وصلت الأنباء للباشا من قيطاس بك بالقبض على محمد بك، فما كان من الباشا إلا أن أرسل مكتوبًا لقائمقام؛ لإشهار النداء فى مصر بالأمان، وبما حدث من القبض على محمد بك، بعدها أمر الباشا بقطع رأس محمد بك، وقتل العديد من رجاله[٤٨١] وقد أدى مقتل الأخير إلى إضعاف الفقارية، وازدياد نفوذ أعدائهم القاسمية بزعامة أحمد بك البوشناق، والذى ارتفع شأنه بتعيينه حاكمًا على الصعيد فى ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م، ثم قائمقام مصطفى

باشـا (١٠٧٠- ١٠٧١هـــــ/ ١٦٦٠- ١٦٦١م) وحدثت فى عهده واقعة أدت إلى القضاء على نفوذ الفقارية فى ١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م[٤٨٢]، ألا وهى واقعة الصناجق.

اشـتكى خمسـة أفراد من طائفة العزب لدى مصطفى باشا؛ نتيجة لما تعرضوا له من إهـانـة كبيرة، علاوة على قتـل وجرح بعض زملائهم، عنـد قيـامهم بحماية ناحية صـنافير بالقليوبية، وذلك من قبل أحد ملتزميها ويدعى عثمان بك الوالى، والذى كان ملتزمًا فيها بحق النصف، فقد طلب من مصطفى أفندى كتخدا الجاويشية أن يتنازل له عن نصف البلدة المذكورة، فرفض مصطفى أفندى ذلك، فحدث ما ذكر من تعرض العزب للإهانة[٤٨٣] لمعارضتهم عثمان بك.

ونتيجة لما سبق طلب الباشا من عثمان بك الحضور للنظر فى هذا الأمر، فخشى الأخير من ذلـك، ولجـأ إلى أحـد أعيـان الفقـارية، وهو شـــخص يدعى بيرم، فتحالف الاثنان معًا، وسـاندهما قلة من طائفة الانكشارية، وبناءً على ذلك صارت الفقارية فى جانب، والباشـا، والعزب، والفرق العسـكرية الأخرى، والقاسـمية، بالإضـافة إلى قاضى القضـاء فى جانب، وذلك بعد أن أرسـل الأخير إلى عثمان بك مرارًا لكى يحضرـ مجلس الشرع للنظر فى قضية العزب، فلما رفض أعلن عصيانه، ولما رأت القلة من الانكشارية المؤيدة للفقارية ذلك تخلوا عنهم بضغط من غالب الإنكشارية المؤيدة للباشا[٤٨٤].

ونتيجـة لما ســـبق ضـــعف موقف بيرم وعثمان، فما كان منهما إلا أن دخلا إلى حوش أغا الإنكشـارية للاحتماء به فقبض عليهما، بعدها أصـدر الباشا بيورلدى بخنق بيرم، وآخر بقتـل عثمان بـك، وإمعـانًـا فى الانتقـام أخـذت العزب رأس عثمان بـك وعلقوهـا على بـاب مركز قيادتهم، بعدها اشـــتدت المناوشـــات الحربية بين طائفة العزب وحلفـائها من ناحية، والفقارية من ناحية أخرى، ولما رأى الفقارية عين الغلبة قرروا التوجه إلى الصعيد لمواصلة تمردهم، فخرجوا إلى البساتين، متوجهين جنوبًا، وبذا خلا الميدان فى مصر للباشا والقاسمية[٤٨٥].

وكان مصطفى باشا عازمًا كل العزم القضاء على نفوذ الفقارية، فأتم استعدادته العسكرية، وخرج بجنوده من القاهرة فى ٦ صفر١٠٧١هـ/١١ أكتوبر ١٦٦٠م إلى

البسـاتين، ولكن الفقارية غادروها، وحدث خلاف بينهم، فتوجه فريق منهم إلى جرجا، وفريق أخر إلى السودان، وفريق إلى البحيرة[٤٨٦].

وعلى الرغم من ذلك ظل مصـطفى باشا مصممًا على قضائه على الفقارية فقرر السـفر خلف الفقارية الذين توجهوا إلى البحيرة، وأمر العسـكر بالاسـتعداد لذلك، فحضر له أحمد بك البوشناق، والتزم بالسفر خلفهم، وأن يحضرهم له، فوافق الباشا على ذلك، فتوجه خلفهم وأدركهم بالطرانة فقتلهم هناك فى ٢٢ صـفر١٠٧١هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٦٦٠م، وعاد إلى مصر برؤسهم، وطلع إلى الديوان فى موكب عظيم، ثم خلع عليه الباشا خلعتين[٤٨٧].

وعلى الرغم من ذلك لم يكن الباشـوات مخلصـين للقاسـمية ففى ٩ ذى الحجة ١٠٧٣هـ/ ٢٦ يوليو ١٦٦٢م، طلع أحمد بك البوشناق لإبراهيم باشا شيطان (١٠٧١-١٠٧٤هـ/ ١٦٦١- ١٦٦٤م) - حسـب العادة - يهنئه بيوم عرفه، فسلم على الوزير، ولما أراد الانصراف هجم عليه أتباع الباشـا فقتلوه بالخناجر، وتم نفى أتباعه وقد أضـعفت هذه المؤامرة القاسـمية وجعلتهم أكثر خضـوعًا ومسـايرة للباشـا، بدليل أن أفرادها لم يثوروا أثر مقتل زعيمهم، وانحسر النفوذ السـياسى لهذه الطائفة حتى أواخر القرن السـابع عشر[٤٨٨] وقد دار الصراع فيما بعد بين الفقارية والقاسـمية فى فلك البيوتات المملوكية.

وبعد القضـاء على النفوذ السـياسى لكل من الفقارية عام ١٠٧٠هـ/ ١٦٦٠م، والقاسـمية عام ١٠٧٢هـ/ ١٦٦٢م، اسـتطاع باشـوات مصر أن يحكموا دون منازع، وتوطـدت دعائم الحكم العثمانى فى مصر، ويرجع ذلك إلى تحكم أسرة كوبريللى فى شـئون الـدولـة العثمانيـة، ومـا قـاموا به من جهد كبير لاسـتعادة جزء من هيبتها المفقودة خارجيًا، وتحكمهم فى إدارة الدولة، فبعث ذلك شـيئًا من الأمان والاستقرار، وانعكس ذلـك على مصر[٤٨٩].وبنـاء على ذلك فقد بكوات المماليك سـيطرتهم على النظام السـياسى فى مصر ولكن سرعان ما ظهرت قوى جديدة تسلمت زمام المبادرة السـياسـية من الولاة، وملأت الفراغ السـياسى الذى خلفه زوال الصـناجق الفقارية والقاسمية، إذ نشأت البيوتات المملوكية، نتيجة للتنافس بين هاتين الطائفتين[٤٩٠].

وكما سبق القول، فإن قبضة الباشوات فى مصر كانت قوية، والدليل على ذلك أن عمر باشا السلحدار (١٠٧٣- ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٤- ١٦٦٧م) قام بالقضاء على فتنة أثارها فى عام ١٠٧٥هـ| ١٦٦٥م، محمد بك حاكم جرجا القاسمى الذى كان يسانده الزرب، وترجع أصل هذه الفتنة أن محمد بك المذكور اجتمع عليه خمسة أفراد من الانكشارية، وانضم إليهم طائفة من هذا الأوجاق، فأذوا الناس واستباحوا أموالهم، وصبوا جام غضبهم على الفقارية منهم[٤٩١]، وكان محمد بك قد طلع إلى الديوان بمفرده فأمر الباشا بقتله، وهو خارج من عنده، ولما بلغ أعوانه ذلك تجمعوا وذهبوا إلى جامع المؤيد، وتحصنوا فيه معلنين عصيانهم، فأمر الباشا الأمراء، والصناجق، والأغوات أن يتوجهوا لمحاربتهم - وإن أدى ذلك إلى هدم الجامع - ولما أخذوا يطلقون عليهم النيران، طلبوا الأمان، وخرجوا من الجامع محاولين الفرار، فأخذت الأيادى تتخطفهم، وأمر الباشا بضرب أعناقهم، بعد أن قتل العديد من أتباعهم، ولم ينج منهم إلا القليل[٤٩٢]، وإن دل هذا على شئ، فأنما يدل على رغبة الإدارة العثمانية فى مصر فى عدم عودة الفوضى السياسية مرة أخرى، ولكن سرعان ما ظهر الصراع الحزبى، والفوضى السياسية من جديد.

وعندما نشأ الصراع الحزبى من جديد لم يكن فى أول الأمر صراعًا بين بكوات المماليك، أو بين الفقارية، والقاسمية، بل داخل الأوجاقات العسكرية السبعة، وخاصة بين أوجاقى الإنكشارية والغرب، وقد انضم الباشا، والصناجق الفقارية، والقاسمية، والعلماء إلى فريق أو أخر فتوزع ولاؤهم بين طرفى الصراع[٤٩٣].

وقد حدثت فى عهد عبدالرحمن باشا (١٠٨٧- ١٠٩١هـ/ ١٦٧٦- ١٦٨٠م)، أزمة داخل أوجاق الإنكشارية، نتيجة لمحاولة كوجك محمد، الذى كان يشغل منصب باش أوده باشى الإنكشارية منذ (١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤م) الانفراد بالسلطة فيه، فقد أوقع القتل والنفى بين زعماء الإنكشارية، وأظهر ولاءه للفقارية، فى الوقت الذى تولى فيه ذو الفقار بك إمارة الحج، وحظى بمعاضدة كوجك محمد، ولما ضاقت الإنكشارية من أعماله، عزموا فى ١٢ رجب ١٠٩١هـ/ ٨ أغسطس ١٦٨٠م، على قتله، فلجأ إلى طائفة العزب، فتم الاتفاق بين الأخيرة والإنكشارية على نفيه إلى الدولة العثمانية[٤٩٤].وقد

أتاحت الاضطرابات التى حدثت بأوجاق الإنكشارية الفرصة أمام الفقارية والقاسمية واشتهرت معهما الصنجقية من جديد، فقد حظى ذو الفقار بك بالصنجقية وإمارة الحج، على حين بعد عزل عبدالرحمن باشا، وتولى عمان باشا عهد الأخير إلى قيطاس بك القاسمى بالقائمقامية، وبعدها منح إبراهيم بك بشناق، والشهير بأبى شنب زعيم بيت الشنبية - وهو ابن أخت أحمد بك بشناق - رتبة الصنجقية، ويعتبر هذا تدعيمًا للقاسمية على الفقارية[٤٩٥] . وفى شوال ١٠٩٧هـ/ سبتمبر ١٦٨٦م، عاد كوجك محمد من منفاه إلى مصر والتحق بأوجاق الإنكشارية، وعاد إلى منصبه القديم كباش أوده باشى، ولكنه كان سيئ التصرف داخل الأوجاق، فقد أخرج منه ما يقرب من تسعين فردًا، فتجمع عليه العسكر بزعامة جلب خليل وتمكنوا من إخراجه من الأوجاق، فذهب إلى حسن أغابلفية الفقارى أغا الجنولليان، وزعيم طائفة البلفية أحد البيوتات المملوكية، فعينه برتبة جربجى فى طائفته[٤٩٦].

وفى عام ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٨م، توفى ذو الفقار بك أمير الحج، فأعطيت صنجقيته إلى ابنه إبراهيم، وعين إسماعيل بك الدفتردارأميرًا للحج، ثم قلد حسن باشا السلحدار (١٠٩٩- ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨- ١٦٨٩م) إمارة الحج لإبراهيم بك أبو شنب، بعد أن عزل إسماعيل بك منها وولاه الدفتردارية ثانيًا، ولكن فى ٨ رجب ١١٠١هـ| ١٧ أبريل ١٦٩٠م عين إبراهيم بك ابن ذى الفقار بك أميرًا على الحج، فكان ذلك بمثابة تدعيم للفقارية على القاسمية[٤٩٧].

وحاول الفقارية الاشتراك فى الصراع الدائر داخل أوجاق الإنكشارية، فحاول إبراهيم بك - أمير الحج - السيطرة على هذا الأوجاق، واستخدم كوجك محمد كأداة يضرب بها نفوذه القاسمية داخل أوجاق الإنكشارية، فحاول أن يعيد كوجك محمد لمنصبه القديم كباش أوده باشى بالأوجاق، فدبر معه مؤامرة للتخلص من قادة القاسمية داخل الأوجاق بمعاضدة حسن أغابلفية، فتخلص من جلب خليل وتم رفع كل من رجب كتخدا، وسليم أفندى كاتب كبير مستحفظان إلى رتبة الصنجقية تمهيدًا للتخلص منهما، وتم ذلك بالفعل، حيث استعفى رجب كتخدا من رتبة الصنجقية

ونفاه إلى الحجاز، أما سليم أفندى فتم تدبير حيلة وقتل، مما زاد من حدة العداء بين الفقارية والقاسمية[٤٩٨].

ونتيجة لذلك رجع كوجك محمد إلى منصبه كباش أوده باشى بأوجاق الانكشارية، ثم قام بنفى مصطفى كتخدا القازدغلى إلى الحجاز فى عام ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م، بسبب المنافسة القائمة بينهما داخل الأوجاق، وأقام مصطفى كتخدا بالحجاز عامين (١١٠٤- ١١٠٦هـ/١٦٩٢- ١٦٩٤م)، ثم عاد إلى مصر بوساطة حسن أغابلفية لدى كوجك محمد[٤٩٩]، ونتيجة لما سبق زاد العداء بين مصطفى كتخدا القازدغلى وكوجك محمد، حيث لم يمر سوى عدة أسابيع على عودة الأول حيث قتل الثانى فى ٢١ محرم ١١٠٦هـ/ ١٣ سبتمبر ١٦٩٤م، وتشير أصابع الاتهام فى ذلك إلى مصطفى كتخدا القازدغلى[٥٠٠].

وبعد مقتل كوجك محمد سيطر على أوجاق الإنكشارية مصطفى كتخدا القازدغلى، واستمر على ذلك حتى وفاته عام ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م، ودار صراع على النفوذ بين أصحاب الزعامة فى مصر، والممثلين لطائفتى الفقارية والقاسمية، وهما إبراهيم بك الفقارى، وإبراهيم بك أبوشنب القاسمى، وحاول الأول أن يقضى على نفوذ زعماء القاسمية، ولكنه لم يتمكن خاصة بعد تعيين إبراهيم بك أبو شنب قائمقام إسماعيل باشا (١١٠٧- ١١٠٩هـ| ١٦٩٥- ١٦٩٧م)، ثم حدث فى عام ١٧٠٧هـ| ١٦٩٥م، أن توفى إبراهيم بك الفقارى أثر طاعون عم مصر، فأعطيت صنجقيته لقيطاس بك الفقارى، وإمارة الحج لأيوب بك الفقارى[٥٠١]، ولكنه عزل منها وتولى مكانة قيطاس بك الفقارى[٥٠٢].

وكان مصطفى كتخدا القازدغلى هو صاحب النفوذ داخل أوجاق الإنكشارية، ولكن بعد وفاته حاول أفرنج أحمد باش أوده باشى الإنكشارية الوصول إلى الزعامة داخل هذا الأوجاق، ولكن أصحاب الزعامة فى الأوجاق من القازدغلية وأنصارهم لم يرضهم ذلك، وتمكنوا من نفى أفرنج أحمد وزميله جلبى حسين إلى الطينة، وتولى كور عبدالله القازدغلى باش أوده باشى الإنكشارية[٥٠٣].

وبعد فترة قصــيرة عاد أفرنج أحمد من منفاه، فلجأ إلى مصــطفى أغابلفية أغا الجراكسـة، والذى تزعم البيت البلفى بعد وفاة أسـتاذه حسـن أغابلفية، فى حين لجأ جلبى حســين إلى أوجـاق التفنكجيـان، ولما علمت الإنكشــارية بعودة أفرنج أحمد وزميله، طلبوا من الباشـا نفيهما إلى الطينة، وكادت أن تحدث فتنة بسـبب ذلك، لولا تدخل العلماء، والأشراف، والصــناجق، فتم الاتفاق على جعل أفرنج أحمد صــنجقًا، وصار يعرف بأفرنج أحمد بك، ولم تعد له سلطة على أوجاق الإنكشارية.

وفى عام ١١٢١هــــ/ ١٧٠٩م، حدثت فتنة بين أوجاق الإنكشـارية والأوجاقات الستة الأخرى، فقد ثار خلاف بين عثمان أوده باشى، والذى كانت تسانده الإنكشارية، ومملوك محمد أغا كتخدا الجاويشـية، والذى كانت تسـانده بقية الأوجاقات، ورفع الفريقان حالة الاسـتعداد فى صـفوفهما، وأملى كل فريق مطالبه على الفريق الآخر، فقد طالبت الأوجاقات، السـتة بإلغاء الحمايات التى كانت تتمتع بها الإنكشــارية، على حين طـالبـت الأخيرة بإبطال المظالم التى كانت تتمتع بها السـباهية فى الأقاليم والأريـاف، وتمســك كـل من الفريقين بمطـالبه، وتم عرض الأمر على حســن باشــا السلحدار (١١١٩- ١١٢١هـ/ ١٧٠٧- ١٧٠٩م) ولكنه كان مغلوبًا على أمره، ولا يدرى أوامر من ينفـذ، فما كـان من الأوجـاقـات السـتة إلا أن اجتمعوا، ونقيب الأشراف، وقاضى العسكر، والصناجق فى باب العزب، وهددوا بعزل الباشا فأذعن لمطالبهم[٥٠٤].

أما الإنكشارية فقد اجتمعوا ببابهم فى محرم ١١٢١هـــ/ مارس- أبريل ١٧٠٩م، وقرروا الاســتمرار فى المعـارضــة، كما احتجوا على مطـالبـة الفرق الأخرى بنقل دار الضرب من القلعة، وألا يمكنوا أحدًا غير قيطاس بك الفقارى من إمارة الحج، بعد أن أشــيع أنهم ســيولون غيره[٥٠٥]، وكتبوا عرضًــا بذلك للســلطان فى حين كتب أعداء الإنكشــارية عرضًــا آخر للســلطان، وقع عليه العلماء، ونقيب الأشراف، والصــناجق بضرورة نقل دار الضرب؛ حتى يتمكنوا من تقليص نفوذ الإنكشارية شيئًا ما، وكادت أن تحـدث فتنـة تصــل إلى حـد القتال، ولكى يتم القضــاء عليها طالب الصــناجق والأوجـاقـات بنفى ثمانية من قادة الإنكشــارية - وهم فى مقدمتهم مثيروا الفتنة - ولما بلغ الإنكشارية ذلك اجتمعوا ببابهم لقتال الأوجاقات الستة، وعزمت بقية

الأوجاقات على قتال الإنكشـارية، ما لم يسلموا بنفى الثمانية أفراد، واستصدروا فتوى من قاضى العسـكر بمحاربتهم، ولما أرسـلت إليهم تلك الفتوى تراخت عزائمهم، وسـلموا بنفى الثمانية أفراد بشرـط إعطائهم الأمان ثم جاء بعد ذلك رد السـلطان بإلغاء حمايات الإنكشارية، ومظالم الإسباهية معًا، ونقل دار الضرب للديوان(٥٠٦).

وفى ٢ ربيع آخر سنة ١١٢١هـ/ ١١ يونيو ١٧٠٩م، تم التصالح بين أفرنج أحمد، وأوجاق الإنكشارية، وعاد إلى منصبه القديم، كباش أوده باشى فى الأوجاق، وفى نهاية هذا الشهر عاد الثمانية أفراد المنفيين، ووزعوا على الأوجاقات بمعرفة الصناجق

وفى ١٥ جماد آخر سـنة ١١٢١هـ/ ٢٢ أغسـطس ١٧٠٩م، ألبس الباشـا قفطان الدفتردارية لقيطاس بك الفقارى، وقفطان لإبراهيم بك أبو شـنب على إمارة الحج، ولكن فى نهاية ربيع الآخر ١١٢٢هـ/ ٢٧ يونيو ١٧١٠م، عزل الباشا الأخير من إمارة الحج، ومنحهـا لإيواظ بـك القـاسـمى(٥٠٧)، وبـدأت بوادر الفتنـة تلوح فى الأفق من جـديـد، فقد اجتمع أتباع مصـطفى كتخدا القازدغلى بباب العزب، ومن تبعهم من أعيان الإنكشـارية، واتفقوا أنهم لا يرضـون أفرنج أحمد باش أوده باشى، وإن لم يتم تنفيذ ذلك فسـوف ينضـمون إلى أى أوجاق أخر يريدونه، وأيدهم فى ذلك أصـحاب الأوجاقات الستة، وصمموا على ضرورة عودة الثمانية المنفيين إلى أوجاق الإنكشارية.

ونتيجة لاحتدام الموقف وخوفًا من اشـتعاله سـعت الأمراء والصناجق، وأغوات الأوجاقات السـتة بينهم لعقد الصـلح، وصـاروا يجتمعون تارة بمنزل قيطاس بك الدفتردار، وتارة أخرى بمنزل إبراهيم بك أبو شـنب - أمير الحج الأسـبق - وفى نهاية الأمر تم الاتفـاق على أن ينقل الأفراد الثمانية، ومن انضـم إليهم من أهل الأوجاق البـالغ عـددهم سـتمائـة فرد إلى أوجاق العزب(٥٠٨)، وهنا يظهر دور الأمير حسـن الإخميمى أمير إخميم بـأن قـام بـالانفاق على الجنود المنفيين حتى أبهر عقولهم، من هنا كان العداء بين أفرنج أحمد، وحسـن الإخميمى وازداد الموقف اشتعالاً بعدما قام الإنكشـارية الذين انتقلوا إلى باب العزب بقطع الطريق المؤدى للقلعة، وقطعوا الماء عنها، فانتهز أفرنج أحمد تلك الفرصـة، واسـتصـدر أمرًا من خليل باشـا (١١٢٢-١١٢٣هـ/ ١٧١٠- ١٧١١م) والقاضى بمحاربتهم، فشرع فى ضرب باب العزب بالمدافع،

وقتـل منهم عـدة أفراد واســـتمر على ذلـك ثلاثة أيام[509]، فما كان من الأمراء، والصـناجق القاسمية الموالين للعزب، وعلى رأسهم إيواظ بك أمير الحج وإبراهيم بك أبو شـنب، وقانصـوه بك إلا أن قرروا التوجه إلى الرميلة، ومحاربة الإنكشارية، ولكن نما إلى علمهم أن أيوب بك الفقارى، وجماعته الموالين للإنكشـارية، قد نصـبوا المدافع على طريق المارين هناك، فخشـــوا إذا ما خرجوا للقتال أن تهاجم بيوتهم؛ فأقاموا فى بابهم متسلحين، فى حين استمر أفرنج أحمد فى إطلاق النار[510].

وجرت محاولة لعقد الصـلح بين الفقارية والإنكشارية، وبين القاسمية، والعزب، فكان رد أفرنج أحمد أنه لا يأبى الصـلح بشرـطين؛ الأول أن ينقل الثمانية أفراد الذين كانوا سـبب الفتنة من أوجاق العزب، إلى الأوجاقات التى كانوا فيها بعد عودتهم من النفى، وأن يقيموا خارج القاهرة والشرـط الثانى أن يسـلموا الأمير حســن الإخميمى للباشـا يفعل به ما يشـاء، فلم يرض العزب بذلك، وحاول الصـناجق وضـع حل لهذه الأزمة، وهو أن يرجع الثمانية أفراد إلى ما كانوا عليه فى الأوجاقات بعد النفى، ولكن يعفونهم من النفى، وألا يطلبوا الأمير حسن الإخميمى منهم، فلم يوافق أفرنج أحمد على ذلك وصمم على القتال.

وفى ٤ ربيع أول ١١٢٣هـــــ/ ٢٢ أبريـل ١٧١١م، اجتمعت جميع الصـــناجق، والأغوات ببيت إبراهيم بك أبو شنب، واتفقوا على إجراء الصلح بين الفريقين، وطلبوا من أيوب بك الفقارى أن يرسل لأفرنج أحمد يعلمه بذلك، كى يتم وقف القتال، ولذا توقفت الحرب ثلاثة عشر يومًا، وانتهز أفرنج أحمد هذه الهدنة المؤقتة، وأخذ ينصب المـدافع، وقـام ببناء المتاريس، وجمع البارود والرصـــاص، وخزن المياه فى صـــهاريج القلعة، فأخذت العزب هى الأخرى تسلح نفسها

فى هذه الأثناء حضرـ محمد بك الفقارى حاكم الصـعيد، بناءً على طلب الباشـا، وأيوب بـك الفقـارى، فدخل القاهرة فى جمع كبير من العســـكر، والعربان، ثم كلفه الباشـا بمحاربة العســكر المتحصـنين بجامع السـلطان حســن، والذين كان يتزعمهم محمـد بـك تـابع قيطـاس بـك المعروف بقطـامش الفقـارى، وعثمان بـك بـارم ديله، ودارت معركة عنيفة بين الطرفين، أسفرت عن قتل عدد كبير من أتباع محمد بك

حاكم الصـعيد، فما كان من الأخير إلا أن قرر الهجوم على باب العزب، وأسـفر هـذا الهجوم عن قتـل عـدد كبير من الطرفين، وعلى أثر ذلـك توجـه العزب إلى بـابهم[511].ولقد كان لبعض علماء الأزهر موقف متخاذل إزاء هذه الفتنة، فقد أفتت طائفة منهم بجواز محاربة العزب، والقاسـمية، والفقارية المنشـقين، على حين أفتت طـائفة أخرى منهم بجواز محاربة الإنكشـارية من والاهم من الفقارية، وربما أفتى العلماء بـذلك تحت الضـغط أو بريق المال. وعلى هذا الأسـاس دارت العديد من المعارك الحربية أسفرت عن تفوق العزب والقاسمية على أعدائهم[512]، ولما رأى أيوب بك أن مركزه صـار مهددًا أرسـل إلى حبيب الدجوى زعيم عربان الحبايبة يستعين به، وردًا على ذلك أرسل إبراهيم بك أبوشنب بعربان السلاملة والهنادى بالبحيرة[513].وبناءً على ذلك انقسـم طرفى الصراع فى مصر إلى فريقين، الفريق الأول (القاسمى - عزبان) ويضـم زعماء القاسـمية، إيواظ بك أمير الحج، وإبراهيم بك أبو شـنب وقانصوه بك، والفقـاريـة المنشـقين، قيطـاس بـك الدفتردار، وتابعه محمد بك المعروف بقطامش، وعثمان بك بارم ديله، ورجال أوجاقات السـباهية الثلاث بدون الأغاوات، والمتفرقة والجاويشـية، والسـتمائة فرد التى جاءت للعزب من الإنكشـارية، وعربان السـلاملة والهنادى، والأمير حسـن الإخميمى، أما الفريق الثانى (الفقارية - الإنكشـارية) فيضم زعماء الفقـاريـة، أيوب بـك الفقـارى، ومحمد بك حاكم جرجا، وأغاوات السـباهية الثلاث، وأغا المتفرقة، وكتخدا الجاويشـية، وأفرنج أحمد، والباشـا العثمانى، وقاضى العسكر وعربان أولاد حبيب.

ولما طال أمر القتال على القاسـمية والعزب، وازدادت كلفة القتال، قرروا عزل الباشـا، وتولية قانصـوه بك منصـب القائمقام، وعينوا لأوجاقات السـباهية الثلاث، والمتفرقة، والجاويشـية خمسة أغوات موالين لهم، ولما بلغ ذلك خليل باشا كتب أمراً لأيوب بك بمحاربة الصـناجق القاسـمية، وكل من والاهم لكونهم عصـاه خارجين عن طاعة السـلطان. وبناءً على ذلك اتفق محمد بك حاكم جرجا مع أفرنج أحمد الهجوم على العزب من طرق قراميدان ولكن العزب وصـل إليها هذا التدبير فاسـتعدوا له، وتمكنوا من هزيمة محمد بك، بعد أن قتل من طائفته عددًا كبيراً، وفى هذه الأثناء

أرسـل قانصـوه بك قائمقام فرمانًا إلى محمد بك حاكم جرجا يأمره بالتوجه إلى ولايته، وأعطاه الأمان لنفسـه وماله، حتى يتمكن من جمع الأموال الأميرية، والغلال باعتباره مسـئولاً عن إرسـالها إلى القاهرة، ولكن محمد بك عندما وصـل إليه هذا الفرمان اشـتاط غضـبًا، ورفض الرجوع لجرجا، وصـمم على مواصـلة القتال مع حزبه[٥١٤].

ولما يئس خليل باشـا من قتاله مع القاسـمية، والعزب، اتفق مع أيوب بك ومن انضـم إليه من العسـكر على محاربتهم، ففى ربيع الأول ١١٢٣هـ/ أبريل - مايو ١٧١١م، أرسـل أيوب بـك ومحمـد بك إلى العربان يأمرهم بأخذ جمال السـقائين، وحميرهم، فشـح الماء فى القاهرة، ووصـل ثمن قربة الماء إلى خمسـة أنصـاف، فأمر إيواظ بك وقانصـوه بك وقيطاس بك جماعة من العسـكر أن يتوجهوا إلى القصر العينى، ويسـتخلصـوا جمال، وحمير السـقائيين ممن نهبها، ولكن محمد بك حاكم جرجا تصدى لهم، وقتل منهم جماعة؛ لذا قرر القاسمية البروز لميدان القتال[٥١٥].

وفى ربيع الثانى ١١٢٣هـ/ مايو - يونية ١٧١١م، خرج الفريقان للقتال بجهة القصر العينى، ودارت بينهما معركة شرسـة قتل فيها عدد كبير من الطرفين، إلا أن أهم نتـائج هـذه المعركـة هى قتـل إيواظ بك زعيم الإيواظية[٥١٦] وبعد دفنه اجتمع الأمراء القاسـمية وقرروا الأخذ بثأره، وعينوا الأمير يوسـف جربجى الجزار صـنجقًا وأميرًا للحج، وعينوا الأمير إسـماعيل بك بن إيواظ صـنجقًا مكان والده كى يفتح بيته، ويعتبر مقتـل إيواظ بـك حدثًا مهمًا فى تاريخ العلاقات بين الفقارية والقاسـمية، إذ تحول التنـافس المحـدود فيما بينهما إلى صراع حـاول فيـه كـل منهما القضـاء على الآخر[٥١٧].

وعلى هـذا الأسـاس بـدأت المعـارك بين الطرفين من ١٩ حتى ٢٨ ربيع الثـانى ١١٢٣هـ/ من ٦ إلى ١٥ يونية ١٧١١م، وكان يتزعم الفقارية أيوب بك، ومحمد بك حاكم جرجا، أما القاسمية، فكان يتزعمهم محمد بك، قطامش، وعثمان بك بام ديله، ويوسف جربجى الجزار، ودارت معارك شرسة بين الطرفين، أسفرت عن ظهور التفوق الحربى لحزب القاسمية، وهروب أيوب بك من ساحة القتال، وقتل ما يقرب من

أربعمائة فرد من الطرفين، وقيام يوسف بك الجزار بنهب حديقة أفرنج أحمد، وما فيها من غلال ومواشى، وقطع جميع الأشجار الموجودة بها، ثم أشعل فيها النار، ولما بلغ محمد بك حاكم جرجا ما فعله الجزار بحديقة أفرنج أحمد، توجه هو وطائفته إلى حديقة حسن كتخدا النجدلى، وفعل فيها مثلما فعل يوسف بك الجزار بحديقة أفرنج أحمد.، ولكى يتمكن حزب القاسمية من إضعاف جانب الفقارية اجتمعوا فى ٢ جماد أول ١١٢٣هـ/ ١٨ يونيو ١٧١١م بمنزل قائم مقام واتفقوا على أن يعلنوا فى المدينة بأن من له اسم فى أوجاق من الأوجاقات السبعة، ولم يحضر إلى بابه فى خلال ثلاثة أيام ستنهب أملاكه ويقتل، وكان ذلك سببًا فى أن يتخلى عدد كبير من الإنكشارية عن الفقارية وأفرنج أحمد[٥١٨] .

وفى ٤ جماد أول ١١٢٣هـ/ ٢٠ يونيو ١٧١١م، اجتمع الصناجق والأمراء القاسمية فى منزل قائمقام، واتفقوا على مواصلة القتال، وتم إرسال الفرسان والمشاة لمحاصرة منزل أيوب بك، فحملوا عليه حملة رجل واحد، فما كان أيوب بك إلا أن فر هاربًا من بيته فملكوه، ونهبوا ما فيه من أمتعة وأسباب وعلى أثر ذلك فر أيوب بك من مصر، ثم توجه إلى الشام، ثم إلى إستانبول، أما محمد بك حاكم جرجا لما رأى هزيمة حزب الفقارية، فر هو الآخر، ولحق بأيوب بك، أما الموقف بالنسبة لخليل باشا، فنجد أن العسكر والصناجق قد اجتمعوا بمنزل قائمقام، وقرروا عزله، ثم قاموا على أثر ذلك بمحاصرة القلعة، وأطلقوا بعض طلقات المدافع على مقر الباشا، فأعلن الأخير التسليم وطلب الأمان، ونزل الباشا من القلعة بأحد البيوت المعدة له من أجل ذلك، أما أفرنج أحمد فقد قتل بعد أن منح الأمان، ثم قام القاسمية والعزب بعملية تصفية لبقايا الفقارية، ممن كان لهم دور بارز فى أحداث الفتنة[٥١٩]، وتم نفى من أفتى من علماء الأزهر لصالح الفقارية والإنكشارية، وبعد القضاء على هذه الفتنة، تم النداء فى القاهرة بإعلان الأمان، وسريان الحياة بطريقة طبيعية، وعاد الثمانية أفراد المنفيون وجميع من خرج معهم إلى ما كانوا عليه سابقًا.

ولكن ما هى أسباب تفوق القاسمية على الفقارية؟ يرجع ذلك إلى وقوف الأوجاقات العسكرية عدا الإنكشارية إلى جانب القاسمية، علاوة على أن الأخيرة كانت تتمتع بوضع اقتصادى قوى سمح لها بمواصلة القتال على الدوام، بالإضافة إلى

أن الفقارية كانت لا تقدر الأمور التقدير الصحيح، فعلى سبيل المثال لو قدروا عاقبة مقتل إيواظ بك ما فعلوا ذلك مطلقًا، وأخيرًا رغبة القاسمية الجامحة فى أن يكون لها السيطرة على مجريات الأمور فى البلاد.

وبعد القضاء على النفوذ السياسى للفقارية جاء وقت توزيع المناصب الكبرى، فقد قام قانصوه بك قائمقام فى ١١ جماد الثانى ١١٢٣هـ/ ٢٧ يوليو ١٧١١م، بمنح الصنجقية، وإمارة الحج ليوسف جربجى الجزار، وفى ١٤ جماد الثانى ١١٢٣هـ/ ٣٠ يوليو ١٧١١م، ألبس محمد بك الصغير - المعروف بقطامش - قفطان على ولاية جرجا ومنفلوط[٥٢٠]، وعندما تولى ولى باشا (١١٢٣- ١١٢٦هـ/ ١٧١١- ١٧١٤م) منح أحمد بك الأعسر- تابع إبراهيم بك أبوشنب قفطان الصنجقية مع كشوفية البحيرة، ومنح زين الفقار مملوك قانصوه بك كشوفية بنى سويف، ومنح يوسف بك الجزار إقليم الغربية، فنزل فيها مملوكه إبراهيم كاشف، وفى تحول جديد من توزيع المناصب، وردت أوامر من الدولة العثمانية بعزل قيطاس بك الفقارى من الدفتردارية، وتوليته إمارة الحج مكان يوسف بك الجزار، وتولية إبراهيم بك أبو شنب الدفتردارية محل قيطاس بك، ويظهر مما سبق استئثار القاسمية بالمناصب المهمة.

وفى ١٣ شعبان ١١١٤هـ/ ١٥ سبتمبر ١٧١٢م، ألبس الباشا الأمير أحمد بك الأعسر قفطانًا على ولاية جرجا، بدلاً من محمد بك قطامش فى حين تولى الأخير إمارة الحج فى ١٢ ربيع الثانى ١١٢٥هـ/ ١٢ أغسطس ١٧١٣م، وفى نفس العام وردت أوامر سلطانية بمنح قيطاس بك الدفتردارية بدلاً من إبراهيم بك أبو شنب، وأن يكون محمد بك قطامش مملوكه أميرًا للحج[٥٢١] ويدل توزيع المناصب على كل من عناصر القاسمية، والفقارية، أن الإدارة العثمانية كانت تحاول استرضاء الطرفين، بحيث تتمكن من تهدئة الأوضاع فى مصر بعد انقضاء فتنة ١١٢٣هـ/ ١٧١١م.

ولكن بتولى عابدى باشا (١١٢٦- ١١٢٩هـ/ ١٧١٤- ١٧١٧م) انقلب ميزان توزيع المناصب الكبرى لصالح القاسمية، فقد أصدر أمرًا بتعيين إبراهيم بك أبوشنب قائمقام[٥٢٢] ثم عزل قيطاس بك من الدفتردارية، ومنحها ليوسف بك الجزار، ثم قام

بعزل محمد بك الصـغير "قطامش" من إمارة الحج، ومنحها لإسـماعيل بك ابن إيواظ، ويرجع ذلك إلى اتهام الباشـا لكل من قيطاس بك، ومحمد بك بالتلاعب بالمال الميرى[٥٢٣]، ويبدو أن عابدى باشـا كان مزودًا بأوامر عليا، وهى تقليم أظافر الفقارية حتى لا تتكرر فتنة ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، وإزاء ذلك قام بقتل قيطاس بك الفقارى، ففى ٨ رجب ١١٢٧هــــ/ ١٠ يوليو ١٧١٥م نزل الباشـا إلى قراميدان، وأرسـل لقيطاس بك فحضر، ولما دخل على الباشـا رحب به، ثم أخرج خطًا شريفًا بقتله، فأشار إلى أتباعه فقلتوه، وحملت جثته إلى منزله، وتم ضـبط ما فى بيته[٥٢٤]، ولما علم تابعه محمد بك قطامش بذلك، سـكن فى بيت سـيده، فاجتمع رأى الأكابر، وأصـحاب الحل والعقد، واتفقوا على تولى محمـد بـك قطـامش حكم جرجـا، وعثمان بـك بـارم ديلـه حكم منفلوط تسـكينًا للفتنة، وأرسـل الباشـا فى طلبهما ليلبسـهما خلع التنصـيب، فرفضـا لأنهما كان ينويان الأخذ بثأر سـيدهما، ولما علم الباشا بذلك اشتاط غضبًا وأرسل إلى قاضى القضـاة، والعلماء، ونقيب الأشراف، والصناجق والأمراء، وأصحاب الحل والعقد فى الأوجـاقـات، وعرفهما بعصـــيـان محمـد بـك، وعثمان بك، وطلب من العلماء أن يعطوه إذنًا بقتالهم، ولكن العلماء طلبوا من الباشـا أن يأذن لهم بالتدخل لحل هذه الأزمـة، فـإذن لهم بـذلـك وذهـب معهم نقيـب الأشراف، وتوجـه الجميع إلى منزل إبراهيم بك أبو شـنب زعيم الشـنبية، ثم أرسلوا لمحمد بك، وعثمان بك للحضور، كى يتم الاتفاق معهما لتسـكين الفتنة، ويقنعهما بأن يتوليا حكم جرجا ومنفلوط، وكلهما رفضـا، وأصرا على الأخذ بثأر سـيدهما، فلما بلغ العلماء ذلك توجهوا للباشـا وأعطوه إذنًا بمحاربتهما[٥٢٥].

فكتـب البـاشـــا أمراً إلى الأوجـاقات الســبعة بمحاربة محمد بك، وعثمان بك، والقبض عليهما، ودارت مناوشـات حربية بين حزب الباشـا بزعامة يوسف بك الجزار، وحزب محمـد بك بزعامة حســـن كتخدا النجدلى، وكور عبدالله جاويش، وناصـــف كتخدا القازدغلى، وأسـفرت هذه المناوشات عن مقتل حسن كتخدا النجدلى، وناصف كتخدا القازدغلى، وإصـابة كور عبدالله إصـابة بالغة وهروبه، ثم قيام جركس محمد بالقبض عليه، وحضر به أمام عابدى باشا فسبه ووبخه، ثم قتل بعد ذلك بالقلعة،

ثم أنزلوه إلى بيتـه، ولمـا بلغ محمد بك قطامش ذلك فر إلى الشـــام، ومنها إلى إســـتانبول، أما عثمان بك بارم ديله فقد فر ولم يعلم له خبر[٥٢٦] ثم وصـــل بعد ذلك خطًا شريفًا فى غرة ذى الحجة ١١٢٧هـــ/ ٢٨ نوفمبر ١٧١٥م بعزل يوسف بك الجزار من الدفتردارية ومنحها لإبراهيم بك أبو شـنب، ويظهر مما سبق مدى تحامل الإدارة العثمانيـة على طـائفـة الفقـاريـة، خوفًا من حدوث فتنة جديدة قد تزيد الأوضـــاع اضـــطرابًا فى مصرـــ ولكن سرعان ما لاحت فى الأفق فتنة أخرى بين بيتى الإيواظية والشنبية القاسميين.

وبعد انتهاء فتنة ١١٢٣هـــ/ ١٧١١م، وانتصـار طائفة القاسـمية ظهر الانقسام التقليدى فيما بينهم، فعلى حين أصـبح أكبر القاسـمية إبراهيم بك بوشـناق المعروف بأبى شـــنب وله أتباعه من الشـــنبية، صـــار إســـماعيل بك ابن إيواظ زعيمًا للإيواظية، وتوفى إبراهيم بك أبو شـــنب عام ١١٣٠هـــــ/ ١٧١٧م، تاركًا ولده محمد بك، وتابعه محمد بك جركس الكبير، وبزعامة الأخير لبيت الشـــنبية، دخل فى صراع على الســـلطة على إسماعيل بك ابن إيواظ زعيم بيت الإيواظية، واستغرق هذا الصراع ما يقرب من عشر سنوات حتى وفاه إسماعيل بك عام ١١٣٦هـــ/ ١٧٢٣م[٥٢٧]، وكان الأخير قد بلغ مبلغًا كبيرًا من القوة والنفوذ بتوليه إمارة الحج، علاوة على الثراء الواســـع الذى تمتع به مما أوغر صـدور الكثيرين عليه، وكان على رأسـهم محمد بك جرجس الكبير، وكان الأخير يعلم جيدًا لأنه لن تكون له كلمة بمصرـ ما دام إسـماعيل بك على قيد الحياة، لذا شرع فى تدبير المؤامرات للتخلص منه[٥٢٨].

وعلى هذا الأساس استغل محمد بك جركس الخلاف بين ذى الفقار بك الفقارى، وإسـماعيل بك ابن إيواظ بسبب التزام ناحية قمن العروس فقد كان لذى الفقار بك نصـــف التزام تلك الناحية، ولكن إســـماعيل بك تصرـــف فيها كاملة، وطرد أتباع ذو الفقـار بـك منهـا، فلما ظهر جركس طلب منه ذو الفقار بك أن يســـتخلص له التزام نصـف قمن العروس من إسـماعيل بك، ولكن الأخير رفض وساطة محمد بك جركس، فما كان من ذى الفقار بك إلا أن اتفق مع الأخير على قتل إســـماعيل بك، فاســـتغل فرصـة طلوع إسماعيل بك إلى الديوان يصحبه بعض أتباعه، وأطلق عليه النار، ولكنه لم يصب بسوء، وأيقن إسماعيل بك أن هذه المؤامرة بتدبير من محمد بك جركس،

لأنـه علم أن منفـذى هـذه المؤامرة توجهوا إلى بيتـه؛ وبنـاءً على ذلـك أخـذا إسـماعيل بك فرمانًا من على باشـا (١٢٩- ١١٣٢هـــ/ ١٧١٧- ١٧٢٠م) بالتقاضى مع جركس بالديوان، ولكن الأخير رفض، فأرسـل الباشـا إلى قاضى القضـاة ليعلن عصـيانه وبناءً على ما سبق أرسل الباشا فرمانًا إلى الأوجاقات السبعة بنزول البيارق (الأعلام)، والعســكر لمحاصرة منزل جركس بك، ودارت الحرب بين الطرفين طيلة عشرـة أيام، وقتـل عـدد كبير من الطرفين، ولمـا رأى جركس أنـه مهزوم لا محالة، ولى هاربًا، حتى وصــل عند عربان الصــوالحة فأنزلوه عندهم وأكرموه وأعطوه الأمان، إلى أن إطمئن إليهم، ولكنهم بعد ذلك اقتادوه وسـلموه إلى إسـماعيل بك ابن إيواظ، إلا أن مروءة الأخير منعته من قتله فقام بعلاجه، ونفاه بعد ذلك بفرمان من الباشـا إلى قبرص بعد مصـادرة ممتلكاته، ولكن جركس لم يقبل الانسـحاب من الميدان بهذه الصورة، فرجع إلى مصرـ بعد أن تعرف على أحد القباطنة فى قبرص، حيث كانت بينهما معرفة سابقة أثناء تولى جركس ولاية البحيرة، فقدم له المســاعدة فى الهروب من قبرص إلى مصرــ سرًا[٥٢٩].

وبعد ذلك صـارت الأمور لصالح جركس بك ضد إسماعيل بك ابن إيواظ، فيبدو أن الأول استطاع الاتصال بالباب العالى، وأوغر الصدور على إسماعيل بك، خاصة بعد أن تعهد بدفع مبلغ كبير من المال إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته وصـــنجقيته، ثم قام رجب باشا (١١٣٢- ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠- ١٧٢١م) بإظهار خط شريف بقتل إسماعيل بك ابن إيواظ، الـذى كـان يقود قافلة الحج آنذاك، فلما بلغه ذلك تخلى عن قيادة قافلة الحج، ودخل مصرـ سرًا، وعلى أثر ذلك تولى محمد بك ابن إسـماعيل الكبير الدفتردار الفقارى إمارة الحج محل إســماعيل بك، على حين تولى أحمد بك الأعسرــ دفتردارية مصر، وألبس الباشا قفطان الصنجقية لمحمد بك جركس، وفى ٢٨ جماد أول ١١٣٤هـ/ ١٦ مـارس ١٧٢٢م، وقعـت فتنـة بالقليوبية بين ســليمان أبودفيه، وكان قائمقام من طرف إسـماعيل بك ابن إيواظ، وبين سـالم ابن حبيب، وإخوته، فاستغل إسماعيل بك هذه الفرصـة كى ينتقم من سـالم بن حبيب، وأرسـل إسـماعيل بك على أغا الأصـفر بمساعدة سليمان أبى دفيه، وبصحبته عدد كبير من الجند والعرب تقوية على ابن

حبيب وتحالف جركس مع أولاد حبيب نكاية فى إسماعيل بك، وأرسل لهم جركس كاشفا المنصورة، والقليوبية تقوية على سليمان أبو دفيه، ودارت رحى الحرب، وقتل فيها عدد كبير من الطرفين، ولما رأى الصناجق ذلك، وتأثيره على البلاد سلبياً، اجتمعوا فى بيت أغا المتفرقة، وجمعوا إسماعيل بك وجركس محمد، وأمير الحج، والدفتردار، وغيرهم، وأصلحوا بين جركس محمد، وإسماعيل بك صلحًا شافيًا، وكتبوا مكتوبين، الأول من إسماعيل بك لسليمان أبو دفيه، والآخر من جركس لأولاد حبيب بوقوع الصلح بين الطرفين، ووقف القتال[٥٣٠] ولكن بعد عقد الصلح واصل سليمان أبودفيه اعتداءه على سالم بن حبيب، ولكن الأخير تمكن من هزيمة أبودفيه، بعد أن نهب جميع ما كان معه، ولما بلغ إسماعيل بك ذلك، أخذ من الباشا فرماناً بالقوة بإرسال تجريدة على سالم بن حبيب، حيث قامت التجريدة بمشاركة عربان الصوالحة بنهب دجوة، وتخريبها، وهروب أولاد حبيب إلى الصعيد، مما زاد من حدة العداء بين إسماعيل بك، ومحمد بك جركس.

وقد جرت محاولة لعقد الصلح بين إسماعيل بك ابن إيواظ، وجركس محمد، فأسل أحمد بك الأعسر- تابع الأخير إلى يوسف بك الجزار تابع ابن إيواظ، أن يحضر ومن معه إليه بعد المغرب، فما كان من يوسف بك إلا أن أرسل من أحضر- أنصار ابن إيواظ من صناجق، وكتخداوات، وحضر معهم ابن إيواظ ولكنه كان متخفيًا، وفى ذلك الوقت حضر أحمد بك الأعسر، ومحمد بك جركس، وتمكن أحمد بك الأعسر من عقد الصلح بين إسماعيل بك ومحمد بك جركس واتفق المجتمعون على عزل رجب باشا، وتعيين أحمد بك الأعسر- قائممقام، وأرسلوا عرضًا للدولة بذلك يطلبون فيه أن ترسل لهم باشا غيره ويرجع سبب عزل الباشا أنه كان يستغل الصراع بين بيتى الإيواظية والشنبية كى يقضى عليهما، ولكنه لم يتمكن من ذلك.

ولكن هذا الصلح لم يكتب له البقاء، فقد ازدادت الأحقاد بين جركس بك، وإسماعيل بك؛ وذلك لسببين أولهما، أن جركس لم يتخل عن مساندته لسالم بن حبيب فقد أرسل إليه كى يعود إلى دجوة، ووعدهم الحصول على فرمان بالأمان من الوزير، وطلب جركس بك من أحمد بك الأعسر السعى فى ذلك، إلا أن الأخير قال

لجركس "هـذا أمر لا يمكن إلا برضى إســـماعيل بك، وبغير رضـــاه لا يتم، فزاد جركس غيظًا وحنقًا على إسماعيل بك بكلام الأعسر"[٥٣١].

أما ثانى هذه الأسباب ففى ٢٥ رجب ١١٣٤هــ/ ١٢ مايو ١٧٢٢م، وصل أغا من الدولة العثمانية، وطلع الديوان، وأعطى الوزير كيسًا به عدة خطوط قرئت الديوان، تضمنت العفو عن إسماعيل بك ابن إيواظ، وألبسه الباشا قفطانًا، ولما رأى محمد بك جركس ذلـك - وكـان حـاضرًا ازداد حقـده على ابن إيواظ، وكان هناك خط آخر يمنح الـدفتردارية لإســـماعيل بك جرجا مملوك إســـماعيل بك ابن إيواظ ويرجع ذلك إلى تحسـن العلاقة بين الدولة العثمانية والأخير[٥٣٢]، وازداد الإيواظية نفوذًا بتولى عبدالله بك تابع إسـماعيل الكبير إمارة الحج، وصـار إسـماعيل بك ابن إيواظ شيخًا للبلد[٥٣٣] وبذلك رجحت كفة الإيواظية على الشنبية، مما زاد من حدة العداء بينهما.

ولكن هذا التفوق الذى حازه الإيواظية لم يدم طويلاً، ففى ١٢ شوال ١١٣٥هــ/ ١٦ يوليو ١٧٢٣م، تولى محمـد بك ابن إبراهيم أبو شـــنب الدفتردارية، بعد أن عزل منها إســـماعيل بك جرجا، وعلى الرغم من ذلك ظل إســـماعيل بك ابن إيواظ متمتعًا بـالهيبـة والنفوذ، ولـذا أيقن جركس بـك أنـه لن تكون لـه الكلمـة فى البلاد مـا دام إسماعيل بك على قيد الحياة، لذا تحالف مع ذى الفقار بك الفقارى، وبعض الفقارية على قتل إســـماعيل بك، فاســـتغل جركس بك الخلاف الذى كان بين ابن إيواظ، وذى الفقـار بك حول حصـــة التزام قمن العروس وتمكن جركس بك من إقناع الأخير بأخذ فرمان من الباشا بحقه فى التزام تلك الناحية[٥٣٤].

وكان ذو الفقار بك قد اشـترط على كتخدا الباشا أنه إذا تمكن من قتل إسماعيل بك أن يمنح الصـنجقية، ونصـف التزام قمن العروس، وإقطاع برمبال ولما علم محمد باشـا النشنجى (١١٣٣- ١١٣٨هـــ/ ١٧٢١- ١٧٢٦م) بذلك وعد ذا الفقار بك أنه إذا تمكن من قتل ابن إيواظ فسـوف يمنحه إقليم المنوفية، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق بين كـل من جركس بـك، وذى الفقـار بـك على قتل إســـماعيل بك بالديوان، على أن يكون جركس بك حاضرا[٥٣٥].وفى ٩ صفر ١١٣٦هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٢٣م، طلع ذو الفقار بك وجماعته للديوان، ثم طلع إسماعيل بك ابن إيواظ، وتابعه إسماعيل بك جرجه،

ثم طلع محمد بك جركس، ومماليكه، ثم عقد الديوان، وتم تنفيذ المؤامرة، فقد قام ذو الفقار بك بتقديم فرمان الباشا بحقه فى نصف التزام ناحية قمن العروس إلى إسماعيل بك، وعندما أخذ الأخير فى قراءته، استغل ذو الفقار بك هذه الفرصة، وطعن إسماعيل بك فأرداه قتيلاً، وقتلوا إسماعيل بك جرجه، فى حين هرب جركس بك، ومماليكه، ويعتبر مقتل إسماعيل بك بن إيواظ نهاية لوجود بيت الإيواظية. وبعد تنفيذ هذه المؤامرة منح ذو الفقار بك ما وعد به من قبل الباشا[٥٣٦] وأعطاه جركس بك أربعة بلدان فى الغربية من أهم بلاد ابن إيواظ، وأعطاه ستة بلدان فى الصعيد[٥٣٧] وبموت إسماعيل بك صار الحل والربط فى البلاد لجركس بك واستغل هذا النفوذ فى نهب البلاد وظلم الرعية، والاستيلاء على أموال كبار التجار ونهب بيوتهم[٥٣٨].وبعد القضاء على العدو المشترك لكل من جركس بك، وذو الفقار بك، انفصم عرى التحالف بينهما، وتحول هذا التحالف إلى عداء، وصراع شرس حاول فيه كل منهما القضاء على الآخر، ومن أجل ذلك أرسل محمد بك جركس إلى الباشا يطلب منه فرمانًا بتجريده على المنوفية للقضاء على ذى الفقار بك، ومن معه من الفقارية، فرفض الباشا، خوفًا من ازدياد نفوذ محمد بك جركس، فما كان من الأخير إلا أن نزل إلى بيته، ورفض الطلوع للديوان هو وأتباعه، فلما ضاف الباشا ذرعًا من ذلك قرر رفع صنجقية جركس بك، وأرسل فرمانًا إلى الأوجاقات السبعة والعلماء يخبرهم بذلك، فلا يجب أن يدخل أحد بيته، أو يجتمع به، وكل من يخالف ذلك فسوف يعرض نفسه للهلاك، فما كان من جركس إلا أن أرسل إلى اختيارية الأوجاقات، والعلماء للاجتماع فى بيته فى أمر ما، فلما حضروا هددهم بالقتل إذا لم يوافقوا على عزل الباشا، وتم ذلك بالفعل، وعين محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب الدفتردار قائمقام، ومنح محمد بك جركس الصغيركشوفية المنوفية، وقائدًا للتجريدة الموجهة للمنوفية للقضاء على ذى الفقار بك، ونزلت هذه التجريدة عند منوف، ولما بلغ الأخير ذلك فر هاربًا إلى القاهرة[٥٣٩].

ونتيجة لما سبق ازدادت العداوة بين جركس بك الكبير، وذى الفقار بك، وصمم الأخير القضاء على الأول نهائيًا، ولما رأى على باشا (٢١ ربيع الأول ١١٣٨- ٨ جماد

أخر ١١٣٨هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٧٢٥ - ١١ فبراير ١٨٢١م) مدى ما وصل إليه جركس بك الكبير من قوة ونفوذ، أحضر العلماء، والصناجق، والأغوات، وأعيان العسكر، ونقيب الأشراف، وقاضى القضاة، وحضر محمد باشا المعزول - النشنجى - وأظهر على باشا خطًا شريفًا بتعيين محمد بك جركس الكبير حاكمًا على غزة، ولكنه رفض قبول هذا المنصب، فما كان من الباشا إلا أن أخذ من العلماء إذنًا بإعلان عصيانه، ووجوب محاربته، ودارت المعارك بين الطرفين، وتزعم حزب الباشا ذو الفقار بك، وتبادل الطرفين النصر والهزيمة بعد أن قتل عدد كبير منهما، وتمكن ذو الفقار فى نهاية الأمر بمعاونة قوة كبيرة من الهجوم على بيت محمد بك جركس الكبير، وهزيمته، فما كان من الأخير إلا أن فر هاربًا مع أتباعه الباقين، ثم قام ذو الفقار بك بنهب بيوتهم . وواصل جركس بك الكبير فراره إلى أن وصل إلى حوش عيسى، ومنها توجه إلى مدينة درنة الليبية، وأثناء تواجده فى درنه استقل أحد المراكب الروسية، وأخذ معه محمد بك جركس الصغير، ومملوكين، وفراشًا وطباخًا وتوجه إلى موسكو.وبعد خروج جركس بك الكبير من مصر عاد إليها الأمان لحد ما، وأصبحت الزعامة فى مصر بيد الفقارية، وكان على باشا قد عزل من باشوية مصر، وتولى مكانة محمد باشا النشنجى ثانيًا (١١٣٨- ١١٤١هـ/ ١٧٢٥- ١٧٢٨م) فعقد ديوانًا حضره جميع الصناجق والأغوات، وجميع اختيارية السبع أوجاقات وألبس قيطاس بك الصغير (الأعور) قفطانًا على إمارة الحج، وألبس على بك الهندى قفطانًا على دفتردارية مصر، وألبس ذا الفقار بك قفطانًا على شياخة البلد، وقسم الباشا مناصب مصر قسمين على موجب العادة القديمة، نصفها للفقارية، والنصف الأخر للقاسمية، وصار أوجاق الإنكشارية طرف ذى الفقار بك، وأوجاق العزب طرف على بك الهندى[٥٤٠].

وفى ٣ صفر ١١٣٩هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٧٢٦م توفى قيطاس بك الأعور أمير الحج أثناء قيادته لقافلة الحج، فتم تعيين ذى الفقار بك مكانه، ولكى يعمل الفقارية على زيادة نفوذهم ضد خصومهم القاسمية، أرسلوا للدولة العثمانية بضرورة حضور محمد بك قطامش إلى مصر، فلما حضر أنعموا عليه بالدفتردارية، ولكنه لم يتمكن

منها إلا بعد قتل على بك الهندى[٥٤١]، وانتهت الزعامة فى مصر ـ لذى الفقار بك، وأصبح فيما بعد قائمقام باكير باشا (١١٤١- ١١٤٢هـ/ ١٧٢٨- ١٧٢٩م) [٥٤٢]، وفى ١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م تمكن محمد بك جركس الكبير من العودة إلى مصر، فلما بلغ ذلك ذا الفقار بك، اجتمع مع محمد بك قطامش، وقررا إرسال تجريدة بصنجقين، بعد أن تحمل التجار تكاليفها الباهظة، ثم طلع ذو الفقار بك، ومحمد بك قطامش عند باكير باشا فخلع على على بك قطامش، وعثمان بك تابع ذى الفقار بك صنجقتين وجعلهما قائدين على التجريدة، أما جركس فقد نزل إلى البحيرة، ومنها إلى الفيوم، ثم بنى سويف، ثم توجه إلى جرجا وعندها حدث اللقاء بين الطرفين أسفر عن هزيمة منكرة لتجريدة ذى الفقار بك، وتعرضها للنهب، وأخذ جركس بك الكبير يطارد تلك التجريدة حتى البدرشين.

ولما بلغ ذو الفقار بك ذلك اشتاظ غضبًا، وقرر إرسال تجريدة أخرى، وكتب عرضاً إلى الباشا يطلب منه فرمانًا بخمسمائة كيس؛ كى يتمكن من إعداد تلك التجريدة، ولكن الباشا رفض متعللاً بعدم وجود أموال كافية لذلك، فما كان من ذى الفقار بك إلا أن قام بعزل باكير باشا، وعين محمد بك قطامش قائمقام، وأخذ منه فرمانًا بالخمسمائة كيس، وتم جمعها من التجار، وبالفعل تم إعداد التجريدة، وأرسلوا إلى سالم بن حبيب للاستعانة به فى محاربة جركس بك الكبير، وجعلوا على رأس التجريدة على بك قطامش تابع محمد بك قطامش - والذى تولى إمارة الحج - وتم تعيين عثمان بك جاويش القازدغلى سرادرًا على طائفة الإنكشارية، وعلى كتخدا الجلفى سرادرًا على طائفة العزب، علاوة على الإمدادات الأخرى التى أرسلها اختيارية الأوجاقات الأخرى من جنود وسلاح، وقد تمكنت هذه التجريدة من الانتصار على قوات سليمان بك أبوشنب الموالى لجركس فى البدرشين، وقتله، ولما بلغ ذلك محمد بك جركس الكبير توجه إلى البحيرة فعاث فيها فسادًا بالقتل والنهب، وأخذ يتهرب من البهنسا إلى الواحات إذا ما أحس بقدوم تجريدة عليه، واستمرت مطاردته حتى مات غريقًا فى ٢ شوال ١١٤٢هـ/ ١٨ أبريل ١٧٣٠م، عندما كان يحاول عبور النيل إلى

البر الشرقى متجهًا لناحية شرونه، ولم يشأ الحظ أن يعلم ذو الفقار بك بوفاة محمد بك جركس الكبير؛ لأنه اغتيل قبل وفاة الأخير بخمسة أيام على يد القاسمية، وبوفاة محمد بك جركس الكبير صارت الكلمة الأولى فى مصر للفقارية، ولم تقم لطائفة القاسمية قائمة بعدها.

وبعد وفاة ذى الفقار تزعم طائفة الفقارية بيت القطامشة بزعامة محمد بك قطامش، الذى تولى منصب إمارة الحج هو وتابعه على بك قطامش فضلاً عن تولى منصب الدفتردارية، ثم ازدادت مكانة محمد بك قطامش بتعيين قائمقام بعد عزل محمد باشا السلحدار (١١٤٤- ١١٤٦هـ/ ١٧٣١ - ١٧٣٣م) علاوة على شياخة البلد، وفى ١٤ جماد آخر ١١٤٦هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٧٣٣م، تولى إمارة الحج ثانيًا.

وكما هى العادة فى طبيعة العلاقة بين البيوتات المملوكية، فلم تكن البيوتات الأخرى تسمح بمثل هذا التفوق الذى حازه بيت القطامشة، فدبرت مؤامرة تم فيها استئصال شأفتهم، وملخصها أن صالح كاشف القاسمى قد تزوج من هانم بنت إيواظ، وكان ملتجئًا إلى عثمان بك الفقارى، فطلب منه أن يتوسط لدى محمد بك قطامش زعيم البلاد فى أن يحصل له على الإمارة والصنجقية، ولما عرض عثمان بك الفقارى هذا الأمر على محمد بك قطامش رفض بشدة قائلاً "نريد أن تفتح بيتًا للقاسمية فيقتلونا على غفلة هذا لا يكون أبدًا ما دمت حيًا"[٥٤٣] ولما بلغ صالح كاشف ذلك، اتفق مع عثمان كتخدا القازدغلى على قتل محمد بك قطامش، وعلى بك قطامش، وأيدهم فى ذلك باكير باشا (١١٤٧- ١١٤٩هـ/ ١٧٣٥- ١٧٣٧م)، ويتضح من ذلك رغبة عثمان كتخدا القازدغلى فى أن ينفرد بالأمور فى مصر.

وتم تدبير المؤامرة بالاتفاق بين صالح كاشف، وعثمان كتخدا أثناء انعقاد الجمعية لمناقشة أمر الخزينة فى بيت محمد بك الدفتردار، ودعى الأمراء المطلوبون، وبعض أتباعهم، وحضر عثمان بك الفقارى، وعثمان كتخدا القازدغلى، وحضر أيضًا عددًا كبيرًا من الأمراء، وبمجرد أن انتهت الجمعية من مناقشة الموضوعات المطروحة، وأراد الأمراء المجتمعون الإنصراف، وقف الدفتردار، وقال "هاتوا شربات" وكانت هذه الكلمة إشارة لإطلاق النار، ووسط دخنة البارود قتل عدد من الأمراء، هم

محمـد بـك قطـامش، وعلى بـك قطامش، وعن طريق الخطأ قتل عثمان كتخدا القـازدغلى، وتمكن عثمان بـك الفقـارى من الفرار ، وعلى أثر وفـاة عثمان كتخـدا القازدغلى، انفرد بالأمور فى مصر عثمان بك الفقارى، فقد تولى إمارة الحج، وأصبحت لـه الكلمـة الأولى فى البلاد، وعن ذلـك يقول الجبرتى، ولكن زعـامـة عثمان بك لم تدم وقتًـا طويلاً، فقـد دار صراع بينه، وبين إبراهيم جاويش القازدغلى لأمور لا تخلوا عن الرئاسة والزعامة، وفى النهاية أطاح إبراهيم جاويش بعثمان بك وفر إلى إستانبول.

وملخص ذلـك أن طهطا كانت فى التزام كل من عبدالرحمن جاويش القازدغلى، وعلى كاشـف الذى كان يسـانده عثمان بك الفقارى، ثم قام الأخير باسـتئجار حصـة عبدالرحمن جاويش، وقد توجه على كاشـف إلى طهطا لمباشرة حصـة التزامه، وحصـة حليفه عثمان بك الفقارى، وهناك أغراه رجل على قتل شيخ بلد تلك الناحية، واشترط على كاشـف على أبناء شـيخ البلد المقتول دفع مبلغ كبير من المال إذا أراد أحد منهم أن يتولى شـــياخـة البلـد مكـان والده، فلجأ أحد هؤلاء الأبناء إلى إبراهيم جاويش، يشـكو له سـوء تصرفات على كاشف، فتوجه إبراهيم جاويش إلى عثمان بك الفقارى، يشـــكو لـه مـا فعله حليفه على كاشـــف، ويطلب منه تعيين هذا الابن مكان والده المقتول، ولكن عثمان بك رفض بحجة أن هذه الأرض تقع فى دائرة التزامهم، فما كان من إبراهيم جـاويش القـازدغلى نكـايـة فى عثمان بك إلا أن قام باســتئجار حصـــة عبدالرحمن جاويش القازدغلى منه لنفســه، لأن مدة عثمان بك قد انتهت، وأرســل إبراهيم جاويش إلى الباشـا يطلب منه فرمانًا بالتصرف فى هذه الناحية، فرفض الباشا بإيعاز من عثمان بك، ولما بلغ إبراهيم جاويش ذلك، صمم على الإطاحة بعثمان بك، ولكن على كتخـدا الجلفى تـدخـل وأصـــلح بينهما، وأصـــبح لإبراهيم جـاويش حق التصرـف فى ناحية طهطا، وعين ابن شـيخ البلد محل والده[٥٤٤]، وعلى الرغم من ذلك ظـل العداء كامنًا فى النفوس بين إبراهيم جاويش، وعثمان بك لأن الأول أيقن أنه لن تكون له الكلمة الأولى فى مصر ما دام عثمان بك موجودًا بينهم.

وعلى هذا الأسـاس اسـتغل إبراهيم جاويش الخلاف الذى بينه، وبين همام ابن يوسف شيخ قبيلة هوارة كى يقضى على عثمان بك، فقد رهن الثانى عند الأول ناحية

برديس نظير مبلغ معين، على أن يكون لإبراهيم جاويش الحق فى التصرف فى تلك الناحية، لو تأخر الشيخ همام عن سداد المبلغ المتفق عليه فى الميعاد المحدد له، وعمل همام على التحلل من الاتفاق المبرم مع إبراهيم جاويش واتصل بعثمان بك الفقارى كى يسانده فى ذلك، وأرسل الأخير للباشا يحرضه على عدم إعطاء فرمان لإبراهيم جاويش بحقه فى الناحية المذكورة، فوافق الباشا على ذلك، وزاد هذا الموقف من العداء بين عثمان بك وإبراهيم جاويش، وعمل الأخير على التخلص من عثمان بك، بعد أن انضم إليه رضوان كتخدا الجلفى[٥٤٥].

وقد استغل إبراهيم جاويش ورضوان كتخدا فرصة طلوع عثمان بك، وبعض أتباعه إلى الديوان فقاموا بمهاجمتهم، وقتل البعض منهم، وأصيب عثمان بك إصابة طفيفة، فر على أثرها إلى الصعيد، حيث التف حوله بقايا القاسمية اللاجئون هناك خوفًا من اضطهاد الفقارية، ولكى يتمكن إبراهيم جاويش ورضوان كتخدا من القضاء على عثمان بك، قاما بإرسال تجريدة إلى الصعيد بقيادة خليل بك قطامش، ووعداه بولاية جرجا إذا تمكن من القضاء على عثمان بك، فذهب هو الآخر على رأس مدد من القوات لمساندة خليل بك، ولما بلغ عثمان بك ذلك فر هاربًا إلى إستانبول وبقى إلى أن مات سنة ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م، وكان فراره من مصر سنة ١١٥٦هـ/ ١٧٤٤م، وبعد فرار عثمان بك انتهت الرئاسة فى مصر لكل من إبراهيم جاويش القازدغلى، ورضوان كتخدا الجلفى، وبدأت شخصية الأول تطغى على شخصية الأخير؛ لأن رضوان كتخدا ترك أمور السياسة واعتكف على ملذاته وشهواته، وقوى نفوذ إبراهيم جاويش بتوليه كتخدائية باب متسخفظان ثلاثة أشهر، وأصبح يعرف بإبراهيم كتخدا القازدغلى، واستكثر من شراء المماليك، وقلد بعضهم الصنجقيات أمثال على بك الكبير "الغزاوى"، وحسين بك كشكش، وعثمان بك الجرجاوى، وحسين بك الصابونجى، وعلى بك "بلوط قبان" أى مبيد اللصوص، وحمل هو الآخر لقب الكبير وأثناء تولى إبراهيم كتخدا الأمور نعمت مصر بفترة استقرار دامت ست سنوات[٥٤٦]، وفى عام ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م، توفى إبراهيم كتخدا القازدغلى، وبعدها بستة أشهر توفى رضوان كتخدا الجلفى، بعد أن قام مماليك الأول بطرده من القاهرة إلى الصعيد، وتعتبر

وفـاتـه بمثابـة النهـاية لبيت الجلفية[٥٤٧]، بعد وفاة إبراهيم كتخدا، تولى زعامة القازدغلية عبدالرحيم كتخدا مســتحفظان، ولكنه لم يتمكن من الوصــول لشــياخة البلد؛ لأنه لم يكن لديه من المماليك ما يسـمح له بانتزاع هذا المنصـب من منافسيه، وقد تولى شـياخة البلد عثمان بك الجرجاوى، ولكنه لم يسـتمر فيها وقتًا طويلاً، فتولى بدلا منه حسين بك الصابونجى عام ١١٧١هــ/ ١٧٥٧م، وكان بطبعه يميل إلى نصف جرام، فعمـل على التخلص من خصــومه البارزين، فقام بنفى على بك "بلوت قبان" إلى النوسـات، ونفى عثمان بك الجرجاوى إلى أسيوط، وأراد نفى على بك الغزاوى إلى جهة العادلية، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن الأخير ســكن فى بيت صــهره محبوسًــا، ونقل حســين بك كشـكش من جرجا إلى البحيرة، وكان غرضــه من ذلك على حد قول الجبرتى "إظهار دولة نصــف حرام" ولكن حســين بك كشــكش اســتمال إليه رجال الصــابونجى، وقـاموا بـاغتياله فى قصرـه فى ١٣ ربيع أول ١١٧١هـــــ/ ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧م[٥٤٨]، وتولى شياخة البلد بعد الصابونجى على بك الغزاوى، ثم تولى إمارة الحج عام ١١٧٣هـــــ/ ١٧٥٩م، وترك شــياخة البلد لخليل بك القازدغلى الدفتردار، واتفق الأول مع الثـانى على قتـل عبـدالرحمن كتخـدا، ولكن الأخير نمـا إلى علمـه نبـأ هـذه المؤامرة، فعمل على تعيين على بك "بلوت قبان" شيخًا للبلد، وكان هدفه من ذلك أن يحكم من ورائـه ريثما يوطد ســلطته، ولكن بلغ على بك الغزاوى ذلك أثناء عودته بقافلة الحج تركها وتوجه إلى غزه، ومكث بها ثلاثة أشهر، ولذا سمى بالغزاوى، وتولى إمارة الحج حسـين بك كشكش، ثم تمكن الغزاوى من العودة إلى مصر، ومات بعدها بثمانية أيام.

وكما هى العادة عندما يصـــل إلى أمير مملوكى إلى الزعامة، يعمل على التخلص من زملائه المماليك حتى ممن قدموا له العون فى ســبيل الوصــول لهذا المنصـــب، وبالفعل قام بنفى عبدالرحمن كتخدا إلى الحجاز بفرمان من الباشا فى عام ١١٧٩هــ/ ١٧٦٦م، ولم يبق أمامه سـوى صـالح بك القاسـمى، وحسـين بك كشكش، فنفى الأول إلى رشـيد وعين الثانى صـنجقًا لجرجا، ولكن صـالح بك تمكن من الفرار إلى جرجا عام ١١٧٩هـ/ ١٧٦٦م، وفى جرجا التفت حوله بقايا القاسمية، وأمده شيخ العرب همام

بن يوسـف بكل ما يحتاج إليه من ذخيرة وعتاد، وحاول على بك أن يقضى على ذلك، فقام بإرسال تجريدة بقيادة حسين بك لقتال صالح بك، حتى يتخلص منهما فى وقت واحد، ولكن هذه التجريدة لم تقم بأى دور إيجابى، وربما يرجع ذلك إلى اتصال صـالح بك بحسـين بك، وعادت التجريدة مرة أخرى إلى القاهرة، وحاول على بك أن يتخلص من حسـين بك؛ فاسـتصـدر فرمانًا من الباشـا بنفيه، إلا أنه رفض تنفيذ هذا الأمر، ولما رأى على بك ضـعف موقفه فر إلى الشـام، واصـطحب معه أتباعه، وكان أبرزهم محمـد بك أبوالذهب، وعلى أثر ذلك عاد خليل بك إلى شـياخة البلد، وتولى حسـين بك إمارة الحج، وبعد فترة عاد على بك، ومحمد بك أبوالذهب إلى مصر، فتم نفى الأول إلى النوسات، ونفوا بقية رجاله وعلى رأسهم أبوالذهب إلى أسيوط، وأثناء تواجد على بك بالدقهلية دبر مؤامرة أسـفرت عن قتل عثمان بك الجرجاوى، وجرح فيها حسـين بك كشـكش فاتهموا حمزة باشـا (١١٧٩- ١١٨٠هـ/ ١٧٦٥- ١٧٦٦م) بـاشـتراكـه فى هذه المؤامرة فعزلوه، وعينوا خليل بك بلفية قائمقام، كما قاموا بنفى على بك إلى أسـيوط، وأثناء تواجده فى أسـيوط قام بالاتصال بالشيخ همام كى يتمكن من عقد الصـلح بينه، وبين صـالح بك القاسمى، وكان هدف على بك من ذلك كسب حليف قوى كى يعود إلى مركزه القديم، وبالفعل تمكن الشـيح همام من عقد الصـلح بينهما، شريطة أن يمنح على بك صـالح بك جهة قبلى مدى الحياة، وعلى أثر التحالف بين على بك، وصـالح بك تقدما بقواتهما قاصـدين القاهرة، فما كان من حسين بك إلا أن خرج على رأس تجريدة فى ١٥ جماد الأول ١١٨١هـ/ ١٢ أكتوبر ١٧٦٧م، ولكن على بك تمكن من هزيمة هذه التجريدة شـمالى بنى سـويف عند بياضة، فما كان من كشـكش بـك أن فر هاربًا إلى غزة، وعلى أثر ذلك تمكن على بك من دخول القاهرة، وتولى شـياخة البلد، وعمل على التقرب من الوالى العثمانى، فأظهر له الطاعة والولاء، وعمل على كسب ود السلطان بإرسال الخزنة إلى إستانبول.

وفى شهر ذى الحجة ١١٨١هـ/ مارس - أبريل ١٧٦٧م، عاد حسين بك، وخليل بـك بجموع كثيرة من المماليـك، والعربـان فنزلوا دميـاط، ثم تقدموا إلى المنصـورة، فأرسل على بك تجريدة فتلاقوا عند سمنود وتمكن حسين بك من هزيمة تجريدة على

بك، ثم واصــل حســين بك وخليل بك تقدمهما نحو الغربية قاصــدين القاهرة، فـأخذ على بك فى إعداد تجريدة لمواجهتما، وســاعده فيها الشــيخ همام، كما أيده الباشــا العثمانى، وقاد هذه التجريدة صــالح بك، ومحمد بك أبوالذهب، وقام هذان القـائـدان بمحـاصرة المتمردين فى طنطـا، ولمـا نفـذ مـا لـديهم من مؤن وذخيرة طلبوا الأمـان من أبى الـذهـب، فمنحهم إياه، ولكن الأخير غدر بهم فقتل حســين بك، أما خليـل بـك فقـد نقـل إلى قلعة الإســكندرية حيث قتل هناك، ولم يبق أمام على بك سوى صالح بك القاسمى فأمر بقتله غدرًا فى ١١٨٢هــ/ ١٧٦٨م وبذلك قضى على بك على أقوى ثلاثـة منـافســين له، ولكى يحكم على بك ســيطرته التامة على البلاد قام بالقضـاء على نفوذ سـويلم ابن حبيب زعيم عربان الحبايبة، وقام بالقضاء على نفوذ همام فمات مكمودا مقهورًا، ويقول الجبرتى "وخلص الإقليم بحرى وقبلى إلى على بك وأتباعه"[٥٤٩]، وأراد على بك أن يدعم ســلطته، فاســتغل الحرب الدائرة بين روســيا والدولة العثمانية عام ١١٨٢هـــ/ ١٧٦٨م، فاسـتصدر أمرًا من الديوان، وعزل الباشا، وتولى القائمقامية حتى آخر عهده، ولم يسـمح للباشـوات العثمانيين بدخول مصر، ولم يبق من مظاهر الســيادة العثمانية ســوى الخطبة، والعملة، والخزنة الســنوية، أما الأولى فقـد بقيـت كما هى، وأحـدث فى الثـانيـة تغييرًا طفيفًا، أما الخزنة فقد أوقف إرسـالها منذ سنة ١١٨٢هـــ/ ١٧٦٨م، وبعد أن دعم على بك سلطته داخليًا، أراد أن يـدعمهـا خـارجيًـا، فـأرســل قائده محمد بك أبوالذهب على رأس حملة إلى الحجاز لفرض نفوذه عليها، ونجح فى ذلك لحد ما، وشـجعه ذلك على إرسال حملة أخرى إلى بلاد الشـام، معتمدًا على مسـاعدة كل من الشيخ ظاهر العمر فى عكا، والروسيا، وقد اســتطاع أبوالذهب أن يحرز بعض الانتصــارات، فســقطت فى يده العديد من مدن الشـام، ومنها دمشـق، وقد سـاعده الشيخ ظاهر مساعدة صادقة فى ذلك ولعل دافع على بـك من وارء ذلـك رغبتـه فى عودة دولـة المماليـك إلى ســابق عهدها، ولكن أبا الذهب قضى على ذلك الحلم لسـببين، أولهما أن النصر الذى حققه أبوالذهب إنما ينســب لعلى بك، ثانيهما اتصــال الباب العالى بأبى الذهب ليكســبوه إلى صــفوفهم، وجعلوه يطمع فى مركز سـيده، لذا قرر العودة إلى مصر فجأة، مما زاد ذلك من حدة العداء بين على بك وتابعه محمد بك أبوالذهب، لذا عمل الأول على اغتيال الأخير

ولكنه فر إلى الصـعيد فى ١١٨٥هـــ/ ١٧٧٢م، والتف حوله بقايا القاسـمية، والهوارة نكاية فى على بك[٥٥٠] وبدأت جولة جديدة من الصراع بين على بك، ومحمد بك أبوالذهب، أى بين بيتى العلوية والمحمدية.

رأى على بك الكبير أن ملكه الذى أسسه على وشك الزوال، فقرر القضاء على محمد بك أبوالذهب بالقوة، فقام بإرسال تجريدة إلى الصعيد، وأسند قيادتها لمملوكه إسماعيل بك، ولكن الأخير انضم لمحمد بك أبوالذهب، ولما بلغ على بك ذلك ازداد حنقًا على محمد بك أبوالذهب، فجهز تجريدة جعل على قيادتها سبعة من مماليكه وقلدهم الصنجقية، ولكن هذه التجريدة لم تكن على المستوى المطلوب، فما كان من على بك إلا أن أعد تجريدة أخرى جعل على قيادتها مملوكه على بك الطنطاوى، وبالفعل خرجت هذه التجريدة فى شهر المحرم سنة ١١٨٦هـــ/ أبريل ١٧٧٢م، وتوجه على بك إلى ناحية البساتين للإشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل، وتلاقت قوات على بك مع قوات محمد بك أبو الذهب عند بياضة شمالى بنى سويف، ومنيت قوات الأول بهزيمة ساحقة، فلما بلغ على بك الكبير ذلك ارتد إلى القاهرة، وتحصن بالقلعة، فى حين أن طلائع قوات أبوالذهب قد وصلت قرب القاهرة، فما كان من على بك إلا أن فر هاربًا من مصر إلى حليفه ظاهر العمر، فى حين أن أبا الذهب دخل القاهرة، وتولى شياخة البلد، ثم أمر بإبطال العملة التى تحمل علامة اسم على بك[٥٥١].

وقد أيقن محمد بك أبوالذهب أنه لا بقاء له بمصر ما دام على بك على قيد الحياة، لذا أوعز لبعض زعماء المماليك على كتابة الرسائل إلى على بك يعدونه فيها بالمساعدة إذا عاد إلى مصر، وحاول الشيخ ظاهر منع على بك من العودة إلى مصر لشكه فى صحة هذه الرسائل، ولعدم يقينه من المساعدة الروسية له، ولكن الأخير لم يستمع لرأى الشيخ ظاهر، وعلى الرغم من ذلك زوده الأخير ببعض قواته، وخرج على بك من الشام متجهًا إلى مصر، وعند الصالحية دارت المعركة الفاصلة بين قوات على بك بقيادة على بك الطنطاوى، وقوات محمد بك أبوالذهب فى ٥ صفر ١١٨٧هـ/ ٢٨ أبريل ١٧٧٣م، وقد هزمت قوات على بك الكبير، وقتل على بك الطنطاوى، ولما

رأى على بك الكبير ذلك نزل يقاتل فى ســاحة المعركة، حتى جرح، وما لبث أن توفى فى ١٥ صــفر ١١٨٧هـــ/ ٨ مايو ١٧٧٣م، وانتهت الزعامة فى مصرـ لمحمد بك أبوالذهب ولكنه ما لبث أن توفى هو الآخر فجأة فى ٨ ربيع ثانى ١١٨٩هـــ/ ٨ يونيو ١٧٧٥م أثناء حروبه فى بلاد الشام.

وبعـد وفـاة محمـد بـك أبوالذهب تولى مملوكاه إبراهيم بك، ومراد بك مقاليد الأمور فى البلاد، حيث تولى الأول شـياخة البلد، فى حين تولى الثانى الدفتردارية، وصـار لكـل منهما أتبـاعـه ومماليكـه، فكون إبراهيم بـك بيـت الإبراهيمية، ومراد بك بيت المرادية، وقد نافســهما على الزعامة إســماعيل بك الكبير تابع على بك الكبير، ودار بينه، وبينهما صراع عنيف أسفر عن تغلب إسماعيل بك، على إبراهيم بك ومراد بك، وطردهما إلى الصـعيد، وأصبح إسماعيل بك شيخاً للبلد، وباستيلاء إبراهيم بك ومراد بك على الصـعيد، شعر إسماعيل بك أن مركزه فى خطر، سيما وأنهما منعا إرسال المال الميرى من الصـعيد إلى العاصمة، فما كان من إسماعيل بك إلا أن قرر إرسال تجريدة إلى الصــعيد للقضــاء عليهما، وخرج إســماعيل بك من القاهرة فى ٢١ ذى القعدة ١١٩١هـــ/ ٢١ ديسمبر ١٧٧٧م، ولما علم إبراهيم بك ومراد بك بخبر هذه التجريدة فرا إلى المنيا، فعاد إسماعيل بك إلى القاهرة فى ٩ محرم ١١٩٢هـــ/ ٧ فبراير ١٧٧٨م، سـيما وأن بعض قواته قد تخلت عنه مما أثر على وضـعه، ومركزه فى القاهرة فشـجع ذلـك قوات إبراهيم بك، ومراد بك على التقدم نحو القاهرة، فما كان من إســماعيل بك إلا أن فر إلى غزة، ومنها توجه إلى إســتانبول، ويقول الجبرتى "فكانت مدة إمارة إسـماعيل بك وأتباعه على فى هذه المرة سـتة أشهر وأيامًا بما فيها أيام سفره إلى قبلى ورجوعه"[٥٥٢]، وعلى أثر فرار إســماعيل بك دخل إبراهيم بك، مراد بك القاهرة، وفى ٢١ محرم ١١٩٢هـ/ ٢٠ فبراير ١٧٧٨م خلع الباشا على إبراهيم بك قفطانًا، واستقر فى شـياخة البلد كما كان، وبعد فترة تمكن إسـماعيل بك من العودة إلى مصرـ ولكنه لم يتوجه إلى القاهرة بل توجه إلى الصعيد، ولم يتمكن إبراهيم بك ومراد بك من القضاء عليه[٥٥٣].

وكما هى طبيعة العلاقة بين الأمراء المماليك، فعندما يزول العدو المشترك - ولو مؤقتًا - يدخل هؤلاء الأمراء فى نزاعات، وحروب فيما بينهم، وهو ما حدث بين إبراهيم بك، ومراد بك، لأمور لا تخلو عن الزعامة، ففى سنة ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م حدث خلاف بينهما فتوجه إبراهيم بك على أثره إلى الصعيد، وتولى مراد بك مشيخة البلد، علاوة على القائمقامية، ولكن الأخير أرسل إلى إبراهيم بك وصالحه فعاد إلى القاهرة، ولكن حدث بينهما خلاف مرة ثانية خرج على أثره مراد بك إلى الصعيد فأرسل إليه إبراهيم بك كى يصالحه، ولكنه أبى الصلح، وتقدم نحو الجيزة، فخرج إبراهيم بك لقتاله، وقد دارت بينهما مناوشات حربية توجه على أثرها مراد بك إلى الصعيد مرة أخرى، وفى نهاية الأمر تمكن علماء الأزهر من عقد الصلح بينهما، وظلا يحكمان البلاد دون منازع، وعانت مصر من جراء حكم إبراهيم بك، ومراد بك معاناة شديدة اقتصاديًا، واجتماعيًا، علاوة على أنهما منعًا إرسال الخزينة إلى إستانبول، ولذا قررت الدولة العثمانية إرسال حملة حسن باشا القبطان إلى مصر من أجل العمل على استقرار الأوضاع فى البلاد.

وفى ١٣ رمضان ١٢٠٠هـ/ ١٢ يوليو ١٧٨٦م، وصل حسن باشا إلى الإسكندرية ثم تقدم نحو رشيد، وحاول جذب قلوب الأهالى، فأرسل فرمانات باللغة العربية إلى شتى فئات الشعب، يعلمهم فيها بتخفيض الضرائب، ورفع الظلم عن الرعية، وإعادة تطبيق قانون نامه سليمان "حتى كادت الناس تطير من الفرح" وتشير سجلات محكمة البحيرة إلى العديد من الفرمانات التى أصدرها حسن باشا لرفع المظالم عن الرعية - وإن كانت بعد دخوله القاهرة - فنذكر منها على سبيل المثال أن حسن باشا قد أرسل إلى كاشف وقاضى البحيرة، وأصحاب الكلمة فى الولاية بضرورة رفع المظالم بأنواعها عن أهالى ناحية بسطرة بولاية البحيرة، فكان من الطبيعى أن تميل قلوب الأهالى نحو حسن باشا، وتنصرف عن الأمراء والمماليك.

ولما نما إلى علم إبراهيم بك، ومراد بك ذلك قررا مقاومة حسن باشا عسكريًا، فقاد مراد بك تجريدة عسكرية لمنع حسن باشا من دخول القاهرة، ولكن الأخير تمكن من هزيمته عند الرحمانية، فى الوقت الذى كان يحاول فيه إبراهيم السيطرة على الأمور فى القاهرة، ولكنه فشل، ولما وصلت الأمور لهذا الحد لم يكن أمام

إبراهيم بك ومراد بك سوى الفرار إلى الصعيد، ولذا عرفا بالأمراء القبالى، وعلى أثر ذلك دخل حسن باشا القاهرة فى ١٢ شوال ١٢٠٠هـ/ ٨ أغسطس ١٧٨٦م، وقد وصلت إمدادات لحسن باشا بقيادة كل من عابدى باشا، ودرويش باشا، فعمل الأول على القضاء على إبراهيم بك ومراد بك، فأقلعت بعض السفن فى النيل جنوبًا، واشتبكت مع قوات الأمراء القبالى قرب أسيوط، ولكن هذا الاشتباك لم يسفر عن نتيجة حاسمة، فأرسل حسن باشا تجريدة عسكرية إلى الصعيد بقيادة عابدى باشا، ودرويش باشا ودارت عدة اشتباكات قرب أسيوط، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة، فعاد العثمانيون إلى سفنهم، والمماليك إلى معسكراتهم[٥٥٤]، ولكى يدعم حسن باشا موقفه فى القاهرة، ويعمل على إيجاد قوى توازن قوى المماليك فى الصعيد، أرسل إلى إسماعيل بك، وعينه شيخًا للبلد كما كان فى ١٤ محرم ١٢٠١هـ/ ٦ نوفمبر ١٧٨٦م[٥٥٥].

ولما رأى الأمراء القبالى ذلك أرسلوا إلى حسن باشا طالبين منه الأمان، وعقد الصلح، فما كان من حسن باشا إلا أن عقد ديوانًا فى شهر المحرم عام ١٢٠١هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٧٨٦م، جمع فيه الأمراء والأعيان، وعرض عليهم الأمر، فاتفق رأيهم، إن كان غرض الأمراء القبالى عقد الصلح، فعلى إبراهيم بك ومراد بك الحضور، ويأخذ لهم حسن باشا أمانًا من السلطان بحيث لا يقيمون فى مصر، أما بقية الأمراء المماليك، فإذا جاءوا إلى القاهرة طائعين كانوا من عسكر السلطان، وإذا رفضوا فليستقروا بالصعيد فى أماكن محددة لهم، وإن لم يرضوا بهذين الشرطين فستكون الحرب، ولما بلغ البكوات المماليك ذلك أظهروا الامتثال لكل ما يؤمرون به ما عدا الخروج من مصر؛ لأن فراق الوطن صعب[٥٥٦]، وذلك على حد تعبيرهم، ولما بلغ حسن باشا ذلك قرر القضاء على الأمراء القبالى الذين وصلوا إلى بر الجيزة، ودارت مناوشات حربية بين الجانبين على طول البر الغربى للنيل، وحاول الأمراء القبالى فى ١٢ صفر ١٢٠١هـ/ ٤ ديسمبر ١٧٨٦م، اختراق المتاريس التى أقامها حسن باش هناك، ولكنهم فشلوا، فرجعوا إلى دهشور، وعلى أثر ذلك كتب الأمراء القبالى لحسن باشا يطلبون منه أن يحدد لهم أماكن يقيمون فيها بالوجه القبلى، فوافق على ذلك وترك

لهم حرية اختيار المكان الذى سيقيمون فيه، بشرط أن يكونوا قلة، ويحضر باقى الأمراء والعسكر إلى القاهرة بالأمان، ولكنهم لم يوافقوا؛ لأن ذلك سيؤدى إلى تفرقهم وإضعافهم، فصمموا على مواصلة القتال واستقروا فى بنى سويف[٥٥٧].

ولما رأى حسن باشا ذلك أرسل خلفهم تجريدة بقيادة عابدى باشا، ودارت معركة بين الطرفين أسفرت عن هزيمة القبالى، وأخذت تلك التجريدة تطاردهم حتى أجلوهم إلى إبريم، ثم عاد عابدى باشا إلى القاهرة، وعلى الرغم من ذلك واصل القبالى تقدمهم شمالاً مما أشعل الموقف من جديد[٥٥٨] .

ونتيجة لاندلاع الحرب بين الروسيا والدولة العثمانية أرسلت الأخيرة إلى حسن باشا تستدعيه للاشتراك فى الحرب ضد الروسيا، التى أستأنفت توسعاتها مرة أخرى على حساب الدولة العثمانية فى بلاد القرم، وقبل مغادرة حسن باشا القاهرة أبقى إسماعيل بك شيخًا للبلد، وترك له كمية من العتاد الحربى، علاوة على عدد من الجنود، ثم أصدرت الدولة العثمانية العفو عن إبراهيم بك ومراد بك شريطة أن يقيم الأول فى قنا والثانى فى إسنا ويحرم عليهما دخول القاهرة، وأخذ حسن باشا معه بعض الرهائن من المماليك لضمان طاعة المتمردين[٥٥٩] ، بعد سفر حسن باشا بقى عابدى باشا بالقلعة متوليًا أمور مصر (١٢٠١- ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٦- ١٧٨٨م) على حين أن شياخة البلد ظلت مع إسماعيل بك، وكان صدور العفو عن إبراهيم بك، ومراد بك إيذانًا بعودة الاضطرابات لرغبتهما القوية فى استعادة مركزهما القديم[٥٦٠].

وعلى هذا الأساس واصلت قوات إبراهيم بك ومراد بك تقدمها شمالاً إلى أن وصلت إلى أسيوط، فما كان من الباشا إلا أن حصل على فتوى من العلماء بقتالهم، وردًا على ذلك أرسل القبالى للسلطات الحاكمة فى القاهرة تقترح عليها أن تترك لهم المنطقة الواقعة جنوب أسيوط، ويتركوا لهم الجهة البحرية، ويبدو أن ذلك كان تمويهًا من الأمراء القبالى بهدف كسب الوقت، بدليل أنهم واصلوا تقدمهم حتى بنى سويف بقيادة مراد بك، ومن الواضح أنهم كانوا لا يرضون عن القاهرة بديلاً، فما كان من الباشا إلا أن أرسل فرمانًا لإسماعيل بك شيخ البلد بقتالهم، ودارت مناوشات حربية بين الطرفين، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة لأى منهما[٥٦١]، وأثناء المعارك الدائرة بين الطرفين دارت المراسلات بين الأمراء القبالى وعابدى باشا لعقد الصلح،

فاجتمع الأخير مع أحمد أغا مندوب إبراهيم بك ومراد بك، وتم الاتفاق بينهما على ترك الإقليم الواقع جنوبي أسـيوط على البرين الشرقى، والغربي للأمراء القبالى، على أن يقوم الأخيرون بدفع ميرى البلاد التى تحت سيطرتهم من المال والغلال، وأن يطلقوا سراح المراكب المحجوزة لـديهم، وتم عقـد الصـلح بين الطرفين، ولكن هـذا الصلح لم يكتب له البقاء، فقد استدعت الدولة العثمانية عابدى باشا، وعينت بدلاً منه إسماعيل باشا (١٢٠٣- ١٢٠٥هـ/ ١٧٨٨- ١٧٩٠م) فنقض الأمراء القبالى الصلح؛ بحجة أنهم عقدوه مع باشا معزول، فعقد الباشا الجديد ديوانًا بحضور المشايخ، والقضاة الذين وافقوا على الاستمرار فى القتال، ويعنى ذلك الاستمرار فى جمع الأموال اللازمة لإعداد حملة جديدة ضد الأمراء القبالى[٥٦٢].

وفى شهر رجب ١٢٠٥هـ/ مارس - أبريل ١٧٩١م، انتشر وباء الطاعون فى مصر، وكان من أبرز ضحاياه إسماعيل بك شيخ البلد، فحل محله تابعه عثمان بك طبل، ولكنه كان شخصية ضعيفة، مما شجع إبراهيم بك، ومراد بك على التقدم نحو القاهرة، وتمكنت قواتهما من دخولها، فى ٢١ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٧٩١م[٥٦٣]، وفى ٢٦ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/ ٢٧ يوليو ١٧٩١م، صعد إبراهيم بك ومراد بك إلى الديوان، فخلع عليهما الباشا الخلع، ثم توسط لهما لدى السلطان العثمانى، فوصل مرسوم سلطانى بالعفو عنهما[٥٦٤]، ونتيجة لذلك انفرد إبراهيم بك ومراد بك بالأمور فى البلاد، وظلا يحكمان دون منازع حتى وصول الحملة الفرنسية فى ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، وكان من الطبيعى أن تقاسى مصر أثناء فترة حكمهما المحن والأهوال الكثير

ثانيًا : آل العظم في سوريا .

أسرة آل العظم اشتهرت في منطقة معرة النعمان ـ حماة، وتوصلت إلى حكم هذه المنطقة في الربع الأول من القرن الثامن عشر، وكان إسماعيل باشا العظم، أول ولاة آل العظم في بلاد الشام، كان فلاحًا من المعرة (اختصار معرة النعمان) . ويشير ابن كنان المعاصر إلى إسماعيل باشا بأنه ابن العظم النعماني، أي من معرة النعمان، وعندما عزل سليمان باشا عن ولايته الثانية على دمشق، ذكر ابن كنان أنه خرج من

دمشـق وذهب إلى بلاده، أي إلى حماة حيث أقامت أسرة سـليمان باشـا وحيث بنى سرايـا، وتعني هنـا بيتًـا كبيرًا، وأعطى آل العظم، اثر ازديـاد سـلطتهم، معرة النعمان وحماة وحمص على شـكـل، مالكانة، وذلك في الربع الأول من القرن الثامن عشر، ويذكر الخوري ميخائيل بريك المعاصر أن : " أولاد العضـم أصـلهم من معرة حلب أولاد عرب "، ويقصـد بتعبير "أولاد عرب" أنهم من السـكان المحليين. واعتبر بريك وصـول آل العظم المحليين إلى الحكم في ١٧٢٠م حادثًا هامًا جعله، بالإضافة إلى أسـباب أخرى، يبدأ تأريخه لحوادث الشـام من هذه السـنة، وكان بريك حريصًا على إبراز اختلاف هويـة السـكـان المحليين عن الأروام (وتعني هـذه اللفظـة العثمانيين عـادة، ولكن بـالنسـبـة لبريـك فـإنها تعني الروم الأرثوذكس)، فذكر أن أحد بطاركة دمشـق في أوائل العشرـينات من القرن الثامن عشرـ كان من أولاد العربيين، وذكر القناصـل الفرنسـيون المعاصرون المقيمون في بلاد الشـام بأن آل العظم كانوا عربًا، ويـذكر المؤرخ الحلبي عبـد اللـه بن ميرو، الـذي عـاصر ولاة آل العظم، أن إبراهيم العظم، والد إسـماعيل باشـا، كان جنديًا في المعرة في حوالي منتصـف القرن السـابع عشر، وقد قتل في المعارك التي نشبت بين أهل المعرة والتركمان المجاورين، وولد ابنه إسـماعيل في المعرة قبيل سـنة ١٠٧٠ / ١٦٥٩ - ١٦٦٠م، ثم أصبح في الربع الأول من القرن الثامن عشرـ حاكمًا على المعرة وحماة، وبوسـاطة والي حلب، عارفي أحمد باشا، أعطى إسـماعيـل طوخين، وعين واليًا على طرابلس في أوائل العشرـينات من القرن الثامن عشر، وأعطى بهذه المناسبة إمارة جردة الحاج، وفي عام ١٧٢٥م عين واليًا على الشام [٥٦٥].

لقد تمتع آل العظم بغني من "مالكاناتهم" في المعرة وحماة وحمص، واسـتفادوا من الازدهار الاقتصـادي في ولاية طرابلس. فقد نشـطت في هذه الولاية تجارة التبغ والحرير، بعـد انقطـاع حرير فـارس الـذي كان يسـتورده التجار الانجليز عبر حلب والاسـكندرونة، آثر غزو قيصر روسيا بطرس الأكبر لبلاد فارس الشمالية؛ صدرت منها مادة القلي إلى أوروبا لصناعة الصابون والزجاج فيها، واشتري آل العظم بمالهم

المتزايد الدعم لهم في اسـتانبول، وكان لهم وكيل فيها يرعى مصـالحهم يسـمى خليل أفندي الذي استمد نفوذه من الصدر الأعظم كاخيا.

وتميز حكم إســماعيل باشــا العظم في دمشـــق باحتكاره بيع المواد الغذائية، وخاصـة اللحوم، واسـتفاد من ذلك بيعه المواشي التي يملكها بالأسـعار التي يريدها، واعتمد إسـماعيل باشـا على قواته من المغاربة في تدعيم سـلطته ومنع حدوث ثورة ضـده على غرار الثورة التي قام بها الدمشقيون، قبل قليل، ضد عثمان باشا أبي طوق، كما أرضى الرأي العام الدمشـقي بحمايته، في أول ولايته، الدمشـقين الذي نفاهم أبو طوق من دمشـق وأرسـلهم إلى إسـتانبول، فتحطم مركبهم قرب طرابلس، وأنقذهم حاكمها، سـليمان باشـا العظم، بناء على أوامر أخيه إسـماعيل باشـا، ورحب أيضًـا في دمشـق بشريف مكة المعزول، الشريف يحيى، الذي اضطهدم سابقًا أبو طوق وأرضى الرأي العام الديني أيضًـا ببنائه مدرسة وحمامًا في سوق الخياطين، وبنى حمامًا أخرى في حى الخراب. وأمن إسـماعيل باشـا سـلامة الحاج من البدو، باسـتثناء سـنة حكمه الأخيرة في الشـــام، في ١٧٣٠م، حين هـاجم بـدو بني حرب في الحجـاز قـاقلـة الحاج الشامي [٥٦٦].

ظل إســماعيل ممســكًا بزمام الأمور حتى اختفى من على مسرـح الأحداث في دمشـق في عام ١٧٣٠م، إذ تأثر مركزه بما حدث داخل القصرـ السـلطاني في إسـتانبول ونجم عنـه عزل الســلطان الذي كان يدافع عن أسرة العظم، وتم اســتبعاده أفراد الأسرة من جميع الوظـائف التي كـانوا يشــتغلونهـا. ولكن بعد عام واحد تبوأ أفراد أسرة العظم مرة أخرى السـلطة، أما إسـماعيل فلم يعد إطلاقًا إلى سورية بل مات في جزيرة كريت . وفي عام ١٧٣٣ م عين أخوه سـليمان باشـا العظم في باشـوية دمشـق، وظل في هذا المنصـب لمدة خمس سـنوات. وفي خلال هذه الفترة قام سـليمان بنفي عدد كبير من الإنكشــارية، وظل مســيطرًا على زمام الأمور . وعندما عين واليًا على مصرـ في عام ١٧٣٨م ترك وراءه في دمشق موقفًا سياسيًا مضطربًا . ففي عام ١٧٤٠ " وقعت الشواشر بين القبي قول والانيكجرية، وسكرت دمشق، وتفرقت القبي قول في الحارات، وعملوا المتاريس، وسكروا البوابات لئلا أحد يهجم عليهم " . وأثناء ذلك

وصلت فرقتان جديدتان من القابيقول من إستانبول، وزاد وصولها من أعمال الشغب بسبب اضطهاد أهل الحرف في المدينة، وانضم العلماء إلى الوالي والأعيان للاحتجاج لدى السلطان والمطالبة بطردهم، ووافق السلطان على ذلك، واتخذت بعض الإجراءات ضدهم، فقتل منهم من قتل وطرد الآخرين، أما من بقى منهم فسمح لهم بالبقاء في دمشق وارتداء الملابس المدنية [٥٦٧].

ولما فشل الولاة غير المحليين في السيطرة على الموقف، عين سليمان باشا العظم مرة أخرى واليًا على دمشق في عام ١٧٤١م، وبعد انهيار قوة القابيقول تزايد نفوذه اليارلية ولكن سليمان كان حريصًا على تجنب الاصطدام بهم ولم يستمر سليمان العظم هذه المرة فترة طويلة إذ أدركته المنية في العام التالي بينما كان يحاصر الشيخ ظاهر العمر في طبرية .

وتولى الحكم بعده ابن أخيه أسعد باشا العظم، الذي كان واليًا على صيدا من قبل، واستمر أسعد في ولاية دمشق من عام ١٧٤٣م إلى عام ١٧٥٧م، وفي بداية حكمه واجه أسعد تحديًا من جانب اليرلية التي كان يتزعمها فتح الله أفندي الفلاقمنسي_ أو فتحي الدفتري، وكان الدفتري قد عين دفتردارًا لدمشق حوالي عام ١٧٣٥م، وقام بجمع ثروة كبيرة وكان على اتصال وثيق باليارلية، وحينما بلغت أنباء وفاة سليمان العظم دمشق قام فتحي الدفتري بالتحفظ على ممتلكاته وفي اليوم الذي أحضر فيه جثمان سليمان إلى دمشق هاجمت اليارلية بعض قوات سليمان الخاصة وقتلتها. ولكن أسعد استطاع في عام ١٧٤٦م أن يقبض على فتحي الدفتري وعلى عدد كبير من اليارلية وأن يقتلهم جميعًا. وسيطرت قوات أسعد على المدينة، وذهب جزء من الفارين إلى ظاهر العمر، ولجأ الآخرون إلى لبنان أو إلى القبائل العربية، وأرسل الباب العالي دفتردارًا جديدًا من إستانبول وشهدت باشوية دمشق خلال السنوات العشر التالية فترة من النظام والهدوء [٥٦٨].

ولكن الخدمات التي قدمها باشوات أسرة العظم إلى كل من ولاية دمشق والباب العالي، لم تقض على شكوك الديوان في ميول هذه الأسرة . ففي أثناء باشوية أسعد، أعطيت باشوية طرابلس وباشوية صيدا لأقاربه وأتباعه بزعم القضاء على

أطماع ظـاهر العمر. كما أعطيـت لـه ولايـة حلـب في عـام ١٧٥٥م. وفي نفس الوقت، قام حسـين أغا، المشـهور بابن مكي الذي كان نائبًا عنه في بيت المقدس والذي أصبح في عام ١٧٥٦ م حاكمًا على صيدا، بانتزاع دمشـق من أسعد باشا الذي فر إلى الصحراء. ولكن هذه المحاولة لإقصاء أسرة العظم لم تنجح. فما أن وطئت أقدام ابن مكي دمشـــق حتى عادت الفوضى وتجددت الاضـــطرابات . وزاد من تدهور الموقف تعرض قـافلـة الحج التي كانت عائدة من مكة في أواخر صـــيف عام ١٧٥٧م لهجوم قبائل البدو، فهرب حسـين باشا إلى غزة، وعادت الاضطرابات إلى دمشق واشترك فيها الدروز الذين قاموا بمسـاعدة اليارلية ضـد القابيقول . ولم يقم الباب العالي بأي عمل حتى أواخر ١٧٥٨م عندما سـلم باشـوية دمشـق لعبد الله باشـا الذي كان واليًا على حلب . وأحضر عبد الله معه قوة عسكرية كبيرة تحالفت مع القابيقول ضد اليارلية . وبعد قتال عنيف تمكن عبد الله بمسـاعدة هذه القوات من إعادة النظام إلى دمشق، وعندما توفى عام ١٧٦١ م عادت أسرة العظم إلى الحكم مرة أخرى نحو عشر سنوات. وكان عثمان باشا الملقب بعثمان الصادق ــ أحد مماليك أسعد باشا العظم السابقين ـ هو الحاكم في دمشــق . وكان ازدياد خطر ظاهر العمر في إيالة صـيدا قد أجبر الباب العالي على تأييد آل العظم في باشـــوية دمشـــق وتعيين أقاربهم وأتباعهم في ولايات صـيدا وطرابلس وفي حلب أحيانًا، حتى فاجأ الغزو المملوكي لسـورية لمسـاعدة ظاهر العمر ـــ عثمان باشـا والحكومة العثمانية نفسها . فاستسلمت دمشق دون مقاومة تذكر في عام ١٧٧١ م. ولكن الجيش المملوكي بقيادة أبي الدهب انسـحب فجأة، وعين الباب العالي شـخصًا آخر يسمى عثمان باشا المصري واليًا على دمشق وكلفه بالقضاء ظـاهر العمر . ولكنـه لم ينجح في تحقيق ذلك، مما دفع الباب العالي إلى عزله وتعيين محمد باشـا العظم في مكانه في عام ١٧٧٣م. وحكم محمد باشـا العظم ما يقرب من عشرـ سـنوات، وكان موفقًا إلى أبعد الحدود حتى قال عنه المؤرخ الدمشـقي القاضي خليل المرادي إنه أفضل حكام دمشق في القرن الثاني عشر الهجري . وبعد وفاة محمد العظم في عام ١٧٨٣م، حكم إبراهيم دلي باشـــا من عام ١٧٨٦م حتى عام ١٧٩٠م . وخلفه في باشـوية دمشـق أحمد الجزار الذي يعتبر حكمه أسـوأ حكم شـهدته ولاية دمشق [٥٦٩].

ثالثًا : ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين

ينتمي ظاهر العمر في نسبه إلى جده زيدان من أشراف بني زيد بن الحسين بن على بن أبي طالب، الذي ارتحل مع أسرته إلى الشـام في أواخر القرن السـابع عشر، واستقر بهم المقام في منطقة صـفد وحول بحيرة طبرية، وكانت تتبع إيالة صـيدا. وتزعم زيدان مزارعي تلك المنطقة، وأخذ التزام طبرية من والي صيدا. ولما توفى، تمكن ابنه عمر من أن يصبح شيخًا على بلاد صفد عام ١٦٩٨م بكفالة الأمير بشير الشهابي أمير الدروز وصديق والي صيدا . ولما توفى عمر اتجهت أنظار أهل طبرية وصفد إلى ابنه ظاهر فاختاروه حاكماً عليهم، وإضطر محمد باشا والى صيدا إلى تثبيته عام ١٧٣٣م. وقد ساعدت مجموعة من الظروف على ظهور حركة الشيخ ظاهر العمر من أهمها ضعف الدولة العثمانية وإنشغالها بالصراع الدائر مع الدروز. كما أن تألق نجم الزيدانيين إنما يرجع أساساً إلى النزاع بين القيسية واليمنية وفَضَّل الأمير بشير الشهابى ظاهراً الذى ينتمى إلى أسرة زيدان القيسية.

ولقد بدأ ظاهر بعد ذلك يوسع منطقة نفوذه على حساب إيالتى دمشق وصيدا، رغم أنف واليهما، حتى صار متصرفاً فى صيدا عام ١٧٣٣م ويافا وحيفا والرملة ونابلس عام ١٧٣٥م وصفد عام ١٧٣٩م. ثم أقام ظاهر علاقات تجارية وودية مع التجار الفرنسيين فى عكا وأمدهم بالقمح والقطن. وكان ميناء عكا فى ذلك الوقت فى حالة من الدمار الجزئى منذ عهد الصليبيين، وكانت عكا تتبع حاكم صيدا ويتولى إدارة شؤونها ملتزم عثمانى. وأخذ ظاهر التزام عكا فى عام ١٧٤٦م وبدأ فى تحصين المدينة وجعلها مقراً له. وعلى هذا النحو لم يقبل إزدياد نفوذ ظاهر العمر بأية معارضة من جانب أسعد باشا العظم، باشا دمشق، فقد أقام علاقات سلمية مع ظاهر خلال فترة حكمه التى إمتدت من عام ١٧٤٣م حتى عام ١٧٥٧م، وإن كان قد حدث صدام قبل ذلك بين سليمان العظم وظاهر العمر أدى إلى قيام الأول بتجهيز حملتين على طبرية فى عامى ١٧٣٣م و ١٧٤٣م [٥٧٠].

وكان تعيين حسين باشا مكى على دمشق إشارة إلى تجدد محاولات الدولة العثمانية كبح جماح توسع ظاهر العمر بعد فترة طويلة من الهدوء النسبى على الجبهة مع ولاة الشام. فلما هوجمت قافلة الحجاج ونهبت البضائع الكثيرة من

التجـار المرافقين لها، أتهم حاكم عكا بالتعاون معهم. ووصـــلت أخبار ذلك إلى إســتانبول، فاهتم ظاهر العمر بالتعاون مع العربان العصاة وربما تشجيعهم سراً على مهاجمة قافلة الحج ونهبها. ولكن ظاهراً نفى تلك الإتهامات وأشـــار إلى مســـؤولية حسـين باشـا نفسه الذى رفض دفع الصرة المعتادة إلى عشائر البدو على طريق الحج، كما أرســل بيرق القافلة، الذى نهبه العربان وباعوه فى عكا مع البضــائع الأخرى، إلى إســتانبول فى محاولة لإرضــاء رجال الدولة. لكن الســلطات العثمانية كانت تراقب توســع ظـاهر العمر فى حيفـا وغيرهـا من المنـاطق المجـاورة، لم تكن مقتنعـة تمـاماً بالتفسيرات التى قدمها حاكم عكا بشأن سياسته وأعماله[٥٧١].

دخلـت علاقـة ظـاهر العمر بولاة الشـــام مرحلـة جـديدة عندما عينت الدولة العثمانية سنة ١١٧٣هـــ / ١٧٥٩م، عثمان باشا الكرجى والياً على الشام، والذى عمل منـذ تعيينـه على إســـتعـادة المنـاطق التى ســـيطر عليها ظاهر العمر. وحدث أول إصـــطـدام بين الطرفين عنـدمـا خرج عثمان باشـــا لجمع أموال الميرى، فإحتل قلعة الطنطورة التى تتبع ولاية الشـام، لكن ظاهر عاد فإحتلها بعد إنسـحاب عثمان باشـا منها، كما حاول عثمان باشا إستعادة حيفا وعكا سنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م.

وإزاء تهديد عثمان باشـــا لظاهر العمر بعد تعيين إبنه درويش باشـــا والياً على صيدا سنة ١١٨٤هـــ / ١٧٧٠م، الأمر الذى دفع ظاهر العمر إلى التحالف مع القوى الخارجية فى البحر المتوسـط، فأدى ذلك إلى دخول المنطقة فى ســلســلة من الحروب والإضطرابات التى إنتهت بسقوط ظاهر العمر. وظهر ذلك واضحاً فى تعاونه مع على بك الكبير فى مصرـ الذى كان يحاول أن يعيد حكم المماليك فى سـورية وفلسـطين كما كان قبل مجئ العثمانيون. وذلك لأنه رأى فى ضعفهم فرصة مناسبة لتحقيق أغراضه. فأرسـل محمد بك أبو الذهب سـنة ١١٨٥هـــ / ١١٧١م ليستولى على دمشق وسائر المـدن الســـوريـة. وقـد وجـد ظـاهر العمر فى أبى الذهب حليفاً طبيعياً. وبينما كان الأسـطول الروسى الذى كان يتعاون معها، يقصـف مدينة صيدا دخلتها جيوش ظاهر وإسـتولت عليها عام ١١٨٦هـــ / ١٧٧٢م. وقصـف الأسـطول الروسى مدينة بيروت وأعمـل بحـارته فيها النهب أما الأمير يوســـف الشـــهابى فإنه حالف هذه المرة والى دمشق ضد الخطر الجديد من الجنوب. فأرسلت إستانبول كتيبة لتساعد والى دمشق

والأمير يوسف الشهابي. وبعد أعمال حربية بحرية وبرية إستعاد مدينة صيدا من ظاهر العمر عام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م وأرغم على التراجع إلى عكا المحصنة حيث ضربت عليها دمشق الحصار. في الوقت الذى أرسل فيه العثمانيون حملة بحرية بقيادة القبطان حسن باشا الذى إحتل حيفا وحاصر عكا فإضطر ظاهر العمر إلى الهرب. لكنه قتل على يد أحد جنود المغاربة خارج أسوار عكا سنة ١١٨٩هـ / ١١٧٥م فقطع رأسه وأرسل إلى إستانبول ليعلق على سور سراى السلطان وقد كان من جملة الجنود، الذين دافعوا عن صيدا وبيروت لما كان الأسطول الروسى يقصفهما وعندما كانت جنود ظاهر وأبي الذهب تهاجمها براً، ظهر جندى اسمه أحمد الجزار الذى تتضاءل مغمرات ظاهر العمر إزاء مغامراته(٥٧٢).

وبعد القضاء على ظاهر العمر ظهرت شخصية مغامرة جريئة هى شخصية أحمد الجزار. وكان أحمد الجزار الذى ولد حوالى عام ١٧٢٠م أرناؤوطياً من البوسنة، ولذلك عرف باسم أحمد البوشناقى، وفى عام ١٧٥٦م عمل فى مصر تحت إمرة المماليك، وكان قاسياً على أعدائه حتى لقب بالجزار لكثرة من قتلهم غيلة وإنتقاماً من عرب الهنادى بصفة خاصة. وقد شعر بأن على بك الكبير، وقد إختلف معه، لن يتركه ففر من مصر متنكراً فى زى المغاربة، وذهب إلى إستانبول. وكانت الدوائر الحاكمة هناك تتعاون مع أمثاله ممن يخونون حكام الولايات الثائرة، ثم رحل إلى بلاد الشام واضعاً خدماته أمام كل من يريد الإستعانة به، حتى وصل إلى دير القمر ويوسف الشهابي فيها. فعينه على بيروت حيث قوى أمره فيها، وأخذ يبتاع المماليك حتى صار له قوة منهم، فخرج على الأمير وحاول أن يستقل عنه. وقد أدى أحمد الجزار خدمات عسكرية جليلة للدولة العثمانية عندما أعلن الشيخ ظاهر العمر عصيانه عليها. وبعد سقوط ظاهر، أعطاه العثمانيون - بالإضافة إلى باشوية صيدا - مدينة عكا فاتخذها مقراً له. وأخذ أحمد الجزار يعمل على تحويل نظام الولايات العثمانية المتدهور إلى سيطرة شخصية، فقضى على بقية الزيدانيين وقتل على بن ظاهر العمر وفرض ضرائب على المناطق التى حكمتها هذه الأسرة. كما قام بتقوية حصون عكا وجمع لذلك رجال القرى المجاورة؛ وأنشأ جيشاً من مماليك البوسنة

والأرنـائوط والمغاربة والبدو[٥٧٣]. ولقد بلغ الجزار الذروة فى القوة عام ١٢١٤هـ / ١٧٩٩م عندما أوقف زحف جنود بونابرت الذى كان قد بدأ به مصر فى السنة التى قبلها. ولقد دافع الجزار عن عكا بمساعدة الأسطول البريطانى الذى كان بقيادة سدنى سـميث. وإضـطر الجيش الفرنسى الذى فقد كثيراً من الأرواح بسـبب الطاعون وقلة المؤن إلى التراجع. فكانت عكا التى كان يعتبرها نابليون مفتاح الآسـتانة والهند عثرة فى سـبيل الفوز بفتح العالم وترك الفرنسـيون بعض جرحاهم فى يافا وغزة وأخذوا فى مقابل رهائن من الأهالى ورحل نابليون فى ١٠ محرم ١٢١٤هـ / ١٤ يونيو ١٧٩٩م.

وكـان يظن بعـد رحيـل نابليون ومعاونة الإنجليز للدولة العثمانية على إخراجه من الشـام، أن الدولة تبدل شـيئاً من أصـول إدارتها وترجع عن إسـتسـالمها لعمالها الـذين يجبون الجبايات ويرضـونها بجزء منها ويحتفظون بالباقى لأنفسـهم ولكن الأحوال بقيت بحالها، واسـتعانت الدولة العثمانية الاسـتعانة بالجزار وقامت بتعيينه والياً على مصر إضـافة إلى حكمه على دمشـق وطرابلس وصـيدا. وأرسـل الجزار بالمراسـيم إلى أنحاء متعددة لنشر هذه البشـارة بتعيينه على الإقليم المصرى وعلى الرغم من أن هذا التعيين، الذى جاء أشـهراً قليلة فقط قبل وفاته، لم ينفذ، فإنه يدل على المكانة العالية التى وصـل إليها الجزار فى سنواته الأخيرة. وكان حاكم عكا فى تلك الأثناء شـيخاً هرماً، فعين أحد كبار مماليكه، سليمان باشا لقيادة قافلة الحج الشامية ١٢١٨هـ / ١٨٠٣، ١٨٠٤م. ولم يعمر الجزار حتى يسمع من مملوكه أخبار الوهابيين الذين توغلوا من نجد إلى المدن المقدسـة فى الحجاز فتوفى فى آخر محرم ١٢١٩هـ / مايو ١٨٠٤م وترك رحيل حاكم عكا فراغاً سـياسياً لأنه لم يوص بمن يخلفه فى الحكم. لذا نشـب صراع بشأن السلطة والحكم إستمر عدة أشهر حتى رجع سليمان باشا من الحج ونجح مع قواته فى التغلب على منافسـيه وعُين رسـمياً خليفة للجزار على ولاية صيدا[٥٧٤].

رابعاً- تدهور أحوال العثمانيين فى اليمن

يعـد مـدخـل البحر الأحمر من المنـاطق الاســتراتيجية المهمة، والتى أولتها الـدولـة العثمانيـة عناية خاصــة لدرء الخطر البرتغالى، لذا بذلت كل ما فى وســعها لتأمينه لدرء الأخطار الخارجية، فكان لزاماً عليها أن تخضع اليمن لسيطرتها.

وكانت مهمة إخضـاع اليمن للسـيادة العثمانية مهمة شاقة، فقد كلفها ذلك الكثير من مال وعتاد بداية من عام (٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م) حتى عام (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م)، ففى عهد سـليم الثانى (٩٧٤ - ٩٨٢هــ/ ١٥٦٦ - ١٥٧٤م) عُقد الصـلح مع الإمام المطهر أحد أئمة الزيدية، فاعترف بالسـيادة العثمانية على أن تكون الخطبة والسـكة باسـم السـلطان العثمانى، نظير أن يحتفظ بالمنطقة التى يحكمها، والتى تشـتمل على ثلاء، والظواهر، وصعده، وبعض المناطق الأخرى المجاورة، وبذلك استعاد سليم الثانى السـيطرة على اليمن، ويرجع الفضـل فى ذلك، إلى مساعدة والى مصر سنان باشا، فقد قاد حملة عسكرية فى (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م) من أجل ذلك[٥٧٥]، وظلت الأوضاع مستقرة فى اليمن حتى بداية القرن السـابع عشرـ فقد قامت بعض الحركات الثورية من قبل الإمامة لخلع السـيادة العثمانية عن اليمن، وكان لولاية مصرـ موقف إزاء ذلك بناء على أوامر من الـدولة العثمانية، فقد قامت ثورة الإمام قاســم بن محمد (١٠٠٦ - ١٠٣٠هــ/ ١٥٩٧ - ١٦٢٠م) ضـد الحكم العثمانى فى اليمن، واصـفاً العثمانيين بأنهم أعداء الله ظلموا العباد، وأظهروا فى الأرض الفسـاد، وكان ذلك فى عهد الوالى حســن باشا (٩٨٨ - ١٠١٣هــ/ ١٥٨٠ - ١٦٠٥م) تمكن الإمام قاسم من فرض سيطرته على أغلب الأقاليم الشـمالية بين صـنعاء وصـعده، وحاول حسن باشا أن يقضى على هذه الحركة فى بدايتها، ولكنه فشـل؛ فسـارع فى طلب الإمدادات من إستانبول ومصر[٥٧٦]، ففى عـام (١٠١٧ هـــ/ ١٦٠٩م) أرســلـت مصرـ فرقـة عســكرية من مختلف الأوجاقات[٥٧٧] لليمن للمسـاهمة فى القضـاء على هذا التمرد، وتكلفت هذه الحملة ٤٨٠، ١٤قرشاً فقد اقترض صالح بك أمير الحج المصرى، لموكله والى اليمن، هذا المبلغ من بعض الأفراد على سبيل الأمانة لتمويل هذه الحملة، وعلى الرغم من ذلك قاوم

الإمام هجمات العثمانيين قرابة ثمانية عشر عاماً، خسر العثمانيون خلالها كثيراً من الأرواح والعتاد، وفى النهاية اضطر الوالى محمد باشا (١٠٢٥ - ١٠٣١هـ/ ١٦١٦ - ١٦٢١م) إلى عقد الصلح، وتم ذلك فى عام (١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م) على أن يكون للإمام ما تحت يده من أقاليم الشمال(٥٧٨).

بعد ذلك سادت اليمن حالة من الهدوء إلى أن تولى حيدر باشا (١٠٣٤ - ١٣٠٩هـ/ ١٦٢٤ - ١٦٢٩م) فأتبع سياسة أدت إلى تدهور موقف العثمانيين؛ ففى عام (١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م) قتل أحد الفقهاء من كبار أتباع المؤيد بن القاسم (١٠٣٠ - ١٠٥٥هـ/ ١٦٢٠ - ١٦٤٥م) أثناء زيارته لصنعاء متهماً إياه أنه كان يدعو الأهالى لمبايعة الإمام؛ فهاجمت قوات الأخير مراكز العثمانيين المهمة فى المناطق الشمالية، وحاصرت قوات الإمام صنعاء مدة عامين حتى فر منها إلى زبيد فى عام (١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م) (٥٧٩). وعن ذلك يقول أحمد الرشيدى "وخرج عن الطاعة - المؤيد - وأظهر غاية المحاربة والشرور، وحاصر حيدر باشا الذى كان من جانب السلطان ابن عثمان، ثم أخرجه منها، واستقل باليمن وخطب له بالإعلان، وأظهر المخالفة والعصيان، وبالغ فى الخروج، وزاد فى الطغيان، ثم أفحش فى مخالفة مولانا السلطان مراد، وتعرض لأهالى اليمن القاضى منهم والدانى، وانتزع جميع بلاد اليمن من عساكر السلطان، وأعطى بعض الخوارج من عنده الأمان، وادعى لنفسه الملك والسلطنة، ونصب الحروب بعساكر فى جميع الأمكنة(٥٨٠).

وإزاء تدهور الوضع العثمانى فى اليمن استجاب السلطان مراد الرابع، لاقتراح محمد باشا والى مصر (١٠٣٨ - ١٠٤٠هـ/ ١٦٢٨ - ١٦٣٠م) بتعيين أحمد قانصوه بك والياً على اليمن برتبة باشا، وبذل جهوداً كبيرة من أجل إعادة سيطرة العثمانيين على اليمن من (١٠٣٩ - ١٠٤٥هـ/ ١٦٢٩ - ١٦٣٥م)، ولكنه لم يتمكن من ذلك نظراً لسوء أحوال العثمانيين هناك، فاضطر فى صفر (١٠٤٥هـ/ يوليو ١٦٣٥م، إلى عقد الهدنة مع الإمام المؤيد، وبعد شهر من عقد الهدنة سلم نفسه إلى أحد القواد اليمنيين، وفر إلى مصر(٥٨١).

ولكن تصرف قانصوه باشا أغضب السلطان العثمانى، فعلى الفور أرسل أمراً إلى والى مصر حسين باشا (١٠٤٥ - ١٠٤٧هـ/ ١٦٣٥ - ١٦٣٧م) بضرورة إحضاره إلى إستانبول لمجازاته على هروبه من اليمن إلى مصر سراً، دون علم السلطان، وعلى الفور كلف الباشا درويش بك أمير اللوا الشريف السلطانى بالديار الرومية (إستانبول) والأمير مصطفى قابيجى باشى، بهذه المهمة، وتمكنا من إرسال قانصوه باشا إلى إستانبول[٥٨٢]، وعلى أثر فرار قانصوه باشا قررت الدولة العثمانية إنهاء وجودها فى اليمن، وإجلاء قواتها؛ فصارت اليمن أول ولاية عربية تنفصل عن الدولة العثمانية

الفصل السادس

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمشرق العربي في القرن التاسع عشر

أولاً : الدعوة الوهابية

ثانياًً:المكانة الاقتصادية والاجتماعية لنقباء الأشراف فى مصر فى الربع الأول من القرن التاسع عشر

ثالثاً:النشاط الاقتصادى والاجتماعى للإيرانيين فى مصر خلال القرن التاسع عشر

الفصل السادس

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمشرق العربي في القرن التاسع عشر

أولاً : الدعوة السلفية (الوهابية)

ظهر تحرك جـديد فى الفكر العربى الإســلامى خلال هذه المرحلة الإنتقالية، وتمثل فى الدعوة التى نادى بها الفقيه الحنبلى من نجد محمد بن عبد الوهاب (١١١ -١٢٠٧هـــ / ١٧٠٣ - ١٧٩٢م، إذ طالب بضرـورة العودة إلى الأصـول الأولى للدين الإسلامى، وتخليصه من البدع التى علقت به خلال القرون السابقة، لترجع إلى الدين حيويته المبدعة، ولحضـارته، وللمجتمع العربى الإســلامى رفعته. ويشــبه هذا التيار الفكرى الإســلامى الجديد، التيار الذى حمله فى القرن الرابع عشرــ الميلادى، العالم الحنبلى ابن تيمية ٦٦٦ -٧٢٨هـــــ / ١٢٦٣ - ١٣٢٨م، وتلميذه ابن قيْم الجوزية المتوفى ٧٥١هــ / ١٣٥٠م. وفى الحقيقة، لم تكن دعوة محمد بن عبد الوهاب رداً على تحدى الحضـارة الأوروبية المتطورة للحضـارة العربية المقوقعة على ذاتها، بل إن هذا التيـار ولـد فى الحقيقـة من أعماق الفكر العربى الإســلامى ذاتـه. إن بـذرة اليقظـة الإسلامية تكونت فى الحقيقة فى المرحلة السابقة لهذه المرحلة، حيث بدأ صراع فكرى خفى فى أذهان بعض العلماء المسـلمين، بين إتجاهين فى الدراسـات الإسلامية، وهما : العودة إلى الأصــول مبـاشرة، أو الإكتفـاء بـالمؤلفـات القريبـة منهم، من شروح، وتعليقـات، وموجزات. ويتبـدى هـذا مثلاً فى حوار جرى بين عـالمين فى القرن العاشر الهجرى / الســادس عشرــ الميلادى؛ وفى أقوال بعض العلماء الآخرين حول المتقدمين من العلماء والمتأخرين. وظهر هذا الفكر بشكل نقدى أكثر جلاء فيما بعد ضمته أحد علماء الجزائر، وهو الفقيه عبد الكريم الفكون المتوفى ١٠٧٣هــــ / ١٦٦٢م فى كتابه منشـــور الهـدايـة، من نقد لاذع للبدع التى علقت بالدين، ولأهل الطرق الصـــوفية بالذات، المنحرفين عن التصـوف الإسـلامى الحقيقى الأصيل، وطالب بحرارة، بضرورة الرجوع إلى الكتاب، والسـنة، وإجماع الأمة مباشرة ودون وسـيط، وإسـتخدام العقل، وتقديم الدراية على الرواية والسرـد. وأنكر على فقهاء عصرـه تمسكهم بالتقليد لمجرد التقليد، بدل إتباع الحق. ويشبه العالم والمؤرخ الجزائرى ابن عمّار المتوفى ١٢٧٦هــ / ١٨٥٩م - وإن كان قد ظهر متأخراً نسبياً، فقد دعا هو الآخر إلى الإجتهاد فى الأحكام،

والحد من نشـاط الدراويش الذين أضروا بالمجتمع حتى أفتى بقتلهم. ونقد فقهاء عصره بشـدة، ونادى بضرورة النهضـة الإسـلامية، وأخذ المسلمين بالإختراعات والمبتكرات الأوروبية. وكذلك الأمر فى تونس، حيث ألف المفتى محمد بن حسين بيرم رسالة السياسات الشرعية، التى إعتمد فيها على الإجتهاد فى الاحكام الشرعية[٥٨٣].

ونشأ مؤسس هذه الحركة محمد بن عبد الوهاب ١٧٠٣ - ١٧٩١ م فى بلدة العيينـة إحـدى قرى نجـد، وبـدأ بالقرآن فأتم حفظه فى العاشرة من عمره، ثم تتلمذ على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وكان منذ طفولته وصباه شغوفاً بالعلم والدراسة، لا يلهو كما يلهو الصـبيـان، بـل يصرف وقتـه كله فى قراءة كتب الفقه والتفسـير والحـديـث والعقـائد. ثم بدأ الرحلة بعد ذلك ليسـتزيد من العلم، فذهب إلى مكة وأدى فريضـة الحج، ثم إنتقل إلى المدينة ثم طوَّف فى البلاد الإسـلامية المجاورة يأخذ عن شـيوخها وعلمائها، فزار الأحسـاء، وأقام فى البصرة نحو أربع سـنوات، وفى بغداد خمس سـنوات، ثم إنتقل إلى كردسـتان وأمضى بها سنة ثم رحل إلى بلاد فارس، فزار همذان وأصفهان حيث درس فلسفة الإشراق والتصرف، ثم زار مدينة قم، وعاد أخيراً إلى حريملة حيث كان يقيم والده، بعد تركه العيينة، وهناك إسـتأنف الدراسـة على والـده، وهناك بدأ دعوته[٥٨٤]، أما عن مبادئ الدعوة. فأولها التوحيد فيرى محمد بن عبـد الوهـاب أن التوحيد ليس مجرد توحيد الربوبية : إن الله وحده خلق العالم، بل الإقرار بأن الله هو المسـتحق وحده للعبادة مع الإلتزام بتنفيذ هذا الإقرار ... وذلك أن المشركين العرب كانوا يقرون بأن الله وحده خالق كل شئ، وكانوا مع هذا مشركين بقولـه تعـالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله)، فكلمة لا إلـه إلا الله لا تنفع قائلاً إلا أن يعرف مدلولها نفياً وإثباتاً، ومن قالها على غير علم وإعتقـاد وعمى فهو جـاهـل، ومن أشرك بـالله عن جهل وجب تعليمه. فإن أصر لزم حربه ويوضـح الشـيخ حقيقة التوحيد كما فهمها المسـلمون من السـلف الصـالح وضروب الشرك التى سـقط فيها بعض المسلمون من السلف الصلاح وضروب الشرك التى سـقط فيهـا بعض المسـلمين عنـدمـا تـدهوروا فى القرون اللاحقـة، وإعتقدوا إعتقادات فاسدة، وأقفلوا باب الإجتهاد، وقعدوا عنه.

والمعتقدات الفاسـدة هى التى مكنت أعداء المسلمين من المسلمين بجهلهم خصائص الدين وأطفائهم شعلة العقل وتقليد قليل من الرجال أزمة تفكيرهم، والرضا بمجرد الحياة على وجه الأرض لا بالحياة التى ترفع المســلم درجات[٥٨٥]، وثانى مبادئ هـذه الـدعوة محـاربـة البـدع والخرافـات فلا تســتقيم دعوة التوحيد دون محاربة نواقصــه، ولذلك حارب الإمام محمد بن عبد الوهاب البدع والضــلاله بالإســتعانة بالأولياء والصــالحين فقال : من الشرـك الإســتعاذه بغير الله أو الإســتغاثة بغيره والإسـتشـفاء بما سواه. ويؤكد الإمام محمد بن عبد الوهاب أن زيارة القبور والتماس البركات من أصحابها ليس كما يدعى المضللون للتقدير والإحترام، لأنه إذا جاز هذا فى حق الأحيـاء فلا يجوز فى حق الأموات، وأن الموتى قـد إنقطع مـا بينهم وبين الحيـاة والأحيـاء، وليس ثمة فرق بين من يرجو البركة عند قبر ولى وبين من يعبد وثناً، كلاهما قـد جعـل بينـه وبين اللـه شــفيعاً يرجى، ومـا كان كفار قريش الذين حاربوا دعوة التوحيد إلا على هذه الصورة كانوا يعتقدون أن الله هو الخالق العظيم، ولكن هناك آلهة دون الله، يتصرفون وينفعون ويضرون، أن هذه الآلهة هى الطريق إلى الله[٥٨٦].

وآخر هذه المبادئ الإجتهاد بشرـط عدم مخالفته لنصـوص القرآن والســنة وآثـار الســلف الصــالح وأنكر الإمـام محمد ابن عبد الوهاب تقليد أحد غير الأئمة الأربعة لعدم ضـبط المذاهب الأخرى مثل مذهب الشيعة وغيره. ولم يتبع السلفيون مـذهـب الإمـام ابن حنبـل فى كـل الأحوال، بل أنهم فى بعض المســائل الفرعية التى يؤيدها نفى من القرآن والسـنة ورأى أحد الأئمة الثلاثة الآخرين أخذوا به وتركوا رأى ابن حنبل ولقد شــعرت الدولة العثمانية بخطورة تلك الحركة، لأن نجاحها يؤدى إلى فصل الحجاز وخروجه عن يدها، أو بمعنى آخر خروج الحرمين الشريفين مما يفقدها الزعـامـة التى تتمتع بها على العالم الإســلامى بحكم إشرافها على هذين الحرمين فى وقت كانت قد بدأت تسـعى فيه إلى التغلب على عوامل الضـعف الداخلية وتقوية الصـلات بينها وبين أنحاء العالم الإسـلامى بإعتبارها مركز الخلافة الإسـلامية. ولذلك إسـتعانت بمحمد على الذى أرسـل جيشـه إلى الحجاز، وسـافر إلى هناك بنفسه وظل جيشه يقاوم الوهابيين إلى أن إنتصر عليهم. ومن ناحية أخرى، نشطت الدعوة

العثمانيـة فى جميع أنحـاء العـالم الإســـلامى ضـــد هـذه الحركـة، وإتهمت الوهابيين بالكفر والخروج على طاعة الخليفة، وشارك علماء المسلمين فى هذه الدعوة التشـهيرية، وشـارك الإنجليز كذلك فى التشهير بالدعوة الوهابية وتشويه مبادئها، لأن أى إضـطراب يصـيب بلاد العرب يهدد طريق تجارتهم إلى الهند، ولأن بعض مسلمى الهنـد قد إتصـــلوا بالحركة فى مواســـم الحج وبدأوا عند عودتهم إلى وطنهم يدعون دعوات إصـلاحية مشابهة، وهكذا إجتمعت قوى كثيرة على محاربة الدعوة الوهابية، ولذلك فشـــلت الحركة فى أو الامر فشـــلاً ظاهرياً، فلم تلق الأفكار الوهابية قبولاً فى المجتمع الإسلامى خارج بلاد العرب.

كما أثارت الحركة الوهابية معارضـــة نفر آخر من المســـلمين وخاصـــة رجال الدولة والعلماء، لأنها إصـــطنعت أســـلوب القوة والعنف لتنفيذ تعاليمها، فإعتبرت البلاد الإسلامية التى لا تؤمن بمبادئها والتى تنتشر فيها البدع دار حرب وجهاد، وكان الوهـابيون إذا دخلوا بلداً إســـتعملوا العنف لإجبار أهلها على إعتناق مبادئهم، فهم عند دخولهم مكة مثلاً هدموا كثيراً من القباب الأثرية. ولما دخلوا المدينة نزعوا بعض الزينـة والمعادن الثمينة والحلى التى كانت تزين قبر الرســـول ﷺ مما أثار شـــعور المسـلمين وأسـفهم، ولكن الوهابيين لم يريدوا أن يلتزموا أضعف الإيمان فيعملوا على إنكار المنكر بالقلب ولا حتى باللسان، بل أرادوا أن يستعملوا أقوى الإيمان فإستعانوا بالأيدى لتغيير هذا المنكر[٥٨٧].

ثانيا:المكانة الاقتصـــادية والاجتماعية لنقباء الأشراف فى مصرـــ خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر " حسن كريت نموذجا

الشرف يعنى السمو، والعظمة، والعلو، وحتى يكون الشخص شريفاً يجب أن يكون أجداده ذا شرف، والحسب هو القيم الذاتية، أما النسب فهو القيمة المأخوذة من الأصل والنسل، ولفظ الأشراف لدى العثمانيين أُطلق على الأغلب لأصحاب الأصالة فى نسبهم، أما الشرفاء فقد استخدم فيمن ينتسبون لذرية النبى محمد صلى الله عليه وسلم، والذين تناسلوا من على بن أبى طالب، وفاطمة الزهراء رضى الله عنهما، وكان يرأس الأشراف نقيبهم أياً كان مكانه، والنقيب يعنى المختار من المجتمع، ووكيله،

ورأس الجماعة، وأخيَّر الناس، وخيار القوم، والمدير والكفيل، والمفتش، وضامن القوم، وأعرف الناس بهم، وسيدهم ورئيسهم، ويكون صاحب فضيلة ورأى، فقيهاً وعلى دراية وعلم بعلم الأنساب بشكل جيد، وفى الفترة العثمانية كانت لهم امتيازات عدة منها الإعفاء من الضرائب، منها ضريبة العشر، كما لا توقع عليهم عقوبة الضرب[٥٨٨].

ولكى يتميز الأشراف عن غيرهم كانوا يرتدون الجبة، والعمائم الخضراء، وهو تقليد من أيام العباسيين، وقد استمر هذا التقليد حتى زمن العثمانيين، ولمَّا تشكلت مؤسسة النقابة فى عهد بايزيد الثانى (٨٦٦ – ٩١٨هـ/ ١٤٨١ – ١٥١٢م) بشكلها الجديد سنه (٩٠٠هـ/ ١٤٩٤م) فقد مُنح السيد محمود لقب نقيب الأشراف لأول مرة بناءً على طلبه وأصبح وسيلة للتبجيل[٥٨٩].

وكان يطلق على الأشراف اسماً آخر هو الأسياد، فيذكر اسم الشريف مسبوقاً بكلمة سيد، ولكنهم كانوا لا يعدون أعضاءً فى هيئة العلماء إلا إذا تلقوا فى المؤسسات التعليمية دراسات فى مستوى الدراسات التى يتعلمها العلماء، وكان بعض الأشراف يقنعون بإنتسابهم إلى أسرة النبى محمد صلى الله عليه وسلم؛ دون أن يجهدوا أنفسهم فى تثقيف ذاتهم، وكان عدد الأشراف بوجه عام كبيراً، وتسلل إلى صفوفهم عدد من المدعين، والأخيرين لم تكن تصرفاتهم فوق مستوى الشبهات[٥٩٠].

وفى الدولة العثمانية كانت تُسلط الأضواء على شريفين: أحدهما يحمل علم السلطان ويسير به فى المواكب الرسمية والعسكرية، وكان يتقدم على جميع ضباط الجيش، ويطلق عليه أمير علم. أما الشريف الآخر، فكان رئيس الأشراف، ويطلق عليه نقيب الأشراف، وكان يحتل المكانة الثانية فى الهيئة الإسلامية، وفى الاحتفالات التى تقام فى شهر رمضان كان يتقدم على مفتى الإسلام، وكان يعين فى منصبه مدى الحياة بأمر من السلطان، ومقره العاصمة، وهو يرأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف، وله سلطة عليهم، وكان له جهازاً إدارياً وفنياً يعمل تحت إمرته، ويوفد بعضاً منهم إلى الولايات العثمانية الإسلامية لتقصى الحقائق عن الأشراف، ومنها مصر[٥٩١].

وكان نقيب الأشراف فى مصر يرسل من إستانبول فى بداية العصر العثمانى، واستمر ذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر، فقد أصبح يتولاها شيخ السجادة البكرية من آل البكرى فى مصر، ويعتبر جميع الأشراف فيها من أتباعه، وله أن يمارس عليهم سلطة قضائية، وكان له نقباء يمثلونه فى الأقاليم، ويمارسون نفس سلطته على الأشراف فيها[٥٩٢] ومن هؤلاء السيد حسن كريت نقيب الأشراف فى رشيد، والذى تولاها فى فترة تولى السيد عمر مكرم نقابة الأشراف فى مصر.

هو الشيخ بدرالدين حسن بن محمد البزاز (تاجر القماش) الشهير بكريت مفتى السادة المالكية برشيد، وأصله من الأشراف الموجودين بجزيرة كريت[٥٩٣] تولى نقابة الأشراف برشيد عام (١٢١٣ هـ/ ١٧٩٨ م) بعد وفاة السيد البدوى بن السيد محمد مكى الشافعى[٥٩٤] وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته عام (١٢٣١ هـ/ ١٨١٦ م) إلى أن تولاه نورالدين على الشهير بزبارة مفتى الشافعية بالثغر بأمر من السيد محمد أفندى البكرى الصديقى نقيب الأشراف، وناظر أوقافهم[٥٩٥] بمصر فى الوقت الذى تولى فيه الإفتاء على المذهب المالكى بعد حسن كريت ابن عمه نورالدين بن على الشهير بكريت[٥٩٦].

وقد مارس حسن كريت نشاطاً اقتصادياً بارزاً فى رشيد تمثل فى الزراعة، والتجارة، والصناعة، ودوره فى حل الدعاوى القضائية ذات الطابع الاقتصادى، علاوة على حضوره عقود البيع والشراء للعقارات، وتكوين وفض الشركات التجارية، كما كان محمد على يستعين به مع آخرين فى تنفيذ سياسته الاقتصادية.

تعد الزراعة من أهم المقومات الاقتصادية فى مصر فى تلك الفترة، وقد مارس السيد حسن كريت - كغيره - دوراً فيها عن طريق استئجار وشراء الحصص، خصصها لزراعة الأرز، والقمح، والشعير، والبرسيم الأمهات (التقاوى)، مع العلم أن الأول والثانى، كان يصدر منهما كميات كبيرة للخارج، وستوضح الأمثلة التالية دوره فى الزراعة.

فقد استأجر من مصطفى بن عبدالله مساحة قدرها اثنا عشر قيراطاً[٥٩٧] من أصل أربعة وعشرين قيراطاً بحرى الثغر، ملحق بها ساقية كبيرة لريها، لمدة خمسة

وخمسين سنة، بما يوازى ثمانية عشر عقداً[٥٩٨] كل عقد ثلاث سنوات، إلا العقد الأخير فإنه سنه، بإيجار قدره لكل عقد ٩٠٠ ريال يعد كل ريال ٩٠ نصفاً فضة فى حين بلغت القيمة الإيجارية للعقد الأخير ٣٠٠ريال، وقرر المستأجر زراعة الحصة أرز فى فصل الصيف، وقمحاً وشعيراً فى فصل الشتاء[٥٩٩]. وفى حجة أخرى اشترى المستأجر السالف الذكر من أحمد بن على أبو السعود من تجار الأرز برشيد، والذى كان يقوم بتصديره للخارج، مساحة قدرها ثلاثة عشر قيراطاً، خصص جزءً كبيراً منها لزراعة الأرز، والباقى للقمح بهدف تصديرهما للخارج[٦٠٠]. وعن طريق الشيخ أحمد بن خليل عبدالمعطى البزاز، اشترى من مصطفى بن إسماعيل السكندرى، وأشقاؤه محمد، وفطومة، وبهانة حصة قدرها ثلاثة أثمان قيراط، ونصف ثمن قيراط، ملحق بها اثنتا عشرة ساقية، خصصها لزراعة الأرز، والشعير، والبرسيم الأمهات، نظير مبلغ قيمته ٦١٥ ريالاً، و٤٠ نصفاً فضة، وتسلم المشترى وأشقاؤه المبلغ جملة واحدة[٦٠١] ولنفس الغرض استأجر حسن كريت من عباس بن حسن الرزاز الوكيل الشرعى عن فاطمة بنت على البغدادلى حصة قدرها قيراطان بحرى الثغر، ملحق بها اثنتا عشر ساقية لمدة تسعين سنة، أى ثلاثين عقداً، بإيجار لكل عقد ٢٠٠ ريال، يعادل كل ريال ٩٠ نصفاً فضة وقرر المستأجر تخصيص مبلغ سنوى للإنفاق على السواقى من صيانه، وأجرة عاملين عليها، وعلف للأثوار التى تقوم بتشغيلها[٦٠٢] ويبدو أن أرباح تجارة الأرز شجعت حسن كريت على الاستزادة من تأجير الحصص، فقد استأجر من السيدة سالفة الذكر عن طريق وكيلها السالف الذكر حصتين الأولى أربعة قراريط، والثانية اثناعشر قيراطاً، ملحق بهما السواقى اللازمة للرى، وحُددت مدة الايجار بتسعين سنه، أى ثلاثين عقداً، بإيجار لكل عقد قدره ٤٠٠ ريال، وقد حُررت تلك الحجة بحضور السيد الشريف على الشافعى الشهير بزبارة، والسيد الشريف أحمد الحنفى الشهير بالبنا، وغيرهما من مشايخ الثغر[٦٠٣].

وكانت توجد مساحة قدرها ٢٤ قيراطاً شركة بين حسن كريت، ومصطفى بن عبدالله، ملحق بها اثنتا عشر ساقية لريها، وقد تم تخصيصها لزراعة الأرز، والقمح، والشعير، والبرسيم الأمهات، وكان كل منهما يأخذ نصيبه من المحصول حسب ما يملكه

من الحصة، بعد سداد ماهو مقرر عليها من أموال ميرية، وأجرة فلاحين، وصيانة السواقى، ولكن حدث أن حسين بن عبدالله الكردى استولى على الحصة ومابها من سواقى، أثناء مباشرته لها، فما كان من المالكين إلا أن رفعا شكوى ضده لمحكمة الثغر، وكان ذلك بحضور كل من مفتى الشافعية، والحنفية، وبعض التجار بالثغر، وقد أكد الشاكيين فى شكواهما بحقهما فى تلك الحصة بموجب الحجة الصادرة من محكمة الثغر بتاريخ ١٥ جمادى أول ١٢٢٠ هـ/ ١١ أغسطس ١٨٠٥م، وعليه صدر حكم القاضى بأحقيتهما فى امتلاكها، على أن يتم قسمتها إلى جزئين القبلى وقدره تسعه قراريط للسيد حسن كريت، والبحرى وقدره خمسه عشر قيراطاً لمصطفى بن عبدالله، وعليه تم فض الشركة بينهما على أن يتولى كل منهما الإشراف على نصيبه منفرداً، حتى لا تتعرض للنهب مرة أخرى[٦٠٤].

واستمراراً لدوره فى زراعة الأرز، والقمح، قام بشراء حصة قبلى الثغر، مساحتها اثنا عشر قيراطاً، ملحق بها اثنتا عشرة ساقية، كاملة العدة والآله بثيرانها؛ من أبى العز بن عبداللطيف بن عباس، نظير مبلغ قدره ١٠٠٠ ريال، وكان المشترى يقوم بتصدير ماتنتجه تلك الحصة للخارج خاصة لبلاد الشام وإستانبول، بالإضافة للتجار بالإسكندرية[٦٠٥]

وإذا كانت رشيد قد اشتهرت بزراعة الأرز، والقمح، والشعير، والبرسيم، فقد اشتهرت أيضاً بزراعة النخيل، لاستخداماته العديدة، كبلح أسود وأحمر، وتمر، وعجوة، بالإضافة إلى استخدام جريد، وأشجار النخيل فى العديد من الصناعات، علاوة على أشجار النخيل غير المثمر، والذى كان يستخدم فى عملية تخصيب النخيل المثمر، علاوة على البرتقال الحلو والمالح، والتوت، ومن هنا قرر السيد حسن كريت استثمار جزءً من ماله فى تلك الزراعات.

فى عام ١٢٢١ هـ/ ١٨٠٦ م استأجر من عمر بن عمر بن عبدالله بن عمر قطعة أرض بحرى الثغر بها نخل مثمر وغير مثمر لمدة ستة وستين سنة، أى اثنين وعشرين عقداً، بإيجار قدره لكل عقد ٢٥ ريالاً، ملحق بها ساقيه لريها، وقد تعهد المستأجر بسداد المال الميرى المقرر على الحصة[٦٠٦] وبعدها بعامين اشترى من محمد بن محمد الجارم،

وهو من أعيان رشيد، قطعة أرض شرقى الثغر مزروعة بأشجار النخل المثمر، والبرتقال الحلو، والمالح، والتوت بثمن قدره ٢٦٠٠ ريال و٦٦ نصفاً فضة، وقد تسلم البائع المبلغ جملة واحدة من المشترى، وكان الأخير يقوم ببيع ما تنتجه تلك الحصة للتجار برشيد، والإسكندرية، والقاهرة[٦٠٧] كما اشترى حسن كريت من البائع السالف الذكر جنينة مزروعة نخيلاً مثمرًا، وبرتقال حلو، ومالح، وليمون، ونارنج، ملحق بها ساقية لريها، ومطبخة ومرحاض لخدمة العاملين بالحصة، علاوة على مكان لصناعة العجوة، بثمن قدره اثنا عشر كيساً كل كيس به ٢٥ ألف نصف فضة، دفعه المشترى جملة واحدة[٦٠٨].

وكان محافظ رشيد سليمان أغا أرنؤط يملك مساحة من الأرض بالقرب من النيل بحرى ثغر رشيد، قام ببيعها للسيد حسن كريت؛ نظير مبلغ قدره ١٦٣٢ ريالاً، وقام الأخير باصلاحها، وزودها بالعديد من السواقى، ثم قام بزرعتها برتقال حلو، وحامض، وليمون، ونارنج، وتوت، وعلى أطراف الحصة زرعها بأشجار النخيل المثمر، وقد خصص عدداً كبيراً من الفلاحين للعمل فى تلك الحصة بأجر يومى[٦٠٩] ويظهر من خلال قيمتها مدى اتساعها، وما ستنتجه من محاصيل تساهم فى رفعة مكانة حسن كريت الاقتصادية.

وفى حجة استئجار حضرها عدد من أشراف الثغر، وبعض العلماء مؤرخة بعام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤ م، استأجر حسن كريت من كل من حسين الخياط بن باكير، ومحمد المشهور بحموده بن مصطفى بن عبده النحاس، وستيتة بنت عمر الزيات، وفاطمة المشهورة بفطومة بنت محمد، وهم شركاء فى حصتين الأولى ثمانية قراريط تشتمل الأولى على أشجار نخيل مثمر وغير مثمر، وبعض الأشجار القديمة - لم يرد ذكر اسمها فى الحجة - ملحق بها بئر ماء عذب لريها، بالإضافة لمقعد، ومرحاض، ومساكن للعاملين بها، والثانية مزروعة نخيلاً، ملحق بها بئر ماء عذب، وساقية لريها، وقد تم الإتفاق على أن تكون مدة إيجار الأولى أربعين سنة وثمانية أشهر، واحدى وعشرين يوماً، والثانية مدتها تسع وثلاثون سنة، وثلاثة أشهر، وأربعة عشر يوماً؛ بإيجار قدره للحصتين ١٠٠٠ ريال، عن كل عقد وسمح المؤجرون للمستأجر بزراعة ما يشاء من أنواع الفاكهة[٦١٠] وعن طريق وكيل السيد حسن كريت، وهو مصطفى الشافعى بن

حسين غزال الإدفينى اشترى من الشيخ عبده بن حسين بن على جلال الرزاز، قطعة أرض بناحية الجذريون برشيد، مزروعة بأنشاب النخيل المثمر، وغير المثمر بثمن قدره ١٠٠٠ ريال[٦١١]. وفى ذات العام استأجر حسن كريت من شقيقه عثمان ثلاث حصص بحرى الثغر، مزروعة نخيلاً، بلغت مدة الأولى ستة وعشرون عاماً، وخمسة أشهر، وسبعة وعشرون يوماً، والثانية أربعون سنة، وستة أشهر وثمانية عشر يوماً، والأخيرة تسع وثلاثون سنة، وشهر واحد، وأحد عشر يوماً، ملحق بتلك الحصص سواقى لريها، علاوة على قاعات ومراحيض، ومساكن للعاملين بها، وقد بلغت قيمة الإيجار لكل عقد بكل حصة ١٤٠٠ ريال، ماعدا العقد الأخير لكل حصة، فيحسب طبقاً للمدة[٦١٢] ومن قيمة الإيجار يظهر مدى الانتاج الوفير لتلك الحصص، والتى ستصب فى مصلحة المستأجر.

هذا هو إسهام السيد حسن كريت فى الزراعة، ويظهر من خلاله أنه ركز على زراعة المحاصيل المهمة، والتى كانت تستخدم كغذاء رئيسى للإنسان مثل الأرز، والقمح، والشعير، علاوة على الفاكهة.

وقد مارس السيد حسن كريت نشاطاً تجارياً نتيجة اشتغاله بزراعة المحاصيل السابقة، وغيرها مثل الثروة الحيوانية، والخضروات، واللحوم، والعطور، والبن، والقماش، وهو ما ستوضحه النماذج التالية.

فقد استأجر من محمد بن على الحبال، حصة بحرى الثغر، قدرها ثمانية قراريط بها وكالة وأربعة حوانيت وثلاثة حواصل (مخازن) لمدة ٧٦ سنة، أى ٢٥ عقداً، وسنة واحدة، بإيجار قدره لكل عقد ٤٦٥ ريالاً، أما السنة الأخيرة فقيمتها الإيجارية ١٥٥ ريالاً، وقد خصص هذه العقارات لتجارة الأرز، والقمح، والشعير الناتج من أرضه المشتراه والمؤجره، علاوة على ما كان يشتريه من الفلاحين[٦١٣].

ولنفس الهدف استأجر من عابدين الجياشى بن عبدالله غانم، وكالة بحرى الثغر، ملحق بها مطبخة ومرحاض للعاملين فيها، لمدة ستة وستين سنة، أى اثنين وعشرين عقداً، وحُددت القيمة الإيجارية لكل عقد بـ٣٨ ريالاً[٦١٤] فى حين بلغت

الديون لحسن كريت لدى بعض تجار المحاصيل السابقة ١٣٧٩٠٣ نصف فضة أى ١٥٣٢ ريالاً، و٢٣ نصفاً فضة، على اعتبار أن كل ريال يساوى ٩٠ نصفاً فضة، وكان قد دفع لهم ذلك المبلغ قبل نضوج المحاصيل - دون فائدة - وتعهدوا بتوريدها له بعد الحصاد[٦١٥].

كما كان له دور فى تجارة الثروة الحيوانية، فقد بلغت قيمة ما يملكه من ثيران، وجاموس، وحمير ٩٦٩٢٠ نصفاً فضة، بما يعادل ١٠٧٦ ريالاً، و٨٠ نصفاً فضة[٦١٦]، وكان يستعمل جزء هذه الحيوانات للعمل فى الأرض المملوكة والمؤجرة له.

واستمراراً لنشاطه التجارى له، ولزوجته آمنه والمشهورة بمنونه بنت أحمد بن عوف الدخاخنى فقد اشترى حصة قدرها ستة قراريط بحرى الثغر، بها سته وعشرون حانوتاً، خصص خمسة لبيع جميع أنواع الخضروات، واثنا عشر لبيع اللحوم، وتسعه لبيع العطور بأنواعها المختلفة، ملحق بتلك المنشآت طابونة لخبز وبيع الخبز، وذلك للمساعدة فى رواج النشاط التجارى للسلع السالفة الذكر، علاوة على مرحاض للعاملين بتلك المنشآت بثمن قدره ١٥٠ ريالاً[٦١٧].

ومن السلع التى لاقت رواجاً فى ذلك الوقت - كما كان من قبل - البن فنظراً لأرباحه الوفيرة، أقبل على تجارته العديد من التجار، منهم النموذج موضوع البحث. فلدعم تجارته فيه اشترى من عبدالله بن طه بن غنيم مكاناً بحرى الثغر مشيد عليه وكالة وحوانيت، وحواصل، بثمن قدره ١٤٢ ريالاً، وكان يجلب البن من تجاره بالسويس[٦١٨] كما قام بشراء قهوة بحرى الثغر من إبراهيم بن سليمان بثمن قيمته ١٥٠ ريالاً، وكانت وكالته، وحوانيته السالفة الذكر تمد تلك القهوة بما تحتاجه من البن[٦١٩] ويرجع اختيار السيد حسن كريت لهذا المكان، أنه كان يشهد نشاطاً تجارياً واسعاً عن الناحية القبلية، مما جعل العاملين بالميناء بكافة طوائفهم يقدمون على شراء، البن وشراب القهوة. وبخط سوق الأرز والكتان بحرى الثغر اشترى حسن كريت من سليمان بن عبدالرحمن السلانكلى مكاناً معداً لطحن البن المجلوب من اليمن عن طريق السويس، وثلاثة حوانيت لبيعه، علاوة على قهوة بمصاطبها ومقاعدها للعاملين بهذا الخط بثمن قدره ٢٠٠ ريال[٦٢٠].

ويضاف إلى نشاطه التجارى السابق، فقد ساهم بدور ملحوظ - كوالده - فى تجارة القماش، وذلك من خلال العقارات التى قام بإستئجارها وشراءها، ففى عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م استأجر منه عبدالواحد السكندرى بن داود مكاناً قبلى الثغر مساحته احدى عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً تجاه قيسارية[٦٢١] البز، به وكالة، وحانوتين، وخمسه حواصل، وهذه العقارات مجهزة لتجارة وتخزين القماش، علاوة على خزانة، ومطبخة، ومرحاض، وقاعة جلوس لمن يتردد من التجار، وغيرهم بغرض شراء الأقمشة، وذلك لمدة ٧٨ سنة، أى ٢٦ عقداً، بايجار قدره لكل عقد ٨٠٠ ريال[٦٢٢]. ومن خلال قيمة الايجار يتضح الأرباح العالية التى كان يحققها المستأجر. ويرجع تأجير السيد حسن كريت لتلك الحصة رغبة منه فى إيجاد عقار أفضل فى الناحية البحرية من الثغر، وبالفعل قام بتأجير حصة قدرها احدى عشر قيراطاً، بها وكالة، وحانوت، وثلاثة حواصل، وخزنة، لمدة تسعين سنة، أى ثلاثين عقداً، لكل عقد إيجار قدره ٤٠٠ ريال[٦٢٣] ويظهر من المثالين السابقين أن حسن كريت كان شخصية تجارية من الطراز الأول، فقد أجر حصة بفارق عن الحصة التى استأجرها بـ٤٠٠ ريال، ومن ثم فقد وفر المبلغ الأخير استخدمه فى دعم تجارته، كما أنه نقل نشاطه التجارى من قبلى إلى بحرى الثغر، والذى كان يشهد نشاطاً تجارياً ملحوظاً. كما استأجر من مصطفى بن حسن أبوهيف وهو من أعيان تجار القماش برشيد، وصاحب وكالات أبوهيف التجارية، وكالة وخمسة حواصل بحرى الثغر لمد ٨٣ سنة، و٥ أشهر، و١٣ يوماً، أى ٢٧ عقداً، كل عقد ثلاث سنوات عدا العقد الأخير فمدته سنتين، و٥ أشهر، و١٣ يوماً، بايجار قدره لكل عقد لكل عقد ٧٠ ريالاً، مع تحديد القمية الإيجارية للعقد الأخير حسب مدته، وكان المستأجر يقوم بجلب القماش من القاهرة، وكبار التجار برشيد، لبيعه بتلك الوكالة[٦٢٤]

واستمراراً لدوره فى تجارة القماش، فقد اشترى من أحمد بن خليل البزاز جزءً من وكالة قماش بحرى الثغر، قدره أربعة قراريط، ملحق به حواصل وحوانيت بثمن قدره ٧٠ ريالاً، وكان يبيع فيها القماش المجلوب من القاهرة[٦٢٥] كما اشترى من حسن العراف منزلاً كامل المرافق ملحق به عدداً من الحوانيت، والحواصل، خصصهم لتجارة

القماش وتخزينه، بثمن قدره ٥٠٠ ريال، وقد دفع المبلغ للبائع جملة واحدة[٦٢٦] ومن تجار القماش الذين تعاملوا مع حسن كريت، على بن حسن الدمياطى - كما ذكرت الوثائق - ولكن توفى الأول، فما كان من الثانى إلا أن رفع دعوى قضائية على محمود بن نور المالكى الوكيل الشرعى عن زليخة بنت حسن كريت، وزوجته منونة بنت محمد عوف، بأن له فى تركة حسن كريت مبلغ قدره ١٠٥٨ ريالاً، و٦٠ نصفاً فضة، ثمن أقمشة، ولكن المدعى عليه أنكر، وذكر أن له فى ذمة المتوفى ٢٥٠ ريالاً، و٤٠ فضة، وعليه قام بدفعه للمدعى، وتم التصالح على ذلك[٦٢٧] وربما حاول المدعى هنا أن يستولى على أكبر قدر من المال من تركة السيد حسن كريت، ولكن الأخير كان أميناً فى معاملاته، ويوثق كل عمليات البيع والشراء فى محكمة الثغر، حتى لا يسمح لأى فرد أن يتلاعب به فى حياته، وبعد مماته.

كما كان للشخصية موضوع البحث دور فى تجارة الأخشاب، سيما وأن مصر بصفة عامة، ورشيد بصفة خاصة، كانتا تعتمدان على المستورد من بلاد الشام، وإستانبول، ولدعم تجارته فيه استأجر العقارات من حوانيت وحواصل، من أمثلة ذلك أنه استأجر عن طريق وكيله مصطفى البزاز، من محمد بن عبدالله المسيرى قطعة أرض فضاء أعدها لوضع الخشب المستورد من إستانبول، ملحق بها حاصلين لتخزينه لمده ٧٨ عاماً، أى ستة وعشرين عقداً، بايجار لكل عقد ٦٠٠٠ نصف فضة، وكان يقوم ببيع الخشب للتجار الموجودين برشيد[٦٢٨] كما استأجر من السيدة منونة بنت محمد جولان مكاناً قبلى الثغر به عدة حوانيت، وحواصل لبيع وتخزين الخشب المستورد من بلاد الشام لمدة عشرين سنة، بما يعادل سته عقود، كل عقد ثلاث سنوات، ماعدا العقد الأخير فإنه سنتان، وحُددت القيمة الإيجارية لكل عقد بـــ١٠٠ ريال، أما العقد الأخير فقيمته ٦٦ريالاً وثلثى ريال[٦٢٩] وبعدها بخمسة أعوام استأجر من إبراهيم بن محمد الكردى قطعة أرض مكشوفة بحرى الثغر خصصها لوضع الخشب المستورد من بلاد الشام لمدة ٣٩ سنة، أى ثلاثة عشر عقداً، وقد بلغت قيمة الإيجار لكل عقد ٥٠٠ ريال[٦٣٠] ويظهر من قيمة الإيجار مدى اتساع الحصة التى سمحت باستيعاب كميات كبيرة من الخشب المستورد

ويظهر من النشاط التجارى للسيد حسن كريت مدى حرصه على التواجد فى الأماكن رائجة النشاط خاصة بحرى، وقبلى الثغر، مع التركيز على السلع المهمة التى تحقق أعلى الأرباح، مع حرصه على سلامة وضمان من يتعاملون معه تجارياً، فمن خلال الأمثلة سالفة الذكر لا توجد أيه دعاوى قضائية بينه وبين من تعامل معهم من التجار، وهذا دليل على استقامته وأمانته.

واذا كان لحسن كريت نشاطاً زراعياً، وتجارياً، فقد كان له نشاطاً صناعياً تمثل فى؛ دق الأرز وتبيضه، وعصر الزيت الحار، ومعامل السيرجة، وهو ماسيتم تناوله فيما يلى:

فبحضور عدد من وجهاء الثغر من رجال إدارة، وعلماء، وتجار استأجر من إلياس بن نعمة الله باروفيش حصة قدرها اثنا عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً بحرى الثغر، بها مكاناً لنشر الأرز الشعير، وتشميسه علاوة على الآلات اللازمة لدق الأرز، وتبييضه، وذلك لمدة ٨٧ سنة أى ٢٩ عقداً، بايجار لكل عقد قدره ٥٠٠ ريال، وقد أسقط المؤجر للمستأجر جميع ما أنشأه، وجدده بذلك المكان نظير مبلغ قدره ٣٦٤ ريالاً[٦٣١] ويظهر من قيمة الإيجار والإسقاط، مدى أهمية هذا المكان ونشاطه، والآلات الموجودة، والأيدى العاملة به. وفى حجة أخرى استأجر حسن كريت من الشيخ إبراهيم المالكى بن سعيد قطعة أرض مكشوفة قبلى الثغر بها عودين معدين لدق الآرز، علاوة على أربع آلات لتبييضه، مُضاف لما سبق حانوتين قام بتحويلهما إلى مخزن للأرز الأبيض، لمدة ٩٠ سنة، أى ثلاثين عقداً، وبلغت قيمة الإيجار لكل عقد ٢٧٧ ريالاً، و٦٦ نصفاً فضة[٦٣٢].

ويبدو أن أرباح تلك الصناعة شجعته على الاستمرار فى استئجار العقارات المخصصة لذلك، فقد استأجر من محمد حمودة بن حسن الشونى، وشقيقتيه فاطمة، وآمنة، وأختهم لأبيهم، وتدعى زينب، مكاناً قبلى الثغر مساحته اثنا عشر قيراطاً، خُصص منها جزءً لتنشير وتشميس الأرز الشعير قبل تبييضه، ومخازن، علاوة على دائرة لتبييض الأرز، وذلك لمدة ٩٠ سنة، أى ثلاثين عقداً، وحُددت قيمة الإيجار لكل عقد بــ١٦٠٠ ريال، على أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين من مبلغ الإيجار[٦٣٣] ويظهر من المبلغ السابق مدى أهمية العقار، وقيمته. وبالناحية القبلية أيضاً من الثغر استأجر

حسن كريت من محمد بن سليمان بن حسن حصة قدرها خمسة قراريط تشتمل على دائرة بها أربع لاطات (آلات) لتبييض الأرز، وعدد من الثيران لتشغيلهم، ويوجد بشرق تلك الدائرة منشر لتشميس الأرز قبل تبييضه، ومخازن لتخزينه، وذلك لمدة ثلاثين سنة، أى عشرة عقود، بإيجار قدره لكل عقد ٦٤٠ ريالاً[٦٣٤]. وفى العام التالى اشترى حسن كريت من مصطفى ومحمد ابنا عبدالله المسيرى مكاناً بحرى الثغر، به دائرتين لدق الأرز وتبييضه، علاوة على مخازن، وحظيرة لعلف الأثوار التى تعمل بالدائرتين بثمن قدره ٣٥٠٠ ريال[٦٣٥] وفى ذات العام استأجر المشترى السالف الذكر من أبى النجاه بن إبراهيم بن إسماعيل الجمال مكاناً قبلى الثغر، به دائرة لتبييض الأرز، به أربعة آلات كاملة العدة والآلة بثيرانها، ومنزلاً للعاملين بذات الدائرة لمدة ٨٩ سنة، و٥ أشهر، و٢٩ يوماً، يعادلها ٢٩ عقداً، كل عقد ثلاث سنوات، إلا العقد الأخير فمدته سنتان، و ٥ أشهر، و ٢٩ يوماً، بإيجار لكل عقد ٤٥٠ ريالاً، مع تحديد القيمة الإيجارية للعقد الأخير حسب مدته، وقد سمح المؤجر للمستأجر بعمل ما يلزم من بناء، وترميم بذات المكان على نفقته[٦٣٦].

وقد بلغ السيد حسن كريت مبلغاً كبيراً من استئجار، وامتلاك الأماكن المعدة لدق وتبييض الأرز، والدليل على ذلك أن الأمير سليمان أغا بن محمد أغا أرينوت (أرناؤوط) محافظ ثغر رشيد قد اشترى منه لمحمد على والى مصر مكاناً قبلى الثغر به دائرة معدة لدق الأرز الشعير وتبييضه بها أربع لاطات، وترس، وسهم، وقرص، وحظيرة لعلف الأثوار التى تعمل بتلك الدائرة، علاوة على منزل، ومقعد للجلوس، وغير ذلك من المنافع، بثمن قدره ٥٥٠٠ ريال، كل ريال يساوى ٩٠ نصفاً فضة، أى ما قيمته ٤٩٥٠٠٠ نصف فضة[٦٣٧] ويعد هذا العقار من أهم عقارات تبييض الأرز برشيد، والتى كان يملكها السيد حسن كريت، بدليل ارتفاع قيمته، وأرجح أنه باع هذا العقار مضطراً، لأنه ما المبرر أن يبيع عقاراً مهماً، حتى وإن كان ثمنه مرتفعاً.

كما ساهمت الشخصية موضوع الدراسة بدور بارز فى الصناعات الزيتية، وقد تخصصت كل منطقة بإنتاج نوع معين من الزيوت، فالوجه البحرى تخصص فى إنتاج الزيتون من بذرة الكتان، والسمسم، أما الوجه القبلى فتخصص فى إنتاج الزيت من الخس[٦٣٨]، ومن ثم كان له دور فى إنتاج النوع الأول من الزيوت، عن طريق شراء واستئجار المعامل المخصصة لذلك.

فى عام ١٢٢٦ هـ/ ١٨١١م اشترى معصرة بكامل عدتها وآلاتها لاستخراج الزيت الحار من الكتان، علاوة على سيرجة لاستخراج الطحينة، وحظيرة لعلف الأثوار العاملة بها، ومخازن لتخزين الناتج من هاتين السلعتين، وكان من ضمن ما اشتراه دائرة لتبييض الأرز، كل ذلك قبلى الثغر، بثمن قدره ٢٢٠٠ ريال[٦٣٩] ويدل هذا المبلغ على أهمية تلك المنشآت الصناعية. وفى ذات المكان كان له عقاراً به معصرة لاستخراج الزيت الحار، ولكنها كانت معطلة عن العمل، لذا قام باسقاطها لجهة وقف على بن شمس الدين القطورى، نظير ٤٠٠ ريال، واستثمر هذا المبلغ فى شراء حصة من الأرض الزراعية بناحية سملح، خصصها لزراعة الكتان والأرز[٦٤٠] حتى يمد معاصره، ودوائر تبييض الأرز المؤجرة والمملوكة بما تحتاجه منهما. وأخيراً اشترى حسن كريت من محمد بن موسى بن حجاج مكاناً بخط الصباغين به سيرجة مجهزة لعصر السمسم، علاوة على حظيرة لعلف الأثوار العاملة بها، مع وجود مطبخ، ومرحاض للعمال، بثمن قدره ٧٠٠ ريال[٦٤١]،هذا هو اسهام حسن كريت فى بعض الصناعات، والتى تمثلت فى استئجار، وامتلاك عقارات صناعية، بما فيها من الآت، وأفراد، وثيران.

ونتيجة للمكانة الاقتصادية التى تبوأها حسن كريت، كان يتدخل فى حل النزاعات القضائية ذات الطابع الاقتصادى، وهو ما ستوضحه الأمثلة التالية.

حضر لقاضى رشيد - وقتها - محمد بن محمد الجارم، وادعى أمامه أن له بذمه إبراهيم أفندى محافظ رشيد سابقاً مبلغ ١٩٠٠١ قرش، وكان ذلك بحضور العديد من وجهاء الثغر، رجال إدارة، وعلماء، ولما سُئل المدعى عليه عن ذلك أفاد بأنه ورد له أمر من محمد خسرو باشا والى مصر (١٢١٦ - ١٢١٨ هـ/ ١٨٠١ - ١٨٠٣ م) عن طريق عثمان بن عبدالرحمن أغا السلانكلى بأن يشحن له من رشيد ١٥٠٠ إردب حنطة، وأنه كلف المدعى بتلك المهمة، فأتمها، وتبقى له ١٠٥٦ قرشاً، وليس المبلغ المدعى به، ولكن المدعى أنكر ذلك، وطال بينهما النزاع والخصام، لدرجة أن إبراهيم أفندى تطاول على المدعى بما لا يليق بألفاظ خارجة، فما كان من الأخير إلا أن طالب بتسجيل ذلك فى سجل المحكمة، كنوع من أنواع اثبات الحق، فما كان من السيد حسن كريت لما رأى ذلك - وكان حاضراً - أن اقترح أن يتم الصلح بين الطرفين على أن يدفع المدعى عليه ١٤٦٢ قرشاً، فوافق الأخير[٦٤٢] معنى ذلك أنه تنازل عن ٤٣٨ قرشاً، لأنه خشى إن طال النزاع ضاع مبلغ أكبر من ذلك، سيما وأن الحنطة كانت وجهتها والى مصر.

كما أقيمت دعوى أخرى بين إبراهيم بن إسماعيل الجمال وبين محمد بن إبراهيم بن مرعى سببها؛ أن الأول كان له عند الثانى ١٧٤٠ ريالاً، ثمن أرز أبيض، وتأخر عليه فى السداد، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك، اعترف ولكنه تعرض لخسارة كبيرة نتيجة تعرض الأرز للشمس لفترة طويلة، لذا فهو لم يستطع السداد، وعليه تدخل السيد حسن كريت واتفق مع المدعى على تقسيط المبلغ على اثنا عشر شهراً بمعدل ١٤٥ ريالاً كل شهر، وقد تم تدوين ذلك بسجل المحكمة[٦٤٣].

كما ادعى محمد بن حسن القصاب (الجزار) على جمعة بن محمد العنانى أنه أجر له محلاً للجزارة بوكالة المجزرة بحرى الثغر، وأنه ظل مدة طويلة دون دفع الإيجار فتأخر عليه ٦٤ بندقياً[٦٤٤]، وأخذ يطالبه مراراً وتكراراً، ولكن دون جدوى، فتدخل السيد حسن كريت، واقنع المدعى عليه بأن يدفع للمدعى ٥٢ بندقياً، ويتنازل عن الباقى وقدره ١٢ بندقياً[٦٤٥] وترجع موافقة المدعى لأنه رأى أن المماطلة لا فائدة منها. وفى ادعاء آخر بسبب ميراث، فقد توفيت دلال بنت إبراهيم موسى، وانحصر ميراثها فى أولاد خالتها فرحانة بنت على قلوون، وهم على وشقيقتاه فاطمة، ومريم، ثم توفيت فاطمة عن أولادها إبراهيم، ومحمد، ومصطفى، وآمنة، وعائشة من زوجها مصطفى العيسوى، وكان الموروث عن المتوفية مكاناً بحرى الثغر يشتمل على منزل، ملحق به حوانيت، وحواصل، وقد رصدت المتوفية جزء من ذلك العقار على مسجد الإدفينى[٦٤٦]، وقد حدث نزاع بين الورثة، وناظر أوقاف المسجد يوسف نكروطان، لرغبة الورثة فى السيطرة على ذلك العقار، فتدخل السيد حسن كريت، وأصلح بين الطرفين على أن يكون نصف المكان وقفاً على المسجد، والنصف الآخر يوزع على الورثة حسب الشرع[٦٤٧].

كما حضر السيد حسن كريت تحرير عقود البيع والشراء للعقارات، وتكوين، وفض الشركات التجارية. ففى عام ١٢١٧ هـ/ ١٨٠٢ م اشترى على الرزاز بن على من مصطفى الشافعى حصة بحرى الثغر تشتمل على وكالة، وحوانيت، وحواصل، ومعصرة زيت حار، وسيرجة، وطاحون بثمن قدره ٦٠٥ ريال، وكان من الموقعين على عقد الشراء شخصية البحث[٦٤٨] كما حضر حجة شراء حانوت مُخصص لتجارة العطور فقد اشترى أحمد الحداد بن حسن السيسى من محمد بن محمد الجنزورى حانوتاً بحرى الثغر

بثمن قدره ٩٠ ريالاً، دفعه للبائع جملة واحدة[٦٤٩] وقد توالى حضوره عقود بيع وشراء العديد من العقارات، من بين وكالات، وحوانيت، وحواصل، ومعاصر زيت حار، وطوابين عيش، بلغت القيمة الإجمالية لتلك العقارات ٤٧٤٢ ريالاً، وكان لحضوره دور فى عدم حدوث أيه مشكلات بين البائعين والمشترين فيما بعد[٦٥٠]

كما كان الشركاء فى الشركات التجارية يستدعونه لفضها فى حالة الخلاف على الأرباح، مثال ذلك الشركة التى كانت بين حسين السلانكلى، ومحمد مميش بن حسن السلانكلى لتجارة الأرز، وقد حدث الخلاف بينهما حول الربح، خاصة وأن الشركة كانت تصدر الأرز لإستانبول، وحققت أرباحاً مرتفعة، فقد شك الثانى فى ذمة الأول، على اعتبار أنه كان يتولى إدارة الشركة، فتدخل السيد حسن كريت، وتم فضها، وأخذ كل منهما نصيبه فى رأس المال والربح[٦٥١]. ويضاف إلى هذا؛ الشركة التى تخصصت فى تجارة الصابون بين على بن حسين هندومة، وأحمد شهاب الدين الصبان، وكانت تقوم ببيعه لصغار التجار برشيد، وبعد سنة من تأسيسها تحاسب الطرفان لمعرفة أرباح كل منهما، فظهر عجز فى الأرباح مقداره ٤٢ ريالاً، فاتهم الأول الثانى أنه كان سبباً فى ضياع المبلغ، على اعتبار أنه كان المتصرف فى الشركة، ولما طال الخلاف بينهما تدخل حسن كريت واتفق معهما على فض الشركة، بحيث يأخذ كل منهما نصيبه فى رأس المال، أما المبلغ المدعى به، فقد اشترط على أحمد الصبان دفع ٢١ ريالاً لعلى بن حسن، على أقساط شهرية، كل شهر سبعة ريالات، خاصة وأن أحمد الصبان اعترف ببقاء هذا المبلغ فى ذمته، وعليه تم التصالح على ذلك، وفض الشركة[٦٥٢]

وقد بلغ من مكانة السيد حسن كريت الاقتصادية فى رشيد أن محمد على كان يستعين به مع آخرين فى تنفيذ سياسته الاقتصادية بها. من ذلك أنه قد نما إلى علم محمد على أن أنواع النقود المتداولة بين الناس اختل نظامها، وازدادت أسعارها، مما كان له بالغ الضرر على الرعية، وعليه صدر أمر من ديوان محمد على لقاضى رشيد، والسيد حسن كريت، وسليمان أغا محافظ الثغر بتحديد أسعار العملات على النحو التالى: الريال الفرانسة بثمانية قروش، والبندقى بثمانية عشر قروشاً، والمجر[٦٥٣] بسبعة قروش ونصف قرش، والفندقلى[٦٥٤] الإسلامبولى بثلاثة قروش ونصف قرش، والمحبوب[٦٥٥] الإسلامبولى بسبعة قروش، والمحبوب المصرى بثمانية قروش، والقطعة

الجهادية[٦٥٦] الإسلامبولى بخمسة قروش، وقد أكد محمد على أن الهدف من ذلك راحة الناس، والتخفيف من معاناتهم[٦٥٧]ثم عاد وكرر هذا مرتين فى ذات العام؛ حرصاً منه على استقرار الأوضاع الاقتصادية، خاصة وأن أهل الثغر كانوا على مشارف شهر رمضان الكريم، مما سيسهل الفرصة أمامهم للحصول على متطلباته من المأكل والمشرب[٦٥٨]

وقد رفع أهل رشيد، وبعض تجارها شكوى لمحمد على ضد المحتسب[٦٥٩] بأنه غالى فى التقرير أثمان بعض السلع الضرورية، خاصة وأنهم مقبلون على شهر رمضان الكريم، فما كان منه إلا أن أصدر أمراً إلى قاضى، ومحافظ الثغر، والسيد حسن كريت، والمحتسب، يتضمن قائمة بأسعار تلك السلع، ومن يخالفها فلا يلومن إلا نفسه، ويوضح الجدول التالى أثمانها[٦٦٠].

المسلسل	السلعة	ثمنها بالنصف فضة
١	قنطار السمن الزبدة	٢٣٥٠
٢	قنطار الجبن الحالوم	٦٣٠
٣	قنطار الجبن المنصورى	٥٨٠
٤	قنطار الجبن المنزلاوى	٥٨٠
٥	قنطار الجبن القريش	٨٠٠
٦	قنطار عسل نحل عالٍ	١٦٠٠
٧	قنطار عسل نحل وسط	١٤٠٠
٨	قنطار عسل نحل دون	١٢٠٠
٩	قنطار البلح الرشيدى	٢٥٠
١٠	كل ألف برتقالة نقى	١٠٠٠
١١	قنطار الموز	١٥٠٠
١٢	قنطار الشمع السكندرى	٨٥٠٠
١٣	إردب العدس المجروش	٦٢٠
١٤	قنطار الدهن	٦٢٠
١٥	قنطار المصلح (الملح)	٢٣٠

ويكشف الجدول السابق مدى حرص محمد على، على استقرار الأسعار فى الأسواق، حتى لا تضطرب أحوال الناس، مع تشديد العقوبة لمن يخالف أوامره، وبالفعل لم يخالف التجار هذه الأسعار، وهو ما كشفته الوثائق التى تم الإطلاع عليها فيما بعد، والسبب فى ذلك شدة بأس محمد على، والأشخاص الذين استعان فى تنفيذ سياسته الاقتصادية، ومنهم شخصية البحث.

وإذا كان محمد على قد أولى إهتماماً بأسعار العملات والسلع، عن طريق الوجهاء بالثغر، ومنهم السيد حسن كريت، فقد اهتم أيضاً بأسعار الجلود لاستخدامها فى الصناعات الحربية والمدنية، وعليه صدر أمر من ديوانه لخليل بك محافظ رشيد، ونقيب الأشراف، والمحتسب وغيرهم؛ بأن جميع أنواع الجلود الواردة للثغر فى التزام جوانى Gewany حكيمباشى، وعليه أن يضبط أسعار الجلود بكافة أنواعها، على أن يكون ثمن الجلد الجاموسى ٦٠ نصفاً فضة، والبقرى ٥٥ نصفاً فضة، والضأن ١٥ نصفاً فضة، والمعز ١٠ أنصاف فضة، ويكون السادة المذكورين سلفاً عوناً له فى تنفيذ أمره، ومن يخالف ذلك من التجار يعاقب بالغرامة، وإن لم يدفع فالحبس، أو الضرب[٦٦١].

ونظراً لثقة محمد على فى حسن كريت، فقد أصدر أمراً إلى القائمين على الأمر فى الثغر، منهم قاضى، ومحافظ الثغر، بأن يكون وكيلاً لبيت مال المسلمين، لضبط أموال المتوفين ممن لا وارث لهم، ويضبط ذلك فى سجلات المحكمة، ويسدد ماعليهم من ديون لأصحابها، وفى حالة ظهور ورثة للمتوفى فعليه أن يسلم الميراث لهم، على أن يأخذ ١٠% من التركة لبيت المال[٦٦٢] كما أرسل محمد على أمراً آخر للوجهاء برشيد وكلفهم بتنفيذه، ومنهم حسن كريت، فيما يتعلق برسم التركات بحيث يؤخذ على كل ألف فضة عشرين نصفاً، ولا يُختم على منزل الأموات، ولا يُطلب الورثة إلى القسمة، ولا يؤخذ على الديون المخرجة من التركة أية رسم بعد رسم التركة، كما لا تؤخذ رسوم على من يكون وصياً على التركة[٦٦٣].

وثمة شكوى أخرى مرفوعة لمحمد على من بعض حصرية رشيد، من أن بعض معلمى الحصرية يشَّغلونهم فى صناعة الحصر، ويعطونهم أجور غير كافية، فى صناعتها، ويعطونهم أجور غير كافية، فى حين أن الحصرية الذين هم على ذمة الميرى، يأخذون كامل حقوقهم، كما أن لهم أوقات راحة، وعليه فهم يلتمسون من محمد على

مساواتهم بهؤلاء، فما كان منه بعد أن تحقق من ذلك، إلا أن أصدر أمراً بأن يعامل الشاكين معاملة حصرية الميرى، بحيث يأخذون أجورهم كاملة، مع إعطائهم أوقاتاً للراحة، وقد كلف محمد على، قاضى ومحافظ رشيد، والسيد حسن كريت، وبعض الأعيان تنفذ هذا الأمر، مع إعطاؤه تقريراً عن مدى تنفيذه، وإذا عارض بعض المعلمين يعاقبون بالحبس(٦٦٤).

ويظهر مما سبق كيف كان محمد على يستعين بوجهاء الثغر، ومنهم السيد حسن كريت فى تنفيذ جزء من سياسته الاقتصادية، والتى كانت توحى - كما هو موضح - إلى أن يأخذ كل ذى حق حقه بشرط أداء ما عليه.

أما المكانة الاجتماعية كما هو معلوم فقد تولى محمد على حكم مصر عام (١٢٢٠هـ/١٨٠٥) وبعدها وفى كل عام كان يأتى له فرمان من السلطان العثمانى بحكم مصر، وهو ما كشفته الأوامر الصادرة من ديوان محمد على للمدن والثغور المصرية، ومنها ثغر رشيد، فكان الأمر يرد لكل من محافظ وقاضى الثغر، ونقيب الأشراف بهذا الخصوص، وكان يرد فيه أن الله سبحانه وتعالى قد مّن عليه بالأمر السلطانى بتوليه حكم مصر فى السنة الوارد فيه الفرمان، وعليه أن يحكم بين الناس بالعدل، والإنصاف، لتثبيت أركان دولته، والدولة العثمانية، وعلى الوجهاء فى الثغر، ومنهم حسن كريت أن يعاونوه لتنفيذ ماجاء فى الأمر، مع الدعاء له وللدولة العثمانية بالتوفيق والسداد، لأن بقاء الدولة فيه مصلحة للعباد، وبالفعل كانوا يقومون بهذه المهمه، والاحتفال لمدة ثلاثة أيام، مع إطلاق الأعيرة النارية(٦٦٥).

وعليه حظى السيد حسن كريت بمكانه اجتماعية متميزة برشيد، ويرجع ذلك لسببين الأول وضعه الاجتماعى كنقيب للأشراف، والأخير لوضعه الاقتصادى المتميز، فمن الناحية الاجتماعية أوقافه التى يغلب عليها الطابع العلمى، واستعانة محمد على به اجتماعياً.

يعتبر مسجد المحلى(٦٦٦) من أهم المساجد التاريخية والأثرية برشيد، وقد رصد عليه العديد من الأشخاص أوقافاً عدة من أراضى، ووكالات، وحوانيت، وحواصل، من هؤلاء السيد حسن كريت الذى أوقف ريع مساحة من الأراض الزراعية بحرى الثغر،

كانت تُزرع أرزاً، وقمحاً، وشعيراً علاوة على وكالة قماش، وثلاثة حوانيت، وأربعة حواصل على ضريح المحلى، وطلاب العلم بالمسجد، والفقراء والمساكين، وعين نفسه ناظراً على الوقف على أن يكون له شرط الادخال والاخراج والتغيير والتبديل، والزيادة والنقصان، والإعطاء والحرمان لمن أراد، وضم للوقف زوجته آمنه[٦٦٧]. ولكن نظراً لأشغال الواقف قام بعزل نفسه من النظارة على ذلك الوقف، مع إبقاء زوجته فيه، وتولى مكانه السيد على الشهير بزبارة - الذى تولى نقابة الأشراف بعد حسن كريت - لأمانته، واستقامته، على أن يخُصص له سنوياً من ريع الوقف أربعين ريالاً، وكان ذلك بحضور علماء الثغر من المذاهب الأربعة[٦٦٨]. كما أوقف ريع إيجار شادر كتان، وسيرجه بحرى الثغر على طلاب العلم بالجامع الأزهر، ومسجد الجندى[٦٦٩] وكذلك فقراء ومساكين الثغر الرشيدى، وجعل نظارة الوقف، لناظرى أوقافهما[٦٧٠] كما خصص السيد حسن كريت ريع قطعة أرض زراعية على مصالح الجامع الأزهر، من طلاب علم، ومرتبات، والفقراء والمساكين المترددين عليه، وللمحافظة على استمرار ذلك الوقف خصص الواقف ٦٩٠ ريالاً لصيانة ورعاية تلك الحصة حتى يستمر الوقف فى أداء مهمته[٦٧١].

وبلغ من اهتمامه هذا الرجل بالعلم، أنه أوقف مجموعة كبيرة من الكتب على طلبة العلم بمسجد المحلى، حيث بلغ عدد كتب التفسير، وما يتعلق به احدى عشر كتاباً، وما أوقفه لعلم الحديث ومايرتبط به من السيرة، والمصطلح، والفضائل أربعين كتاباً، كما أوقف تسعة وأربعون كتاباً على الفقه ومايرتبط به فى المذاهب الأربعة، أما عن علم التوحيد ومايتعلق به فقد رصد احدى وستين كتاباً، وكما رصد لعلم النحو والصرف، والمنطق، والبيان، والأدب تسعة وأربعين كتاباً، وعليه فجملة الكتب التى أوقفتها بلغت مائتين وعشرة كتب[٦٧٢] وتكشف حجة مخلفاته قيمة الكتب الأخرى، والتى كان يملكها بمنزله، وتم تقدير ثمنها وبلغت ١٦٦٩٩٩ نصفاً فضة، أى ١٨٥٥ريالاً، و٥٤ نصفاً فضة، على اعتبار أن كل ريال يساوى ٩٠ نصفاً فضة، وكانت تلك الكتب فى مجالات؛ التفسير، والحديث، والفقه، والتوحيد، والنحو، والصرف، واللغة، والأدب، والتاريخ، والمنطق، والفلك، والطب[٦٧٣]

ونظراً لمكانته كان محمد على يستعين به اجتماعياً لدعم أركان دولته، ففى فترة العلاقة الودية مع السلطان محمود الثانى (١٢٢٣- ١٢٥٥هـ/١٨٠٨- ١٨٣٩م) حاول أن يظهر له الولاء والطاعة بأية صورة، من ذلك أن الأخير رُزق بمولود، فما كان من محمد على إلا أن أرسل أمراً من ديوانه لمحافظ وقاضى رشيد، ونقيب الأشراف حسن كريت، وغيرهم يأمرهم بأن يحتفلوا مع الناس فى الثغر بهذه المناسبة، لمدة سبعة أيام مع إطلاق المدافع، والدعاء للدولة، وللسلطان، والمولود الجديد، مع التأكيد على أن هذا الأمر مهم، ومناط بهم تنفيذه، وقد جاء فى هذا الأمر مايلى " صدر هذا الأمر الشريف السامى، والأمر المنيف النامى من ديواننا السعيد العالى ديوان مصر المحروسه دامت له المفاخر والمعالى، خطاباً إلى قدوة الأماجد والأعيان الفخام خليل أفندى محافظ ثغر رشيد زيد مجده، وقاضى الشرع الشريف بالثغر زيد فضله ، والسيد حسن كريت نقيب الساده الأشراف بالثغر، وكامل الوجوه والأهالى بالثغر، أن من فضل الله المجيد مولد النجل السعيد حضرة السلطان أحمد خان بن حضرة مولانا السلطان محمود خان أنشأه الله تعالى منشأً حسناً ، وأدام دولته إلى نهاية الأزمان، وقد وردت علينا بشائر ذلك المولود الطاهر، بالخط الشريف السلطانى والأمر المنيف الخاقانى، من طرف الدولة العلية، والسدة السنية وتلقيناه بالتعظيم والتمجيد، وقرأناه بالتكريم والتحميد، ذلك من فضل الحميد المجيد، وحمدنا الله تعالى على هذه النعم ، وقمنا له شكراً على أثبت قدم، بإطلاق المدافع مع الانقياد مثل أيام الأعياد، سبعة أيام على التوالى ، حكم ماهو مسطر بالأمر الشريف العالى، ونشرنا هذه البشائر السارة والتهانى السارة، على كافه البنادر والأقاليم، ليصير عندهم محقق ومستقيم، وقد أصدرنا هذا المرسوم الشريف من ديوان مصر بمنة الله تعالى له وصوله إليكم، ويصير معلومكم تعملون بمضمونه، ومقتضاه ولا تخالفوه، تحريراً فى سادس صفر الخير سنة ألف ومائتين وثلاثين من الهجرة[٦٧٤].

ولما كلف السلطان محمود الثانى، محمد على بالقضاء على السلفيين (الوهابيين) بالجزيرة العربية، والذين استعانوا بالأمير محمد بن سعود، وعليه أرسل حملة بقيادة ابنه طوسون عام (١٢٢٦هـ/١٨١١م) ثم تلاها حملات أخرى[٦٧٥] تمكنت من تحقيق بعض الانتصارات، وكان ذلك قبل دخول الدرعية عام (١٢٣٤هـ/١٨١٨م).

فى ناحيتى تربة، وكلاة، واعتبر محمد على ذلك نظراً للدولة العثمانية، ولتأكيد ولاءه للأخيرة أصدر مكتوباً جاء فى مقدمته البشري بالانتصار على الوهابيين، ويشرح كيف تم ذلك، والجهد الذى بذله جنوده، ويأمر فيه أولى الأمر برشيد، منهم حسن كريت بأن يتولوا الاحتفال بهذا النصر؛ بإطلاق المدافع، والدعاء له، وللدولة العثمانية بالظفر والتمكين [٦٧٦]، وكان القضاة من العناصر المساندة لمحمد على فى تنفيذ أوامره، فعلى الرغم من مكانتهم الاجتماعية، إلا أن بعض العناصر المحيطة بهم كانت تساهم فى دعم مكانتهم، وبالتالى مكانة محمد على، وعندما كان الأخير يصدر أمراً بتعيين أى قاضى لمحكمة رشيد، كان يرسل لمحافظ الثغر، والسيد حسن كريت بأن يكوناً عوناً له فى تنفيذ الأحكام، وحل المشكلات، والأوامر ذات الصفة الاجتماعية[٦٧٧] والتى تمت الإشارة إليها سلفاً.

ثالثاً:النشاط الاقتصادى والاجتماعى للإيرانيين فى مصر خلال القرن التاسع عشر

اتسـمت العلاقة بين إيران والدولة العثمانية فى معظمها بالطابع العسـكرى [٦٧٨] والتى ظهرت بقوة فى معركة تشالديران سنة (٩٢٠هـ / ١٥١٤م) والتى وضعت حدا لأطماع الشاه إسماعيل الصفوى (٨٩٤-٩٣٠هـ/١٤٨٨-١٥٢٤م) لنشر المذهب الشـيعى فى الأناضـول باعتبارها امتداداً طبيعياً للأراضى الإيرانية، وأراضى آسـيا الوسـطى، فتمكنت الدولة العثمانية بهذه المعركة من السـيطرة على الأناضـول الشرقية، والجنوبية باستثناء القسم الواقع تحت السيطرة المملوكية[٦٧٩].ثم تطور الصراع العسكرى بين الدولتين بسيطرة إيران على العراق فى عهد الشاه طهماسب (٩٣٠-٩٨٤هـ/ ١٥٢٤-١٥٧٦م) عام ٩٣٦هـ/١٥٣٠م مما يهدد الطرق التجارية بين الشرق، وأوربا بحكم أن العراق يمثل حلقة ربط بين هذه الطرق[٦٨٠] لكن تمكن السلطان سليمان المشرع (٩٢٤-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) من استردادها [٦٨١] ورغم ذلك ظلت بغداد محط آمال الإيرانيين للسـيطرة عليها، لذا كان عليهم الصـدام مع العثمانيين من أجل استعادتها فأضحى الصراع بينهما ظاهرة سائدة فى القرن السادس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى وإن استفادت إيران من تلك الفترة التى شـهدت أواخرها ضـعف الدولة العثمانية لاسـيما فى المجر، والبلقان، والكرج، وأذربيجان بالإضافة إلى حركات التمرد فى الأناضول فى محاولة منها لحسم الصراع لصالحها.[٦٨٢]

انتهت سلسلة الصراعات فى تلك الفترة بانتصار إيران على جيش داود باشا والى بغداد فى موقعة باريكة سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٣م فطلب داود باشا من السلطان العثمانى مساعدته بالقوات اللازمة للتصدى لهم غير أن الدولة العثمانية كانت منهمكة فى حروبها مع إيران فى الجهة الشمالية من ناحية، وحروب المورة وثورات باشواتها من ناحية أخرى لذا لم يكن بوسعها أن تمد داود باشا بجيش كبير لذا طلب من محمد على تقديم المساعدة لوالى بغداد . لكن تملص محمد على(١٢٢٠-١٢٦٥هـ/١٨٠٥-١٨٤٨م) من هذا التكليف لأن ولايات العراق لم تعينه كثيراً فى ذلك الوقت إلا فيما يتعلق بنجد وما يهددها من أخطار فكل مافعله هو إصدار أوامره فى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٣م بالتحفظ على الإيرانيين الموجودين فى البلاد الواقعة تحت الحكم المصرى مع متابعة أنباء القتال فى العراق، لكن شاءت الظروف أن تخدم داود باشا؛ فقد تفشى وباء الكوليرا بين الجيش الإيرانى و على رأسه الشاه زاده محمد على ميرزا[٦٨٣]مما دفع الأخير إلى طلب الصلح مع الدولة العثمانية فعقدت معاهدة أرضروم الأولى فى ١٩ ذو القعدة ١٢٣٨هـ/٢٨ يوليو سنة ١٨٢٣م لتحسم المعارك الطويلة التى دارت بين الدولتين فى الفترات السابقة، وفاتحة لعلاقات الصداقة بينهما[٦٨٤].

تم تفويض الأمير محمد على ميرزا عن إيران، والأمير محمد أمين روءف باشا محافظ أرضروم، والأقاليم الشرقية عن الدولة العثمانية تضمنت هذه المعاهدة سبع مواد، وخاتمة عالجت كافة الأمور السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية بين البلدين، وانعكاس ذلك على الرعايا الإيرانيين بمختلف أقاليم الدولة العثمانية تأكيداً للمعاهدة التى سبقت أن عقدت بين الدولتين فى سنة ١٠٤٩هـ/١٦٣٩م[٦٨٥].

فيما يخصنا هنا من الأمور السياسية، والعسكرية جاءت المادة الأولى لتؤكد ضرورة التزام الطرفين بعدم تدخل أى منهما فى الأمور الداخلية لكل منهما خاصة فيما يتعلق بالأكراد، وألا تقوم الدولة الإيرانية بفرض سيطرتها على الرعايا التابعين للدولة العثمانية مع التزام أهالى الطرفين عند عبور حدود أىَّ من الدولتين دفع الضرائب للوكلاء، ونواب ولى عهد إيران، ووزير بغداد منعًا لإثارة المشكلات بين الدولتين[٦٨٦]. كما تناولت مسألة انتقال العشائر بين حدود الدولتين التى كانت سبباً

جوهرياً فى قيام هذه الحروب فتم الاتفاق على عدم قبول أيٍّ من الدولتين للأشخاص الفارين من الدولة الأخرى فضـلاً عن إصـدار العفو عن أولئك الذين فروا من إحدى الدولتين إلى الأخرى على ألا يعاقبوا على خيانتهم السـابقة . أما عن خسـائر الحروب فليس من حق الدولتين المطالبة بتعويضـات، وتنفيذاً لشرـوط المعاهدة فقد تعهد الطرفان بإرسـال كل منهما وزيراً من طرفه كل ثلاث سـنوات لمتابعة سـير الأمور على نسـقها إلى جانب المندوبين الموقعين على المعاهدة المذكورة سـابقا(٦٨٧).أما عن الأمور الاقتصـادية، والاجتماعية التى جاءت فى هذه المعاهدة والتي طبقت على الإيرانيين فسيتم الحديث عنها فى الصفحات التالية .

منذ أن تحسـنت العلاقات بين الدولة العثمانية، وإيران ازدادت رغبة بعض الإيرانيين، إلى جانب بعض الأشـخاص الآخرين من الجنسيات الأخرى فى الحصول على ما يعرف بالتبعية الإيرانية (الحماية) (٦٨٨) لاسـيما الشـاميين، والأرمن، واليهود للتمتع بـالامتيـازات التى منحـت لهم من قبـل الـدولـة العثمانية(٦٨٩) منذ حصـولهم عليها اتجهت أنظار بعضـهم إلى التوجه لمصرـ للإقامة بها، وممارسـة أنشطتهم المختلفة بها سـعياً وراء المكاسب على اعتبار أن مصر من أهم ولايات الدولة العثمانية لإمكانياتها الجغرافية، والتى انعكسـت على نشـاطها الاقتصـادى كعامل جذب لهؤلاء، وقد جاء ذلك من اهتمام الدولة العثمانية بها من حيث استقرار الأوضاع بها بالقضاء على تمرد منـاوئيهـا من المماليـك، وتسـليم الحكم لمن ينجح فى إخماد الفتن بهـا، والنهوض بأحوالها لخدمة أهداف تلك الدولة، وقد ظهر ذلك واضحًا منذ عهد محمد على، وإن تعرضـت مصـالح هؤلاء الإيرانيين للتدهور بسـبب الاضـطرابات التى سـادت بين دولتهم، وبين الدولة العثمانية، ولكن مع تحسن تلك العلاقات انتعشت تلك المصالح، وقد انعكس بدوره على النشـاط الاقتصادى لمصر. وفى سبيل مراعاة مصالح الإيرانيين كان لهم جهازاً إدارياً مكوناً من القنصـل العام الذى عرف باسـم باش شـهبندر(٦٩٠) بصفته معتمداً لدولته للنظر فى شئون رعاياه، وتجاره الوافدين إلى مصر، وموانيها(٦٩١) ومن ثم كان تعيينه يصدر بفرمان من قبل الدولة العثمانية بعد صدور براءة(٦٩٢) من السـفارة (السفارة خانة) الإيرانية باستانبول بعد التأكد من استقامته، وخبرته فى أداء عمله، ونظراً لمكانته كان ينعت إلى جانب لقبي قنصل، وباش شهبندر؛

بـألقـاب أخرى مثـل ميرزا وخـان إذ كـان يتم اختيـاره من ذوى العـائلات الإرسـتقراطية الإيرانية(٦٩٣)، منهم الميرزا محمد زيد(٦٩٤)، والميرزا عبد الغفار الشـهبندر ثم حـل محلـه الميرزا محمد حســين نظراً لنقل الأول إلى وظيفة أخرى، وهى العمل بسـفارة إيران باسـتانبول(٦٩٥) والميرزا محمد رضـا خان، ثم كل من الميرزا محمد رعنا، والميرزا على محمـد خـان، والميرزا زمـان خان(٦٩٦)، وفى ســبيل متابعته لأحوال رعاياه بمصرـ خصـص له منزلاً بكل من القاهرة، والإسـكندرية باعتباره ممثلاً للشـهبندرية الإيرانيـة بمصرـ، مع توفير الحمايـة لـه بـإحـاطـة هـذا المنزل بعـدد من الخفراء، والقواصة(٦٩٧) خوفاً من التعدى عليه(٦٩٨).

وفى ســبيـل انجاز مهامه فى متابعة أحوال رعاياه، وحمايتهم من أية أضرار، وحفاظاً على حقوقهم اسـتعان بمعاونيين جاء على رأسـهم الوكلاء حيث كان يعين فى كل إقليم من أقاليم مصرـ وكيلاً له عرف باسـم شـهبندر انحصرـت مهمته فى رفع التقارير أولاً بأول عن الحياة اليومية لرعاياه خاصـة أنشطتهم الاقتصادية، وما ارتبط بها من دعاوى سـواء لصـالح الإيرانيين أو ضدهم، فضلاً عن احتكاكهم بالمجتمع، وما ارتبط به أيضاً من دعاوى تتعلق بحدوث مخالفات غير أخلاقية، وجنائية(٦٩٩) للوقوف على أسـبابها، وتحقيقاتها بمحاكم الدولة فى مختلف أقاليم مصرـ وضبطياتها، وصدور الأحكام بها لنقلها إلى القنصـل الذى يرفعها بدوره إلى السـفارة الإيرانية بإسـتانبيول لاتخاذ اللازم(٧٠٠). وكان تعيينه أيضاً يصدربه فرمان من قبل السلطان العثمانى، وبراءة من السفارة أيضًا(٧٠١).

والجدير بالذكر إذا كانت الدولة العثمانية قد منحت القنصـل مكانة عالية، وامتيازات واسعة فى ممارسة وظيفته، فإنها منحت وكلائه ذلك أيضًا فى إطار قوانينها، وذلك باعتبارهم ممثلين للقنصـل فى مباشرة أعماله، وقد اتضـح ذلك عندما أصـدر السلطان العثمانى فرمانا إلى عباس حلمى الأول (١٢٦٠-١٢٧١هـ/١٨٤٨-١٨٥٤م) فى سـنة ١٢٦٨هـ/١٨٥٠م بمسـاعدة رجب أغا وكيل القنصـل الإيرانى بدمياط فى إنجاز مهـامـه، وعـدم التعرض له . وكان يتم اختيار هؤلاء من الإيرانيين من بعض الأغوات ممن يجيدون العمل بها فضـلاً عن حســن سـلوكهم، وعدم وجود أية منازعات، أو دعاوى قضائية معهم، وذلك بعد صدور براءة بتعيينهم من قبل السفارة أيضًا مثل

رجب أغا[٧٠٢]، ونقولا خباز[٧٠٣] ومنهم من العائلات الأرستقراطية مثل الميرزا على محمد بدلاً من الميرزا أحمد خان الذي عين قنصلاً بمصر[٧٠٤] والميرزا حسن خان بدلاً من الميرزا حسين الذي عين سفيرا لدولته باستانبول[٧٠٥]. وبلغ من اهتمام الإدارة المصرية بهم معالجتهم - مثل القنصل وباقى معاونيه بالمجان، مع توفير الرعاية الكاملة لهم بالاسبتالية الميرية[٧٠٦] .

ثم جاء دور التراجمة والذى كان لهم دور مهم أثناء حضور الدعاوى القضائية كوسيلة تفاهم ما بين المدعى، والمدعى عليه أمام القاضى[٧٠٧] أو فى المعاملات المالية التى تتم ما بين رعاياهم، وبين جنسيات أخرى إذا استلزم الأمر كتابة عقود بذلك[٧٠٨].وقد عُين للقنصل أكثر من مترجم يرأسهم باش ترجمان، وهو مترجم القنصل الذى يعتمد عليه فى كل خدماته[٧٠٩] وقد خصص لكل وكيل قنصل ترجمان يساعده فى تسوية مصالح رعاياه مع مختلف الجنسيات سواء كانت قضائية أم تجارية[٧١٠].وكان معظم هؤلاء التراجمة من الشوام لخبرتهم بهذه الوظيفة ولاجادتهم اللغة الفارسية، وكانت أوارق تعيينهم تحفظ بالشهبندرية الإيرانية بمصر مثل حاييم سليمان، ونقولا يعقوب[٧١١]. وقد استلزم لتسجيل تقارير هؤلاء التراجمة، وتقارير الوكلاء عن مصالح رعاياهم، وقضاياهم وجود كتاب، حيث خصص للقنصل كاتب، ولكل وكيل كاتب لتدوين كافة الأمور الخاصة بالإيرانيين ورعاياهم، وموقف القنصل منها ثم حفظها عند الأخير للرجوع إليها إذا ما طلبها السفير، أو نظارة الخارجية[٧١٢]. وكان بعض هؤلاء الكتاب من الأقباط المصريين[٧١٣] مثل نخلة أفندى إسحاق، والبعض الآخر من الشوام مثل إبراهيم سركيس ممن توافرت فيهم الخبرة، والدراية بالعمل[٧١٤]. وكانت حراسة منازل القنصل، والمعاونيين، إلى جانب المنشآت العقارية السكنية، والتجارية الخاصة بالإيرانيين ورعاياهم - مشددة لذا عين لها عددا من الياسقجية[٧١٥] والقواصة، بعضهم من الأغوات الإيرانيين، والبعض الآخر من الأتراك لذا كانت وسيلة التفاهم بينهم وبين القنصل، ووكلائهم ترجمانًا يكون على دراية باللغة التركية لعدم درايتهم بها[٧١٦]، إلى جانب احضار المدعي عليهم من الإيرانيين من قبل الضبطية إلى القنصل للتحقيق معهم وإمكانية حل النزاع وديًا وإذا لم يحدث يتم إعادتهم بواسطة الياسقجية ومأمورى الضبطية إلى الأخيرة مرة أخرى لسجنهم لحين التحقيق، والحكم عليهم بواسطة المحكمة[٧١٧] .

كما أسند إلى الياسقجية أيضاً مهمة اصطحاب السياح الإيرانيين، ورعاياهم القادمين إلى مصر لتسهيل إجراءات دخولهم، وذلك بالكشف على بسابورتاتهم بالأقلام المخصصة بالموانئ، ثم الكشف عليهم بالكورنتينة للتأكد من خلوهم من أية أمراض معدية، ثم إرشادهم إلى الأماكن المراد زيارتها إلى أن يغادروا البلاد حفاظاً على سلامتهم، وذلك بإشراف وكيل القنصل(٧١٨).

على أية حال لقد خضع هذا الجهاز الإدارى الممثل فى القنصل ومعاونيه باعتبارهم يمثلون الشهبندرية الإيرانية بمصر للسفارة الإيرانية باستانبول من حيث متابعة أعمالهم، والجدية فى تنفيذها حرصًا على سلامة رعاياهم بتلك البلاد من ناحية، ومراعاة قوانين الحكومة المحلية التى يعيشون فى ظلها منعًا للتعرض للعقوبات من قبل الدولة العثمانية وفقًا للمعاهدات، والاتفاقيات التى أصدرتها الأخيرة فى حرية الرعايا بالتمتع بالامتيازات الممنوحة لهم - والتى أشرنا لها من قبل - فى ظل قوانينها المفروضة عليهم .

بدأت أدوار القنصل، ومعاونيه تظهر بصورة واضحة منذ مجئ الإيرانيين، وممن حصلوا على التبعية الإيرانية . فى استقبال هؤلاء، والاطمئنان عليهم لحين مرورهم بإجراءات دخولهم البلاد من خلال أقلام البسابورتات بالموانئ، والكورنتينة، وتسديد رسوم تذاكر المرور، والإقامة، إلى غير ذلك، ثم توفير حياة مستقرة لهم حتى يتمكنوا من العيش، وممارسة أنشطتهم الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن حياتهم الاجتماعية من خلال احتكاكهم بالمجتمع المصرى، ونتائج هذا الاحتكاك، وهو ما سيتم توضيحه .

أولاً: قدوم الإيرانيين لمصر .

ساعد استقرار الأوضاع بين الدولة العثمانية، وإيران، على قدوم الإيرانيين إلى مصر علاوة على بعض أفراد الجنسيات الأخرى فى الحصول على التبعية الإيرانية، والذين صاروا ينعتون جميعًا بلقب العجمى - كما ورد فى الوثائق - والتى تنوعت أهدافهم تبعًا لأنشطتهم، فاختاروا أقاليم معينة بمصر لتكون مهيأة لتنفيذ تلك الأنشطة فكانت منها القاهرة، والدقهلية، والغربية، والبحيرة، والإسكندرية، ودمياط، وبورسعيد، إذ كان معظمهم يتركز بتلك الأقاليم، والقلة منهم توزعت على أقاليم أخرى وجدوا بها خدمة لمشاريعهم، أو تنفيذ مصلحة لهم فيها، لكن من الملاحظ أن

تركزهم تفاوت فى هذه الأقاليم إذ جاءت الإسكندرية في المركز الأول باعتبارها مدينة اقتصادية مميزة، أكسبها ميناءها تلك الميزة، نظرًا لمجاله الحيوى لخدمة اقتصاديات تلك المدينة إذ أن معظم هؤلاء الإيرانيين عملوا بالتجارة ففضلوا أن يكونوا على مقربة من الميناء لسهولة شحن، ونقل البضائع، والتعرف على التجار من مختلف الدول الوافدين للبلاد لعقد اتفاقات معهم فيما يخص عمليات التصدير، والاستيراد سعيا وراء المكاسب.

فمنذ وصولهم إلى أقلام البسابورتات بالموانئ يكونوا مسئولين من القنصل بالاطمئنان على إجراءات دخولهم البلاد بسلام، ليحصلوا بعد ذلك على حق الإقامة، والتصديق عليها من قبله بموجب سندات تمنحهم تلك الجنسية من بلادهم لحمايتهم من أية أخطار يتعرضون لها . ومن ثم كان على موظفى هذه الأقلام تحرى الدقة فى التأكد من حصول هؤلاء بالفعل على الجنسية الإيرانية منعًا للتزوير فكانوا دائمًا يستعينون بالقنصل، أو وكلائه للتأكد من توقيع السفارة على بسابورتاتهم، وقد ظهر العديد من الحالات التى توضح ذلك لاسيما بميناء الإسكندرية منها على سبيل المثال من القنصل الإيرانى بطرابلس حصل كل من إبراهيم، ومحمد جعفر، على تلك الجنسية، والمجئ لمصر بهدف البحث عن العمل[٧١٩] ثم ميخائيل ديبو بهدف العمل كترجمان أول للشهبندرية الإيرانية بمصر، وهى نفس الوظيفة التى عمل بها بشهبندرية إيران بطرابلس وهذا يعنى أن كفاءته فى العمل دفعت القنصل فى مصر إلى الاستعانة به فى تيسير أعماله، وفى الوقت نفسه رغبة من ميخائيل فى الإقامة بمصر، والعمل بها[٧٢٠].

وكذلك نقولا قسيس Nicola Qesis بهدف العمل فى البحرية[٧٢١] أما إسماعيل خضر فقد حصل على تلك الجنسية ليتمتع بامتيازاتها فى ممارسته للتجارة بمصر[٧٢٢] يليه السيد حسين حمزة الذى كان هدفه من ذلك أيضًا ممارسته تجارة الحرير نظرًا لزيادة الحاجة إليه بمصر لندرته بها[٧٢٣] كذلك قدمت فاطمة حسين أوراقها إلى قلم البسابورت بميناء الإسكندرية ممنوحة لها من قبل القنصل الإيراني بطرابلس بهدف التبعية الإيرانية فى الإقامة لعدم وجود أقارب لها ببلادها خاصة بعد وفاتهم هم وزوجها فأرادت استثمار أموالها بمصر بعمل مشاريع تجارية[٧٢٤] بينما

هـدف كـل من نـاعوم يعقوب، ورفـائيل، ويوســف خياط ابنا جرجس من الحصـول على تلك الجنسـية، والمجئ لمصر استثمارًا لرؤوس أموالهم فى الاتجار ببعض السـلع [٧٢٥]. ومن حلب حصـل كل من يوسف دمترى، وعبد الله سمان على الجنسية الإيرانية بتصـديق من القنصـل الإيرانى بها بهدف المجئ لمصر ـ والعمل بها كتجار[٧٢٦] ومن بيروت حصـل إبراهيم إليان على تلك الجنسية من قبل قنصلها من خلال تذكرة مرور لمصر للعمل بها كسابقيه [٧٢٧].

وبصفة عامة فإن هؤلاء الإيرانيون الذين جاءوا للاتجار بمصر بمجرد وصولهم لها كان يتم تسـجيل أسـمائهم بمجلس التجار وبشـهبندرية إيران حتى يتمكنوا من ممارسـة عملهم بصفة قانونية، وإلزامهم بتسديد كافة الرسوم، والعوايد[٧٢٨] لتسهيل مهمتهم [٧٢٩].

ولم يقتصر ـ الأمر على الشـاميين فقط، بل حاول بعض اليهود المقيميين بمصر الحصـول على الجنسـية الإيرانية للتمتع بمزاياها، لكن لقى هؤلاء دقة وتشـدد فى مراجعة المسـتندات التى تؤكد ذلك نظرًا لطبيعة جنسـيتهم، وديانتهم مما يثير الشك لدى أقلام البسـابورتات، والشـهبندرية، فمن ذلك حصـل يعقوب ليفى إلياهو على الجنسـيـة الإيرانيـة الممنوحة من قبل القنصـل الإيرانى، فأرسـل قلم بسـابورت الإسـكندرية هذا الشـخص إلى الضـبطية لفحص أوراقه وإرسـال شـهادة من القنصل تثبت صحة انتمائه لإيران [٧٣٠].

لكن فى بعض الأحيـان كان بعض الأشـخاص يلجأون إلى التزوير فى الأوراق التى تثبت منحهم التبعية الإيرانية هربًا من الرسوم التى تصرف نظير ذلك للقنصلية الإيرانية وسـفارتها، والتمتع بالمزايا الممنوحة لحاملى هذه الجنسـية للعيش بولايات الدولة العثمانية لاسـيما مصر ـ، لكن تمكن قلم البسـابورت بميناء الإسـكندرية من كشـف مثل هذه الحالات، وإخبار القنصـل الإيرانى بذلك بهدف ترحيلهم للبلاد التى جـاءوا منهـا، وذلـك خشـيـة منهم إذ ربمـا يكونوا من مرتكبى الجرائم فى بلادهم، ومحاولتهم الهرب بعد أن اكتشـف أمرهم للاختباء ببلاد أخرى يمارسـون فيها مثل ذلك، فمن أمثلة ذلك ضـبط بقلم البسـابورت بالميناء المذكور شـخص يدعى يوسـف ساسون ومعه تذكرة إقامة إيرانية بمصر لكن بفحص أوراقه تبين أنه شامى الأصل،

ولم يحصل على موافقة القنصل الإيرانى ببلاده على منحه الجنسية فتم إخبار القنصل الإيرانى بالإسكندرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لعودته إلى بلاده[٧٣١]، وأحيانًا أخرى كان قلم البسابورت يتحفظ على أوراق بعض الأشخاص لعدم استيفائها البيانات التى تثبت صحة انتمائهم لإيران ثم استدعاء قنصله أو وكيله للتعرف على هؤلاء، أو إرسال الأوراق إليه لمراجعتها، فعلى سبيل المثال منع كل من درويش عبد الله، وأحمد قبودان آل شاهين من دخول البلاد بسبب عدم التأكد من تذاكر مرورهما لأنهما حصلا على الجنسية الإيرانية خاصة، وأن سند منح الجنسية غير مكتمل البيانات من حيث جنسيتهما الأصلية، فضلاً عن أن موافقة القنصل الإيرانى ببلادهما لم تكن واضحة، وبفحصها من قبل قنصل الإسكندرية تبين تزويرها، وبناء عليه تقرر ترحيلهما من مصر [٧٣٢].

وبطريقة أخرى كان بعض الرعايا الإيرانيين يتم منعهم من دخول البلاد إذا ما تبين للقلم المذكور وجود خطأ غير متعمد فى تذاكر المرور، وسند الجنسية فيتم إرسال أوراقهم إلى القنصل لمراجعتها، والمطلوب عمله لاستخراج تصاريح دخولهم البلاد، فعلى سبيل المثال تقرر إعادة إبراهيم اللبان القادم من بيروت لعدم استكمال أوراقه بسبب عدم حصوله على تصريح دخول من قبل الكورنتينة للتأكد من حالته الصحية، فضلاً عن ورود بيانات ناقصة بسند الجنسية وعدم اكتمال بيانات اسمه، وباستجوابه ذكر أنه كان يعمل كاتب لدى القنصل الإيرانى ببلده المذكورة ثم جاء إلى مصر ليعمل بنفس الوظيفة بالشهبندرية بها بناء على طلب الأخيرة ربما لكفاءته فى العمل، وباجراء المخابرة مع الشهبندرية ببلده تبين صحة كلامه، وبناء عليه تم استكمال أوراقه بإشراف من القنصل بالإسكندرية[٧٣٣].

واستمرارًا لرغبة بعض العرب، واليهود فى الانتماء لإيران، والمجئ لمصر للإقامة بها لمدة محددة لانجاز مهمة معينة، أم لعمل صفقة تجارية، أم للسياحة، أم التردد على مصر من وقت لآخر فى ظل تمتعهم بامتيازات تلك الجنسية، ومن ثم كان عليهم الخضوع لإجراءات دخولهم لمصر من حيث مراجعة بسابورتاتهم، وتذاكر المرور، والإقامة ومدتها وسبب الزيارة، وكشف الكورنتينة، وتسديد الرسوم، والعوايد، فجاءت الأمثلة واضحة على ذلك لكن تخللها حدوث تجاوزات من قبل

بعضـهم كنوع من الغش، والتزوير تهربًا من دفع رسـوم الحماية لكن تمكن القلم من ضـبطها، والتحقيق مع أصـحابها، فمن ذلك ضـبط أنطون مقرلى Anton Maqrali الحلبي لعدم توضيح بيانات تثبت صحة انتمائه لإيران فى بسـابورته فتم إرسـاله للضـبطية، وإخبار قنصـله للتأكد من صحة ذلك من عدمه لترحليه لبلاده(٧٣٤) كما ضبط محمد على بن حسين والذى حضر ضمن طاقم وابور(٧٣٥) النمسا القادم من الشـــام بموجـب تـذكرة مرور من قبـل الـدولة العثمانية لكنه وجد أن هذه التذكرة مزورة بـاســتبدال الدولة العثمانية بإيران ليثبت من خلالها تبعيته للأخيرة حتى أنه أنكر اسـم والده بتذكرة المرور فتم ارسـاله للقنصـل للنظر فى الأمر(٧٣٦) كما أرسـل شـــخص يـدعى حرلمبو كريـازى Harlambo Keriazy من رعـايـا الدولة العثمانية للقنصـل بالإسـكندرية للتأكد من شخصه خاصة بعد أن توارد الشك لقلم البسابورت فى الحصـــول على التبعيـة الإيرانية من قبل القنصـــل الإيرانى باســـتانبول. ثم لحقه شـــخصـــين من حلب للتأكد من شـــخصـــيتهما أيضًـــا بعد أن تبين ادعائهما بالانتماء لإيران(٧٣٧).

كذلك حضر وكيل القنصـل إلى قلم البسابورت للنظر فى أوراق تخص محمد قاسـم الشـامى الذى تبين أنه حصـل على الجنسـية الإيرانية فجاء إلى مصر هربًا من قضية مرفوعة عليه من قبل أحد الشاميين، فتم إرسال أوراقه للقنصل لاتخاذ اللازم، فتبين للأخير أن المذكور أنهى قضـيته بعد مخاطبته للقنصـل الإيرانى ببلده، وأنه جاء لمصر بتلك الجنسية للبحث عن عمل بها(٧٣٨) أما بنامين حرقيل Benyamin Harkil وزوجتـه وولـده فقد تم التحفظ عليهم لمراجعة بســـابورتاتهم، والتأكد من صـــحة انتمائهم لإيران(٧٣٩) كما حام الشـك حول ثلاث بسـابورتات لثلاثة أشـخاص شـاميين حيث تبين بعد فحصهم أن بهم قشط، وتصليح فى بياناتهم لذا تم التحفظ على هؤلاء الأشـــخـاص لحين التأكد من تزويرها(٧٤٠). ونظرًا لادعاء أصـــلان بن موسى من رعايا الـدولـة العثمانيـة بـانتمائـه لإيران فبعد فحص أوراقه تبين أنها مزورة فتم التحقيق معـه بتهمـة التزوير، وعليـه تم حبســـه(٧٤١) ومثله جالوم Galoom من حلب الذى ادعى انتمائـه لإيران مع أنـه من رعايا الدولة العثمانية فتم التحقيق معه بواســـطة الضبطية(٧٤٢).

وفى بعض الأحيان كان يمنع بعض الأشخاص الذين حصلوا على التبعية القدوم لمصر لفترة محددة من دخولها بسبب فقدانهم لبسابورتاتهم كما يدعون بالصدق أو الكذب، فإما أن يكون التصرف مع هؤلاء العودة لبلادهم، أو استخراج بسابورتات جديدة لهم من قبل الشهبندرية بمصر ؛ فعلى سبيل المثال أفرج عن عبد القادر النجار من الضبطية بعد أن تبين صحة فقدانه لبسابورته عند وصوله ميناء الإسكندرية فتم استخراج بسابورت جديد له بجنسية إيرانية خاصة، وأنه قد جاء لاستلام تركة أحد أقربائه بناء على طلب القنصل(٧٤٣).

وعلى النقيض من ذلك تم ترحيل شخص يدعى توما Toma الحلبي بعد أن تبين ادعائه بفقدانه بسابورته كذبًا، إذ تأكد لقلم البسابورت من خلال القنصل الإيرانى ببلده أنه لم يحصل على بسابورت يمنحه التبعية، ولم يسبق أن استخرج هذا الشخص بسابورت يحمل جنسيته الأصلية(٧٤٤).كذلك ضبط شخص يدعى يوسف بن دمترى لعدم وجود بسابورت معه، وباستجوابه تبين أنه من أهالى حلب من رعايا الدولة العثمانية، وليس من إيران، ولم يذكر سبب زيارته لمصر فتم التحفظ عليه لحين قرار القنصل فى ذلك فتبين صحة كلامه، وأن بسابورته فقد بأحد الوابورات التابعة للميناء، وعليه تم استخراج بسابورت له كأحد الرعايا العثمانيين بضمانة شيخ الشوام بمصر، مع مخاطبة السفارة الإيرانية باستانبول لاصدار تصريح له بمنحه الجنسية الإيرانية(٧٤٥) كما تبين بالتحقيق أن كل من اسحق بن شلومو، واسحق بن نجوم من أزمير قد حصلا على الجنسية الإيرانية من سفير إيران باستانبول على حد قولهم، غير أن الأخير أنكر ذلك، وأن هذين الشخصين من الرعايا العثمانيين فتم استخراج بسابورتين لهما بذلك (٧٤٦).

من ناحية أخرى كان لا يسمح بدخول بعض الأشخاص الذى حصلوا على التبعية الإيرانية للتردد عليها من وقت لآخر بسبب انتهاء مدة بسابورتاتهم دون تجديدها، والأمثلة على ذلك كثيرة منها، ضبط مهدى قولى أوغلو بقلم بسابورت، والذى حضر مع وابور القليندى العثمانى بدون بسابورت وبالتحرى عنه تبين أنه من رعايا روسيا، وأنه جاء إلى الإسكندرية مع أحد التجار للعمل معه، ومساعدته فى انزال بضاعته من هذا الوابور عند وصوله الميناء فتم إرساله للضبطية للتحقيق معه(٧٤٧) كذلك تم التحفظ على نحو ٧٤ شخصًا بالقلم نفسه بدون بسابورتات، أو

تـذاكر مرور، وإقـامـة تثبـت هويتهم، فضـــلاً عن ادعائهم بالانتماء لإيران، وتنوع أهدافهم فى زيارتهم لمصرـ ما بين إنجاز مأمورية رسـمية، أو للسـياحة، فجرى التحقيق معهم، وقد تبين منه عدم صـحة ادعائهم فى الانتماء لإيران، وأن جنسـيتهم كانت ما بين شـــوام، وأرمن، وأن ما فعلوه إنما كان لتهرب بعضـــهم من دفع عوايد البسـابورت من ناحية، ولطلب بعضـهم فى قضـايا مرفوعة عليهم ببلادهم من ناحية أخرى(٧٤٨).

كما رفض قلم البسـابورت بالميناء المذكور قبول بسـابورتات كل من يعقوب بن قرابيت الأرمنى من طرابلس، ومعوض أبو صـــقر، ومحمد كاظم العجمى، وخليل سرســق من حلب بســبب انتهاء مدة بســابورتاتهم، ورغم ذلك حاولوا دخول البلاد بحجة أنهم حصـلوا على الجنسـية الإيرانية بموجب سـندات تثبت ذلك لكن لم يمنع ذلك من صـدور الأوامر بترحيلهم للبلاد لحين تقديمهم بسابورتات جديدة للتأكد من هويتهم، وسبب الزيارة(٧٤٩).

كما اسـتغل أحد اليهود فرصـة انتهاء مدة بسـابورته فقدم إلى مصرـبتذكرة مرور اشـتملت فقط على بيانات اسـمه، وانتمائه لإيران، ولم يوضـح سـبب الزيارة، ومـدتهـا لكن بـالتحرى عنـه تبين أنه من رعايا فرنســـا بتصـــديق من وكيل الطائفة اليهودية بمصرـ فكان تصرـفه هذا بدافع التمتع بامتيازات التبعية الإيرانية (٧٥٠). أما السيد محمد بن أرسلان فقد تم التحفظ عليه بسبب استخدامه تذكرة مرور بجنسية إيرانية رغم أن جنسيته شامية، فصدر الأمر بعودته إلى بلاده(٧٥١).

أيًا ما كان الأمر فلقد نجحت الإدارة المصرـية فى ضـبط كل الحالات المخالفة للقوانين، والإجراءات الخـاصـــة بـالحصـــول على التبعية الإيرانية من خلال الدقة فى فحص أوراق هؤلاء للتأكد من صـحتها أو عدمه فضـلاً عن اكتشـاف محاولات الغش، والتزوير كما ورد فى أوراق بعضـــهم بهـدف الإنتماء لإيران لكن دون تحمـل أيـة مصـــاريف نظير ذلـك، إلى جـانـب محـاولتهم خـداع الإدارة فى ارتكابهم للعديد من المخالفات دون التعرف عليهم، وتعقبهم، ومن ثم سـوف تقع مسـئولية تصرفاتهم فى ذلك على القنصل فى التصرف مع هؤلاء بالعودة إلى بلادهم، مع إعطاء الفرصة

لغيرهم ممن لا يقصدون عمل هذه المخالفات فى استكمال أوراقهم أو تسديد رسوو أم استخراج بسابورتات جديدة.

وقد بلغ من دقة الإدارة فى ذلك أن أصدرت أمرًا فى سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م بناء على فرمان عثمانى صدر فى نفس السنة يقضى بعدم إعطاء أشخاص قادمين إلى أقلام البسابورتات تذاكر عثمانية كبديلة لتذاكر غير موجودة معهم، لضياعها منهم، أو لأى سبب آخر من شأنه أن يسمح لهم دخول البلاد كرعايا عثمانيين مما يؤدى إلى حدوث أخطار، فإن ذلك ليس من اختصاص هذه الأقلام، فعلى الأخيرة أن تقوم بتسليم هؤلاء الأشخاص للضبطية للتحقق من هويتهم بعد مخاطبة السفارة الإيرانية بإستانبول، والشهبندرية بمصر لاستخراج بسابورتات جديدة لهم ذات بيانات صحيحة عن كافة أمورهم[٧٥٢].

ومما تنبغى الإشارة إليه أن هناك بعض الأشخاص المسلمين ممن حصل على التبعية الإيرانية، وأقاموا بمصر كانوا يرغبون في أداء فريضة الحج معتمدين على التسهيلات التى منحتها الدولة العثمانية لحاملى هذه التبعية من حيث توفير تذاكر مرور لهم تقدر قيمتها بنحو ١٢ قرشًا ونصف قرش عن كل شخص، مع إعفاء الأطفال منها، إلى جانب توفير الحماية اللازمة لهم لحين عودتهم إلى البلاد[٧٥٣]. وقد جاء ذلك تأكيدًا لمعاهدة أرضروم طبقًا للمادة الثانية[٧٥٤]. فقد سمح لأهالى إيران بالحج للأراضى المقدسة مثل ذويهم من سائر حجاج البلاد الإسلامية، ولا يؤخذ ضرائب على أموال تجارتهم، ويتم ذلك عن طريق وزراء الدولة العثمانية، وأمراء الحج، وسائر الحكام، وعند مجيئهم من الشام إلى الحرمين الشريفين يتولى أمناء الصرة الهمايونية (السلطانية) الاهتمام بأمورهم، وفى حالة وفاة أحدهم أثناء الحج يتم التحفظ على تركته، وتدوينها بالسجلات بمعرفة أهل الشرع لحين قدوم ورثته أو وكيله الشرعى[٧٥٥].

وفى حالة عجز بعضهم عن تحمل تكاليف الحج كانت الدولة العثمانية تتحمل ذلك ابتغاءً لوجه الله تعالى، فعلى سبيل المثال صدر أمر فى سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م من قبل الدولة العثمانية إلى الإدارة المصرية بتحرير ثلاث تذاكر مرور لثلاثة فقراء إيرانيين مقيمين بمصر من قبل قلم البسابورت بميناء الإسكندرية بهدف الحج[٧٥٦] كما سمح لأحد الأشخاص القادمين من حماه إلى مصر من رعايا إيران

بالحج دون تحمل أية مصاريف نظرًا لعجزه عن ذلك[٧٥٧].

وإن كان فى بعض الأحيان قد حاول القنصل الإيرانى بالإسكندرية التدخل فى اختصاصات هذا القلم فيما يتعلق بمراجعة بسابورتات هؤلاء عن طريق إرسال أحد الياسقجية من قبله لتسليم تلك البسابورتات إليه، لكن رفض مسئولى هذا القلم لأن ذلك من اختصاصاته فقط[٧٥٨] ربما كان هذا التصرف من قبل القنصل يهدف من خلاله التوسع فى ممارسة نفوذه على كل الأمور التى تخص رعاياه باعتباره هو الممثل لهم بمصر .

من ناحية أخرى سمح لليهود المقيمين بمصر ـ ممن حصلوا على الجنسية الإيرانية بزيارة القدس الشريف، لكن مع مراعاة الدقة مع هؤلاء فى مراجعة بسابورتاتهم منعًا لأية مخالفات، مما يستلزم الأمر انتظارهم وقتًا قد يطول أو يقصر حسب الانتهاء من ذلك مما يؤثر على المدة الممنوحة لهم فى إتمام هذه الزيارة، فكان من شأنه اعتراض هؤلاء على طول هذه الإجراءات، وعلى احتجازهم بالضبطية لحين الانتهاء من ذلك، لذا طالبوا القنصل بمخاطبة الإدارة المصرية بتقديم تسهيلات لهم فى هذا الأمر[٧٥٩]، لكن يمكن القول أن ما اتخذته الإدارة حيال ذلك إنما تنفيذًا لأوامر الدولة العثمانية فيما يتعلق بزيارة هؤلاء لهذا المكان المقدس، وموقف اليهود منه .

ثانيا: النشاط الاقتصادى للإيرانيين

جاءت أنشطة الإيرانيين ورعاياهم الاقتصادية والتى تركزت بالإسكندرية وميناءها تمثل عبئًا جديدًا على القنصل، ومعاونيه فيما يتعلق من متابعتها، وحمايتها، وتوجيه القائمين عليها فى إدارتها وفقًا لقوانين البلد التى يعيشون فيها منعًا لمجازاتهم، وتطبيقًا لمعاهدة أرضروم السابقة[٧٦٠].

تنوعت هذه الأنشطة تبعًا لحجم رؤوس أموالهم، وخبرتهم بها، فاستطاعوا - بقدر الإمكان-تحقيق ثروة لا بأس بها، وقد دارت تلك الأنشطة من خلال مجلس التجار فيما يتعلق بالنظر فى كافة المعاملات المالية التى تتم بين التجار وبعضهم، وما ارتبط بها من مشكلات لعدم التزام أيٍّ من الطرفين بما تم الاتفاق عليه، إلى جانب تقدير الرسوم، والعوايد المقررة عليهم، وفى حالة حدوث مخالفات من قبل بعضهم كان يرفع الأمر للضبطية للنظر فيه، مع إبلاغ قنصلهم للوقوف على ما جرى من

التحقيقات، والحكم الصادر عنها[٧٦١]. وقد جاء ذلك تأكيدًا للفرمان الصادر فى سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م الذى يقضى بتسجيل أسماء كل التجار الإيرانيين المقيمين بمصر، أو بأماكن التجارة التى يتواجدون بها بمصر لدى الدفتردار ثم إرسالها إلى استانبول من أجل القبض على هؤلاء نظرًا لتجاوزهم فى احترام قوانين الدولة العثمانية، والتمرد عليها[٧٦٢].

أما عن الأنشطة التجارية التى مارسها بعض الإيرانيين فقد تنوعت ما بين تجارة العقارات، والأراضى، وبعض السلع، إلى جانب تجارة الحيوانات . فإذا بدأنا بتجارة العقارات، نجد أن بعض الإيرانيين أقبل على شراء أراضى لبناء عقارات تجارية عليها[٧٦٣] بهدف تأجيرها نظير أجرة، وقد جاءت العديد من الأمثلة التى توضح ذلك نذكر منها اشترى حسين أغا بهلوان قطعة أرض بالقرب من الميناء الغربى بهدف إنشاء وكالة عليها لتأجيرها[٧٦٤]. كما كان لروفائيل **Rufail** الإيرانى أرضًا بكل من الإسكندرية، والبحيرة أقام عليها منشآت عقارية تضمنت منازل للسكنى، ومحلات تجارية قام بتأجيرها نظير أجرة، ونظرًا لإقامته بالإسكندرية فقد وكل أخيه لجمع إيرادات تلك المنشآت بالبحيرة سنويًا، وقدرها ٤٦٠٠٠ قرش بعد تسديده للرسوم والعوايد المقررة عليه[٧٦٥] فى حين اشترت عزة بنت جوانى، من روفائيل انكيري **Rufail Inkeri** ناظر قلم البسابورت بميناء الإسكندرية، كلاهما من رعايا إيران حانوتا برأس التين مساحته ١٢ قيراطًا ونصف قيراط بثمن خمسين بنتو ذهبًا[٧٦٦] خصص لتجارة الحبوب[٧٦٧]أما يوسف خشخشيان فكان يملك محلاً بالعطارين قام بتأجيره[٧٦٨] يليه رجب على أغا الإيرانى الذى اشترى ستة قراريط وربع قيراط من كل من إبراهيم بك اكنجى[٧٦٩] ورديان، وعلى أفندى رشدى، بشارع محرم بك بـ ١٢٠ ريالاً بهدف إنشاء عقارات سكنية، ومحلات لتأجيرها[٧٧٠] ولنفس الهدف امتلك موسى بن خليل – إلى جانب مساحة أرض بالمنشية – قطعة أرض بدمنهور مشتراه من عوض قزمان[٧٧١]، وكان ذلك رغبة منه فى التوسع فى شراء الأملاك تحقيقًا للمزيد من الأرباح،أما قسطندى بندلى **Qustandi Pendali** فإلى جانب وظيفته ككاتب للقنصل الإيرانى بالإسكندرية عمل بتجارة العقارات، ربما كانت وظيفته هذه سببًا فى تكوين ثروة لا بأس بها استغلها فى هذا المجال، وقد

اتضح ذلك من خلال مساحات الأراضى المشتراه لحسابه لاستغلالها فى إنشاء منشآت سكنية، وتجارية بالإسكندرية، فكان من ذلك مساحة أرض امتلكها برأس التين بنى عليها مساكن، وإسطبل لتربية الخيول لحسابه[٧٧٢] كما كان له عدة محلات بالقرب من الميناء الغربى قام بتأجيرها للتجار نظير أجرة[٧٧٣]كما امتلك قطعة أرض مساحتها ستة قراريط بحى الجمرك أقام عليها منازل، ومحلات أيضًا للإيجار[٧٧٤] يضاف إلى ذلك حاصل (مخزن) برأس التين قام بتأجيره لأحد تجار الحبوب المصريين[٧٧٥]وكذا سبعة عشرة قيراطًا مشتراه من إسماعيل بك بنحو ١٥٥١ بنتو بالدقهلية أنشأ عليها منشآت عقارية تجارية معدة للإيجار[٧٧٦]. وهذا يعنى أن قسطندى لم يكتف بوظيفته فقط، بل شرع فى ممارسة هذه التجارة، والتى فى سبيل نموها توسع خارج الإسكندرية، إلى مناطق أخرى كالدقهلية رغبة منه فى زيادة الأرباح، والبحث عن أراضى أقل ثمنًا عما هو موجود بالإسكندرية. كما امتلك نقولا أديب الإيرانى قطعتى أرض بكل من الإسكندرية، والغربية بنى على كل منهما منزلين، ومحلين، وعدد من الأكشاك قام بتأجيرهم نظير أجرة[٧٧٧]كما امتلكت خديجة بنت محمد الإيرانية كميراث عن والدها منزلين، وثلاث محلات بمصر قامت بتأجيرهم لأحد المصريين [٧٧٨].

من ناحية أخرى اتجه بعض الإيرانيين إلى استثمار رؤوس أموالهم عن طريق الشراكة مع أشخاص آخرين، لعل حجم رؤوس أموالهم لا تكفى لعمل مشاريع بهدف تحقيق الربح، فكان من هذه المشاريع فتح قهوة ما بين محمد الإيرانى، ومحمد العقاب بالمنشية بموجب عقد نص فيه على ملكيتهم لها بالتساوى، وعدم بيع نصيب أحدهما دون الرجوع للآخر، وقد تم استخراج حجة بذلك[٧٧٩].

وبطبيعة الحال صاحب هذا النشاط عدة مشكلات رفعت إلى الضبطية للبت فيها مع مشاركة القنصل فى وضع الحلول لها إن أمكن، تعددت الأمثلة على ذلك نذكر منها اشتكى حسن الجندى الإيرانى بالإسكندرية للضبطية بأنه يمتلك مساحة أرض بناحية زبيدة[٧٨٠] بالبحيرة بنى عليها محلات تجارية لكن قام شخص يدعى أبو زديرة زيدان بالإستيلاء عليها بدعوى أنها ضمن أملاكه دون أن يقدم حجة بذلك مما ألحق الضرر به، خاصة وأن هذه المحلات كان يعيش من إيرادها فتم مخاطبة الشهبندر للنظر فى ذلك وفحص حجة ملكيته لهذه الأرض بواسطة مهندسين متخصصين [٧٨١].

وبحضـور ترجمان القنصـل (باش شـهبندر) فى شـكوى مقدمة من موسى أغا الإيرانى بدمنهور ضـد عوض قزمان القبطى أوضـح هذا الترجمان أن المدعى عليه قام ببناء حائط كفاصـــل بين أرض المدعى، وأرضـــه، لكنه أدخل فى بنائه مســاحة قدرت بنحو ســتة أمتار بواسـطة مهندس، وأن المسـاحة المسـتقطعة الأخيرة هى فى الأصـل ضـــمن مســاحته بموجب حجة معه فتم عرض الأمر على القنصـــل عن طريق فحص الحجتين بواسـطة مختصين للفصل فى ذلك[٧٨٢] كما تبين للضبطية - بواسطة الترجمان - شـــكوى رجب على أغا المقامة ضـــد على بك رشـــدى أن المدعى تضرـــر من عدم اسـتخراج حجة له بأرض اشـتراها من الثانى بغيط العنب بالإسكندرية رغم أنه سدد ثمنها للمدعى عليه، فلما اسـتدعى الأخير تحجج بانشـغاله بأمور أخرى مما كان سببًا فى تأخره فى إخراج ســـند الملكية لهذه الأرض فتدخل القنصـــل لجلب حق موكله[٧٨٣]، ربما كان هذا التصرـف الصـادر من المدعى عليه بهدف ابتزاز المدعى فى الحصول على مبلغ أكثر مما حصل عليه من ثمن هذه الأرض .

بينما ادعى قسـطندى بندلى المذكور سابقًا على السيد محمد الغريانى بسبب قيـام الأخير بفتح منفذ على أحد المحلات التى يملكها المدعى برأس التين دون ســـند قانونى، وبحضــور الترجمان، أوضـح رغبة المدعى فى إحالة الأمر إلى مصـلحة التنظيم لاثبات ذلك، ورد حقه(٧٨٤) كما تقدم بدعوى ثانية على محمد حسـين الإيرانى أيضـاً الذى اســتأجر محلاً آخر بنفس المكان ثم قام بهدمه دون علمه، ولما سـأله عن ذلك أجاب بأنه يريد إجراء تعديلات بالمحل خاصة وأنه مطل على عربخانة ملكًا للمدعى، فأراد عمل فاصـــل بينهما بســـبب الروائح الكريهة التى تنفذ منها مما أثر على عمله بهذا المحل، لكن بالتحقيق تبين خطأ المدعى عليه الذى لم يكن من حقه كمســـتأجر أن يتصرـــف فى ذلك دون علم المالك فصـــدر الحكم - بتدخل القنصـــل -بطرده من المحل، مع تغريمه قيمة ما تسبب فى هدمه باعتباره مخالفاً لقوانين الإيجار[٧٨٥].

ثم جـاءت تجارة بعض الســـلع التى نالت اهتمامًا واضـــحًا من قبل بعض التجـار الإيرانيين تبعا لرؤوس أموالهم، وخبرتهم بها، ومدى احتياج الأهالى لها جاء فى مقدمة هذه السلع المحاصيل، وعلى رأسها القطن نظرًا لاشتهار مصر بجودته إذ كانوا يقومون بشرائه سواء من المزارعين، أو التجار ثم يخصصوا جزءً منه لتصديره للخارج لزيادة الطلب عليه، وفى سبيل ذلك كان يقبلون على شراء محلات أو إيجارها

لممارســـة تلـك التجارة فكان من أشـــهر تجاره محمد نور الدين الذى كان يجلب قطنه من مزارعي طنطا، ويبيعه بمحل له بالمنشية[٧٨٦] ثم حنا جباره الذى كان لـديـه حانوتين بمينة البصـــل للقطن المجلوب من البحيرة[٧٨٧] ومحمد أغا ميس الذى كان لديه أكثر من محل فى مينة البصـل، والمنشـية، والجمرك[٧٨٨] ومنهم من تاجر فى بذرته مثل أبو العطا عاشور عن طريق محل له بالمنشية[٧٨٩].

ثم جاءت تجارة الحبوب بأنواعها فمن أشهر تجارها الإيرانيون بالإسكندرية عبـد الوهـاب يونس الـذى كـان لـديـه وكـالـة لتجـارتها[٧٩٠]، كما كان كل من الياهو حـاييم، ويهودا قرارجى من رعـايـا إيران شريكـان فى وكالة لهذه التجارة[٧٩١] ثم عبد الله الإيرانى الذى كان لديه حاصـل بمينة البصل لذلك[٧٩٢] كذلك كل من محمد حسين الـذى كـان يجلـب أرزه من الدقهلية [٧٩٣]، وعلى حاجى الخياط الذى كان لديه محل بالإسكندرية لتجارة القمح[٧٩٤].

وقد رغب بعض تجار الحبوب من الرعايا الإيرانيين التوسـع فى هذه التجارة عن طريق استئجار أراضى زراعية لتكون مورد لهذه التجارة بدلاً من شرائها من تجار مثلهم، وهـذا يكلفهم الكثير، لـذا اتجهوا بتفكيرهم لـذلـك ليتولوا هم مهمـة توزيع الحبوب على من يرغبون من التجار لحسـابهم، ومن هؤلاء اسـتأجر سـعد بحران من الرعايا الذي اسـتأجر مسـاحة قدرها ٢٩٤ فدانًا من حســن برتو بدمنهور لمدة سـنة خصـصـها لإنتاج الحبوب مع ملاحظة أن المؤجر خصـص ثمن إيجارها لصـالح الأيتام [٧٩٥]. ومنهم من اقتصرــ على تجـارة نوع واحد منها فقط وهو الأرز، ربما يرجع ذلك إلى أن رؤوس أموالهم لا تكفى لتجارة أكثر من محصول ؛ فمن أشهر تجاره محمد أبو الـدلو الـذى كـان يجلب أرزه من دمياط بكميات كبيرة[٧٩٦] وحبيب غورى الذى كان يجلب الأزر من تجار الغربية إلى محل له بالإسكندرية[٧٩٧] .

ومن المحاصــيل التى جذبت بعض التجار الإيرانيين الدخان رغم خضـــوعه للرقـابـة الشـــديدة من قبل الدولة العثمانية[٧٩٨] إلا أنه كان يحقق مكاســـب كبيرة لزيادة الإقبال عليه، يضـاف إلى ذلك كانوا يستوردون كميات كبيرة منه بأسعار عالية خصـــص للإرســـتقراطيين الذين لا يقبلون على الدخان المحلى لرداءة جودته مما أثر على ترويجه هو والدخان التركى، لكن فى الوقت نفسه كان عليهم الالتزام بدفع

العوايد، والرســـوم المقررة عليه، والتى تراوحت ما بين عشرـــين إلى ثلاثين قرشًـــا عن كل أقة من الدخان، أو التنباك الواردين من الخارج من الأصـــناف عالية الجودة، وخمســة قروش على الأصـناف رديئة الجودة(٧٩٩). فكان من أشهر تجاره حنا الإيرانى الذى كان يورد كميات كبيرة منه إلى تجار طنطا بالتقسيط نوعًا من تحفيزهم على اســتمرار الشرــاء منه (٨٠٠). كذلك كل من عبد الله طاهر الإيرانى الذى كان لديه محلاً للدخان بالقرب من الميناء الغربي، ويعتبر من أشـــهر مســـتوردى الدخان، وقد وزع كميات منه على بعض التجار بالإسـكندرية(٨٠١) ومحمد باقر، وسـعيد بن رسلان اللذان كانا يسـتوردان الدخان الأوروبي، والتركى بكميات كبيرة عبر ميناء الإسـكندرية وترويجه داخل البلاد(٨٠٢).

ثم جاء محصـــول البن الذى أقدم عليه بعض الإيرانيين لكثرة أرباحه فمنهم عباس أغا القهوجى الذى كان لديه حانوت لهذه التجارة بالإسكندرية(٨٠٣). يضاف إلى ذلك محاصـــيل أخرى أقبل عليها قلة من الإيرانيين، ربما لقلة أرباحها، منها الصـــمغ، والحمص، والنيلة(٨٠٤) .

كما عمـل البعض منهم بتجـارة الفواكـه، وعليـه امتلك بعض تجارها جناين لتدعيم تجارته، فمن أشـهرهم إسـماعيل صـفى الدين كان لديه جنينة بجوار جناين الأوروبيين بالإســكندرية اشــتملت على ســواقى، وصــهاريج لزوم زراعتها بعد فتح تراخيص بذلك مع دفع كافة الرسـوم، والعوايد على ذلك(٨٠٥). ثم جاءت سـلع أخرى دخلت فى اهتمامات بعض التجار الإيرانيين ورعاياهم مثل المشروبات (العصائر) نظرا لأهميتها فى عدم اسـتغناء الأهالى عنها، فكان من أشـهر تجارها عبد الرحمن الإيرانى، والذى كان يملك محلاً لها بالعطارين(٨٠٦).

كذلك تاجر الإيرانيون فى الأقمشـة لاسـيما الحرير نظرا لنقص كمياته بمصرـ فاشــتغل به هؤلاء من أجل ترويجه بها بعد اســتيراده من الخارج، فكان أشـــهرهم يوســف وصــلان العجمى الذى كان يسـتورد الحرير من بلاده، ويقوم بتوزيعه على تجـار الإســكـنـدريـة بـالتقســيط لارتفاع أســعاره(٨٠٧)، ومنهم من اتجه إلى تجارة المفروشـات كالسـجاد، والأكلمة، نظرًا لاشتهار إيران بهما فكانوا يقومون بجلبها منها ثم ترويجها داخل البلاد وكان من أشهر تجارها إسماعيل أغا(٨٠٨)، ومحمد على(٨٠٩).

كما اتجه بعضـــهم إلى تجارة الجلود مثل إســـماعيل محمد الكونترجى الذى كـان يشــترى كميـات كبيرة من المـدابغ بأقســاط ليســدد من أرباحها قيمة هذه الأقسـاط(٨١٠). كذلك عثمان كوسه، وإسماعيل محمد اللذان كانا يحصلان على الجلود من المدبغة الميرية بأقساط تسدد شهريًا بإشراف مجلس التجار(٨١١).

ثم جاءت سلع أخرى دخلت فى اهتمامات قلة من الإيرانيين لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة مثل الأخشـاب والتى كان يتم اسـتيرادها من الخارج لاسـيما من بلاد الشـام لذا عمل بها بعض الشـاميين ممن حصـلوا على التبعية الإيرانية(٨١٢) كذلك الذهب باعتباره من السـلع التى يعتمد عليها النساء فى زينتهن بالدرجة الأولى، ولكى يتميزوا فى هذه التجارة اسـتعانوا بالأرمن الموجودين بمصر لما عرف عنهم من مهارة فى صناعة الذهب مثل إبراهيم الجواهرجى الذى كان يحصل على ذهبه المصنوع من يوسف كدابيديان **yusuf Kadabiedyan** الأرمنى الجواهرجى بالإسكندرية(٨١٣).

إضـــافـة إلى ذلـك ظهر نوع آخر من التجـارات لفـت نظر بعض الإيرانيين ورعاياهم ألا وهى تجارة الحيوانات باعتبارها سـلعة مهمة للأهالى سـواء للغذاء، أم لاســـتخدامها فى بعض الأشـــغال، فجاء تركيزهم على الخيول، والمواشى لكثرة الطلب عليها . فبالنسبة للخيول كان من أشهر تجارها بالإسكندرية سرسق الإيرانى الذى كان يحصـل عليها من قبل ملتزم مصـلحة الحيوانات، ويسـدد ثمنها بالتقسـيط شهريًا(٨١٤) وكـذلـك عبد الحميد بن على الذى كان يســـتورد منها أعدادًا كبيرة يســـتعين بها فى تحسـين فى بعض السـلالات بمصر(٨١٥) . أما المواشى فكان من أشـهر تجارها محمد أغا عجم أوغلى المقيم بـالبحيرة، والـذى كـان لـديـه حظـائر لترتيبهـا، ويورد لبعض تجار الأقاليم، كالإسكندرية(٨١٦).

ومما يلفـت النظر أن بعض هـذه التجـارات اقترن بهـا عـدد من النزاعـات بسبب عدم التزام أىً من الطرفين سواء إيرانى، أم من جنسيات أخرى، أم من الأهالى بم تم الاتفاق عليه بينهم سواء متعلقة بالبيع أم الشراء، أم تسديد الرسوم، والعوايد المقررة على بضائعهم، أو الالتزام بتسديد أجرة محلات استخدموها لتجارة سلعهم فى ميعادها، فنذكر من ذلك على سـبيل المثال لا الحصر أبلغت الضبطية بناء على تقرير أرسل من قبل مجلس تجار طنطا وكيل القنصل بالإسكندرية أن محمد نور الدين

تاجر القطن المذكور سابقًاً تأخر فى تسديد أثمان قطن مباعة له من قبل أحد التجار بطنطا رغم تعهده بتسـديدها على أقسـاط شـهرية، ومن ثم طلب من هذا الوكيـل احضـار المـدعى عليـه على يـد اليـاسـقجى لشـيخ تجار طنطا لحل تلك المشـكلـة[٨١٧] كـذلك طالب مجلس التجار، عبد الوهاب حلمى يونس تاجر الحبوب المـذكور سـابقـا- بـدفع مبلغ ٧٥٠ قرشًـا نظير شرائـه كميـة قمح من أحـد التجـار بالإسـكندرية[٨١٨] ونتيجة لعدم التزام كل من إلياهو حاييم، ويهودا قرراجى من تجار الحبوب كما أشرنـا من قبـل - بـدفع مـا تبقى من ثمن قمح تم شراؤه من أحـد تجار رعـايـا الدولة العثمانية ومقداره ٨٩٠١٠ قرش فقد تم اسـتدعائهما من قبل مجلس التجـار لتسـديـد ما عليهما [٨١٩]. ونتيجة لوفاة محمد المنزلاوى المصرى الذى كان شريكًا لكل من إبراهيم شـمس، وإبراهيم بيجى الإيرانيين فى شركة لتجارة الحبوب والتى كان مقرها فى مديرية الغربية فقد طالب مجلس التجار، الشـهبندرية بمصر بمطالبة الورثة برد حق الشخصين فى رأس مال الشركة وقدره ٣٧٧٩٥ قرشًا [٨٢٠]. وبناء على شـكوى مقـدمـة من طائفة القبانية لمجلس التجار بأن على حاجى ولى الخياط تاجر الحبوب - المذكور سـابقاً - لم يدفع مبلغ ٥٩٦ قرشًا قيمة وزن قمح له موجود بميناء الإسـكندرية حيث أعطى له مهلة ثلاثة أيام لدفعه، لكنه لم يلتزم بذلك فتمت مطالبته عن طريق وكيل القنصل بدفع المبلغ، أو التحفظ على القمح[٨٢١].

ونظرًا لعـدم التزام بعض تجـار الـدخـان من الإيرانيين بقوانين تجارته - كما أشرنـا من قبل - تم القبض عليهم وإرسـالهم للضـبطية للتحقيق معهم بعلم من مجلس التجار، والقنصل فعلى سبيل المثال ضبطت كميات من الدخان المهرب لصالح سـعيد بن رسـلان على يد عسـاكر خفر السـواحل بميناء الإسـكندرية، ومن ثم تمت مصـادرتها لصـالح الإدارة بعد إخبار قنصـله بذلك[٨٢٢] وبناء على شـكوى مقدمة من طائفة الدخانين بمصر ضـد أربعة تجار إيرانيين قاموا بتهريب دخان، وبيعه لبعض التجار دون علمهم، فضـلاً عن امتناعهم عن دفع رسـوم على دخان اشتروه من هذه الطائفة فطالب مجلس التجار بضـبط الدخان الموجود بحوزتهم للتأكد من أنه مهرب أم لا، مع إلزامهم بدفع الرسوم المتأخرة عليهم[٨٢٣].

ويبـدو أن تهرب بعض التجـار الإيرانيين من دفع الرســـوم والعوايـد على بضـائعهم كان كبيراً، وذلك بحجة أنهم من أصحاب التبعية الإيرانية، وما صاحبها من امتيازات واسعة بمساعدة القنصل ومعاونيه فى الامتناع عن دفعها لكن الإدارة ألزمت بـالدفع، أم التحفظ على بضـــائعهم، فعلى ســـبيل المثال تقدم جمرك الإســـكندرية بشكوى لمجلس التجار بشأن تهرب رزق الإيرانى من دفع عوايد قدرها ٢٨٤٣٩ قرشًا، وثلاث بارات مقررة على ١١٢ قطعة صمغ قام بتصديرها للخارج[٨٢٤] كما طالب أيضًا يوسـف شريف بدفع مبلغ ٣٢٨٧ قرشًـا و١٣ بارة نظير رسـوم، وعوايد مفروضة على كمية من الحبوب المستوردة لحسابه[٨٢٥].

كما تقدم نفس الجمرك بشـــكوى أخرى ضـــد محمد الجندى تاجر الحمص بسـبب تأخره فى دفع رسـوم اسـتيراده من الشـام، وباستجواب المدعى عليه تبين أنه يمر بضـائقة مالية خاصـة وأنه لم يدفع حتى ثمن الحمص المشـترى من أحد الشـوام، ويدعى محمد على وقدره مائة بنتو، ومائة جنيه إنجليزى[٨٢٦]، وقد تعهد بســداد كل ذلـك عنـد بيع هذا الحمص، ولكى يضـــمن مجلس التجار دفعه للمبلغ قام بالتحفظ على محلـه لحين بيعـه للحمص، وفى حـالـة عدم التزامه ســيتم الحجز على الحمص، وبيعه لتســديد ما عليه[٨٢٧].كما طالب الجمرك أيضًـا بمبلغ ١٤٦٥ قرشًــا كرســوم، وعوايد مفروضة على خيول مستوردة من الخارج لحساب عبد الحميد بن على، فألزم بدفعها من قبل مجلس التجار[٨٢٨].

أمـا عن المنـازعـات الخـاصـــة بعدم التزام بعض التجار الإيرانيين ورعاياهم بتسـديد أجرة محلاتهم فقد تعددت هى الأخرى، منها ادعى عبده سـعران من رعايا الدولة العثمانية على محمد مهدى الإيرانى بســبب تأخر الأخير عن دفع أجره المحل الذى اســتأجره المدعى عليه منه حيث تعهد فى عقد الإيجار بدفع ١٨ ريالاً ســنويا فقام المدعى عليه بدفع ثمانية، والباقى ســيتم تســديده على أقســاط لكنه لم يف بوعده فتدخل القنصـل لحل المشكلة وديًا خاصة وأن المدعى عليه يمر بضائقة مالية، وبعد مشـاورات أقنع القنصـل المدعى أن يتسـلم باقى حقه من المدعى خلال ثلاثة أيام على أن يدفع ثمانية ريالات وليس عشرــة، نظرًا لظروفه المادية المتدهورة فوافق المدعى بدلاً من ضياعهم[٨٢٩] . كذلك ادعى محمد عريف على زوجة أحمد سليم،

والذى ادعت أنه إيرانى حيث أن المدعى عليها اسـتأجرت أرضًـا من المدعى بجهة الجمرك اشتملت على محل لتجارة الخشب فطلب منها المدعى إخلاء الأرض بما عليهـا أم زيـادة الإيجـار خـاصـة بعد انتهاء مدة الإيجار، لكنها رفضـت، وطالبته بتجديد العقد بنفس الإيجار فأحيل أمرها إلى الضـبطية، وبالتحقيق معها أصرت على عدم إخلاء الأرض مع عدم زيادة الإيجار فحكم عليها بالسـجن، لحين انتهاء التحقيق الـذى تبين من خلالـه أن هـذه المرأة ادعـت أنها متزوجة من أحد الإيرانيين دون أن تقـدم أدلـة تثبـت ذلك، فطالبت الضـبطية زوجها لتقديم عقد الزواج لكنه هرب، لكن بالتحرى عنه تبين أن المذكور وزوجته من الشـوام، وليس هناك ما يثبت صـحة حصـولهما على التبعيـة الإيرانيـة، ومن ثم فهما يعـاملان معاملة الرعايا العثمانيين، وعليـه طـالبت الضـبطية القنصـل - الذى حاول الإفراج عن هذه المرأة لكن دون جدوى- بعدم التعرض لهذه الأرض على اعتبار أنها ليسـت ملكًا لها بل لصـاحبها(٨٣٠)؛ ربما كان ذلك بدافع التحايل على المدعى بادعائها الانتماء لإيران للتمتع بحمايتها من أية أخطار تتعرض لها، لكن تمكنت الضبطية من كشف الأمر .

كما وجدت مشـكلات بين إيرانيين وأطراف أخرى بسـبب مطالبة الإيرانيين بأثمان بضـائع باعوها، وتأخر المشـترين فى سـداد أثمانها، فى الميعاد المحدد لهم ؛ فعلى سـبيل المثال تقدم أحد التجار الإيرانيين بشـكوى إلى مجلس التجار بأنه باع كمية من الدخان لأحد التجار بطنطا، ولم يدفع ثمنه فى الميعاد المحدد بينهما فتم النظر فى الأمر لرد الحق لصـاحبه(٨٣١). كما اشـتكى عبد الله طاهر تاجر الدخان بأنه باع كمية منه بثمن ٩٣٣ قرشًـا لإبراهيم الأسود الدخاخنى من رعايا الدولة العثمانية، ولكنه ماطل فى دفع المبلغ فطـالبـه مجلس التجـار بالحضـور، فلما حضرـ تعهد بدفعه(٨٣٢). كما اسـتدعى المجلس محمد عبد الغفار بسـبب تأخره فى سـداد مبلغ ١٣٣٥٨ قرشًـا ليوسـف وصلان العجمى تاجر الحرير نظير كمية اشتراها من الأخير فتم إلزامه بدفع المبلغ فى حضـور كل من ضـامنه، ووكيل القنصـل، والمترجم(٨٣٣). كما طالب المجلس المذكور بحضـور أبو الخير غراب من الدقهلية بسـبب تأخره فى دفع مبلغ ٨٤٦٠ قرشًا لعلى بن عبد الله الإيراني عن ثمن قمح، وشـعير لكن تبين للمجلس من قبل مديريته أن أبو الخير غراب توفى، ومن ثم قرر المجلس إلزام الوصى على تركته بتسـديد ذلك المبلغ (٨٣٤). من ناحية أخرى ألزم حسن على الشربتلى تاجر المشروبات بدفع مبلغ

قدره ٢٥٧٣ قرشـا ونصـفًا قرش تأخر فى سـداده لعبد الرحمن حسـين نظير مشروبات مشـتراه منه، وقد تعهد أمام المجلس بسـداده[٨٣٥] ومثله بعض تجار الأرز من الغربية الذين تأخروا فى تسديد مبلغ ١٠٣١٢ قرشًا نظير أرز مباع لهم من حبيب غورى فاشـتكى الأخير للمجلس مطالبًا حصوله على هذا المبلغ طبقًا للاتفاق المبرم مع هؤلاء فتم استدعائهم لحسم الأمر[٨٣٦].

وأحيانًا كان بعض التجار الإيرانيين يطالبون بتعويض عن بضـائعهم التى تعرضـت للتلف، أم الغرق من صـاحب وسـيلة النقل البحرى المحملة بها إذا ما تعرضـت لحادث غرق نتيجة إهمال من قبودانها، أو للتصـادم مع مثليتها بطريق الخطأ، فعلى سـبيل المثال اشـتكى إبراهيم النجار الإيرانى، إسـماعيل قبودان صـاحب المركب التى كانت محملة بغلال للمدعى لمجلس التجار إذ تعرضـت تلك المركب للغرق عندما خرجت من ميناء الإسـكندرية فى طريقها للشـام بسـبب عدم التزام قبودانها بالحمولة المحددة لها إذ كان يحمل معها بضـائع أخرى لتجار آخرين، وهو ما يعد تقصيراً من قبل مسئولى التفتيش على مشحونات وسائل النقل البحرى لاسيما موظفى الأرصـفة بالميناء، فرفع الأمر إلى الضـبطية لاسـتدعاء صـاحب المركب، والمسئولين عن ذلك من قبل الميناء بعلم من ريسه، مع تدخل القنصل للنظر فى الأمر أيضًا، وجلب حق موكله من صاحب هذه المركب[٨٣٧] .

على أية حال لقد تمتع التجار الإيرانيون بالامتيازات الممنوحة لهم فى ممارسـة أنشـطتهم محققين من وراء ذلك مكاسـب بغض النظر عما ارتبط بها من منازعات، ودعاوى أحيانًا سـواء من قبل الإيرانيين، أو غيرهم ممن تعاملوا معهم فى هـذا المجال، أو لاضـطهادهم لفترة من الفترات بسـبب توتر العلاقات بين بلدهم، والدولة العثمانية، كذلك توافرت لهم سـبل الحماية من قبل القنصـل، ومعاونيه فى متابعة تلك الأنشـطة، وحل المشـكلات المرتبطة بها، فضـلاً عن حراسـتها من قبل الياسـقجية، والقواسـة . لكن فى الوقت نفسـه كان عليهم أداء واجبهم فى تنفيذ كافة القوانين المفروضة على أنشـطتهم من قبل مجلس التجار من حيث تسـديد الرسـوم، والعوايد[٨٣٨]، وشراء الأملاك، أو إيجارها، وتسـديد ديونهم بقدر الإمكان فى ميعادها، وإن حدث تفاوت فى تنفيذها بين بعضهم البعض نظرًا لظروفهم المادية، أو بدافع

المماطلة إلى غير ذلك، لكن فى نهاية الأمر نجح المجلس المذكور فى تقييدهم من حيث إلزامهم بأداء ذلك خلال مدة محددة، ومناسبة لهم فى الوقت نفسه لتنفيذ ذلك منعًا للمجازاة .

من ناحية أخرى حاول بعض فقراء الإيرانيين البحث عن طرق تساعدهم على العيش، من هذه الطرق، العمل كحرفيين لبعض الصناعات التى يتقنونها، فكانوا يندرجون تحت طوائفها برئاسة شيوخها لمتابعة أعمالهم نظير أجرة فمن ذلك أحمد فرغلى الذى كان يعمل ضمن طائفة المبيضين، وقد بلغ من مهارته فى عمله اضطهاد شيخ الطائفة له خشية أن يتولى مكانه خاصة، وأنه نال إعجاب الإدارة فاختارته مقاولاً يتولى جمع المبيضين فى الوقت الذى تحتاجه لانجاز أشغال عاجلة، لذا طالبت من شيخه عدم التعرض له بأى حال من الأحوال[٨٣٩]. كذلك قاسم فياض الذى عمل ضمن طائفة السيرجة، وقد أثبت مهارته فى ممارستها[٨٤٠].

وعلى الجانب الآخر تكونت طائفة لكتابة العقود بكافة أنواعها سواء لشراء الأملاك أو إيجارها، أم لكل ما يتعلق بالمعاملات المالية من ديون، وقروض، إلى غير ذلك، فمن بين الرعايا الإيرانيين الذين عملوا بها سوما بيلى إسماعيل، الذى أثبت جدارته فى ممارسة مثل هذا النوع من العمل لدرجة أنه طالب بتعيينه شيخًا على هذه الطائفة فرفع الأمر إلى مجلس التجار للنظر فى ذلك من قبل شهبندريته بمصر والتى أقرت باستقامته، وبحسن أدائه فى العمل، فتم تعيينه بعد أخذ كافة الضمانات عليه من الاستقامة، والأمانة، وتأدية الرسوم المقررة عليه[٨٤١].كما عمل إسماعيل محمد ضمن هذه الطائفة بعد أخذ كافة الضمانات عليه[٨٤٢].

كما لجأ بعض الإيرانيين ورعاياهم ممن يقيمون بالإسكندرية إلى طريق آخر للاستثمار ممن توافرت لديهم أموالاً استغلوها فى القروض نظير فائدة، وإن كانت الوثائق الخاصة بذلك لم تذكر نسبتها، ربما كان ذلك رغبة من الطرفين باعتباره سراً بينهما حتى لا تكتشف الحكومة أمره مما يثير المشكلات للاعتراض عليها؛علاوة على شبهة الربا. وبطبيعة الحال اقترن بمسألة القروض مشكلات عدة لعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه بين المقرض، والمقترض من حيث طريقة السداد فى مواعيد محددة مما يؤدى إلى رفع المنازعات بشأنها لقلم الدعاوى الخاص بشكوى الإيرانيين بالضبطية ثم

إحالته للمحكمة لإصــدار الحكم، والأمثلة على ذلك عديدة؛ نذكر منها على ســبيل المثال لا الحصر- اشتكى حيدر الإيرانى للضبطية بخصوص مبلغًا له على سبيل القرض لدى محمد شــتيوى، والذى تأخر فى تســديده، وقيمته ٢٥٠٠ قرش فجرى التحقيق معه(٨٤٣)كما تم تســليم مبلغ خمســون ريالاً فرانســة إلى القنصــل الإيرانى من قبل الضــبطية ليقوم بتســليمها إلى عباس أغا كمبلغ أقرضــه إلى أحمد عبد الرحمن من الأهالى بعد أن ألزمته الضــبطية بدفعه لتأخره فى ســداده(٨٤٤) كما تم تســليم مبلغ ١١٧٣ قرشًـا و٣٠ بارة إلى طاكور إبراهيم من الرعايا من قبل أشخاص يملكون مخزن خمر بمصرــ كقرض عليهم بهدف تدعيم تجارتهم لها وذلك بعد أن تم إجبارهم على الدفع بســبب مماطلتهم للمقرض(٨٤٥).ونتيجة لعدم التزام عدد من الأشــخاص من الرعايا العثمانيين فى دفع مبلغ قدره ٥٢٧٦ قرشــا اقترضــوه من جرجس إلياس من الرعايا الإيرانيين فقد تم ضبطهم بواسطة مأمورى الضبطية للتحقيق معهم(٨٤٦).

أما ينى يزود **yani yazud** الإيرانى فقد أقرض خربطلى إبراهيم أفندى مبلغ قدره ٧٨٧ قرشًــا لتســديد ديون عليه، ونظرًا لتأخره فى ســداد المبلغ المذكور فقد تم احضـاره للضـبطية للتحقيق معه، وإلزامه بالدفع(٨٤٧). بينما أرسـلت الضـبطية أحد مأموريها لضـبط جمعه الدلال ببولاق بسـبب مماطلته لدفع مبلغ اقترضه من موسى وكيل الشـهبندرية بمصرـ سـابقًا وقدره ١١٧٥ قرشًـا فتم استدعائه على الفور لالزامه بتســديد هذا المبلغ(٨٤٨). كما طالب حنا جباره عن طريق الضــبطية مبلغًا لم تحدده الوثيقة أقرضـه لأشـخاص بدسـوق بموجب سـندات معه، ورغم ذلك فقد أنكر هؤلاء الأشــخـاص ذلـك فتم التحفظ عليهم لحين انتهـاء التحقيق(٨٤٩) ثم نقولا جلاطو بلو **Nicola Galato Plo** الإيرانى الذى تقدم بشـكوى للضبطية بخصوص مبلغ ٢٧٠ بنتو كقرض لميكالي فرنولى **Mickhali Faranoli** من رعايا إيران لكن الأخير تأخر فى دفعه فى الميعـاد المحـدد لـه فتم التحقيق معـه لرد المبلغ(٨٥٠)، يليـه محمـد أغـا بـاقر الذى اقترض مبلغ ٣١١٩ قرشــا من رجب على من رعايا إيران لكن الأول أنكر ذلك فقدم الثانى ســند يثبت صــحة كلامه، لذا ألزم المقترض أمام الضــبطية بدفع المبلغ(٨٥١) ثم تدخل وكيل القنصل لمطالبة مصطفى أفندى حليم من طنطا، بناء على شكوى مقدمة من موكله وهبة الطحان من الرعايا الإيرانيين بمبلغ اقترضــه من الأخير، وقدره ٢٤٥١ قرشًا ثم ماطل فى دفعها، فتم التحقيق معه(٨٥٢). ثم عبد الله أغا حاجى كاظم الذى

أقرض يوســف فـارس مبلغ ١٨ بنتو، ولم يقم الأخير بتســـديـده فعرض الأمر على الضــبطية[٨٥٣]. وكذلك شـحاته من الرعايا الذى رفع دعوى على عبد العزيز من رعايا أسـبانيا بسبب تأخر الأخير في دفع مبلغ له، وقدره مائة بنتو على سبيل القرض فنظر فى أمره من قبل الضـبطية[٨٥٤]، أما قسـطندى يوسـف بندلى كاتب القنصـل، وتاجر العقارات فى الوقت نفسـه فقد تقدم بشـكوتين للضبطية الأولى تضمنت مبلغ أقرضه لعبد الحميد أحمد من الدقهلية، وقدره سبعون جنيهًا إنجليزيًا، والثانية مبلغ أقرضه لحسـن بك من الإسـكندرية وقدر تسـعون جنيهًا انجليزيًا، وذلك بسـبب تأخرهما في دفع القرضـين، وقد قام المقرض بالحجز على حنطور يملكه الثانى لحين تسـديده المبلغ فتم اســتـدعائهما للضــبطية لبحث الأمر وحله[٨٥٥]. واســتمرارًا لعدم التزام بعض المقترضــين فى التســديد أقام إبراهيم سركيس من الرعايا، دعوى على كل من بدورس كريـان Badros Kerian وعبـد اللطيف من الرعـايـا العثمانيين الصــبـاغ كل منهما بســبب قرض لم تحدد قيمته وفائدته، ولكنهما لم يســددا فى الميعاد المتفق عليه فتم احـالتهما للضــبطيـة ومواجهتهما أمام المدعى[٨٥٦]. وبناء على الدعوى المقامة ضــد القبودان أحمـد أحـد موظفى المينـاء من قبل نقولا نجار من الرعايا الإيرانيين أخبرت الضـبطية ريس الميناء بالتحفظ على المدعى عليه، وعدم سفره للخارج لحين التحقيق معه بســبب امتناعه عن دفع قرض مقداره ٢٤٠ جنيهًا انجليزيًا[٨٥٧] وأخيرًا يوســف خشـخشـيان الإيراني الذى تقدم بدعوى أيضًـا ضـد عبد الله بك سـعيد من موظفى الداخلية بسبب تأخر الأخير فى سداد قرض للأول وقدره ١٥٠٠ قرش[٨٥٨].

أيـاً مـا كـان الأمر فقـد حقق الإيرانيون أربـاحًـا من وراء عملية القرض عن طريق الفـائدة والتي لم تشرـ إليها الوثائق، وإلى جانب ذلك ظهر الدور الذى لعبته الضــبطيـة فى إرجـاع حقوق هؤلاء من المقترضـــين كما ظهر دور القنصـــل ووكيله، وتراجمتـه فى متـابعـة الـدعـاوى، والتخاطب مع الضــبطية لمعرفة نتائج التحقيقات لاسترجاع حقوق ذويهم .

كما لجأ بعض الإيرانيين إلى الاقتراض لكن لم يقم البعض منهم بالتســديد فى الميعاد فجرى معهم اللازم كما حدث مع أمثالهم من قبل تمشيًا مع قوانين الحكومة . وقـد تعـددت الأمثلـة على ذلك نذكر منها على ســبيل المثال لا الحصرـ تأخر نقولا جرجوره Nicola Gargorah الإيراني تاجر الأخشاب عن تسديد قرض حصل عليه

من نوفل الإيرانى بهدف تدعيم تجارته، وفى نظير ذلك قام المقترض برهن أخشـــابه الموجودة بمحله، والتى قدر ثمنها بنحو ١٧٤٨٨ قرشًـا تسـديد المبلغ منعًا للادعاء[٨٥٩] كما تدخل القنصل لأخذ تعهد من قبل موسى الإيرانى لتسـديد قرض حصل عليه من كـامل أفنـدى خلال ثلاثة أيام حتى لا يعطى فرصـــة للأخير فى رفع شـــكواه ضـــد المقترض[٨٦٠].

فى حين طالبت الشـــهبندرية الإيرانية مديرية الدقهلية بضـــبط كل من عبد العال على، وفتح طورس، وميخائيل يكنجى الإيرانيين ليحصـــل منهم مبلغ - لم تحدد قيمته - اقترضـوه من سـليم زغبيب الإيرانى بالإسـكندرية[٨٦١] بينما رفع مجلس تجار مصر شـكوى من قبل التاجر محمد شعير إلى الضبطية بسبب امتناع إبراهيم الخمار الإيرانى عن دفع مبلغ اقترضــه من الأول، وقدره ٤٦٠ قرشًـــا فأرســل القنصـــل أحد الياسقجية لاستلام المدعى عليه من الضبطية للتفاهم معه بدلاً من حبسه[٨٦٢]. وبعد تدخل الشـهبندرية لاقناع مهدى إبراهيم عن طريق الضـبطية فى تأجيل شـكواه ضـد أحد الإيرانيين بســبب تأخره فى تســديد قرض ـــــ لم تُذكر قيمته له، فى المقابل رهن المقترض حلى ذهب للمقرض لحين تســديده[٨٦٣]. أما حبيب بك من الرعايا العثمانيين فقد لجأ إلى الضـــبطية لمخاطبة قنصـــل إيران بطرابلس الشـــام للتحفظ على يونس الضغيطى من رعايا إيران بالمدينة المذكورة الذى هرب من الإسكندرية لعدم مقدرته على دفع مبلغ اقترضــه من الأول وقدره ٤١٦٠ قرشًـــا فجرى البحث عنه وتســـليمه للضبطية مع إخطار القنصل الإيرانى بالإسكندرية بذلك[٨٦٤].

ونتيجة لشـــكوى تقدم بها أرمنى يدعى مانوك ونيس **Manok Wonis** من رعايا الدولة العثمانية ضـــد يدعى قرابيت مكرويج **Qarabit Macroyeg** من رعايا إيران فقد طالبت الضبطية من الثانى الحضور لتسديد مبلغ اقترضه من الأول، وقدره ٢٣٧ بنتو، وبحضـور روسـونى **Rosony** وكيل القنصل، وترجمانه تبين أن المدعى عليه أعطى رشـوة لأحد الشـهود لينفى ادعاء المدعى لكن اكتشف ذلك من قبل الضبطية فتحفظت عليه لحين انتهاء التحقيق ومجازاته[٨٦٥] خاصة بعد أن تقدم كل من بكيرى إبراهيم ، ومصطفى أغا الأزمرلى كلاهما من رعايا الدولة العثمانية من الغربية، وهما شركاء للمدعى عليه فى تجارة الذهب بشكوى ضد الأخير مطالبين فيها

بفض الشركة معه خاصة بعد أن تراكمت الديون عليه فتم النظر فى ذلك أيضًا بواسطة مجلس تجار مصر(٨٦٦).

وبسبب تعدى وكيل ورثة أدهم باشا على يوسف خشخشيان الإيرانى والحجز على منزله بسبب امتناع الأخير عن دفع قرض حصل عليه من أدهم المذكور، تدخل القنصل لوقف ذلك، وتبين أنه ليس من حق المعتدى هذا التصرف دون صدور حكم بذلك فجرى التحقيق(٨٦٧). ثم جاءت شكوى مقدمة من أحد رعايا الدولة العثمانية ضد سعد بحران الشامى من رعايا إيران بسبب امتناع الأخير عن دفع مبلغ قدره ٦٤٥٠٠ قرش اقترضه من المدعى لتسديد ديون عليه، لكنه لم يصدق فى موعد السداد فتم استدعاء وكيل القنصل للنظر فى الأمر(٨٦٨).

ويمكن القول أن تدخل القنصل ومعاونيه كان له دور واضح فى إلزام المدعى عليهم من رعاياهم فى تسديد القروض لأصحابها منعًا من مجازاتهم بالسجن، ولكسب ثقة المقترضين، والضبطية فى المحافظة على العدالة . لكن فى بعض الأحيان استغل بعض معاونى القنصل لاسيما الياسقجية بعض هذه الدعاوى المقامة ضد الإيرانيين فى إحداث مخالفات أضرت بهم من حيث تعديهم على مقيمي هذه الدعاوى بعدما فشلوا فى اقناعهم بالتنازل عنها، وإعطاء مهلة أخرى للمدعى عليهم للسداد مما يعنى ذلك تحيزهم لهم، وحصولهم على رشوة منهم فى سبيل تهديد المدعين للعدول عن ذلك ؛ فعلى سبيل المثال تعدى حسن أغا الياسقجى على أحد الرعايا العثمانيين بالضرب لاجباره لسحب دعواه ضد عباس أغا حتى يتمكن الأخير من تسديد قرضه فتم مجازاته من قبل الضبطية بفصله من العمل بعد إخبار القنصل بذلك(٨٦٩) على اعتبار أن الضبطية مسئولة عن تعيين هؤلاء للقنصل حسب احتياجاته. كما تعدى أحد ياسقجية القنصل على وكيل عبد الله أغا جركسى من رعايا الدولة العثمانية بالضرب، وذلك عندما فشل فى اقناع المدعى بالعدول عن شكواه ضد إسماعيل الخويلى لاقتراضه مبلغ من موكله قدره ٦١٥ ريالاً من أجل بناء سيرجة له، فتم التصرف معه بعزله من وظيفته(٨٧٠). فى الوقت نفسه ظهر بعض الياسقجية ممن عرف عنهم الاستقامة، والأمانة فى عملهم بالتوسط بين طرفى النزاع لحل المشكلة المقامة بينهما فيما يتعلق بتسديد قرض لكنهم كانوا يتعرضون للضرب،

والسـب، والقذف من قبل المدعي عليهم ممن اقترضوا مبالغ من إيرانيين، ولم يقوموا بالسـداد، فعلى سـبيل المثال اشـتكى إسـماعيل الياسـقجى سـليمان تربالة من الرعايا العثمانيين بسـبب تعدى الأخير عليه بالضرب، والسـب والقذف عندما حاول استرداد مبلغ منه على سـبيل القرض لصالح أحد الإيرانيين دون شكوى فتدخل القنصل لجلب حق الياسقجى، والمقرض[٨٧١].

وبصـفة عامة سـاهم الإيرانيون بدور ملحوظ في الحياة الاقتصـادية فى ظل حماية الإدارة المصريـة، والشـهبندرية الإيرانية، لكنهم كانوا فى الوقت نفسـه عرضـة للعقـاب إذا مـا خالفوا قوانين التجارة فى ذلك، والتى تم التنبيه عنها من قبل، حفاظًا على سـيادة الدولة العثمانية، إذ كانوا يعاقبون بالسـجن، أو إعادتهم إلى بلادهم ؛ فعلى سـبيل المثال أرسـل القنصـل أحد الياسـقجية ويدعى محمد أغا من أجل ضبط عبد الله حسـين الإيرانى لترحيله إلى بلاده بسـبب حصوله على أموال من بعض التجار بالإسـكندرية نظير إرسـاء بضـائع عليهم بطريق السـمسرة، لكن تبين أن المذكور كان يخدع هؤلاء التجار بإقناع كل واحد منهم على حده بأنه سـيرسى عليه بضـاعة معينة فى سـبيل اعطائه مبلغًا، مما يعد نوعًا من التحايل عليهم للحصـول على أكبر قدر من الأموال بانتحاله صـفة سـمسـار، وما ترتب على ذلك من وقوع مشـاجرات بينهم من أجل تصارع كل منهم فى الحصول على هذه البضاعة بحجة أنها ملكه[٨٧٢].

ثالثا: الحياة الاجتماعية للإيرانيين

كان من الطبيعى منذ أن نال الإيرانيون ورعاياهم حق الإقامة فى مصر أن ينخرطوا فى مجتمعهـا، وهو ما حدث من خلال الناحيتين الاقتصـادية -كما أشرنا لها من قبل-، والاجتماعية، وهو ما سـنوضحه من خلال جهود القنصل ومعاونيه بواسطة الضـبطية فى توفير حياة معيشـية مسـتقرة لهم، وحمايتهم من أى اعتداء يقع عليهم دون وجه حق .

بطبيعـة الحـال انقسـم الإيرانيون ورعـايـاهم إلى فئتين : الأولى وهى تمثل الأغلبية عرف عنها الاسـتقامة، والنزاهة، والاشـتغال بأنشـطة متنوعة من تجارة، وحرف كما سبق أن أشرنا، ومنهم من عمل بوظائف الإدارة المحلية . أما الفقراء منهم فقد نالوا عناية واضـحة من قبل الإدارة من حيث توفير معاش لهم يسـاعدهم على مسايرة أمورهم. أما الثانية وهى تمثل قلة منهم فقد عرف عنهم سوء سلوكهم، وما

صـــاحـب ذلـك من ارتكـاب جرائم عـدة منهـا عـدم احترامهم للقوانين فيما يتعلق بالإيجارات، والمحافظة على الصحة العامة، كذلك التعدى بالضرب، والقتل، والسرقة، ومن ثم وقع على عاتق القنصـــل ومعاونيه بإشراف الشــهبندرية، والســفارة تأديب هؤلاء سواء بتسليمهم للضبطية لسجنهم، أو طردهم خارج البلاد.

بالنسـبة للفئة الأولى فقد نالت عناية واضـحة من قبل الإدارة، والقنصل فما يخصـــنـا هنـا من هذه الفئة الموظفين حيث تمكن بعض الإيرانيين من العمل ببعض وظائف الإدارة المحلية، فكان من أمثلتهم روفائيل أفندى انكيرى- المذكور سابقاً- من الرعايا الذى عمل بوظيفة ناظر قلم البســابورتات بميناء الإســكندرية(٨٧٣) كما عمل أحمد ولى بالبحرية المصـرية بمرتب شــهرى ١٤ ريالاً فرانســه(٨٧٤). ومنهم من عمل بـالـدائرة الســنية الخديوية مثل خليل إبراهيم الذى عمل بوظيفة كاتب(٨٧٥) وفرج أفنـدى مليكـه الـذى عمل بوظيفة باشــكاتب بمحافظة الإســكندرية(٨٧٦) كما عمل بعضـــهم بوظيفـة حكيم وذلـك بعـد أن يعتمدهم مجلس الطب من خلال مراجعة أوراقهم للتأكد من مهاراتهم، واستعدادهم لممارسة المهنة، فكان من أشهرهم محمد العجمى الذى كان يعمل طبيبًا للعيون بالصــحة، فضــلاً عن امتلاكه لمكان خاص به يمارس من خلاله مهنته (٨٧٧).

أما عن أصـحاب الثروات من الإيرانيين ورعاياهم فقد نالوا اهتمامًا واضـحًا من قبل الإدارة، والقنصـل وذلك بحماية أنشطتهم في حياتهم، وتركاتهم بعد مماتهم من خلال التحفظ عليها ببيت المال لحين تســليمها للورثة، وفى حالة عدم وجودهم، تؤول للجهة سـالفة الذكر(٨٧٨)، وقد جاءت الأمثلة واضـحة على ذلك منها، عندما توفى حســن الكردى المقيم بالقاهرة، والذى كان وكيلاً لأعمال ســليمان المقيم بإيران فقد طالب الأخير عن طريق الســفارة باســتانبول بتســليم ما كان تحت يد المتوفى من أموال، وأشــيـاء تخصـــه بعـد أن قدم الأدلة، والبراهين على ذلك، ومن ثم أصـــدر السلطان العثمانى فرمانًا لمحمد على بتسليم كافة متعلقات هذا الشخص (٨٧٩).

وبناء على طلب الشـهبندرية بعد وفاة مصطفى خميس تاجر القطن بطنطا من رعايا إيران تم حصرـ تركته من قبل مديرية الغربية بحضــور القاضى لنقلها إلى بيت المال لحين تسليمها للورثة(٨٨٠) كذلك تحفظ بيت المال على تركة أحمد الجبرى

تاجر الحرير بعد أن تم حصرها بحضور وكيل القنصل، وترجمانه لحين قدوم ورثته من إيران[٨٨١] كما توسط القنصل لدى بيت المال للإفراج عن تركة أحد الإيرانيين المقيمين بالإسكندرية للموافقة على نقلها إلى ورثته المقيمين بدمنهور، لكن مندوب بيت المال رفض ذلك باعتبار أن ذلك مسئولية عليه لكن السفارة الإيرانية تدخلت، وأعلنت أن شهبندريتها بمصر ستتحمل مسئولية نقلها إلى الورثة مع عدم تعرض المندوب المذكور لهم[٨٨٢]. كذلك التزم بيت المال بتنفيذ وصايا المتوفين فيما يتعلق بتركاتهم، فمن ذلك تم تسليم ـ بحضور وكيل القنصل (الشهبندر) ـ تركة إمرأة تدعى عزيزة إلى ولدها يوسف حماد بعد أن كتبت وصية بذلك خشية من أن يحصل مطلقها محمد أغا ابن على بك الإيرانى على شئ من تركتها[٨٨٣].

وفى بعض الحالات كان بيت المال يمتنع عن تسليم بعض تركات الأهالى الإيرانيين ورعاياهم لورثتهم بسبب وجود دعاوى قضائية مرفوعة من قبل أشخاص ضدهم بسبب ديون لهم عند هؤلاء أو العكس حفاظًا على حقوق الطرفين بعد إخبار الشهبندرية بذلك، فعلى سبيل المثال تحفظ بيت المال على تركة خليل أفندى من رعايا الدولة العثمانية بسبب دين عليه لصالح على حسين العجمى بموجب دعوى رفعها الأخير على ورثة المتوفى لاسترداد أمواله[٨٨٤].كما تحفظ بيت المال على تركة أحد الأهالى بسبب تحصيل أجرة محل كان قد استأجره صاحب التركة من إسماعيل الإيرانى، ومن ثم ألزم ورثته بتسديدها[٨٨٥].

ولم تتوقف مساعدة الإدارة المصرية، والشهبندرية للأغنياء منهم بل امتدت إلى الفقراء لاسيما الذين لم يكن لهم أقارب، وذلك بتوفير معاش لهم، فضلاً عن معالجتهم مجانًا، فعلى سبيل المثال تم معالجة كل من محمد باقر[٨٨٦]، وتقى بن حنا[٨٨٧]، وجعفر بن محمد، وبرن بن هاشم[٨٨٨]، وحسن أغا كوته[٨٨٩]، وأحمد بن حاجى محمد جعفر[٨٩٠]، وحاجى مصطفى[٨٩١]، ومحمد على، وذلك بالإسبتالية الميرية[٨٩٢]. وإذا توفى أحدًا منهم كان يتم إخطار القنصل لاستلام جثته ومتعلقاته وتسليمها إلى أهله بعد استخراج تصريح بذلك من الجهة الأخيرة [٨٩٣].

أما الفئة الثانية فرغم قلتها إلا أنها سببت اضطراباً واضحاً لكثير من الأهالى، وقد ظهر ذلك واضحًا فى ارتكابهم لعدة مخالفات قانونية تتعلق بعدم التزامهم بعقود الإيجارات، أو بالصحة العامة، إلى جانب ارتكابهم جرائم جنائية عدة.

وفيما يتعلق بمخالفتهم الخاصة بإيجارات المنازل والمحلات فكانت كثيرة، إذ كان من الطبيعى بعد أن حصل هؤلاء على الحماية الإيرانية، وجاءوا لمصر أن يبحثوا عن مكان للسكنى، وكانت الأمثلة واضحة على ذلك فى أحياء كثيرة من الإسكندرية فقد أقبل بعض الإيرانيين ورعاياهم على السكنى فيها بالإيجار لكن البعض منهم لم يلتزم بدفع الأجرة فى ميعادها، فمن ذلك طالب السيد خليل، نقولا نجار الايرانى باخلاء محل استأجره منه بسبب تأخره فى دفع أجرته لشهرين منعاً للشكوى بينهما مع تسديده للأجرة المتأخرة(٨٩٤)كما تقدم وكيل ورثة إبراهيم حسين بشكوى للضبطية بسبب تأخر عبد الجبار العجمى عن دفع أجرة منزل استأجره من المدعى لفترة طويلة رغم مطالبته أكثر من مرة بالأجرة لكنه كان يتعلل بعدم توافر أموال معه لتسديده فتم مخاطبة الضبطية لتحصيل تلك الأجرة مع طرده من المنزل(٨٩٥).

وبناء على شكوى مقدمة من إبراهيم الجواهرجى ضد كل من عبد اللطيف، وأخيه إسماعيل الإيرانيين حيث كان المدعى مستأجرًا لمنزل تابعًا للمدعى عليهما ثم أراد شراء هذا المنزل فُطلب منه دفع مبلغ ١٥٠ ريالاً (خلو رجل) لهما فوافق على ذلك، وبناء عليه ترك أثاثه به، لكن قاما المدعي عليهما بتأجير المنزل لشخص آخر يدعى بدروس Bedrous لكن لما علم المدعى بذلك طالبهما بالمبلغ المذكور، وتسليم أثاثه، فطالب المدعى عليهما المستأجر الجديد بهذا المبلغ على سبيل السلفة، لكنهما احتفظا بالمبلغ لحسابهما، ولما تأكدت الضبطية من صحة كلام المدعى أمرت بإخلاء بدروس للمنزل، وتسليمه للمدعى لكن تبين أن بدروس استولى على الأثاث رغم أنه ليس ملكه، وباستجوابه ذكر أنه حصل عليه مقابل مبلغ ١٥٠ ريالاً الذى دفعهم للمدعى عليهما، لكن باستجواب إبراهيم المذكور أكد أنه هو الذى دفع هذا المبلغ بشهادة سمسار من الأهالى على ذلك، فُطلب من إبراهيم احضار هذا السمسار لاثبات ذلك من عدمه ليتم على أساسه رد المبلغ، والأثاث، ومعاقبة المدعى عليهما

اللذين ادعيا على المدعى بأنه لم يسدد أجرة المنزل كنوع من التمويه ليتم خصم جزء من هذا المبلغ، وتسليم الباقى له فى حالة إذا ما ثبت أخذهما هذا المبلغ[٨٩٦].

وبناء على دعوى مرفوعة ضد فرج أفندي مليكه باشكاتب محافظة الإسكندرية من رعايا إيران بسبب تأخره عن دفع أجرة منزل وهبه الطحان لمدة ثلاثة أشهر فتم ضبطه للتحقيق معه [٨٩٧]. ونظرًا لتأخر أحمد ولى الخياط فى دفع أجرة محل استأجره ضمن وقف أحمد الجيزاوى قدرها ٢٨٥٤ قرشا عن مدة ثلاثة سنوات بناء على اتفاق مع ناظر هذا الوقف لحين تحسن وضعه المالى، لكنه لم يلتزم بهذه المدة فأخذ التعهد عليه بأن يدفع كل شهر بنتو من المتأخر عليه، لكنه تظلم بعد ذلك لإرتفاع قيمة الإيجار وعليه طالب نظارة الأوقاف باستقدام أهل الخبرة لتثمين هذا المحل، والمبلغ الذى يقره سوف يقوم بتسديده بالتقسيط كل شهر، وعليه قدرت قيمة الإيجار بـ ٦٦ قرشًا كل شهر بعد أن كانت ٧٩ قرشًا، فتم الزامه بذلك مع تسديده للأجره المتأخرة مع تقديمه الضمانة اللازمة على ذلك[٨٩٨].

لاشك أن تلك الدعاوى التى أقيمت ضد المستأجرين الإيرانيين إنما تدل على محاولتهم التحايل على أصحاب الأملاك فى دفع أجرتهم لها معتمدين على انتمائهم لإيران للاحتماء بامتيازاتها، أو على الأقل التعاطف معهم من قبل الحكومة فى إعطائهم مهلة للسداد لكن الحكومة كانت حازمة في ذلك فضلاً أن هؤلاء المستأجرين قد وقعوا على عقود الإيجار التى تضمنت الشروط المفروضة عليهم من حيث دفع الأجرة فى وقتها، ومدة الإيجار، إلى جانب تسجيل أسمائهم فى دفاتر بواسطة شيخ الحارة لإرسالها إلى الضبطية للوقوف على بياناتهم فى حالة حدوث أية مخالفات منهم، وإمكانية استدعاء قنصلهم .

كما جاءت مخالفتهم لقوانين الصحة العامة بعدم تنظيف أماكن سكناهم، أو محلاتهم، فكان من نتيجته توجيه إنذارات لهم من قبل مجلس الصحة حفاظًا على نظافة البيئة على الأهالى، من ذلك أرسل مجلس الصحة إنذارًا إلى أحد الإيرانيين بإزالة الأتربة، والأحجار، والجير المحيط بمنزله بباب شرق بالإسكندرية حتى لا يكون هناك ضرر بحياة الأهالى[٨٩٩] كما وجه إنذارًا آخر إلى أحد الإيرانيين بسبب طفح

المجارى الخاصة بمنزله مما أدى إلى غرق الشارع المقيم به فأدى ذلك إلى شكوى الأهالى من شدة الروائح الكريهة النافذة منها[٩٠٠]كما ضبط مفتش الصحة عقار خاص بأحد الإيرانيين محاط بالقاذورات مما ينتج عنه روائح كريهة فألزمه بإزالتها، وإلا تعرض للمسئولية[٩٠١].

من ناحية أخرى أرسل مجلس الصحة تنبيه أكثر من مرة إلى القنصل بشأن تحمله مسئولية القاذروات الموجودة بالشوارع التى يسكن فيها رعاياه فضلاً عن الاسطبلات التى يملكها بعضهم بهذه الشوارع، وفى حالة عدم التزامهم سيتم مجازاتهم [٩٠٢] ويبدو أن امتناعهم عن تنفيذ ذلك على أساس أنهم مستأجرين لتلك المنشأت، وعليه ليس لديهم اهتمامًا بتنظيفها، على اعتبار أن المسئول عن ذلك أصحابها، فضلاً عن عدم حرصهم على سلامة جيرانهم .

وأحيانًا كان بعض المخالفين الإيرانيين لقوانين الصحة العامة لا يكتفون بذلك، بل يعتدوا بالضرب على كل من يحاول أن يلفت نظرهم بالكف عن ذلك ؛ فعلى سبيل المثال تعدى عبد الجبار العجمى تاجر السجاجيد على عاشور شيخ إحدى الحارات بالإسكندرية بالضرب عندما حاول الأخير لفت نظره إلى إزالة المياه الملوثة الموجودة أمام منزله وعليه طلب من قنصله احضاره لارتكابه مخالفتين الأولى مخالفته لقوانين الصحة العامة، والثانية التعدى على شيخ الحارة [٩٠٣]. وأحيانًا يؤدى عدم التزام هؤلاء بالنظافة العامة إلى دفع جيرانهم إلى احداث مخالفات بمنشأتهم المتسببة فى اصدار روائح كريهة لهم، فمن ذلك عدم التزام قسطندى بندلى بتنظيف اسطبل خاص به بجوار منزله بالمنشية فقام أحد الجيران، ويدعى مصطفى قبودان بهدمه نظرًا لأنه طلب منه أكثر من مرة تنظيفه، ولكن دون جدوى مما أثر على حياته، وحياة أسرته، فتضرر قسطندى بالشكوى للضبطية، لكن المدعى عليه قدم مبرراته بأن المدعى عليه تعمد فى عدم تنظيف الأسطبل رغم تنبيه مفتشس الصحة له أكثر من مرة، وبالتحقيق من قبل الضبطية تمت معاقبة المدعى، والمدعى عليه حيث أن الأول ارتكب خطأً فى هدمه لعقار دون وجه حق، أما الثانى لتعمده الواضح عدم تنفيذه لأوامر الصحة وذلك بتغريمه حسب ما وقع منه من ضرر[٩٠٤].

أما عن الجرائم التى ارتكبوها فقد تعددت أيضًا وهى نتاج لسوء سلوكهم، وعدم وجود عمل أو مأوى لهم فمن هذه الجرائم التعدى بالضرب، فعلى سبيل المثال تم احضار إسماعيل العجمي السمسار على يد أحد قواصة الضبطية لكثرة تشاجره مع بعض التجار والتعدي عليهم بالضرب فلما وصل إلى الضبطية ادعى على هذا القواص بالتعدى عليه بالضرب لاحضاره بالقوة[٩٠٥]؛ لعل هدفه من ذلك هو التهرب من التهمة المنسوبة إليه باستبدالها بتهمة أخرى لهذا القواص لحسم الأمر لصالحه لكن بالتحقيق معه تبين أنه معتاد التشاجر مع التجار، والأهالى مستغلاً وظيفته فأُمر بترحيله إلى بلاده[٩٠٦].كما استدعى للضبطية دمترى **Demitre** السمسار الإيرانى بواسطة الياسقجى بسبب تعديه على محمد سالم من التجار بمينة البصل لاختلافهما فى المبلغ الذى طلبه هذا السمسار منه نظير بضائع مشتراه للمعتدى عليه فصار التحقيق معه على هذه المخالفة[٩٠٧]. بينما تعرض كل من حسن، ومحمد من أغوات قره قول سوق الجزارين للضرب أثناء تنظيفهما له من مخلفات إلياس وجبره فرج الشاميين من رعايا إيران مما يعد مخالفة جسيمة من حيث الاعتداء على موظفى الحكومة، وبالتحقيق تم حبسهما[٩٠٨]. وبناء على قرار الضبطية تم ترحيل خمسة أشخاص إيرانيين إلى بلادهم بسبب تشاجرهم المستمر مع الأهالى حيث أنهم عاطلون، وليس لهم مأوى فخشى على الأهالى منهم حفاظا على الأمن[٩٠٩]. وعندما حاول أحمد مصطفى أغا البلوكباشية[٩١٠] فض نزاع بين محمد الجندى من رعايا إيران، وأحد السماكين قام الأول بالتطاول ضربًا وشتمًا، وقذفًا . فتم إرساله للضبطية بصحبة كل من الياسقجى، والترجمان للتحقيق معه[٩١١].

ولما كان بعض الإيرانيين يقبلون على شرب الخمر بكثرة لدرجة تجعلهم يتصرفون بدون وعى فى إحداث المشاجرات مع الأهالى مما يؤدى إلى اضطراب الأمن بالشوارع، فمن ذلك أحضر أغوات الضبطية ثلاثة أشخاص إيرانيين بسبب سكرهم الشديد واقتحامهم منزل إمرأة شامية، وتعدوا عليها بالضرب، والشروع فى قتلها بسكين أصاب بطنها فسارع وكيل القنصل إلى الضبطية لمتابعة الأمر نظرًا لثبوت التهمة على هؤلاء عن طريق الشهود[٩١٢].

كما حدثت مشـــاجرة بقهوة محمد بن على الإيرانى بين شـــخص إيرانى يدعى محمد جعفر بن إسماعيل وبين أخرين، وهو فى حالة سكر شديد، وبيده سكين هددهم بها، وتطاول عليهم بالضرب فحكم عليه بترحيله من البلاد لاعتياده على مثل هذا التصرف خاصـة، وأنه دون عمل، ومأوى[٩١٣]. وبمنزل أحد الأهالى ضـبط الأغوات مشـاجرة بين صـاحب هذا المنزل، وعدد من الأشـخاص الإيرانيين دون معرفة السبب فتم إرسالهم للضـبطية لكن حاول أحدهم التصدى لمعاون الضبطية لكنه فشل مما أدى إلى ضرب هذا المعاون بسكين أدى إلى جرحه، ورغم ذلك نجح الأخير فى الإمساك به حتى سلمه مع الآخرين للضـــبطية للتحقيق معهم بعدها تم وضـــعهم بالســـجن لحين صـــدور الأحكام عليهم[٩١٤] كما أحضرـ أحد الجاويشـية شـخص يدعى كاظم محمد إلى القرة قول بسـبب تعديه على فرتنان كلمس Fertenani Klams النمسـاوى بالضرـب وقد وُجد شـهود على ذلك، وبالتحقيق معه تبين من تقرير رفعه مصـطفى قبودان معاون المنشية أن هذا الشخص معتاد على ارتكاب فواحش مع امرأة تدعى قمر بنت محمد حسـين صـاحبة كرخانة بإحدى حارات الإسـكندرية، كما أنه منذ خمسين يومًا تقريبًا خطف هذا الشـخص أربعة عبيد سـودانيين وسـافر بهم مع تلك المرأة إلى أزمير، وتم بيعهم هنـاك، ولمـا عـاد مرة أخرى حـاول تكرار ذلـك فتم احضـــار تلـك المرأة التى اعترفت بذلك على نفســـها، وعلى شريكها المذكور، فكان من نتيجة ذلك طردهما من البلاد لخطورة جرائمهما، مع إخبار الشهبندرية بذلك [٩١٥].

كما حـدثت مشـــاجرة بين عبد الله أغا العجمى، وتودرى Todry من رعايا الدولة العثمانية بســـبب مطالبة الأول للثانى بنقود فلما رفض اســـتقدم له عددًا من الإيرانيين ليضرـبوه، فاسـتنجد بالدورية لانقاذه، وتم ضـبطهم إلى قرة قول رأس التين للتحقيق معهم خاصــة وأنه تبين أن أحد هؤلاء، ويدعى على زين العابدين القهوجى قد ادعى أنه ياســـقجى لدى القنصـــل الإيرانى محاولة منه لتخليص هؤلاء من أيدى الجاويشـية لكن فشـلت تلك المحاولة فما كان من أحدهم ويدعى محمد بابا سـوى الهرب، والهجوم على معاون القرة قول، والتعدى عليه بالضرـــب، فأطلق عليه النيران من طبنجته لكنه تمكن من الهرب، ويبدو أن جرحه كان شديدًا فذهب إلى الاسبتالية الميرية لمعالجته لكن تم الابلاغ عنه بعد الاشتباه فيه فتم التحفظ عليه لحين إرساله

هو وباقى المتهمين إلى الضبطية للتحقيق معهم، وقد تم استدعاء قنصلهم لخطورة الأمر نتيجة ما سببه هؤلاء من ضرب، وإصابات بالغة لرجال الحكومة، والمعاون أثناء محاولتهم الهرب[٩١٦] فأرسل القنصل الياسقجى لضبط هؤلاء، وإرسالهم إليه للتحقيق معهم فى ذلك، لكن اكتشف للضبطية أن هؤلاء أطلق سراحهم رغم ثبوت التهم عليهم، ومحاولة أحدهم انتحال صفة ياسقجى بالتزوير - كما أشرنا من قبل - والذى كان يحرض هؤلاء على المشاجرة لذا حملت الضبطية القنصل المسئولية عن ذلك، وضرورة ضبط هؤلاء مرة أخرى حتى ينتهى التحقيق، ويصدر الحكم[٩١٧] أما المعاون المذكور فقد أرسل للإسبتالية لمعالجته، والتى بلغت مصاريف علاجه نحو ٥٠٨ قرش و٨ بارات[٩١٨]. لاشك أن هذا التصرف الصادر من القنصل يوضح تحيزه لرعاياه فى محاولة منه لانقاذهم من حكم صادر عليهم نظرا لثبوت التهمة عليهم . واستمرارًا لعمليات الشغب، والتعدى من قبل بعض الإيرانيبين، فقد صدر أمر الضبطية بالتضامن مع الشهبندرية بنفى محمد عبد الغفار بسبب تعديه بالضرب على أحد السودانيين وإصابته لقيام الأخير بإساءة الإيرانيين المقيمين بمصر[٩١٩] وأخيرًا طالبت الضبطية القنصل بمنع سفر كل من عبد العزيز، وعبد الرحيم ابن محمد قولا بسبب تعديهما عل بعض الأشخاص بالضرب، ومحاولة سرقتهم تمهيدا لحبسهما بالضبطية ثم الحكم عليهما[٩٢٠].

وهناك بعض الإيرانيين ممن اعتادوا ارتكاب جرائم القتل بسبب خلافات بينهم وبين أشخاص آخرين، فعلى سبيل المثال ضبط شخص يدعى جعفر العجمي على يد مأمورى الضبطية بسبب قتله لسيدة تدعى عديلة من الإسكندرية كان معتاد معها على فعل الفاحشة ، فتم حبسه ٢٤ ساعة دون إخبار القنصل لحين إخبار الضبطية له بهذا الحادث فطالب بالتحقيق فى ذلك[٩٢١] رغم أن الأخير كان يعلم أن ما اتخذته الضبطية حيال القاتل يعد تطبيقًا لما وضعته الدولة العثمانية من قوانين فى معاملة الإيرانيين فى ولاياتها كما أوضحنا من قبل فيما يتعلق باختصاصات القنصل ومعاونيه فى الدعاوى المقامة على رعاياهم سواء كانت جنائية أم قضائية أم تجارية - لكن ذلك كان محاولة منه للتدخل لنفى التهمة عن رعيته، أو على الأقل تخفيف الحكم عليهم بدلاً من طردهم خارج البلاد . أما محمد باقر المشهور بعجم أوغلو

فقد تمكن من الهرب بعد قتله لأحد أصحابه ممن اعتادوا على ارتكاب الفواحش، ويبدوا أنهما اختلفا على شيء ما – لم تذكره الوثيقة- انتهى الأمر إلى قتله فعملت الضبطية على نشر أوصافه بعد مخابرة الشهبندرية بمصر لاتخاذ اللازم[٩٢٢]. من ناحية أخرى اعتاد بعض الإيرانيين على حمل سلاح دون رخصة مما يعرضهم للمسئولية إذا تم ضبطهم، فمن ذلك ضبطت بندقية مع أحد الإيرانيين غير مرخصة فتم مصادرتها للحكومة مع معاقبة حاملها[٩٢٣] وبالمثل ضبط شخصين إيرانيين بحوزتهما أسلحة غير مرخصة فتمت مصادرتها لصالح الحكومة، والتى كانت الأخيرة تسمح بتقديمها للمحكمة إذا أرادت الأخيرة ذلك لمواجهة المتهمين بها ومعاونتها ثم تعاد إلى المحكمة مرة أخرى على يد معاون الضبطية باعتبارها ملكًا للحكومة[٩٢٤]، ويبدو أن هذه الأسلحة التى ضبطت كان هؤلاء يتاجرون فيها خفاءً لبيعها للأشقياء من اللصوص، وقطاع الطرق، وهذا من شأنه أن يهدد البلاد.

ثم ظهر عدد من الإيرانيين تخصصوا فى جريمة السرقة باعتبارها أسهل الطرق فى الحصول على أموال دون جهد، لكن تمكنت الإدارة من ضبطهم، ومجازاتهم فكانت هناك حالات كثيرة على ذلك حدثت فى مناطق متفرقة من الإسكندرية، منها اشتكت إمراة تدعى عزيزة للضبطية بسبب سرقتها من أحد الإيرانيين الذى كان يتردد على منزلها من وقت لآخر، وباستجوابها تبين أن المسروقات شملت حلى، ونقود، فنشرت الضبطية أوصاف السارق مع إخبار القنصل بذلك[٩٢٥].كما ضبط شخص إيرانى وهو يسرق ساعة من شخص ايطالى بسوق الكانتو بالإسكندرية فتم استدعاء قنصليهما لحل المشكلة[٩٢٦].

وبناءً على شكوى مقدمة من خضر الطحان مفادها سرقته من قبل شخصين إيرانيين حيث دخلا طاحونته وسرقا ما بها من قمح، ودقيق، وأموال فلما قبضا عليهما من قبل الضبطية أخبرا القنصل بما حدث فأرسل الأخير ياسقجى لإحضارهما خاصة بعد أن تعديا على قواص الضبطية بالضرب عند إحضارهما للضبطية للتحقيق معهما خاصة، وأن هناك شهود على ما حدث فحاول تخفيف الحكم عليهما بالتصالح مع المتضرر[٩٢٧].

كما ضبطت سيدة مع شخصين أرمنيين من رعايا إيران بمحل يرتكبون فيه الفاحشة، إلى جانب استخدامه وكرًا للمسروقات، فتم التحفظ عليهم لارتكابهم جرائم أخلاقية، وجنائية مع إخبار القنصل بذلك[٩٢٨] فى حين ضبط كل من محمد ولى، وموسى أسد الله بناء على شكوى مقدمه من حكيم قسم أول بالإسبتالية بالإسكندرية بسبب انتحالهما صفة حكيمين بتلك الاستبالية ليخدعا الأهالى بمعالجتهم ثم يقوما بسرقتهم خاصة الحريم ثم انضم إليهما شخص أخر انتحل صفة خفير الإسبتالية، وقام بإكراه الأهالى بسرقتهم أيضًا، فأرسل القنصل يوسف أغا الياسقجى لاستلام هؤلاء الأشخاص للتحقيق معهم خاصة بعد أن طالبت الضبطية بطردهم من البلاد بسبب خطورة ما صدر منهم على الأهالى[٩٢٩].

كذلك نجح بصاصي الضبطية بسوق الكانتو فى ضبط كل من شريف بن رضا، ومحمد بن السيد على، وفريد بن حسن بسبب قطعهم الطريق على الأهالى وهم يسيرون بالسوق، وسرقتهم، فتم استدعاء الأهالى الذين تم سرقتهم للتعرف على حاجاتهم، واستلامها مع معاقبة من ارتكب ذلك بعد أن أرسل القنصل نتائج تحقيقاته معهم[٩٣٠]. وقد استمرت عمليات السرقة حيث ضبط معاون المنشية مهدى حسين الإيرانى وهو يسرق شال من أحد المارة، ثم اختبأ بخمارة حتى لا يتمكن صاحب الشال من الوصول إليه لكن نجح هذا المعاون من القبض عليه، واسترجاع الشال لصاحبه[٩٣١]. أما جرجس رزيق فقد اشترى ميزان من جيزان الدخاخنى الشامى من رعايا إيران بنحو ٢٠٠ قرش ثم باعه لشخص آخر بمبلغ ٢٨٠ قرشًا، لكن ظهر شخص أخر ادعى أن هذا الميزان خاص به إذ وضعه أمانة عند جيزان المذكور لذا تقدم بشكوى يطالب فيها بحقه فى الميزان من قبل جيزان الذى قام بسرقته منه [٩٣٢]. وأثناء قيام شخصين الأول إيرانى، والثانى سودانى ببيعهما أسورة، وحلق ذهب ليهودى فتم ضبطهما عن طريق قواصى الضبطية، وباستجوابهما بالضبطية اعترفا بأنهما قاما بسرقة ذلك من منزل شخص يدعى عباس أفندى فاستدعى الأخير للتعرف على مسروقاته مع إخبار القنصل بما حدث لمجازاتهم[٩٣٣].

وبسبب تشاجر ثلاثة أشخاص إيرانيين لاختلافهم فى توزيع مسروقات عبارة عن ساعتين فضة، وكتنتين نحاس وفضة، وخاتم، وأموال مما أدى إلى لفت أنظار الجاويشية المارين بالطريق إليهم فتم القبض عليهم مع إرسال أحد قواصى الضبطية للقنصل لاخباره بما حدث ليتم على أساسه تصرف القنصل مع هؤلاء[٩٣٤]. كما حكم بالسجن على إسماعيل أغا محمد الكونترجى من طائفة الكونتراجية - المذكور سابقًا - بسبب سرقته لأموال تخص هذه الطائفة، وبذلك تخلى عما تعهد به عند انضمامه لها، فكان مصيره السجن لكن القنصل أرسل شكوى للضبطية يلومها على تصرفها، دون إخباره فكان رد الضبطية أن هذا الشخص كان يعمل بطائفة من طوائف الحكومة المحلية، ومن ثم فهو يخضع لقوانينها، لكن صمم القنصل على موقفه[٩٣٥] فكان هذا التصرف الصادر من القنصل يدل على محاولته فرض نفوذه فى التملص من قوانين الحكومة فيما يتعلق من معاقبة المخالفين من رعاياه بهدف تبرئتهم بأى شكل من الأشكال حفاظًا على وجودهم بمصر.

على أية حال إذا كانت الفئة الثانية تمثل الأقلية من الإيرانيين ممن أقبلوا على إرتكاب المخالفات الإدراية، والجنائية، وغير الأخلاقية، والتى نجحت الإدارة في التصدى لها بكل قوة، وحزم رغم محاولة القنصل التدخل فى اختصاصات الضبطية - رغم معرفته بقوانين الحكومة فى ذلك - لتخفيف الحكم عنهم، ولاشك أن إقدام هؤلاء على ارتكاب مثل هذه المخالفات إنما ناتج عن سوء سلوكهم الذى كان سببًا فى هروب هؤلاء من بلادهم ليأتوا إلى مصر ليمارسوا فيها جرائمهم معتمدين على الإمتيازات، وسلطة الشهبندرية بمصر فى حمايتهم . وإذا كانت الإدارة المصرية جادة فى معاقبة هؤلاء، فإنها اتبعت نفس الموقف مع أخرين ممن حاولوا سرقة بعض الإيرانيين تطبيقًا للقوانين من هؤلاء يوسف سرسق تاجر القطن الذى اشتكى بسبب سرقة بالة[٩٣٦] قطن منه سرقها حسن على الجميعي فتم استدعاء المدعى عليه بالضبطية فاعترف بسرقتها ومكانها فأطلق سراحه[٩٣٧] كما تعرض محل عبد العلى أغا الإيرانى تاجر الشيلان المجاور للضبطية للسرقة على يد يونانى، وبفحص المحل تبين أن المسروق خمسون شالاً ثمنهم خمسون ألف قرش وكسور، وبضبط السارق تبين أنه باع بعضهم لشخص إنجليزى فتم إخبار القنصل اليونانى، والإيرانى للنظر في الأمر، ورد المسروقات، أو ثمنها للمدعى[٩٣٨] بينما حكم على محمد بن قصاب أوغلى من رعايا

الدولة العثمانية بالسجن بسبب سرقته، أموال من محمد الإيرانى من سكنه بالقرب من قهوة مصطفى جاويش[٩٣٩]. كما هجم مصطفى حسين شيخ حارة باللبان على محل على أكبر الإيرانى بهدف سرقة سلع غذائية منه بالقوة بعد أن رفض على المذكور إعطائه جزء منها له نظير حمايته لمحله، فتم القبض عليه بواسطة مأمورى الضبطية، وقد أسفر التحقيق عن فصله من العمل[٩٤٠].

على أية حال بعد عقد الصلح بين إيران والدولة العثمانية فقد منحت الأخيرة الأمان للإيرانيين للمعيشة بولايتها، وإعطاء التبعية الإيرانية لكل من يرغب الحصول عليها للتمتع بالإمتيازات الممنوحة لهم فى إطار قوانين الدولة الحاكمة أسوة بغيرهم من الرعايا العثمانيين والأجانب ورعاياهم، فكان ذلك البداية لهؤلاء الإيرانيين، ورعاياهم منذ حصولهم على التبعية أن يندمجوا مع شعوب ولايات الدولة العثمانية فاختار البعض منهم مصر لانجاز مهامهم، والسياحة بها لفترة ما، لتكون مجالاً لأنشطتهم المختلفة إذا ما رغبوا في الإقامة بها كما وجدوا فيها الأرض المهيأة لتلك الأنشطة، وقد انعكس ذلك على النشاط الاقتصادى لهم، ومن ثم فقد حققوا من ورائها أرباحاً لا بأس بها، رغم الدعاوى القضائية المرفوعة منهم أو ضدهم، وقد أثبتت الإدارة قدرة فى حسم هذه الدعاوى لأى من الطرفين فى ظل القوانين، ولاشك أن هذا الاستمرار فى إقامتهم بمصر، والاحتكاك بأهلها ساعدهم على ممارسة مهامهم، وقد جاء توزيعهم فى أقاليم مختلفة منها لاسيما الوجه البحرى، وإن جاء تركزهم بالدرجة الأولى فى الإسكندرية لما وجدوا فى ميناءها القوة الحيوية لأنشطتهم، ولخدمة الصادر، والوارد لسلعهم، مما شجع البعض منهم على تجارة العقارات بهدف تأجيرها بحثاً عن الأرباح مع وجود ملكيات لهم بها فى ظل قوانين التملك التى أقرتها الدولة العثمانية منعاً لحدوث مخالفات من قبلهم .

وقد دفعهم نشاطهم الاقتصادى إلى الاحتكاك بالمجتمع المصرى وما ترتب على ذلك من شبهات من قبل الفاسدين لمخالفتهم القوانين الإدارية فيما يتعلق بإيجارات المنازل، والمحلات، والصحة العامة، فضلاً عن الجرائم الجنائية من ضرب، وقتل، وسرقة، محاولين بذلك الخروج على القوانين، لكنهم فشلوا فى ذلك حيث تصدت لهم الإدارة بحزم سواء بحبسهم، أو طردهم من البلاد، لكن لم تؤثر تلك الفئة على الفئة الأخرى المعروف عنها الاستقامة والجدية فى العمل، والتى شملت الأغنياء

من التجار، ثم المتوسـطة ممثلة فى الموظفين، وأصـحاب الحرف والصـناعات، وأخيراً الفقراء، والـذين لقوا عنـايـة من قبـل الإدارة، وذلـك بتوفير معـاش لهم، ومعالجتهم مجاناً.

وعلى هذا فقد نجحت الإدارة فى السيطرة على هاتين الفئتين بالتصدى للأولى، وحماية الثانية من أية أخطار تهددهم بالتعاون مع جهازهم الإدارى الممثل فى الشهبندرية الإيرانية المكونة من القنصل ومعاونيه بإشراف السفارة الإيرانية باستانبول، وقد بذلوا جهوداً واضحة فى متابعة أحوال رعاياهم وإن حاول القنصل استغلال نفوذه فى الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل الإيرانيين ورعاياهم، لاثبات وجوده، ومن ثم وضُع الإيرانيون ورعاياهم بزعامة شهبندريتهم تحت رقابة مستمرة من قبل الإدارة فى تلك الفترة وما بعدها فضلاً عن تسفير من يرغب منهم إلى الحج مجاناً

الفصل السابع

المشرق العربي خلال الربع الأول من القرن العشرين

أولاً : مراسلات الحسين مكماهون .

ثانيًا : إتفاقية سايكس بيكو .

ثالثاً : العرب والصهيونية .

الفصل السابع

المشرق العربى خلال الربع الأول من القرن العشرين

أولاً : مراسلات الحسين مكماهون

قلب إحتلال كل من قبرص ومصر الأوضاع رأساً على عقب، فمنذ ذلك الوقت أخذت بريطانيا تثبت مركزها فى الشرق العربى وتفكر جدياً فى تقسيم الدولة العثمانية. وساءت العلاقات بين الدولة العثمانية وبريطانيا إثر إحتلال الأخيرة لمصر ووضوح سياستها الحقيقية. ولذلك شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر حلول ألمانيا محل بريطانيا وتوثق علاقاتها مع الباب العالى. وأحدثت سياسة القيصر الألمانى غليوم الثانى، التى كانت تعرف بسياسة الزحف شرقاً، أحدثت تغيراً واضحاً فى السياسة الألمانية بالنسبة للدولة العثمانية بعد أن ظل بسمارك سنوات بجانب التدخل فى المسألة الشرقية. وأخذ الغلغل الألمانى أشكالاً متعددة عسكرية وإقتصادية وثقافية ونفسية. وأوجست بريطانيا خيفة من المشروعات الألمانية التى أيدتها فى أول الأمر، كخط سكة حديد بغداد وتوسع الرأسمالية الجرمانية فى الدولة العثمانية، وإهتمام الحكومة الألمانية بتقوية أسطولها التجارى والحربى حتى أصبحت بريطانيا تخشى على سيادتها البحرية. والواقع أن النفوذ الألمانى والتغلغل الإقتصادى فى الدولة العثمانية كانا نقطة تحول هامة فى تاريخ المسألة الشرقية فى العصر الحديث. فزيارة القيصر الألمانى للأماكن المقدسة فى فلسطين عام ١٨٩٨م، كانت مظاهرة سياسية لإظهار النفوذ الألمانى فى الشرق العربى والتقرب إلى العرب وإستمالتهم. وأثارت سياسة ألمانيا فى الشرق مخاوف بريطانيا وفرنسا وروسيا، فأدى ذلك إلى التوفيق بين المصالح المتضاربة والمنافسات العنيفة بين الدول الكبرى بطريق التحالف. وكان من نتائج ذلك توقيع الإتفاقيات الودية بين بريطانيا وفرنسا فى عام ١٩٠٤، وبين بريطانيا وروسيا عام ١٩٠٧م للإنصراف إلى مجابهة الخطر الألمانى[٩٤١].

ومن ناحية أخرى، أدى الإستياء من إستبداد السلطان عبد الحميد وتفتت الإمبراطورية العثمانية إلى ظهور تركيا الفتاة وجمعيتها القوية جمعية الإتحاد

والترقى، وفى يوليو عام ١٩٠٨م إستسلم عبد الحميد للثوار وأعلن إعادة دستور عام ١٨٧٦م، ولكنه كان يبيت النية على التخلص من تركيا الفتاة، ومن الدستور، ومن البرلمان، ولم يتحقق أمل عبد الحميد إذ خلع فى العام التالى ونفى إلى سالونيكا. ومنذ ذلك الوقت حتى قيام الحرب العالمية الأولى، كان الإتحاديون مسيطرين على الحكم فى تركيا بزعامة أنور باشا، ثم دخلوا الحرب فى جانب ألمانيا. وحتى عشية قيام الحرب العالمية الأولى لم يبد أن بريطانيا قد رسمت خططاً خاصة فيما يتعلق بمستقبل العالم العربى. ففى عام ١٩١٣ أرسل إدوارد جراى، وزير خارجية بريطانيا، إلى سفيره فى إستنابول يقول : هناك مسألة على جانب من الخطورة تنطوى عليها سياستنا، إذ أن سياستنا الوحيدة التى يمكن لنا أن نشترك فيها هى السياسة التى من شأنها أن تمنع إنهيار تركيا الآسيوية وتقسيمها. وإذا إتبعنا سياسة معاكسة لهذه السياسة فإن أثرها فى مسلمى الهند سيخلق لنا حالة تنذر بكارثة، هذا عدا التعقيدات التى ستخلقها هذه السياسة فى علاقات الدولة الأوروبية. وفى العام التالى، كان جراى يرى تشجيع وتأييد العرب للسيطرة على بلادهم والأماكن المقدسة بها إذا ما أعلنت تركيا الحرب فى جانب ألمانيا وأن " وزارة الهند أدرى بتنفيذ هذه السياسة وإدارتها سواء من عدن أو أي مكان آخر وبالطرق التي تستخدم لنجاحها " [٩٤٢].

وعندما دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب بجانب دول الوسط (ألمانيا والنمسا والمجر)، اتخذت الحكومة البريطانية الإجراءات اللازمة لحماية المصالح البريطانية التي تهددت بسبب هذا التطور في موقف الدولة العثمانية . وكان من الطبيعي أن تهاجم بريطانيا الدولة العثمانية بواسطة راعاياها من العرب ففي ٤ سبتمبر ١٩١٤، وقبل دخول الدولة العثمانية للحرب، كتب السفير البريطاني في استنانبول معلنًا موافقته على "خطة تأييد وتنظيم حركة عربية ضد تركيا إذا ما اتخذت الأخيرة موقفًا عدائيًا واضحًا وأصبح حربها أمر لا مفر منه سواء أكان هذا التأييد للعرب مباشرًا أم غير مباشر" . وفي ٧ نوفمبر ١٩١٤، أصدر خيري بن عوني الأركوبي، شيخ الإسلام في إستانبول، فتوى يعلن فيها أن الواجب المفروض على جميع المسلمين وفيهم الخاضعون لحكم بريطانيا وفرنسا وروسيا هو الإتحاد ضد هذه الدول أعداء الإسلام وأن يرفضوا مساعدة الحلفاء في هجومهم على الدولة العثمانية

وأصـــدر العثمانيون كذلك كتيبات حوت الدعوة إلى الجهاد وحثت المســـلمين على أن يتحدوا ضـد أعداء الإسـلام وأن يمتنعوا عن تقديم أية مساعدات لهم . وكان هـدف العثمانيين من ذلـك أن يتـأثر العـالم العربي بـدعوة الجهـاد فينحـاز أمير مكـة والعرب مختارين إلى صـفوفهم ضـد الحلفاء . ولقد أيقن الحلفاء عامة والبريطانيون بوجـه خـاص إزاء دعوة الجهـاد وإزاء الـدعاية العثمانية بضرـــورة البحث عن رئيس صوري للمسلمين لمقاومة نفوذ السلطان العثماني [٩٤٣].

وكان الشـخص المرشـح للقيام بهذا الدور هو الشريف حسين بن على الهاشمي، أمير مكة، وأخذ الإنجليز يمنونه بمسـتقبل باهر ويلوحون له بمنصـب الخلافة . وتوقع الحســين، نتيجة لذلك، أن يؤســس دولة عربية إسـلامية كبيرة " تضـم تحت نفوذه الأجزاء العربية من الهلال الخصـيب وفي الجزيرة العربية" ولقد حاول الحســين قبل ذلـك أن يوقف كـل تـدخل من جانب حكومة الإتحاديين قد يؤثر على مركز حكومته الذاتية فى مكة، ولكن ذلك آثار غضـــبهم عليه. ومن ناحية أخرى، شـــعر الشرـــيف حسـين أنه لن يسـتطيع مقاومة الدولة العثمانية بمفرده، وأنه من الضرورى الحصول على مســاعدة دولة كبرى لتحقيق ذلك، وإعتقد أن بريطانيا تســتطيع أن تقوم بمثل هذه الدور. ولقد تمت الإتصــالات بين الشرـيف حسـين والبريطانيين فى عام ١٩١٢م عنـدمـا تمـت أول مقـابلة بين عبد الله، الإبن الثانى للشرـــيف حســـين ملك المملكة الأردنية الهاشـمية فيها بعد، وبين اللورد كتشـنر، المعتمد البريطانى فى مصر. ولقد كان للشرـــيف حســـين ثلاثة أبناء هم على، وكان الحســـين يطمع فى تعيينه ولياً للعهد، وفيصـــل، وكـان أكثر الأبنـاء نشـــاطاً وتعلقاً بفنون الحرب، أما عبد الله، وهو الإبن الأوسـط، فكان ماكراً ومحباً للخطابة والسـياسـة. وعهد إليه الحسـين بمعالجة الأمور الدقيقة فى الإدارة الســياســية، ووقع إختياره عليه عندما إحتاج الأمر إلى نائب يمثل مكة فى مجلس المبعوثان.

وأثناء مروره بمصرـ فى طريقه إلى الآسـتانة أو العكس، تبادل عبد الله الزيارات مع المندوب الســامى البريطانى وبعض الموظفين البريطانيين لا ســيما الســير رونالد ستورز السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى فى مصر. وفى أول الأمر، اطلع عبد الله

كتشـنر، وكان ذلك فى حضـور ستوزر، على توتر العلاقات بين العثمانيين ووالده. وكان الحديث شيق بالنسبة للبريطانيين الذين حاولوا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول إمكانية قيام العرب بالثورة ضـد الحكم العثمانى. وتوالت إتصالات ستورز بعبد الله الذى تحدث معه بصراحة تامة عن خطورة الحالة فى الحجاز والإستعدادات التى يقوم بها والده لمواجهة الإنفصـال النهائى بينهم وبين الأتراك. ولقد وجد ذلك التفكير هوى فى نفس كتشـنر الذى كان يحلم بفصـل الجزء الممتد من حيفا وعكا على البحر المتوسـط وينتهى فى خليج العقبة على البحر الأحمر عن الدولة العثمانية ووضـعه تحـت الحماية البريطانية لكى يؤمن إمتداد النفوذ البريطانى بدون إنقطاع من مصرـ إلى الخليج العربى. وهكـذا نجد أن كتشـنر قد تخيل نفس الإحتمالات التى فكر فيها الزعماء العرب[٩٤٤].

وعليـه فـالعوامـل المتعلقـة بقيـام الثورة العربية متعددة إذن. هناك مشـاعر القوميـة العربية النامية حينئذ تغذيها وتلهبها الجمعيات العربية من ناحية وموقف الأتراك من ناحية أخرى، وهناك الشريف حسين بآماله ومطامحه. فحسين كان يحكم مكة والمدينة ويحقد فى نفس الوقت على السـيادة العثمانية التى تجعله تابعاً لتركياً من الناحية الإسـمية. وهو لذلك يميل إلى الإسـتعانة بالنفوذ البريطانى القابع فى مصرـ لحمايته من بطش الأتراك وللإسـتقلال عنهم. وهو يمارس نشـاطه بكل حيطة وحذر متبعاً وسـائل دبلوماسية ملتوية. والإنجليز من جانبهم يتبعون نفس طريق الحذر فى إتصـالهم بالحسـين، وهو إتصـال كان مسـتراً من فبراير ١٩١٤م، طالما بقى العثمانيون على الحياد فى هذه المعمعة التى وجدت أوروبا نفسـها منسـاقة إليها فى صـيف عام ١٩١٤م، والبريطانيون كانوا حينئذ يبذلون قصـارى جهدهم لإبقاء تركيا على الحياد، ويعرضون فى سبيل ذلك ضماناً بإستقلال ووحدة الإمبراطورية العثمانية، كما يعرضون أموراً أخرى لصـالح العثمانيين وخاصـة بالإمتيازات الأوروبية فى الإمبراطورية. ولكن بخروج تركيا عن حيادها وضربها الموانئ الروسـية فى البحر الأسـود بالإشـتراك مع الأسطول الألمانى فى أكتوبر ١٩١٤م، وإعلان إنجلترا وفرنسا الحرب على تركيا فى نوفمبر ١٩١٤م إنضـم البريطانيون تماماً إلى الجانب العربى، على تحرير العرب من قيودهم. وكانت خدعة بريطانية موفقة[٩٤٥].

والحسين من جانبه يتصل فى نفس الوقت بالجمعية العربية الفتاة فى أوائل عام ١٩١٥م حول إمكـان تـدبير ثورة عربيـة، ويرســل إبنه فيصــل للإتصــال بالزعماء السـوريين، ومنه يعلم أعضـاء جمعيتى العربية الفتاة والعهد أن الحسين على إتصال بـالإنجليز. ورغم موقف كل من الجمعيتين من كل من التدخل الأوروبى والســيطرة التركية فى العالم العربى، فقد حدث التجاوب بين دعوة الحســين وبين الجمعيتين فيما يتعلق بـالثورة - أو بـالأحرى بـالمؤامرة ضــد الـدولـة العثمانيـة التى تبنتها وغذتها وتـابعـت تنفيـذهـا إنجلترا. فلـدى نشــوب الحرب العالمية الأولى وقبل دخول تركيا الحرب إتخذت اللجنة العليا للجمعية العربية الفتاة قراراً لصـالح قضـية الإسـتقلال. ولكنهـا فى نفس الوقـت تقرر العمـل إلى جـانـب تركيـا وإذا ما إســتدعى الأمر منع التدخل الأوروبى على أية صـورة. كذلك يحذر عزيز المصرى - من مصر - قادة العهد من القيام بعمل عدائى ضــد الدولة العثمانية. ونلحظ أن كلا من الفتاة والعهد ظلت تجهـل وجود الأخرى، فكـل منهما كـان لـه مجـاله المتباين فى العمل؛ الأولى كمنظمة مـدنيـة والأخرى عســكريـة. ولكن الإتصــال بينهما يحدث فى دمشــق عام ١٩١٥ ويسخران مواردهما سوياً لإثارة الثورة العربية. وعلى ذلك تعد كل من الفتاة والعهد بروتوكولاً مشـتركاً فى مايو ١٩١٥م حول إحتمال قيام ثورة عربية ضـد تركيا بشرـط أن تعترف إنجلترا بقيـام دولـة عربية مســتقلة تشــمل بلاد العرب - فيما عدا عدن - وســورية والعراق، وحدد البروتوكول حدود هذه الدولة شــمالاً بالخط الواصــل من مرســين إلى أدنه ثم أورفا وماردين حتى حدود فارس. أما الحد الشرـقى فهو الحدود الفـارســيـة حتى الخليج العربى، ثم المحيط الهنـدى جنوباً، والبحر الأحمر ثم البحر المتوســط غرباً حتى مرســين. كذلك عرض البروتوكول إلغاء الإمتيازات الأجنبية، على أن تعقـد معـاهـدة دفاعية بين بريطانيا والدولة العربية المقترحة وتمنح بريطانيا حق الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالأمور الإقتصادية. ونقل فيصل هذا البيان إلى والده.

وهكذا يرسـل الشرـيف حسـين فى يوليو ١٩١٥م مذكرته الأولى إلى السـير هنرى مكماهون، المندوب الســامى البريطانى فى مصرــ، متضــمنة المطالب التى وردت فى البروتوكول المشــترك للفتـاة والعهـد، مضــيفاً إليها طلب الموافقة على خلافة عربية للمسلمين. وهذه المذكرة هى بداية هذه المراسلات الشهيرة التى عرفت باسم

مراسلات حسين - مكماهون والتى إستمرت حتى شهر يناير ١٩١٦. وهذه المراسلات هى واحدة من إتفاقيات وتصريحات حول مصير الشرق الأدنى العربى يناقض بعضها البعض[٩٤٦].

وقد سوفت إنجلترا أول الأمر فى الموافقة على ذلك العرض، ومع ذلك ظلت مفاوضات الحسين - مكماهون مستمرة، وفى إبان ذلك يشجع الإنجليز العرب بما يبعدهم عن تركيا ويرضى بعض مطالبهم، ولا يخسر الإنجليز بذلك شيئاً فى نفس الوقت. فهم يسرعون بإبداء موافقتهم على إرجاع الخلافة الإسلامية إلى عربى من نسل الرسول الشريف ويبدون رغبتهم فى إستقلال البلاد العربية وسكانها فى أغسطس ١٩١٥م ولكن عندما تحرج موقف إنجلترا الحربى وشعرت بحاجتها إلى مساعدة العرب أرسل المندوب السامى فى مصر مذكرة إلى الحسين فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥م يجيب فيها على عروض الحسين بشأن الدولة العربية المقترحة على شكل تصريحات من الحكومة البريطانية يبلغها - بتكليف منه - إلى الحسين. وأهم ما جاء فى تلك التصريحات خاصاً بالامانى العربية[٩٤٧] :

أولاً : تعتبر الحكومة البريطانية أن مناطق مارسين والإسكندرونة والأولى كانت تابعة لولاية أدنه والثانية لولاية حلب، وكذلك أجزاء من سورية واقعة إلى الغرب من دمشق وحمص وحماه ، وهذه كانت تابعة لولاية سورية التى كانت دمشق عاصمتها، وأجزاء أخرى واقعة غرب حلب - تعتبر الحكومة البريطانية أن هذه المناطق ليست عربية خالصة ويجب إستبعادها من الحدود المطلوبة. وفيما عدا ذلك من حدود - وبشرط ألا يتعارض ذلك مع إتفاقات الإنجليز مع بعض زعماء العرب أو مصالح حليفتها فرنسا - تبدى الحكومة البريطانية إستعدادها لقبول إستقلال العرب فى كل المناطق التى ذكرها شريف مكة.

ثانياً : تتعهد الحكومة البريطانية بضمان الأماكن المقدسة ضد كل عدوان خارجى، كما تتعهد بالإعتراف بإلتزامها بحفظهم من كل عدوان.

ثالثاً : تتعهد الحكومة البريطانية - حينما تسمح الظروف - بمساعدة العرب بالنصح والمشـورة كما تسـاعدهم على تأسـيس حكومات تناسـب المناطق المختلفة. على أن يكون مفهوماً أن العرب فى ذلك سوف لا يستعينون بغير الإنجليز.

رابعاً : على العرب أن يعترفوا - فيما يتعلق بولايتى بغداد والبصـرة - بأن مركز بريطانيا ومصالحها هناك سوف يستدعيان إقامة تدابير إدارية خاصة لحماية هذه المناطق من العدوان الخارجى، والعمل على تقدم سكانها.

خامسـاً : نتيجة لكل ذلك يمنى الإنجليز النفس بتحالف قوى وأزلى مع العرب، وهو تحـالف يرى الإنجليز أن من أولى نتائجه المباشرة طرد الأتراك من البلاد العربية وتحرير العرب من النير التركى.

وتعددت المراسـلات بين الحسـين ومكماهون، وهى مراسـلات تحمل فى طياتها وعوداً وإتفاقات أكثر مما تحمل من إختلاف فى وجهات النظر. ففى ٥ نوفمبر ١٩١٥م يرسـل الشريـف حسـين إلى مكماهون يعترض على إخراج ولايـة حلـب وبيروت والسواحل المواجهة لهما من الدولة المقترحة. فهذه مناطق عربية خالصة ولا فرق بين العربى المسـلم والعربى المسـيحى، ولكنه فى نفس الوقت لا يعارض فى إسـتبعاد ولاية أدنـه ومـارسـين. وفيما يتعلق بـالعراق - وكانت القوات البريطانية تحتل البصـرة ومنطقتها بالفعل - فالحسـين يذكر الإنجليز بأنها كانت مركز الدولة الإسـلامية ومهد الحضارة الإسلامية. ويبدو أن الحسين كان يبغى قيام ثورة عربية تحرر البلاد العربية مسـتعينـة بـالإمكـانيات البريطانية، بينما كان الإنجليز يهدفون إلى طرد الأتراك من المنطقة العربية ووراثة هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية، مستعينين بثورة عربية لتحقيق هـذا الهدف. وهم لهذا يتعجلونه البدء بالعمليات، وهو يمهلهم خشـية أن يسـئ العرب فهم الثورة، ويعتقدون أنه - أى الحسـين - بهذا إنما يحطم الإسـلام، فيناشـدونه الإسراع بتجميع الشـعوب العربية حول قضـيتنا المشـتركة وحثهم على الإمتناع عن مسـاعدة أعدائنا - أى الأتراك - على أى صـورة من الصور، وفيما يتعلق بمسـألة حلب ومنطقة بيروت يحاول مكماهون تجنب الدخول فى مناقشـات حولها ويرجئ البت فى مصيرهما لحين الوصول إلى إتفاق مع فرنسا بشأنها. وهو أيضاً يؤكد - بتفويض من الحكومة البريطانية - أن بريطانيا لا تنوى إبرام أى صلح إلا إذا كان

يتضـمن شروطاً أسـاسـية تتناول حرية الشـعوب العربية وتحريرهم من السـيادة التركية والألمانية، والشريـف حسـين، مع إصراره على المطالبة بالمناطق الشـمالية من سـورية وسـواحلها، فهو يوافق على تحفظات مكماهون هناك والخاصـة بمصـالح الفرنسـيين، وذلك على إعتبار أنها ضرورة مؤقتة من ضرورات الحرب يتجنب بها ما قد يمس التحالف بين إنجلترا وفرنسا أو الإتفاق بينهما إبان الحرب. ولكنه يلفت نظر مكماهون فى نفس الوقت إلى انه سـوف يطالب – فى أول فرصـة بعد الحرب – بما يتنازل عنه الحسين مؤقتاً لفرنسا فى بيروت العون فى الحركة. من ذلك نلحظ:

أولاً - حاجة بريطانيا الشـديدة لضـم العرب إلى جانبها ضـد الأتراك، وهى فى سبيل ذلك تبدوا كريمة فى منح وعودها للعرب

ثانياً - هناك أمور كان لابد أن تكون موضـع خلاف بين الحسـين والإنجليز مثل العراق التى كانت إنجلترا تحتل بالفعل أجزاء منها، وشـمال سـوريا وسواحلها التى لم تكن إنجلترا تملك منح وعود بشـأنها، فلجأت إنجلترا إلى التقليل من شأن هذه الأمور، وتجنب الدخول فى مناقشـات حولها، وإرجاء الأمر إلى ما بعد النصرـ والتركيز على القضية المشتركة لكل من العرب والإنجليز أى طرد الأتراك.

ثالثاً - كانت إنجلترا بذلك تعمل على تجنب إغضـاب فرنسا على حساب العرب.
رابعاً : لم تكن هناك أية إشـارة إلى فلسـطين أو وجود أى تحفظ بشـأنها، إذ كان من المفهوم ضـمناً أنها تدخل فى نطاق المناطق العربية التى وافقت إنجلترا على تحريرها والإعتراف بها عربية مستقلة[٩٤٨].

ثانياً : إتفاقية سايكس بيكو

هى جزء من إتفاقيات سرية بين إنجلترا وفرنسا وروسيا تمت على شكل خطابات متبـادلـة بين هـذه الـدول حول مـا يخص كـل دولـة من غنيمـة من أملاك الـدولـة العثمانية. وفيما يتعلق بالجانب الفرنسى- الإنجليزى فقد تم الإتفاق عليه فى ١٦ مايو ١٩١٦م. وهذا يهدف إلى تحديد مناطق النفوذ لكل من فرنسـا وإنجلترا فى الشرـق العربى. وتعمل هذه الإتفاقية على تقسيم الهلال الخصيب إلى مناطق نفوذ : الشريط السـاحلى للبنان وسـيلسـيا يؤول إلى فرنسـا – على أن تكون الإسـكندرونة ميناء حراً بالنسبة لتجارة الإمبراطورية البريطانية – ويستقل ما عدا ذلك إلى الشرق ولكنه يبقى

فى منطقة النفوذ الفرنسـية. أما بغداد والبصرة فتكون من نصـيب بريطانيا، بينما تستقل هذه المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم شرق الاردن وكذلك جزء من ولاية الموصل. وتمارس بريطانيا فى هذه المنطقة نفس الحقوق التى تمارسها فرنسا فى سورية. أما فلسطين، فتقام فيها إدارة دولية يتفق على صورتها بعد التشاور مع الروسيا وموافقة باقى الحلفاء وممثلى شريف مكة، ولكن مع بقاء مينائى حيفا وعكا فى أيدى الإنجليز، وتكون حيفا ميناء حراً بالنسبة لتجارة فرنسا وإنجلترا - فى منطقة نفوذ كل - حق الأولوية فى تقديم القروض، والقيام بالمشروعات، وتقديم المستشارين الأجانب والموظفين، وذلك بناء على طلب الدولة العربية أو إتحاد الدول العربية المزمع قيامه والإعتراف به بعد الحرب[٩٤٩].

ونلحظ أن هذا الإتفاق يمنح الإستقلال لمناطق فى العالم العربى أقل تعليماً وإستعداداً لقبول الإستقلال من هذه المناطق التى تحصل عليها بريطانيا وفرنسا - كبغداد وبيروت. من ناحية أخرى تتضح وهمية هذا الإستقلال بدخول المناطق المستقلة فى مناطق النفوذ، كما أن هذا الإستقلال يحطم وحدة المنطقة ويحولها إلى أجزاء ممزقة بالإستقلال الوهمى أو بمناطق النفوذ. رابعاً : بهذا الإتفاق تتحقق مخاوف السلطان العثمانى القديمة فى ١٨٨٨ م حينما كان يشك ويخشى إتفاق فرنسا وإنجلترا بخصوص مصر وسورية.

وأما ما جاء خاصاً بفلسطين فى هذه الصفقات، فقد رأته إنجلترا أفضل حل لهذه المشكلة حينئذ. فالمفاوضات كانت قد تعثرت حيناً لأن كلاً من الدول الثلاث كانت ترغب فى الإحتفاظ بفلسطين لها. فرأت إنجلترا ألا تتمسك بفلسطين حتى لا تثير عناد الروسيا وفرنسا وأن تقنع فرنسا والروسيا عوضاً من ذلك بقبول إقامة إدارة دولية فى فلسطين يتفق على شكلها بعد الحرب، ومثل هذا الإجراء كان من المفروض أن يخدم القضية الصهيونية، فلن يكون من العسير على اليهود حينئذ التسلل إلى فلسطين فى ظل الإدارة الدولية. فالصهيونيون كانوا يعارضون بشدة محاولات فرنسا لإمتلاك فلسطين، وقد ظل الإتفاق سارياً حتى قيام الثورة البلشفية فى الرويسا فى نوفمبر ١٩١٧م فنشرته الحكومة الجديدة فى الروسيا. وأسرعت السلطات التركية بإبلاغ الشريف حسين بفحوى ذلك الإتفاق مبينة له أن العرب قد خدعوا بوعود كاذبة،

ومقدمة له عروض الصلح ... ولكن حسين رفض الصلح مع الأتراك، ودل بذلك على إخلاصه فى إرتباطه بقضية الحلفاء. وهو كذلك يرسل بالمراسلات التركية إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر يطلب تفسيراً لما جاء بها، وأرسلت الحكومة البريطانية إلى الشريف حسين – وقد إعترفت به الآن ملكاً وصارت تخاطبه بصاحب الجلالة – معبرة عن شكرها وإمتنانها لإخلاصه وإرساله المراسلات التركية إلى مندوبها السامى فى مصر. وأرسل الممثل البريطانى بجده فى ٨ فبراير ١٩١٨ – مكلفاً من قبل المندوب السامى البريطانى فى مصر– ونجت – بنص برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى الملك حسين. وفى البرقية تندد الحكومة البريطانية بسياسة تركيا التى تدعو إلى التفرقة بين العرب، وتؤكد أن بريطانيا وحلفاءها سوف تقف بثبات بجوار كل قضية تهدف إلى تحرير الشعوب المناهضة، وهى مصممة على الوقوف إلى جانب الشعوب العربية فى كفاحهم من أجل إنشاء عالم عربى يحل فيه القانون محل الفوضى العثمانية، وتسود فيه الوحدة فتقضى على المنافسات المصطنعة التى كانت تثيرها سياسة السلطات العثمانية، ونلحظ فى رد ونجت على الشريف حسين – فى برقيته إلى حسين التى سبقت رد حكومته – مزيجاً من الكذب والمغالطة وإغفال جوانب من الحقيقة. فهو يقول أن هذه الوثائق التى وجدت بالخارجية الروسية ونشرت لا تتضمن إتفاقاً بين الدول الثلاثة. من ناحية أخرى يشير ونجت إلى أن هذه الوثائق لا تعدو تسجيلاً لوجهات نظر ومحادثات بين الدول الثلاث حدثت فى الأيام الأولى للحرب وقبل قيام الثورة العربية بقصد تجنب المصاعب بين الدول الثلاث إبان تكتلهم فى خوض غمار الحرب ضد تركيا[٩٥٠].

ثالثاً : العرب والصهيونية

يقول ثيودور هرتزل هل نختار فلسطين أم الأرجنتين؟ إننا سنأخذ ما يعطى لنا، وما يختاره الرأى العام اليهودى، وسوف تقرر الجمعية كلا الأمرين، إن الأرجنتين من أكثر بلاد العالم خصوبة، وهى تمتد على مساحات شاسعة وفيها عدد قليل من السكان، ومناخها معتدل. وجمهورية الأرجنتين سوف تحصل على مكاسب كبيرة إذا تنازلت لنا عن قطعة من أراضيها. ولعل التسلل الحالى لليهود أثمر بعض الإستياء، ومن الضرورى أن نوضح للجمهورية أن الحركة الجديدة تختلف إختلافاً جوهرياً، أما

فلســطين فإنها وطننا التاريخى الذى لا تمحى ذكراه، إن اســم فلســطين فى حد ذاته سـيجتذب شعبنا بقوة ذات فعالية رائعة. فإذا منحنا جلالة السلطان فلسطين سنأخذ على عاتقنا بالمقابل تنظيم مالية تركيا. ومن هنا سـوف نشـكل جزءاً من إستحكامات أوروبا فى مواجهة آسـيا كموقع أمامى للحضـارة فى مواجهة البربرية. وعلينا - كدولة طبيعيـة - أن نبقى على إتصـــال بكل أوروبا التى ســيكون من واجبها أن تضـــمن وجودنا، إن ملاذات العالم المسـيحى يجب صيانتها بتحديد مكانة إقليمية إضافية لها مما هو معروف فى قـانون الأمم. وعلينـا أن نشـــكل حرس شرف حول هذه الملاذات بغرض تحقيق هذا الواجب فيما يختص بوجودنا. وســيكون حرس الشرـف هذا هو الرمر العظيم لحل المشكلة اليهودية بعد ثمانية عشر قرناً من معاناة اليهود[٩٥١].

وعلى الرغم من الحظر الـذى فرضـــه الســـلطان عبد الحميد الثانى على هجرة اليهود إلى فلسـطين إسـتطاع عشرـون شاباً من يهود الروسيا الوصول إليها عام ١٨٨٢ كانوا رواداً فى ميدان التوطين والإســـتغلال. وكانت أول مســـتعمرة تدعى ريشـــون لوزيون أى الأولى فى صـهيون، ثم تعاقب إنشـاء مسـتعمرات مشـابهة بجوار يافا، ثم قام يهود روسيون آخرون بإقامة مستعمرة بتاح تكفا أى باب الأمل فى ذات المنطقة، وفى الوقت ذاته أسس يهود من رومانيا مستعمرين زراعيتين إحداهما فى ريش بتاح حجر الأسـاس بالقرب من صـفد، والأخرى فى سـامارين على طريق حيفا، وقام بعض يهود من بولندا بإنشاء مستعمرة بيسود حمالاه (أساس الصعود) بالقرب من الحولة. وعلى هذا النحو إســتقر اليهود فى وقت قصــير فى أربع مناطق : يهوداً، والســامرة، وشــمالى الجليل، وجنوبيه حيث تجمعت فيها أغلب المسـتعمرات اليهودية. ولم يكن أمراً ســهلاً إنشـــاء هذه المســتعمرات وبقاؤها لأن هؤلاء اليهود وغالبيتهم من دول أوروبيـة لم يعتـادوا الجهـد البدنى الذى تتطلبه فلاحة الأرض وموالاة العناية بها، كما كان الجو الحار نســبياً عائقاً لهم، وكانوا يتعرضـــون لهجمات العرب من وقت لآخر كإجراء مضـاد للنشاط اليهودى[٩٥٢]، وكان من المحتمل أن يفشل مشروع المستعمرات اليهودية فى فلسـطين فى أواخر القرن التاسـع عشر. لأنه بجانب هذه العوامل المعوقة كان المشروع فى حاجة ماسة إلى جهات مالية تقوم بتمويله. وقد وجد أولئك اليهود

مساعدات مالية من ثرى يهودى فرنسى- هو البارون إدموند دى روتشيلد (١٨٤٥ - ١٩٣٤م) ظل يوالى هذه المستعمرات بتقديم منح سخية طيلة خمسين عاماً، كما أسس مستعمرة تدعى عكرون فى الضفة الغربية لنهر الأردن أسكن فيها بعضاً من اليهود الذين تسللوا من جنوبى الروسيا. وقد أظهر هؤلاء اليهود وفاءهم لكرم هذا الثرى فغيروا اسم مستعمرتهم إلى زكرون يعقوب تخليداً لذكرى والد البارون إدموند. وفى ذات الوقت قام تسعة من أعضاء ريشون لوزيون بإنشاء مستعمرة جديدة سميت قطرة أو جدارة فى يهودا وجعلوها ذات إكتفاء ذاتى، ومضى- البارون إدموند دى روتشيلد فى تمويل عمليات التسلل اليهودى إلى فلسطين إبتغاء توطين اليهود فيها على الرغم من الحظر الذى أقامه الباب العالى على دخول اليهود إلى فلسطين. وفى الفترة من ١٨٩٠م إلى ١٨٩٥م تم إنشاء خمس مستعمرات أخرى. وكانت مستعمرة حبديرا هى أهم هذه المستعمرات. وكانت المنطقة التى أنشئت فيها فى السامرة مليئة بالمستنقعات ومات كثيرون من اليهود بسبب الملاريا. وقام المهاجرون بتجفيف المستنقعات وغرسوا فيها عدداً كبيراً من شجر الكافور، وأصبحت صالحة للزراعة وإستغلت الأراضى فى زراعة القمح وأنتجت محاصيل وفيرة منه، كما زرع عنب النبيذ الفرنسى- بإشراف خبراء. وفى الجليل زرعت البساتين وأشجار توت دودة القز وأقيمت عدة مخابئ كثيرة للنبيذ لتعتيقه فى مستعمرة ريشون لوزيون. وكان البارون إدموند دى روتشيلد يشترى فى معظم الأحوال النبيذ كله لحسابه. وأنشأت جماعة من محبى صهيون شركة نبيذ الكرمل سنة ١٨٩٦م ونجحت نجاحاً بعيداً فى تسويقه فى أوروبا وأمريكا وبلاد الشرق. والواقع أن معظم المستعمرات كانت تركز نشاطها الزراعى فى إنتاج الكروم. ولم تكن المعونات المالية التى كان يقدمها البارون إدموند دى روتشيلد مقصورة على الإسكان؛ بل شملت أيضاً بناء المعابد والمدارس والمستشفيات والملاجئ للطاعنين فى السن[٩٥٣].

وكان مما ألهب قلوب اليهود حماساً لقضيتهم وتصميماً على الهجرة إلى فلسطين نداء بعنوان التحرر الذاتى وجهه سنة ١٨٨٢م ليون بنسكر وهو طبيب روسى من أودسا صور فيه الإذلال والبؤس واليأس الذى تعرض له يهود الروسيا عقب مقتل إسكندر الثانى قيصر الروسيا عام ١٨٨١م، وقال فى ندائه إن حالة الإنحطاط التى تدهور إليها اليهود إنما ترجع إلى أن الشعب اليهودى لم يعد شعباً حياً، بل أصبح اليهود أجانب أينما حلوا، مشتتين فى كل مكان حتى أنهم عدوا محتقرين. ورأى أن العلاج الصحيح الوحيد هو إنشاء قومية يهودية فى أرضها الخاصة بها. وهذا هو التحرر الذاتى لليهود، تحررهم كافة بين الأمم وذلك بتجميع لليهود فى دولة خاصة بهم. وإشترط - لكى يظلوا فى دولتهم الجديدة أبد الآبدين وحتى لا يضطروا إلى الإنتقال من مهجر إلى مهجر - أن تكون الدولة المرتجاة من الإتساع وتعدد الموارد الطبيعية والإقتصادية فيها بحيث تكفى جموع اليهود. وفى هذه الدولة يتعاون رجال العلم والمال والسياسة على النهوض بها قدما. وكان بنسكر مشدوداً بعقله وعاطفته إلى فلسطين كى تكون الدولة القومية المنشودة. وإقترح تكوين شركة يهودية تجمع بين أعضاء مجلس الإدارة وأثرياء اليهود تشترى مساحات شاسعة من الأراضى فى فلسطين ثم تقسم قطعاً صغيرة وتباع بثمن أغلى من ثمنها الأصلى بقدر قليل تشجيعاً لليهود على شرائها وتقديم تسهيلات لهم، وتستخدم المبالغ المتحصلة من بيع الأرض مضافاً إليها التبرعات المالية التى يقدمها أثرياء اليهود، ويتكون من حصيلة هذه وتلك صندوق لاسكان المهاجرين الفقراء. وبجانب هذه الوسائل العملية، إتجه التفكير السياسى لدى بنسكر إلى إيجاد نوع من الحصانة السياسية للدولة اليهودية المرتجاة عن طريق موافقة الحكومات الأوروبية وغير الأوروبية على إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين ثم قيام هذه الحكومات بتقديم المساعدات فى شتى صورها

وأشكالها إلى الدولة اليهودية فى فلسطين. وكان هذا النداء بما تضمنه من حلول عملية وآراء سياسية خطة عمل لزعماء الصهيونية وحافزاً ليهود العالم على تركيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين على الرغم من وقوف السلطان عبد الحميد الثانى فى وجهها، كما أن هذا النداء يفسر قيام المستعمرات الصهيونية الأولى فى فلسطين بما عرف عن اليهود من تعدد الوسائل والحيل والموارد والأنصار والتحايل على القانون لتحقيق أهدافهم.

على هذا النحو عاصرت الدولة العثمانية مولد ثم نشأة الحركة الصهيونية. وقد إشتد ساعد هذه الحركة بعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال بسويسرا الذى تنادى إلى عقدة تيودور هرتزل الصحفى النمساوى اليهودى[٩٥٤]، واستمرت جلسات المؤتمر ثلاثة أيام هى ٢٩، ٣٠، ٣١ من شهر أغسطس عام ١٨٩٧م، وحضره ما يقرب من مائة وخمسين مندوباً من اليهود جاءوا من مختلف أنحاء العالم. وإتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة يطلق عليها برنامج بال، ويتضمن إنشاء دولة يهودية فى فلسطين تجمع شتات اليهود من أنحاء العالم، وإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية وتقوية الروح القومية اليهودية، والإهتمام بتدريس ونشر اللغة العبرية فى جميع يهود العالم، وإنشاء معهد عال للدراسات العبرية فى بيت المقدس أو يافا يهتم بدراسة الأدب العبرى والتاريخ العبرى. وفى هذا المؤتمر وضع شعار العلم الرسمى للدولة اليهودية المرتجاة ونشيد قومى لها، كما تقرر أن يدفع كل يهودى يعتنق مبادئ الحركة الصهيونية مبلغاً زهيداً كل سنة حددت قيمته بشيكل واحد. وبعد عقد المؤتمر الصهيونى الأول توالى عقد المؤتمرات الصهيونية بصفة رتيبة سنوياً أول الأمر ثم مرة كل سنتين. وسرعان ما إتسع نطاق الحركة الصهيونية وإشتد ساعدها ودخل زعماؤها وأقطابها فى إتصالات مختلفة الصور والأشكال مع الحكومات الأوروبية لمساندتها فى تنفيذ برنامج بال. وهكذا تطورت أطماع اليهود : فبعد أن كانوا يتطلعون إلى الإقامة فى فلسطين والإستقرار تحت الحكم العثمانى قفزت أطماعهم إلى الإستيلاء على فلسطين وإقامة دولة عنصرية فيها. وجاء مؤتمر بال الأول فرفع آخر حجاب عن وجه اليهود.

كان من نتائج المؤتمر الصــهيونى الأول أن وجد هرتزل نفســه يزعم قولاً وعملاً حركة سـياسـية عنصرـية هى الحركة الصـهيونية. وقد نصـبه هذا المؤتمر رئيسـاً للمنظمة الصـهيونية العالمية وكان على السـلطان عبد الحميد أن يواجه فى خلال الثلاث عشرـة سـنـة التى تبقـت لـه فى الحكم منـذ عقد مؤتمر بال الأول حتى تم عزله (١٨٩٧ - ١٩٠٩م) المؤامرات الصـهيونية والمنظمات الصـهيونية لتهويد فلسـطين كخطوة أولى لإقامة الدولة اليهودية فيها. ولذلك فإن دراســة موقف الدولة العثمانية من الحركة الصـهيونية تتصل إتصالاً وثيقاً بتاريخ هذا السلطان الذى تصدى بها بكل ما أوتى من عزيمة ودبلوماسـية مما أضـاف إلى أعبائه فى الحكم وفى مواجهة الزحف الإسـتعمارى الأوروبى على ممتلكات الدولة أعباء ثقالاً جديدة فى مواجهة الصهيونية العالمية.

كان هرتزل من أخطر زعماء الصـهيونية فى العالم. تميز تفكيره السـياسى بالمرونة والحصافة وتعدد الجوانب فضلاً عن حذقه التضليل والخداع والنفاق. كان إذا سد فى وجهه طريق ســلك طريقاً آخر. وإذا تخلت عنه دولة أوروبية كبرى كان يعلق عليها آمالاً كباراً فى مســاعدة الحركة الصــهيونية إتجه إلى دولة أخرى من الدول العظمى. وكان يسـعى سعياً حثيثاً لحشد أكبر عدد ممكن من الدول لمناصرة حركته أو العطف عليها أو عدم الوقوف منها موقفاً سـلبياً. وفوق هذا كله وضـع فى مخططه الإتصـال بالســلطان عبد الحميد الثانى. وكان يظهر فى تفكيره الســياسى أخلاق اليهودى فهو يتخذ من المال وسيلة لإغراء السلطان على الإذن فى إنشاء الدولة اليهودية المرتجاة فى فلسـطين زاعماً له أن الحركة الصـهيونية هى دعوة إنسـانية سلمية لا تنطوى على أى أخطار تهدد الدولة العثمانية. وأكد له كذباً وزوراً أن الصــهيونيين يكنون ولاء للدولة العثمانية ولسطانها، وأن المنظمة الصهيونية إعترضت على كل تسلل يهودى مهما كان ضـئيل الحجم إلى فلسـطين دون موافقة السـلطة صـاحبة السـيادة على البلاد وهى الدولة العثمانية. وأكد له أن فوائد جمة ستجنها الدولة العثمانية إذا أذنت لليهود فى إقامة دولة ذات حكم ذاتى فى فلسـطين، لأن اليهود عنصرـ نشـيط دءوب على العمل يحترم القانون، له خبرات واسعة وعميقة فى شتى ميادين العلم ومجالات العمل. كما أن أثرياء اليهود على إسـتعداد لسـحب رؤوس أموالهم من البلاد التى يقيمون فيها ونقلها إلى فلسطين لإستخدامها فى إستغلال موارد البلاد الإقتصادية. وفى ثنايا الحديث

عرض على السلطان تقديم معونات مالية ضخمة تساعد على تدعيم المركز المالى للحكومة العثمانية فى وقت كانت موازنة الدولة تعانى عجزاً يعكس أزمات مالية عنيفة تهدد بإنهيار الإقتصاد العثمانى(٩٥٥).

إتسع نطاق الحركة الصهيونية فى خلال سنة واحدة - وهى الفترة التى إنقضت منذ عقد مؤتمر بال الأول إلى إجتماع مؤتمر بال الثانى : أغسطس ١٨٩٧م وأغسطس ١٨٩٨ م - وكانت سكرتارية المؤتمر الأول قد نشرت كتيبات باللغات الأوروبية توضح أهداف الحركة الصهيونية، كما نشرت نسخاً منها باللغات العربية والعبرية والفرنسية لتوزيعها على يهود الشرق. وسرعان ما أسست فى هذه الفترة جمعيات صهيونية جديدة بلغ عددها سبعمائة وثمان وثلاثين جمعية فى الدول الأوروبية. وأسس يهود مصر جمعيتين ويهود أمريكا خمسين جمعية. وكان يهود الروسيا أكثر يهود أوروبا تقبلاً للحركة الصهيونية. وكا يليهم يهود النمسا ثم يهود رومانيا. أما فى أمريكا فكانت نيويورك معقلاً للحركة الصهيونية منذ هذا الوقت المبكر، إذ تأسست فى هذه المدينة وحدها ست وعشرون جمعية صهيونية، كما تكونت فى شيكاجو ثمانى جمعيات وتوزعت باقى الجمعيات على سائر المدن الأمريكية.

ومن أهم المؤتمرات الصهيونية المؤتمر الصهيونى الخامس فى مدينة بال عُقد فى الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٠١م. وتم فيه إقرار قانون النظام الأساسى للمنظمة الصهيونية، وبمقتضى هذا القانون أصبح عقد المؤتمرات الصهيونية يتم مرة كل سنتين بدلاً من إجتماعها السنوى، على أن تستمر إجتماعات اللجان المنبثقة عن المؤتمرات الصهيونية، كما تقرر جواز إنشاء جمعيات صهيونية فى أى منظمة إذا طلب ذلك خمسة آلاف صهيونى ممن يدفع كل منهم شيكلاً واحداً وهو الإشتراك السنوى. وقرر هذا المؤتمر تقديم إعانة مالية لدار الكتب القومية اليهودية فى بيت المقدس. وقد زخرت هذه المكتبة بعديد المصادر والمراجع والدوريات وأصبحت فيما بعد نواة المكتبة العامة للجامعة العبرية فى بيت المقدس والتى شيد لها مبنى خاص عند إنشاء مبانى الجامعة. كما قرر المؤتمر الشروع فى وضع دائرة معارف يهودية وإنشاء مكتب لشئون الإحصاء. وقرر المؤتمر أيضاً أن تعليم الشعب اليهودى على أسس قومية هو

أحد العناصر الرئيسـية فى البرنامج الصـهيونى. وأهاب المؤتمر بجميع الصـهيونيين أن يعمل كل منهم فى دائرته لتحقيق هذه الغاية[٩٥٦].

وقد وصل إلى علم السلطان عبد الحميد أن أفواجاًً من اليهود لا تزال تتعاقب على فلسـطين، إذ كان قناصـل بعض الدول الأوروبية فى فلسـطين يتدخلون لصـالح اليهود مسـتغلين قيام نظام الإمتيازات الأجنبية. لأن اليهود كانوا يصـطنعون بعض الوسائل للتحايل على القانون. ورأى السلطان منع هذا التدفق اليهودى على فلسطين، فأصـدر فى نوفمبر عام ١٩٠٠م فرماناً يحدد إقامة الزائرين اليهود لفلسـطين بمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور. وعلى الرغم من أن السلطان كان قد أصدر فرماناً على غراره سنة ١٨٨٧م، ثارت ثائرة اليهود على فرمان عام ١٩٠٠م ودفعوا بعض الحكومات الأوروبية وغيرهـا إلى الإحتجـاج عليه لدى السـلطان. فأبلغت الحكومة الإيطالية الباب العالى أنها لا تميز بين رعاياها المسـيحيين ورعاياها اليهود. ومن ثم فهى تحتج على صـدور هذا الفرمان. وتلاها السـفير الأمريكى الذى قدم فى اليوم الثامن عشر والعشرين من شـهر فبراير عـام ١٩٠١م إحتجاجاً مماثلاً باسـم حكومته، وكذلك نهجت الحكومة البريطانية هذا النهج. وكان رد الباب العالى أن فرمان سـنة ١٩٠٠م ليس أمراً جديداً فهو تجـديـد لفرمـان سـابق مماثـل. ورأى عبـد الحميـد كى يخفف من حـدة هـذه الإحتجاجات أن يقابل فى قصرـه هرتزل زعيم الحركة الصـهيونية. وتمت المقابلة فى اليوم السـابع عشر من شـهر مايو عام ١٩٠١ م وكان معه إثنان من أقطاب الحركة الصـهيونية ثم قابله السـلطان مرتين أخريين، وعرض هرتزل على السـلطان مشروعاً صـهيونياً خطيراً. ويلاحظ أنـه كان يتلاعب بالألفاظ ليخفى حقيقة أغراضـه. إتبع السـياسـة المرنة فكان يتكلم تارة عن الدولة اليهودية فى فلسـطين، وتارة أخرى عن الوطن القومى اليهودى فى فلسـطين، وتـارة ثـالثـة يتكلم عن الكيـان اليهودى فى فلسـطين مما يـدل على أنـه كان كاذباً مخادعاً منافقاً يتبع الإزدواجية فى أسـلوب العمل.

وقـد وصـلـت المبـاحثات بين السـلطان عبد الحميد الثانى وهرتزل إلى جوهر الموضـوع. فعرض الأخير أن يصـدر السـلطان فرماناً بالسماح لليهود الأجانب بالهجرة إلى فلسطين والتوطن فيها ومنحهم قسطاً وافراً من الحكم الذاتى، وأن يدفع اليهود.

عنـد صـــدور الفرمـان مبلغـاً كبيراً من المال قدر بثلاثة ملايين من الجنيهات. وقدرته بعض المراجع بمليونى جنيـه. ثم يقومون بعد ذلك بدفع جزية ســنوية للدولة. وكان المشرــوع الصــهيونى يقوم فى خطوطه الأســاســية وفق النظام المعمول به فى جزيرة سـاموس. وهى جزيرة يونانية من جزر بحر إيجة كان قد أسهم عدد كبير من سكانها فى الكفاح المســلح الذى خاضــه اليونانيون من أجل إســتقلال بلادهم عن الدولة العثمانية فى العشرينيات من القرن التاسع عشر. ولما قررت بريطانيا وفرنسا والروسيا فى ســبتمبر - عـام ١٨٣١م منح اليونـان الإســتقلال التـام وأن تمتـد حدود المملكة اليونـانيـة من خليج آرتـا إلى فولا، ظلـت جزيرة ســاموس خارجة عن نطاق المملكة اليونانية المستقلة الوليدة. وبناء على تدخل بريطانيا وفرنسا والروسيا أصدر السلطان محمود الثانى فرماناً فى اليوم الحادى عشر من شهر ديسمبر عام ١٨٣٢م قرر فيه منح سكان جزيرة ساموس الحكم الذاتى، ونص الفرمان على أن يتولى حكمها أمير مسيحى له جيشــه الخاص وعلمه الخاص ومجلس الإدارة المحلية، على أن يدفع هذا الحاكم اليونانى للدولة العثمانية جزية سنوية قدرها ثلاثمائة ألف قرش[٩٥٧].

كان السـلطان عبد الحميد الثانى أدهى من أن يسـتجيب لهرتزل. وكان فى خلال مقـابلاتـه مع هرتزل مســتمعـاً أكثر منه متكلماً. وكان يرخى لهرتزل فى حيال الكلام ليجعله يصرــح بكل ما فى جعبته من آراء ومشرــوعات ومطالب، ويتظاهر العاهل العثمانى بمسـايرته مما جعل هرتزل يعتقد أنه على وشـك النجاح فى مهمته، ثم يتبين له فى نهاية الأمر أنه فى جهوده مع الســلطان عبد الحميد يســير فى طريق مســدود وبعد أن إسـتقبل السـلطان ثلاث مرات هرتزل رفض أن يقابله بعد ذلك وأنعم عليه بـالنيشـــان المجيـدى. واعترف هرتزل بأنه هو الذى إلتمس من الســلطان أن يمنحه وساماً من رتبة رفيعة. وكان هدفه من هذا الإلتماس هو خداع الذين يتصلون به.

ومع ذلك فإن للصــبر حدوداً. وضــاق الســلطان عبد الحميد ذرعاً بالضــغط المتواصـل الذى مارسـه هرتزل على الحكومة العثمانية من أجل فتح أبواب فلسـطين للهجرة اليهودية. وكان هرتزل قد عهد إلى أحد عملائه واســمه نفلنســكى بأن يعرض على السلطان رشوة بمبلغ مليونى جنيه مقابل الحصول على فلسطين. فأراد الساطان

أن يحســم الموقف بصــفة قطعية. فأدلى إلى هذا الوســيط بتصر ـيح كان من القوة والصــد والخطورة مـا جعـل هرتزل يـدونـه فى مذكراته. وكان مما جاء على لســـان السـلطان "إنصحوا هرتزل بألا يتخذ خطوات جدية فى هذا الموضـوع. إنى لا أستطيع أن أتخلى عن شــبراً واحداً من الأرض. فهى ليســت ملك يمينى، بل ملك شــعبى، لقد ناضـل شـعبى فى سـبيل هذه الأرض، ورواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم. وإذا مزقت إمبراطوريتى يوماً فإنهم يســتطيعون آنذاك أن يأخذوا فلســطين بلا ثمن. أما وأنـا حى فإن عمل المبضــع فى بدنى لأهون على من أن أرى فلســطين قد بترت من إمبراطوريتى. وهذا أمر لا يكون. إنى لا أسـتطيع الموافقة على تشر ـيح أجسادنا ونحن على قيد الحياة" (٩٥٨).

لقد كان فى حكم الإســتحالة أن يســتجيب الســلطان عبد الحميد لإغراءات الصــهيونيين المالية، لأن مثل هذه الإسـتجابة تتعارض تعارضــاً جذرياً مع ســياســة الجامعة الإسـلامية التى تنادى إليها وإحتضـنها وغدت تشكل ركناً أساسياً فى سياسته الإســلامية وإســتهدف منها إسـتقطاب العالم الإســلامى للوقوف إلى جانبه فى وجه الزحف الإسـتعمارى الأوروبى على الدولة. فإن خضـوعه للإغراءات المالية التى يلوح بها الصـهيونيون له كان يعد إنتحاراً سـياسـياً لعبد الحميد وتناقضـاً صـارخاً لسـياسة الجامعة الإسلامية.

أمـا وعـد بلفور فقـد جـاء نتيجـة تبـادل وجهـات النظر بين قـادة الصـــهـاينـة والحكومة البريطانية، وذلك فى أعقاب مذكرة رفعتها المنظمة الصـهيونية إلى الحكومة البريطـانيـة فى ١٨ يوليو ١٩١٧م. كـذلـك جاء هذا التصر ـــيح بعد مشـــاورة كل من الحكومتين الفرنسـية والأمريكية وموافقة الرئيس ولسـون على ذلك. وكان على شكل خطاب من بلفور وزير الخارجية البريطانية إلى لورد روتشـــيلد كزعيم ممثل للجالية اليهودية.

ونصه كالآتى :

" إن حكومة جلالة الملك توافق على إنشـــاء وطن قومى للشــعب اليهودى فى فلسـطين؛ وسـوف تبذل أكبر الجهد لتسهيل تحقيق هذا الأمر. على أنه يفهم بوضوح أنه لن يعمل شئ يضر الحقوق المدنية والدينية لغير اليهود من سكان فلسطين، أو

حقوق اليهود ووضعهم السياسى فى أية دولة أخرى " والتصريح فى حد ذاته يمثل مرحلة مهمة فى طريق المؤامرة، سواء كان بالنسبة للحركة الصهيونية أو النشاط الإستعمارى الغربى فى المنطقة العربية. فهو فى الواقع كان دفعة كبيرة للحركة الصهيونية ووثبة لها نحو تحقيق أهدافها، كما كان بمثابة بدء لمرحلة جديدة فى التاريخ اليهودى. وفى تلك المرحلة كان على الصهيونيين أن يتحولوا من مجرد دعاة إلى قيام الدولة اليهودية إلى بناة لها. وذلك العمل بدأووه بعزم وإصرار، ومع ذلك فالوعد كما جاء لم يعجب الصهيونيين كثيراً فقد كانوا يودون أن يشمل العبارة "الإعتراف بفلسطين كوطن قومى للشعب اليهودى"وهو - أى التصريح - يتفق فى حد ذاته تماماً وسياسة إنجلترا إزاء هذه المنطقة. فنراه يكمل سياستها إبان المفاوضات التى دارت بينها وبين فرنسا والروسيا بشأن مصير الممتلكات العثمانية وتقسيمها بعد الحرب، ولكنه يتعارض تماماً مع ما جاء بإتفاقية سيكس - بيكو خاصاً بفلسطين كما رأينا. فإنجلترا - فضلاً عن أنها كانت تود أولاً وقبل كل شئ كسب الحرب عامة والإنتصار فى الميدان الشرقى بسورية الذى فتحه اللنبى بحملته على الشام - ترحب بفكرة إقامة دولة يهودية حليفة لها على حدود مصر الشرقية، ووجد لويد جورج فى وعد بلفور وفى الصهيونيين أداة لإبعاد فرنسا عن الأراضى المقدسة وعن حدود مصر وزيادة سلامة قناة السويس بالتالى. من ناحية أخرى فإن وجود دولة يهودية تعتمد فى بنائها على التحالف مع إنجلترا وتتكون من إخلاط من أجناس العالم فى قلب العالم العربى - فهذا كفيل بشطر العالم العربى وتمزيقه والحيلولة دون تقدمه وإستعادته لمجده السابق، وضمان بإستمرار سيطرة إنجلترا على المنطقة[٩٥٩]، والإنجليز يبررون هذا التصريح بالرغبة فى كسب تأييد الدوائر اليهودية فى ألمانيا والنمسا إلى جانب الحلفاء. وقد يكون هناك بعض الأساس فى ذلك الأمر، فقد حدث أن عرض كل من الألمان والأتراك بعدئذ على الصهيونيين فى ١٩١٨م براءة لإنشاء شركة فى فلسطين تختص بأمور الإستيطان اليهودى، وظروف منح هذا التصريح تدعو إلى التأمل. فالحرب العالمية الأولى تكون فرصة لزعماء الصهيونية فى كل البلاد لتحقيق أغراضهم. ولكن الصهيونيين إنقسموا إلى قسمين، البعض يرى أن يتجه نحو ألمانيا والآخر يرى أن يستعين بإنجلترا وحلفائها. لكن عروض اليهود، إنهالت على أية حال على الفريقين المتحاربين، فكل كان له مزاياه ومساوئه فى نفس الوقت. فإنجلترا كانت حليفة

للروســيا التى يكرهها اليهود كما كانت المانيا حليفة لتركيا التى وقفت للحركة الصهيونية بالمرصاد. واليهود فى مساوماتهم للطرفين فى وقت واحد كانوا يعلمون تماماً حاجة كل من المعسكرين إلى كسب التأييد المادى والأدبى للصهيونية العالمية. ولذلك تلجأ المانيا وحليفتها النمسا إلى الضغط على تركيا لمنح الصهيونيين وعداً يسمح لهم بإنشاء شركة كبيرة تتمتع بإمتيازات واسعة وتكون مهمتها تيسير الهجرة اليهودية إلى فلسطين(٩٦٠).

ورغم أن الجو لم يكن ممهداً تماماً للصهيونية فى إنجلترا، فقد مالت الصهيونية بكل ثقلها إلى جانب الحلفاء، وإستطاعت أن تجذب إليها عدداً من كبار الشخصيات فى عالم الســياســة والمال. فعند بدء الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤م كانت الجهود الصهيونية مركزة فى المانيا. وعند إنقسام أوروبا إلى معسكرين إبان الحرب ظهر مركز صهيونى آخر فى لندن، وكان حاييم فايتزمان هو زعيم الصهيونية فى لندن. وهناك فى لندن، جابهت الصهيونية معارضة من شخصيات يهودية مرموقة، بعضهم ينتمى إلى عائلات يهودية معروفة، أو أعضاء فى الأرستقراطية الإنجليزية. هؤلاء رفضوا ربط أنفسهم بقضية القومية اليهودية، ومنهم كان منتفيورى والكسندر رئيسا الجمعية الإنجليزية - اليهودية، وهيئة الممثلين لليهود الإنجليز، ومنهم أيضاً شخصيات مثل سير فيليب ساسون السكرتير الخاص للويد جورج، وسير هربرت صمويل وزير الداخلية وأفراد من عائلة روتشيلد ورغم أن المنظمتين اليهوديتين فى إنجلترا قد عارضتا فايتزمان وهو يحاول الحصول على تصريح بريطانى رسمى لصالح الصهيونية، ونشر المنظمتين لإحتجاج ضد البرنامج الصهيونى فى صحيفة The Times فى مايو ١٩١٧ والصهيونية عرفت كيف تشق طريقها وسط هذا الحصار وتنفذ إلى هدفها، فقد وجدت الصهيونية مساعدة من الصحافة مثل ما أبدته صحيفة Manchester Guardian، ومن بعض الشخصيات التى تحولت وإنقلبت فصارت صهيونية قلباً وقالباً مثل عائلة روتشيلد وهربرت صمويل وفيليب ساسون ثم لويد جورج نفسه. وبمساعدة هؤلاء كسب فايتزمان لورد بلفور إلى صفه.

وبمساعدة اللجنة الصهيونية التى تكونت للتعاون فى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الشخصيات التى كسبتها الصهيونية إلى جانبها فى إنجلترا، إجتهد الصهيونيون فى الحصول من الحلفاء على تأييد لإنشاء كومنولث يهودى فى فلسطين بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية. وإستخدموا فى ذلك الضغط السياسى، والصحافة العالمية، والضغط الفردى على الشخصيات وعلى الإتجاهات السياسية. وبالتدريج ظهرت مجموعة - من اليهود وغير اليهود - تؤيد إنشاء مثل هذه الدولة، ولا سيما حينما بين الصهيونيون أن هذه الدولة - وهى تمثل مكاناً إستراتيجياً بالنسبة لقناة السويس - سوف تكون فى منطقة النفوذ البريطانية. ولكن معارضة الروسيا فى ذلك الأمر أرجأت القيام بأى إجراء من جانب الإنجليز فى ذلك المجال. وظل الأمر كذلك حتى قيام الثورة البلشيفية فى الروسيا - التى وضحت معالمها فى صيف ١٩١٧م ثم وصلت إلى الذروة بنجاح الإنقلاب البلشيفى فى ٧ نوفمبر ١٩١٧م.

وبينما كانت الدولة العثمانية على وشك إصدار وعدها للصهيونيين - بخصوص الهجرة إلى فلسطين - بدأ اللنبى فى غزو فلسطين. ومن المعروف أن جيش اللنبى كان يحتوى على وحدات محاربة يهودية خالصة تحارب بصفتها اليهودية لأول مرة منذ حوالى الألفى عام. وهؤلاء كانوا يحاربون فى الواقع من أجل ما كانوا يطمحون إليه وهو إقامة وطن قومى لهم فى فلسطين. أما من بقى من اليهود فى المستعمرات فى فلسطين - بعد هجرة الآلاف منهم إلى مصر إبان الحرب - فقد خدموا قضية الحلفاء بطرق مختلفة، وتفانوا فى تقديم هذه الخدمات، فقضية الحلفاء بالنسبة إليهم كانت قضية مصير.

وأخيراً يصدر تصريح بلفور يوم ٢ نوفمبر من نفس العام، وذلك حينما كانت معركة غزة الثالثة والحاسمة على أشدها، وهى المعركة التى فتحت الطريق فى سورية لجيش اللنبى، وبينما كان الإنجليز يدركون تماماً خطورة هذا التصريح وفداحته بالنسبة للقضية العربية، لم يفطن إلا القليلون جداً لهذه الخطورة فشكوك الملك حسين إزاء نوايا الحلفاء لم تزلها فقط بسمات الإنجليز وإشارتهم إلى المستقبل المشرق للعرب فى ظل صداقتهم، بل نجدهم يحاولون إقناعه بالإتفاق مع فايتزمان على

المشـكلة الفلسـطينية. كذلك أثار هذا التصريـح مخاوف بعض قادة العرب بالقاهرة ولكن بريطـانيـا طمأنتهم بتصـريح أكـدت فيـه وعودها للعرب، فعلى أثر صـدور التصريـح ونشره وظهور مخاوف الملك حسين إزاء نوايا إنجلترا أرسل أحد الضباط من المكتب العربي، وكان أسـتاذاً من أكسـفورد متخصصـاً فى الدراسات العربية، ليؤكد له بـأنـه لـه يسـمح للإسـتقرار اليهودى فى فلسـطين بأن يتعارض مطلقاً مع الحرية السـياسـية والإقتصـادية للعالم العربي، وعلى ذلك يسـكت حسين معتمداً على الكلمة البريطانية، بعد أن يؤكد للإنجليز أنه لن يقبل دولة يهودية مسـتقلة فى فلسـطين، ويطمئن إلى تـأكيدات الإنجليز بأن إقامة اليهود فى فلسـطين سـوف لا يتعارض مع إستقلال العرب هناك، ويرسل إلى أتباعه بمصر وإلى قوات الثورة بذلك، ويحثهم على مواصـلة الثقة بإنجلترا[٩٦١]. أما اليهود فقد بدأوا العمل عقب صدور التصريح مباشرة. فإسـتطاع فايتزمان الحصـول على موافقة الحكومة البريطانية على إرسـال لجنة إلى فلسـطين لتخطيط أمر إقامة اليهود فى فلسـطين وتوسـعهم الإسـتعمارى هناك حالما تنتهى الأعمال الحربية. فى نفس الوقت يبذل فايتزمان كل ما فى وسـعه ليصـل إلى إتفاق مع العرب عن طريق الأمير فيصل. ولكن فايتزمان لم ينجح فى ذلك تماماً وذلك بسـبب موقف الحكومة الإنجليزية من جانب وموقف العرب عموماً من وعد بلفور الذى لم يقبله أحد فى العالم العربي، فبناءً على إقتراح من اللنبى قابل فيصـل فايتزمان فى ٤ يونيو ١٩١٨م بمقر قيـادة فيصـل فيما بين معـان والعقبـة. وهناك - كما يقول فـايتزمـان فى كتابه التجربة والخطأ حدث تبادل مُرضِى فى وجهات النظر بين الرجلين. كذلك أعد إجتماع آخر بين الإثنين فى لندن، وهو إجتماع حضره لورنس وقام فيه بدور المترجم. وفى هذا الإجتماع إهتم فيصـل بإظهار الخطر بالنسـبة إلى المصـالح العربية واليهودية على السـواء من جراء إتفاقية سـيكس - بيكو، وهذه ملحوظة لا تسر إنجلترا الذى كانت تود إبعاد فرنسـا عن فلسـطين، كذلك يحضر فيصـل مأدبة أقامها لورد روتشـيلد على شرف الضـيف العربي، وفيها قابل فيصـل كثيراً من زعماء اليهود، وهكذا يصل كل من فيصل وفايتزمان إلى مشروع إتفاق ٣ يناير ١٩١٩م بعد أن وعد الصـهاينة فيصـل بدعم المطالب العربية بإسـتقلال سـورية والعراق لو قبل فيصـل بسياسة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. وفى هذا المشروع يتعهد الطرفان

بالتعاون لترقية الدولة العربية وفلسـطين، وتقتطع فلسـطين من الدولة العربية عن طريق تخطيط حـدود بينهما بواسـطـة لجنـة يتفق عليها الطرفان، ويكون لكل من العرب واليهود مفوضـون فى كل من فلسـطين والدولة العربية. وفى هذا الإتفاق أيضاً يقبل العرب الخبرات الصـهيونية فى إعداد الوسائل وتحسين الموارد الطبيعية والقابلية الإقتصـادية فى بلاد الحكومة العربية. وأخيراً تكون المقدسـات الإسلامية تحت إشراف إسلامى، ولكن هذا الإتفاق لم ينفذ، لأن تنفيذه كان رهناً بقبول مطالب العرب بشأن الدولة العربية، الأمر الذى - أباه الإنجليز على العرب بعد النصر. ولعل بسبب هذا المشروع يدعى بعض الصـهيونيين بأن العرب لا حق لهم فى الشـكوى من إنشـاء إسرائيل، فالإعتراف بوطن قومى لليهود كان جزءاً من إتفاق خرجت بمقتضـاه الدول العبرية إلى الوجود ! (٩٦٢).

المصادر والمراجع العربية

أولاً:وثائق غير منشورة بدار الوثائق القومية بالقاهرة

- **محكمة القسمة العسكرية**
- **محكمة القسمة العربية**
- **محكمة الباب العالى**
- **محكمة الإسكندرية الشرعية**
- **محكمة رشيد الشرعية**
- **محكمة دمياط الشرعية**
- **محكمة بولاق الشرعية**
- **محكمة باب سعادة والخرق**
- **محكمة الصالح الشرعية**
- **صادر ووارد ضبطية الإسكندرية**
- **الفرمانات الشاهانية**
- **صادر ووارد محافظة الإسكندرية**
- **ديوان المجلس الخصوصى**
- **معية سنية عربى**

ثانياً:المصادر والمراجع العربية

- **ابراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦.**

- ابراهيم على طرخان، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة،القاهرة ١٩٥٤.
- ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور،الجزء الخامس، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة،١٩٦١.
- احمد الدمرداشى كتخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى أخر سنة ثمان وستين ومائة وألف، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩.
- احمد الرشيدى: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى امارة الحاج،تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد،القاهرة،١٩٨٠.
- احمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل،دار المعارف، القاهرة،١٩٧٨.
- احمد بن زنبل الرمال، تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوه الغورى سلطان مصر، تحقيق، عبدالمنعم عامر، تحت عنوان "آخرة المماليك" إشراف، عبدالرحمن الشيخ، الألف كتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- احمد جودت: تاريخ جودت، المجلد الأول، ترجمة عبدالقادر الدنا، بيروت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.
- احمد شلبى عبدالغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الورزاء والباشات، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٩٧٨.
- احمد عبد الرحيم مصطفى : فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.
- احمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم فى عهد محمد على، القاهرة، ١٩٣٨.
- احمد عزت عبدالكريم، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٠.

- احمد فؤاد متولى، الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة له، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٥.
- السيد عبدالعزيز سالم :طرابلس الشام فى التاريخ الإسلامى ،دار المعارف ،الإسكندرية ،١٩٦٦.
- الهام محمد على ذهنى، مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
- اندريه ريمون، المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.
- برنارد لويس: استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب سيد رضوان على، الدار السعودية للنشر والتوزيع.١٩٨٨.
- تشارلز بيلاقيتش ـ بربارا بيلافيتش : تفكيك أوربا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية ١٨٠٤ ـ ١٩٢٠) ترجمة / عاصم الدسوقى، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ثيودور هرتسل :الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عمروسى، مراجعة / عادل حسن غنيم، مركز نصوص للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- جب، وبوون : المجتمع الإسلامى والغرب جـ١، ترجمة / أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة / أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.
- جلال يحيى: مصر الحديثة (١٥١٧-١٨٠٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٢.
- جميل خانكى، الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر، المطبعة العصرية، القاهرة، د.ت.

- حاتم الطحاوى، اقتحام العثمانيين للقسطنطينية شهادة المؤرخ البيزنطى دوكاس، مجلة الاجتهاد، العدد ٤١، ٤٢، دار الاجتهاد، بيروت، ١٩٩٩.
- حسام محمد عبدالمعطى، العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(١٤٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- حسن صبحى : التآمر الصهيونى ضد الأمة العربية، (١٨٨٢ - ١٩٦٧) دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨.
- حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، نشره حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢.
- حسن عثمان، مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، نشر، حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢.
- داود بن عمر الأنطاكى: تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب، جزءان، الجزء الأول، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ت).
- زينب محمد حسين الغنام، الجاليات الأجنبية ودورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر إبان العصر العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، فرع البنات، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، ١٩٨٨.
- سعيد عبد الفتاح عاشور:العصر المماليكى فى مصر و الشام ،الطبعة الثانية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٧٦،
- سليمان محمد حسين: تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٢٤١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

- سميرة فهمى على عمر:إمارة الحج فى مصر العثمانية ٩٢٣-١٥١٧/١٢١٣-١٧٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الاسكندرية،قسم التاريخ،١٩٨٣.
- سميرة فهمى عمر: دور عربان الوجه البحرى فى تاريخ مصر العثمانية (٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م) رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب إسكندرية، قسم التاريخ، ١٩٩٢.
- سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧- ١٨٨٢) دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠.
- سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧.
- صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الجزء الأول (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م)، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٠.
- صلاح أحمدهريدى : دراسات فى تاريخ العرب الحديث، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- عبد الرزاق بيك الدنبلى: المآثر السلطانية (تاريخ إيران وحروبها مع روسيا) فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، ترجمة محمد سيد أبو زيد، مراجعة وتقديم/ عبد الحفيظ يعقوب حجاب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٧٤٥)، ٢٠٠٥.
- عبد السميع سالم الهراوى، لغة الإدرة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.
- عبد العزيز سليمان نوار: الشعوب الإسلامية فى التاريخ الحديث، القاهرة، د.ت.
- عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الاول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.

- عبد العظيم نصار : تاريخ الوطن العربى فى العهد العثمانى، ٢٠٠٤
- عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني حتى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨) دمشق، ١٩٦٧.
- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٧٤.
- عبدالجواد صابر إسماعيل، مصر تحت الحكم العثمانى، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩.
- عبدالحميد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- عبدالحميد سليمان: مقاطعة الخردة وتوابعها، دراسة التنظيم المالى والضرائبى للحرف الهامشية والبسيطة، دمياط، ٢٠٠٠.
- عبدالرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ١، بولاق، ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩- ١٨٨٠م.
- عبدالرحمن الجبرتى: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر، وعمر الدسوقى، لجنة البيان العربى، الطبعة الأولى، ١٩٦٩.
- عبدالرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر،مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٨.
- عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب "دراسات وبحوث عن عبدالرحمن الجبرتى" بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦.

- عبدالعزيز رفاعى: الكفاح الشعبى فى مصر الحديثة صفحات تاريخية من البطولات الشعبية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦.
- عبدالكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت(١٥١٦-١٧٩٨) دمشق، ١٩٦٨.
- عبدالله الشرقاوى: تحة الناظرين فيمن تولى مصر من الولاة والسلاطين، تحقيق، رحاب عبدالحميد القارى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦ .
- عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥.
- عزيز خانكى : عشر رسائل فى تاريخ القضاء والتشريع، مطبعة الأخبار، القاهرة، ١٩١٧.
- عزيز خانكى بك، المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ماضيها. حاضرها. مستقبلها، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩.
- على باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
- عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ ـ ١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٦.
- عمر عبدالعزيز عمر: دراسات فى تاريخ مصرالحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٩١٩) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦.
- فائقة محمد حمزة عبدالصمد: أثر الدولة العثمانية فى نشر الإسلام فى أوربا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- فريدون أمجن: التاريخ السياسى للدولة العثمانية منذ قيام الدولة حتى معاهدة قبنارجه الصغرى، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الأول، إشراف وتقديم / أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله للعربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩.

- كرستوفر هيرولد: بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- ليلى الصباغ : معالم الحياة الفكرية فى الولايات العربية فى العصر العثمانى، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، جـ٢، إشراف وتقدير، أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله للعربية/ صالح سعداوى، أستانبول ١٩٩٩.
- ليلى عبداللطيف أحمد: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٧.
- ليلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر فـى العصر العثمانى،مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- محمد ايشيرلى : نظم الدولة العثمانية، ضمن كتاب الدولةالعثمانية تاريخ وحضارته، جـ١، إشراف وتقديم / أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله للعربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩.
- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤- ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.
- محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة، نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم ٣٤١٩٣، ورقة ٢١ب.
- محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية، نسخة مصورة بمكتبة جامعة الأزهر تحت رقم (١١٠٥) .
- محمد بن أبى السرور البكرى، النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق، عبدالرازق إبراهيم عيسى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣١١هـ/ ١٨٩٣- ١٨٩٤م.

- محمد بن على اللخمى الإشبيلى، الدر المصان فى سيرة المظفر سليم خان، تحقيق هانس أرنست، دار البستانى، القاهرة، ١٩٦٢.
- محمد رشدى، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الأول، دار المعارف بمصر، د. ت.
- محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران ٩٠٧-١١٤٨هـ/ ١٥٠١-١٧٣٦م، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٩.
- محمد صبرى: تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، صفحات من تاريخ مصر، العدد (١٣)، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
- محمد عبدالرحمن حسين: نضال شعب مصر ١٧٩٨- ١٩٥٦، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٠.
- محمد عبدالمنعم السيد الراقد، الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى، الإسكندرية، ١٩٦٨.
- محمد فؤاد شكرى: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، دار الفكر العربى، القاهرة، د.ت.
- محمد فؤاد شكرى: عبدالله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢.
- محمد فؤاد كوبريلى : قيام الدولة العثمانية، ترجمة / أحمد السعيد سليمان، الألف كتاب الثانى (١١٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- محمود عبد اللطيف عصفور وآخرون، جغرافية النقل فى مصر، سلسلة دراسات فى جغرافية مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.
- محمود على عامر، محمد خير فارس : تاريخ المغرب العربى الحديث " المغرب الأقصى - ليبية "

- محمود محمد الحويرى: تاريخ الدولة العثمانية فى العصور الوسطى، المكتب المصرية لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٢.
- مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع الأمير حسن كتخدا عزبان الدمرداشى، تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة كنانة الله فى أرضه، تحقيق، صلاح أحمد هريدى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- مفيد الزيدى: موسوعة التاريخ الإسلامي، العصر العثمانى، دار أسامة، الأردن، ٢٠٠٩
- ناجلا محمد عبدالنبى :مصر و البندقية العلاقات السياسية و الاقتصادية فى عصر المماليك ،دار عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية ،القاهرة ،٢٠٠١
- ناهد إبراهيم دسوقى، دراسات فى تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ٢٠٠٩.
- نبيل السيد الطوخى: صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية ١٧٩٨- ١٨٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
- نقولا ترك: مذكرات نقولا ترك: نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت، مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٠.
- هنرى لورانس وآخرون: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، القاهرة ١٩٩٥.
- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة / عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصارى، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، إستانبول، ١٩٨٧٨.
- يوسف آصاف : تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابى، دار البصائر، دمشق، ١٩٨٥.

ثالثاً:المراجع الأجنبية

- Arthur E. P. Bromeweigall., A History of events in Egypt From 1798 to 1914, London, 1915.
- Combe Etienne., L' Egypte Ottoman de la Conquete par Selim (1517) a l'arrivee de Bonaparte (1798) en Precis de Egypte, T3, Le Caire, 1933.
- Creay. M. A., History of the Ottoman Turks, From the Beginning of their Empire to the Present Time, Vol. I, London, 1854.
- Holt, P. M., Egypt and the fertile Crescent,London,1968.
- Holt. P. M., the Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century (BSOAS). XXIV. London, 1961.
- Holt. P. M., The Exalted Lineage of Ridwan Bey Some Observations on a Seventeenth Century Mamluk Genealogy (BSOAS) XXIV, p.2, London, 1969.
- Holt. P. M., , The Pattern of Egyptian Political History from (1517- 1798) in Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.
- Shaw, S. J., The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517 – 1798) Princeton. New Jersey, 1962

- **Shaw., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge,Mass,1964.**

---

(١) محمد فؤاد كوبريلى : قيام الدولة العثمانية، ترجمة / أحمد الســعيد سليمان، الألف كتاب الثانى (١١٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص١١٦، ١١٧ .

(٢) عبد العزيز محمد الشــناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الاول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٣، ٣٤ .

(٣) نفسه : ص٣٤ .

(٤) نفسه : ص٣٥ .

(٥) نفسه : ص٣٦، ٣٧ .

(٦) نفسه : ص٣٧، ٣٨ .

(٧) نفسه : ص٣٨، ٣٩ .

(٨) نفسه : ص٣٩، ٤٠ .

(٩) نفسه : ص ٤٠، ٤١ .

(١٠) نفسه : ص٤١، ٤٢ .

(١١) نفسه : ص٤٢، ٤٣ .

(١٢) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ ــ ١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٣٩ .

(١٣) نفسه : ص٤٠ .

(١٤) نفسه : ص٤١ .

(١٥) نفسه : ص٤١، ٤٢ .

(١٦) صــلاح أحمدهريدى : دراســات فى تاريخ العرب الحديث، دار عين للدراســات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦٨ .

(١٧) نفسه : ص٦٩ .

(١٨) نفسه : ص٦٩، ٧٠ .

(١٩) نفسه : ص٧٠، ٧١ .

(٢٠) برنارد لويس: اســتنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب سيد رضوان على، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ص٤٤، ٤٥.

(٢١) فائقة محمد حمزة عبدالصــمد: أثر الدولة العثمانية فى نشــر الإسلام فى أوربا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإســلامية، قســم الدراســات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هــ/ ١٩٨٩م، ص٩٣، ٩٤.

(٢٢) محمود محمد الحويرى: تاريخ الدولة العثمانية فى العصــور الوســطى، المكتب المصرية لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٢٩.

(٢٣) مفيد الزيدى: موســـوعة التاريخ الإسلامي، العصر العثمانى، دار أسامة، الأردن، ٢٠٠٩، ص١٨، ١٩.

(٢٤) نفسه، ص١٣٢.

(٢٥) نفسه، ص١٣٣.

(٢٦) محمود محمد الحويرى: المرجع السابق، ص١٣٥.

(٢٧) نفسه، ص١٣٩.

(٢٨) نفسه، ص١٣٨.

(٢٩) محمود محمد الحويرى: المرجع السابق، ص١٤١.

(٣٠) نفسه، ص١٤٤.

(٣١) محمود محمد الحويرى: المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٣٢) نفسه، ص١٥٣.

(٣٣) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة / عدنان محمود ســـلمان، مراجعة محمود الأنصـــارى، منشـــورات مؤســـسة فيصل للتمويل، تركيا، إستانبول، ١٩٨٧٨، صـــ١٣٢، ١٣٣.

(٣٤) يوسف أصاف : المرجع السابق، صـــ٦١، ٦٢.

(٣٥) أحمد عبد الرحيم مصـــطفى : فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص٧٣ .

(٣٦) نفسه : ص٧٤ .

(٣٧) نفسه : ص٧٥ .

(٣٨) عمر عبد العزيز عمر : المشرق العربى، ٥٠، ٥١ .

(٣٩) جب، وبوون : المجتمع الإســـلامى والغرب جـــــــ١، ترجمة / أحمد عبد الرحيم مصـــــطفى، مراجعة / أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص٥٥، ٥٦ .

(٤٠) نفسه : ص٥٧ .

(٤١) محمــد ايشـــيرلى : نظم الــدولة العثمانية، ضـــمن كتاب الدولةالعثمانية تاريخ وحضـــارته، جـــــ١، إشراف وتقديم / أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله للعربية صالح سعداوى، إستانبول، ١٩٩٩، ص١٤٩، ١٥٠ .

(٤٢) نفسه : ص١٥١، ١٥٢ .

(٤٣) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، جــ١، ص٣٥٩، ٣٦٠ .

(٤٤) نفسه : ص٣٦٠، ٣٦١ .

(٤٥) نفسه : ص٣٩١ ــ ٣٩٢ .

(٤٦) نفسه : ص٣٩٣ .

(٤٧) نفسه : ص٣٩٣، ٣٩٥ .

(٤٨) عمر عبد العزيز عمر : المشرق العربى، ص٥٧، ٥٨ .

(٤٩) نفسه : ص٥٨، ٥٩ .

(٥٠) صلاح أحمد هريدى : دراسات فى تاريخ العرب، ص١٠٩، ١١١ .

(٥١) محمد ايشيرلى : المرجع السابق، جـ١، ص٢٢٦، ٢٢٨ .

(٥٢) القزلباش: تعنى رافضـــى أو شـــيعى (انظر: محمد على الأنســـى، قاموس اللغة العثمانية المســـمى الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات يحتوى على الكلمات التركية والالفاظ الفارســـية والافرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية، بيروت، ١٩٠٠، ص٤١٩) وهو اســـم أطلقه الترك على تســـع قبائل من التركمان كانت تلبس قلانس حمراء على الرؤوس وهى روملو، وشـــاملو، وإســـتاجلو، وتكه لو وذولقادر، وأفشـــار، وقاجار، وورساق، وصوفية قراباغ، والكلمة عبارة عن لفظين: الأول "قزل" ومعناه أحمر اللون، والثانى "باش" ومعناه رأس، ومعنى الاصطلاح "أصحاب الرؤوس الحمراء". وقد استطاع الشـــيخ صفى الدين الأردبيلى وأولاده من بعد بزعامتهم لجماعة الدراويش جذب الكثير من المريدين ليس فى إيران فحســـب بل فى الولايات التركية فى آسيا الصغرى والشام والعراق بتأثير دعايتهم القوية، وكان التصوف قد بدأ يشق طريقه إلى المجتمع الإيرانى فى ذلك الوقت، وقد تحولت فرقة الدراويش التى يتزعمها الشـــيخ صفى الدين الأردبيلى إلى مركز مذهبى لبث الدعوة الشيعية، وكان لممارسة شيوخ الأسرة الصفوية للناحيتين الدينية، والعســـكرية معًا الأثر الكبير فى إبراز قدرتهم ونفوذهم، وقد مهد الشيخ صفى الدين الأردبيلى وابناه جنيد وحيدر المناخ لخليفتهم إســـماعيل الصفوى الذى أعلن قيام الدولة مستفيداً من مركزه الروحى والمعنوى، ومستخدماً أفراد قبائل القزلباش الذين لا يهدفون إلى شئ سوى التضحية فى سبيل نصرة شيخهم ومرشدهم، وعليه فقد كان لهذه القبائل دور كبير فى إيجاد الكيانى الصفوى (انظر: إبراهيم على طرخان، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة ١٩٥٤، ص١٧٤، هامش١؛ أحمد فؤاد متولى، الفتح العثمانى للشـــام ومصـــر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة له، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥٣، هامش١).

(٥٣) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، ١٩١٢، ص٧٥؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع الســـابق، ص٩٦- ١٠٤؛ إلهام محمد على ذهنى، مصـــر فى كتابات الرحالة الفرنســـيين فى القرنين الســـادس عشر والسابع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص١٨- ١٩.

(٥٤) محمد فريد: المرجع السابق، ص٧٥.

(٥٥) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤- ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١١٠.

(٥٦) ســـيد محمد الســـيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضـــائية والمالية والعســـكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧، ص٦٦.

(٥٧) محمد أنيس: المرجع السابق، ص١١٠.

(٥٨) ابن إيـــاس، بـــدائع الزهور فى وقـــائع الدهور، الجزء الخامس، تحقيق محمد مصـــطفى، القاهرة، ١٩٦١، ص٤٥- ٤٦؛ عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص ٧٣

(٥٩) ابن إياس: المصدر السابق، ص٦٧- ٦٨.

(٦٠) نفســـه، ص٧٣؛ أحمد بن زنبل الرمال، تاريخ غزوة الســـلطان ســـليم خان ابن الســـلطان بايزيد خان مع الســـلطان قانصـــوه الغورى سلطان مصر، تحقيق، عبدالمنعم عامر، تحت عنوان "آخرة المماليك" إشـــراف، عبدالرحمن الشـــيخ، الألف كتاب الثانى، الهيئـــة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٧ وما بعدها؛ محمد بن على اللخمى الإشـــبيلى، الدر المصان فى سيرة المظفر سليم خان، تحقيق هانس أرنست، دار البستانى، القاهرة، ١٩٦٢، ص٩.

(٦١) عبـــدالكريم رافق: بلاد الشـــام ومصـــر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت(١٥١٦-١٧٩٨) دمشق، ١٩٦٨، ص٩٩.

(٦٢) ابن إياس: المصـــدر الســـابق، ص١٠٣- ١٠٤؛ محمد عبدالمنعم السيد الراقد، الغزو العثمانى لمصـــر ونتائجه على الوطن العربى، الإســـكندرية، ١٩٦٨، ص١٧٣، ولمزيـــد من التفاصـــيل (انظر: Creay. M. A., History of the Ottoman Turks, From the Beginning of their Empire to the Present Time, Vol. I, London,1854,pp.229-230).

(٦٣) ابن إياس: المصـــدر الســـابق، ص١٢٤- ١٢٥؛ إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص١٨٦- ١٨٧؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص١٨٥.

(٦٤) محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٧٧.

(٦٥) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص٤٢.

(٦٦) ابن إياس: المصـــدر السابق، ص١٢٥، * الأرزاق: المقصود بها أراضى الرزقة بنوعيها الأحباســـية (الخيرية) والجيشـــية (العســـكرية) والرزقة الأحباسية عبارة عن أراضـــى ديوانيـــة أوقفهـــا أصـــحابا على الأعمال الخيرية مثل الانفاق على الحرمين الشريفين، والمساجد، وعلى مختلف أنواع البر والتقوى، وكانت هذه الأراضى معفاة من الضـــرائب، والرزقة الجيشـــية (العســـكرية) تخرج من ديوان الجيش، وهى عبارة عن الأطيان التى كان يمنحها سلاطين المماليك لأحد الأمراء أو الرعايا مكافأة له على خدمة أداها للحكومة، أو لمجرد الإحسان إليه، وكان صاحبها ينتفع بها طوال حياته، ويورثها لذريته من بعده كما كان له حق التصرف فيها بالبيع والشراء. وقد تم ضبط هذه الأرزاق فى العصـــر المملوكى فى ســـجلات عرفت باسم "دفاتر الجراكسة" وقد ألغى بهذه الدفاتر عام ٩٣٤هـــــ/ ١٥٢٧م أثناء عملية ضبط الأقاليم المصرية، وقام المسئولون عن ذلك بتفحص أصل الرزقة، فإذا كانت تمسكات الرزقة (إيصالات) التى بيد المنتفعين صحيحة أبقوها على حالها وإن شابهها شئ من التزوير أضيفت إلى الميرى (انظر: عفاف مسعد الســـيد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤- ١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصـــريين، العدد (١٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٥٨، هامش ٢١٢).

(٦٧) أحمد فؤاد متولى: المرجع الســـابق، ص١٨٧؛ صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الجزء الأول (٩٢٣- ١٢١٣هـــــ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م)، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٣.

(٦٨) حســـن عثمان: تاريخ مصـــر فى العهد العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، نشره حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢، ص٢٤٢.

(٦٩) الصدر الأعظم: كان الصدر الأعظم (Grandvezir) على رأس الجهاز الحاكم فى الـدولـة العثمـانية، وهو ممثل السـلطان العام فى أمور الدولة، ونتيجة لنمو الدولة العثمانية، منح السـلطان سـلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول الصدر الأعظم، وعلى هذا صار منصب الصدر الأعظم الذى لم يكن فى بادئ الأمر أكثر من مستشار أول للسـلطان، منصـباً خطيراً وتعاظمت أهميته بمرور الوقت، فجعله السلطان محمد الثانى (٨٥٥- ٨٨٥هـ/ ١٤٥١- ١٤٨١م) وصياً فعلياً على الدولة، ولم يكن للصدر الأعظم سـلطة مباشرة على القصر العثمانى، أو على العلماء، وفيما عدا ذلك تمتع بسلطة قوية فى الإدارة المركزية، وفى الولايات، وقد سـلمه السلطان خاتمه لاستخدامه فى التوقيع، وكان عليه إعادته للسلطان بعد عزله من منصبه ولعل أعظم دليل على تفويض السلطان سلطات واسعة للصدر الأعظم فيما بعد هو إيجاد الباب العالى (The Sublime Porte) الذى جعله مقراً رسـمياً لوزيره الأعظم درويش باشا، وأصبح الوزراء العظام يسكنون منذ ذلك الوقت فى الباب العالى، ويصـرفون فيه شئون الدولة العليا التى كانت تصرف من قبل فى قصـر السلطان، وبالتالى أطلق اسم المكان على ساكنه، ومن هنا كان القول "الباب العالى" أى الوزير الأعظم (انظر: عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص٦٣- ٦٤؛ عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٤

(٧٠) الوطـاق: جمعها وطاقات، وفى التركية أوتاق، وأوتاغ، وأوطاق، وقيل أنها من كلمة أوت بمعنى النار، أو من المصـدر أوتورمق بمعنى أن يجلس، وقد دخلت فى اللغة الفارسية فى صيغ أطاق، وأتاغ بممعنى الغرفة، والأرجح أن تكون هذه الكلمة هى أصل الكلمة التركية (أوده) بمعنى الحجرة، والأطاق فى التركية اسم للخيمة الكبيرة المزخرفة تعد للعظماء، والوطاق فى العربية هو الخيمة، والمعسكر المكون من خيام (انظر: أحمد السـعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٩٨- ١٩٩).

(٧١) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٤٥- ١٤٦؛ على بن محمد اللخمى الإشبيلى، المصـدر السابق، ص١٢- ١٣؛ محمد بن أبى السرور البكرى، النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصـر والقاهرة المعزية، تحقيق، عبدالرازق إبراهيم عيسـى، العربى للنشـر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣٩).

(٧٢) محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٨٧.

(٧٣) ابن إياس: المصـدر السـابق، ص١٥٣؛ إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص١٩٠- ١٩١.

(٧٤) أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق، ص١٩٣.

(٧٥) إبراهيم على طرخـان: المرجع السـابق، ص١٩٢؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص١٩٤.

(٧٦) محمد بن أبى السـرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية، نسـخة مصـورة بمكتبة جامعة الأزهر تحت رقم (١١٠٥) ورقة ١٩أ؛ محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٩١- ١٩٢.

(٧٧) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص١٦٣- ١٦٤.

(٧٨) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر، جـ١، ص٥٥.

(٧٩) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٦٦.

(٨٠) دوادار: كـانت الداودرية فى دولة المماليك وظيفة صـغيرة، ولكنها عظمت فى منتصـف القرن الرابع عشـر، وكان ذلك فى عهد الناصـر حسن فى فترتى حكمه من (٧٤٨- ٧٥٢هـ/ ١٣٤٧- ١٣٥١م) إلى (٧٥٥- ٧٦٣هـ/ ١٣٥٤- ١٣٦١م)، وفى عهد الملك الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى (٧٦٣- ٧٧٧هـ/ ١٣٦٣- ١٣٧٧م) ولى أقبغا الداودرية فعظم شأنها حتى صارت كنيابة السلطنة، وفى عهد برقوق (٨٠٢- ٨٠٨هـ/ ١٣٩٩- ١٤٠٥م) والملك المؤيد (٨١٥- ٨٢٥هـ/ ١٤١٢- ١٤٢١م) ازداد المنصب خطورة وخاصة حين وليه يشبك فى أيام الناصر فرج، فقد كان الداودرية يشـرفون على البريد والمالية وعلى العزل، والتنصيب، والقضاء، وباتساع اخصاصات الدوادار كثر عدد الداودرية حتى بلغ فى بعض الفترات عشـراً، وعندئذ عرف أكبرهم باسم الدوادار الكبير، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثانى ثم الدوادار الثالث لنقل رسائل بين السـلطان والمماليك، وأصـل اختصاص الدوادار تصدير الرسائل، والأوامر إلى المرسل إليهم وعرض المناشـير والملتمسات ليوقعها السلطان، علاوة على تسلم البريد الوارد وعرضـه على السـلطان، وكان الدوادار يشاور السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصر، فـإن كـان من يؤذن له بالمقابلة غير واقف على قواعد التشـريفة فإن الدوادار يلفته القواعد قبل المثول بين يدى السـلطان، وقد عرف هذا المنصـب فى الدولة العثمانية، ولكنه كان بمثابة الرئيس للكتاب، وكان فى الديوان الهمايونى قلم يسمى (دويتدار ديوان همايون) ويعمل به ثلاثة من الدويتدارية وكان من بين (خدمة باب أصـفى)، أى موظف الصدر الأعظم، وهو منسوب إلى أصف بن برخيا وزير سليمان (عليه السلام) دويتدار، وكـان فى الـدفتردارية دويتدار يعرف بدويتدار المالية يعرض الأوراق على الدفتردار للتوقيع، وفى أيام محمد على كان لفظ الدوادار الذى اسـتعمله رجالات دواوين الإنشاء فى العصـر المملوكى قد بطل اسـتعماله وحل محله اللفظ العثمانى دويتدار بقلب الدال الأخيرة تاء فى اللفظ هكذا (Divittar) (انظر: أحمد السـعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٠٩- ١١٠).

(٨١) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص١٩٣؛ محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٩٥.

(٨٢) ابن إياس: المصـدر السـابق، ص١٧١- ١٧٤؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص٢٢١.

(٨٣) ابن إياس: المصـدر السـابق، ص١٧٥؛ عبدالكريم رافق، المرجع السـابق، ص١٠٩؛ صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر، جـ١، ص٦٠.

(٨٤) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص١٣٣ وما بعدها.

(٨٥) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص١٩٧؛ محمد عبدالمنعم الراقد، المرجع السابق، ص١٩٧.

(٨٦) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٧٦.

(٨٧) نفسه: ص٢٩٥- ٢٩٦.

(٨٨) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص١٢٦.

(٨٩) حسن عثمان: المرجع السابق، ص٢٥٢.

(٩٠) عبدالله الشرقاوى: تحة الناظرين فيمن تولى مصر من الولاة والسلاطين، تحقيق، رحاب عبدالحميد القارى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١٥؛ محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣١١هـ/ ١٨٩٣- ١٨٩٤م، ص١٣٥.

(٩١) عبدالله الشرقاوى: المصدر السابق، ص١١٥.

(٩٢) ليلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ، ١٩٧٨ص٣٢.

(٩٣) Creasy., op.cit., p.232

(٩٤) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص١٥٠.

(٩٥) ابن إياس: المصدر السابق، ص٢١٢.

(٩٦) علوفة: هى من المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان والراتب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٥٢).

(٩٧) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص٩٧- ٩٨؛

Combe Etienne., L' Egypte Ottoman de la Conquete par Selim (1517) a l'arrivee de Bonaparte (1798) en Precis de Egypte, T3, Le Caire, 1933, p.16.

(٩٨) الأمراء المقدمين: يبلغ عددهم أربعة وعشرين أميراً، ولكنهم بلغوا فى عهد الناصر محمد فى الدولة المملوكية الأولى خمسة وعشرين أميراً، ووصل عددهم فى عهد قانصوه الغورى ستة وعشرين أميراً، ومن هؤلاء ينتخب السلاطين وأتابكة العسكر، وكان من حقهم امتلاك ألف مملوك (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص٢٢٩).

(٩٩) أمير طبلخانة: سميت كذلك لأنها أول الإمرات التى يصبح من حق صاحبها أن يدق بالطبل على بابه كل مساء، ويعرف بأمير أربعين، بمعنى أن الاقطاع الذى يحوزه صاحب هذه الرتبة فى الجيش المملوكى يكفى لشراء أو استخدام أربعين مملوكاً وربما يصل العدد إلى ثمانين، ولكن صاحب الرتبة لا يخرج عن كونه أمير طبلخانة، واختلف عدد أمراء الطبلخانة من عهد إلى عهد، فبلغوا فى بعض العهود أربعين أميراً وبلغوا فى عهد السلطان الغورى (٣٠٠) أمير (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص٢٣٠).

(١٠٠) دينار: المقصود به النقود الذهبية، وهو أول دينار عثمانى ضرب فى مصر عقب الفتح العثمانى فى عهد السلطان سليم الأول، وقد أطلق عليه اسم سلطانى أو

أشـــرفى، وهو امتداد للفظ الأشـــرفى الذى ألفه المجتمع منذ عهد الأشـــرف برســـباى الجراكســـة (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتـــاب "دراســـات وبحوث عن عبـــدالرحمن الجبرتى" بإشـــراف الدكتور/ أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٥٧).

(١٠١) أمير عشـــرة: تقضـــى هذه الرتبة على صاحبها أن يقيم عنده عشرة مماليك، وربما زاد بعضهم إلى العشرين، ولكنه يعد من أمراء العشرات من حيث الرتبة العسكرية (انظر: إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص٢٣١).

(١٠٢) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص٩٨.

(١٠٣) Combe. Etienne., op.cit., p.16.

(١٠٤) ليلى عبداللطيف أحمد: الادارة فى مصر، ص٣٢، ٣٣.

(١٠٥) Holt, P. M., Egypt and the fertile Crescent,London,1968, p.44.

(١٠٦) المحتســـب: نظام الحسبة نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى، حتي كان للمحتســـب ســـلطة واسعة فى شئون الأمن والتنظيم فى كل الأسواق التجارية. وقد ورثت مصر العثمانية نظام الحسبة عن السلطنة المملوكية، وكان شخصية دينية كما هو الأصـــل فى الحسبة، وبعد وفاة خايربك بدئ فى تعيين العثمانيين فى منصب المحتسب، واســـتمر الوضع كذلك حتى تغلب المماليك على الإدارة العثمانية فى مصر، وتسللوا إلى وظائفها، فأصـــبح هذا المنصـــب يشغله أحد المماليك كمعظم المناصب الإدارية الأخرى، وكان من حق المحتســـب تولى التزام جمرك الاحتساب فى القاهرة ومن هنا لقب بأمين الاحتســـاب، وكانت مهمته ضبط الموازين والمقاييس والأسعار فى الأسواق (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الادارة فى مصر، ص٢٣٥- ٢٣٧)

(١٠٧) ليلى عبداللطيف أحمد: الادارة فى مصر، ص٣٣.

(١٠٨) أمير آخور: أمير كلمـــة عربية معناها قائد، أو زعيم، أو رئيس، وآخور كلمة تركية بمعنى اصـــطبل، أو مكان للخيل، وعلى هذا فهى بمعنى قائد أو أمير الاصـــطبل (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص١٣، ٤٧) وكان أمير آخور عند المماليك هو الناظر فى أمور الاصطبلات والمناخات السلطانية، ورئيس العاملين بها جميعًا، وأهم هؤلاء العاملين هو المســـئول عن الأعلاف والمســـمى بالسلاخور (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١١).

(١٠٩) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص١١٣.

(١١٠) محمد بن أبى الســـرور البكرى: المنح الرحمانية، ورقة ٢٦أ، أحمد شـــلبى عبدالغنى، أوضـــح الإشـــارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٩٧٨، ص١٠٢- ١٠٣.

(١١١) قانون نامه مصر، مقدمة المترجم، ص٣.

(١١٢) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص١١٤.

(١١٣) عبدالكريم رافق: المرجع الســـابق، ص١٣٨- ١٣٩؛ عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص١١٤.

(١١٤) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص١٣٩.

(١١٥) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص١١٤.

(١١٦) أغا الأنكشارية: كان قائد الانكشارية "الأغا" هو صاحب الصدارة على قواد بقية الأوجاقات، فهو قائد جميع الفرق، أو قائد جيش مصر، ورئيس قوات حفظ الأمن فى القاهرة، وضواحيها، وكانت سلطة أغا الأنكشارية تشمل الحفاظ على الأمن العام والإشراف على كل شئون الشرطة فى كافة المجالات التى لا تخضع لسلطة المحتسب. وقد امتدت اختصاصات أغا الانكشارية لتشمل الأشقياء من كل نوع، واللصوص، والعاهرات، وباعة الخمور سراً والذين يقومون بما يعكر صفو الأمن، فكان أغا الانكشارية هو المسئول الرئيسى عن إقرار النظام، والأمن فى القاهرة، وكان يؤدى هذا الواجب عن طريق نقط الشرطة فى القاهرة، وضواحيها رجال من فرقة الانكشارية، ومن مماليكه الخاصة. وبلغت سلطة أغا الانكشارية فى الإشراف على الأمن فى القاهرة أوجها فى الربع الأول من القرن الثامن عشر، فقد كانت الإدارة العثمانية تعطى نوعا من التفويض العام بالسلطة، وفى وقت الأزمات مما أدى إلى اتساع سلطته اتساعاً كبيراً، ولكن فى أواخر القرن الثامن عشر ضعف نفوذ أغا الأنكشارية، واقتصرت سلطته على المناداة فى شوارع القاهرة بالقرارت التى يريد الباشا إعلانها كحظر بعض التصرفات، مثل شرب الدخان فى الشوارع، والحوانيت، والمناداة بالأمن الأمان فى شوارع القاهرة بعد حدوث بعض المناوشات بين أمراء المماليك فيها، ويرجع ذلك لاضمحلال نفوذ الأنكشارية (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الادارة فى مصر، ص٢٢٩- ٢٣٢).

(١١٧) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٠٣.

(١١٨) أحمد باشا: كان أحمد باشا جرجى الأصل من ذوى الحظوة لدى السلطان سليم، تقلد عدة مناصب مرموقة، وكان يرغب فى الوصول إلى منصب الصدارة العظمى، ولكن السلطان سليمان عين بدلاً منه صهره إبراهيم باشا صدراً أعظم، وعليه فقد طالب أحمد باشا بتعيينه والياً على مصر فوافق السلطان على ذلك (انظر: عبدالجواد صابر إسماعيل، مصر تحت الحكم العثمانى، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٧٩).

(١١٩) القائمقام: ليس من معاونى الباشا، ولكنه الشخص الذى يقوم بعمل الباشا خلال فترة خلو منصبه لعزله أو وفاته، حتى قدوم باشا آخر، وفى بداية العهد العثمانى فى مصر كان منصب القائمقام يسند إلى قاضى القضاة، أو الدفتردار بمعنى أنه كان شخصية عثمانية، ولكن بتغلب المماليك، وسيطرتهم على المناصب الإدارية المهمة أصبح منصب القائمقام يسند إلى أحد البكوات المماليك، وفى بعض الأحيان النادرة كان كتخدا الباشا هو الذى يتولى منصب القائمقام فى حالة وفاة الباشا فجأة، وفى معظم الحالات كان الباشا المعزول هو الذى ينصب القائمقام، ويقر الباشا الجديد هذا التنصيب عن طريق مسلمه أو يسند القائمقامية لأمير آخر، وفى القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى كان الأمراء يرسلون إلى الباشا بعد إنزاله من القلعة أحد الصناجق ويكون عادة من كبار الأمراء المماليك الذين يتمتعون بثروة كبيرة ومكانة عالية ليوليه القائمقامية (انظر: ليلى عبداللطيف، الادارة فى مصر، ص١١٨- ١٢٠)، وفى بعض

الأحيان كان شـــيخ البلد هو الذى يتولى منصب القائمقام إلى أن يصل باشا جديد (انظر: Shaw., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, .(Cambridge,Mass,1964 , p.73

(١٢٠) محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: المصدر السابق، ص١٣٥.

(١٢١) محمد بن أبى الســـرور البكرى: الكواكب الســـائرة فى أخبار مصر والقاهرة، نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم ٣٤١٩٣، ورقة ٢١ب.

(١٢٢) محمد بن عبدالمعطى الإســـحاقى: المصـــدر السابق، ص١٣٥؛ محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٢١ب؛ أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٠٣.

(١٢٣) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص١٤٤.

(١٢٤) صلاح أحمد هريدي : دراسات فى تاريخ العرب، ص ١٧٩، ١٨٠ .

(١٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، صـــ٨٦، ٨٧.

(١٢٦) صلاح أحمد هريدى : دراسات فى تاريخ العرب، صـــ١٨٨، ١٨٩.

(١٢٧) نفسه : صـــ١٩٠.

(١٢٨) نفسه : صـــ١٩١.

(١٢٩) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، صـــ٩٣، ٩٤.

(١٣٠) فـــاروق عثمـــان أبـــاظة : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، صـــ١٦، ١٧.

(١٣١) نفسه : صـــ١٨، ١٩.

(١٣٢) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، صـــ١٠٢-١٠٤.

(١٣٣) فاروق عثمان أباظة : المرجع السابق، صـــ٢٢، ٢٣.

(١٣٤) نفسه : صـــ٢٣.

(١٣٥) نفسه : صـــ٢٤، ٢٥.

(١٣٦) مفيد الزيدى: المرجع السابق، ص ٦٣.

(١٣٧) نفسه، ص٦٤، ٦٥.

(١٣٨) نفسه، ص٦٦، ٦٧.

(١٣٩) نفسه، ص٦٨.

(١٤٠) نفسه، ص٧١، ٧٢.

(١٤١) مفيد الزيدى: المرجع السابق، ص٧٣، ٧٤.

(١٤٢) نفسه، ص٢٧٥.

(١٤٣) نفسه، ص٧٨، ٧٩.

(١٤٤) نفسه، ص٧٩، ٨٠.

(١٤٥) نفسه، ص٨١، ٨٢.

(٩٥) الســـيد عبدالعزيز ســـالم : طرابلس الشام فى التاريخ الإسلامى ، دار المعارف ، الإســـكندرية ، ١٩٦٦، ص٣٣٤؛سعيد عبد الفتاح عاشور:العصر المماليكى فى مصر و الشام ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص١٧٠.

(٩٦) سعيد عبدالفتاح عاشور :المرجع السابق ، ص١٧٠.

(٩٧) ناجلا محمد عبدالنبى :مصر و البندقية العلاقات السياسية و الاقتصادية فى عصر المماليك ، دار عين للدراسات و البحـوث الانسانيـة و الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص٨٢.

(٩٨) سعيد عبدالفتاح عاشور : المرجع السابق ، ص١٧٣-١٧٧؛ابراهيم على طرخان :مصـر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢-١٥١٧)مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩، ص٩٩-١٠١.

(٩٩) إبراهيم على طرخان :المرجع السـابق ، ص١٠٦-١١٠؛ناجلا محمد عبدالنبى :المرجع السابق ، ص٨٧-٩١؛عصام شبارو:تاريخ المشرق العربى الإسلامى منذ دخول السـلاجقة بغدادحتى دخول العثمانيين القاهرة (٤٤٧-٩٢٣هـــ/١٠٥٥-١٥١٧م)دار الفكر اللبنانى ، بيروت، ١٩٩٩ ، ص٣١٢.

(١٠٠) فريدون أمجن : التاريخ السياسى للدولة العثمانية منذ قيام الدولة حتى معاهدة قينارجة ، ضمن كتـاب الدولـة العثمانيـة تاريـخ و حضارة، المجلد الاول ، إشراف و تقديم ، أكمل الدين إحسان أوغلى ، نقله للعربية صالح سعداوى ، استانبول ، ١٩٩٩ ، ص٣٦.

(١٠١) لم يكن السـلطان سليمان المشرع أول سلطان عثمانى فكر فى فتح رودس ؛فقد قام السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٨هـــ/١٤٥١-١٤٨١م)بإرسال ثلاث حملات فى أعوام (٨٦٠ ، ٨٧٢، ٨٨٥هـــــ/١٤٥٥ ، ١٤٦٧ ، ١٤٨٠م)ولكن لم يكتـب لهذه الحملات النجاح، وكانت أشـد الحملات ضراوة الحملة الأخيرة بقيادة مسيح باشا ، ولما يَئس الأخير من حصار رودس بسبب مساعدة الدول الأوربية لها ، قرر التراجع خاصة بعـد أن خسـر عدداً كبيراً من جنوده (انظر :يلماز أوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، جـــ١، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مراجعة محمود الأنصارى ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول ، ١٩٨٨، ص١٧٢-١٧٤).

(١٠٢)عبـدالرحيم بن عبدالرحمن العباسـى :منح رب البرية فى فتح رودس الابية ، تحقيق فيصـل عبدالله الكندرى ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثامنة عشر ، الرسالة الثانية و العشرون بعد المائة (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)ص٩٣ وما بعدها .

(١٠٣)الجراكسـة :بلاد الجراكسـة هى بعض بلاد الكرج(جورجيا)بين بحر قزوين و البحر الأسـود ، وجزء من أقاليم الاتحاد السـوفيتى السابق، وتوجد منطقة تعرف باسم جركس تمتد على الشاطئ الشرقى للبحر الأسود ، و المعروف أن الجراكسة مشهـورون بالشجاعـة و الفروسية فضلاً عن الجمال ، لاسيما فى نسائهم ، وتجارة الرقيق بينهم رائجة ، وكان ورود الجراكسـة بكثرة فى مصر المملوكية منذ عهد السلطان قلاوون ، وسـماهم ابنه خليل "البرجية "عندما قسـم المماليك السلطانيةإلى طوائف ، وأفرد منها طائفة الجركس ، وسـماها البرجية لأنه أسكنها فى أبراج القلعة ، وبلغ عدد هؤلاء فى عهد خليل نحو (٣٧٠٠)مملوك ، وكانت هناك عناصـر غير جركسـية مثل الأكراد و الأتـراك و اليونانيين قد دخلوا فى تلك الطائفة ، وفى نهاية القرن الخامس عشر و الدولة المملوكية الثانية فى عز أيامها وجد مماليك من صقلية، وأرجونة ، وقطالونيا كما وجد عدد من المجريين الذين أسـرهم العثمانيون فى حروبهم فى شبه جزيرة البلقان ،

وأرســـلوهم ليباعوا فى أســـواق القاهرة ، واستمرت دولة المماليك الجراكسة من عام ٧٨٤-٩٢٣هــ/١٣٨٢-١٥١٧م(انظر :إبراهيم على طرخان ، المرجع السابق، ص٨-١٠) ومن الجراكسة تم تنظيم أوجاق لهم عام ٩٣١هــ/٢٤-١٥٢٥م من المماليك الذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمـــــانى و نائبه فى مصر، و قد كلف هذا الأوجاق مثل بقية فرق الفرســـــان بخـــدمـــة حكام المقاطعات الريفية و مقاومة قبائل البدو عند محاولتها مهاجمة الطرق و المناطق الزارعية ، علاوة على مراقبة زراعة الأراضى ، و المحافظة على شبكات الرى وتوزيع المياه (انظر :

shaw.S.J.,Ottoman Egypt in the age of the French revolution,CambridijMassachustter,1964.p.90).

(١٠٤)الانكشـــــارية :تركية من الكلمتين (يكى)yeni بمعنى جديد ، و(جرى) بمعنى عســـكر ؛فيكيجرى تعنى العســـكر الجديد ، وهو جيش من المشـــاه كانت نواته من أهل الفتوة فى الاناضـــول ، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم و تنشئتهم على الإســـلام (انظر : أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص٣١) وقد شـــارك الانكشارية السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٧هـــــ/١٥١٢-١٥٢٠م)فى فتح مصر ، وقد عرف هذا الأوجاق فى الوثائق باســـم مســـتحفظان قلعة مصر ، حيث كان يسند إليه حراسة ممرات القلعة و ضواحى القاهرة ، وكانت فرقة الانكشـــارية تساهم بأكبر عدد من جنودها فى الامدادات المطلوبة للســـلطان ، وكان هذا الأوجاق أقوى الأوجاقات و أكثرها عدداًطوال فترة الحكم العثمانى فى مصـــر (انظر:ليلى عبداللطيف أحمد ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص١٨١-١٨٣).

(١٠٥)الدوادار : كانت الداودرية في دولة المماليك وظيفة صـــغيرة ، ولكنها عظمت في منتصـــف القرن الرابع عشر ، وكان الداودرية يشرفون على البريد ، والمالية ، وعلى العزل و التنصـــيب و القضاء ، وأصل اختصاص الدوادار تصدير الرسائل و الأوامر إلي المرسل إليهم وعرض المناشير و الملتمسات ليوقعها السلطان ، علاوة على تسلم البريد الوارد و عرضـــه على الســـلطان .وكان الدوادار يشاور السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصـــر ، فإن كان من يؤذن له بالمقابلة غير واقف على قواعد التشريفة فإن الدوادار يلقنه القواعد قبل المثول بين يدي السلطان.وقد عرف هذا المنصب في الدولة العثمانية ، ولكنـــه كان بمثابة الرئيس للكتاب .وكان في الديوان الهمايوني قلم يســـمى (دويتدار ديوان همـــايون) ويعمل به ثلاثة من الدويتدارية ، وكان في الدفتردارية دويتدار يعرف بدويتدار المالية يعرض الأوراق على الدفتردار للتوقيع (انظر :أحمد الســـعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص١٠٩-١١٢).

(١٠٦)محمد بن أحمد بن إياس الحنفي :بدائع الزهور في وقائع الزهور ، جـــ٥، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٤٦٣، ٤٦٤.

(١٠٧) عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي : المرجع السابق ، ص٦٦ ، ١١٠.

(١٠٨)إردب :هو مكيال مصري يتألف من ست ويبات كل ويبة ثمانية أقداح كبيرة ، أو ستة عشر قدحاً صغيراً ثم ارتفع وزنه في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر إلى ستة

و تسعين قدحاً صغيراً.وقد تضاربت الآراء حول تحديد مقداره فقد يكون ١٨٢ لتراً تقريباً ، أو ١٨١,٧٣٥ لتراً ، معنى ذلك أنه قد يصـــعب تحديد الإردب بدقة .وهو فى الوقت الحاضر يساوى ١٩٨ لتراً (انظر :فالترهــــنتس: المكاييـــــل و الأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى ، ترجمة كامل العسيلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥، ص٥٨)

(١٠٩) محمد بن أحمد بن اياس : المرجع السابق ، ص٤٧٧.

(١١٠)عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباســي :المرجع السابق ، ص١١٤ ، ١١٥؛يلماز أوزتونا :المرجع السابق ، ص٢٦٣.

(١١١)نفسه :ص١٢٢، ١٢١، ٧٧.

(١١٢) إبراهيم على طرخان :المرجع السابق ، ١١٤.

([١٦٤]) الجلاليـــة: ترجع البوادر الأولى لهذه الحركة، إلى ثورة تركمانية قامت فى (٩٢٢ – ٩٢٥هـ/ ١٥١٦ – ١٥١٩م) بالقرب من إقليم توقات شرق الأناضول بزعامة مبشر صـــفوى اســـمه (جلال) لقب نفسه بالمهدى، جمع حوله عدداً كبيراً من أنصار المذهب الشـــيعى، وحاول الانفصال عن الدولة العثمانية فى عهد سليم الأول، وقد حرص الأخير على القضاء عليهم؛ فأرسل حملة من الإنكشارية نجحت فى ٢٣ربيع آخر ٩٢٥هــ/ ٢٤ أبريل ١٥١٩م، فى القضـــاء على هذه الحركة، كما ذبح الآلاف من أتباعها، وقد اتخذت جميع الحركات الانفصـــالية التى قامت فى الأناضول بعد ذلك طوال القرنين السابع عشر والثامن عشـــر اسم الجلالية شعاراً ورمزاً لها (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، المرجع السابق، ص٢٥٣، هامش١٩٢).

([١٦٥]) سَـــكْبَان: من الفارســـية (ســـك) بمعنى كلب، و (بان) بمعنى الحافظ، والصاحب، والســـكبان هو المتولى أمر كلاب الصـــيد، وكان السكبانية فى النصف الأخير من القرن الرابع عشـــر الميلادى يرافقون الســـلطان فى الحرب والصـــيد، وكانوا مســـتقلين عن الإنكشـــارية، ولكن جرى القانون بعد ذلك أن يكون أغا الإنكشارية من فرقة السكبانية، فلما كان عهد بايزيد الثانى (٨٨٦ – ٩١٨هــ/ ١٤٨١ – ١٥١٢م) أو ابنه سليم حرض أغا الإنكشـــارية المنتمى فى الأصـــل للســـكبانية جيشـــه الإنكشارى على التمرد، ففقد السكبانية ماكانوا يتمتعون به من الثقة، وتقرر ألا يكون أغوات الإنكشارية من السكبانية وانحطت منزلتهم، وكان الســـكبانية قسمين: قسم من المشاة، وقسم من الفرسان أنشئ متأخراً، ليســـاعد على اللحاق بالصـــيد البعيد، وإذا قيل فرسان الإنكشارية فالمراد بهم فرســـان الســـكبانية هؤلاء هم فرسان الزغارجية (أى مربى كلاب الصيد) (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٢٤، ١٢٥).

([١٦٦]) اللوند: من الفارسية لوند أى الحر المستقل المغامر، والجندى المتطوع، وهو اسم لطائفة من العساكر البحرية العثمانية، وقد دخلت هذه الكلمة فى اللغة الإيطالية فى صيغة (Leventi) ، ومنها دخلت الفرنســـية فى صـــيغة (Lebendi) وقيل أنها كلمة إيطالية الأصـــل فكان الإيطاليون يطلقون على الشـــرقيين المســـتخدمين فى جيوشـــهم اســـم (Levantino) أى الشرقيين، ثم انتقلت إلى الترك (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٥١).

(١٦٧) فريدون أمجن: التاريخ الســياســي للدولة العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضـــارة، المجلد الأول، إشـــراف وتقديم أكمل الدين إحســـان أوغلى، نقله إلى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩، ص٤٩؛

Justin McCarthy, The Ottoman Turks an introductory history to 1923, London, 1997, pp.168, 169.

(١٦٨) محمد إيشيرلى: المرجع السابق، ص٢٤٧.

(١٦٩) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق، ص٣١٤، ٣١٥.

(١٧٠) نفسه، ص٣١٥، ٣١٦؛ محمد بن أبى السرور البكرى: نصرة أهل الإيمان، جـ٢، ص٥٠٢؛ إســماعيل ســرهنك:تاريخ الدولة العثمانية، تقديم ومراجعة حسن الزين، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩٨٨، ص١٣٦،

(١٧١) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق، ص٣١٦

(١٧٢) نفسه، ص٣١٦.

(١٧٣) أمير اللوا: قســمت الدولة العثمانية فى أول الأمر إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عرفت باســم الصناجق (الألوية) على رأس كل منها صنجق بك (أمير لواء) من قوة الفرســان الإقطاعية، وخول هذا= =الصــنجق حق رفع علم (لواء أو صنجق) بصفته ممثل للسلطان فى المقاطعة، والتف حول علمه الجند الإقطاعى كلما نودى للقتال، ولكن عندما اتســعت الدولة وضــمت ألوية جديدة كبرى وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية فى ولاية أو إيالة وعينت على كل ولاية بك (أمير أمراء الألوية، أو ميرميران باللغة العربية المتتركة) برتبة باشا، وقد اقتصــرت اختصــاصات أمراء الأولوية على قيادة القوات العسكرية وقت الحرب (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص٥٥).

(١٧٤) محكمــة دمياط: س٤٧، ص٢٠٨، م٤١٢ بتاريخ ١٠رجب ١٠١٧م/ ٢٠أكتوبر ١٦٠٨م.

(١٧٥) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٩٣.

(١٧٦) شاه: تعنى ملك أو سلطان، أو رئيس (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٣١٥).

(١٧٧) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشــرق العربى (١٥١٤ – ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٣٨؛ على محمد الصلابى: المرجع السابق، ص٣٦١؛ سعيد أحمد برجاوى، الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكرى، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص١٥٤.

(١٧٨) يوســف الملوانى: المصــدر الســابق، ص١٨٣؛ أحمد شلبى: المصدر السابقن ص١٤٦.

(١٧٩) روان: هى اريوان "Yerevan" أو "Eriwan" تقع فى الشـــمـــال الغربى من إيران، داخل حدود الاتحاد الســـوفيتى ســـابقاً. (انظر: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، ١٩١٢، ص٢٤٨).

(١٨٠) خـــان: كلمة تركية بمعنى (أمير) أو (حاكم) (انظر: محمد على النســـى، المرجع السابق، ص٢٣٤).

(١٨١) بكلربك: لقب معناه (بك البكوات) وقد كان هذا اللقب يدل فى الأصـــل على القائد العام للجيش، ثم أصـــبح يدل على والى الإقليم، ثم أصـــبح آخر الأمر لقب من ألقاب التشريف. وقد استعمل سلاجقة الروم هذا اللقب مرادفاً للقب (ملك الأمراء) كما كان هذا اللقب يمنح فى مصـــر المملوكية لأتابك العسكر (أمير أمراء الجيش) وهو بمعنى (والى الجيش) (انظر: عفاف مسعد العبد، المرجع السابق، ص٢٤١، هامش٦٧).

(١٨٢) محمد بن أبى الســـرور البكرى: نصـــرة أهل الإيمان، جـــــ٢، ص٥٢٠؛ يليماز أوزتونا: المرجع السابق، ص٤٧٩.

(١٨٣) محكمة دمياط: س٨١، ص١٥٥، م٣٨٩ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٠٤٥هـــــ/ ١٠ سبتمبر ١٦٣٥م.

(١٨٤) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع الســـابق، ص١٩٠؛ سعيد أحمد برجاوى: المرجع السابق، ص١٥٨.

(١٨٥) فتح ردوس: كانت رودس تمثل سداً طبيعياً يلزم اجتيازه بالنسبة للحركة الواسعة النطاق، المقرر خوضها فى البحر المتوسط، سيما وأن رودس كانت تحتل موقعاً يمكنه أن يقطع الارتباط مع مصر الولاية العثمانية الجديدة، التى كانت على درجة من الأهمية من الناحية الاقتصـــادية، كما أن فرســـان القديس يوحنا المرابطين هناك كانوا يشكلون خطراً عظيماً باعتبارهم وحدة الطلائع المســـيحية الأقرب إلى ســـواحل الأناضول (انظر: فريدون أمجن، المرجع السابق، المجلد الأول، ص٣٦؛ بول كولز، العثمانيون فى أوربا، ترجمة عبدالرحمن عبدالله الشـــيخ، ســـلســـلة الألف كتاب الثانى، العدد(١٢٦)، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠٦) لذا قرر السلطان سليمان القانونى فتح رودس، وقد تمكن من ذلك بالفعل سنة (٩٢٨هــــ – ١٥٢٢م)، وقد أرسل خايربك والى مصر (٩٢٣ – ٩٢٨هــ/ ١٥١٧ – ١٥٢٢م) تجريدة عسكرية لمساعدة السلطان العثمانى فى ذلك (انظر: محمد بن أبى الســـرور البكرى، نصرة أهل الإيمان، جـــــ٢، ص٤٧٥، ٤٧٦؛ عراقى يوســـف محمد، الوجود العثمانى فى مصر ، ص١٥٠، ١٥١) وقد نص قانون نامه مصـــر على أن تُرسل مصر إلى رودس خمسة آلاف إردب حنطة وخمســـمائة أردب شـــعير، وغير ذلك من المواد الغذائية (انظر: قانون نامه مصر الذى أصـــدره الســـلطان القانونى لحكم مصر، م٢٥، ترجمه وقدم له وعلق عليه، أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة القاهرة، ١٩٨٦، ص٥٠) وقد تم إرســـال مائتين وســـتين قنطاراً بكســـماط، وســـتمائة وتســـعون أردباً من القمح (انظر: محكمة دمياط، س٦٥، ص١٥، م٣١ بتاريخ ٢٨ربيع آخر ١٠٥٦هـــــــ/ ١٣يونيو ١٦٤٦م) وكانت مصـــر العثمانية تســـاهم بقواتها العسكرية فى توطيد النفوذ العثمانى فى رودس (انظر: عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى فى مصر، ص١٥٢).

(١٨٦) فتح قبرص: رأى السلطان سليم الثانى ضرورة فتح قبرص؛ فقد كانت عقبة على طريق التجارة بين مصر واستانبول، ويسيطر عليها البنادقة، وكان القراصنة المسيحيين فى تلك الجزيرة تحت حماية البندقية، كثيراً ما يقومون بالاعتداء على السفن التجارية،

وســفن الحج، كما كانت علاقات العثمانيين مع البنادقة تســير آنذاك إلى الأسوأ، لذا تم استصدار فتوى شرعية بأن قبرص فيما مضى كانت بلداً مسلماً، وعليه يجب أن تخضع للمســلمين (انظر: فريدون أمجن، المرجع الســابق، المجلد الأول، ص٤٤، ٤٥؛ محمد المهدى ســيد صــديق، العلاقات بين البندقية والدولة العثمانية، دار الصــداقة للنشــر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣٤) وبناءً على تلك الفتوى قرر السلطان سليم الثانى فتح قبرص، وقــد تم ذلك بالفعل (انظر: محمد بن أبى الســرور البكرى، نصـــرة أهل الإيمان، جــ٢، ص٤٨٣) وكانت مصر ملزمة فى بعض الأحيان بإرسال بارود لقبرص، فعلى سبيل المثال أشهد على نفسه ولى طوبجى باشى أنه تسلم ألفى قنطار من البارود، تم إرســالها إلى قبرص (انظر: محكمة دمياط، س١٦٠، ص١٦٢، م٢٠٧، بتاريخ ١٤ جماد ثانى ١١٠٦هــ/ ٣٠ يناير ١٦٩٤م).

(١٨٧) محمد أمين المحبى: خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر، جــ١، القاهرة، ١٢٨٤هــ/ ١٨٦٧م، ص٢٣٧؛ فريدون أمجن: المرجع السابق، المجلد، الأول، ص٥٤، ٥٥؛ محمد المهدى سيد صديق: المرجع السابق، ص٢٢ – ٢٤.

(١٨٨) كــارل بروكلمان: تاريخ الشــعوب الإســلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكى، الطبعة العاشرة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ص٥١٥؛
Creasy, E. S., History of the Ottoman Turks from the beginning of their empire to the present time, Vol, 2, London, 1854, pp.23, 24.

(١٨٩) يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص١٩١.

(١٩٠) إبراهيم بــك حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية، المعروف بكتاب التحفة الحليمية فى تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٣٨، ١٣٩.

(١٩١) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص٥١٥؛
Creasy, op.cit, pp.24, 25.

(١٩٢) محكمة رشــيد: س٦١، ص٣٨٠، م٨٤٥ بتاريخ ٤ شــعبان ١٠٥٥هــــ/ ٢٥ سبتمبر ١٦٤٥م.

(١٩٣) يليماز أوزتونا: المرجع السابق، ص٤٩٣، ٤٩٤؛
Edwardm Uphame, History of the Ottoman empire from its establishment till the year 1828, vol 2, London, 1829. pp.131, 132.

(١٩٤) يوســف أصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام الجابى، بيروت ١٩٨٢، ص٧٩؛
Creasy, op.cit, p.26; Edward Uphame, op.cit, pp.132 – 134.

(١٩٥) بعد وفاة السلطان إبراهيم، وتولى السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ – ١٠٩٩هــــ/ ١٦٤٨ – ١٦٨٧م) وهو فى ســن السابعة، احتد النزاع بين السلطانة الوالدة (كوسيم) والدة الســلطان إبراهيم، والســلطانة (طورخان) والدة السلطان الجديد، وقد أسفر هذا النزاع عن مقتل الأولى عام (١٠٦٢هــــ/ ١٦٥١م) وقد أتاح هذا الفراغ فى الســلطة

داخل العاصمة للقوى المتربصة خارجها أن تعبث وتتحرك باستقلالية، فقد ظهرت مشاكل جديدة فى أوربا، واحتد الصـــراع بين العثمانيين وآل هابسبورج بعد حرب الثلاثين عاماً حول أردل فقد كانت (أردل) قلعة البروتســتانتية، وظهرت بها حركة استقلالية مما أثار اســـتياء العثمانيين، وكان الوزير الأعظم محمد كوبريللى يعلم جيداً أهمية أردل فى تلك السياسة، إذا كانت تلك المنطقة بمثابة معبر بين المجر ولهستان، لذا أجل الوزير الأعظم كوبريللى مسألة كريت، وسار نحو أردل (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م) ثم أقام هناك إيالة جديدة هى (وارات) مســـتهــدفــاً حمـــاية أردل وعندما توفى الوزير الأعظم محمد كوبريللى (١٠٧٢هـ – ١٦٦١م) لم تكن مشكلة أردل، قد بلغت الحل التام، ولكن عندما تولى ابنه أحمد فاضــل باشا الصدارة العظمى، بدأ يهتم بمسألة أردل، فدخلها الجيش العثمانى فى (١٠٧٣هـــ/ ١٦٦٢م) ومعنى ذلك بداية حرب جديدة مع آل هابسبورج، استمرت حتى عام (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م) حتى عقدت معاهدة فى واسوار (Vasuar) فى نفس العام، وحقق العثمـــانيون مآربهم من الحرب، فقد أقرت ســـيادة العثمانيين على أردل (انظر: فريدون أمجن، المرجع السابق، المجلد الأول، ص٥٧).

(١٩٦) إردب: يســتخــدم فى وزن الحبوب، وكان حجمه يختلف تبعاً للحبوب الموزونة، وكذلك المكان الذى يســتخدم فيه الوزن، وفى القرن التاســع الهجرى/ الخامس عشــر الميلادى كان يقدر بـــ ٩٠ لتر، وفى سنة (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م) قدر بـــ٧٥ لتراً، وفى القرن الثانى عشــر الهجرى/ الثامن عشــر الميلادى، ضــعفت قيمته وأصــبح يساوى (١٨٤) بوشــل، وفى نهاية القرن الثامن عشــر كان الأردب ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً وأحياناً إلى (١٣٠) أوقة (انظر: Shaw, S. J., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, Massachustter, 1964, p.170).

(١٩٧) محكمـــة إســـكنــدرية: س٥١، ص٨٣٠، ٨٣١، م١٨٤٦ بتاريخ ٧ ربيع آخر ١٠٧٦هـ/ ١٧ أكتوبر ١٦٦٥م.

(١٩٨) جلال يحيى: المرجع السابق، ص١٥٧.

(١٩٩) قنطار: وحدة من وحدات الوزن، كان حجمه يختلف تبعاً للزمان والمكان الذى كان يســتخدم فيه عملية الوزن، وفى أواخر العصر المملوكى، كان يتراوح وزن القنطار ما بين ٤٥، ٩٦ كيلو جرام، وفى القرن الحادى عشــر الهجرى/ الســابع عشر الميلادى، وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, p.170)

(٢٠٠) بكســماط: فى التركية بكســماد بالباء المشــربة، وبدال فى الآخر وفى الفارسية بقســمات بالباء الموحدة، وهو خبز جاف هش يتزود به المســافر (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٤٢) وهو من المؤن الضرورية واللازمة للجند.

(٢٠١) محكمة رشيد: س٧٦، ص٢٧٢، م٤٢٠ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٠٧٦م/ ٢٨ فبراير ١٦٦٦م.

(٢٠٢) ناولون: أو نولون، والمقصــود إيجار المراكب الســلطانية، وغيرها (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٤٥٧).

(٢٠٣) فردة بن: أو فرق بن، وهو زنبيل يسع نحو ٥، ٣ قنطار (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٤٥١).

(٢٠٤) محكمة إسكندرية: س٥٠، ص٢٣٥، م٤٤٨ بتاريخ ٢٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ٧ مارس ١٦٦٨م.

(٢٠٥) نفسه: س٤٦، ص١١٥، ١١٦، مواد ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١ بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٠٧٩م/ ١٢مايو ١٦٦٩م، انظر الملحق رقم (٥).

(٢٠٦) روبيرمانتران: الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر اتجاه إلى استقرار أم انحدار ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية، جـ١، ترجمة، بشير السباعى، إشراف، روبير مانتران، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٧٠؛ جلال يحيى: المرجع السابق، ص١٥٧؛

Combe. Etinne, op.cit, p.36.

(٢٠٧) يليماز أوزتونا، المرجع السابق، ص٥١٢، ٥١٣.

(٢٠٨) يليماز أوزتونا، المرجع السابق، ص٥١٢، ٥١٣.

Creasy, op.cit, pp.47, 48; Edward Uphame, op.cit, pp.146, 147.

(٢٠٩) محكمة رشيد: س٧٩، ص٧١٣، م٧٧٤ بتاريخ ٢٨ جماد آخر ١٠٨٠هـ/ ٢٣نوفمبر ١٦٦٩م.

(٢١٠) يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٢١١) إبراهيم بك أبو شنب: زعيم القاسمية، كان من الأمراء الكبار المعدودين تولى إمارة الحج سنة (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م) وطلع أميراً للحج مرتين ثم عزل، وقد دار صراع بينه وبين أعدائه التقليدين من الفقارية، وظل إبراهيم بك متمتعاً بالهيبة والنفوذ، فقد تولى الدفتردارية من سنة (١١١٩ – ١١٢١هـ/ ١٧٠٧ – ١٧٠٩م) ثم عزل، وتقلد إمارة الحج، ثم أعيد إلى الدفتردارية سنة (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م) ولم يزل على ذلك إلى أن مات سنة (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م) (انظر: عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص١٣٩ – ١٤١).

(٢١٢) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر، ص١٥٥.

(٢١٣) محمد أمين المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، جـ١، القاهرة، ١٢٨٤هـ/ ١٨٩٧م، ص ٢٣٧؛ كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، الطبعة العاشرة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ص٥١٥؛ روبير مانتران: الدولة العثمانية في القرن السابع عشر اتجاه إلى استقرار أم انحدار، ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية، جـ١، ترجمة بشير السباعي، إشراف روبير مانتران، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٧٠ .

(٢١٤) صلاح أحمد هريدي : دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٥٨ .

(٢١٥) أسرة كوبريللي : (١٠٦٧-١٠٩٥هـ/١٦٥٦-١٦٨٣م) مؤسسها محمد كوبريللي الألباني الأصل؛ الذي دخل في الخدمة العسكرية للدولة العثمانية، ثم التحق بقوة حراسة قرية (كوبري) في الأناضول ومنها اتخذ اسمه، ثم ترقى في مناصب العاصمة

والأقاليم إلى أن تولى منصب الصدارة العظمى، ومنح تفويض كامل في شئون الدولة، وبناء على ذلك قام بعمليات الإصلاح الداخلي، حيث قام بالقضاء على المتمردين في العاصمة، أما من الناحية الخارجية فقد قضى على الثورات التي كانت تهدد الدولة العثمانية في ترانسلفانيا، والأناضول، واستعاد قوة الدولة البحرية، وحصن قلاع الدردنيل، كما شدد قبضة الدولة فيما وراء البحر الأسود، ولما أحس بتقدم سنه أقنع السلطان محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/١٦٤٨-١٦٨٧م) في (١٠٧٢هـ/١٦٦١م) بأن يمنح ابنه فاضل أحمد باشا منصب الصدارة العظمى، والذي شغله خمسة عشر عاماً، وواصل سياسة والده في الحفاظ على هيبة الدولة داخلياً وخارجياً (انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، ص١٥٣، ١٥٤) .

(٢١٦) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨) الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٦٨، ص١٨٦-١٩٢ .

(٢١٧) غلايين أوغلاويين : جمع غليون نوع من المراكب الحربية الكبيرة برز في الفترة الممتدة من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر، وكان يشكل أحد قطع الأساطيل العثمانية والأوروبية في البحر المتوسط، وقد عرف فيما بعد بالقباق (انظر: درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤، ١١٢-١١٤)

(٢١٨) محكمة رشيد الشرعية: س٣١، ص٤٧٢، م١٨١١ بتاريخ غاية رجب ١٠١٤هـ/ ١٠ ديسمبر ١٦٠٥م .

(٢١٩) باباس : المقصود بها ميناء باباس الذي يبعد عن الإسكندرونة خمسة عشر كيلو متراً (انظر: سحر على حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٥) .

(٢٢٠) قول قران : كلمة تركي مكونة من مقطعين (قول) بمعنى أسير، أو عبد، أو مخلوق، أو نفر، و(قران) بمعنى مهلك، أو مخرب، أو قاتل (انظر: محمد على الأنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والأفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، ص٤٣٦، ٤٤٤) وهى تعني محطم العبيد أي المماليك .

(٢٢١) محكمة دمياط الشرعية: س٤٧، ص٣٣٨، م٦٨٣ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٠١٦هـ/ ١٨ مارس ١٦٠٨م .

(٢٢٢) نفسه: س٤٧، ص٢٥٢، م٨٠٥ بتاريخ ٢٠ ربيع آخر ١٠١٧هـ/ ٤ أغسطس ١٦٠٨م.

(٢٢٣) أمين الشونة : يعرف أيضاً بأمين الأبنار الأميرية، ويشرف على مخازن الغلال الأميرية، ولأهمية هذا المنصب كان الجزء الأكبر من أرض الصعيد يجبى ماله غلالاً، وكان مسموحاً له بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقيها كيلاً أصغر من الكيل الذي يستعمله عند الاستلام من دافعي الضرائب، والفرق بين الكيلين له . (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١م رسالة حسن أفندي

الروزنامجي بعنوان "ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية"، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦، ص٢٠) .

(٢٢٤) فرقاطات : جمع فرقاطة، ويطلق عليها بالإسبانية والإيطالية (Fregat) وبالفرنسية (Fregate) وهى نوع من السفن الحربية الخفيفة المتوسطة الحجم استعملها الأوروبيون والعثمانيون في حوض البحر المتوسط، والبحر الأسود، وكانت تستخدم أحياناً في نقل البضائع . (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص١١٥، ١١٦) .

(٢٢٥) محكمة دمياط الشرعية : س٥٥، ص١٠٦، ١٠٧، م ٢٤٠ بتاريخ ٤ ذو الحجة ١٠٢٤هـ/٩ يناير ١٦١٧م.

(٢٢٦) كانت المراكب والسفن التي ترتبط بلادها بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية، التي يضمن قناصلها ربابنة هذه السفن في الإسكندرية ودمياط ورشيد؛ تسمى باسم سفن النصارى المستأمنة، فيسمح لمثل هذه المراكب أن تعمل إلى جانب سفن المسلمين في نقل البضائع والذخيرة السلطانية إلى إسلامبول وغيرها وفق أوامر سلطانية، ويسبق شحن مثل هذه السفن صدور أمر من الديوان العالي بالقاهرة يحدد فيه اسم السفينة، وربانها وضامنها ووجهتها وحمولتها، ثم يسجل هذا الأمر بمحكمة الثغر ويصدر من الحاكم الشرعي تصريحاً إلى الديوان يسمح بموجبه للسفن الأوروبية بالإقلاع، وكان استخدام السفن المستأمنة في بعض الأحيان يعطي الفرصة أمام ربابنتها لنقل الحبوب إلى أوروبا كما حدث عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٣م عندما تم نقل كميات من الحبوب والأرز والسلع من مصر إلى فرنسا، وهو الأمر الذي اجتهدت الدولة العثمانية في منعه كثيراً = =(انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص٢٧٤، ٢٧٥) .

(٢٢٧) محكمة دمياط الشرعية: س٧٩، ص٣٣٦، م٢٣٤ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٠٤٣هـ/ ٥ يناير ١٦٣٣م .

(٢٢٨) نفسه: س٨١، ص٢٠١، م٥٠٤ بتاريخ غرة ربيع أول ١٠٤٦هـ/٣ أغسطس ١٦٣٦م.

(٢٢٩) نفسه : نفس السجل، ص٢٢٨، م٥٦٦ بتاريخ ٢ ربيع آخر ١٠٤٦هـ/ ٤سبتمبر ١٦٣٦م .

(٢٣٠) محكمة بولاق الشرعية : س٤١، ص١٧٨، ١٩٧م، ٤٢ بتاريخ ٧ ربيع ثانى ١٠٥٠هـ/ ٢٨ يوليو ١٦٤٠م .

(٢٣١) نفسه: نفس السجل، ص٢٢٥، ٢٢٦، م٥٣٥ بتاريخ ٤ جماد أول ١٠٥٠هـ/ ٢٣ أغسطس ١٦٤٠م .

(٢٣٢) نفسه : س٥٠، ص٩٢، م١٢٢ بتاريخ ١١ رمضان ١٠٧٠هـ/ ٢٢ مايو ١٦٦٠م.

(٢٣٣) أغا الحوالة : هو الشخص الذى خولت له السلطات جمع الأموال السلطانية من العمال وغيرهم من المكلفين بتحصيلها لتسليمها للميرى (انظر: قانون نامة مصر، م ٢٤، ص٤٨).

(٢٣٤) قبودان : كلمة تركية بمعنى آمر أو رئيس السفينة (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٤١٢) وكان بمصر أربعة قابودانات هم قبودان الإسكندرية، ورشيد،

ودمياط، والسويس، وكانت مهمتهم حفظ القلاع والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة (انظر: .(Shaw. S. J., op. cit. pp. 80-81

(٢٣٥) جوربجى: تركية فى الأصل الفارسى (شور) بمعنى لذيذ وملح و(با) بمعنى الطعام المطهو، وقد عرف لهذا اللقب استعمالان أولهما مدنى ويطلق على الأعيان فى المدن التركية الصغيرة الذين كان من واجبهم استضافة الأغراب المارين فى هذه البلاد، أما الأخير فهو عسكرى، وكان يطلق على قائد أورطة الإنكشارية وقد عرف داخل أوجاقات السباهية (الجنولليان – التفنكجيان – الجراكسة) وكذلك امتد إلى الأوجاقات الأخرى ومن أبرزها الإنكشارية (انظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف والمصطلحات العثمانية دارسة تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات ١٥١٧– ١٩٢٤، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩٠، ١٩١).

(٢٣٦) سردار: من الفارسية سر بمعنى الرأس ودار بمعنى صاحب والسردار القائد، وكان السلاطين العثمانيون يقودون الجيوش بأنفسهم ثم صاروا يعهدون بذلك إلى الصدور العظام والوزراء، ثم إلى رجال الجيش (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٢٧).

(٢٣٧) محكمة دمياط الشرعية : س١١٢، ص٢٦٥، ٢٦٦، م٣٧٦ بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٠٧١هـ/ ١٨ ديسمبر ١٦٩٠م .

(٢٣٨) نفسه: س١١٣، ص٣١٩، م٤٠٧ بتاريخ ٨ رجب ١٠٧١هـ/ ١٠ مارس ١٦٦١م.

(٢٣٩) شايقة: سفينة شراعية من نوع ثقيل استعملها الأتراك واليونانيون والإيطاليون فى القرنين السابع عشر، والثامن عشر فى نقل الأشخاص والبضائع، واستخدمت كإحدى القطع الحربية (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص٦٤).

(٢٤٠) محكمة دمياط الشرعية: س١١٣، ص٣٠٢، م٣٥٧ بتاريخ ٩ شعبان ١٠٧١هـ/ ١٠ أبريل ١٦٦١م.

(٢٤١) نفسه: س١٣٣، ص٢٧٦، م ٣٩٣ بتاريخ ٥ ربيع ثانى ١٠٨٤هـ/ ٢١ يوليو ١٦٧٣م.

(٢٤٢) وقف خاصكى سلطان : أطلقت كلمة خاصكى فى العصر المملوكى على فئة من مماليك السلطان، أو الأمير وهم الذين يلازمون السلطان فى خلواته، ويسوقون المحمل الشريف مقابل رزق وعطايا يحصلون عليها من السلطان . وفى العصر العثمانى أطلقت كلمة خاصكى على ثلاث طوائف الأولى : الخاصكية من النساء الجوارى فى القصر السلطانى يتميزون بالجمال وكان يتم الإتيان بهم إلى القصر السلطاني بطريقتين؛ إما أن يشتريهن أمين جمرك استنابول، أو يقدمهن رجال الدولة هدايا . الثانية: أطلقت على طائفة من موظفى القصر تابعة لجماعة البستانجية كانوا يرسلون فى المهمات السرية إلى الولاة، وغيرهم من رجال الدولة، وكانوا أيضاً حملة البريد من القصر . والأخيرة كان يوجد فى الجيش الإنكشارى أربع كتائب عرفت بالخاصكية، وهى الرابعة عشر، والتاسعة والأربعون، والسادسة والستون، والسابعة والستون، وكان من هؤلاء الخاصكي

متخصصون فى تربية كلاب الصيد، وكان أربعة منهم يصاحبون السلطان إذا خرج للصيد (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٨٢- ٨٥) أما وقف خاصكى سلطان أو الخاصيكة الكبرى، فقد أوقفت زوجة السلطان سليمان المشرع (خاصكى سلطان) سنة ٩٤٩هـ/ ١٥٤٢م، وقفًا ضخماً من أراضى أقاليم البهنسا والغربية وقد ضم حوالى ٧٨٨٢ فدانًا على أهالى الحرمين الشريفين لإنشاء تكيتين بمكة والمدينة، كما أمرت زوجة السلطان بإنشاء سفينتين فى السويس لنقل احتياجات ولوازم التكيتين من السويس إلى ينبع وجدة، فكان على وقف الخاصكية الكبرى أن يرسل إلى مكة والمدينة ٢٠٠٠ إردب من الغلال كل عام، بالإضافة إلى السمن والأرز والبصل، وغير ذلك من لوازم عمل التكيتين . وقد امتلك هذا الوقف شونة فى بولاق، وأخرى فى السويس لنقل احتياجات تكية الخاصكية الكبرى إلى ينبع وجدة، أما صرة الوقف النقدية فقد بلغت فى سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م ١٢٥٠٠٠ بارة خص منها أهالى مكة ٦٠٠٠ بارة بينما خص أهالى المدينة ٦٥٠٠٠ بارة وقد ظل هذا المبلغ ثابتاً طوال القرن الثامن عشر فيما عدا فترات عدم تسديد الملتزمين المبالغ المطلوبة منهم لجهة الوقف (انظر: حسام محمد عبد المعطي، العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٤٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٧٨- ٢٧٩).

(٢٤٣) محكمة الباب العالى : س١٦٢، ص٣، م١١ بتاريخ اواخر ربيع أول ١٠٨٨هـ/ ٢ يوليو ١٦٧٧م.

(٢٤٤) ملتزم الثغر: تم تطبيق هذه النظام فى مقاطعات الموانئ المصرية فى فترة مبكرة بعد دخول العثمانين مصر، وقد نجح نظام الالتزام فى تحقيق الغاية التى سعت الدولة العثمانية فى تطبيقه من أجلها من حيث توفير النفقات والتخلص من المشكلات الأدبية التى برزت فى نظام الأمانات، ويمثل نظام الالتزام نظاماً مالياً ناجحاً فى ظل إدارة قوية وإنضباط إدارى يأمن فى جوارهما الناس غائلة الأطماع الشخصية للملتزمين . وحتى أواخر القرن السادس عشر استولى على الالتزام فى الموانئ رجال أوجاق الانكشارية، واستمر اليهود كملتزمين من باطنهم إلى أن نجح على بك فى الانفراد بالسلطة فى مصر فاستحوذ على مقاطعات الجمارك كلها والتزم يوسف ليفى اليهودى من باطنه بالإسكندرية ورشيد، ثم تم عزله وأدار مقاطعات الإسكندرية ورشيد مسيحيو الشام (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص١٧٤، ٧٥، ١٨٩، ١٩٠).

(٢٤٥) نقائر : مفردها نقيرة وهى من السفن الصغيرة المعدة للعمليات الحربية ونقل المتاجر، وكانت تسير فى البحر المتوسط والنيل (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص١٥٠، ١٥١).

(٢٤٦) محكمة رشيد الشرعية : س٧٦، ص٢٧٢، م٤٢٠ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٠٧٦هـ/ ٢٨ فبراير ١٦٦٦م.

(٢٤٧) محكمة إسكندرية الشرعية : س٥٠، ص٢٣٨، ٢٣٩، م٢٥٥ بتاريخ أواخر شعبان ١٠٧٨هـ/ ١٣ فبراير ١٦٦٨.

(٢٤٨) نفسه:، ص٢٣٤، م ٤٤٦ بتاريخ ٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ٢٣ فبراير ١٦٦٨م

(٢٤٩) نفسه: نفس السجل، ص٢٣٥، م٤٤٨ بتاريخ ١٩ رمضان ١٠٧٨/٥ مارس ١٦٦٨م

(٢٥٠) نفسه : نفس السجل، نفس المادة، بنفس التاريخ .

(٢٥١) نفسه: س٤٦، ص١١٥، م٢٤٨ بتاريخ ٢١ ذي الحجة١٠٧٩هـ/ ١٩ مايو ١٦٦٩م.

(٢٥٢) نفسه: نفس السجل ، م ١١٧بنفس التاريخ .

(٢٥٣) نفسه: س ٥٢ ص٤٣، م٨٤ بتاريخ ١٢ ذي الحجة ١٠٨٠هـ/ ٨ ماية ١٦٧٠م .

(٢٥٤) نفسه: س٥٠، ص٢٣١ مادة بدون رقم بتارخ ٢٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ١٣ مارس ١٦٦٨م .

(٢٥٥) نفسه : س٤٦، ص١٤٤، م٣٠٦ بتاريخ أواخر رمضان ١٠٨٠هـ/ ٢٢ فبراير ١٦٧٠م .

(٢٥٦) محكمة رشيد الشرعية : س٧٧، ص٣٢٤، م٤٤٦ بتاريخ ٢٧ رمضان ١٠٧٨هـ/ ١٦ مارس ١٦٦٨م؛ نفسه : س ٧٨، ص ١٥٨، م٢٢٩ بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٨٠هـ/ ٧ فبراير ١٦٧٠م .

([٢٥٧]) سليمان محمد حسين: تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٢٤١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٢٠، ٢٢١.

([٢٥٨]) القسمة العسكرية: س٥١، ص٥، م١١ بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٥٣هـ/ ٢٥ فبراير ١٦٤٤م.

([٢٥٩]) جلاطة **Galata** : أو غلطة هى مستوطنة تقع فى الجانب الشمالى للقرن الذهبى فى مواجهة القسطنطينية واستولى عليها اللاتين فى بداية اقتحامهم للقسطنطينية عام ١٢٠٣م، فيما يعرف بالحملة الصليبية الرابعة، وبدأ الجنوية فى الحصول على امتيازات تجارية منذ عام ١٢٦٧م إلى أن نجح العثمانيون فى إسقاطها مع القسطنطينية عام ١٤٥٣م (انظر: حاتم الطحاوى، اقتحام العثمانيين للقسطنطينية شهادة المؤرخ البيزنطى دوكاس، مجلة الاجتهاد، العدد ٤١، ٤٢، دار الاجتهاد، بيروت، ١٩٩٩، ص٢١٠، هامش (١) .

([٢٦٠]) القسمة العسكرية: س٥٥ مكرر، س٣٦٥، م١١٠٧ بتاريخ ٦ شوال ١٠٩١هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٦٨٠م.

([٢٦١]) الوكالات: مفردها وكالة، وأطلقت على العمائر التى أعدت لتكون سكناً للتجار، ولحفظ بضائعهم، ولم تكن هذه الأبنية قاصرة فقط على الحكومة، بل كان الأفراد يقومون ببناء وكالات خاصة بهم، وإن كان يشترط فيمن يبنى وكالة أن يكون من كبار التجار، وحائزاً لثقة وكيل التجار بالقاهرة، وقد كانت تسمى بأسماء مؤسسيها، أو صنف البضائع المشهورة بتجارتها، وكانت تنقل ملكيتها لورثة مؤسيسها (انظر: حسام محمد عبدالمعطى، العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر ، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(١٤٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٩٥، هامش(١٩٨)).

([٢٦٢]) حوانيت: مفردها حانوت، وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام وطول ضلعيه بين ثلاثة أو أربعة أقدام، ويجاوره أحياناً مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن، وكانت أرضية الحانوت، ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار قدمين أو ثلاثة، وغالباً ما تمتد خارج واجهة الحانوت لتكون مقعداً مبنياً بالحجر، أو الطوب "مصطبة" ويتم غلق الحانوت ليلاً بواسطة مصراع من الخشب، والجزء العلوى من المصراع يرفع لكى يكون سقفية، أما المصراعان السفليان فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة، وبصفة عامة لم= =يكن هناك اتصال بين الحانوت، وبين العمارة التى يلتصق بهما، ولم يكن التاجر يسكن عادة فى السوق، فبعد انتهاء عمله اليومى يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج، أو بالأقفال، وهو تأمين ظاهرى أكثر منه حقيقى، فضلاً عن هذا فإن الأسواق كانت تحرس ليلاً، ولم يكن

التجار يضعون فى حوانيتهم سوى البضائع التى هم فى حاجة إلى بيعها فى الحال، وكان الحانوت يضم أثاثات متواضعة للغاية وهى: حصيرة، وسجادة، وبضع وسادات، ويجلس التاجر عادة على المصطبة حيث يجلس أيضاً زبائنه، ويتجاذبون أطراف الحديث التى قد يطول أمدها، ويتخللها أحياناً شرب القهوة وذلك قبل عقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص١٧٩).

(٢٦٣) الباب العالى: س١٠٥، ص٨، م٢٩ بتاريخ ٢٢ شعبان ١٠٣٣هـ/ ٩ يونيو ١٦٢٤م.

(٢٦٤) نفسه: س١٠، ص٧٠٥، م٢٥٦٤ بتاريخ مستهل المحرم ١٠٣٤هـ/ ١٤ أكتوبر ١٦٢٤م.

(٢٦٥) أغا دار السعادة: هو فى التركية "دار السعادة أغاسي" وهو أكبر موظفى القصر الهمايونى، ويعرف باسم "أغا البنات" (قيزلر أغاسى) ولا يكون إلا أسوداً خصياً، يشرف هو ومن تحته من الأغوات السود على الحريم الهمايونى، وهو الجناح الذى تسكنه النساء، وقد شغل هذا المنصب بعض البيض فى القرن السادس عشر الميلادى، ولكن ذلك لم يدم وأعيد المنصب إلى الأغوات السود فى (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م)، وبقى فيهم إلى أن ألغى، وكان معظم هؤلاء الأغوات السود هدايا يقدمهم ولاة مصر إلى السلطان، وكان الأغا الذى يعين فى هذا المنصب يخلع عليه خلعة التنصيب فى حضرة السلطان، ويعلن التعيين بخط همايونى يرسل إليه، وقد عظم نفوذ أغوات دار السعادة فى بداية القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، حتى استطاع بعضهم التدخل فى تعيين الصدور العظام وعزلهم، وكانت لأغوات دار السعادة نظارة أوقاف الحرمين الشريفين ابتداءً من سنة (٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م)، فكان أغا دار السعادة هو المشرف على الدولاب (الاسم الذى كان يطلق على خزانة أوقاف الحرمين الشريفين)، والمشرف على الصرر المرسلة إلى مكة والمدينة، والقدس وفى سنة (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م) صدرت أوامر بإلحاق بعض الأوقاف بنظارة أغا دار السعادة، بالإضافة= =لأوقاف الحرمين الشريفين، وفى سنة (١١٢٨هـ/ ١٧١٦م) ألحقت أوقاف السلاطين بنظارته، ثم تنَّظر الأغا نيابة عن السلطان نفسه على الأوقاف التى يتنَّظر عليها السلطان بحكم سلطنته، واحتفظ السلاطين مع هذا بتقاضى رواتبهم عن النظارة على تلك الأوقاف، وكانت هذه الرواتب تسمى "جيب همايونى أقجه سى" أى نقود الجيب الهمايونى، وفى سنة (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) أنشئت مديرية أوقاف الحرمين، ثم تحولت فى سنة (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م)، إلى نظارة أوقاف الحرمين، وحلت الأخيرة محل نظارة أغا دار السعادة، وقد ألغى هذا المنصب بإلغاء السلطنة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٨، ١٩).

(٢٦٦) بيت المال: هو المكان الذى تحفظ فيه تركة الميت الذى لا وارث له، أو لم يعين له وارث عند وفاته، وإذا لم يظهر لهذه التركة وارث خلال خمس سنوات تؤول ملكيتها إلى بيت المال، وإن ظهر لها وارث أخذ بيت المال عن التركة واحداً على أربعين من قيمتها نظير حفظها، وكان المسئول عن ذلك أمين بين المال، وذلك طبقاً لقانون نامه مصر (انظر: **Shaw, S. J., The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517 – 1798) Princeton. New Jersey, 1962, pp.171, 172.** ؛ عفاف مسعد العبد، المرجع السابق، ص٢٤٠، هامش٥٤)

(٢٦٧) المحلة الكبرى: قاعدة مركز المحلة الكبرى، محافظة الغربية، وهى من المدن المصرية القديمة، وقد عرفت بالمحلة الكبرى؛ لأنها أكبر البلاد التى باسم المحلة بمصر، وهى من أكبر وأشهر المدن المصرية لمركزها التجارى العظيم للقطن، والمحاصيل الزراعية الأخرى، ولنسج الأقمشة القطنية والحريرية على اختلاف أنواعها، وألوانها، وزاد من شهرتها اشتهارها بالمحالج والمعامل الكبيرة التى أنشأتها شركة مصر فى عام (١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م) لحلج القطن، وغزله ونسجه وتلوينه (انظر:محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص٨، ١٦ – ١٨).

(٢٦٨) الباب العالى: س١٢٥، ص١٦١، م٤٩٧ بتاريخ ١٤ شعبان ١٠٥٧هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٦٤٧م.

(٢٦٩) محكمة بولاق: س٥٠، ص١٤٩، م٣٢٣ بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٠٧٠هـ/ ٢٢ أغسطس ١٦٦٠م.

(٢٧٠) محكمة الصالح: س٣٤٦، ص٦٧٩، م٢١٨٣ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١١١٤هـ/ ١٦ أغسطس ١٧٠٢م.

(٢٧١) بندر: كلمة فارســـية بمعنى ميناء التجارة، أو المرســـى، أو مقر التجار فى المدن البحرية (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص١١٧).

(٢٧٢) قاضـــى الثغر: كان يطلق عليه أيضـــاً الحاكم الشرعى، وكانت له مهام سياسية، وإدارية، وقضائية، ودينية، وكان يخضـــع لقاضـــى عســـكر مصر، أما الجهاز الإدارى للحكام الشرعى فكان يتمثل فى الكتبة والشـــهود وقاصدى الشرع، أما عوائده فكانت ما يفرض من رسوم على ما يعرض عليه هو أو نوابه من القضايا والبيوع والتركات والتصادقات (انظر: عبدالحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص٨٦ – ١٠٨).

(٢٧٣) محكمة إسكندرية: س٢٩، ص٣٨٢، م١١١٦ بتاريخ ٢٨ شوال ١٠٠٠هـ/ ٧ أغسطس ١٥٩٢م.

(٢٧٤) محكمة رشيد: س٨٧، ص٣٥٠، م٧٠٩ بتاريخ ٥ جماد أول ١٠٨٦هـ/ ٢٨ يوليو ١٦٧٥م.

(٢٧٥) أثناء تواجد الســـلطان ســـليم فى مصر عقد معاهدة تجارية مع جمهورية البندقية فى (٩٢٣هـــــ/ ١٥١٧م) لتشجيع رعايا تلك الجمهورية على القدوم إلى الإسكندرية بسفنهم وبضائعهم، ومباشرة نشاطهم التجارى فى جو من الطمأنينة والعدالة والأمن، وقد أرســـلت البندقية ســـفيراً إلى الســـلطان ســـليم الأول المتواجد فى القاهرة أعلمه بأن الـــــ ٨٠٠٠ ليرة ذهب التى تسدد سنوياً لمصر عن طريق قبرص تسدد بعد الآن للدولة العثمانية لذا كان أول ما أشـــار إليه السلطان سليم فى المعاهدة التجارية الممنوحة للبنادقة بـــأن يتمعتوا بكافة الامتيازات التى منحت فى عهد الســـلاطين المماليك، وأهمها أن يعامل البنادقة بالعدل والاحترام، وألا تتعرض متاجرهم للنهب والاعتداء على أن يقوم قنصـــل البندقية المقيم الإسكندرية بالنظر فى شـــئون رعاياه بأســـرها طبقاً لقوانين البندقية، مع ضـــمان تســـهيل رســـو سفن البنادقة فى الموانئ المصرية، وتعهد البنادقة من ناحيتهم بأن رعايا السلطان سيكونون آمنين فى موانئ ومدن البندقية (انظر: محمد المهدى ســـيد صـــديق، المرجع الســـابق، ص٤٧ – ٤٩؛ حســـن عثمان، مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ – ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، نشر، حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢، ص٢٤٣).

(٢٧٦) الباب العالى: س١٢٣، ص٧٢، م٤٠١ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٠٥٦هـ/ ٣ مايو ١٦٤٦م.

(٢٧٧) الســـماســـرة: ويطلق عليهم كذلك الدلالون، وتنحصر مهمتهم فى التوفيق بين التجار، وكتابة التعاقد بينهم، ويتقاضى هؤلاء السماسرة عوائدهم على الصفقات من التجار، ولا يعينون إلا بضمانة شيخ السوق وبعد ذلك يقر الحاكم الشرعى عملهم فى الدلالة حيث يعطى كل واحد منهم حجة موقعة من الحاكم الشرعى أو أحد نوابه تفيد تقريره وتعيينه فى الدلالة، ويجمع حصـــيلة أجورهم شيخهم فى السوق أو القيسارية ثم تقســـم بينهم بالســـوية، أما إذا كان فى السوق أو القيسارية أو الوكالة سمسار واحد فإنه يستأصل لنفسه بإيراداته، على أن يدفع لشـــيخ الطائفة ما يقرره عليه من الرســـوم، أما الأسواق التى تباع فيها البضائع بالتجزئة من مأكولات وأقمشـــة وغير ذلك فى فلا يشترط حضور السماسرة فيها، حيث اقتصر عملهم على الصفقات المتبادلة بين التجار (انظر: عبدالحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص١٥٧).

(٢٧٨) محكمة إسكندرية: س٣٥، ص٢٤٨، م١٠٢٣ بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٠٢٠هـ/ ١٠ يناير ١٦١٢م.

(٢٧٩) بموجب معاهدة الامتيازات الكبرى **Treaty of Capitulation** التى وقعها السلطان سليمان القانونى مع فرانسوا الأول ملك فرنسا فى (١٥٣٥م)، منح الرعايا الفرنسيون الحق فى حرية الملاحة فى المياه الإقليمية للدولة العثمانية، وممارســـة البيع والشـــراء بحرية تامة، وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة هى خمســـة فى المائة، وإعفاء الرعايا الفرنسيين فى دفع أية ضريبة أخرى مهما كان اسمها وقيد هذا الإعفاء الضـــريبى بشرط إقامة الفرنسيين فى أراضى الدولة العثمانية عشر سنوات متتالية، كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنســـيين من الخضـــوع للقضـــاء الإقليمى، وقصـــر خضوعهم على القضاء الفرنسى فى القضايا المدنية والجنائية، وتتم المحاكمات فى دور القنصليات الفرنسية، كما سمح لهم ببناء خان يقيمون فيه دون ســـواهم، ويودعون فيه بضـــائعهم، على أن تخصص بجوار الخان أرض لدفن موتاهم، واستمر تغلغل الفرنســـيين بســـرعة داخل الدولة العثمانية وتمكنوا من إقامة مراكز تجارية وبعثات قنصلية خاصة بهم فى ســـوريا ومصر، لقد أصبحت هذه المعاهدة نموذجاً عقدت على غراره سلسلة طويلة من الامتيازات بين الـــدولـــة العثمـــانية والدول الأوربية الأخرى مثل إنجلترا فى عام (١٥٨٠م) وهولندا عام (١٦١٢م) وغيرهمـــا من الدول الأخرى، وكانت معاهدة الامتيازات تجدد عند اعتلاء كل ســـلطان جديد عرش الدولة العثمانية، ولكن بطل هذا التقليد فى عهد الســـلطان محمود الأول (١١٤٣ – ١١٦٨هـــــ/ ١٧٣٠ –

١٧٥٤م) وأصـــبحت معاهدات الامتيازات الأجنبية ســـارية المفعول فى جميع العهود وأضيفت عليها صفة الاســـتمرارية (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص٦١، ٦٢؛ أحمد عزت عبدالكريم، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٠، ص٥١، ٥٢).

([280]) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق، ص٦١٨.

([281]) ليلى عبداللطيف: المرجع السابق، ص٢٠٢.

([282]) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ، ص٢٨٣؛ جميل عرفة منتصر: التجارة فى مصر العثمانية (٩٢٣ – ١٢١٣هـــــ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨) رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٨٦، ص٣١٥.

([283]) محكمة إسكندرية: س٣٤، ص٥، م١٨ بتاريخ ٢٢ شعبان ١٠١٨ هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٦٠٩.

([284]) الخواجا: تعنى السيد، ورب البيت، والتاجر الغنى، والحاكم، والخصى (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٩١).

([285]) محكمة رشيد: س٤٤، ص٧، م١٥ بتاريخ ٢ جماد آخر ١٠٣٤هـ/ ١٢ يناير ١٦٢٥م.

([286]) نفسه: س٢٤، ص٢٩، م٧٣ بتاريخ ٩ شعبان ١٠٣٤هـ/ ١٧ مايو ١٦٢٥م.

([287]) القســـمة العسكرية: س٥٥، ص٢٤٦، ٢٤٧، ٤٢٨ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٥٨هـــــ/ ٢٥ أغسطس ١٦٤٨م.

([288]) خان الخليلى: يبلغ طول شـــارع خان الخليلى مائتين متر، وبه عدة عطف يسلك منها لشارع السكة الجديدة، ولشارع سيدنا الحسين، وبه عدة زوايا ووكائل (انظر: على باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشـــهيرة، جـــــ٢، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٠٦).

([289]) الباب العالى: س١٥٩، ص٣٥٤، م١٢١٧ بتاريخ ٩ جماد آخر ١٠٨٦هـــــــ/ ٣ يوليو ١٦٧٥م، انظر الملحق رقم(٦).

([290]) عبدالحميد ســـليمان: مقاطعة الخردة وتوابعها، دراســـة التنظيم المالى والضرائبى للحرف الهامشية والبسيطة، دمياط، ٢٠٠٠، ص١٥؛ جميل عرفة منتصر، المرجع السابق، ص٣١٥.

([291]) محكمة رشيد: س٤٤، ص٧، م١٥ بتاريخ ٢ جماد آخر ١٠٣٤هـ/ ١٢ يناير ١٦٢٥م.

([292]) القســـمة العسكرية: س٥٥، ص٢٤٦، ٢٤٧، م٤٣٨ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٥٨هـــــ/ ٢٥ أغسطس ١٦٤٨م.

([293]) محكمة رشيد: س٧٩، ص٥٠٤، م٧٥٢ بتاريخ ٥ رجب ١٠٨٠هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٦٦٩م.

([294]) أقُـــة:وحـــدة وزن عثمـــانيـــة تزن ٤٠٠ درهم، كـــل درهم ٢٠٧، ٣غم = ٢٨٢٨، ١ كغم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص١٩).

([295]) محكمة رشيد: س٨٧، ص٢٠٧، م٤٢٦ بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٨٦هـــــ/ ١٨ أبريل ١٦٧٥م، انظر المحلق رقم (٧).

([296]) محكمة رشـــيد: س١٠٩، ص١٤٤، ١٤٥، م٢٤٠ بتاريخ ٦ ذى الحجة ١١١٥هـــــــ/ ١٢ مارس ١٧٠٣م.

([297]) البن: يذكر البعض أن دخول البن إلى مصـــر يرجع إلى العقد الأول من القرن السادس عشر على يد المتصـــوفين اليمنيين الذين كانوا يقطنون بحارة الأزهر. ومثلما حدث فى مكة قوبلت مسألة شرب القهوة بمعارضة شديدة من الفقهاء. ولا سيما فى عام (٩٤١هـــــ/ ١٥٣٤م) كرد فعل طبيعى للخطبة التى ألقاها أحد الأئمة عن القهوة وما لبثت أن هاجم العسس فى عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٩م) مستهلكى القهوة وحبسوا معظمهم. ولكن بالرغم من هذه الحوادث والمواقف المتشـــددة من جانب الفقهاء فقد فرضت القهوة نفسها كمشروب تقليدى. (انظر: سليمان محمد حسين، المرجع السابق، ص١٩٤، هامش(٥٠)).

([298]) صـــلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ العرب، ص٣٧٨، ٣٧٩؛ عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ، ص٢٨٤.

([299]) عبدالحميد حامد ســـليمان: الرســـوم الجمركية على البن فى مصر فى القرنين ١٧، ١٨ الميلاديين، المؤتمر الدولى المنعقد فى الفترة من ٨: ١١ أكتوبر ١٩٩٧، بمونبلية بفرنسا، ص٥، ٦.

(٣٠٠) محكمة الصالحية النجمية: س٤٨٤، ص٣٠٥، م١٣٧١ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٠٢١هـ/ ٥ يونيو ١٦١٢م، انظر الملحق رقم (٨).

(٣٠١) الباب العالى: س١١٩، ص٢١، م١١١ بتاريخ ٢ ربيع أول ١٠٤٨هـ/ ٢٥ يوليو ١٦٣٧م.

(٣٠٢) نفسه: س١١٩، ص١٧٠، م٩١٨ بتاريخ ٢٨ رجب ١٠٤٨هـ/ ١٩نوفمبر ١٦٣٨م.

(٣٠٣) جلبى: كلمة تركية بمعنى مولى، أو سيد، أو قارئ (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢١٣).

(٣٠٤) القسمة العسكرية: س٥٥، ص٣٠٤، م٥١٠ بتاريخ ٨ شوال ١٠٥٨هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٦٤٨م.

(٣٠٥) محكمة بولاق: س٤٩، ص١٤٨، م٣٦٢ بتاريخ ٢٨ محرم ١٠٦٤هـ/ ١٨ ديسمبر ١٦٥٣م.

(٣٠٦) محكمة رشيد: س٧٥، ص١٨٣، م٣٠٠ بتاريخ ٢١ شعبان ١٠٧٥هـ/ ٩ مارس ١٦٦٥م.

(٣٠٧) محكمة الصالحية النجمية: س٥٠٤، ص٣٩٣، م١٠٧٨ بتاريخ ٦ جماد آخر ١٠٨٦م/ ٢٨ أغسطس ١٦٧٥م.

(٣٠٨) العزبان: وتعنى غير المتزوج، وهى فرقة من المشاة خدمت وقت فتوح السلطان سليم فى مركز تابع للإنكشارية، وبعد فتح مصر أسندت إلى العزب مهمة حراسة ممرات القلعة، وضواحى القاهرة، فكان هذا الأوجاق يمثل مع الإنكشارية هيئة الدفاع الأساسية عن القلعة، ولذلك يشار إليه فى الوثائق باسم عزبان قلعة مصر، وأسندت إليه مهمات عسكرية أخرى مثل الدفاع عن مصر والاشتراك فى الإمدادات العسكرية التى يطلبها السلطان علاوة على حراسة الأراضى الزراعية ضد غارات البدو وكان للعزبان مهمة إدارية بوليسية فكان يتألف من بين أفراده مراكز البوليس فى القاهرة، وكان هذا الأوجاق يلى أوجاق الإنكشارية فى الأهمية (انظر: Shaw, S. J., Ottoman Egypt, pp.94, 95. ؛ ليلى عبداللطيف: المرجع السابق، ص١٩٥، ١٩٦).

(٣٠٩) القسمة العسكرية: س٨٥، ص٣٢٦، م٣٧١ بتاريخ ٢١ جماد أول ١١٠٣هـ/ ١١ يناير ١٦٩٢م.

(٣١٠) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ، ص٢٨٦.

(٣١١) محسن على شومان: اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، جـ٢، سلسلة تاريخ المصريين العدد(١٩٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٧٤.

(٣١٢) محكمة بولاق: س٥٨، ص٥٧٦، م١٦٢٠ بتايخ ٦ ربيع ثانى ١٠٩٧هـ/ ١٢ مارس ١٦٨٤م.

(٣١٣) شجرة زيت الزيتون: ورد ذكرها فى القرآن الكريم فى سورة النور، الآية (٣٥)، حيث يقول الله عز وجل {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} والزيتون من الأشجار جليلة القدر عظيمة النفع، ويستخدم لعلاج العديد من الأمراض، فإذا حرقت أغصانه الغضة مع ورقه فى إناء ثم سحقت، وعجنت بشراب، وأعيد حرقها، كانت دواءً للعين، وإن مضغ ورقه أذهب ألم اللثة، وأورام الحلق، وإن دق وضمد به أو بعصارته منع الجمرة، والقروح، والأورام، وختم الجراح وقطع الدم، وإن طبخ بالشراب سكن النقرس، وألم المفاصل، وإن طبخت أجزاؤه كلها كان دواء للمعدة، وما يصيبها من أمراض، علاوة على أنه يقضى على السعال المزمن والبلغم، وأما ثمرة الزيتون فإن أخذت ووضع عليها الماء حتى تحلو، واستعملت بالملح والحوامض مع الأطعمة فتحت الشهية، وقوت المعدة، وسهلت عملية الهضم، وعلاوة على أنه يشفى من آلام الصداع، إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة، أما زيت الزيتون ففوائده عظيمة مثل سابقتها لجميع أعضاء الجسم، ولكن الزيادة المفرطة فى استعماله قد تؤدى إلى حدوث أضرار بالجسم (انظر: داود بن عمر الأنطاكى: تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب، جزءان، الجزء الأول، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ت) ص١٨٢ – ١٨٤).

(٣١٤) محكمة بولاق: س٤١، ص١٣٥، م٣٢٧ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٠٥٠هـ/ ٧ يوليو ١٦٤٠م.

(٣١٥) تُعد حرفة صناعة الزيت الحار من الحرف المهمة والمتعبة فى مصر العثمانية، وكان يوجد بمصر مائة وسبعون معصرة يعمل فيها قرابة ألف وثمانمائة رجل، وكان الزيت الحار يصدر إلى جميع أقاليم مصر من القاهرة (انظر: أوليا جلبى، سياحتنامه مصر، ترجمة محمد على عونى، تحقيق عبدالوهاب

عزام، أحمـــد الســـعيد ســـليمان، تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٥٧) وكان يتولى أمور المعاصر كما يظهر من الوثائق شيخ طائفة المعاصرية.

([٣١٦]) الباب العالى: س١٤٣، ص٢٧٨، م٨٦٣ بتاريخ ١٢ رجب ١٠٧٦هـ/ ١٨ يناير ١٦٦٦م.

([٣١٧]) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق، ص٦٦٢.

([٣١٨]) محكمة رشيد: س٣٢، ص٨١، م٢٦٦ بتاريخ ١٨ جماد آخر ١٠١٦هـ/ ١٠ أكتوبر ١٦٠٧م.

([٣١٩]) جاويش: من الكلمة التركية جاووش (**Cavus**) بجيم مشـــربة، وواو مضمومة، وهى مشتقة من المقطع التركى جاو (**Cav**) الذى يدل على الصـــياح والنداء، والصـــوت، والصـــيت، والجاويش منصب عســـكرى وجد فى دولة الغزنويين والقرخانيين، والسلاجقة، ودخلت هذه الكلمة فى اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية (انظر: أحمد الســـعيد سليمان، المرجع السابق، ص٥٩، ٦٠) وقد تكون أوجاق الجاويشية بصفة رسمية بإعلان قانون نامه مصر (٩٣١هـــــ/ ٢٤ – ١٥٢٥م) من بعض المماليك الذين كانوا فى الخدمة الشـــخصـــية للباشـــا، والمتخلفين عن الجيش المملوكى المهزوم، والذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى، وقد حدد قانون نامه مصـــر واجبات الجاويشان بخدمة الباشا والديوان العالى، وكان يحق للباشا ملئ المناصـــب الخالية من الجاويشـــان برجال من الفرق الأخرى فيما عدا فرقتى الإنكشـــارية والعزبان (انظر: قانون نامه مصر، م٧، ص٢٧).

([٣٢٠]) محكمة إسكندرية: س٤٣، ص٢٢٥، م٦٧٤ بتاريخ ١١ رجب ١٠١٩هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٦١٠م.

([٣٢١]) محكمة بولاق: س٥٨، ص٧٣٠، م٢٠٩٧ بتاريخ ٦ رجب ١٠٩٨هـ/ ١٨ مايو ١٦٨٦م.

([٣٢٢]) محكمة بولاق: س٣٩، ص٤٩٢، م١١٤٨ بتاريخ ٢٩ رجب ١٠٤٨هـ/ ٦ ديسمبر ١٦٣٨م.

([٣٢٣]) القسمة العسكرية: س٩٥، ص٢٨، م٣٩ بتاريخ ١٧ رجب ١١١٤هـ/ ٧ ديسمبر ١٧٠٢م.

([٣٢٤]) محكمة إسكندرية: س٢٩، ص٢٠٦، م٧١٣ بتاريخ ١٠ رجب ١٠١٣هـ/ ٢ ديسمبر ١٦٠٤م.

([٣٢٥]) محكمة بولاق: س٣٩، ص٢٦٨، م٦٤٨، بتاريخ ١٢ ربيع ثانى ١٠٤٨هــــــــ/ ٢٣ أغســـطس ١٦٣٨م.

([٣٢٦]) الباب العالى: س١٢٣، ص٤٢٨، م٢٠٢١ بتاريخ ٥ ربيع أول ١٠٥٧هـ/ ١٠ أبريل ١٦٤٧م.

([٣٢٧]) محكمة إسكندرية: س٤١، ص٩٢، م١٧٠ بتاريخ ٧ رجب ١٠٦٧هـ/ ٢١ أبريل ١٦٥٧م.

([٣٢٨]) نفسه: س٥١، ص٥٦٢، ١١٩٢ بتاريخ أواخر جماد أول ١٠٧٧هـ/ ٣١ أكتوبر ١٦٦٦م.

([٣٢٩]) نفسه: س٥٢، ص٢٤، م٤٣ بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٠٨٠هـ/ ٤ أبريل ١٦٧٠م.

([٣٣٠]) الباب العالى: س١٧٧، ص٣٧٣، م٩٦٠ بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١١٠٣هـ/ ٧ أغسطس ١٦٩٢م.

([٣٣١]) محكمة إسكندرية: س٣٠، ص٣٠، م٥٩ بتاريخ ٩ محرم ١٠٠٣هـ/ ٢٤ محرم ١٥٩٤م.

([٣٣٢]) محكمة الصالحية النجمية: س٤٨٦، ص٤٩، م١٨٥ بتاريخ ٢٤ ربيع ثانى ١٠٢٤هـــــ/ ٢٣ مايو ١٦١٥م.

([٣٣٣]) محكمة إســـكندرية: س٣٩، ص١٣٤، م٤٤٢ بتاريخ أوائل جماد الثانى ١٠٣١هـــــ/ ١٤ مارس ١٦٢١م.

([٣٣٤]) نفسه: س٤٠، ص١٠٨، م٢٨٢ بتاريخ ١٠ جماد ثانى ١٠٣٢هـ/ ١٢ مارس ١٦٢٣م.

([٣٣٥]) نفسه: س٥٢، ص٢٤٨، م٤٧٠ بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٠٨١هـ/ ٢٩ أبريل ١٦٧١م.

([٣٣٦]) محكمة رشيد: س١٠٥، ص١٩، م٣١ بتاريخ ٢٠ شوال ١١٠٩هـ/ ٢ مارس ١٦٩٨م.

([٣٣٧]) الباب العالى: س١٤٣، ص٣٧٢، م١٢٠٩ بتاريخ ٢٩ رمضان ١٠٧٦هـ/ ٤ أبريل ١٦٦٦م.

([٣٣٨]) محكمة رشيد: س٥٠، ص٤٢٨، م١٢٣٢ بتاريخ ١٢ جماد أول ١٠٤٢هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٦٣٢م.

([٣٣٩]) صـــلاح أحمد هريدى: العلاقات المصـــرية العثمانية فى القرن العاشـــر الهجرى/ الســـادس عشـــر الميلادى، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد(٢٢)، تونس، ٢٠٠٠، ص٨٣.

([٣٤٠]) فى عام (١٠٧١هـــــ/ ١٦٦٠ – ١٦٦١م) حدثت أزمة اقتصادية فى بلاد الشام، نتيجة حدوث قحط بها، وبناءً عليه وردت أوامر ســـلطانية إلى مصـــر بضرورة إرسال قمح وشعير هناك، للقضاء على تلك الأزمة، وقد بلغت الكمية المرســـلة ٢٠٠٩ إردباً وصـــلت إلى ميناء عكا صحبة عدد من رويسا المراكب، وقـــد بلغت أجرة المراكب التى حملت تلك الكمية ٤٢٠٠ قرش (انظر: محكمة دمياط: س١١٣، ص١٦٧، ١٦٨، م١٩٣ بتاريخ غرة محرم إلى ٢٠ رجب ١٠٧٢هـ/ ٦ سبتمبر ١٦٦٠م – ١٩ مارس ١٦٦١م).

(٣٤١) فى عام (١٠٨٨هـــــ/ ١٦٧٧م) حدثت أزمة اقتصادية بالقدس، لأن الجراد قضى فيها على الأخضر واليابس، مع عدم نزول المطر، وبناءً على ذلك أرســلت أوامر سلطانية إلى مصر بضرورة إرسال خمسة آلاف أردب من القمح للمســاهمة فى القضاء على تلك الأزمة (انظر: الباب العالى، س١٦٢، ص٣، م١١ بتاريخ أواخر ربيع أول ١٠٨٨هـ/ ٢ يونيو ١٦٧٧م).

(٣٤٢) فى عام (١٠٩١هـ/ ١٦٨٠م) وردت أوامر سلطانية إلى مصر بضرورة إرسال ثمانمائة إردب أرز أبيض إلى المدينة، وقد تســلم تلك الكمية تمهيداً لإرســالها الأمير أحمد بن محمد طائفة جمليان، والأمير مصــطفى أغا باش قافلة الســويس (انظر: محكمة الصالح، س٣٣٨، ص١٨٨، م٦٠٣ بتاريخ ٢٢ صفر ١٠٩١هـ/ ٢٦ مارس ١٦٨٠م).

(٣٤٣) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق، ص٦٨٣، ٦٨٤؛

Linda Darling, Revenue raising and legitimacy Tax collation and finance administration in the Ottoman empire (1500 – 1660), New York, 1996, pp.81, 82.

(٣٤٤) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق، ص٦٩١، ٦٩٢.

(٣٤٥) محكمة دمياط: س٤٤، ص١١٤، م٢٣٦ بتاريخ غرة جماد أول ١٠١٤هـ/ ١٤ سبتمبر ١٦٠٥م.

(٣٤٦) سيد رجب حراز: المرجع السابق، ص٥٦.

(٣٤٧) محكمة رشيد: س١٠٧، ص٢١١، م٣١٣ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١١١١هـ/ ١٦ ديسمبر ١٦٩٩م.

(٣٤٨) ناصــر أحمد إبراهيم: الأزمات الاجتماعية فى مصــر فى القرن السابع عشر، تقديم/ رءوف عباس حامد، دار الأفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٣٤٩) المحتســب: نظام الحسبة نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى، حيث كان للمحتسب سلطة واســعة فى شــئون الأمن والتنظيم فى كل الأسواق التجارية. وقد ورثت مصر العثمانية نظام الحسبة عن الســلطنة المملوكية، وكان شــخصية دينية كما هو الأصل فى الحسبة، وبعد وفاة خايربك بدئ فى تعيين العثمانيين فى منصب المحتسب، واستمر الوضع كذلك حتى تغلب المماليك على الإدارة العثمانية فى مصر، وتســللوا إلى وظائفها، فأصــبح هذا المنصب يشغله أحد المماليك كمعظم المناصب الإدارية الأخرى، وكان من حق المحتســب تولى التزام جمرك الاحتساب فى القاهرة ومن هنا لقب بأمين الاحتساب، وكانت مهمته ضبط الموازين والمقاييس والأسعار فى الأسواق (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٢٣٥ – ٢٣٧).

(٣٥٠) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق، ص٦٧٢.

(٣٥١) نفسه: المرجع السابق، ص٦٧٣؛

Justin McCarthy, op.cit, pp.151, 152.

(٣٥٢) ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق، ص٢٣٥ – ٢٣٨.

(٣٥٣) الذراع: المقصــود هنا دراع البز الاســـتانبولية، واستعملت فى مصر فى العصر الحديث لقياس الأقمشـــة، والذراع يقدر بحوالى ٢٦ ونصــف بوصة، أى ٣، ٦٧سم، وبلغ طول الذراع فى القرن التاسع ٥٧٩، ٦٨سم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٨٤).

(٣٥٤) الكيلة: كان هذا المكيال فى مصــر = ٨ أقداح = ٥، ٧لتر، ويســاوى رســمياً ٥، ٣٦ لترا، وعند العثمانيين (أى فى إستانبول) أصبحت كيلة القمح تحسب رسمياً بـــ ٢٠ أقة، أى ٦٥٦، ٢٥كجم، وكيله الشــعير حوالى ٢٥، ٢٢كجم، وكان الشــيفل **Scheffel** الإســتانبولى (أى الكيلة) يســاوى ٢٠ أقة = ٦٥٦، ٢٥كجم، ومن جهة أخرى أصبحت الكيلة الواحدة من الأرز فى القرن السابع عشر تقدر بعشر أقات فحسب = ٨٢٨، ١٢كجم، ومنذ سنة (١٢٥٧هـــــ/ ١٨٤١م) أصبح للكيلة فى تركيا قيمة موحدة = ٢٧، ٣٥ لتراً أى أنها تطابق وزن القمح القديم ٢٠ أقة (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٧٢، ٧٣).

(٣٥٥) محكمة دمياط: س٥٨، ص٩٦، م١٨٥ بتاريخ غرة ذى الحجة ١٠٢٧هـ/ ١٩ نوفمبر ١٦١٨م.

(٣٥٦) نفسه: س١٤٦، ص٢٦٠، م٣١٥ بتاريخ أوائل شوال ١٠٩٨هـ/ ١٠ أغسطس ١٦٨٧م.

(٣٥٧) محكمة رشيد: س١٠٨، ص١٨، م٣١ بتاريخ ٤ ربيع أول ١١١٠هـ/ ١٠ سبتمبر ١٦٩٨م.

(٣٥٨) ربع: مكيال فى مصــر = قدح، وهو يســاوى ٥١٦، ٠لتر (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٦٢).

([359]) جديد: عملة نحاسية أصغر من النصف فضة، وتمثل أدنى وحدات العملة المصرية آنذاك، وكانت تسمى بالفلوس، وكانت النصف فضة تساوى عشرة أو اثنى عشرة جديداً، إذا كانت مضروبة ومختومة، أو عشرين، إذ كانت صغيرة، وبخلاف ذلك غير مختومة ويقال لها السحاته (انظر: عبدالرحمن فهمى: المرجع السابق، ص٥٧٦).

([360]) صلاح أحمد هريدى: العلاقات المصرية العثمانية، ص٨٤ * عملية سك النقود تتمثل فى قيام الدولة بتأسيس دار للضرب، وتعرف بالضربخانة، تقوم بمهمة صهر وتجزئة المعادن إلى أجزاء ملائمة معلومة الوزن، محدده العيار (درجة النقاوة)، مع دمغها بخاتم رسمى يغطى وجهى العملة وحواشيها منعاً للتزوير، وإعطائها اسماً حسابياً مسجل عليها كالزر محبوب، والقروش، وإصدار أجزاء لهذه الوحدات النقدية بأوزان مناسبة مدموغة بخاتم الدولة أيضاً، وقد عرفت منذ فجر الإسلام دوراً للضرب كثيرة أقدمها بالإسكندرية، والفسطاط، والفيوم، والبهنسا، والقاهرة، وقد استمرت هذه الدور فى إنتاج النقود الذهبية والفضية والنحاسية فى العصر الأيوبى، حين تركز ضرب النقود فى دارين هما الإسكندرية، والقاهرة وحتى مجئ العثمانيين كان العمل جارياً فى هاتين الدارين، وفى عام (١١٢١هـ/ ١٧٠٩م) تركزت دار الضرب بالقاهرة فى الديوان بالقلعة (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٦٩، ٥٧٠).

([361]) محكمة دمياط: س٦٢، ص١٣١، م٢١٧، بتاريخ ٢٧ رجب ١٠٢٠هـ/ ١٥ أكتوبر ١٦١١م.

([362]) الدينار الذهب الأبى طرة: نقد ذهب تركى ضرب فى عهد السلطان مصطفى الثانى (١١٠٦ – ١١١٥هـ/ ١٦٩٤ – ١٧٠٣م) وهو يزن أربعين حبة أى ٦، ٢جرام، وقد أطلق عليه فى تركيا "طغرالى ألتون" و "ألتون" فى التركية تعنى "الذهب" و "طغرالى" نسبة إلى نقش "الطغراء" أو "الطرة" باسم السلطان على أحد وجهى هذا النقد، وقد أطلق الجبرتى على هذا النقد فى أسواق مصر اسم "دينار طرلى" سنة (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) و "الدينار" هنا امتداد لنقود الذهب الإسلامية منذ عصر المماليك، أما "الطرلى" فهى نسبة إلى= ="الطرة" أى "الطغراء" كما أطلق عليه أحياناً "الجنزرلى" أو "المحبوب الجنزرلى" نسبة إلى الحافة المشرشرة لهذا النقد، وهى أشبه بالإطار أو الجنزير (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٥).

([363]) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٢٥.

([364]) ريال: اللفظ مقتبس من **"Real"** بمعنى ملكى، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد المسمى "بيزو" وأطلق الريال فى العالم العربى منذ القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى، على نقود فضية كبيرة، فرنسية، وأسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوى يسمى "بالتالير" أو "ريال ماريا تريزا" وسمى فى مصر باسم الريال أبو طاقة" نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٨).

([365]) محكمة رشيد: س١٠٨، ص١٨، م٣١، بتاريخ ٤ ربيع أول ١١١٠هـ/ ١٠ سبتمبر ١٦٩٨م.

([366]) محكمة رشيد: س٢٨، ص١٦٩، م٥٧٦ بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٠١٢هـ/ ١٦ أبريل ١٦٠٤م.

([367]) محكمة بولاق: س٢٥، ص٢٤٤، م٩٦٩ بتاريخ ٢٠ صفر ١٠١٦هـ/ ١٦ يونيه ١٦٠٧م.

([368]) محكمة الصالح: س٣٢٦، ص١٣٤، م٣٨٩ بتاريخ ١١ ربيع آخر ١٠٢١هـ/ ١١ يونيو ١٦١٢م.

([369]) القسمة العسكرية: س٣٠، ص٧٤، م١٦٥ بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٠٢١هـ/ ١٦ فبراير ١٦١٣م.

([370]) الباب العالى: س١٢٥، ص٤٣، م١١٥ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٥٧هـ/ ١٣ يونيو ١٦٤٧م.

([371]) الباب العالى: س١٢٥، ص١٦، م٥٢ بتاريخ ٢٩ جماد آخر ١٠٥٧هـ/ ١٠ أغسطس ١٦٤٧م.

([372]) نفسه: س١٢٨، ص٨٩، م٤٠٩ بتاريخ ١٨ جماد ثانى ١٠٦٠هـ/ ١٨ يونيو ١٦٥٠م.

([373]) الجراكسة: أفراد هذا الأوجاق من المماليك الفرسان، وقد نظم هذا الأوجاق فى عام (٩٣١هـ/ ٢٤ – ١٥٢٥م) من المماليك الذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى ونائبه فى مصر، وقد كلف هذا الأوجاق مثل بقية فرق الفرسان بخدمة حكام المقاطعات الريفية ومقاومة قبائل البدو عند محاولتها مهاجمة الطرق، والمناطق الزراعية، علاوة على مراقبة زراعة الأراضى والمحافظة على شبكات الرى وتوزيع المياه (انظر: **Shaw, S. J., Ottoman Egypt, p.90** ؛ عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص١٤٥).

(٣٧٤) الباب العالى: س١٣٠، ص٢٧٥، م١١٣٠ بتاريخ ١٢ صفر ١٠٦٣هـ/ ١٢ يناير ١٦٥٣م.

(٣٧٥) محكمة بولاق: س٥٢، ص٢٨٩، م٦٠٢ بتاريخ ١٥ شوال ١٠٨٠هـ/ ٨ مارس ١٦٧٠م.

(٣٧٦) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٩٩، ص٨٨٣، م١٧٩٦ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٩٨هـ/ ٢٤ مارس ١٦٨٦م.

(٣٧٧) الباب العالى: س١٥٩، ص٢٧٨، م٨٩٠ بتاريخ ٤ جماد أول ١٠٨٦هـ/ ٢٧ يوليو ١٦٧٥م.

(٣٧٨) القسمة العسكرية: س٩٥، ص٢٩٥، م٤٠٠ بتاريخ ١٩ صفر ١١١٥هـ/ ٣٠ يونيو ١٧٠٣م.

(٣٧٩) أدار العثمانيون الأراضى المصرية منذ عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) حتى منتصف القرن السابع عشر عن طريق نظـام الأمانات أو المقاطعات على أســاس أن كل قرية أو عدة قرى متقاربة تكون (أمانة) أو (مقاطعة)، وكان يشـرف على كل مقاطعة عامل مسئول عن المال الميرى المقرر عليها، وكان هذا العامل يقوم بـدور الملتزم قبـل تطبيق نظام الإلتزام، وإن لم يكن مثل الملتزم فلم تكن له أرض أوســية، فكان يتقاضـى أجراً مقابل عمله شـأنه فى ذلك موظفى نظام الإلتزام، ولكن نظام الأمانات لم ينجح فى تحقيق أهدافه بسـبب الأسـاليب غير المشـروعة التى اتبعها المشرفون لزيادة متحصلاتهم، وعدم تسديد المال الميرى، كما أن الفوضـى التى استخدمت فى تقدير الضرائب وجمعها أرهقت الفلاحين مما اضطرهم لترك أراضـيهم دون زراعة، فاضطرت الدولة العثمانية إلى تطبيق نظام الإلتزام فى مصر، ومن الملاحظ أنها لم تبتكر هذا النظام فقد كان معمولاً به فى بعض الأقاليم التى خضـعت لها سواء فى الأناضول، أو فى البلقان أو فى شـمال العراق (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصـرى فى القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص٨٦ – ٨٩).

(٣٨٠) عبدالعزيز محمد الشـناوى: الدولة العثمانية دولة إسـلامية مفترى عليها، جـ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٤٦.

(٣٨١) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصـرى، ص٩٤؛ عبدالعزيز محمد الشـناوى: المرجع السابق، ص١٤٧.

(٣٨٢) سـنباط: يطلق عليها "سُـمباط" بالميم بدل النون، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز ومحافظة الفيوم (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٣، ص٩٤).

(٣٨٣) محكمـة بابى سـعادة والخرق: س٣٧٢، ص٢٢٤، م٨١٧ بتاريخ ١٠ صـفر ١٠١٩م/ ٤ مايو ١٦١٠م.

(٣٨٤) البقلية: اسـمها الأصـلى "منية البقلى" وهى من القرى القديمة التابعة لمركز المنصـورة، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ١، ص٢١٣).

(٣٨٥) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٧٢، ص٤٨٠، م١٧١٨ بتاريخ ٢٤ جماد ثانى ١٠١٩هـ/ ١٤ سبتمبر ١٦١٠م.

(٣٨٦) محكمة رشيد: س٩٥، ص٧٦، م١٣٣ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ٥ يوليو ١٦٧٨م.

(٣٨٧) شـبلنجة: كانت تعرف باسم (شبرى اللنجة) ثم حرفت إلى شبلنجة لسهولة النطق، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز بنها محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ١، ص٢٢).

(٣٨٨) القسـمة العسكرية: س٨٦، ص٣٧٦، ٣٧٧، م٥٥٢ بتاريخ ٥ ذى القعدة ١١٠٤هـ/ ٨ يوليو ١٦٩٣م.

(٣٨٩) فائض: ما تبقى للملتزم من حصـيلة الضـرائب التى يحصلها من أرض أو جمرك، بعد دفع نصيب الخزينة (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق، ص٤٥١).

(٣٩٠) قلوصـنة: هى القرى القديمة التابعة لمركز سـمالوط، محافظة المنيا، (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٣، ص٢٣٥).

(٣٩١) القسمة العسكرية: س٩٠، ص٥٣٣، م٨٦٠ بتاريخ ١٥ رجب ١١٠٧هـ/ ٢٩ فبراير ١٦٩٥م.

(٣٩٢) القابى قول: من الكلمتين التركيتين قابى = قبى = قبو = قابو بالباء المشـربة بمعنى الباب، وقول بمعنى العبد، وأصـلها قابى قولى بياء الإضـافة فى الكلمة الأخيرة، أى عبيد الباب، والمراد بالباب، باب السـلطان أى قصره ومقامه، وكان هذا التركيب الإضافى يطلق على الحرس السلطانى، وعلى الإنكشارية، لأنهم أصـناف الحرس (انظر: أحمد السـعيد سليمان: المرجع السـابق، ص١٦٥) وهم نوع من جند

الإنكشـــارية، كانوا يدربون تدريباً خاصاً، ويستخدمون فى قصر السلطان حيث يرتقون حسب كفاءتهم إلى أعلى المراتب فى الدولة كالوزارة العظمى، أو حكومة الولايات، ثم أصـــبح هذا الاصطلاح يطلق على جند الإنكشـــارية عامة بعد أن انتســب المســلمون الأحرار إلى الإنكشـــارية (انظر: عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص٧٣، ٧٤).

(٣٩٣) الباب العالى: س١٧، ص٣، م٦ بتاريخ ٣ ربيع أول ١٠٤٦هــــ/ ٦ أغســطس ١٦٣٦م؛ القسمة العسكرية: س٦٤، ص٦٠٨، م٨١٢ بتاريخ ٥ رجب ١٠٩١هــ/ ٢ أغسطس ١٦٨٠م.

(٣٩٤) القسمة العسكرية: س٤٨، ص٨٩، م١٢١ بتاريخ ٨ صفر ١٠٥٠هــ/ ٣٠ مايو ١٦٤٠م.

(٣٩٥) نفسه: س٥٦، ص٩١ – ٩٣، م١٠٣ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٠٥٩هــ/ ٨ مايو ١٦٤٩م.

(٣٩٦) نفسه س٦٠، ص١٥٣، م٢٠٢ بتاريخ ٤ رمضان ١٠٦٣هــ/ ٢٩ مايو ١٦٥٣م.

(٣٩٧) محكمة دمياط: س١٠٥، ص١٧٤، م٣٢٧ بتاريخ غرة رمضان ١٠٦٥هــ/ ٥ يوليو ١٦٥٥م.

(٣٩٨) القســمة العسكرية: س٦٤، ص٣٧٢، ٣٧٣، م٥٤٨ بتاريخ ٢٤ شوال ١٠٧٠هـــــ/ ٣ أغسطس ١٦٦٠م.

(٣٩٩) نفسه: س٦٤، ص٤٧٩، م٦٤٢ بتاريخ ١٣ صفر ١٠٧١هــ/ ١٨ أكتوبر ١٦٦٠م.

(٤٠٠) نفسه: س٦٦، ص٣٦٢، م٣٨٠ بتاريخ أواخر جماد آخر ١٠٧٤هـــــ/ ٨ فبراير ١٦٦٣م * لمزيد من التفاصـــيل عن تجار الكتان ببولاق من طائفة القابى قول، والذين تم تحرير مخلفاتهم (انظر: القســـمة العســكرية، س٦٧، ص٣٤٤، م٤٧٠ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٠٧٨هــــ/ ١٤ أكتوبر ١٦٦٧م؛ نفسه: س٨١، ص١٥٢، ١٥٣، م٢٤٠ بتاريخ ١٩ جماد أول ١٠٩٩هــ/ ٢٢ مارس ١٦٨٨م).

(٤٠١) محكمة رشيد: س٨٣، ص٤١، م٤٩ بتاريخ ١١ جماد ثانى ١٠٨٤هــ/ ٢٣ أكتوبر ١٦٧٣م.

(٤٠٢) نفسه: س٨٨، ص٧٧، م٣٠٥ بتاريخ ١٣ صفر ١٠٨٩هــ/ ٦ مايو ١٦٧٨م.

(٤٠٣) محكمة دمياط: س١٤٥، ص٣١٦، ٣١٧، م٣٨٢ بتاريخ ٩ شـــوال ١٠٩٨هـــــ/ ١٨ أغســطس ١٦٨٧م.

(٤٠٤) القســمة العسكرية: س٨١، ص٣٣٨، ٣٣٩، م٤٤٨ بتاريخ ٢٦ رمضان ١٠٩٩هـــــ/ ٢٣ يوليو ١٦٨٨م؛ نفســـه: س٨٢، ص٤٣٤، ٤٣٥، م٦٠٢ بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١١٠٠هـــــــ/ ١٠ ســبتمبر ١٦٨٩م؛ نفسه: س٨٥، ص٣٩٠، م٦٢٣ بتاريخ ١٢ صفر ١١٠٣هــ/ ٤ نوفمبر ١٦٩١م.

(٤٠٥) القســمة العســكرية: س٣٢، ص١٨٨، م٢٩١ بتاريخ أواخر رمضـــان ١٠٢٦هـــــ/ ١١ أكتوبر ١٦١٧م.

(٤٠٦) محكمة رشيد: س٤٣، ص٣٦٦، م٩٢٩ بتاريخ ٢٥ شعبان ١٠٣٣هــ/ ١٣ يونيو ١٦٢٣م.

(٤٠٧) القسمة العسكرية: س٣٨، ص٣٦٦، م٤٨٦ بتاريخ ٢ جماد آخر ١٠٣٥هــ/ ١ يناير ١٦٢٦م.

(٤٠٨) محكمة رشيد: س٥٩، ص٤٢٣، م١٠٢٢ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٥٢هــ/ ٢٩ أكتوبر ١٦٤٢م.

(٤٠٩) محكمة دمياط: س١١٠، ص١٨٠، ١٨١، م٢٢٦ بتاريخ ٢ جماد أول ١٠٦٩هـــــــ/ ٢١ يونيو ١٦٥٩م.

(٤١٠) القسمة العسكرية: س٤٦، ص٣٥٤، ٣٥٥، م٦٧٣ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى ١٠٤٨هــ/٣١ أغسطس ١٦٣٨م.

(٤١١) نفسه: س٦٤، ص٢٨٢، ٢٨٣، م٤٧٠ بتاريخ ١٣ رجب ١٠٧٠هــ/ ١٤ مارس ١٦٦١م.

(٤١٢) نفسه: س٩٤، ص٥١، م٨٠ بتاريخ ٨ جماد أول ١١١٢هــ/ ٢١ أكتوبر ١٧٠٠م.

(٤١٣) محكمة دمياط: س٨٨، ص١٧، ص٢١٧، م٥٣٧ بتاريخ غرة جماد آخر ١٠٥٣هـــــــ/ ١٩ يونيو ١٦٤٣م.

(٤١٤) نفسه: س١٠١، ص١٩٧، م٦٠٢ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٠٦١هــ/ ١١ أغسطس ١٦٥٠م.

(٤١٥) نفسه: س١٠٤، ص١٣٨، م٢٤٤ بتاريخ ٢٢ رجب ١٠٦٤هــ/ ٨ يونيو ١٦٥٣م.

(٤١٦) نفسه: س١٠٥، ص٩٧، م١٨٤ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٠٦٥هــ/ ٤ يوليو ١٦٥٥م.

(٤١٧) القسمة العسكرية: س٨١، ص١٧٢، م٢٧٧ بتاريخ ١٦ جماد أول ١٠٩٩هــ/ ٨ مارس ١٦٨٧م.

(٤١٨) الدشــت: محفظة ١٣١، ص٢٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٠ شـــوال ١٠٢٠هـــــ/ ٢٦ ديســـمبر ١٦١١م.

(٤١٩) القسمة العسكرية: س٣٤، ص١٣، م١٨ بتاريخ غرة ذى القعدة ١٠٢٨هـ/ ١٠ أكتوبر ١٦١٩م.
(٤٢٠) نفسه: س٤٨، ص٢٦١، م٤٤٠ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٠٥٠هـ/ ٥ ديسمبر ١٦٤٠م.
(٤٢١) القسمة العسكرية: س٨٥، ص١٨٥، م٢٧٨ بتاريخ ٨ ذى القعدة ١١٠٢هـ/ ٣ أغسطس ١٦٩١م.
(٤٢٢) فريدون أمجن : التاريخ السياسى للدولة العثمانية منذ قيام الدولة حتى معاهدة قبنارجه الصغرى، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الأول، إشراف وتقديم / أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله للعربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩، ص٤٨ .
(٤٢٣) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، ص١١٩ .
(٤٢٤) نفسه : ص١٢٠ .
(٤٢٥) نفسه : ص١٢١ .
(٤٢٦) نفسه : ص١٢٢ .
(٤٢٧) تشارلز يبلافيتش ـــــ بربارا يبلافيتش : تفكيك أوربا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية ١٨٠٤ ـــــ ١٩٢٠) ترجمة / عاصم الدسوقى، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٣ .
(٤٢٨) نفسه : ص٣٤ .
(٤٢٩) نفسه : ص٣٥ .
(٤٣٠) نفسه : ص٣٦، ٣٧ .
(٤٣١) فريدون أمجن : المرجع السابق، صـ٥٠، ٥١.
(٤٣٢) نفسه : صـ٥٢.
(٤٣٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، صـ١٤٩، ١٥٠.
(٤٣٤) عمر عبد العزيز : تاريخ المشرق، صـ١٠٩، ١١٠.
(٤٣٥) عبد العزيز محمد الشناوى : جـ٢، صـ٥٩٩، ٦٠٠.
(٤٣٦) نفسه : صـ٦٠٢، ٦٠٣.
(٤٣٧) نفسه : صـ٦٠٤.
(٤٣٨) نفسه : صـ٦٠٤، ٦٠٥.
(٤٣٩) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، صـ١١١، ١١٢.
(٤٤٠) نفسه : صـ١١٢، ١١٣.
(٤٤١) نفسه : صـ١١٢، ١١٣.
(٤٤٢) مفيد الزيدى: المرجع السابق، ص٢٤٥، ٢٤٦.
(٤٤٣) نفسه، ص٢٤٦، ٢٤٧.
(٤٤٤) نفسه، ص٢٤٨، ٢٤٩.
(٤٤٥) نفسه، ص٢٥٠، ٢٥١.
(٤٤٦) نفسه، ص٢٥٢.
(٤٤٧) مفيد الزيدى: المرجع السابق، ص٢٢٢.
(٤٤٨) أحمد شلبى:المصدر السابق، ، ص٢٨٣- ٢٨٤.
(٤٤٩) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ، ص٣١- ٣٣).

(٤٥٠) أحمـــد جودت: تـــاريخ جودت، المجلد الأول، ترجمة عبدالقادر الدنا، بيروت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص٣٣٩- ٣٤١.

(٤٥١) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٦٥- ٢٦٦.

(٤٥٢) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصـــر فى دولة المماليك من الصـــناجق والكشـــاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى أخر سنة ثمان وستين ومائة وألف، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢- ٤.

(٤٥٣) مصـــطفى بن الحاج إبراهيم تابع الأمير حسن كتخدا عزبان الدمرداشى، تاريخ وقائع مصـــر القاهرة المحروسة كنانة الله فى أرضه، تحقيق، صلاح أحمد هريدى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٦٧- ٦٨.

(٤٥٤) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: مقدمة تحقيق الدرة المصانة، ص ق.

(٤٥٥) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٣٣.

(٤٥٦) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٦٥- ٢٦٦.

(٤٥٧) نشـــأت من الفقارية بيوت بلفية، والصـــابونجى، والخشـــاب، والقطامشـــة، والـــدمايطة، والجلفية، والقازدغلية، والإبراهيمية، والعلوية، والمحمدية، وغيرهم، ومن القاســـمية بيتا الإيواظية، وأبو شنب (انظر: محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، دار الفكر العربى، القـــاهرة، ١٩٥٠، ص١٦؛ عمر عبـــدالعزيز عمر، تـــاريخ المشـــرق، ص١٤١) وكـــان هناك بيوت مملوكية أخرى ولكنها لا تنســـب إلى أحد الأمراء أو إلى هاتين الطائفتين، وإنما تنســـب إلى أحد الســـراة أو الأعيان المصريين كبيت الشرايبى، وجماعة الفلاح.

(٤٥٨) عراقى يوســـف محمد: الوجود العثمانى المملوكى فى مصـــر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥، ص٤٦.

(٤٥٩) Holt. P. M., The Exalted Lineage of Ridwan Bey Some Observations on a Seventeenth Century Mamluk Genealog (BSOAS) XXIV, p.2, London, 1969, p.229.

(٤٦٠) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٧١أ.

(٤٦١) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٦٩.

(٤٦٢) سميرة فهمى على عمر:إمارة الحج فى مصر العثمانية ٩٢٣-١٥١٧/١٢١٣-١٧٩٨، رســـالة ماجســـتير غير منشـــورة، آداب الاســـكندرية، قسم التاريخ، ١٩٨٣، ص٧٣.

(٤٦٣) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٧١أ.

(٤٦٤) محمد بن أبى الســـرور البكرى: الكواكب الســـائرة، ورقة ٧١ب، ٧٢أ؛ عراقى يوسف محمد:المرجع السابق، ص٩٢

(٤٦٥) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٤٧- ١٤٨؛

Holt. P. M., Egypt., p.81.

(٤٦٦) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٧٢ أ- ب؛

Holt. P. M., The Exalted Lineage, p.225.

(٤٦٧) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٤ب، ٨٥أ؛ يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص١٩٢- ١٩٣؛ أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٥٢.

(٤٦٨) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٥أ.

(٤٦٩) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٤٧٠) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٥ب، ٨٦أ.

(٤٧١) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٤٧٢) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٧ ب.

(٤٧٣) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص٩٤.

(٤٧٤) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٩٠ب ٩١أ؛
Holt. P. M., Egypt. p.81.

(٤٧٥) Holt. P. M., the Exalted Lineage, p.226

(٤٧٦) Holt. P. M., the Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century (BSOAS). XXIV, p.2. London, 1961, p.230, Idem, Egypt, p.82.

(٤٧٧) أحمد شلبى، المصدر السابق، ص١٥٥- ١٥٦.

(٤٧٨) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩٤؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص١٩٨.

(٤٧٩) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص٩٥- ٩٦.

(٤٨٠) إبراهيم الصوالحى العوفى: المصدر السابق، ص٩٩ وما بعدها.

(٤٨١) نفسه، ص١٠٢ وما بعدها.

(٤٨٢) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص٩٦.

(٤٨٣) إبراهيم الصوالحى العوفى: المصدر السابق، ص٤٣- ٤٤؛ صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣/١٥١٧-١٧٩٨، دار المعارف الاسكندرية، ١٩٨٤، ص١٩٩.

(٤٨٤) إبراهيم الصوالحى العوفى: المصدر السابق، ص٤٥ وما بعدها؛ أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٥٨- ١٥٩.

(٤٨٥) إبراهيم الصوالحى العوفى: المصدر السابق، ص٥٢، وما بعدها.

(٤٨٦) نفسه: ص٦١- ٦٢؛ عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق، ص١٤٠.

(٤٨٧) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٦٠؛ صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد، ص٢٠٠؛
Holt. P. M., The Beylicate, pp.218- 219.

(٤٨٨) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٧٩.

(٤٨٩) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص٩٩- ١٠٠.

(٤٩٠) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص١٤١.

(٤٩١) عبدالجواد صابر إسماعيل: المرجع السابق، ص١١٦.

(٤٩٢) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٦٢- ١٦٣.

(٤٩٣) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص١٤١.

(٤٩٤) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص١٢٤.

Holt. P. M., the Career of Kucuk Mohammed (1676- 94) (BSOAS) XXVI, p.2, London, 1963, pp.278- 280.

(٤٩٥) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٧٧ وما بعدها، عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٨٥.

(٤٩٦) Holt. P. M., the Career, p.280.

(٤٩٧) أحمد كتخدا عزبان، المصدر السابق، ص٧.

(٤٩٨) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٨٧- ١٨٨؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٣٥- ١٢٠- ١٢٤؛

Holt. P. M., the Career, p.284.

(٤٩٩) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١٤- ١٧

(٥٠٠) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص٨٦- ٨٧.

(٥٠١) أحمد كتخدا عزبان، المصدر السابق، ص٢٤ وما بعدها.

(٥٠٢) نفسه: ص٧٩.

(٥٠٣) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص١٥٧- ١٥٨.

(٥٠٤) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢١٨- ٢١٩؛ أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٧٧- ٧٨؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٤٧- ٤٨.

(٥٠٥) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٢٢.

(٥٠٦) نفسه، ص٢٢٥.

(٥٠٧) نفسه: عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٥١.

(٥٠٨) نفسه: عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص٢٩١.

(٥٠٩) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٣٠- ٢٣١؛ أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٨٠

(٥١٠) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص١٨٧- ١٨٨؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٥٣- ٥٠.

(٥١١) نفسه: أندرية ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٣٦- ٢٣٧.

(٥١٢) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٣٥ وما بعدها؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص١٩٢ وما بعدها.

(٥١٣) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٣٧؛ سميرة فهمى عمر: دور عربان الوجه البحرى فى تاريخ مصر العثمانية (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م) رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب إسكندرية، قسم التاريخ، ١٩٩٢، ص٨٨- ٨٩).

(٥١٤) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٣٩؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢١١.

(٥١٥) نفسه، ص٢٤١.

(٥١٦) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٩٠- ٩١؛

Holt. P. M., Egypt. p.89; Idem, The Pattern of Egyptian Political History from (1517- 1798) in Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968, p.86.

(٥١٧) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص١٤٣.

(٥١٨) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١١٢.

(٥١٩) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١٠٠؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص٢٢٥؛ أندريه ريمون: المرجع السابق، ص٢٥٢، ٢٥٣.

(٥٢٠) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٥٢١) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص٢٣٦- ٢٣٧؛ سميرة فهمى عمر: إمارة الحج، ص٨٧.

(٥٢٢) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٦٤؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٧٠.

(٥٢٣) سميرة فهمى عمر: إمارة الحج، ص٨٨.

(٥٢٤) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١١٥- ١١٦؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص٢٥٧ وما بعدها.

(٥٢٥) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١١٧.

(٥٢٦) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٢٥٧ وما بعدها.

(٥٢٧) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١١٦.

(٥٢٨) Deherain. Henri. op.cit., p.101

(٥٢٩) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٣٠١، ٣٠٢؛ أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١٣١.

(٥٣٠) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٣٣٨؛ سميرة فهمى عمر: دور عربان، ص٩٧.

(٥٣١) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٣٤٣.

(٥٣٢) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١٢٣.

(٥٣٣) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٣٧٠؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص١٧٦.

(٥٣٤) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١٤٣؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص٣١٣- ٣١٤.

(٥٣٥) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص٣١٤.

(٥٣٦) نفسه: المصدر السابق، ص٣١٧.

(٥٣٧) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٣٩٠.

(٥٣٨) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص١٧٢؛ عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١٢٥

(٥٣٩) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١٤٥، عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٧٥- ١٦٨- ١٦٩.

(٥٤٠) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٤٧٧.

(٥٤١) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١٦٩ وما بعدها، عبدالرحمن الجبرتى، المصدر السابق، جـ١، ص١٧١.
(٥٤٢) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص٥٣٤.
(٥٤٣) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٢٠٣.
(٥٤٤) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٢٣٧- ٢٣٨؛ صلاح هريدى، دور الصعيد، ص٢٢٠- ٢٢١.
(٥٤٥) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٢٣٠؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٢٣٧.
(٥٤٦) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٢٥٠- ٢٥١؛ عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١٣٩؛ عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص١٤٤.
(٥٤٧) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ص٢٦٣- ٢٦٤.
(٥٤٧) . Holt. P. M., Egypt, p92
(٥٤٨) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٢٦٩- ٢٧٠؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص٢١- ٢٢؛ جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٣٩.
(٥٤٩) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ص٣٩٧- ٤٣٧؛ ليلى عبداللطيف أحمد: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٤٢ وما بعدها؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٢٦؛
Holt. P. M., The Pattern, p.88.
(٥٥٠) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٤٧٩ وما بعدها؛ سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧- ١٨٨٢) دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص٢٧- ٢٨.
(٥٥١) عبدالرحمن فهمى: المرجع السابق، ص٥٦٠.
(٥٥٢) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٧.
(٥٥٣) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٤١٣.
(٥٥٤) جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٨٩- ٢٩٠؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٣٩.
(٥٥٥) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص١٩١؛ عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٤١٦.
(٥٥٦) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص١٩٣- ١٩٤؛ عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١٥٠.
(٥٥٧) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص١٩٥ وما بعدها.
(٥٥٨) نفسه:، جـ٢، ص٢٠١- ٢٠٢؛ جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٩٢- ٢٩٣؛
Holt. P. M., Egypt. p.110.
(٥٥٩) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢١٤.
(٥٦٠) جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٩٥.

(٥٦١) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٢٧- ٢٣٥- ٢٣٣- ٢٥٤- ٢٥٤؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٤١.

(٥٦٢) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٥٥- ٢٥٦؛ جلال يحيى: المرجع السابق، ص٣٠١- ٣٠٢؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٤٣.

(٥٦٣) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٨١- ٢٨٥؛ ص٥٨؛ حسن عثمان: المرجع السابق، ص٢٨٤.

(٥٦٤) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٨٧.

(٥٦٥) عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني حتى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ – ١٧٩٨) دمشق، ١٩٦٧، ص ٣١٥ – ٣١٧ .

(٥٦٦) نفسه : ص ٣١٨، ٣١٩ .

(٥٦٧) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، ص ١٦٠ .

(٥٦٨) نفسه : ص١٦١ .

(٥٦٩) نفسه : ص ١٦١، ١٦٢ .

(٥٧٠) نفسه : ص ١٧٦، ١٧٧ .

(٥٧١) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق، صـ٣٧٣.

(٥٧٢) نفسه : صـ٣٧٤، ٣٧٥.

(٥٧٣) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، صـ١٨١، ١٨٢.

(٥٧٤) صلاح أحمد هريدى : دراسات في تاريخ العرب، صـ٣٧٦ – ١٧٨.

(٥٧٥) يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص١٤٤؛ عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص١٠٤، ١٠٥؛ عبدالجواد صابر إسماعيل:المرجع السابق، ص١٤٠ – ١٤٥.

(٥٧٦) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص٢٠٢؛ صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص٣٧٠.

(٥٧٧) أوجاق أو وجاق: معناه الأول فى التركية الموقد والمدخنة، ثم أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أومدر ثم أطلق على أهله، ثم على الجماعة تتلاقى فى مكان واحد، ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف، وعلى الصنف من أصناف الجند (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٩٤).

(٥٧٨) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص٣٧٠.

(٥٧٩) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص٢٠٢، ٢٠٣.

(٥٨٠) أحمد الرشيدى: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى امارة الحاج، تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٧٥، ١٧٦.

(٥٨١) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٤١؛ عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق، ص٢٠٣.

(٥٨٢) حكمة رشيد: س٥٤، ص٣٢١، م٦٦٤ بتاريخ ١٥صفر ١٠٤٦هـ/ ١٩ يوليو ١٦٣٦.

(٥٨٣) ليلى الصـــباغ : معالم الحياة الفكرية فى الولايات العربية فى العصـــر العثمانى، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، جـ٢، إشراف وتقدير، أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله للعربية/ صالح سعداوى، إستانبول ١٩٩٩، صـ٣٧٠ – ٣٧٢.

(٥٨٤) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، صـ٢١٢.

(٥٨٥) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق، صـ٤٥٨ – ٤٥٩.

(٥٨٦) نفسه : صـ٤٦٠.

(٥٨٧) عمر عبد العزيز : تاريخ المشرق، صـ٢١٦، ٢١٧.

(٥٨٨) مراد صاريجك: نقابة الأشراف فى الدولة العثمانية، ترجمة/ سهيل صابان (ابن الشيخ إبراهيم حقى)، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٢، ٣٤، ٦٠، ٦٨، ٩٢.

(٥٨٩) نفسه: ص ١٩٠، ١٩١، ٢١٧.

(٥٩٠) عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٣٩، ٤٤٠.

(٥٩١) نفسه: ص ٤٤٠

(٥٩٢) ليلى عبداللطيف أحمد: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٩٢

(٥٩٣) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ١٩٤، ١٩٥، م ٣٤٩ بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٢٠هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٠٥ م

(٥٩٤) نفس المصدر: س ٠٠١١٦٩ – ١٠٨٩، ص١، م ٢ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢١٣هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٧٩٨م

(٥٩٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦١ – ١٠٨٩، ص ١٠٠، م ٨٩٨ بتاريخ غرة محرم ١٢٣٢هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨١٦ م * تنبغى الإشارة أنه بعد تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، كان يرسل سنوياً أمراً من الديوان إلى قاضى، ومحافظ رشيد باقرار حسن كريت فى نقابة الأشراف، بناءً على ما يقرره نقيب الأشراف فى القاهرة (انظر: محكمة رشيد الشرعية، س ٠٠١٢٥٧ – ١٠٨٩، ص ١٠٣، م ١٨١، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٣٠هـ/ ١٣ يوليو ١٨١٥م)

(٥٩٦) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٢ – ١٠٨٩، ص ٣١٠ م ٩٩٩ بتاريخ ٥ صفر ١٢٣٣هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨١٧م.

(٥٩٧) ليس المقصود هنا القيراط الذى يعادل ٢٤ سهماً، وإنما كانت المساحة المؤجرة تقسم إلى أربعة وعشرين جزءً متساوياً، كل جزء منها يسمى قيراطاً (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩٤)، معنى ذلك أن القيراط الواحد يقدر بعشرات ومئات الأفدنة .

(٥٩٨) كانت مدة الإيجار كلها تقسم على عقود، كل عقد ثلاث سنوات، فيخرج من عملية القسمة هذه عدد العقود، ولكن فى أحيان كثيرة كان يأتى العقد الأخير أقل من مُدد العقود، الأخرى، قد يكون سنتان، وشهور، وأيام، أم سنة، وشهور، وأيام، وهو ما ذكرته الوثائق.

(٥٩٩) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ٩١، ٩٢، م ١٧٩ بتاريخ ٤ شوال ١٢١٩هـ/ ٦ يناير ١٨٠٥ م

(٦٠٠) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٣ – ١٠٨٩، ص ٢٤٤، م ٤١٥ بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٢٢٠هـ/ ٢٥ يناير ١٨٠٦ م

(٦٠١) نفس المصدر والسجل، ص ١٧٢، م ٢٨٥ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٢١هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٠٦ م .

(٦٠٢) نفس المصدر والسجل، ص ٢٧٩، م ٤٩٩ بتاريخ ٤ ربيع ثانى ١٢٢٢هـ/ ١١ يونيو ١٨٠٦ م

(٦٠٣) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٣ – ١٠٨٩، ص ٣١٧، م ٥٧٧ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٢٢هـ/ ٢١ يوليو ١٨٠٧م .

(٦٠٤) نفس المصدر والسجل: ص ٧٦٦، م ٤٢٠ بتاريخ نهاية ربيع ثانى ١٢٢٣هـ/ ٢١ يوليو ١٨٠٧ م .

(٦٠٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٤ – ١٠٨٩، ص ٥٩، م ١١٠ بتاريخ ١٠ رمضان ١١٢٤هـ/ ١٩ أكتوبر ١٨٠٨ م

(٦٠٦) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٣ – ١٠٨٩، ص ٥٢، ٥٣، م ٨٧ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٢١هـ/ ٩ يونيو ١٨٦٠ م .

(٦٠٧) نفس المصدر والسجل: ص ٤٨٠، ٤٨١، م ٨٤٩ بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢٣هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٠٨ م

(٦٠٨) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٤ – ١٠٨٩، ص ١٦٤، م ٣٠٥ بتاريخ ٩ جمادى ثانى ١٢٢٥هـ/ ١٢ يوليو ١٨١٠ م

(٦٠٩) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٩ – ١٠٨٩، ص ٢١٤، م ٣٢١ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٢٩هـ/ ٥ نوفمبر ١٨١٤ م

(٦١٠) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ٢١٤، م ٣٢١ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٣٠هـ/ ٤ نوفمبر ١٨١٥ م .

(٦١١) نفس المصدر والسجل، ص ٣١٩، م ٥٣٥ بتاريخ ٣ صفر ١٢٣١هـ/ ٤ يناير ١٨١٦ م .

(٦١٢) نفس المصدر والسجل: ص ٣٦٥، ٣٦٦، م ٥٠١ بتاريخ ٥ صفر ١٢٣١هـ/ ٦ يناير ١٨١٦م .

(٦١٣) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ٥، م ١٠ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢١٩هـ/ ٨ يوليو ١٨٠٢ م

(٦١٤) نفس المصدر والسجل: ص ١٢٣، م ٢٣٢ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢١٩هـ/ ٣ مارس ١٨٠٥ م

(٦١٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٢ – ١٠٩٨، ص ١٠ -١٢ م ٢٠ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٣١هـ/ ٦ نوفمبر ١٨١٦ م.

(٦١٦) نفس المصدر والسجل والمادة بنفس التاريخ .

(٦١٧) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٣ – ١٠٨٩، ص ٤٣٦، م ٧٨٧ بتاريخ ٩ جماد ثانى ١٢٢٣هـ/ ٢ أغسطس ١٨٠٨ م .

(٦١٨) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ١٥٦، م ٢٨١ بتاريخ ٩ شوال ١٢١٩هـ/ ١١ يناير ١٨٠٥ م

(٦١٩) نفس المصدر والسجل: ص ١٩٠، م ٣٣٩ بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٢٠هـ/ ٣٠ يوليو ١٨٠٥ م

(٦٢٠) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٣ – ١٠٨٩، ص ١٨، م ٢٧ بتاريخ ٩ صفر ١٢٢٩هـ/ ١ فبراير ١٨١٤ م

(٦٢١) قيسارية: جمعها قيساريات، وهى عمائر تجارية مسقوفة غالباً، ذات دكاكين تختص ببضاعة معينة، أوعدة أنواع من البضائع، وكانت أبوابها تقفل ليلاً، ويعين لها الحراس وقد أطلقت القيسارية على الخان أو الوكالة أى البناء الذى يحتوى على غرف ومخازن للتجارة ويعلوه طباق للسكن بارتفاع دورين، أو ثلاثة (انظر: سعيد عبدالفتاح عاشور، العصر المماليكى فى مصر والشام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٣٦)

(٦٢٢) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٣ – ١٠٨٩، ص ٢٥٥، بتاريخ غرة محرم ١٢٢٢ هـ/ ١ أبريل ١٨٠٥ م .

(٦٢٣) نفس المصدر والسجل: ص ٤٢١، بتاريخ ٧ ربيع ثانى ١٢٢٣هـ/ ٣ يونيو ١٨٠٨ م

(٦٢٤) نفس المصدر والسجل، ص ٤٥٠ – ٤٥٢، م ٨٠٧ بتاريخ ٤ جمادى ثانى ١٢٢٣هـ/ ٢٨ يوليو ١٨٠٧ م

(٦٢٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ٢٨٧، م ٣٧٧ بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٣١هـ/ ١٨ مارس ١٨١٥ م

(٦٢٦) نفس المصدر والسجل: ص ٣٦٨، م ٥٢٦ بتاريخ غرة رجب ١٢٣١هـ/ ٢٨ مايو ١٨١٦ م

(٦٢٧) نفس المصدر والسجل، ص ٤٦١، م ٦٣٤ بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٣٢هـ/ ٨ ديسمبر ١٨١٦ م .

(٦٢٨) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ١٤٧، م٤٣٩ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٢٠هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٠٥م

(٦٢٩) نفس المصدر والسجل: ص ٢٨٢، ٢٨٣، م ٤٨٦ بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٢٢هـ/ ٣١ ديسمبر ١٨٠٧ م

(٦٣٠) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٤ – ١٠٨٩، ص ١٢٣، ١٢٤، م ٢٢٦ بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٢٥هـ/١٥ أكتوبر ١٨١٠ م

(٦٣١) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ١٩٤، ١٩٥، م ٣٤٩ بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٢٠هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٠٥ م

(٦٣٢) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٣ – ١٠٨٩، ص ١٣٧، م ٢٢٥ بتاريخ غرة جماد أول ١٢٢١هـ/ ١٧ يوليو ١٨٠٦ م

(٦٣٣) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٥ – ١٠٨٩، ص ٢٤٥، ٢٤٦، م ٣٢٠ بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٢٧هـ/ ٩ مارس ١٨١٢م .

(٦٣٤) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٨ – ١٠٨٩، ص ٩٢، ٩٣، م ١٤٥ بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٢٢٧هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨١٢ م

(٦٣٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٨ – ١٠٨٩، ص ١٦٣، ١٦٤، م ٢٧٦ بتاريخ غرة جماد أول ١٢٢٨هـ/ ٢ مايو ١٨١٣ م

(٦٣٦) نفس المصدر والسجل: ص ٢٢٥، م ٣٨٢ بتاريخ ١١ رجب ١٢٢٨هـ/ ١٠ يوليو ١٨١٣ م

(٦٣٧) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠ – ١٠٩٨، ص ٢٠٧، م ٢٦٧ بتاريخ ٩ ذو الحجة ١٢٣٠هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨١٢ م .

(٦٣٨) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٦٨.

(٦٣٩) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٥ – ١٠٩٨، ص ٧٦ – ٧٨، م ٨٥ بتاريخ غاية ربيع أول ١٢٢٦هـ/ ٢٤ أبريل ١٨١١ م .

(٦٤٠) نفس المصدر والسجل: ص ٤٠٤ – ٤٠٦، م ٥١١ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٢٦هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨١١ م.

(٦٤١) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ٥٦٨، م ٥٠٧ بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٣١هـ/ ٣١ يناير ١٨١٦م.

(٦٤٢) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥١ – ١٠٨٩، ص ٤٨ م ١٦٣ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢١٨هـ/ ٩ يونيو ١٨٠٦م.

(٦٤٣) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ١٣٢ م ٢٤٣ بتاريخ ١٩ شوال ١٢١٩هـ/ ٢٢ يناير ١٨٠٥م

(٦٤٤) دينار بندقى: نقد ذهب ذو عيار عالٍ يقرب من ٢٤ قيراطاً، وهو ينسب إلى مدينة البندقية التى بدأت فى ضربه سنة ١٢٥٢ م، فى الوقت كانت نقود المماليك من الدنانير الذهب قد بدأت تفقد سمعتها العالمية بسبب عدم العناية بنقوشها مع خفض عيارها وتقارب أوزانها، مما دفع شعوب الشرق العربى كله حتى سلاطين المماليك الجراكسة للإقبال على التعامل بالبندقى، أو الدوكات، ومنذ سنه ١٤٠٧ م كثر تداول الدوكات فى مصر، حتى أن جمرك الإسكندرية أصر على أن يدفع التجار الأوروبيون قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية، أو الدوكات، أى البندقى، معنى هذا أن البندقى شاع استعماله فى أسواق مصر متمتعاً بثقة كبيرة فى مطلع القرن الخامس عشر الميلادى، وعندما جاء العثمانيون لمصر كان البندقى، قد تغلغل كوسيط للمبادلة التجارية فى كل أقاليم مصر وواحتها (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٧).

(٦٤٥) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٢ – ١٠٨٩، ص ٢٣٩، م ٤٢٥ بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢٠هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٠٥ م

(٦٤٦) مسجد الإدفينى: يقع بحرى الثغر، وعرف باسم مؤسسه الولى العارف بربه محمد الإدفينى، وللمسجد جملة أوقاف، ولحق به أسبلة[٣٧] تستمد ماءها من صهاريج أسفلها، وكان

يلحق بالمسجد مدارس وكتاتيب (انظر: نيفين مصطفى حسن، رشيد فى العصر العثمانى، دراسة تاريخية وثائقية، مراجعة وتقديم/ محمد محمود السروجى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٤١٦، ٤١٧)

(٦٤٧) محكمة رشيد الشرعية: س١٢٥١٠٠ – ١٠٨٩، ص ١٦٩، م ٤٧٠ بتاريخ ١٠ شوال ١٢١٨هـ/ ٢٤ يناير ١٨٠٤م.

(٦٤٨) نفس المصدر والسجل: ص ١٥٠، ١٥١، م ٤٣٧ بتاريخ أواخر شعبان ١٢١٧هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٠٢ م

(٦٤٩) نفس المصدر: س ١٢٥٢٠٠ – ١٠٨٩، ص ١٧٣، م ٣٠٩ بتاريخ ١٦ صفر ١٢٢٠هـ/ ١٦ مايو ١٨٠٥م

(٦٥٠) نفس المصدر: س١٢٥١٠٠ – ١٠٨٩، ص ٧٦، م ١٥٢ بتاريخ ٢٩ جماد ثانى ١٢١٧هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٠٢؛ نفس السجل: ص ٧٧، م ١٥٣٢ بتاريخ غرة رجب ١٢١٧هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٠٣ م ؛ نفس السجل: ص ١٨٦، م ٣١٢ بتاريخ ١٧ صفر ١٢١٩هـ/ ٣١ مايو ١٨٠٤ م ؛ نفس المصدر: س ١٢٥٣٠٠ – ١٠٨٩، ص ١٥٢ – ١٥٥، م ٢٤٩ بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٢٠هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٠٥ م ؛ نفس المصدر: س ١٢٥٨٠٠ – ١٠٨٩، ص ١١٦، ١١٧، م ١٩٨ بتاريخ غرة صفر ١٢٢٨هـ/ ٣ فبراير ١٨١٣ م.

(٦٥١) نفس المصدر: ص ١٤٢، م ٢٧٢ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٢٠هـ/ ٢١ أبريل ١٩٠٥م

(٦٥٢) نفس المصدر والسجل: س ١٢٥٢٠٠ – ١٠٨٩، ص ١٥٨، م ٢٨٥ بتاريخ ١٣ محرم ١٢٢٠هـ/ ١٣ أبريل ١٨٠٥م

(٦٥٣) المجر: نقد ذهب، من النقود الأجنبية، وهو من النقود التى رغب محمد على باشا فى قبولها نظير بضائعه (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٩)

(٦٥٤) الفندقلى: نقد ذهب تركى، ويطلق عليه هذا الاسم استناداً إلى زخرفة الحبيبات التى تشبه البندق " أو الفندق " فى أطرافه قرب دائرة، ويشير إليه الجبرتى فى أحداث سنة ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣ م، وقد خضع سعره للزيادة والنقصان (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٤)

(٦٥٥) محبوب (زر محبوب): نقد ذهب تركى، ضُرب فى عهد السلطان مصطفى الثانى (١١٠٦ – ١١١٥هـ/ ١٦٩٤ – ١٧٠٣ م)، وهو يزن ٢،٦ جرام، وقد أطلق عليه فى تركيا " طغرالى ألتون " نسبة إلى نقش الطغراء أو الطرة باسم السلطان على أحد وجهى هذا النقد، وكان يطلق عليه فى مصر اسم " دينار طرلى" (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٥)

(٦٥٦) جهادية: نقد تركى عراقى ذهبى ضُرب فى عهد السلطان محمود الثانى ١٢٢٣ – ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ – ١٨٣٩ م، والكلمة منسوبة إلى الجهاد، أى النقود التى تم سكها لتأدية نفقات الجهاد (انظر: الأب أنستاس الكرملى، رسائل فى النقود العربية والاسلامية وعلم النميات، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٢٣)

(٦٥٧) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٧ – ١٠٨٩، ص ٢٧١، م ٦٧٧ بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٣٠هـ/ ٥ فبراير ١٨١٥ م

(٦٥٨) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ١٢٠، م ١٨٨ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٣٠هـ/ ٢٦ يوليو ١٨١٦م

(٦٥٩) المحتسب: كان المحتسب أو أمين الاحتساب يقوم بجولاته فى الأسواق لمراقبة الأوزان والمقاييس والأسعار، حيث تباع المواد الغذائية، للتفتيش عمن يخالفون التسعيرة التى وضعها للأسعار، أو من يخالفون الآداب العامة، وكان يصحبه فى موكبه كثير من الأتباع منهم حاملوا الموازين، وكان يوقع العقوبات الجسدية على المخالفين (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٢٣٦)

(٦٦٠) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ٢٦١، م ٥٢٩ بتاريخ أواخر شعبان ١٢٣١هـ/ ٣٠ يوليو ١٨١٦ م

(٦٦١) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٧ – ١٠٨٩، ص ١٤٤، م ١٣٠٩ بتاريخ غرة محرم ١٢٣١هـ/ ٣ ديسمبر ١٨١٥ م.

(٦٦٢) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ١٧٠، م ٥٥٣ بتاريخ ٢ جمادى آخر ١٢٣١هـ/ ٣٠ أبريل ١٨١٦ م

(٦٦٣) نفس المصدر والسجل: ص ١٨٠، م ٦٠١ بتاريخ ٧ رمضان ١٢٣١هـ/ ١ أغسطس ١٨١٦ م.

(٦٦٤) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٨ – ١٠٨٩، ص ٧٥، م ٤٨٠ بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٣٠ هـ/ ١٨ فبراير ١٨١٥ م

(٦٦٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٥ – ١٠٨٩، ص ٢٣، م ١٤٨ بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٢٨هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨١٣ م؛ نفس المصدر والسجل: ص ١٠٤، م ٢٦٩ بتاريخ غرة ذو القعدة: ١٢٢٩هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨١٤ م ؛ نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ٩١، ١٥٥ بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٣١هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٨١٦ م

(٦٦٦) مسجد المحلى: ينسب لعلى المحلى، ويقع بشارعه بالسوق العمومى بالثغر بالجهة البحرية، والمسجد مقام على ضريح سيدى أبى الحسن الشيخ على المحلى الذى ينسب إلى المحلة الكبرى، ومن المرجح أن تأسيسه يرجع إلى النصف الأول من القرن السادس عشر (انظر: نيفين مصطفى حسن، المرجع السابق، ص ٤٠٩، ٤١٠).

(٦٦٧) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٨ – ١٠٨٩، ص١٨٦، م٣١٨ بتاريخ ٩ جماد ثاني ١٢٢٨هـ/ ٩ يونيو ١٨١٣م

(٦٦٨) نفس المصدر والسجل، ص ١٠ – ١٢، م ٢٠ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٣١هـ/ ٧ نوفمبر ١٨١٦ م

(٦٦٩) مسجد الجندى: يقع بشارع السوق العمومى بحرى الثغر، وينسب إلى الأمير محمد الجندى محمد الريان (انظر: نيفين مصطفى حسن، المرجع السابق، ص ٤٠٩)

(٦٧٠) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٩ – ١٠٨٩، ص ١١٥ – ١١٧، م ١٧٤ بتاريخ غرة رجب ١٢٢٩هـ/ ١٩ يونيو ١٨١٣ م

(٦٧١) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠ – ١٠٨٩، ص ٤٥٧، م ٦٢٧ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٣١هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨١٦ م .

(٦٧٢) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٤ – ١٠٨٩، ص ٥٦٤، ٥٦٥، م ٩٠٣ بتاريخ غرة رجب ١٢٣٨هـ/ ١٤ مارس ١٨٢٣ م.

(٦٧٣) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٢ – ١٠٨٩، ص١٠- ١٢، م٢٠ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٣١هـ/ ٦ نوفمبر ١٨١٦ هـ .

(٦٧٤) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٧ – ١٠٨٩، ص ١٧٤، ٦٧٨ بتاريخ ٦ صفر ١٢٣٠هـ/ ١٨ يناير ١٨١٥ م

(٦٧٥) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ – ١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٢١٦؛ صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٦٣ – ٤٦٥.

(٦٧٦) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٧ – ١٠٨٩، ص ٧٤، م ٦٧٨ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٣٠هـ/ ٢١ فبراير ١٨١٥م.

(٦٧٧) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٦ – ١٠٨٩، ص ١١٠، م ١٠٠٢، بتاريخ ٩ شوال ١٢٣١هـ/ ٣ سبتمبر ١٨١٦ م

([٦٧٨]) قبل تأزم العلاقات بين الدولتين لتأخذ الطابع العسكرى كانت هناك فترة هدوء نسبى بينهما خاصة بعد القضاء على أسرة الآق قوينلو خاصة وأن السلطان بايزيد الثانى (٨٨٦-٩١٨هـ/١٤٨١-١٥١٢م) كان ميالاً للسلم فلم يقدم أية مساعدة إلى ألوند رئيس الآق قوينلو فى حربه ضد الشاه إسماعيل عدوهما المشترك لكن تحول هذا الهدوء إلى صراع عسكرى بتنافس الدولتين على اقتسام ممتلكات الآق قوينلو على حدودهما المشتركة فتصاعد الخلاف السياسى، والحقد المذهبى بينهما (انظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران ٩٠٧-١١٤٨هـ/ ١٥٠١-١٧٣٦م، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٩).

([٦٧٩]) محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص٧٢، ٨١ .

([٦٨٠]) نفسه، ص٩٤.

([٦٨١]) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٧٤، ص٦٧.

([٦٨٢]) محمد سهيل طقوش : المرجع السابق، ص١٦٧.

([٦٨٣]) ميرزا: أو ميرزه كلمة تركية معناها ابن الأمير، وهو لقب عند العجم يؤتى به بعد الاسم لأولاد الملوك، وقبل الاسم لبعض أصحاب الرتب (انظر: محمد على الأنسى: قاموس اللغة العثمانية المسمى الدرارى اللامعات في منتخبات اللغات، يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت ١٩٠٠، ص٥١٤) .

([٦٨٤]) عبد العزيز سليمان نوار : الشعوب الإسلامية فى التاريخ الحديث، القاهرة، د.ت، ص٣٨٦-٣٩١.

(٦٨٥) عرفت هذه المعاهدة باسم "معاهدة زهاب" التى عقدت بين السلطان مراد الرابع (١٠٣٣-١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣-١٦٤٠م) والشاه صفى بعد سقوط بغداد فى أيدى العثمانيين، ومضمونها أن تكون بغداد، والبصرة، والموصل، وكردستان الغربية، وشهرزور من نصيب الدولة العثمانية، فى حين تكون أذربيجان الشرقية، وروانذوز وأرمينيا الشرقية، وبلاد الكرج من نصيب الدولة الصفوية (انظر:محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ص٢١٩).

(٦٨٦) عبد الرزاق بيك الدنبلى: المآثر السلطانية (تاريخ إيران وحروبها مع روسيا) فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، ترجمة محمد سيد أبو زيد، مراجعة وتقديم/ عبد الحفيظ يعقوب حجاب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٧٤٥)، ٢٠٠٥، ص٤١٢.

(٦٨٧) نفسه، ص٤١٤.

(٦٨٨) منذ أن أدرجت الدولة العثمانية مادة جديدة فى معاهدتها وهى "عادة الدول الممتازة" أوالدولة الأكثر تفضيلاً بدأت تتسابق الدول فى الحصول على الامتيازات نظراً لماتمنحه هذه المادة من مزايا للدولة صاحبة الامتياز (انظر: جميل خانكى، الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر، المطبعة العصرية، القاهرة، د.ت، ص٧). وقد أصبح الحصول على الحماية أمراً سهلاً إذا ما دفع طالب الحماية مبلغاً نظير ذلك حتى لو لم يكن لديه أى مؤهلات سياسية، أو علمية، أو أدبية، ومن ثم أصبحت الحماية رائجة بمصر حقق منها السفراء، والقناصل مغانم كبيرة لكن احتفظت الدولة العثمانية بحق حرمان من يخالف قانون الإقامة فى جميع الولايات العثمانية فكان من نتيجته الحد من الإقبال على طلب الحماية (انظر: عزيز خانكى بك، المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ماضيها. حاضرها. مستقبلها، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص١٠٠، هامش ١)، وقد أصبح بموجب نظام الحماية لكل شخص الحق فى أن يعامل معاملة رعايا الدول أصحاب الامتيازات إلا فيما يتعلق بأحواله الشخصية، فأصحاب الحمايات يدينون بالخضوع للدولتين على السواء فى وقت واحد، دولة تربطهم بها رابطة الجنسية، وأخرى تربطهم بها رابطة الحماية، وقد زاد الأمر سوءاً أن أصبح فى استطاعه بعض الأفراد الحصول على حماية أكثر من دولة واحدة من الدول صاحبة الامتياز طمعاً فى الحصول على الميزات والاعفاءات. ولما كان هذا النظام بدعة سيئة ابتدعها أصحاب المطامع، والأهواء يحصلون به على ميزات، وحقوق لا تتيحها لهم القوانين، أو اللوائح كالتهرب من الرسوم المفروضة على بضائعهم، ومن ثم فقد تدخلت الحكومة المصرية بعنف مع أصحاب هذه الحمايات فعمدت إلى عدم الاعتداد بهذه الحمايات، أو إبعاد أصحابها إلى الخارج، وتصفية أموالهم إلى أن اضطر القناصل إلى قبول تصفية هذا النظام الفاسد وإلغائه، (انظر: محمد رشدى، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الأول، دار المعارف بمصر، د. ت، ص١٠٠-١٠١).

(٦٨٩) عاملت الدولة العثمانية الإيرانيين ورعاياهم أسوة بالأجانب فيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة لهم من حيث تنظيم إقامة رعايا هذه الدولة من حرية تنقلهم، وحمايتهم، والثانى ما يتعلق بهم من منازعات مع بعضهم البعض، أو فيما بينهم، وبين أهالى البلاد، والثالث ما يتمتع به السفير والقنصل، والتراجمة، ومن يعملون فى خدمتهم من حقوق، وواجبات، والأخير ما يخص حرية العبادة للجاليات والرعايا، ومن يخالف ذلك يتم مجازاته طبقًا

لقوانين الدولة للحفاظ على هيبتها (انظر: محافظ أبحاث، رقم ١٣٧، م٣٥٧ بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٣٧هـ/٢٤ أكتوبر ١٨٢١م؛ المجلس الخصوصى، ملف ٠٠١٣٠٥-٠٠١٩، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ١٩ جماد آخر ١٢٩٠هـ/١٤ اغسطس ١٨٧٣م).

(٦٩٠) باش شهبندر : باش كلمة تركية بمعنى الرأس ، وذلك بوضعها قبل اسم الصنعة أو الوظيفة(انظر:أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق، ص ٣٦) أما شاهبندر، فهى كلمة تركية معناها المأمور المعين من طرف دولة فى دولة أخرى المدافعة عن حقوق شعبها، ورعاية مصالحها التجارية (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٣١٥).

(٦٩١) موانئ: مفرد ميناء "port" مشتق من المصدر اللاتينى القديم "porta" الذى يعنى بوابة أو مدخل "Gate Way" وهو همزة الوصل بين اليابسة، والماء فى نقل البضائع من السفن إلى اليابسة، أو إلى وسائل النقل الأخرى، والعكس صحيح فى ظل حماية وسائل الإرشاد، وبمساعدة المعدات اللازمة لشحن وتفريغ، وتخزين كافة أنواع البضائع (انظر:محمود عبد اللطيف عصفور وآخرون، جغرافية النقل فى مصر، سلسلة دراسات فى جغرافية مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٢١-٢٢٤).

(٦٩٢) البراءة: هى الصك الذى تمنحه بعض السفارات فى استانبول لأحد رعاياها ليتمتع بالامتيازات (انظر: محمد أنيس، الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر، المجلة المصرية التاريخية العدد الثامن، ١٩٥٩، ص١٨٩).

(٦٩٣) محافظ أبحاث : رقم ١٣٧، م ٣٥٧ بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٣٧هـ /٢٤ أكتوبر ١٨٢١م؛ نفسه : رقم ١٢٩، م١٢٢ بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٦٤هـ/٢٧سبتمبر١٨٤٨م؛ صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س:٠٠١٦٦٤- ٢٠٠٦، ص٣٤، م١١ بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٧٥هـ / ٥ أكتوبر ١٨٥٨م.

(٦٩٤) محافظ أبحاث: رقم ١٢٩، م١٢٢ بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٦٤هـ/٢٧ سبتمبر ١٨٤٨م .

(٦٩٥) نفسه : رقم ١٣٧، م١٥٢ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٦٩هـ/٧ يونيو ١٨٥٣م.

(٦٩٦) نفسه : رقم ١٣٤، م١٢١ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٧٠هـ - ١٥ ذو الحجة ١٢٧٥هـ/ ١١ يونيو ١٨٥٤- ١٦ يوليو ١٨٥٨م.

(٦٩٧) القواصة : أو القواسة، كلمة عربية الأصل مشتقة من "قوس" وتعنى "صاحب القوس والرامى به"فاستعارها الأتراك بمعنى "حارس" ثم نقلها عنهم المصريون بالنطق التركى "قواص" أو "غواص" كما كان ينطقها الأتراك أحياناً، إذ كانوا يبدلون "القاف" غيناً فى بعض الأحوال، وكان العرب يستعملون فى معناها الاصطلاحى الذى اتبعه الأتراك كلمة (مشد)(انظر: عبد السميع سالم الهراوى، لغة الإدرة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٣١٩).

(٦٩٨) صادر دواودين وقناصل بضبطية الإسكندرية س٠٠١٦٦٤-٢٠٠٦، ص٣٤، م٢ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٧٥هـ/٢٠ مارس ١٨٥٩م.

(٦٩٩) منذ أن سمحت الدولة العثمانية بمنح التبعية الإيرانية لرعاياها وضعت عدة قوانين من خلال المعاهدة التى عقدت مع إيران فى عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م ثم قامت بالتأكيد عليها فى الفرمان الصادر فى عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م وبهما تحددت العلاقات بين

الدولتين، لأن ما يحدث من مخالفات، أو تجاوزات من قبل الإيرانيين سوف تعود بنتائجها السيئة على الدولة العثمانية، لذا وضعت الأخيرة شروطاً يلتزم بها الرعايا بولايتها فإذا خصنا منهم الإيرانيون فإن كل المخالفات المتعلقة بجرائم القتل، أم السرقة، أم القضايا التجارية، أم المخالفات الإدارية، وما أشبه ذلك لا يسمح فيها بحضور القنصل أو وكلائه بعد أن استفحل نفوذ القناصل بالمحاكم القنصلية فى نظر الدعاوى، وانتزاع السيادة المشروعة من أيدى أصحابها ووزعوها بينهم الأمر الذى دفع الخديو إسماعيل(١٢٨٠-١٢٩٦هـ/١٨٦٣-١٨٧٩م) فى عام ١٨٧٦م إلى إنشاء المحاكم المختلطة لتحل محل المحاكم القنصلية، وإن سلبت المحاكم المختلطة من المحاكم الأهلية اختصاصتها فى الدعاوى، والمنازعات القائمة بين الرعايا، وبعض مصالح الحكومة واستبدت بالحكم فيها فازداد الحال سوءاً (انظر: عزيز خانكى : عشر رسائل فى تاريخ القضاء والتشريع، مطبعة الأخبار، القاهرة، ١٩١٧، ص٤٠، ٤١) فإذا كان المدعى إيرانى فليزم عليه أن يتوجه القنصل بنفسه دون واسطة إلى المحاكم المحلية لرؤية دعواه دون تدخل من القنصل أو معاونيه، وإذا حدث العكس بأن المدعى كان من الرعايا العثمانيين، أومن دولة أجنبية، والمدعى عليه إيرانى فيتم القبض على الأخير بواسطة مأمورى الضبطية، أو معاوني القره قولات دون تدخل من القنصل أو معاونيه، كما لا يجوز للقنصل الاعتراض على الحكم الصادر على رعاياه إذا كانوا مذنبين، إلا أنه يحق له من قبل الضبطية إرسال المدعي عليهم من رعاياه إلى مقره لاستجوابهم فيما فعلوه ليرفع بذلك تقرير عن مخالفتهم للضبطية لاتخاذ اللازم، ثم إخبار سفارته باستانبول عن الحكم الصادر عليهم، كما يحق له، ولوكلائه – كمثل القناصل الآخرين – استخدام التراجمة فى حضور الدعاوى التى تنظر بالمحاكم سواء كان المدعى، أو المدعى عليه من الإيرانيين للوقوف على التحقيقات بين الطرفين لذا كان يشترط فيهم الصدق، والنزاهة فضلاً عن الياسقجية الذين كانوا يحضرون المدعي عليهم إلى القنصل بناء على طلب الضبطية – لاستجوابهم من قبل القنصل قبل صدور الحكم عليهم من قبل المحاكم، وتنفيذ الضبطية له (انظر: محافظ أبحاث، رقم ١٣٧، م٣٥٧ بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٣٧هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٨٢١م، المجلس الخصوصى، ملف ٠٠١٣٠٥-٠٠١٩، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩١هـ/٢٩ فبراير ١٨٧٤م)، ولكن بغض النظر عن ذلك فقد نالت محاكمة الأجانب، والرعايا، عناية خاصة فى المعاهدات التى منحت لدولهم حيث ورد فى أكثر من بند التأكيد على ضمان حماية الرعايا من الاعتداء عليهم بدون وجه حق، وأهم ما نصت عليه هذه المعاهدات أولاً أن يفصل السفير أو القنصل فى النزاعات التى تقوم بين الأفراد من جنسية واحدة تبعًا لقوانين بلادهم دون تدخل من السلطة المحلية (انظر: ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية فى بلاد الشام فى العهد العثمانى في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، العاشر والحادى عشر الهجريين، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ص٥٦) كما يختص القضاء العثمانى فى الفصل فى قضايا الخصومة بين أجنبى، وأحد رعايا الدولة العثمانية فى حضور السفير، أم القنصل، أم وكيله، أم الترجمان، ولا يجبر القنصل على الحضور (انظر: زينب محمد حسين الغنام، الجاليات الأجنبية ودورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر إبان العصر العثمانى

(١٥١٧-١٧٩٨) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، فرع البنات، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، ١٩٨٨، ص١٦) وفيما يتعلق بالرسوم القضائية فقد جاء بهذه المعاهدات أن المدعى هو الذى يتحمل مصاريف الدعوى، وليس المدعى عليه، أما الأجنبى فيدفع رسم المحكمة المقرر فقط، ويسدد ٢% من قيمة ما تحصل عليه من دين أمام المحكمة، وهذه النسبة تحصل لصالح المحكمة أو الجاويش الذى يقوم بتنفيذ الحكم، وفى هذه الحالة لا يسدد رسوماً للمحكمة، وفى بعض المعاهدات ألزم الأجنبى بسداد رسوم المحكمة أيضاً (انظر: زينب الغنام، المرجع السابق، ص١٧).

(٧٠٠) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠١٦٦٤-٢٠٠٦، ص١٧٤، م٤ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٧٥هـ/٢٨ مارس ١٨٥٩م ؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٦٣، م٨ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٨٦هـ/٣ يوليو ١٨٦٩م.

(٧٠١) محافظ أبحاث: رقم ١٣٤، م ٦٨٨ بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٧هـ/ نوفمبر ١٨٥٠م. لكن فى الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية تشدد فى اختيار الوكيل للحجاز لأهميتها المقدسة فكانت تختاره من ذوى المكانة العالية، فضلاً عن حسن سلوكه (نظر: نفسه، نفس المحفظة، والمادة، والتاريخ).

(٧٠٢) محافظ أبحاث: رقم ١٣٤، م٦٨٨ بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٧هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٥٠م .

(٧٠٣) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س: ٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٦٣، م ٨ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٨٦هـ/ ٣ يوليو ١٨٦٩م .

(٧٠٤) الفرمانات الشاهانيه: ملف رقم ٥، فرمان رقم ٠٠٢٧٢٠-٠٠٠٢، صفحة بدون رقم بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٧١هـ/١٧ مايو ١٨٥٥م.

(٧٠٥) نفسه: ملف رقم ٦، فرمان رقم ٠٠٣٠٢٩-٠٠٠٢، صفحة بدون رقم بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٣هـ/ ١٣ فبراير ١٨٦٧م.

(٧٠٦) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س: ٠٠٠٧١٠ -٢٠٠٦، ص٦٩، م٩١ بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٨٩هـ/ ٢٩ مايو، ١٨٧٢م.

(٧٠٧) نفسه : س: ٠٠٠٦٦٨-٢٠٠٦، ص١٠٢، بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٦٦م.

(٧٠٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٠٢٣٦٠- ٢٠٠٥، ص١٧٤، م١٦، ١٧ بتاريخ ٤ رجب ١٢٨٩هـ/٧ سبتمبر ١٨٧٢م .

(٧٠٩) نفسه: نفس السجل، ص١٧٤، ١٩ بتاريخ ٥ رجب ١٢٨٩هـ/ ٨ سبتمبر ١٨٧٢م .

(٧١٠) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٠٧٥٢ -٢٠٠٦، ص١٢٢، ١٢٤، ١٩١، مواد ٨٤٨، ٨٥٢، ١٠٧٧ بتاريخ ٢٦ شعبان – ٩ شوال ١٢٩٦هـ/ ١٥ أغسطس -٢٦ سبتمبر ١٨٧٩م .

(٧١١) نفسه :س٠٠٠٦٦٨ -٢٠٠٦، ص١٠٢، م١١ بتاريخ ٣ جماد ثانى ١٢٨٣هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٦٦م؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية، س٠٠١٧٠٤-٢٠٠٦، ص١٢٦، م١٥٦٣ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٥هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٨م.

(٧١٢) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٦٥، م٢٣ بتاريخ ١٥ ربيع اول ١٢٨٧هـ/ ١٥ يونيو ١٨٧٠م ؛ نفسه، س٠٠٢٣٦٢ -٢٠٠٥، ص٩، م٨ بتاريخ ٨ رجب ١٢٨٨هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٨٧١م.

(٧١٣) نفسه :س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٧٨، م١٧ بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٧هـ/ ١٠ أبريل ١٨٧٣م .

(٧١٤) نفسه : س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص١٠٠، م٢٧ بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٢٨٧هـ/١٤ أبريل ١٨٧٠م.

(٧١٥) الياسقجية : جمع "يساقجى" وهى كلمة تركية بمعنى "قواص" أو "محافظ"، و(جى) أداة لاحقة للوظيفة (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٥٤٩).

(٧١٦) وارد دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٦٦٤-٢٠٠٥، ص٢٠٣، م٣١ بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٧٥هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٥٩من ؛ نفسه، س٠٠٢٣٦٢ -٢٠٠٥، ص٤١، م٤٠ بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٨٨هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٧١م .

(٧١٧) نفسه: س٠٠١٦٦٤-٢٠٠٥ ، ص٢٠٣، م٣٧ بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧٦هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٥٩م.

(٧١٨) نفسه:س٠٠٢٣٦٢- ٢٠٠٥، ص٤١، م٤٠ بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٨٨هـ/ ٧ يناير ١٨٧١م . وطبقًا للفرمان الصادر فى ١٢ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٢مارس ١٨٧٣م يتم معاملة السياح الإيرانيين بمقتضى تذاكر المرور، والإقامة، والتأكد من بسابورتاتهم أنهم جاءوا للسياحة فقط لمدة محددة لإنجاز مهمة رسمية، أو للإقامة فى مصر فترة طويلة دون تصريح رسمى بذلك من قبل السفارة الإيرانية، وذلك أسوة بغيرهم من الأجانب (انظر: المجلس الخصوصى، ملف ٠٠١٣٠٥-٠٠١٩، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٢ مارس ١٨٧٣م).

(٧١٩) نفسه :س٠٠٠١٦٦٤-٢٠٠٥، ص٢٠٣، م ٣٢، ٣٤ بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٧٥هـ، ٨ محرم ١٢٧٦هـ/٢٦ يوليو، ٧ أغسطس ١٨٥٩م.

(٧٢٠) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س٠٠١٧٠٤ -٢٠٠٦، ص١٢٦، م١٥٦ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٥هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٦٨م.

(٧٢١) وارد جهات وقناصل بمحافظة الإسكندرية : س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٦٥، م٢٣ بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٨٧هـ/ ١٥ يونيو ١٨٧٠م.

(٧٢٢) نفسه : نفس السجل، ص٩، م٨ بتاريخ ٨ رجب ١٢٨٨هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٧١م.

(٧٢٣) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠١٧٠٧ – ٢٠٠٦، ص١٧، م٦٠، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٨٨هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٧١م .

(٧٢٤) نفسه:س٠٠٠٠٧١٠- ٢٠٠٦، ص١١٣، م ١٠٠ بتاريخ ٧ شعبان ١٢٨٩هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٧٢م.

(٧٢٥) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٧٢٥ -٢٠٠٥، ص١٢٢، ١٢٤، ١٩١، مواد ٨٤٨، ٤٨٥، ١٠٧٧ بتاريخ ٢٦ شعبان – ٩ شوال ١٢٩٦هـ/ ١٥ أغسطس – ٢٦ سبتمبر ١٨٧٩ م.

(٧٢٦) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٧١١ -٢٠٠٦، ص٢٨، ٦٩، م٨٧، ٨٨ بتاريخ ٩-١٣ ربيع أول ١٢٨٩هـ/ ١٧-٢١ مايو ١٨٧٢م .

(727) نفسه :نفس السجل، ص113، م100 بتاريخ 7 شعبا ن 1289هـ/ 10 أكتوبر 1872م.

(728) حددت قيمة عوايد البسابورت، وتذكرتى المرور، والإقامة لهؤلاء الإيرانيين – أسوة برعايا الدولة العثمانية – خمسة عشر قرشاً (انظر: صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية : س0007110-2006، ص69، م 90 بتاريخ 19 ربيع أول 1289هـ/ 27 مايو 1872م) لكن مع مرور الوقت انخفضت قيمة هذه الرسوم جميعاً إلى اثنى عشر قرشاً ونصف قرش طبقا للمنشور الصادر من الداخلية فى 4 صفر 1297هـ/ 17 يناير 1880م (انظر: :فيليب بن يوسف جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول، تقديم محمد صابر عرب، الطبعة الثالثة، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، 2003، ص315) ربما كان هذا الانخفاض الطفيف يرجع إلى فترة الاضطراب التى كانت تمر بها البلاد فى عهد الخديو إسماعيل لتصفية الديون، وما ترتب على ذلك من التدخل الأجنبى فى البلاد، فضلا عن الضعف الذى أصاب الدولة العثمانية فكان ذلك تشجيعًا لجذب أعداد كبيرة من الأجانب، والعرب إلى مصر للمساهمة فى تسديد الديون .

(729) محافظ أبحاث : رقم 134، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ 15 محرم 1237هـ/12 أكتوبر 1821م.

(730) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س0007100-2006، ص140، م108 بتاريخ 19 ربيع أول 1289هـ/ 27 مايو 1872م.

(731) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س002360 –2005، ص63، م10 بتاريخ 27 ذو القعدة 1286هـ/ 3 مارس 1870 .

(732) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية:س0001664-2006، ص203، م29 بتاريخ 11 ذو القعدة 1275هـ/ 12 يونيو 1859م، صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س0007100-2006، ص121، م104 بتاريخ 14 ربيع ثانى 1289هـ/ 21 يونيو 1872م.

(733) نفسه : س000710 –2006، ص121، م105 بتاريخ 17 ربيع ثانى 1289هـ/ 24 يونيو 1872م.

(734) نفسه: س000701 –2006، ص11، م1 بتاريخ 9 جمادى ثانى 1286هـ/ 16 سبتمبر 1869م.

(735) وابور: جمع بوابير، أو بابورات أو وابورات يقابله بالفرنسية **Vapeur** وفى الانجليزية **Vapour** والأسبانية **Vapor**وهو يطلق على السفينة البخارية، ويسمى أحياناً بابور البحر تمييزاً له عن بابور أو وابور البر أى قطار السكة الحديد (انظر: درويش النخيلى، السفن الإسلامية على حروف المعجم الإسكندرية 1974، ص9).

(736) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س0007010-2006، ص51، م2 بتاريخ 14 جماد ثانى 1286هـ/ 21 سبتمبر 1869م.

(737) نفسه : نفس السجل، ص52، م7 بتاريخ 11 رجب 1286هـ/ 17 أكتوبر 1869م.

(738) نفسه : نفس السجل، ص52، م8 بتاريخ 14 رجب 1286هـ/ 20 أكتوبر 1869م.

(739) نفسه: نفس السجل، ص141، م9 بتاريخ 25 رجب 1286هـ/ 31 أكتوبر 1869م.

(740) نفسه: نفس السجل، ص141، م10 بنفس التاريخ .

(741)نفسه: نفس السجل، ص141، م11 بنفس التاريخ .

(742) نفسه:س0071000-2006، ص22، م121 بتاريخ 6 شعبان 1289هـ/ 10 أكتوبر 1872م.

(743) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية: س0016640-2006، ص203، م30 بتاريخ 11 ذو الحجة 1275هـ/ 12 يوليو 1859م.

(744) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: نفس السجل، ص34، م8 بتاريخ 15 رمضان 1285هـ/ 30 ديسمبر 1868م.

(745) نفسه :س0071000-2006، ص69، م90 بتاريخ 19 ربيع أول 1286هـ/ 27 مايو 1872م.

(746) نفسه :س0071100-2006، ص22، م121 بتاريخ 6 شعبان 1286هـ/ 10 أكتوبر 1872م.

(747) نفسه :س0066100-2006، ص66، م12 بتاريخ 17 جماد أول 1281هـ/ 18 أكتوبر 1864م.

(748) نفسه:س0066200-2006، ص29، 23، 24 بتاريخ 20 شعبان 1281هـ/ 18 يناير 1865م ؛ نفسه، ص143، 164، 181، م10 شوال – غرة صفر 1281هـ/ 8 مارس 1865م .

(749) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س0065100-2006، ص57، م995 بتاريخ 4 جماد أول 1279هـ/ 28 أكتوبر 1869م ؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س0017070-2005، ص56، م108 بتاريخ 26 ذو القعدة1287هـ/ 6فبراير 1872م، م 121، 141؛ صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س0070100-2006، ص113، م98، 102، 110 بتاريخ 14 شعبان 1288هـ – 25ربيع أول 1289هـ/ 29 أكتوبر 1871 – يوليو، 1872م، نفسه، س 00066800 -2006، ص 74، م216، 217، 218، 15 بتاريخ 25 ربيع أول – 9 رجب 1283هـ /7 أغسطس – 17 نوفمبر 1869م.

(750) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س0066900-2006، ص38، م19 بتاريخ 25 رجب 1283هـ/ 3 أكتوبر 1866م.

(751) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س0023620-2005، ص78، م6 بتاريخ غرة صفر 1289هـ/ 11 مارس 1872م.

(752) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س0071200 -2006، ص48، م175 بتاريخ 5 رجب 1292 هـ/ 7 أغسطس 1875م.

(753) الفرمانات الشاهانية : ملف رقم (1)، فرمان رقم 1402 -0002 بتاريخ أواخر رمضان 1239هـ/ 29 مايو 1824م ، محافظ أبحاث : رقم 134، صفحة ومادة بدون

رقم بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٣٩ – ٢٠ رمضان ١٢٨٧هـ/ ٢٦ مايو ١٨٢٤هـ – ١٤ ديسمبر ١٨٧٠م .

(٧٥٤) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٦٦٤-٢٠٠٦، ص١٧٤، ٢٧ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢١٥هـ/ ايونيو ١٨٥٩م.

(٧٥٥) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س٠٠١٧٠٧ -٢٠٠٦، ص٣٨، م٩٢ بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٧هـ/ ١ يناير ١٨٧١م.

(٧٥٦) نفسه : س ٠٠١٦٦٤-٢٠٠٦، ص١٧٤، م٢٧ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٧٥هـ / ١ يونيو ١٨٥٩ .

(٧٥٧) نفسه : ٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص٣٨، م٩٢ بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٧هـ/ ١ يناير ١٨٧١ .

(٧٥٨) نفسه: س ٠٠١٧١٠-٢٠٠٦، ص٤٥، م١٦٢ بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٠هـ/ ٥ مارس ١٨٧٣م .

(٧٥٩) نفسه :س٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص٨١، ١٤٥ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٨هـ/ ١٨ مايو ١٨٧١م.

(٧٦٠) طبقاً للمادة الخامسة من هذه المعاهدة فقد سمح لتجار إيران بالاتجار بمصر بعد عودة أموالهم التى كانت تحت حراسة السلطة العثمانية وقت الحرب مع التزامهم بقوانين التجارة فيما يتعلق بدفع رسوم الجمرك وهى ٤% تدفع مرة واحدة ليحصلوا على رخصة عمل طبقًا لما جاء فى المادة الثانية (انظر: عبد الرازق بيك الدنبلى، المرجع السابق، ص٤١٣، ٤١٤).

(٧٦١) محافظ أبحاث : رقم ١٣٧، م٣٥٧ بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٣٧هـ/٢٤ أكتوبر ١٨٢٤م ؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٠-٢٠٠٥، ص٧٥، م٢٢٤ بتاريخ ١٢ ربيع ثانى ١٢٧٦هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٥٩م ؛ نفسه، س٠٠١٧٢١-٢٠٠٥، ص٣٦، م١٦٧ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٢٩١هـ/ ٥ فبراير ١٨٧٥م .

(٧٦٢) الفرمانات الشاهانية : ملف رقم (٥)، فرمان رقم ٠٠١١٢٢-٠٠٠٢ أواخر محرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨١٩م ..

(٧٦٣) بعد تحسن العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، منحت الأخيرة حق الملكية العقارية – أسوة بالأجانب – من قبل محمد على سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م، وذلك قبل أن تمنحه الدولة العثمانية بمدة طويلة حيث أن الأخيرة لم تسمح بذلك بشكل عام إلا فى عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م بمقتضى خط التنظيمات، وتم تأكيده فى عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م الذى نص على إنشاء المحاكم المختلطة للفصل فى القضايا المدنية، والجنائية، وقد نتج عن هذا الامتياز فى مصر الكثير من الاعفاءات المالية التى كانت تتم عن طريق المحاكم القنصلية، ما عدا الرسوم الجمركية، لدرجة أن بعض الأفراد، والشركات – بناء على هذا الامتياز– رفضت دفع الضرائب، أو الخضوع للقوانين العقارية العادية فيما يتعلق بملكيتهم (انظر: عزيز خانكى بك، التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية، المطبعة العصرية، القاهرة، د.ت، ص٣٦) لكن حرصت الحكومة المحلية بصفة عامة على إلزام الإيرانيين الذين أقبلوا على شراء الأملاك بمصر الخضوع للقوانين المرعية فى أملاكها سواء كانت

عقارات، أو أراضى، كغيرهم، من حيث دفع ثمنها لصاحبها سواء من الأهالى، أم من الحكومة، وتعهده فى العقد بأنه إذا رغب البناء فى الأراضى التى يمتلكها فيكون ذلك حسب أصول التنظيم بالرجوع إلى مصلحة التنظيم والاستحكامات، وعند إتمامها يدفع عوائد الويركو عليها للميرى حسب ما تقدره الحكومة عليه بإضافة عوائد المنشأت الأخرى التى تسبق هذا البناء بنفس الأرض مع تدوينه فى حجة التمليك، أو الإنشاء بتطبيق جميع الحقوق الميرية بخصوص حقوق تلك الأراضى، والمنشآت التى أقيمت عليها فيما يخص حقوق الاستحكامات حيث تسليمها إلى هذه المصلحة فى حال كونها منطقة عسكرية دون تسليمها، كذلك المنافع العمومية، وما شابه ذلك، فإذا وجدت صهاريج بأى من الأراضى التى يتم شراؤها، أو مجرى عذب يشترط البناء بعيد عنهما بمقدار ستة أمتار، فضلاً عن البعد عن ممر الشوارع العمومية ، وإذا وقعت أية منازعات، أو تنازع فيما يتعلق بتلك الأراضى، وما عليها من البناء فيتم الحكم فيها طبقًا لقوانين الحكومة أسوة بالوطنيين (انظر: محكمة الإسكندرية الشرعية، مبايعات، س١٠٢٩-٠٠٢٠٦١، ص٢٢٨، ٢٢٩، م٢١٦ بتاريخ ١٠ ذو الحجة ١٢٨٥هـ/ ٢٤ مارس ١٨٦٩م ؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية س: ٢٠٠٥-٠٠١٧١٠، ص٥٢، م٤٩٥ بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٢ مارس ١٨٧٣م).

(٧٦٤) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية :س٢٠٠٥-٠٠٢٣٥٣، ص١٤، م٢٤ بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٢٧٩هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٧٦٥) نفسه: س٢٠٠٥-٠٠٢٥٨٥، ص٩، م٢٣ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٤هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٦٧م.

(٧٦٦) بنتو: أو بينتو، وهو نقد فرنسى يساوى ٩٥ قرشاً تركياً صاغاً (انظر: الأب أنستانس الكرملى، النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠٤).

(٧٦٧) محكمة الإسكندرية الشرعية : مبايعات، س١٠٢٩-٠٠٢٠٦١، ص٢٢٨، ٢٢٩، م٢١٦ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٨٥هـ/ ٢٢ مايو ١٨٦٤م .

(٧٦٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س٢٠٠٥- ٠٠٢٣٦٠، ص٩٩، م١٨ بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٧هـ/ ١٠ أبريل ١٨٧٠م.

(٧٦٩) اكنجى:فى التركية ايكنجي أى الثانى (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٨٩).

(٧٧٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٢٠٠٥-٠٠٢٣٦٠، ص٩٩، م٢٢ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٨٧هـ/ ١٠ مايو ١٨٧٠م.

(٧٧١) نفسه :س٢٠٠٥-٠٠٢٣٦٠، ص١٤١، م ٣١ بتاريخ غرة ربيع ثانى ١٢٨٧هـ/ ١ يوليو ١٨٧٠م.

(٧٧٢) نفسه: س٢٠٠٥-٠٠٢٣٦٢، ص٦٧، م ٤ بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٨هـ/ ٩ يناير ١٨٧٢م.

(٧٧٣) نفسه :س٢٠٠٥-٠٠٢٣٦٠، ص٧٧، م٤٨ بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/ ٢٩ يناير ١٨٧٢م.

(٧٧٤) نفسه :س٢٣٦٢٠٠-٢٠٠٥، ص٧٨، م٥٣ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/ ٢ فبراير ١٨٧٢م.

(٧٧٥) نفسه : نفس السجل، ص٧٨، م ٥٤ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/ ٢ فبراير ١٨٧٢م.

(٧٧٦) نفسه: نفس السجل، ص١٢٣، ١٢ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٨٩هـ/ ٦ يونيو ١٨٧٢م.

(٧٧٧) نفسه :س٢٣٦٢٠٠-٢٠٠٥، ص١٤١، م١٠٩ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى ١٢٨٩هـ/٢٧ يونيو ١٨٧٢م.

(٧٧٨) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س٧١٠٠٠٠-٢٠٠٦، ص٥٢، م٤٩٥ بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٢ مارس ١٨٧٣م.

(٧٧٩) نفسه: نفس السجل، م١٣٩ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٨٩هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٧٢م.

(٧٨٠) زبيدة : سميت بهذا الاسم نسبة لأكبر كفر من كفورها ، وتنسب إلى منشئها محمد زبيدة العربى ثم تكونت فى سنة ١٨٨١م بزمام خاص فُصل من أراضى ناحية قليشان، وصفط العنب، وميت يزيد، والخوالد، والشعيرة، وهى من القرى الحديثة التابعة لمركز إيتاى البارود، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، المجلد الثالث، القسم الثانى، الجزء الثانى، ٢٠١٠، ص٢٥٦).

(٧٨١) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية :س٢٣٥١٠٠ -٢٠٠٥، ص١٠، م٣٦ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨١هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٦٤م. كان تسجيل الأراضى يتم بالشهبندرية الإيرانية بأسماء أصحابها حتى يتم حصرها، لتقدير العوايد، والرسوم عليها، فضلاً عن حفظ حجج هذه الأراضى بها مع استخراج نسخة منها توضع فى أيدى أصحابها لحفظ حقوقهم (انظر: وارد القناصل بضبطية الإسكندرية، س٢٣٦٢٠٠-٢٠٠٥، ص٦٧، م٤٨ بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٨هـ - ٣٠ يناير ١٨٧٢م).

(٧٨٢) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٢٣٦٠٠-٢٠٠٥، ص١٤٢، م ٣١ بتاريخ ٣ جماد اول ١٢٨٧هـ/ ٢ أغسطس ١٨٧٠م .

(٧٨٣) نفسه : نفس السجل، ص١٤٢، م٣٩ بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٨٧هـ/ ٢ أغسطس ١٨٧٠م.

(٧٨٤) نفسه: س٢٣٦٢٠٠- ٢٠٠٥، ص٦٨، ٧٨، م٤٨، ٤٩ بتاريخ ١٩ -٢٨ ذو القعدة ١٢٨٨هـ/ ٣٠ يناير – ٨ فبراير ١٨٧٢م ؛ صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٧١٠٠٠٠-٢٠٠٦، ص٦٨، م٨٩ بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٨٩هـ/ ٢٢ مايو ١٨٧٢م.

(٧٨٥) نفسه :س٢٣٦٢٠٠-٢٠٠٥، ص٩٩، م٣ بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٩هـ/ ٢٤ مارس ١٨٧٢م ؛ كان مضمون هذه القوانين تشمل كتابة عقد الايجار بحضور شيخ الحارة حتى يمكن للضبطية التعرف على أية بيانات تخص المؤجر أو المستأجر عند حدوث خصومة، إذ كان يتضمن هذا العقد اسم المؤجر، والمستأجر، ونوع العقار ومكانه، والهدف من ايجاره، ومدة الايجار، وقيمته، وكيفية السداد باليوم، أم بالشهر، أم بالسنة منعًا

لحدوث خلافات فى المستقبل، ولضمان حق المستأجر(انظر: وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية، س٠٠٢٣٥٥-٢٠٠٥، ص٥٣، م٢٠٣ بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٢هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٦٥م).

([٧٨٦]) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س ٠٠٢٣٢٠ – ٢٠٠٥، ص٧٥، م٢٢٤ بتاريخ ١٢ ربيع ثانى ١٢٧٦هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٥٩م .

([٧٨٧]) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص١٦٥، م١٢٠١ بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٧٧هـ/ ٧ مايو ١٨٦١م ؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٢ -٢٠٠٥، ص٤١، م١٠١ بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٧٨هـ/ ٢٦ مارس ١٨٦٢م.

([٧٨٨]) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية :س٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص٥٦، م١٠٣ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٧ هـ/ ١٣ فبراير ١٨٧١م.

([٧٨٩]) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٠-٢٠٠٥، ص٧٥، م٢٢٧ بتاريخ ٩ ربيع ثانى ١٢٧٦هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٥٩م.

([٧٩٠]) نفسه: نفس السجل، ص٧٥، م٢٢٧ بتاريخ ٩ربيع ثانى ١٢٧٦هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٥٩م.

([٧٩١]) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص٢٦، م١٩٩ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٧٧هـ/ ١١ مارس ١٨٦١م .

([٧٩٢]) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٢-٢٠٠٥، ص٤١، م٩٩ بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٧٨هـ/ ١٥ مارس ١٨٦٢م.

([٧٩٣]) نفسه: س٠٠٢٣٥٨-٢٠٠٥، ص٩، ١٨ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٤هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٦٧م.

([٧٩٤]) نفسه :س ٠٠٢٣٥٥-٢٠٠٥، ص٥٣، م٢١١ بتاريخ غرة رجب ١٢٨٣هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٦٦م.

([٧٩٥]) نفسه : س ٠٠٢٣٦٠ – ٢٠٠٥، ص١٤٢، م٣٥ بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٨٧هـ/ أغسطس ١٨٧٠م

([٧٩٦]) نفسه : س٠٠٢٣٥٥-٢٠٠٥، ص٥١، م٢٦٨ بتاريخ ١٨ جماد ثانى ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م.

([٧٩٧]) نفسه: نفس السجل والمادة والتاريخ .

([٧٩٨]) فى سنة ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م صدر منشور من إستانبول لأمير عموم الجمارك يتضمن قيام الجمارك بالبحث، والتحرى عن الدخان الموجود بالدكاكين، والحوانيت، والاستفهام من أربابها عن وجود أوراق رسمية أو أدلة تثبت دخوله البلاد إذا كان بدون تهريب بالاتفاق مع القنصل إذا كان المحل أجنبياً، وإذا لم يحدث ذلك فالمصلحة لها إجراء ذلك دون انتظار أحد من أتباع القنصل مع إتباع باقى الإجراءات سواء مصادره الصنف، أو تحصيل جزاء نقدى وخلافه، كذلك ضبط أى مركب محملة بدخان غير مقيد بالمانيفستو باعتباره دخان مهرب (انظر: ديوان المجلس الخصوصى، صادر غير رسمى ، س٢، ص٥، م١٤ بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٩٢هـ/ =يونيو ١٨٧٥م) وتابع ذلك صدور

منشور آخر في العام التالى مضمونه أنه إذا وردت أية سفينة لأى ميناء، ويكون محمل بها دخان أجنبى، وقبودانها لم يخبر عنه لإدارة الجمارك فيؤخذ من القبودان عشرين ليرة غرامة نظير عدم إخباره (انظر: معية سنية عربى، قيد الافادات الواردة للجهة السنية من المديريات والمحافظات، س ٥ حديث / ١٧ قديم، ص ٦١، م١٠٢ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٩٣هـ/ ٢٦ مارس ١٨٧٦م) ويمكن القول أن الدولة العثمانية كانت تهدف من وراء ذلك الحفاظ على استمرار تصدير دخانها إلى مصر للحد من منافسة الدخان الأجنبى له، ولكن ذلك لم يمنع من استمرار دخول الدخان الأجنبى للبلاد بنسب كبيرة خاصة بعد تحريم زراعة الدخان البلدى فى سنة ١٨٩٢م.

(٧٩٩) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٠-٢٠٠٥، ص١٥، م٧ بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٧٦هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٥٩م ؛ صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص٩٤، م١٧٨ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٨هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٧١م.

(٨٠٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٠-٢٠٠٥، ص١٥، م٧ بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٧٦هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٥٩م.

(٨٠١) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص١٦٥، م١٢٠ بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٧هـ/ ١٩ أبريل ١٨٦١م.

(٨٠٢) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص٩٤، م١٧٨ بتاريخ ١٥ شعبان١٢٨٨هـ/٣٠أكتوبر١٨٧١م ؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية:س٠٠٢٣٦٨-٢٠٠٥،ص١٠،م٢٢بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٩٥هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٨م.

(٨٠٣) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س٠٠١٧١٢-٢٠٠٦، ص٣٦، م١٦٧ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٢٩١هـ/ ٥ فبراير ١٨٧٥م.

(٨٠٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س٠٠٢٣٦٨-٢٠٠٥، ص١٠، م٢٠ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٩٥هـ/ ٢٦ يوليو ١٨٧٨م.

(٨٠٥) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٥٦- ٢٠٠٦، ص٢٦٧، م١٢ بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٣م .

(٨٠٦) وارد دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٥٨-٢٠٠٥، ص٩، م٢١ بتاريخ ٢٨ جماد ثانى ١٢٨٤هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٧م.

(٨٠٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية:س٠٠٠٦٥٦-٢٠٠٦، ص١٥٩، م٨ بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٦٣م.

(٨٠٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٥١ -٢٠٠٥، ص١٤، م٧٩ بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨١هـ/ ٢٤ يناير ١٨٦٥م.

(٨٠٩) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٧١٥-٢٠٠٦، ص٨، م٤ بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٦هـ/ ٣١ يناير ١٨٧٩م.

(٨١٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٢-٢٠٠٥، ص٥٨، م٢٠٦ بتاريخ ٨ ذو الحجة ١٢٧٨هـ/ ٦ يونيو ١٨٦٢م.

(٨١١) نفسه : نفس السجل، ص٥٨، م٢٠٩ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٧٨هـ/ ١٠١ يونيو ١٨٦٢م ؛ صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦١٣-٢٠٠٦، ص٣٦١٢، م١٧٦ بتاريخ ٢٩ جماد آخر ١٢٧٩هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٦٢م.

(٨١٢) نفسه:س٠٠٢٣٦٨-٢٠٠٥، ص١٠، م٢٨ بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٩٧هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨٨٠م .

(٨١٣) نفسه :س٠٠٢٣٥٥-٢٠٠٥، ص٥٣، م٢٠٩ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٨٣هـ/ ٢٤ يونيو ١٨٦٦م.

(٨١٤) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٥٧ -٢٠٠٦، ص١٦٣ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٠هـ/ ٧ فبراير ١٨٦٤م.

(٨١٥) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٧٢٥-٢٠٠٦، ص٤٢، م٢٣٨ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٦هـ/ ٣٠ يونيو ١٨٧٩م.

(٨١٦) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٥٨-٢٠٠٥، ص٩٩، م٣٣٢ بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٨٤هـ/ ١٦ يناير ١٨٦٨م.

(٨١٧) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٠-٢٠٠٥، ص ٧٥، م٢٢٤ بتاريخ ١٢ ربيع ثانى ١٢٧٦هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٥٩م.

(٨١٨) نفسه: نفس السجل، ص٧٥، م٢٢٧ بتاريخ ١٩ ربيع ثانى ١٢٧٦هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٥٩م

(٨١٩) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص٢٦، م١٩٦ بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٧٧هـ/ ٢٦ مارس ١٨٦١م.

(٨٢٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٥٥- ٢٠٠٥، ص٥٣، م٢٠٧ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٢هـ/ ١٢ يناير ١٨٦٦م .

(٨٢١) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٧٠٧- ٢٠٠٦، ص٨٧، م١٧٢ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٨هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٧١م.

(٨٢٢) وارد دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٢٣٦٨-٢٠٠٥، ص١٠، م٢٢ بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٩٥هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٨م.

(٨٢٣) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٧٢٥-٢٠٠٦، ص٨٧، م٤٨٣ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٩٦هـ/ ١٩ مارس ١٨٧٩م.

(٨٢٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٢٣٢٢-٢٠٠٥، ص٤١، م١٢٩ بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٧٨هـ/ ٢٦ مايو ١٨٦٢م.

(٨٢٥) نفسه :س٠٠٢٣٥١-٢٠٠٥، ص١٤، م٧٢ بتاريخ ٣ رجب ١٢٨١هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٦٤م.

(٨٢٦) الجنيه الاسترلينى : نتيجة لارتباك العملة فى عهد الخديوإسماعيل بسبب قلة الكمية التى تسك منها العملة المصرية لاسيما الجنيه المصرى، انتشرت العملة الأجنبية لاسيما الجنيه الاسترلينى (الإنجليزى) وراجت سوقها وهى نقود رديئة تطرد من سوق النقود الجيدة لأن الناس فى معاملاتهم يحتفظون بالنقود الجيدة التى يكثر عيارها، ولذلك تكثر النقود الرديئة فى السوق فزادت الأمور المالية تعقيداً خاصة وأن أقساط الديون كان يجب

أداؤها بالنقود الجيدة . لكن مع صدور المرسوم فى ٢٦ صفر ١٣٠٥هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٨٧م اعتبر وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى الذهبى مع سك عملة فضية، وبرونزية، ونيكلية من الفئات الصغيرة تساعد حركة التداول بين الناس مع الاحتفاظ بثلاثة أنواع من النقود الأجنبية وهى الجنيه الإنجليزى، وسعره سبعة وتسعون قرشاً ونصف قرش إلى جانب الجنيه الفرنسى والتركى (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤، ص٣٢٧-٣٢٩).

(٨٢٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠١٧١٢-٢٠٠٦، ص٣٦، م ١٦٧ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٢٩١هـ/ ٥ مايو ١٨٧٤م .

(٨٢٨) نفسه:س٠٠٠٧٢٥-٢٠٠٦، ص٤٢، م٢٣٨ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٦هـ/ ٣٠ يونيو ١٨٧٩م.

(٨٢٩) نفسه :س٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص٦٦، م١١٢ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٨٧هـ/ ٥ مارس ١٨٧١م.

(٨٣٠) صادر محافظة الإسكندرية: س٠٠٠٣٦١-٢٠٠٥، ص٥، ٣٥م، م٥ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٣٩هـ/ ٢٠ مارس ١٨٧٦م . طبقا للمادة (٨) من فرمان الدولة العثمانية الصادر فى ١٢ محرم ١٢٩١هـ/ ١٠ مارس ١٨٧٤م تقرر تحريم زواج الإيرانيين ورعاياهم من رعايا الدولة العثمانية ومن يخالف ذلك سيتعرض لعقوبة، السجن (انظر: المجلس الخصوصى، ملف ٠٠١٣٠٥ -٠٠١٩، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩١هـ/ ١مارس ١٨٧٤م).

(٨٣١) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س ٠٠٢٣٢٠-٢٠٠٥، ص١٥، م٧ بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٧٦هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٥٩م.

(٨٣٢) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص١٦٥، م١٢٠ بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٧هـ/ ١٩ أبريل ١٨٦١م.

(٨٣٣) نفسه:س٠٠٠٦٥٦-٢٠٠٦، ص١٥٩، م٨ بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٦٣م.

(٨٣٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س٠٠٢٣٥٨- ٢٠٠٥، ص٩، م١٨ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٨٤هـ/ ١٢ سبتمبر ١٨٦٧م.

(٨٣٥) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص١٢٦، م١٩٥ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٨٨هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٧١م.

(٨٣٦) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س٠٠٢٣٦٥-٢٠٠٥، ص٥١، م٢٦٨ بتاريخ ١٨ جماد ثانى ١٢٩٢هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٧٥م.

(٨٣٧) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٥٨-٢٠٠٥، ص٩، م٢١ بتاريخ ٢٨ جماد ثانى ١٢٨٤هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٧م .

(٨٣٨) إلى جانب الرسوم والعوايد التى قررت على بضائعهم أسوة بغيرهم والتى كانت كما أشرنا من قبل ٢٤ قرشا على التاجر الواحد الإيرانى، و١٢ قرشا على أتباعهم، فقد ألزموا من ناحية أخرى بدفع رسوم الجمارك على الصادرات، والواردات والتى تم خفض نسبة

الأولى، وزيادة نسبة الثانية، تمشياً مع الميزان التجارى لمصر فى ذلك الوقت بموجب فرمان صادر في ١٥ رمضان ١٢٧٨هـ/ ١٦ مارس ١٨٦٢م. تمشياً مع الميزان التجاري لمصر في ذلك الوقت، فنجد أن رسوم الصادر١٢% خفضت إلى ٨%، أما رسوم الواردات فقد زادت إلى ٨% بدلا من ٥%، وقد ألزم جميع التجار الإيرانيين، وكذلك الأوربيين بتنفيذ ذلك (انظر: محافظ أبحاث، رقم ١٣٤ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٧٨هـ/ ١٦ مارس ١٨٦٢م).

([839]) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص١١، م١٥٣٢ بتاريخ ١٦ ذو القعدة ١٢٧٧هـ/ ٢٦ مايو ١٨٦٢م.

([840]) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٦١-٢٠٠٦، ص٦٦، م٨ بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨١هـ / ٣ أكتوبر ١٨٦٤م.

([841]) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية:س٠٠٠٦٦٨-٢٠٠٦، ص٢٨، م٢ بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٦٦م.

([842]) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٢٢-٢٠٠٥، ص٥٨، م٢٠٩ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٧٨هـ/ ١٠ يونيو ١٨٦٢م، صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية : س٠٠٠٦٥١- ٢٠٠٦، ص٥٧، م٩٩ بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٧٩هـ/ ١٤ يناير ١٨٦٣م؛ يلاحظ أن هذا الشخص كان يعمل فى الوقت نفسه بتجارة الجلود كما أشرنا إليه من قبل، وهذا يدل على أنه كان يجمع بين عملين هما كتابة العقود كحرفة والجلود كتجارة تحقيقاً للمزيد من الأرباح .

([843]) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٦٦٤-٢٠٠٦، ص٢٠٣، م٣٦ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٧٦هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٥٩م.

([844]) نفسه: نفس السجل، ص٢٠٣، م٣٧، ٤١ بتاريخ ٢٠ محرم -٣ صفر ١٢٧٦هـ/ ٢سبتمبر ١٨٥٩م.

([845]) نفسه :نفس السجل، ص٢٠٣، م٤٧ بتاريخ ٧ صفر ١٢٧٦هـ/ ٦سبتمبر ١٨٥٩م.

([846]) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية:س٠٠٢٣٢٠-٢٠٠٥، ص١٥٢، م١٦٣ بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٧٧هـ/ ٢٣ مايو ١٨٦١م.

([847]) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص٢٦، م١٩٥ بتاريخ ٣ رجب ١٢٧٧هـ/ ١٦ يناير ١٨٦١م.

([848]) نفسه :س٠٠١٢٠٢-٢٠٠٦، ص٣٠٠، م٥٨ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨٠هـ/ ٢٧ مارس ١٨٦٧ م.

([849]) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية :س٠٠٢٣٥١-٢٠٠٥، ص٣٠، م٤١ بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٨١هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٦٤م.

([850]) نفسه:س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٩٩، م١٦ بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٧هـ/ ٨ أبريل ١٨٧٠م.

([851]) نفسه :س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٦٣، م١٢ بتاريخ صفر ١٢٨٦هـ/ ١٦ مايو ١٨٦٩م.

(٨٥٢) نفسه: نفس السجل، ص٩٩، م٢٠ بتاريخ ٢ ذو القعدة ١٢٨٦هـ/ ٣ فبراير ١٨٧٠م.

(٨٥٣) نفسه:س٢٣٦٠٠٠-٢٠٠٥، ص٥٤ م٧١ بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٢٨٦هـ/ ١٢ فبراير ١٨٧٠م.

(٨٥٤) نفسه :نفس السجل، ص٦٣، م١٤ بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨٦هـ/ ٦ مارس ١٨٧٠م.

(٨٥٥) نفسه:نفس السجل، ص٩٩، م٢٠، بتاريخ ٢١ بتاريخ غرة صفر -٢ صفر ١٢٨٧هـ/٣- ٤ مايو ١٨٧٠م.

(٨٥٦) نفسه :نفس السجل، ص١٠٠، م٢٧ بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٢٨٧هـ/ ١٢ يونيو ١٨٧٠م.

(٨٥٧) نفسه: س٢٣٦٢٠٠٠-٢٠٠٥، ص٤١، م٣٣ بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨٨هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٧١م.

(٨٥٨) نفسه: نفس السجل، ص١٢٣، م١٣ بتاريخ ١٦ ربيع ثانى ١٢٨٩هـ/ ٢٣ يونيو ١٨٧٢م.

(٨٥٩) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س١٦٦٤٠٠٠- ٢٠٠٦، ص ١٧٤، م١٧ بتاريخ غرة شوال ١٢٧٥هـ/ ٤ مايو ١٨٥٩م.

(٨٦٠) نفسه: س ١٦٦٤٠٠٠-٢٠٠٦، ص٢٠٣، م٤٢ بتاريخ ٧ صفر ١٢٧٦هـ / ٦ سبتمبر ١٨٥٩م.

(٨٦١) نفسه: س٢٣٢٠٠٠ -٢٠٠٥، ص٧٥، م٢٢٩ بتاريخ ٢٤ ربيع ثانى ١٢٦٧هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٥٩م.

(٨٦٢) نفسه: س٦٥٤٠٠٠٠-٢٠٠٦، ص١٦٧، م٣٤ بتاريخ ١٨ محرم ١٢٨٠هـ/ ٥ يوليو ١٨٦٣م.

(٨٦٣) نفسه: س٦٦٢٠٠٠٠-٢٠٠٦، ص١٤٣، م٣٠ بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٨١هـ/ ٢١ مارس ١٨٦٥م.

(٨٦٤) نفسه:س٦٦٨٠٠٠٠-٢٠٠٦، ص٣٣، م٥ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٦٦م.

(٨٦٥) نفسه :س٦٦٩٠٠٠٠-٢٠٠٦، ص١٦٥، م٢٤ بتاريخ ٩ رمضان ١٢٨٣هـ/ ١٥ يناير ١٨٦٧م.

(٨٦٦) نفسه: س٧١٠٠٠٠٠-٢٠٠٦، ص٦٨، م٨٦ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٩هـ/ ١٧ مايو ١٨٧٢م.

(٨٦٧) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٢٣٦٠٠٠-٢٠٠٥، ص١، م١٨ بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٧هـ/ ١٠ أبريل ١٨٧٠م.

(٨٦٨) نفسه: نفس السجل، ص١٤١، م٣٨ بتاريخ ٢٢ ربيع ثانى ١٢٨٧هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٧٠م.

(٨٦٩) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية:س١٦٦٤٠٠٠-٢٠٠٦، ص٢٠٣، م٣٧ بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧٦هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٥٩م.

(٨٧٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٢٢٣٢٢٠٠٠-٢٠٠٥، ص٢٢، م٣٩ بتاريخ ٥ شعبان ١٢٧٨هـ/ ٥ فبراير ١٨٦٢م.

(٨٧١) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٢٦٦٢٠٠٠٠-٢٠٠٦، س١٨١، م٤٤بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٨١هـ/ ١١أبريل ١٨٦٥م.

(٨٧٢) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : ٠٠٠٧١٥- ٢٠٠٦، ص٤٢، م ٢٣٦ بتاريخ ٢ رجب ١٢٩٦هـ / ٢٢ يونيو ١٨٧٩م .

(٨٧٣) محكمة الإسكندرية الشرعية : مبايعات، س٠٠٠٢٠٦-١٠٢٩، ص٢٢٨، ٢٢٩، م٢١٦ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٨٥هـ/ ٢٩ مارس ١٨٦٩م.

(٨٧٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠١٧٠٧-٢٠٠٦، ص٣٨، م٩٤ بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٨٧هـ/ ٢٥ يناير ١٨٧١م.

(٨٧٥) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :- ٠٠١٦٦٤-٢٠٠٦، ص٢٠٣، م٣٣ بتاريخ ٨ محرم ١٢٧٦هـ/ ٨ أغسطس ١٨٥٩م.

(٨٧٦) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٢٣٦٠-٢٠٠٥، ص٧٨، م١٥ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨٦هـ/ ٩ يونيو ١٨٦٩م.

(٨٧٧) صادر دواوين وقناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٦٠٨-٢٠٠٦، ص٢٦، م١٩٧ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٧٧هـ/ ٢٤ فبراير ١٨٦١م.كان يتم قبول الإيرانيين ممن عملوا بمهنة الطب بمجلس الطب بشهادتهم دون إجراء اختبارات لهم، أما الأوروبيون ممن زوالوا هذه المهنة فإلى جانب شهادتهم كان يتم اختبارهم ثم منح شهادة لمن اجتاز الاختبار للتأكد من صحة هذه الشهادات، وحسن اتقانهم للمهنة حرصاً على حياة المرضى (انظر: نفسه، نفس السجل، والصفحة، والمادة، والتاريخ).

(٨٧٨) المجلس الخصوصي : ملف ٠٠١٣٠٥-٠٠١٩، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ١٢ محرم١٢٩١هـ/ ١ مارس ١٨٧٤م . إذا لم يكن هناك ورثة للمتوفين من الإيرانيين كانت تؤول التركة إلى بيت المال بعد قيد تركاتهم بسجل بمعرفة القاضى، وعند ظهور ورثتهم يصير تسليمها بموجب هذا السجل بعد خصم الرسوم، وأجرة المكان التى حفظت به، وإذا تعرضت أشياء منها للتلف نتيجة لحريق قضاءً وقدراً ليس من حق الورثةرفع دعوى بذلك (انظر: نفسه، نفس الملف بنفس التاريخ) وذلك تأكيداً لماورد فى المادة السادسة من معاهدة أرضروم السابقة التى قضت بتسجيل مأمور بيت المال تركه المتوفى بمعرفة الشرع، وبحفظها فى مكان آمن لمدة عام إلى أن يأتى وارثه أو وكيله الشرعى ليتسلمها مع تسليم الضرائب المقررة عليها وإذا تلفت هذه المتروكات فى تلك المدة المذكورة فمن حق الورثة رفع دعوى للمطالبة بها، وإذا لم يصل الورثة فى هذه المدة أيضاً لاستلامها يتم بيعها لصالح بيت المال (انظر: عبد الرازق بيك الدنبلى، المرجع السابق، ص٤١٤، ٤١٥).

(٨٧٩) محافظ أبحاث، رقم ١٢٩، م١٠١ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٧هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٤١م.

(٨٨٠) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٧٢٥-٢٠٠٦، ص٨٧، م٤٧٨ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٦هـ/ ٧ مايو ١٨٧٩م.

(٨٨١) نفسه :نفس السجل، ص١٢٧، م١٧١بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٩٦هـ/ ١٩ مايو ١٨٧٩م.

(882) نفسه: نفس السجل، ص42، م43 بتاريخ 25 رجب 1296هـ/ 15 يوليو 1879م.

(883) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س2362002-2005، ص99، م5 بتاريخ 23 محرم1289هـ/ 2 أبريل 1872م.

(884) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س662000-2006، ص181، م45 بتاريخ غرة صفر 1281هـ/ 6يوليو 1864م.

(885) نفسه: نفس السجل، ص181، م45 بتاريخ غرة صفر 1281هـ/ 6 يوليو 1864م.

(886) نفسه :س668000-2006، ص141، م13 بتاريخ 15 جماد ثانى 1283هـ/ 25 أكتوبر 1866م.

(887) نفسه: س1704001-2006-، ص34، م56 بتاريخ 13 شعبان 1284هـ/10 ديسمبر 1867م.

(888) نفسه: نفس السجل :ص94، م452 بتاريخ 27 محرم 1285هـ/ 20 مايو 1868م.

(889) نفسه: س1707001-2006، ص56، م106 بتاريخ 22 ذو القعدة 1287هـ/ 14 فبراير 1871م.

(890) نفسه: نفس السجل :ص66، م118 بتاريخ 10 محرم 1288هـ/ 1 أبريل 1871م.

(891) نفسه: نفس السجل :ص94، م192 بتاريخ 23 رجب 1288هـ/ 18 أكتوبر 1871م.

(892) نفسه: س1710001-2006، ص12، م101 بتاريخ 27 رجب 1289هـ/ 30 سبتمبر 1872م.

(893) نفسه :س661000-2006، ص56، م6 بتاريخ 26 ربيع ثانى 1281هـ/ 28 سبتمبر 1864م.

(894) نفسه : س668000-2006، ص28، م3 بتاريخ 14 جماد أول 1283هـ/ 16 سبتمبر 1866م.

(895) نفسه: س669000-2006، ص38، 16 بتاريخ 11 رجب 1283هـ/ 19 نوفمبر 1866م.

(896) نفسه: نفس السجل، ص105، م22 بتاريخ 22 شعبان 1283هـ/ 30 ديسمبر 6م.

(897) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س2360002-2005، ص78، م15 بتاريخ 28 صفر 1286هـ/ 9 يونيو 1869م.

(898) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س710000- 2006، ص27، 63، 164، م84، 115 بتاريخ 27 صفر – 9 جماد أول 1289هـ/ 6مايو – 5 يوليو 1872م.

(899) نفسه :س661000-2006، ص66، م14 بتاريخ 28 جماد اول 1281هـ/ 29 أكتوبر 1864م.

(٩٠٠) نفسه:نفس السجل، ص١١٧، م١٥ بتاريخ غرة جماد ثانى ١٢٨١هـ/ ١ نوفمبر ١٨٦٤م.

(٩٠١) نفسه:س٦٦٢-٢٠٠٦-٠٠٠، ص٢٩، م٢٦ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٨١هـ/ ١٨ فبراير ١٨٦٥م.

(٩٠٢) نفسه:س٦٦٢-٢٠٠٦-٠٠٠ ، ص١٨١، م٤٢، ٤٤ بتاريخ ١٠-١٢ ذو الحجة ١٢٨١هـ/ ٦-٨ مايو ١٨٦٥م.

(٩٠٣) نفسه :نفس السجل، ص١٤٣، م٣٢ بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨١هـ/ ٢٦ مارس ١٨٦٥م.

(٩٠٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية:س٢٣٦٢-٢٠٠٥-٠٠، ص٦٧، م٤٢ بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٨هـ/ ٩ يناير ١٨٧٢م.

(٩٠٥) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية : س٦٦٤-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١٧٤، م١٦ بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٧٥هـ/ ٢ مايو ١٨٥٩م.

(٩٠٦) نفسه:س٦٦١-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١٩، م١ بتاريخ ٢ ربيع ثانى ١٢٨١هـ/ ٤سبتمبر ١٨٦٤م.

(٩٠٧) نفسه :س٦٥٤-٢٠٠٦-٠٠٠، ص٢٤٢، م٣٨ بتاريخ ١٢٨٠هـ/ ١٩ يوليو ١٨٦٣م.

(٩٠٨) نفسه س٦٦٢-٢٠٠٦-٠٠٠، ص٢٩، م٢٥ بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ/ ٣٠ يناير ١٨٦٥م.

(٩٠٩) نفسه :س٦٦٨-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١٠٢، م٩ بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٩١٠) البلوكباشية: من كلمة بولوك التركية مشتقة من المصدر بولمك أن يقسم، القسم أو الفوج، وبولوكات النظام كانت معروفة فى مصر إلى عهد قريب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٤٤)، واستخدام لفظ البلوك أحياناً للإشارة إلى أقسامه، ويرأس كل بلوك رئيس من الجند عرف بالبلوك باشى (البلوكباشى) (انظر: ليلى عبد للطيف أحمد، المرجع السابق، ص١٧٦) .

(٩١١) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٦٦٨-٠٠٠- ٢٠٠٦، ص١٠٢، م١٠ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٩١٢) نفسه: س٧٠١-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١١، م٤ بتاريخ ١٥ جماد ثانى ١٢٨٦هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٨٦٩م.

(٩١٣) نفسه :س٦٦٨-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١٣٤، م١٠٦ بتاريخ ١٧ ربيع ثانى ١٢٨٩هـ/ ٢٤ يونيو ١٨٧٢م.

(٩١٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٧١٠-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١٦٤، م١١٧ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٩هـ/ ٢٠ يوليو ١٨٧٢م.

(٩١٥) نفسه :س٧١٠-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١٨٩، م١١٩ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٩هـ/ ٢١ يوليو ١٨٧٢م.

(٩١٦) نفسه:س٧١٠-٢٠٠٦-٠٠٠، ص١٩٤، م١٢١ بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٨٩هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٧٢م.

(917) نفسه : نفس السجل، ص194، م122 بتاريخ 18 جماد أول 1289هـ/ 24 1872م.

(918) نفسه : س712-0000-2006، ص36، م170 بتاريخ 8 جماد ثانى 1289هـ/ 13 أغسطس 1872م.

(919) نفسه : نفس السجل، ص67، م236 بتاريخ 19 جماد ثانى 1292هـ/ 23 يوليو 1875م.

(920) نفسه:س725-0000-2006، ص152، م851 بتاريخ 16 رمضان 1296هـ/ 3 سبتمبر 1879م.

(921) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س2360-0000-2005، ص142، م44 بتاريخ 24 جماد أول 1281هـ/ 25 أكتوبر 1864م.،

(922) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س662-0000-2006، ص164، م40 بتاريخ 10 ذو القعدة 1281هـ/ 6 أبريل 1865م.

(923) نفسه :س710-0000-2006، ص134، م107 بتاريخ 19 ربيع ثانى 1289هـ/ 1872م.

(924) نفسه: س669-0000-2006، ص38، م18 بتاريخ 25 رجب 1283هـ/ 3 ديسمبر 1866م.

(925) نفسه س656-0000-2006، ص159، م7 بتاريخ 20 ربيع ثانى 1280هـ/ 4 أكتوبر 1863م.

(926) نفسه :س654-0000-2006، ص2425، م43 بتاريخ 22 ربيع ثانى 1280هـ/ 6أكتوبر 1863م.

(927) نفسه س656-0000-2006، ص159، م9بتاريخ 7 جماد أول 1280هـ/ 20 أكتوبر 1863م.

(928) نفسه:س661-0000-2006، ص56، م7 بتاريخ 27 ربيع ثانى 1281هـ/ 29 سبتمبر 1864م.

(929) نفسه:س662-0000-2006، ص142، 143، م29 بتاريخ 17 شوال 1281هـ/ 15 مارس 1865م.

(930) نفسه : نفس السجل، ص164، م34 بتاريخ 29 شوال 1281هـ/ 27 مارس 1865م.

(931) نفسه :س669-0000-2006، ص 21 بتاريخ 9 شعبان 1283هـ/ 17 ديسمبر 1866م.

(932) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية : س2362-0000-2005، ص141، م35 بتاريخ غرة ربيع ثانى 1287هـ/ 1يوليو 1870م.

(933) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س710-0000-2006، ص41، م111 بتاريخ 3 جماد أول 1289هـ/ 9 يوليو 1872م.

(934) نفسه :س710-0000-2006، ص194، م123 بتاريخ 21 جماد أول 1289هـ/ 27 يوليو 1872م.

(٩٣٥) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :س٢٣٦٢-٠٠٠-٢٠٠٥، ص١٧٤، م١٩بتاريخ ٥ رجب ١٢٨٩هـ/ ٨سبتمبر ١٨٧٢م.

(٩٣٦) بالة : تساوى ٦٢٠ رطلاً (انظر: محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٦١، ص٧٤، هامش١) .

(٩٣٧) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية :٢٣٥١-٠٠٠-٢٠٠٥، ص٦٠، م١١١ بتاريخ ٧ شوال ١٢٧٩هـ/ ٢٨ مارس ١٨٦٣م.

(٩٣٨) نفسه:س٢٣٢٢-٠٠٠-٢٠٠٥، ص٦٢، ١٣٠، م٢٥٣، ٤٤٢ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٧٨-١٢ رمضان ١٢٨٧هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٦١- ٦ ديسمبر ١٨٧٠م.

(٩٣٩) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية :س٠٠٠٧١٠-٢٠٠٦، ص٢٧، م٨١ بتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٩هـ/ ٢٨ أبريل ١٨٧٢م.

(٩٤٠) نفسه:س٠٠١٧١٠-٢٠٠٦، ص٦، م٨٧ بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٩هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٧٢م.

(٩٤١) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، صـ٤٤٦ – ٤٤٧.

(٩٤٢) نفسه، صـ٤٤٧ – ٤٤٨.

(٩٤٣) نفسه، صـ ٤٤٨.

(٩٤٤) نفسه : صـ٤٤٩.

(٩٤٥) حســن صبحى : التآمر الصهيونى ضد الأمة العربية، (١٨٨٢ – ١٩٦٧) دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨، صـ٤٦، ٤٧.

(٩٤٦) نفسه : صـ٤٧، ٤٨.

(٩٤٧) نفسه : صـ٤٩، ٥٠.

(٩٤٨) نفسه صـ٥٠ – ٥٢.

(٩٤٩) نفسه : صـ٦٤، ٦٥.

(٩٥٠) نفسه : صـ٦٦، ٦٧.

(٩٥١) ثيودور هرتســل : الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عمروسى، مراجعة / عادل حسن غنيم، مركز نصوص للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، صـ٨٤، ٨٥.

(٩٥٢) عبد العزيز محمد الشناوى : المرجع السابق، جـ٢، صـ٩٨٠، ٩٨١.

(٩٥٣) نفسه : جـ٢، صـ٩٨٢.

(٩٥٤) نفسه : جـ٢، صـ٩٨٣، ٩٨٤.

(٩٥٥) نفسه : جـ٢، صـ٩٨٥، ٩٨٦.

(٩٥٦) نفسه : جـ٢، صـ٩٨٦، ٩٨٧.

(٩٥٧) نفسه : جـ٢، صـ٩٨٨، ٩٨٩.

(٩٥٨) نفسه : جـ٢، صـ٩٩٠، ٩٩١.

(٩٥٩) حسنى صبحى : المرجع السابق، صـ٦٩.

(٩٦٠) نفسه : صـ٧٠.

(٩٦١) نفسه : صـ٧٢، ٧٣.

(٩٦٢) نفسه : صـ٧٥، ٧٦.